

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

مذكرات ديفول



الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية
مذكرات ديفول

عويطات

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

ENTREE

السر المرموزي
السر المرموزي المند
1057

932
Ecole Fondamentale
Chérif Moulay Idriss
BIBLIOTHEQUE
N°

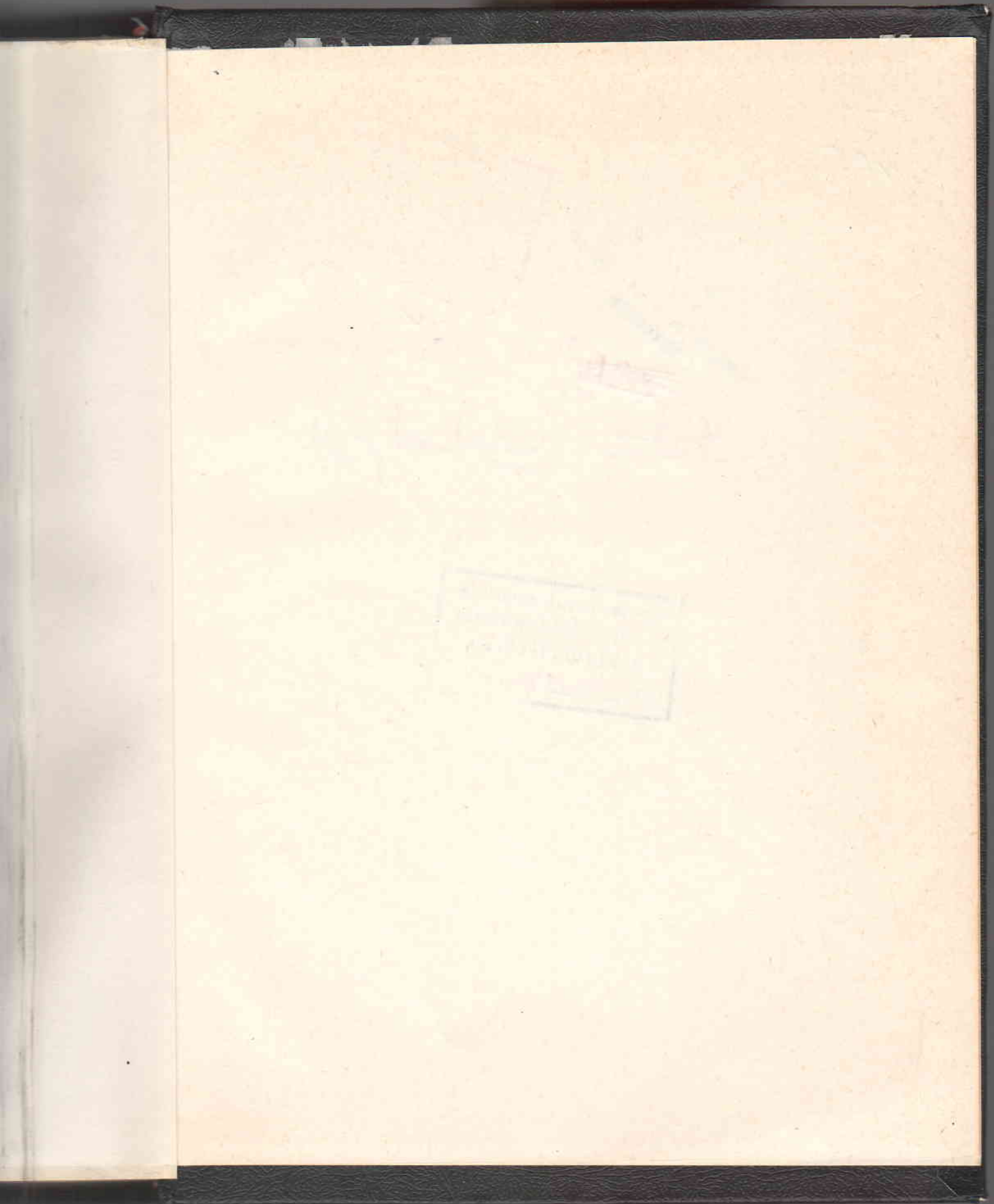
CHERIF MOULAY IDRIS
BIBLIOTHEQUE

رقم 1198 N. INVENTAIRE

الرقم الأساسي : 932

Ecole Fondamentale
Chérif Moulay Idriss
BIBLIOTHEQUE
N° 12/930

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية



الجنرال مريخول

مذكرات الأمل

التجديد

١٩٧٤ - ١٩٥٨

28-10-2019 TLEMCEN

مذكرات الأمل
١٩٧٤ - ١٩٥٨

مذكرات الأمل

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

محمّد الغلاف الفنان

خليل صبره

الجنرال ديفول

مذكرات الأمل

المتجدد

١٩٥٨ - ١٩٦٢

ترجمته الدكتور سموي فوف العاد
مراجعة أحمد عويدات

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

منشورات عويدات

شاح بدارو . بيروت

أكاديمية الجزيرة للدراسات والبحوث والمصادر التاريخية

الدراسات والبحوث

جميع حقوق الطبعة العربية في العالم محفوظة لدار
منشورات عويدات - بيروت لبنان - بموجب اتفاق
خاص وافق عليه المؤلف مع الناشر « Plon بلون »
بتاريخ ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠ في باريس

دار منشورات عويدات
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى ١٩٧١

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

للمؤلف

مذكرات الحرب

١ - النفير (١٩٤٠ - ١٩٤٢) - منشورات عويدات ١٩٦٨

٢ - الوحدة (١٩٤٢ - ١٩٤٤) " " ١٩٦٩

٣ - الخلاص (١٩٤٤ - ١٩٤٦) " " ١٩٧٠

مذكرات الأمل

١ - التجديد (١٩٥٨ - ١٩٦٢) - منشورات عويدات ١٩٧١

٢ - الجهد (١٩٦٢ - . . .) " " ١٩٧١

LE GÉNÉRAL DE GAULLE

Paris, le 11 décembre 1968

Monsieur le Directeur,

Je me félicite de ce que, grâce à vous et à votre Maison, le premier tome de mes Mémoires de Guerre soit mis à la portée des lecteurs arabes.

L'envoi que vous m'avez adressé m'a permis d'apprécier la présentation donnée à l'ouvrage. Il est en même temps pour moi l'occasion de vous remercier du soin que vous-même et vos collaborateurs avez apporté à cette édition. J'ajoute que j'ai été très sensible à votre lettre et aux sentiments d'amitié à l'égard de la France qu'elle manifeste.

Veillez croire, Monsieur le Directeur, à mes sentiments les plus distingués et les meilleurs.

J. de Gaulle

Monsieur Ahmad OUEIDAT

الجنرال ديفول

باريس ١١ ديسمبر ١٩٦٨

سيدي المدير ،

أهنئ نفسي على ان الجزء الأول من مذكراتي عن الحرب
قد أصبح في متناول القراء العرب بفضلكم وبفضل مؤسستكم .

وقد سمحت لي النسخة التي أرسلتموها إليّ أن أقيم بنفسي
الإخراج اللائق الذي ظهر فيه الكتاب . وإنها لفرصة بالوقت نفسه
أنتهزها لأشكركم على العناية التي بذلتموها أنتم ومعاونوكم في هذا
الإصدار . وأضيف أنني كنت شديد التأثر برسالتكم الطافحة بمواطفة
الصدقة حيال فرنسا .

فتفضلوا يا سيدي المدير بقبول توكيداتي عن أفضل عواطفني

الفائقة .

شارل ديفول

السيد أحمد عويدات

Monsi

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر في هذا المجلس
العلماء والفاضلون في هذا العلم
وكانوا قد ناقشوا في هذا الموضوع
وكانوا قد اتفقوا على ما يلي
من النصوص الشرعية
والعلمية
والفقهية
والأصولية
واللغوية
والنحوية
والصرفية
والعلمية
والفقهية
والأصولية
واللغوية
والنحوية
والصرفية

والله اعلم بالصواب

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

المؤسسات

إن فرنسا منبثقة من أعماق التاريخ ، وهي تعيش ، والقرون تناديها ، ولكنها تظل هي نفسها على مدى الزمن . ومن الممكن أن تتعدل حدودها دون أن تتغير تضاريسها ، وإقليمها ، وأنهاها ، وبجارتها التي تميز طابعها باستمرار . ويسكنها شعوب عانت ، عبر التاريخ ، محناً مختلفة ، ولكن طبيعة الأشياء ، وقد راضتها السياسة ، كونت منها على الدوام أمةً واحدة . وقد ضمت هذه الأمة أجيالاً عديدة ، وما زالت حالياً تضم الكثير منها ، وستتمخض في المستقبل عن عدد أوفر . ولكن فرنسا تتسم ، من حيث جغرافية بلادها ، وعبقرية الأعراق التي تتألف منها ، والجوار التي تحيط بها ، بطابع دائم يجعل الفرنسيين في أي زمن مرتبطين بأبائهم ، ومقيدين بالنسبة إلى أحفادهم . ولذلك فإن هذه المجموعة البشرية تتمتع في هذا الإقليم ، وفي هذه البقعة من العالم بماضٍ ، ومستقبل منيع ، ما لم ينقص عراها وتتمزق أواصرها . ولذلك فإن الدولة المسؤولة عن فرنسا ، تتولى في آن واحد تراث الأمم ، ومصالح اليوم وأمان الغد .

وإنها لضرورة حيوية ، إذ أنها تفرض نفسها عاجلاً أو آجلاً على مجموعة الشعب عندما يدق ناقوس الخطر العام ! لذلك فإن السلطة تستمد شرعيتها

من الشعور الذي توحيه والذي تتمتع به في تأمين الوحدة الوطنية واستمرارها عندما يتعرض الوطن الى الخطر . ففي فرنسا ، كانت الحرب دائماً سبب الاستيلاء على هذه السلطة العليا وفقدانها من قبل الميروفنجيين ، والكارولنجيين والكابيسيين ، وبونابرت والجمهورية الثالثة . والسلطة التي توليتها بدوري في تاريخنا ، قد أقرها في بادئ الأمر أولئك الفرنسيون الذين لم يتخلوا عن القتال وأقرها من ثم جميع السكان مع تطور الأحداث ، وأخيراً اعترفت بها جميع حكومات العالم ، في جو تسوده الصدمات والأخطاء . وبفضل كل ذلك تمكنت من إيصال البلاد إلى نجاتها .

وعندما خرجت فرنسا من ورطتها ، رأيناها ، فعلاً ، تظهر من جديد دولة مستقلة ومنتصرة ، وتملك إقليمها وامبراطوريتها ، وتتقبل مع روسيا وأميركا وإنكلترا استسلام الرايخ ، ومن بعده اليابان ؛ وتتصرف ، لتعويض أضرارها باقتصاد (السار) وحصة من فحم منطقة (الرور) وتقف إلى جانب الدول الأربع الكبرى كمؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة وعضو في مجلس الأمن مع التمتع باستعمال حق النقض .

وبعد جميع مظاهر الإذلال والاضطهاد التي ذاق الشعب مرارتها في جو من العبودية ، فقد كان يحملنا الظن على أنه مُعرَّضٌ للاضطرابات السياسية ، والاجتماعية ، والاستعمارية ، وأخيراً للشيعوية الدكتاتورية ؛ وإذ بنا نرى ، بعد قليل ، أنه رغم بعض الحوادث والشغب المحدود ، كانوا يهتفون في كل مكان بديغول ، وأنه لم تبقَ ثمة قوة مسلحة عدا الجيوش النظامية ، وأن العدالة آخذة بجراها الطبيعي ، وأن الإصلاحات الجذرية كانت تقضي على محاولات الثورة ، وهي في مهدها ، وأن البلاد التابعة لنا فيما وراء البحار كانت تنتظر بثقة وصبر الحصول على الاستقلال الذي قطعنا عهداً بشأنه وبأشرنا به ، وأنه في كل مكان كان يسود النظام ، والتقدم ، والحرية ، وكلها من صنع السلطة الجديدة .

وبينما كان يبدو أن اقتصادنا قد تعرض للشلل لمدة طويلة أو للأبد — كما كان يظن البعض — من جراء الأضرار المادية والبشرية الرهيبة التي أصبنا بها، وتدمير خطوطنا الحديدية، ومرافقنا، وجسورنا، ووسائل النقل والمواصلات وعدد كبير من أبنيتنا، وانهيارنا المالي الناجم عن استيلاء الألمان على كميات كبيرة من مواردنا، وأجهزتنا، وخزينتنا، وبسبب إقصاء عدة ملايين من الفرنسيين، لمدة طويلة، كأسرى حرب أو منفين أو لاجئين، والتعويضات الباهظة التي فرضتها علينا الأضرار التي لحقت بالأشخاص والأموال، بعد كل ذلك فما ان النهضة قد انبعثت وأخذت مجراها، واستأنف النشاط سيره وسط الانقراض وكانت حاجات السكان الأولية تتأمن بشكل مقبول والغائبون يجدون أماكنهم، بشيء من الصعوبة. ولكن بدون بلبلة. وان ازدياد الواردات، وضرية التضامن الوطني القاسية، والنجاح الكبير الذي سجله القرض المعقود عام ١٩٤٥، كل ذلك كان يقربنا من توازن الميزانية ويفتح لنا من جديد سبل الائتمان. وجملة القول، أصبحت الدولة قائمة، بعد بضعة أشهر من النصر، واستعيدت الوحدة، وتجددت الآمال، واحتلت فرنسا مكانها في أوروبا والعالم أجمع.

وقد تمتعت، في سبيل إدراك هذه الغاية، بالتأييد الجماعي لشعور الشعب. وبالمقابل، فقد كان التردد الشديد الطابع الذي اتسمت بها موافقة الهيئات الانتخابية والاقتصادية، والنقابية، التي ما لبثت أن عادت الى رشدها. ومع ذلك، فما كاد العدو يغادر البلاد حتى أثارت هذه ضدي عدة انتقادات بلهجات مختلفة تناولت جميع الموضوعات غير أنه لم تعترضني بسببها عقبات تحول دون قيامي بما يجب عمله، طالما أن الأمر كان يتعلق بمصير الوطن الفوري. وبعد أن أنجزنا كل ذلك برزت في صفوف الشعب المطالب، والمطامع والمزايدات القديمة، كما لو قد نسي جميع المآسي الفريدة من نوعها التي قاساها.

ذلك أن الأحزاب عادت إلى الظهور تحمل الأسماء القديمة نفسها والأوهام نفسها ، والزبائن أنفسهم . ورغم أنها كانت تعلن تجاه شخصي الاعتبار الذي يطالب به الرأي العام ، فقد كانت تسرف في توجيه النقد السياسي ، ودون أن تعترض على قيمة الخدمات التي سبق أن تمكنت من تقديمها خلال الأحداث العسيرة ، أثناء غيابها ، فقد كانت تطلب بصوت مرتفع العودة إلى ما كان ، بنظرها ، الوضع الطبيعي ، أي العودة إلى نظامها الخاص ، بحجة أنه من حقها أن تكتسب السلطة . ومن واجبي أن أقول أنه لم يظهر لدى الجمهور ، أي تيار معاكس . أما بالنسبة إلى كل من الذين كان بؤدهم ، كل في بيئته ، أن يقولوا شيئاً على المنبر ، أو يكتبوا كلمة في حقول كل صحيفة ، فإن الأمور كانت تجري كما لو لم يكن أي شيء أو أي شخص يمثل البلاد ، باستثناء تلك الفئات المتنافرة التي كانت تعمل على تمزيقها .

ورغم قناعتي بأن السيادة مُلك الشعب بمجرد تعبيره عن إرادته مباشرة وفي مجموعه ، فلم أكن أقر تجزئتها وتقاسمها بين مختلف المصالح التي تمثلها الأحزاب . ولا شك أنه كان يترتب على هذه الفئات بحسب رأيي أن تسهم في الاعراب عن الآراء ، وبالتالي ، في انتخاب النواب الذين يتداولون داخل المجالس ويصوتون على القوانين . ولكنني كنت أرى أنه يجب ، كما تكون الدولة أداة الوحدة الفرنسية ، ومصلحة البلاد العليا ، والاستمرار في النشاط القومي ، ألا تستمد الحكومة سلطتها من البرلمان ، أي من الأحزاب ، وإنما من مستوى أعلى ، أي من شخص مفوض مباشرةً من مجموع الأمة ، وقادر على العمل وتكوين إرادته وإصدار القرارات . وبدون ذلك ، فإن تعدد النزعات الذي يُعَدّ طابعنا المنبثق عن ميولنا الفردية ، وتباين أهدافنا ، وعوامل الانقسام الذي خلّفته مآسينا ، جميعها تحول الدولة ، مرة أخرى ، إلى مسرح تتجابه فيه العقائد الواهية ، والمنافسات المتجزئة ، ومظاهر العمل في الداخل والخارج ، المجردة من عامل الاستمرار والهدف . ولما كنت متأكداً من أنه لم يتيسر تحقيق النصر للأمة إلا بفضل سلطة كانت تتغلب على جميع

خلافاتها وتقدر ضخامة القضايا التي أثارها أمامها الحاضر والمستقبل ، فقد أيقنت أن جهادي الكبير يجب أن يهدف إلى تزويد هذه الأمة بجمهورية قادرة على تحمل مسؤولية مصيرها .

ومع ذلك ، لم يكن بوسعي أن أتجاهل ، بعد زوال الخطر ، أن مثل هذا التجديد لا يمكن تحقيقه قبل إجراء تجارب جديدة وقاسية . ومما يؤيد ذلك أن وسائل العنف المستعملة خلال الاحتلال وفي ظل نظام حكومة فيشي ، قد قضت على الحريات الفرنسية ، بحيث أن التنظيم السياسي القديم ، الذي كان يتصف بالديموقراطية ، قد استرد ثرياً مفقوده . وقد بلغ الأمر حداً أصبح فيه العديد من رفاقي بالأمس ، ممن ترأسوا قوات المقاومة ، وكانوا ينبذون الأحزاب ، يحاولون الآن جهدهم كما يحتلوا فيها الصف الأول . ومع ذلك ، فلما استأنفت جميع المنظمات الانتخابية نشاطها ، فإنها لم تتلکأ عن أداء القسم بأنها تنبذ الاساءات القديمة وستتمكن بعد الآن من تجنبها . وبما أنه لم يدُر بخلدي قط أن أفرض دكتاتوريتي ، بعد دكتاتورية العدو وأعوانه ، كما كنت أريد أن أغرق في الانتخابات العامة تهديد الشيوعية الذي كان يبدو قوياً وآنياً ، وأن أدعو الشعب إلى انتخاب جمعية وطنية ، لذلك كان يترتب عليّ أن أتنبأ بأن هذه المؤسسة ستكون حتماً ملكاً للأحزاب ، وأنه سينشأ بيني وبينها نوع من عدم الانسجام ، واننا سنقع في خلاف دائم حول الدستور الجديد الذي سيخلف دستور الجمهورية الثالثة المضمحل ، وان السلطة التي ستحل محل سلطتي ستكون مجردة من الشرعية الوطنية ، رغم انها ستكون قانونية من الناحية الحسابية الصرف .

لقد سبق أن حددت خطتي منذ أن سكت هدير المدافع ، ما لم اتخذ ازاء المنتخبين تدابير ترمي الى اقصائهم ، وأضفي على نفسي صفة الطاغية الذي خلف غيره من الطغاة ، وأن أقضي على شخصي باتخاذ موقف قد يعده الرأي العام في فرنسا وفي جميع بلاد الغرب ، أمراً غير محتمل ، فقد كان

الواجب يقضي علي أن أتيح المجال لنظام الأحزاب كما يُظهر ، خلال مدة ما ، حقيقة مساوئه ، رغم أنني كنت مصمماً على ألاّ أعطي عيوبه أو ألب بوجوده دور شخصية ثانوية أو تافهة . إذاً فسأتخلى عن مركزي ، وأنا في الأوج . وبذلك قد يلجأون إليّ من جديد ، وفي الوقت المناسب ، إما شخصياً ، وإما بالمثل الذي أكون قد تركته . غير أنني ، نظراً للنتائج المرتقبة ، فقد أنشأت نظام الاستفتاء الشعبي ، قبل انتخاب الجمعية الوطنية ، وحصلت على قرار من الشعب يقضي بوجوب الحصول على موافقته المباشرة ، بعد الآن ، كما يصبح الدستور ذا صفة شرعية ، وبذلك أحدثت طريقة ديمقراطية تسمح لي بأن أضع ، يوماً ما ، دستوراً ملائماً ، بدلاً عن الدستور الذي كان من المتوقع أن تضعه الأحزاب وفق مصالحها .

وقد ظلت مساوئ هذا النظام تظهر خلال اثني عشر عاماً . وبينما كانت تحاك وتحل دون انقطاع ، ضمن جدران قصر البوربون وقصر اللوكسمبورغ ، خيوط المناورات والمؤامرات والحركات البرلمانية ، التي كانت تغذيها اقتراحات المجالس واللجان ، وتؤثر فيها إنذارات الصحف ، واجتماعات الهيئات السياسية وفئات الضغط ، تولى في الوقت نفسه ١٧ رئيساً تأليف أربع وعشرين وزارة ، واستقروا تبعاً في قصر ماتينيون . وهؤلاء الرؤساء هم : فيليكس غران ، وجورج بيدو ، وليون بلوم ، وبول راماديه ، وبول شومان ، واندره ماري ، وهنري كوي ، ورنيه بليفن ، وبيار منديس فرانس ، وغي موله ، وموريس بورجه مونوري ، وفيليكس غايار ، وبيار فليملان ، وكانوا جميعهم ، بكل تأكيد ، ذوي وزن وقيمة ، ومؤهلات واسعة في القضايا العامة — وقد كان ستة منهم من وزرائي السابقين ، كما أصبح أربعة منهم ، فيما بعد ، أعضاء في حكومتي — ولكنهم كانوا مجردين ، بسبب رعونة النظام ، من أي سيطرة حقيقية على الأحداث . وكَم من مرة شاهدتهم يتخبطون بعيداً عني في معالجة المستحيل ، فيحز في الألم لضيعاق وقتهم .

ورغم المحاولات التي استطاع كل منهم ان يقوم بها ، فان المواطنين الأجانب كانوا يحضرون مشاهد مشينة لحكومات يتم تأليفها بعد عدة تسويات ، ثم لا تلبث أن تهاجم بُعَيْدَ تأليفها من قِبَل كل الجهات ، ويتزعزع كيائها من جراء الانشقاقات والخلافات التي تنشب بين أعضائها ، وتسقط أخيراً بنتيجة اقتراع لا يمثل في الغالب سوى شدة تعطش المرشحين للوزارات ، تاركة فراغاً في الحكم قد يمتد عدة أسابيع . وكثيراً ما كان يشاهد ، في فترات الاستراحة ، على المسارح التي كانت تمثل فيها الروايات الهزلية ، دخول الرؤساء الذين « تجري استشارتهم » او « جس نبضهم » او « تقليدهم زمام الحكم » وخروجهم وذلك قبل مباشرتهم مهامهم الرسمية . وكان فنانان اوربول ورنيه كوني ، رئيسا الدولة القابعان في قصر الايليزه ، قد فقد صبرهما ، ومنها بلغ حرصهما على المصلحة العامة والكرامة الوطنية ، فقد كانا يتأسان بانصياع واستسلام ، تلك الوجوه الساخرة في حلبة رقصة الباليه .

ومع ذلك ، لما كانت الأحداث تتبع مجراها ، ولم يكن بوسع الحياة ان تتجرد عنها ، فان البلاد كانت تخضع أحياناً لمؤثرات غير التي كان يجب أن تفرضها السلطة العامة . ففي نطاق القضايا الداخلية ، كان رجال الادارة ، والفنيون والعسكريون ، يجابهون ، بسلطتهم ، الحالات العاجلة التي كان الناس وطبيعة الأمور تطرحها عليهم حكماً . أما في القضايا الخارجية ، فرغم مظاهر التمثيل الدبلوماسي ، ورغبات بعض الوزارات ، أحياناً ، فان الدول الأجنبية كانت تحدد ما كانت تتوقعه من فرنسا ، وتحصل عليه .

وفي المجال الاقتصادي ، فانه لصحيح ان مقتضيات الاستهلاك التي تبيعت أمد نقص المواد الغذائية الطويل والحاجة الماسة لاعادة البناء ، كانت تقتضي تلقائياً نشاطاً كبيراً ، وهذا ما تولته منظمة التخطيط التي احدثتها قبل مغادرتي كرسي الحكم ، اذ كانت تبذل قصارى جهدها لتوجيهه . ولذلك فان الانتاج الصناعي والزراعي كان آخذاً بالازدياد . ولكن ذلك كان يتم بفضل

مشتريات باهظة من الخارج دون أن تتمكن من تعويضها بمبيعاتنا ، وبسبب ازدياد الأجور دون تحسين الانتاج بما يتناسب معه . وبدلاً عن وضع الأمور في نصابها ، فقد كانت الدولة تسدد العجز الناشئ عن كل ذلك . وكنا نحول اختلال توازن الميزانية بفضل اعتمادات مشروع مارشال ، والاعتمادات التي كنا نطلبها دون انقطاع من واشنطن ، واحتياطي مصرف فرنسا من الذهب الذي كنت حافظت على صيانتها وأخفيته أثناء الحرب في المارتينيك وفي منطقة السودان الفرنسية والولايات المتحدة ، وأخيراً بواسطة الميزانية المكشوفة أي التضخم النقدي . غير أنه نشأ عن ذلك استمرار سقوط الفرنك وشلل المبادلات ، واستنزاف اعتماداتنا ، وبكلمة موجزة ، التهديد المتزايد بالافلاس النقدي والمالي ، والانهيار الاقتصادي . ولا ريب ان تدابير بعض الوزراء أمثال انطوان بيناي وادغار فور ، كانت تحدث ، أحياناً ، بعض الانفراج . ولكن الفوضى كانت تتجدد فور انسحابها من الحكم . وفي مثل هذه الظروف لم يتم من الناحية الاجتماعية ، انجاز أي شيء يمكن اضافته إلى ما حققته حكومتني أثناء التحرير . وعبر الاضرار المتتالية ، كنا نكتفي بمنح زيادات على الأجور والرواتب من جميع الفئات ، بنسب مئوية كانت تسدّد في الحقيقة ، عن طريق اصدار أوراق نقدية وسندات دين باسم الخزينة ، غير أن ارتفاع الأسعار كان يثير هذه القضايا باستمرار . ولا شك أن التأمينات الاجتماعية ، والتعويضات العائلية ، والقواعد الجديدة للإيجارات الزراعية ، كما سبق أن نفذتها منذ عهد قريب ، قد عاجلت بشكل كافٍ مآسي البؤس ، والمرض ، والبطالة ، والشيخوخة ، بما يحول دون اندلاع الثورات . أما القضايا التي تتطلب مزيداً من الوقت كشؤون السكن ، والمدارس ، والمستشفيات ، والمواصلات فقد كانت عرضة للتأخر على حساب المستقبل .

وفي المجال الداخلي ، كانت المرونة الطبيعية التي تتصف بها بلادنا ، تخفف نسبياً النتائج الفورية للميوعة الرسمية ، غير أن الأمر لم يكن بمائلاً ، في الوضع الخارجي ، إذ أن ما حققته بعد جهود مريرة ، في سبيل استقلال

فرنسا والحفاظ على مركزها ومصالحها ، قد تعرّض للخطر . ونظراً لانعدام مقومات وجودنا ، فان نظام الحكم كان مهتماً بارضاء الغير ، وكان يحد ، لتغطية هذا الاحتجاب ، العقائد اللازمة ، احداها باسم وحدة اوروبا تُصفي المكاسب الناشئة عن النصر ، والثانية تخضع فرنسا لسيطرة الانكلو - سكسون بحجة التضامن الاطلسي . وقد أدّى ذلك إلى إعادة السلطة المركزية الألمانية في المناطق الغربية الثلاث ، رغم عدم توافر الضمانات الكافية ، وانشاء الاتحاد الاوروبي للفحم والفولاذ الذي لم يمنح مناخنا المهذومة وسائل اصلاحها ، وانما أعفى الألمان من تزويدنا باستحقاقنا من المحروقات ، ومنح الايطاليين ما يحتاجون إليه لانشاء مصانع لصب الحديد والفولاذ . وهكذا تخلينا عن ارتباط اقتصاد السار بفرنسا والاحتفاظ في هذا الاقليم بالدولة المستقلة التي تم انشاؤها . وكذلك أحدث « اتحاد الدفاع الأوروبي » الذي عُقد ولم يُنفذ بفضل الانتفاضة الوطنية التي قضت عليه في اللحظة الأخيرة - اذ كان يقضي بجرمان فرنسا المنتصرة من حق انشاء جيش وطني ، على أن تدمج القوى العسكرية التي ستحدثها ، في قوى المانيا وإيطاليا المهزومتين - وقد رفضت انكلترا ، فيما يخصها ، قبول هذا المشروع - وأخيراً تسليم حق قيادة هذه المجموعة المجردة من الجنسية إلى الولايات المتحدة . وعندما أقر في واشنطن البيان المبدي الذي يحمل اسم « الحلف الاطلسي » كان قد تم إحداث « منظمة معاهدة شمال الأطلسي » التي تقضي بزوال حقنا في الدفاع عن بلادنا ، وذوبان نظامنا في كيان يأتمر بأمر دولة اجنبية ، في الوقت الذي كان فيه القائد العام الاميركي ، المقيم قرب فرساي ، يمارس على العالم القديم سلطة العالم الجديد العسكرية . ففي قضية السويس ، كانت الحملة التي قامت بها لندن وباريس ضد الرئيس ناصر ، مؤلفة بحيث أن القوى الفرنسية من أي نوع ومن جميع الفئات كانت موضوعة تحت أوامر البريطانيين ، وكان يكفي أن يستدعي هؤلاء قواتهم بناء على ضغط من واشنطن وموسكو كيما يتم سحب قواتنا .

ولكن التردد كان يبدو واضحاً جلياً بشكل خاص، حول تطور العلاقات بين فرنسا والمناطق التابعة لها فيما وراء البحار ، ولا سيما أن حركة استقلال واسعة قد أثارت في وقت واحد جميع الشعوب المستعمرة . ونظراً لانحطاط قوى انكلترا وفرنسا نسبياً ، وهزيمة إيطاليا ، وخضوع هولندا وبلجيكا لإرادة الولايات المتحدة، وبسبب الأثر الذي تركته لدى الآسيويين والإفريقيين الحروب التي جرت فوق أراضيهم والتي احتاج فيها المستعمرون إلى مؤازرتهم، ونظراً لسرعة انتشار المذاهب المتحررة أو الاشتراكية التي كانت تطالب ، على السواء ، بتحرير الناس والجنس البشري ، وبدافع موجة الرغبات التي أثارها لدى هذه الجماهير المحرومة ، منظر الاقتصاد الحديث ، فإن العالم كان يتعرض الى انقلاب عكسي ولكنه يوازي في عمقه ذلك الذي أثارته الاكتشافات والغزوات التي قامت بها دول أوروبا القديمة . وكان واضحاً انه قد مضى عهد الاحتلال القديمة التي كانت تؤلف الإمبراطوريات . ولكن هل يبدو ممكناً تحويل علاقات الخضوع القديمة الى صلات تنطوي على الأفضلية في التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي ؟

و كنت منذ شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤ ، رسمت باسم فرنسا ، خلال مؤتمر برازافيل ، الاتجاه اللازم حول هذا الموضوع الشاسع ، ثم اتبعت الخطة نفسها عام ١٩٤٥ ، إذ منحت الجميع في الجزائر ، وإفريقيا السوداء ، ومدغشقر حق التصويت ، واستقبلت في باريس كلاً من باي تونس وملك المغرب ، بوصف أنها سيصبحان عاهلين بشكل كامل ، وزودت الجنرالين دارجانليو ولوكير ، اللذين أوفدتهما إلى الهند الصينية على رأس قوات كبيرة ، بتعليمات تقضي بالاستقرار في الجنوب فقط ، وعدم التوجه الى الشمال ما لم يتلقوا أمراً مني بذلك ، اذ كان يحكمها (هوشي مينه) الذي كنت أرسلت إليه بعثةً برئاسة (سنتوني) للاتصال به توطئة لاجراء المفاوضات ، ولم يدُر قط بخلدني ، ان هذه المجموعة المبنية على شراكة حرة وتعاقدية ، ستحل ، بين يوم وآخر ، محل امبراطوريتنا ، دون صدمات او مصاعب . غير انني كنت

أعتقد ، مع ذلك ، بأن هذا الأمر ممكن الحصول . ولكن كان يقتضي أن تتولاه باستمرار حكومة حازمة تمثل فعلاً ، في نظر الشعوب المعنية ، وجه فرنسا الكريمة والقوية ، كما تبينت لهم عند التحرير .

ولا شك في أن مثل هذه الشروط غير متوافرة في نظام الأحزاب الذي تتجابه فيه نزعات متعارضة ، ويبدو كل منها مهيئاً للكلام دون العمل ، بحيث يصح التساؤل كيف يتسنى له أن يتحمل مسؤولية الحلول الحازمة التي يقتضيها انتهاء الاستعمار ؟ وكيف يمكنه التغلب ، والقضاء عند اللزوم ، على جميع التناقضات في المشاعر ، والعادات ، والمصالح ، التي لا بد أن يثيرها مثل هذا المشروع ؟ ولا شك أنه في خضم مواقف المتابعة وغير المنسجمة ، اتخذ كبار مثليه مبادئ موفقة ، ولكنها لم تحقق الغاية المتوخاة من جراء التناقضات التي كانت تتخبط فيها السلطات .

وفيما يتعلق بالهند الصينية ، فإن الاتجاه الأول الذي أعقب مغادرتي الحكم ، كان يقضي بدعوة (هوشي مينه) الى باريس ، والمفاوضة معه ، علماً بأنه كان مستعداً لذلك . ولكنهم آثروا ، بعدئذ ، اللجوء الى استعمال القوة ، فنشبت معركة قائمة وطويلة الأمد استمرت ثماني سنوات ، تواترت خلالها الرغبة في ربح الحرب ، وفكرة عقد الصلح ، دون الوصول إلى أي قرار . ومهما كان مدى الشجاعة والخسائر التي تكبدها المحاربون في ساحة الوغى ، ومهما كانت أهمية جهود الحكام ومزاياهم ، فإن النتيجة كانت عبارة عن نكبة عسكرية رهيبة ، تبعثها تصفية سياسية مهينة كان من العسير تجنبها . أما محميتا المغرب وتونس ، فقد اتجه المسؤولون تارة نحو استعمال العنف ، فأوقفوا السلطان محمد الخامس ونفوه خارج البلاد ، وأخضعوا بورقبة الى الإقامة المراقبة ، وطوراً كانوا يحاولون حلاً ودياً إذ أعادوا السلطان إلى عرشه ، ومنحوا حكومة تونس الاستقلال الداخلي مع الاعتراف بالاستقلال الشكلي لكل من هاتين الدولتين . ولكن نظراً لعدم اقدامهم على تجاوز هذا التغيير ،

فقد أبقوا في البلاد جزءاً من جهاز السلطة الفرنسية كان يُهاجم كل يوم ،
وبعض القوى العسكرية التي لم تعمل أي شيء سوى التعرض للاهانات .

وفي مناطق إفريقيا السوداء ومدغشقر ، بعد أن قاوموا الحركة التي حملتها
على المطالبة بحق تقرير المصير ، وقضوا ، بشكل خاص ، على الثورة الدامية
التي نشبت في جزيرة المحيط الهندي الكبير ، فقد عمدوا ، بناءً على اقتراح
غاستون دوفير ، إلى تطبيق القانون النظامي الذي أنشأ حكومات وبرلمانات
محلية مع اختصاصات تشريعية وإدارية واسعة دون التصميم مع ذلك على
تجاوز هذه المرحلة البدائية ، وهذا ما جعل الإصلاح ناقصاً وغير متزن .

ولكن موضوع مصير الجزائر هو الذي أبرز ارتباك نظام الحكم بأقصى
شكل ممكن . وقد ظلت حكومات باريس وهي المتوالية بسرعة ، تتبع
أسلوب المراوغة إلى أن نشبت الثورة . وإنه لصحيح أنه أقر ، عام ١٩٤٧ ،
نظام الجزائر الذي أحدثت بموجبه جمعية وطنية ، تنتخب بالاقتراع العام ،
وتملك صلاحية التصويت على الميزانية ومناقشة القضايا التي يتولاها الحاكم العام .
ولقد كان ذلك خطوة هامة في الطريق السوي ، ولو توخوا إنجاز خطوات
أخرى ، لاتجهت المنطقة بشكل سامي ، نحو تسلم سكانها الأصليين دفعة
شؤون البلاد ونشوء دولة جزائرية تتحد تدريجياً مع الجمهورية الفرنسية . ولسوء
الحظ ، فقد حالت الرقابة الإدارية دون هذا التطور فضلاً عن مساعي قسم
كبير من العناصر الفرنسية الأصل ورفض تعديل نظام هيأت الانتخاب ، هيئة
الفرنسيين الكاملة التي تمثل عُشر المواطنين ، والهيئة التي تمثل سائر السكان ،
في حين أن كل هيئة كانت تنتخب نصف السكان ، وأنه بالنسبة إلى الهيئة
الثانية ، كان ضغط الإدارات الرسمية يؤثر كثيراً على الترشيحات ونتائج
الاقتراع . وبعد أن رحب جمهور الشعب الاسلامي ونخبته السياسية بنظام
الجزائر ، أعلنوا أن الإصلاح كان ملفقاً ، وتخلوا عن الآمال التي كانوا عقدوها
عند تحرير فرنسا ، واستنتجوا بأن تحريرهم لن يتم بالطريق الشرعي .

وقد ابتدأ القتال في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٤ ، وأخذ يتوسع ، بحيث أصبح النظام تتنازعه مواقف مختلفة . وفي الواقع ، كان كثيرون من الطبقة الحاكمة ، يرون أن الموضوع يقتضي حلاً جذرياً . ولكن اتخاذ قرارات حازمة كالتى يقتضيها هذا الحل ، والتغلب على جميع العقبات التى كان تعترض سبيله في الجزائر وفي فرنسا ، مجابهة مشاكسة الصحافة والتكتلات البرلمانية التى كان يغذيها انفعال الرأي العام والأزمات السياسية الناجمة عن هذه القضية الضخمة ، كل ذلك كان عبئاً لم تقوَ على احتماله الوزارات المتداعية وباستثناء بعض بوادى الرغبة في المفاوضات ، وبعض الاتصالات غير المباشرة مع منظمة الثورة المقيمة في القاهرة ، واتخاذ بعض التدابير الثانوية التى ترمي إلى تلطيف وسائل القمع ، وتسمية وزير يمثل التهدة ، كالجنرال كاترو ، ثم العدول عن هذا القرار . فقد كان المسؤولون يكتفون بتغذية القتال بالرجال والسلاح والمال ، بعد أن انتشر في جميع مناطق الجزائر وعلى طول حدودها . وكان ذلك يكلف أموالاً طائلة ، لأنه كان يتطلب تجنيد قوات تبلغ ٥٠٠ ألف رجل . وهذا الرقم كان يُعدُّ في الخارج ضخماً ، لأن العالم بأسره كان يستنكر هذه المأساة التى لا نهاية لها وأخيراً فإن هذا القتال كان يهدم سلطة الدولة .

وكان هذا الوضع يمس الجيش بالدرجة الأولى ، إذ لم يكن يتحمل محن القتال فحسب ، وإنما أيضاً قساوة القمع وشناعته ، لاتصاله المستمر بذعر سكان الجزائر من الفرنسيين والأنصار المسلمين ، وكان ينتابه قلق الانتهاء إلى مصير يؤدي كما تم في الهند الصينية ، إلى هزيمة عسكرية تلحق العار بأعلامه ، مما جعله يشعر بغيظ متزايد حيال نظام سياسي عجز عن اتخاذ القرار المناسب .

وفي مطلع ربيع عام ١٩٥٨ كان كل شيء يُسهم في إشاعة القلق ، مهما بدا الجمهور الفرنسي ، ظاهرياً ، قليل الاكتراث بما يحدث . فقد كان كل

إنسان يشعر أن اختلال التوازن المالي كان يتطلب تدابير صارمة ، وأن الأجنبي في الخارج يستفيد وحده من الدور التابع الذي أصبح دورنا ، ولا سيما أن الاستعمار وبخاصة في الجزائر ، أصبح مجرد أموال مرهونة عقيمة الفائدة . غير أنه كان يبدو واضحاً ، حتى في نظر أكثر الناس يقظة ونباهة ، أن النظام عاجز عن حل هذه القضايا ، وأنه من المحتمل جداً أن يثير موضوع سلامة الوطن . وفي الوقت نفسه نشأت عفوياً في أعماق الكثيرين ، حركة متزايدة نحو اللجوء إلى ديفول ، سواء أعربوا عنها علناً ، أو تهامسوا بها فيما بينهم بهدوء وسكون .

و كنت آنئذ معتزلاً الحياة ، ومقيماً في (لاواسوري) التي لم يكن بابها ليُفتح إلا لأفراد اسرتي أو لأشخاص من القرية ، ولم أكن أتردد إلى باريس إلا نادراً ، حيث كنت أرفض استقبال أي شخص سوى بعض الزائرين النادرين . ومع ذلك فقد بذلت جهداً كبيراً لمحاولة تغيير الوضع قبل أن يتحول إلى ما هو أسوأ منه ، إذ عرضت في (بايو) منذ ١٦ حزيران (يونيو) عام ١٩٤٦ ، ما يجب أن يكون عليه دستورنا ، على ضوء وضع شعبنا والوقت الراهن . وبما أنه تمّ ، فيما بعد ، التصويت على الدستور الذي أنشئت بموجبه الجمهورية الرابعة ، فقد حاولت أن أجمع الشعب الفرنسي حول مصلحة فرنسا الرئيسية والدائمة ، والتوصل إلى نظام جديد . ولكنني لم أوفق إلى ذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها في ميدان الإعلام الشعبي ، والاجتماعات العامة المتعددة التي كنت أؤذي لهابها شخصياً في جميع المحافظات وفي أقاليم ما وراء البحار ، ورغم المؤازرات الواسعة المقفمة بالتأييد والتفاني التي أبدتها جميع الأوساط ، ولا سيما الأوساط المتواضعة . ولا ريب أن (التجمع) قد سجل عام ١٩٤٧ ، نجاحات مذهلة في الانتخابات البلدية ، وبخاصة في العاصمة ، حيث أصبح شقيقي ، (بيار) رئيساً لمجلس باريس البلدي ، وبقي في هذا المركز مدة خمس سنوات متتالية ، مما يُعدُّ حدثاً لم يسبق له مثيل . وبعد ذلك ، تألفت ضمن مجلس الجمهورية ، الذي تمّ احداثه ، (كتلة التجمع) برئاسة ،

تضم أكثر من ثلث الأعضاء . ولكن تصلب الأحزاب العنيف والمنسق ، وموقف النقابات العدائي ، وفي الوقت نفسه موقف رؤساء المنشآت المماثل له ، إذ أن الطرفين كانا ، رغم تعارض مصالحهما ، يخشيان مشروعاتي المتعلقة بالاصلاح الاجتماعي ، فضلاً عن حقد الغالبية الكبرى من الصحافة الباريسية ، والاقليمية ، والأجنبية ، والأمر الذي أصدرته الحكومة إلى الاذاعة الفرنسية بالامتناع عن نشر خطبي ، وأخيراً هذا النظام الانتخابي الذي أطلق عليه اسم (جمع الأصوات) والذي كان يزور تمثيل الآراء عن طريق الاقتراع ، كل هذه العوامل كانت تحول دون دخول عدد كافٍ من النواب المصممين ، على تغيير نظام الحكم ، إلى الجمعية الوطنية . وفي الانتخابات التشريعية التي جرت عام ١٩٥١ ، لم يتمكن من النجاح سوى مئة وخمسة وعشرين نائباً يحملون شارة صليب اللورين ، وعلى ذلك انسحب بعضهم من المنظمة التي كانوا ينتمون إليها . وهذا ما حملني ، بعد أن لاحظت تحول الأمور ، على أن أضع ، بعد قليل ، حداً للتجمع . ومنذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٨ ، ظلت خلال ست سنوات منكباً على كتابة (مذكرات الحرب^(١)) ، دون أن أتدخل في الشؤون العامة ، ولكن كان يخامرني الشك بأن ضعف النظام سيؤدي ، عاجلاً أو آجلاً ، إلى أزمة قومية خطيرة .

أولذلك لم ستغرب قطعاً أزمة التي نشبت في الجزائر بتاريخ ١٣ أيار . ومع ذلك ، لم أتدخل بأي شكل بالاضطراب المحلي ، أو بالحركة العسكرية ، أو بالمشروعات السياسية التي اثارها . ولم يكن لي أي صلة بأي شخص في الجزائر ، أو بأي وزير في باريس . صحيح أن جاك سوستيل وهو من أقرب رفاقي في الحرب وفي التجمع كان حاكماً عاماً في الجزائر ، وقد سبق أن عينه بيار منديس فرانس ، واستدعاه غي مولله ، ولكنه لم يوجه إلي أي رسالة خلال قيامه بمهمته أو بعد عودته . وصحيح أيضاً أنه لدى مروري

١ - صدرت هذه المذكرات باللغة العربية عن منشورات عويدات بإذن خاص من الجنرال ديغول . وتقع في ثلاثة أجزاء : النفير ، الوحدة ، الخلاص .
الناشر

بالصحراء ، عام ١٩٥٧ ، لحضور اطلاق الصواريخ في منطقة هماكير ، ومشاهدة بداية استثمار البترول في عدجلة وحسي مسعود ، كنت استقبلت آنثد روبير لاكوست ، وزير الجزائر ، في كولومب بيشار ، ولكني لم أشاهده بعد ذلك . وصحيح أن شخصين او ثلاثة اشخاص بواسل من الذين سبق أن أسهموا في أعمالي ، عندما كنت امارس نشاطي ، كانوا مقيمين في الجزائر لنشر فكرة وجوب تكليفي يوماً ما بانقاذ الوطن ، ولكنهم كانوا يقومون بهذه المهمة بدون موافقتي وحتى بدون استشارتي . وصحيح أخيراً ، أنه بعد حل التجمع أصبح عدة برلمانيين ، من أعضائه ، وزراء تتابعوا في كراسي الحكم ، ولكن لم يكن لي بهم أي اتصال . ومع ذلك كنت أرى بوضوح ظهور جميع أمارات الأزمة المتزايدة التي كانت تتخبط فيها المحافل السياسية في باريس والأوساط العسكرية والادارية والشعبية في الجزائر .

وبتاريخ ١٥ نيسان (ابريل) سقطت وزارة فيليكس غيار ، وظل بعدها جورج بيدو ثم رنيه بليفن يحاولان عبثاً خلال أربعة أسابيع ، تأليف حكومة أخرى في ظل النظام المتداعي . وإذا بدا ، بتاريخ ١٢ أيار (مايو) ، أن بيار فليملان كان على وشك النجاح ، فقد كان ذلك في جو لم يكن أحد يعتقد بفاعليته . وفي الوقت نفسه كان الاضطراب يزداد عنفاً في الجزائر ، لا سيما وأن الوزير روبير لاكوست كان يعرب علناً عن تخوفه من حادث دبلوماسي مماثل لـ « ديان بيان فو » ، وأن اتحاد جمعيات المحاربين القدماء كان يصر على « إحداث حكومة لإنقاذ الوطن بكل الوسائل الممكنة » ، وأن القائد العام ، الجنرال سالان ، أبرق إلى باريس مُلمِّحاً الى احتمال « حدوث رد فعل يائس لدى الجيش » . لم يكن بوسعي أن أرتاب بأن الانفجار أصبح قريباً ، وفي الوقت نفسه لم يخامرني الشك أيضاً أنه كان يترتب علي أن أدخل المعركة . وفي الواقع ، منذ أن تألب الجيش ضد الجهاز الحكومي ، بعد أن صفقت له الجماهير الغفيرة بحجارة فائقة ، وحظي في فرنسا بتأييد الكثيرين من المواطنين الساخطين ، في حين كانت الحكومة تُبدي

ارتباكها وعجزها ، وكان لم يظهر من الجمهور أي حركة انضمام أو تأييد
تُشَبَّت المسؤولين في مراكزهم ، حينئذ أضحي واضحاً أننا سائرون مباشرة
نحو الهلاك ، وأنه كان من المتوقع أن تحمل الطائرات فجأة الى باريس طليعة
الجيش لإنشاء دكتاتورية عسكرية تستند الى أحكام عرفية شبيهة بما هو نافذ
في الجزائر ، الأمر الذي قد يثير ، بالمقابل ، اضرابات تشتد اتساعاً ،
ومشاكسات شبه عامة ، ومقاومات نشيطة متزايدة . وموجز القول ، قد
تقع البلاد في مغامرة تؤدي بها الى حرب أهلية ، يحضرها الأجانب ثم
يساهمون بها ، بعد حين ، باتجاهات مختلفة ، ما لم تقم سلطة وطنية عليا من
خارج النظام السياسي القائم ، أو الفئة التي كانت تنهياً للاطاحة به ، فتتولى
فجأة تجميع الرأي العام ، وتتسلم السلطة وتقوم كيان الدولة . ومثل هذه
السلطة لم تكن لتتوافر إلا في شخصي .

وقد شعرت منذ البداية أنني الأداة المنشودة لهذا الواجب الذي لازمني
منذ انزوائي . وبتاريخ ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٠ ، سبق أن لبى ديقول ،
وحده ، وهو شبه مجهول ، نداء الوطن الخالد المحروم من أي نصير لينقذ
شرفه وروحه ، ويتولّى مسؤولية مصير فرنسا . وفي شهر أيار (مايو) ١٩٥٨ ،
أي عشية تمزق الأمة الفاجع ، وأمام اضمحلال نظام مسؤول مبدئياً عن
الوضع الراهن ، فقد اضطر ديقول الى تسلّم زمام مصير البلاد ، بعد أن
بلغ صيته الآفاق ، وإنما كان مجرداً من أي وسيلة باستثناء شرعيته .

ولم يكن أمامي سوى بضع ساعات لأتخذ خلالها قراراتي ، إذ أن الثورات
تنشب بسرعة زائدة . ومع ذلك كان يترتب عليّ أن أحدد متى سأضع حداً
للآمال الخائبة وأباشر مسؤولياتي . فهل كان الأجدي التدخل فوراً لكي أقضي
في المهد على الفاجعة المتوقعة حدوثها ، على أن أعرض فيما بعد للمناقشة
والمشاكسة من قبل بعض الذين ساورهم الاطمئنان ، أم أنتظر ، على النقيض
من ذلك ، أن تزداد الأحداث عنفاً كما يضمن لي الذعر والارهاب ، موافقة
دائمة ومستمرة . وبعد قدرتي للأمر ، آثرت العمل فوراً . ولكن هل

سأكتفي بالمبادرة الى إعادة سطوة السلطة ، وأضع الجيش مؤقتاً في مكانه ، وأجد تسوية بقصد التخفيف ، الى حين ، من وطأة القلق الناجم عن قضية الجزائر ، ثم أنسحب من الحكم بعد أن أكون مهدت الطريق من جديد أمام نظام سياسي بغض ؟ أم هل سأنتهز هذه السانحة التاريخية التي أتاحها لي انهزام الأحزاب كما أزود الدولة بمؤسسات تعيد اليها ، بشكل يتناسب مع العصر الحديث ، الاستقرار والاستمرار اللذين حُرمت منها منذ مئة وتسعة وستين عاماً ؟ وهل سألجأ بعد ذلك إلى تسهيل قضية تصفية الاستعمار الحيوية ، ثم أعمد إلى إجراء التحويل الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا ، ونحن في عصر العلم والتكنولوجيا ، وإعادة استقلال سياستنا ودفاعنا ، وأجعل من فرنسا بطلاً أوروبا بكاملها ، واعدد اليها في العالم كله ، ولا سيما لدى العالم الثالث ، المكانة والاشعاع اللذين تمتعت بهما عبر القرون ؟ لا شك أن هذا هو الهدف الذي أستطيعه والذي يجب أن أبلغه .

فليكن ذلك ! ورغم المصاعب التي تعترضني في ذاتي ، ومنها سني ، إذ بلغت من العمر سبعة وستين عاماً ، ونقصان معلوماتي ، وضيق طاقتي ، ومهما كانت قساوة العقبات التي سأجدها حتماً لدى شعبنا ، الدائم الحركة ، ومهما توخت جميع ملاكاته السياسية ، والفكرية والاجتماعية ، أن تعاكس بها اتجاهي ، وأخيراً رغم المقاومة التي ستبديها الدول الأجنبية ضد احياء سطوة فرنسا ، فإنني سأقول ، في سبيل خدمتها ، تحقيق هذا المطمح القومي الكبير .

ويجب ، بادئ ذي بدء ، تسلّم زمام الحكم في الدولة ، وكان انطباعي بهذا الشأن أن المقاومات في هذه الفترة لن تدوم طويلاً . وبما أنني أعرف شعبي ، فقد كنت مؤمناً بأن الذي يسود لدى القائمين على الحكم ، سواء في الجزائر أو في باريس ، هو الخوف من الانزلاق في أعمال حربية ، وأن كثيراً من الناس كانوا يفكرون بشخصي ، يحدوهم الأمل بأنني سأتمكن من أن أجنبهم اللجوء اليها . لقد ظهرت ، فعلاً ، في الجزائر بتاريخ ١٢ ايار (مايو) « لجان انقاذ الوطن » قوامها ضباط ومدنيون ، تولت التشجيع على اتخاذ مواقف

القتال ، وتسلمت اختصاصات المحافظين وصلاحياتهم . ولكن يبدو أن القيادة العليا العسكرية لا ترغب في المساهمة بما لا يمكن اصلاحه . وإذا كان الجيش يستنكر علناً عجز النظام السياسي الذي قد يعرضه لنتائج رهيبة ، وإذا كان يرى من المفيد أن يُخضع الادارة المحلية إلى سلطته ، بحجة تسهيل النضال ضد العصيان ، فثمة عوامل عسكرية جمّة تحول دون فكرة فصم العلاقات مع الوطن الأم ، أو ارسال جيش الى العاصمة بغية الاستيلاء على السلطة .

وعلى ضفاف نهر روبيكون^(١) الواسع والذي يتمثل الآن بالبحر الابيض المتوسط ، كان كبار الرؤساء والضباط ، يتمنون ، بشكل عام ، أن تظهر في باريس حكومة تتمكن من تحمل المسؤوليات القومية وتوفر عليهم مغامرات الخروج عن الطاعة والنظام . ولكنهم كانوا مقتنعين بأن النظام القائم لن يستطيع تأمين مثل هذه الحكومة ، لذلك فقد اكتشف قلقهم الشديد فجأة ، أنه يترتب عليّ أن أتدارك هذا الأمر . ومنذ تاريخ ١١ ايار (مايو) ألقى الجنرال سالان ، بضع عبارات من شرفة الفوروم ختمها بنداء «ليجيا ديغول» ، وكان قد سلم بالأمس الى الجمهور الثائر ، مقر الحكومة ، غرفة بعد غرفة ، وبذلك أثير الموضوع علناً ، بعد أن كان يخامر فكر جميع الناس .

ولم تعد الأوساط الرسمية في باريس تفكر بأي شيء آخر . وفيما عدا الأنباء التي استمعت اليها من الاذاعة ، وقرأتها في الصحف ، فقد أطلعني اوليفيه غيشار ، الذي كان لديّ ضابط ارتباط ، على البلبلة التي أبرزت اسمي في الأحاديث والاحتمالات . هذا فضلاً عن أن الانشقاق الذي وقع أخذ يُعطي فوراً سمات التخلي ، عما يسمى عرفاً بالسلطة . وبتاريخ ١٣ ايار (مايو) ، وعقب هيجان الشعب في الجزائر ، أبرق فيليكس غايار الى سالان - وكان الأول قد استقال قبل شهر وظلّ يُسيّر الشؤون الادارية في رئاسة

١ - روبيكون اسم قديم لنهر في ايطاليا كان يحظر على القوات المسلحة اجتيازه في عهد الرومان ، كيلا تستولي على مدينة روما .
(المترجم)

مجلس الوزراء لتعذر تأليف حكومة تحل محله - يبلغه عدم استعمال السلاح ضد المتظاهرين ، ثم أناط به السلطات المدنية في الجزائر . وفي الليلة التالية ، حصلت حكومة بيار فليملان على ثقة الجمعية الوطنية ، بعد مناقشات أثّرت فيها البلبلة العامة وقد بلغ عدد مؤيديها ٢٧٤ صوتاً مقابل رفض أو استنكاف ٣١٩ صوتاً . وهذه النتيجة تتعارض - برأي الجميع - مع مجرد الرغبة في اتخاذ أي تدابير صارمة . ومع ذلك ، ففي صبيحة ١٣ أيار (مايو) ، ثبتت الحكومة الجديدة الجنرال سالان في سلطاته ، وسمحت بإعادة الاتصال مع الجزائر ، بعد أن كانت أصدرت أمرها بقطعه . وخلال بعد ظهر اليوم ذاته ، كنت أقضي بضع ساعات في العاصمة ، جرياً على عادتي كل يوم اربعاء ، وإذ بسيل من الأنباء التي حملوها اليها في شارع سولفرينو تعطيني فكرة عن مدى القلق الذي كان يساور جميع الذين تهافتوا من جميع الأطراف لسؤال الجنرال ديغول .

وقد أجبته من « كولومبي » في ١٥ أيار (مايو) ببيان مؤلف من سبعة أسطر ، يتضمن أن الخطاط مركز الدولة قد سبّب الحنة التي تهدد البلاد ، وانحيت باللائمة على مسؤولية نظام الأحزاب لاتباعه هذا الأسلوب المذموم ، وأكدت عزمي على معالجته ، واستعدادي لتسلم زمام سلطات الجمهورية .

ومنذ صدور هذا البيان ، أدرك الجميع أن الأحداث في طريقها إلى التحقق . لا شك في أن المعارضة الحزبية اتخذت موقفاً صلباً تجاهي ، ولكنه كان مجرد حركات شكلية . وفي الحقيقة ، ما من أحد كان يشك أنه - ما لم يتدهور الموقف إلى حد التمزق القومي - لم يبق للقضية أي مخرج سوى في شخص ديغول . وقد أخذت تتكون ، في كل ساعة ، تأييدات واندفاعات كثيرة ، لتنضم إلى ركابي . والسؤال الذي ظلّ يطرح ، في الواقع ، على الجهاز السياسي هو معرفة كيفية تخليه عن الحكم .

ولكن يجب العمل بسرعة . ومهما بدت قيادة الجزائر متحلية بالحرص

والحكمة ، فان جميع الاحتمالات التافهة تحركت الآن وقد تُغامر بالقضاء على كل شيء. وبينما خاطب الرئيس كوتي في ١٤ ايار (مايو) الجنرالات والضباط والجنود الذين يعملون في الجزائر ، مناشداً إياهم « بعدم ارهاق مآسي الوطن بانقسام الفرنسيين » ، إذا يجميع الأنباء تفيد بازدياد التوتر العسكري . ومع ذلك فان إقدام الجنرال ايلي ، رئيس الأركان العامة ، على الاستقالة ، في اليوم التالي ، وقد كان يمارس أعلى سلطة عسكرية ، كما كان معروفاً بوجودانه المسلمي ، يقيم الدليل على أن الجيش يحملته ، لم يعد يساند العهد . ولكي أزيد من التزاماتي تجاه الأمة ، ونظراً لعدم تمكّني من الافادة من الأذاعة ، التي كانت محظورة عليّ ، فقد دعوت رجال الصحافة الى الاجتماع بهم يوم ١٩ أيار (مايو) في فندق أورسي .

ولقد شعرت منذ وصولي إلى باريس كيف أصبح الجو في بضعة أيام ، مثقلاً بوطأة الأمور ، وقد أسهم في ذلك وزير الداخلية ، جول موخ ، إذ افرزت الشرطة ، بناء على أوامره ، الحد الأقصى من قواها في جوار مكاتب الاجتماع ، كما لو كانت ديغول سيحضر على رأس جيش احتلالي ليستولي على الادارات العامة . وفي الوقت الذي وصلت فيه من كولومبي ، بصفة شخصية ، دون أن يرافقني أحد سوى مرافقي العسكري ، العقيد دوبونوفال ، والسائق بول فونتونيل ، لألتقي بالصحافيين دون سواهم ، فقد كان وزير الداخلية يستعرض شخصياً الخطوط الطويلة من السيارات المصفحة والشاحنات المسلحة التي تحتل ضفتي نهر السين . فهذا المنظر المثير للسخرية ، قد أكد لي بأن الوقت مناسب جداً لأبعث التوازن في الجمهورية ، ولذلك اتخذت أمام الصحافة لهجة سيد الموقف . ومع ذلك فان الأسئلة التي طرحت عليّ والتي تتناول ما سأفعله عندما أتسلم زمام الحكم ، لم تنطو على أي شك في أنني سأتولاه فعلاً . ولا ريب أنني أكدت في هذه المناسبة رغبتني في أن أعيد الى الدولة السلطة والثقة الوطنية ، وختمت كلمتي بأنني أضع نفسي بتصرف البلاد .

غير أن سرعان ما تتالت الأحداث . ففي الجزائر تسلم جاك سوستيل

زمام الأمر ، واستمرت لجان إنقاذ الوطن في فرض دكتاتوريتها . ولما كنت أود معرفة حقيقة الأحداث والرغائب ، فقد دعوت برقياً القيادة العسكرية إلى إرسال من يطلعني على الوضع الراهن . وقد تولى رئيس الأركان العامة الجديد ، الجنرال لوريو ، تسليم رسالتي إليها ، دون أي إشكال ، بعد أن نال موافقة وزيره بيار دوشوفينييه . وبالفعل زارني في كولومبي ، بعد أمد قصير ، الجنرال دولاك ، يرافقه عدد من الضباط ، وبلغوني عن لسان سالان ، أنني إذا لم أتلسم الحكم في فترة قصيرة جداً ، فإن القيادة لا تستطيع أن تمنع تدفق الجيش نحو الوطن الأم . وظلت الأوساط الرسمية في باريس ، حريصة ، في الواقع ، على استمرار الوزارة والبرلمان في عملها . وهكذا جدّد المجلس « السلطات الخاصة » الممنوحة للحكومة . وتقدمت هذه الأخيرة بمشروع إصلاح الدستور ، في حين أن أحزاب اليمين والوسط أبدت قلقها من برنامجي ، وأن أحزاب اليسار تعرضت لموضوع « الدفاع عن الجمهورية » ، وأن اتحاد العمل العام أصدر أمره بإعلان الاضراب ، وإن لم تنفذه إلا فئة ضئيلة . ولكن الرأي العام بكامله كان يدرك أن هذه اللعبة باطلة ، لا طائفة فيها . وكان اللاعبون أنفسهم غير مقتنعين بها ، فضلاً عن أن عدداً وفيراً منهم قد اتجه صراحة نحوي .

وهذا ما فعله مثلاً جورج بيدو الذي أعلن في ٢١ أيار (مايو) قائلاً : « إنني أقف إلى جانب الجنرال ديغول » ، كما طلب جورج بيني في ٢٢ أيار (مايو) مقابلتي في كولومبي ، وقابلني في اليوم نفسه ، ثم أخذ يصرح أينما كان : « إن الجنرال رجل شجاع » ، ودعا فليملان إلى زيارتي بسرعة . أما غي موله ، نائب رئيس مجلس الوزراء ، فقد انتهز مناسبة بضع كلمات تفوهت بها عنه في المؤتمر الصحفي ، كيما يبعث لي في ٢٥ أيار (مايو) ، برسالة يعرب فيها عن انضمامه إلي مع بعض التحفظات ، وأخيراً فقد كتب لي فنسان اوربول بتاريخ ٢٦ أيار (مايو) قائلاً : « إن وزير الدولة في وزارتك التي ألفتها عام ١٩٤٥ هو الذي يخاطبك ، ولا ينتظر لمنحك ثقته ، سوى أن

يتأكد بأنك ستعيد الضباط الذين شقوا عصا الطاعة الى طريق الواجب .»

ومهما يكن الأمر ، فان الأحداث استعجلت هذا التطور ، ففي ٢٤ أيار (مايو) غادرت الجزائر فرقة عسكرية واحتلت كورسيكا بدون قتال ، مما أتاح للجان انقاذ الوطن الاستيلاء على السلطة في آجاكسيو وباستيا . أما قوى الشرطة التي أرسلت من مرسيليا الى الجزيرة لاعادة النظام ، فقد جُردت من سلاحها بسهولة . فإذا تأخر الحل السياسي ، فاننا سنرى حتماً قيام مثل هذه الاجراءات في الوطن الأم ، ثم توجهها نحو باريس . وقد علمت من مصدر رسمي أن وزارة الداخلية كانت تتوقع هذا الهجوم ليلة ٢٧ - ٢٨ أيار (مايو) . ولكن ما هو المصير بعد ذلك ؟

ولذلك أسرع بتطوير المنطق السليم ، وفي ٢٦ أيار (مايو) استدعيت في البواستوري مارسيل ديببو ، محافظ المارن العليا ، وكلفته الذهاب فوراً لزيارة فليملان ليقول له باسمي ، أن المصلحة العامة تفرض عليه أن يقابلني ، وحددت له مكان اللقاء في منزل صديقي فيليكس برونو ، في سان كلو ، والواقع في منطقة منعزلة . وقد قام المحافظ بمهمته وأعلمني أن الرئيس سيتوجه إلى المكان المحدد في مساء اليوم نفسه .

وقد وجدت بيار فليملان هادئاً ووقوراً ، فقدم لي عرضاً عن وضعه ، وهو ياثقل وضع قائد طائرة لم تعد تتجاوب معه أجهزة قيادتها . فصرحت له بأن واجبه يقضي بأن يستخلص من ذلك النتائج ، التي تترتب عليها ، وألا يبقى في مركز لا يمارس فيه سلطاته ، علماً بأنني مستعد بعد ذلك لاجراء المناسب . ولم يُبَدِّ رئيس مجلس الوزراء رأيه صراحة حول هذا الاقتراح ، وانما جعلني أشعر بأنه لا يستبعد مثل هذا الاحتمال . ومع ذلك ، فقد رجاني أن استعمل فوراً كل نفوذي لأعيد قيادة الجزائر إلى النظام والطاعة ، بعد أن اعترف بمعجزه عن القيام بذلك . فقلت له : « لا شيء أكثر من طلبك يدل على الحل الذي ستطلبه الجمهورية » . وافترقنا بصورة ودية ، وعند الفجر

عدت إلى منزلي ، مقتنماً بأن بيار فليملان سيتخذ فوراً القرار الذي رسمته له في تلك الليلة .

ومنذ الصباح أسرع في السير إلى الأمام ، وأعلنت في تصريح جديد : « أنني اتخذت الاجراءات النظامية اللازمة لتأليف حكومة جمهورية تستطيع أن تضمن وحدة البلاد واستقلالها ، وأنه لهذه الأسباب ، لا أتمكن من اقرار أي تصرف ، مهما كان منشؤه ، قد يُعَرِّض النظام العام للخطر ، وإني أتوقع من القوى البرية والبحرية والجوية الموجودة في الجزائر أن تبقى على مثاليتها بأوامر رؤسائها الجنرال سالان ، والأميرال اوبوانو والجنرال جوهو . وهكذا فسحت في المجال لتأويلات أروقة قصر البوربون وقاعات تحرير الصحف ، والتساؤل عن ماهية « الاجراءات النظامية » التي اتخذتها للوصول الى الحكم ، فأمرت في الوقت نفسه الرؤساء العسكريين بإيقاف أي تدخل جديد ، وهذا ما نفذوه فعلاً .

إن نهار ٢٧ أيار (مايو) سجّل المحاولة الأخيرة التي قام بها النظام الراهن للبقاء على قيد الحياة ، إذ أن الحكومة ضمنت موافقة الجمعية الوطنية على إصلاح الدستور الذي يتضمن ، نظرياً ، أحكاماً ملائمة لدعم السلطة التنفيذية . ولكن جميع الناس شعروا بأن هذا التدبير جاء متأخراً ، بحيث لم يعد من الممكن إجراء أي شيء . وكذلك بدت غير واقعية ، تلك الاجتماعات والاقتراحات التي أخذت الأحزاب وكتلها تكثر من عقدها وتقديمها ، وكذلك ظلت عديمة الجدوى اجتماعات مجلس الوزراء التي كانت تعقد طوال الليل ، والتي ظلّ معظم الأعضاء فيها شاردي الذهن من جراء السن وعدم النوم فضلاً عن أن القسم الآخر منهم كان مستنكفاً عن الحضور . ولكن الأمر انتهى: ففي ٢٨ أيار (مايو) ، وفي الساعات الأولى من الصباح قال بيار فليملان الى زملائه : « إنني ذاهب لأتحدث مع رئيس الجمهورية » ، وقد ذهب فعلاً وقدم له استقالته .

ولم يبق للنظام السياسي إلا أن يستقيل بين يدي ، ولحسن الحظ ، فإن الرئيس كوتي اتخذ المبادرات اللازمة كيلا يتم الأمر دون شيء من المهابة والوقار . فهذا الفرنسي الطيب والطاعن في السن ، توخى قبل كل شيء ، أن يخدم وطنه ، رغم أنه كان مندجاً منذ زمن بعيد بالعادات والتقاليد القائمة . وعلى شفا الهوة التي كاد يسقط فيها الوطن ، كانت ثمة ثلاث اعتبارات تسود وجدانه وتربو على سواها . فالاعتبار الأول هو أنه لا بد ، لانقاذ البلاد مع الاحتفاظ بالجمهورية ، من تغيير النظام الأساسي المنهار . والاعتبار الثاني هو أنه يترتب على الجيش أن يعود إلى الطاعة فوراً . والاعتبار الثالث هو أن أحداً لا يستطيع أن يتولى هاتين المهمتين سوى ديفول . ولكن الرئيس قننى ، وهذا أمر طبيعي ، أن تسلم لي وفق اجراءات معينة ، دون التخلي عنها كما يتم في حالة الهزيمة . وهذا ما كنت مؤمناً به . ولذلك أجبت رنيه كوتي بالموافقة ، عندما كلف من يسألني فيما إذا كنت على استعداد لاستقبال رئيس المجلسين ، لوتروكير ومونيرفيل ، لتهيئة شكيلات تسلم الحكم ، قبل أن يتخذ بنفسه موقفاً علنياً .

وقد تمت المقابلة في ساعة متأخرة من مساء اليوم نفسه في منزل فيليكس برونو . وقد وافق غاستون مونيرفيل على فكرة تسلم زمام الحكم . غير أنه اقترح ألاّ أصرّ على صلاحيات استثنائية لمدة تزيد على الستة أشهر ، بعد أن أعلنت أنه لا غنى لي عنها في بداية العهد . ولكن اندريه لوتروكير بدا مضطرباً من التغيير الفوري ، ولم يتورع عن أن ينسب اليّ الرغبة في أن أصبح دكتاتوراً ، رغم أنه كان وزير الحرب في وزارتي المؤلفة في عهد لجنة الجزائر ، وسار إلى جانبي في شارع الشاتيليزيه عند تحرير باريس ، وكان بقربي عندما أطلقت المدافع من كنيسة نوتردام . ولكنه صرح بأنه لم يكن بوسعي أن أتجنب الظروف المحيطة بتسليمي زمام الحكم ، وأضاف متحمساً : « ولهذا السبب أعارض الفكرة » . فقلت له : « إذا كان البرلمان سيتبع خطواتك ، فلن يبقى أمامي من حل سوى أن أدعك تتفاهم مع المظليين

ولم يبق للنظام السياسي إلا أن يستقيل بين يدي ، ولحسن الحظ ، فإن الرئيس كوتي اتخذ المبادرات اللازمة كيلا يتم الأمر دون شيء من المهابة والوقار . فهذا الفرنسي الطيب والطاعن في السن ، توخى قبل كل شيء ، أن يخدم وطنه ، رغم انه كان مندجاً منذ زمن بعيد بالعادات والتقاليد القائمة . وعلى شفا الهوة التي كاد يسقط فيها الوطن ، كانت ثمة ثلاث اعتبارات تسود وجدانه وتربو على سواها . فالاعتبار الأول هو أنه لا بد ، لانقاذ البلاد مع الاحتفاظ بالجمهورية ، من تغيير النظام الأساسي المنهار . والاعتبار الثاني هو أنه يترتب على الجيش أن يعود إلى الطاعة فوراً . والاعتبار الثالث هو أن أحداً لا يستطيع أن يتولى هاتين المهمتين سوى ديفول . ولكن الرئيس قننى ، وهذا أمر طبيعي ، أن تسلم لي وفق اجراءات معينة ، دون التخلي عنها كما يتم في حالة الهزيمة . وهذا ما كنت مؤمناً به . ولذلك أجبت رنيه كوتي بالموافقة ، عندما كلف من يسألني فيما إذا كنت على استعداد لاستقبال رئيس المجلسين ، لوتروكير ومونيرفيل ، لتهيئة شكيلات تسلم الحكم ، قبل أن يتخذ بنفسه موقفاً علنياً .

وقد تمت المقابلة في ساعة متأخرة من مساء اليوم نفسه في منزل فيليكس برونو . وقد وافق غاستون مونيرفيل على فكرة تسلم زمام الحكم . غير أنه اقترح ألاّ أصرّ على صلاحيات استثنائية لمدة تزيد على الستة أشهر ، بعد أن أعلنت أنه لا غنى لي عنها في بداية العهد . ولكن اندريه لوتروكير بدا مضطرباً من التغيير الفوري ، ولم يتورع عن أن ينسب اليّ الرغبة في أن أصبح دكتاتوراً ، رغم أنه كان وزير الحرب في وزارتي المؤلفة في عهد لجنة الجزائر ، وسار إلى جانبي في شارع الشانزليزيه عند تحرير باريس ، وكان بقربي عندما أطلقت المدافع من كنيسة نوتردام . ولكنه صرح بأنه لم يكن بوسعي أن أتجنب الظروف المحيطة بتسليمي زمام الحكم ، وأضاف متحمساً : « ولهذا السبب أعارض الفكرة » . فقلت له : « إذا كان البرلمان سيتبع خطواتك ، فلن يبقى أمامي من حل سوى أن أدعك تتفاهم مع المظليين

وأعود الى عزلتي وأنزوي في حزني » . هنا انتهى الحديث . ولدى خروجي قلت للأمين العام لرئاسة الجمهورية ، شارل مرفيو دو فينيو ، الذي أسرع بالحضور عندما سمع الأنباء : إنني آسف إذ فرضت على نفسي انزعاجاً غير مُجْدٍ ، وانني عائد إلى كولومبي . وقد وصلت في الساعة الخامسة صباحاً .

وقبل الظهر أعلن رنيه كوتي ، انه سيوجه رسالة إلى المجلسين ، وقد قرئت لهما في الساعة الخامسة عشرة . وكان يتضمن نصها ما يجب ان يقال : « كضرورة تغيير النظام السياسي ، ووضوح المخطاط مركز الدولة ، والحرب الأهلية الوشيكة التي كانت تهددنا ، والإشادة بالجنرال ديغول « ألمع الفرنسيين » الذي كان رئيسنا في أحلك سنوات تاريخنا ، في سبيل استعادة حريتنا ، والذي بعد أن ضمن لنفسه الاجماع الوطني ، رفض الدكتاتورية ليقم الجمهورية » ، كما تضمنت الرسالة نداءً موجهاً إليه كما يأتي ويبحث مع رئيس الدولة ما تقتضيه فوراً حكومة انقاذ الوطن ، وما يجب عمله لاصلاح مؤسساتنا إصلاحاً جذرياً . ثم تعهد الرئيس كوتي بتقديم استقالته فيما إذا أخفقت هذه المحاولة الكبرى . وقد استمعت الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية إلى هذه الرسالة بصمت تام ، كأنما كانت تُقرع أجراس الحزن . وعندما أبلغوني من قصر الاليزيه نص الرسالة ، أجبتهم بأني قادم فوراً . وقد وصلت إليه في الساعة الثامنة عن طريق الحديقة ، ولم أدخل إليه من باحة الشرف ، يراودني أمل ضئيل بأن أتجنب سيل المصورين الجارف . ولكنهم كانوا بالانتظار .

وقد استقبلني رنيه كوتي في شرفة الباب الخارجي ، وكان وجهه طافحاً بالتأثر . واجتمعنا وحدنا في مكتبه ، واتفقنا فوراً ، إذ أيد خطتي التي تنطوي على الصلاحيات المطلقة ، ثم حل البرلمان ، وأخيراً اعداد دستور جديد تهيئه حكومتي ، وعرضه على الاستفتاء العام . وقبلت بأن أتولى السلطة من قبل الجمعية الوطنية في الأول من حزيران حيث سأقرأ بياناً مقتضباً دون

الاشتراك في المناقشة . وافترقنا وسط صخب الصحافيين المدفعين والفضوليين المتحمسين الذين اجتاحتوا الحديقة . وبعد ذلك كلفت من ينشر بأننا اتفقنا مع توضيح النقاط الرئيسية . وفي طريقي عائداً الى منطقة المارن العليا كانت جموع غفيرة من الناس تنتظر عودتي وتصيح عبر الليل « ليحيى ديغول » .

وقد عمدت الأحزاب يوم السبت الواقع في ٣٠ ايار (مايو) الى تهينة خضوعها للأمر الواقع . واستقبلت من جهتي اولاً فنسان اوريول الذي أعرب عن انضوائه تحت لوائي ، واقترح تعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء القادم . ثم استقبلت غي مولله وموريس ديكسون اللذين صرّحا الى كتلتها الاشتراكية عقب عودتهما « أنها أمضيا عندي أعظم فترات حياتهما » . وجاءني المارشال جوان ليؤكد لي ، من جهته ، أن الجيش يتتبع خطواتي كرجل واحد ثم شاهدت في منزلي قدوم آخر مساء من الوحدة الطويلة . فما هي تلك القوة التي أرغمتني على التخلي عنها ؟

كل شيء قد تقرر ، وبقيت الاجراءات وسأتولى انجازها دون مزيد من السرعة ، إذ يحسن أن تجري الأمور ، أمام البلاد ، التي أصبح توازنها سريع العطب ، وفق أساليب نظامية . وكان الذي حصل هو حتماً تغيير جذري وليس ثورة . إن الجمهورية تتجدد وإنما تبقى جمهورية . لذلك فان عودة الجنرال ديغول لتسلم زمام أمور فرنسا لا يمكن أن ياثل تأليف الوزارات في النظام المنتهي ، ومع ذلك فقد اتفقت مع رنيه كوتي على تفاصيل انتقال الحكم .

وفي فندق لا بيروز حيث أصل عادة لدى مروري بباريس ، جمعت بتاريخ ٣١ ايار (مايو) رؤساء كتل البرلمان ، ولم يكن غائباً سوى الشيوعيين . وباستثناء فرنسوا ميتران الذي اظهر امتعاضه ، فان المندوبين الحاضرين ، الذين ظلوا كلهم تقريباً يحاربونني علناً منذ اثني عشر عاماً ، لم يبدوا أي اعتراض على البيان الذي شرحتة عما سأتولى القيام به . وفي الوقت

الاشترك في المناقشة . وافترقنا وسط صحب الصحافيين المندفعين والفضوليين المتحمسين الذين اجتأحوا الحديقة . وبعد ذلك كلفت من ينشر بأننا اتفقنا مع توضيح النقاط الرئيسية . وفي طريقي عائداً الى منطقة المارن العليا كانت جموع غفيرة من الناس تنتظر عودتي وتصيح عبر الليل « ليحيى ديغول » .

وقد عمدت الأحزاب يوم السبت الواقع في ٣٠ ايار (مايو) الى تهينة خضوعها للأمر الواقع . واستقبلت من جهتي اولاً فنسان اوريول الذي أعرب عن انضوائه تحت لوائي ، واقترح تعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء القادم . ثم استقبلت غي مولله وموريس ديكسون اللذين صرّحا الى كتلتها الاشتراكية عقب عودتها « أنها أمضيا عندي أعظم فترات حياتها » . وجاءني المارشال جوان ليؤكد لي ، من جهته ، أن الجيش يتتبع خطواتي كرجل واحد ثم شاهدت في منزلي قدوم آخر مساء من الوحدة الطويلة . فما هي تلك القوة التي أرغمتني على التخلي عنها ؟

كل شيء قد تقرر ، وبقيت الاجراءات وسأقوى المجازها دون مزيد من السرعة ، إذ يحسن أن تجري الأمور ، أمام البلاد ، التي أصبح توازنها سريع العطب ، وفق أساليب نظامية . وكان الذي حصل هو حتماً تغيير جذري وليس ثورة . إن الجمهورية تتجدد وإنما تبقى جمهورية . لذلك فان عودة الجنرال ديغول لتسلم زمام أمور فرنسا لا يمكن أن يماثل تأليف الوزارات في النظام المنتهي ، ومع ذلك فقد اتفقت مع رنيه كوتي على تفاصيل انتقال الحكم .

وفي فندق لايروز حيث أصل عادة لدى مروري بباريس ، جمعت بتاريخ ٣١ ايار (مايو) رؤساء كتل البرلمان ، ولم يكن غائباً سوى الشيوعيين . وباستثناء فرنسوا ميتران الذي اظهر امتعاضه ، فان المندوبين الحاضرين ، الذين ظلوا كلهم تقريباً يحاربوني علناً منذ اثني عشر عاماً ، لم يبدوا أي اعتراض على البيان الذي شرحتة عما سأقوى القيام به . وفي الوقت

نفسه ألقت الحكومة من اندريه مالرو الذي يظل الى جانبي ويتولى الشؤون الثقافية ، وأربعة وزراء دولة هم : غي مولله ، وبيار فليملان ، وفيليكس هوفويه - بوانيي ، ولويس جاكينو الذين يمثلون مع وزير العدل ميشال دوبريه ، مجموعة التجمعات السياسية ، باستثناء الشيوعيين ، والذين سيتولون تحت اشرافي تهيئة الدستور المقبل . ويتولى النواب الأربعة انطوان بيناي ، وجان برتوان ، وبول باكون ، وماكس لوجون ، وزارات المالية ، والتربية الوطنية ، والعمل ، والصحراء . ويتولى السفير كوف دو مورفيل وزارة الخارجية ، والمحافظ اميل بيللوتيه وزارة الداخلية ، والمهندس بيار غيومما وزارة الجيش ، والحاكم برنار كورنو جانتي شؤون فرنسا فيما وراء البحار ، الذين يظلون تابعين لي مباشرة . وأبقيت لنفسى قضية الجزائر ، وأوليت ادوار رامونيه وزارة الصناعة والتجارة ، وروبير بورون الأشغال العامة وشؤون النقل ، وادمون ميشله شؤون المحاربين القدماء ، وروجيه هوديه شؤون الزراعة ، واوجين توما البريد والبرق والهاتف ، وجاك سوستيل الاعلام ، وعينت ثلاثة من كبار الموظفين لاستكمال الحكومة ، وهم بيار سودرو للبناء ، وبرنار شينو للصحة العامة ، واندريه بوللوش مندوباً في رئاسة مجلس الوزراء .

وفي يوم الأحد الواقع في الأول من حزيران (يونيو) دخلت الجمعية الوطنية ، وقد سبق أن زرتها آخر مرة في شهر كانون الثاني عام ١٩٤٦ ، حيث اضطرت أن اوجه الى ادوار هيريو ، الجواب اللاذع والساخر الذي يستحقه ، بعد أن حاول أن يعطيني درساً عن الماضي يتعلق بالمقاومة . وقد جرى الحادث في جو من العداء الخفي الذي كان يكنه لي آنذاك البرلمانيون . وعلى النقيض من ذلك ، فاني أشعر اليوم بأنهم يفيضون نحوي بنوع من الفضول الزائد ، وبشعور ودي . وفي بياني القصير ، تعرضت للوضع الراهن : تدهور مركز الدولة ، والوحدة الفرنسية المهددة ، والجزائر التي تتخبط في العواصف ، وكورسكا المعرضة لعدوى محومة ، والجيش الذي عجم عودته في مهام دموية جديدة

بالمفخرة ، وإنما لحقت به الإهانة من جراء عجز السلطات ، ومركز فرنسا الدولي الذي هوجم في صلب أصلافة . ثم أشرت الى ما أنتظره من الهيئة التمثيلية الوطنية : منحي السلطات الاستثنائية ، وتفويضه بأن أعرض على البلاد دستوراً جديداً ، ثم حل المجلسين ، وعندما كنت أتكلم ، التزم جميع الحاضرين السكوت التام ، وهذا كان يتلاءم مع الظروف الزاهنة . ثم انسحبت تاركاً للجمعية اجراء المناقشة شكلاً . وقد أولاني المجلس الثقة ، رغم بعض مداخلات مناوئة ، ولا سيما من قبل بيسار منديس فرانس ، وفرنسوا دو مانتون ، وجاك دوكلو ، وجاك ايزورني ، وكانت بمثابة اختلاجات أخيرة . وجرى الشيء نفسه في اليوم التالي بالنسبة إلى قوانين السلطات الاستثنائية ، في الجزائر والوطن الأم ، وفي اليوم الثالث بشأن الدستور وما تقتضيه من أغلبية الثلثين . وقد جئت لأحضر هذه المناقشة الهامة ، وتناولت الكلام عدة مرات لأجيب عن أسئلة الخطباء ، رغبة مني في احاطة آخر اجتماعات الجمعية الوطنية لهذا النظام بالأنس والبهجة . وانفرط عقد البرلمان بعد أن منحي مجلس الجمهورية تأييده .

وإذا كان انتهاء هذه الفترة قد ترك غماً وكرباً في نفس الكثيرين الذين كانوا أبطالها ، فقد ساد البلاد ، على النقيض من ذلك ، شعور ارتياح عظيم ، لأن عودتي أعطتها انطباعاً بأن النظام الطبيعي قد استتب . وسرعان ما تبددت سحب العاصفة التي كانت تغطي الأفق الوطني ، وبما أنه قائد سفينة الدولة يُسيّرُها الآن بنفسه ، فكل انسان أخذ يشعر بأنه أصبح من الممكن أخيراً إيجاد حل للقضايا العويصة التي تجابه الأمة ، بعد أن كانت تطرح على بساط البحث وتستعصي على الجميع . حتى أن الطابع الأسطوري الذي يصورون به شخصي ، أسهم في نشر الفكرة بأن العقوبات التي يتعذر تجاوزها على الجميع ، تتدلل الآن أمامي . وهاأنذا مقيد ، كما كنت في الماضي ، بهذا العقد الذي فرضته عليّ فرنسا منذ ثمانية عشر عاماً ، في الماضي والحاضر والمستقبل ، في سبيل التخلص من النكبة . وهاأنذا مرغم دائماً على العمل

بالمفخرة ، وإنما لحقت به الإهانة من جراء عجز السلطات ، ومركز فرنسا الدولي الذي هوجم في صلب أصلافة . ثم أشرت الى ما أنتظره من الهيئة التمثيلية الوطنية : منحي السلطات الاستثنائية ، وتفويض بأن أعرض على البلاد دستوراً جديداً ، ثم حل المجلسين ، وعندما كنت أتكلم ، التزم جميع الحاضرين السكوت التام ، وهذا كان يتلاءم مع الظروف الراهنة . ثم انسحبت تاركاً للجمعية اجراء المناقشة شكلاً . وقد أولاني المجلس الثقة ، رغم بعض مداخلات مناوئة ، ولا سيما من قبل بيسار منديس فرانس ، وفرنسوا دو مانتون ، وجاك دوكلو ، وجاك ايزورني ، وكانت بمثابة اختلاجات أخيرة . وجرى الشيء نفسه في اليوم التالي بالنسبة إلى قوانين السلطات الاستثنائية ، في الجزائر والوطن الأم ، وفي اليوم الثالث بشأن الدستور وما تقتضيه من أغلبية الثلثين . وقد جئت لأحضر هذه المناقشة الهامة ، وتناولت الكلام عدة مرات لأجيب عن أسئلة الخطباء ، رغبة مني في احاطة آخر اجتماعات الجمعية الوطنية لهذا النظام بالأنس والبهجة . وانفرط عقد البرلمان بعد أن منحي مجلس الجمهورية تأييده .

وإذا كان انتهاء هذه الفترة قد ترك غماً وكرباً في نفس الكثيرين الذين كانوا أبطالها ، فقد ساد البلاد ، على النقيض من ذلك ، شعور ارتياح عظيم ، لأن عودتي أعطتها انطباعاً بأن النظام الطبيعي قد استتب . وسرعان ما تبددت سحب العاصفة التي كانت تغطي الأفق الوطني ، وبما أنه قائد سفينة الدولة يُسيّرُها الآن بنفسه ، فكل انسان أخذ يشعر بأنه أصبح من الممكن أخيراً إيجاد حل للقضايا العويصة التي تجابه الأمة ، بعد أن كانت تطرح على بساط البحث وتستعصي على الجميع . حتى أن الطابع الأسطوري الذي يصورون به شخصي ، أسهم في نشر الفكرة بأن العقوبات التي يتعذر تجاوزها على الجميع ، تتدلل الآن أمامي . وهأنذا مقيد ، كما كنت في الماضي ، بهذا العقد الذي فرضته عليّ فرنسا منذ ثمانية عشر عاماً ، في الماضي والحاضر والمستقبل ، في سبيل التخلص من النكبة . وهأنذا مرغم دائماً على العمل

بدافع الثقة التي منحني إياها الشعب الفرنسي . وتراخي ملزماً أن أكون ذلك
الديغول الذي يُعزى إليه شخصياً كل ما يحدث في داخل البلاد وخارجها ،
إلى حد أن كلمة أو حركة تصدر عنه ، ولو كانت أسندت إليه خطأ ،
تصبح موضع نقاش في جميع المجالات ، ياله من مركز سام يتبوؤه الزعيم ،
ويا لها من سلسلة ثقيلة تُقيد الخادم !

وبما انني توليت القص ، وجبت عليّ الحياطة . وفي قصر ماتينيون حيث
أقيم ، هاجمتني قضايا الساعة : الجزائر ، والشؤون المالية والنقدية ، والقضايا
الخارجية ، الخ .. ولكنني ، رغم معالجاتي لها ، كنت أشرف على إصلاح
المؤسسات . وقد سبق أن حددت ونشرت منذ خمسة عشر عاماً أهم ما يتعلق
بهذا الموضوع المنوط به كل الأمور . إن ما سنتولى عمله في الواقع هو ما
أطلق عليه اسم « دستور بايو » ، لأنني هنالك رسمت بتاريخ ١٦ حزيران
١٩٤٦ الدستور الذي تحتاج إليه فرنسا .

وتولى ميشال دوبريه ، بمساعدة فريق من شباب مجلس الدولة ، تهيئة
المشروع الذي أتولى تدقيقه تباعاً مع الوزراء المعنيين ، وبعد ذلك يُطلب
رأي « المجلس الاستشاري الدستوري » المؤلف برئاسة بول رينو ، من تسعة
وثلاثين عضواً ، منهم ستة وعشرون برلمانياً ، والذي أحدث بموجب نفس
القانون الذي أقرّ التعديل . وكثيراً ما أتردد على هذا المجلس لأستمع إلى
اقتراحات مفيدة وأشرح فكري الخاصة . وكان على مجلس الدولة أن يقدم
فيما بعد ملاحظاته . وأخيراً فإن مجلس الوزراء يناقش مجموع المشروع بحيث
يُبيدي الجميع ملاحظاتهم ، وفي مقدمتهم الرئيس كوتي . وبعد تجاوز نص
الدستور ، وفق هذا الأسلوب ، أخذنا نستعد لفرضه على الشعب عن طريق
الاستفتاء .

وفي جميع هذه المناقشات لم يجابهني اعتراض مبدئي على ما كنت أرغب
فيه منذ زمن بعيد . ومن ذلك أن يكون رئيس الدولة رئيس السلطة فعلاً ،

وأن يُعَدَّ مسؤولاً عن فرنسا والجمهورية ، ويعين الحكومة ويرأس اجتماعاتها ويسمي الموظفين المدنيين والعسكريين والقضائيين ، وأن يكون قائد الجيش . وصفوة القول ، أن يصدر عنه كل قرار هام وكل سلطة ، ويتمكن بمـلء إرادته حل الجمعية الوطنية ، ويملك أن يقترح على البلاد — عن طريق الاستفتاء — كل مشروع قانون يتناول تنظيم السلطات العامة ، وأن يتمكن في حال حدوث أزمة خطيرة ، داخل البلاد وخارجها ، من اتخاذ التدابير التي تقتضيها الظروف ، وأخيراً أن يتم انتخابه من قِبل هيئة أوسع بكثير من البرلمان ، وهذا ما أقرته جميع الهيئات التي تمت استشارتها .

ويتناول التعديل أيضاً تعيين رئيس مجلس الوزراء الذي يتولى ، مع زملائه رسم السياسة وتسيير دفتها ، وبما أنه يستمد سلطته من رئيس الجمهورية الذي يلعب الدور الرئيسي ، فإنه لا يستطيع حتماً البت في القضايا الخطيرة إلا وفق توجيهاته .

وكذلك حظيت بموافقة جميع الهيئات الأحكام المتعلقة بالبرلمان ، ولا سيما تلك التي تخضع بعض اقتراحاته الى مراقبة مجلس دستوري تم احياؤه ، والأحكام التي تحدد بدقة المجال التشريعي ، والأحكام التي تفرض عن طريق الاقتراح المقيد ، وجوب احترام جدول الأعمال ، وانتفاء الاستجابات على الطريقة القديمة ، والتصويت على الثقة التي كانت تدعها ، مما يحجر الحكومة من وسائل الضغط والاكراه والمكاييد المهنية التي كثيراً ما كان يُساء استعمالها ، والتي كانت تتميز بها مناقشات العهد الماضي ، والأحكام التي لا تبيح الجمع بين منصب الوزير والمهمة البرلمانية ، والأحكام التي تضع قيوداً صارمة على ممارسة قرار حجب الثقة . وأخيراً فقد اعترف للمناطق الواقعة فيما وراء البحار بحق البقاء ضمن الجمهورية مع التمتع بنظام خاص ، إما بصفة دولة مستقلة ، أو الدخول في رابطة الوطن الأم ، أو ان تتشارك معها ، فيما إذا استقلت ، بموجب التزامات تعاقدية ، أو أن تنفصل عنها فوراً وبصورة

كاملة . وهذا ما أقره الجميع .

وفي الواقع كانت ثمة ثلاث قضايا استجوبت تبادل وجهات النظر بيني وبين اللجنة الاستشارية . فقد سأل النواب بقلق : « هل يمكننا بعد الآن إسقاط الوزارة بعد ان أصبحت مرتبطة برئيس الجمهورية ؟ » . وكان جوابي أن قرار حجب الثقة الذي تصدره الجمعية الوطنية يُسبب الزامياً استقالة الحكومة ، وسألوني من عدة جهات « ما هو مبرر المادة ١٦ التي تكلف رئيس الدولة أن يعمل على انقاذ فرنسا في حال تعرضها لنكبة ما ؟ » . فذكرتهم أنه نظراً لانعدام مثل هذا النص ، فقد اضطر الرئيس لوبران ، في شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٤٠ ، إلى استدعاء المارشال بيتان ، وفتح بذلك باب الاستسلام ، بدلاً من أن ينتقل إلى الجزائر مع السلطات العامة ، وأنه على النقيض من ذلك ، تمكن الرئيس كوتي عندما أشار إلى فحوى المادة ١٦ قبل اقرارها من تجنب الحرب الأهلية ، إذ طلب من البرلمان أن يتوقف عن معارضته لعودة الجنرال ديغول . تساءل المراقبون : « هل أن الرابطة ستكون اتحاداً مركزياً كما اقترح فيليكس هوفويه بوانيي ، أم اتحاداً استقلالياً ، كما اقترح ليوبولد سينغور ؟ » . فأوضحت أنه لن تكون في البداية من هذه الفئة أو من تلك ، وأن التطور الذي ينص عليه المشروع سيبلورها دون هزة أو عنف .

وجملة القول ، إن نص الدستور ، كما صدر وفقاً لتوجيهاتي وبفضل الجهود التي بذلها دوبريه ومعاونوه ، وبعد تدقيقه بحضوري من قبل وزراء الدولة ، واستناداً إلى التقرير الذي وضعته اللجنة الاستشارية ، والرأي الذي أبداه مجلس الدولة ، والقرارات التي اتخذتها الحكومة ، إن هذا الدستور كان مطابقاً لما كنت أعده ضرورياً للجمهورية .

ومع ذلك فإن العبرة فيما يُكتب منوط بالتطبيق ، ولو كان مسطراً على جلد الرق . وبعد التصويت على الدستور الجديد ، يبقى وضعه موضع التنفيذ

كما يتسم ، في الواقع ، بطابع السلطة والفاعلية التي ينطوي عليه مضمونه القانوني . وسأتولى بذاتي هذا الكفاح ، لأنه من الواضح ان مفهومي لهذا الموضوع يختلف عن مفهوم رجالات النظام المنهار . فقد كان هؤلاء يؤكدون أن فوضى الأمس قد زالت ، وإنما يأملون ، من حيث النتيجة ، ان تمنح حركات الماضي ، الأرجحية للمنظمات السياسية ، وان رئيس الدولة سيتخلى لهم عنها بحجة أنه حَكَمَ ، ويأبون أن يملك حق الخيار .

ولذلك علم الكثير منهم ، والألم يحز في نفوسهم ، رغبتني في تحمل هذه المسؤولية . وعندما يتم الأمر فسوافقون على قيامي بهذه المهمة كما هي وكما هو معروف عني ، يحدوهم الأمل بأنني سأحل لهم قضية الجزائر الشائكة ، ثم أتخلى عن منصبي شئت أم أبيت . وبما انني سأتولى ، بعد حل هذه المعضلة ، الاقدام على حل غيرها ، فسيشتكون من خرق الدستور ، لأن الدور الذي يكون قد أداه لا يتفق مع ما يبطنونه في صدورهم .

ولم يكن لدى الشعب الفرنسي ، عندما رحّب بالجمهورية الخامسة نوايا خفية . والذي يهم الجمهور هو انشاء نظام يحترم الحريات ويكون قادراً على العمل وتحمل المسؤوليات ، كما يهمه تأليف حكومة تقبل وتستطيع فعلاً حل القضايا الطارئة . والموضوع يقتضي الآن الإجابة بكلمة « نعم » إلى ديفول الذي يتمتع بثقة الجميع ، لأن الأمر يتعلق بمصير فرنسا . وعندما خاطبت الجمهور في ساحة الجمهورية بباريس ، يوم الرابع من ايلول ، وخاطبته في رين وبوردو يوم ٢٠ ايلول (سبتمبر) ، وفي ستراسبورغ وليل يوم ٢١ ايلول ، ثم خاطبت البلاد كلها بالاذاعة يوم ٢٦ ايلول ، شعرت بارتفاع موجة عارمة من التأييد . وبتاريخ ٢٨ ايلول ١٩٥٨ ، أقر الوطن الأم الدستور إذ أجاب ١٧ مليون ونصف من السكان بكلمة « نعم » مقابل ٤ ملايين ونصف أجابوا بكلمة « لا » أي أكثرية ٧٩ بالمئة من الناخبين . وقد تبين أن ثمة ١٥ بالمئة استنكفوا عن التصويت ، وهي نسبة أضعف من أي نسبة سابقة .

ولكن الشعور العام الذي أعرب عنه الجمهور حول قضية أساسية، والذي لا يستوجب سوى جواب واحد، لا يمكن إلا أن يتبدد عند الانتخابات التشريعية، إذ أن الجمعية الوطنية قد تم حلها بموجب الاستفتاء. وفي هذا المجال، فإن تعارض النزعات المألوف، ومصالح الفئات المتنوعة، ومختلف الأوضاع المحلية، والدعاية التي يقوم بها المناضلون، وحسن تصرف المرشحين، كل ذلك يؤخذ بعين الاعتبار في جميع النواحي. ومع ذلك، فمن الضروري أن تمتد حركة التأييد الواسعة التي أثارها ندائي بشكل كاف في مجال التحيز السياسي، وأن تتوافر في البرلمان فئة من النواب تضم عدداً وافراً ومنسجماً كما تتمكن عن طريق التصويت على القوانين من دعم وإنجاز مهمة الإصلاح الذي حان الآن وقت القيام بها.

ولا بد للحصول على الأغلبية من توافر اقتراع الاغلبية، وهذا ما قرره حكومتي التي حددت النظام الانتخابي بموجب الصلاحيات الاستثنائية، فنبذت نظام التمثيل النسبي العزيز على المنافسات وعلى امتيازات الأحزاب، والذي يتعارض مع الدعم المستمر لسياسة معينة، وتبنت بكل بساطة التصويت بذكر الاسم الواحد على دفعتين. ورغم أنني امتنعت عن خوض المعركة الانتخابية، وكلفت رفاقي عدم الاستعانة باسمي لدى ترشيحهم أنفسهم، فإن النتائج تجاوزت ما كنت أتأمله. ففي الجمعية الوطنية التي تضم ٥٧٦ عضواً، تتألف كتلة «الاتحاد في سبيل الجمهورية الجديدة» من ٢٠٦ أعضاء، وتعدّ نواةً ملتزمة وعاقدة العزم على فرض نفسها مدة طويلة إلى جانب فئتي «اليمن» و«الوسط» المتعددي الأشكال، وفئة «اليسار» التي خف عدد أعضائها كثيراً والدليل المميز لهذا التجديد الجذري هو انتخاب جاك شابان دلماس رئيساً للجمعية طيلة فترة هذه الهيئة التشريعية.

وبتاريخ ٢١ كانون الأول انتخب رئيس الدولة من قبل الناخبين المحددين في الدستور وهم النواب وأعضاء مجلس الشيوخ، والمستشارون العامون،

ورؤساء البلديات ، وعدد من مستشاريهم . وكانت هذه أول مرة أُرشح فيها نفسي ، رغم أن حياتي السياسية كانت مفعمة بالماكر ، إذ أن الجمعية الوطنية لعام ١٩٤٥ انتخبني مرتين رئيساً للحكومة دون أن أُرشح نفسي ، وذلك بعد أن أشرفت ، خلال خمس سنوات ، على شؤون فرنسا الحربية ، بدافع من الاحداث وحدها . وقد رشح نفسه كل من جورج مران باسم الشيوعيين والعميد ألبير شاتوله باسم « اتحاد قوى الديمقراطية » . وقد أعطت مجموعة الناخبين المؤلفين من ٧٦ ألف عضو ، ٧٨ بالمئة من أصواتها الى الجنرال ديغول .

وبتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٥٩ ، توجهت إلى قصر الاليزيه لاقول مهمام منصبي ، فاستقبلني الرئيس رنيه كوتي بحركات لائقة ، وأحاديث مثيرة ، إذ قال : « إن رأس الفرنسيين هو الآن الشخصية الأولى في فرنسا » . وبينما كنا نجتاز معاً وفي نفس السيارة شارع الشانزليزيه للقيام بالتقاليد المرعية وتقديم التحية للجندي المجهول ، كانت حشود الشعب تتنادي في آن واحد « شكراً يا كوتي » و « ليحيى ديغول » . ولدى عودتي سمعت صوت اغلاق جميع ابواب القصر ، معلنة أنني أصبحت الآن أسير منصبي .

ولكنني شاهدت في الوقت نفسه انبثاق أفق مهمة كبيرة . ولا ريب ان رسالتي ستكون على نقبض التي توليتها قبل ثمانية عشر عاماً ، مجردة من المقتضيات الحماسية في فترة البطولة . إن الشعوب ، وشعب فرنسا قبل غيره ، لا تشعر قط بالحاجة الى الارتفاع فوق أنفسها ، كما يفرضه عليهم الخطر المائل ، وليس هدفها جميعاً - ونحن منها - تحقيق النصر أو سحق العدو ، وإنما ادراك حياة يسيرة إلى حد ما . ومن بين رجال الدولة الذين سأعالج معهم قضايا العالم ، توارى معظم العمالقة ، الذين أبرزتهم الحرب في صفوف الاعداء والحلفاء وقد بقي رؤساء سياسيون يتوخون ضمان المكاسب لبلادهم ولو تم ذلك حتماً على حساب الغير ، مع حرصهم على تجنب الأخطار والمغامرات . ففي مثل هذه الأوضاع تبدو الظروف ملائمة لادعاءات

ورؤساء البلديات ، وعدد من مستشاريهم . وكانت هذه أول مرة أُرشح فيها نفسي ، رغم أن حياتي السياسية كانت مفعمة بالماثر ، إذ أن الجمعية الوطنية لعام ١٩٤٥ انتخبتني مرتين رئيساً للحكومة دون أن أُرشح نفسي ، وذلك بعد أن أشرفت ، خلال خمس سنوات ، على شؤون فرنسا الحربية ، بدافع من الاحداث وحدها . وقد رشح نفسه كل من جورج مران باسم الشيوعيين والعميد ألبير شاتوله باسم « اتحاد قوى الديمقراطية » . وقد أعطت مجموعة الناخبين المؤلفين من ٧٦ ألف عضو ، ٧٨ بالمئة من أصواتها الى الجنرال ديغول .

وبتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٥٩ ، توجهت إلى قصر الاليزيه لاقولى مهام منصبي ، فاستقبلني الرئيس رنيه كوتي بحركات لائقة ، وأحاديث مثيرة ، إذ قال : « إن رأس الفرنسيين هو الآن الشخصية الأولى في فرنسا » . وبينما كنا نجتاز معاً وفي نفس السيارة شارع الشانزليزيه للقيام بالتقاليد المرعية وتقديم التحية للجندي المجهول ، كانت حشود الشعب تتنادي في آن واحد « شكراً يا كوتي » و « ليحيى ديغول » . ولدى عودتي سمعت صوت اغلاق جميع ابواب القصر ، معلنة أنني أصبحت الآن أسير منصبي .

ولكنني شاهدت في الوقت نفسه انبثاق أفق مهمة كبيرة . ولا ريب ان رسالتي ستكون على نقبض التي توليتها قبل ثمانية عشر عاماً ، مجردة من المقتضيات الحماسية في فترة البطولة . إن الشعوب ، وشعب فرنسا قبل غيره ، لا تشعر قط بالحاجة الى الارتفاع فوق أنفسها ، كما يفرضه عليهم الخطر المائل ، وليس هدفها جميعاً - ونحن منها - تحقيق النصر أو سحق العدو ، وإنما ادراك حياة يسيرة إلى حد ما . ومن بين رجال الدولة الذين سأعالج معهم قضايا العالم ، توارى معظم العمالقة ، الذين أبرزتهم الحرب في صفوف الاعداء والحلفاء وقد بقي رؤساء سياسيون يتوخون ضمان المكاسب لبلادهم ولو تم ذلك حتماً على حساب الغير ، مع حرصهم على تجنب الأخطار والمغامرات . ففي مثل هذه الأوضاع تبدو الظروف ملائمة لادعاءات

اقطاعي العصر الحاضر من أحزاب ومال ، وثقافات وصحافة ، ولأمر هام
الذين يرغبون أن يستبدلوا عملنا في العالم عن طريق انطوائنا الدولي ،
وللازدراء العنيف والقاسي الذي يبديه كثير من الأوساط ، ورجال الأعمال
والصحافيين ، والمثقفين ، ورجال المجتمع الذي أنقذوا من ذعرهم. وصفوة
القول ، يترتب عليّ أن أعمل في سبيل عظمة فرنسا في زمن يقتضيها انخراط
الأوضاع العامة .

ومها يكن الأمر ، يجب الاقدام على ذلك . فإذا كانت فرنسا نادتي من
أعماقها ، هذه المرة أيضاً ، لأكون لها مرشداً ودليلاً ، فذلك ليس — كما
اعتقد — لأترأس رقادها. فبعد الانخراط الرهيب الذي تعرضت له منذ أكثر
من مئة عام ، فان مهمتها تقضي ان تستعمل فترة الراحة التي حصلت عليها
صدقة ، لاستعادة سطوتها وثروتها واشاعها ، كما تقتضيها عبقرية الأزمنة
الحديثة ، وإلا فستحدث يوماً ما محنة مفاجئة تتناسب مع حجم هذا القرن ،
وتقضي عليها إلى الأبد . غير أن وسائل هذا التجديد هي الدولة ، والتقدم ،
والاستقلال . إذاً فان مهمتي أصبحت مرسومة ، ولأقصى مدة يقبل فيها
الشعب أن يتبع خطواتي .

أقاليمنا فيما وراء البحار

٢

لما وليت وجهي شطر فرنسا ، كنت مصمماً على انقازها من الالتزامات التي تفرضها عليها إمبراطوريتها ، والتي أصبحت مجردة من أي مقابل ، وقد يذهب التفكير ببعضهم إلى أنني لن أقدم على ذلك من أعماق قلبي ، كما يقولون . ولقد كان من المؤلم بالنسبة إلى شخص من سني وفي وضعي ، أن يُنقذ بحض ارادته مثل هذا التعديل العظيم . لقد سبق أن قدّم بلدنا جهداً كبيراً نعتز به لغزو مجموعة الأقاليم التابعة له ، ورفع مستواها . وقد حاول عن طريق المآثر الاستعمارية أن يعزي نفسه عن فقدان مستعمراته النائية التي كان يمتلكها في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وعن هزيمته عام ١٨١٥ وعام ١٨٧٠ ، وكان يُقدّر الفوز في مجالات النفوذ والمكانة التي ضمنها له ، على الصعيد العالمي ، شخصيات من مستوى بوجو ، وفايديرب ، وآرشينار ، وبرازا ، ودومر ، وغالييني ، وبونتي ، وسارو ، وليوتي ، كما كان يُقدّر الخدمات التي قدمتها في صفوف جيشنا ، منذ عدة أجيال ، فرق المجندين البواسل ، من افريقيا ، وآسيا ، ومدغشقر ، وإسهامهم في النصر الذي أحرزناه في الحرب العالمية الأولى ، والدور الذي قامت به خلال الحرب العالمية الثانية في مأثرة فرنسا المناضلة ، أقاليمنا الواقعة فيما وراء البحار ،

وجيوشها ، وعملها ومواردها . وكان فخوراً بالنجاح الانساني المتمثل في بداية التنمية العصرية التي تحققت في تلك المناطق القديمة ، بفضل نشاط الكثير من الجنود والحكام ، والمستوطنين ، والمعلمين ، والمبشرين ، والمهندسين . فياها من محنة معنوية أتولى فيها انتقال سلطتنا ، وأطوي أعلامنا ، وأطبق كتاب التاريخ الضخم .

ومع ذلك ، فقد كنت أرى ، عبر الكتابة ، وميضاً من الأمل . ولا ريب أن ميزانية النفقات التي كانت ترهقنا بها مستعمراتنا ، كانت تبدو إيجابية ، في غير هذا الزمن ، بالنسبة إلى المكاسب التي كنا نحنيها منها . وبعد ضمان خضوع السكان ، بطريقة ما ، لم تكن المبالغ التي كان يترتب علينا إنفاقها بضمان معيشتهم البطيئة والمنطوية وتنظيمها ، تتجاوز إمكاناتنا ، في حين أن مجال النشاط وازدياد القوة التي كانت تضيفها علينا هذه الممتلكات كانت على جانب من الأهمية . ولكن كل شيء يتغير بشكل خاطف . فبينما كان الرقي يزيد الاحتياجات في كل مكان ، كان يترتب علينا أن نتحمل ، إلى أمد بعيد ، النفقات المتزايدة في الإدارة ، والأشغال العامة ، والتعليم ، والخدمات الاجتماعية والعناية الطبية ، وصيانة الأمن ، في الوقت الذي كنا نلاحظ فيه لدى السكان رغبة في التحرر تصور لهم نير الاحتلال بمثابة عبء ثقيل لا يطاق ولا يُحتمل . هذا فضلاً عن أننا منحناهم حضارتنا وأنشأنا في كل من الأقاليم نظاماً مركزياً يهيء الدولة الوطنية ، بدلاً عن الانقسامات الفوضوية القديمة . ولقد هيأنا أيضاً نخبة من الرجال مشرّبين ببيادتنا المتصلة بحقوق الانسان والحرية ، متعطشين للحلول محلنا في جميع المناصب التسلسلية . وتجدر الإشارة إلى أن العالم الثالث كان ، في خارج البلاد ، يعلن تضامنه مع البلاد غير المتحررة ، بالإضافة إلى دعايات دول أميركا ، وروسيا ، والصين ووعودها ، فقد كانت تتنافس فيما بينها ، باحثة عن رُبٍّ عقائديين وسياسيين مما كان يُعجّل بحركة التحرر . ومهما يكن من الشعور بالحزن الناجم عن ذلك ، فإن الاحتفاظ بسيادتنا على بلاد كانت تأبأها تماماً ، أصبح نوعاً

من الرهائن ، الذي لم يبق لنا فيه مجال لكسب أي شيء ، بل لخسارة كل شيء .

وهل يعني ذلك اننا إذا تركناهم يحكمون أنفسهم بأنفسهم ، يترتب علينا التخلي عنهم بعيدين عن عيوننا وعن قلوبنا ؟ حتماً لا . لقد كانوا بسبب ارتباطهم الطويل المدى ، وبتأثير جاذبية ملائكة فرنسا وشياطينها عليهم ، وعلى جميع الذين اقتربوا من هؤلاء ، ميالين للاحتفاظ بعلاقات وثيقة معنا . وبالمقابل فالجهود الحسنة التي بذلناها في سبيل تقدمهم ، والصدقات ، والعادات ، والمصالح التي أقمناها ، بالإضافة إلى ما فُطرنا عليه منذ مئات السنين لنشر نفوذنا وتوسعنا ، كل ذلك كان يحملنا على أن نعدهم شركاء ذوي امتياز . فالواجب يقضي بمساعدتهم لمجرد أنهم يتكلمون لغتنا ويتقاسمون معنا ثقافتنا ، فإذا كانت ادارتهم حديثة ، واقتصادهم ناشئاً ، ومالياتهم غير منظمة ، ودبلوماسيتهم حائرة تتلمس طريقها ، ودفاعهم في بدايته ، فيجب أن نستعد لمؤازرتهم لمجرد أنهم لجؤوا إلينا . وصفوة القول إن أهدافنا البسيطة والصریحة كانت تقضي بإيصال شعوب « فرنسا فيما وراء البحار » أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ، وتهيئة نوع من التعاون المباشر بيننا وبينهم . ولكن في عداد الاقاليم المعنية نبدو الحقائق متغايرة . فمنها ما كانت — منذ قرون — مندمجة مع فرنسا وترغب في الاستمرار في وضعها ، اما بوصفها مقاطعات أصيلة كالمارتينيك وغوادالوب ، وغويانا ، والريونيون ، أو مع تمتعها باستقلال داخلي ، مثل سان بيار وميكلون ، وشاطئ صوماليا ، والكومور ، وكاليدونيا الجديدة ، وبولينيزيا ، وواليس وفوتونا . وبالنسبة إلى هذه الفئة الأخيرة ، لم يكن بالامكان سوى منحهم حق الخيار بموجب الدستور الجديد . وفي افريقيا السوداء التي تتميز بتنوع المناطق والقبائل ، واللغات المحلية ، والكيانات الادارية التي أوجدناها نحن بأنفسنا ، كان ذلك يجعل كلاً من السنغال ، والسودان ، وغينيا ، وموريتانيا ، وداهومى ، والشاطئ العاجي وفولتا العليا ، ونيجر ، والكونغو ، والتشاد ، واوبانغي ، وغابون ، مناطق

تصلح لأن تكونَ دولاً في المستقبل . بالنسبة إلى هذه الفئة الأخيرة كان على السكان ان يقرروا الحصول على الاستقلال بتأثير النخبة المثقفة فيهم . ولكن السؤال يرد : أكان يتم ذلك بالاتفاق معنا ، أم بدوننا أم ضدنا ، علماً بأن معظم العناصر المتطورة ، التي كانت مشبعة بالمبادئ التي لقنتها إياهم مزايدات الدول الدكتاتورية ، كانت تحلم بأن التحرير لم يكن نتيجة للتطور بل نوعاً من الهزيمة يلحقها المستعمرون بالمستعمرين . ولم يكونوا يتوخون هذا الاستقلال . ورغم كل شيء فهناك مجال للتفكير بأن معظم الزعماء يتمنون عند الضرورة ، وبدافع عقلي أو عاطفي ، المحافظة على أواصر متينة مع فرنسا . وهذا ما يتفق مع أهداف « الرابطة » على أن تتحول فيما بعد إلى سلسلة من الالتزامات التعاقدية .

ومن جهة ثانية فان مدغشقر ، وهي دولة قديمة لها شعبها ، ولغتها ، وتقاليدها ، تؤثر حتماً أن تتعامل معنا . وثمة إقليمان همّا الطوغو ، والكامرون ، موضوعان تحت وصايتنا من قبل الأمم المتحدة ، ويرغبان في الانتهاء من هذا الوضع ، ولكنها حريصان حتماً على متابعة مساعدتنا لهما . أما البلاد المحمية وهي المغرب التي يرأسها ملكها ، وتونس التي أصبحت جمهورية ، فقد كان استقلالهما معترفاً به مبدئياً ولم يبقَ سوى منحها كامل السيادة . وكنت مصمماً على ذلك لاعتقادي أنها ستظلان مرتبطتين بنا قلباً وقالباً . وكان الأمر مماثلاً فيما يتعلق بمملكتي لاوس وكامبوديا ، اللتين لم تبقَ فرنسا سيدتهما ، رغم أنه بلغ مسامعي ، أنها ستحتفظ فيها بمركزها الممتاز . ويجوز أن يكون الوضع شبيهاً لهما في فييتنام الشمالية وفييتنام الجنوبية ، — وهذا ما كنت أسعى إليه — وذلك حينما تنتهيان من محنتها بعد أن قاستا حرباً ضارية مزقت كيانهما .

وكان الحظ مؤاتياً في أن تتجمع حولنا مجموعة كبيرة من الدول ، قائمة على الصداقة والتعاون ، شريطة احترام القوميات الناشئة ، أو التي عادت

إلى الظهور ، والامتناع عن استثمار الاضطرابات التي قد تنشب فيها ، وتقديم المساعدة المعقولة التي قد تحتاج إليها كل منها . وقد كنت أسعى لتوفير هذا الحظ لفرنسا ، مع صرف النظر عن شكاوى الماضي والتغلب على الادعاءات الراهنة ، وإعطاء الشكل المناسب لعلاقتنا مع من كانوا أتباعاً لنا ثم أصبحوا شركاءنا .

والآن ما مصير الجزائر ؟ لم نكن هنا أمام وضع يقتضي حله ودياً ، إنما كنا أمام مأساة كاملة ، مأساة فرنسية ومحلية في آن واحد . لقد كانت الجزائر تحتل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا . فقد سبق أن غزوناها بعد أحداث طويلة قائمة في عهد البرابرة ، وبفضل جهد عسكري ضخم بذل فيه كلا الخصمين كثيراً من الشجاعة وتحمل كثيراً من الخسائر . ثم تولينا بعد ذلك القضاء على عدة ثورات . ولذلك فقد غمرنا الفرح لأننا أصبحنا سادة أرض كلفتنا تضحيات كثيرة . ومع ذلك ، فقد تعزز كثيراً موقفنا في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل الجزائر ، إذ أقمنا فيها نقطة انطلاق لتسللنا إلى تونس والمغرب والصحراء . واستطعنا مؤخراً أن نجند فيها عدداً من « المحاربين » ، وألفنا حكومة تحريراً ، وجمّعنا فيها بالاشتراك مع حلفائنا قسماً كبيراً من وسائل انتصارنا . وكان يقيم فيها مليون من الفرنسيين تمكنوا بفضل كفائاتهم ومساعدة رؤوس الأموال المرسلة من الوطن الأم ، ومؤازرة الإدارة الحاكمة ، من رفع مستوى الجزائر اقتصادياً ، فضلاً عن المنشآت الهامة التي أقمناها فيها بفضل مالنا ووسائلنا التقنية وجهد السكان المحليين . وكشفنا منذ عهد قريب حقول البترول والغاز التي ساعدتنا على استكمال حاجتنا الماسة إلى الطاقة الصناعية . إذاً فثمة أسباب كثيرة كانت تحمل الشعب الفرنسي على أن يعدّ امتلاك الجزائر أمراً مفيداً ومستحقاً . ولا ريب أنه كان يتحمل على مضض وبصبر فارغ القتال البالغ النفقات الذي نشب فيه ، مما حمله على معارضة الجمهورية الرابعة التي عجزت بشكل خاص عن إيجاد مخرج لهذه

الأزمة . ولكن الأمل كان يراوده بأن يتمكن الآن ديقول بعد أن استولى على زمام الأمور ، من إيجاد وسيلة للتخلص من هذه المعضلة بأحسن ثمن .

وكان يبدو للمستوطنين أن الاحتفاظ بالوضع الراهن أمر حيوي ، مهما كلف ذلك فرنسا ، إذ كانوا على احتكاك بالسكان العرب والقبائل الذين يزيد عددهم عشر مرات ويزدادون بشكل أسرع ، كما كانت تسيطر على عقولهم موجة من الأفكار ، مؤداها أنه إذا تخلت فرنسا عن حكم البلاد ، وإدارة شؤونها ، ومعاينة الخصوم ، فستغمرهم الأحداث حتماً ، ويحمدون من أموالهم ، ويطردون من البلاد . هذا مع العلم بأن مجتمعهم كان في الواقع منعزلاً عن مجتمع المسلمين ، رغم كونها متجاهين . فالذين كانوا يدعون « ذو الأرجل السوداء »^(١) وقدموا من أرض محتلة أو ولدوا فيها ، ظلوا قائمين دون انقطاع فوق جبهة الشعب المحيط بهم وخارجها هذا الشعب الذي كان يخضع لهم بدرجات متفاوتة ، ذلك أنهم كانوا فخرًا بنجاحهم فيما قاموا به من أعمال تتخللها المخاطر ، وبفضل قوة عزيمتهم ، وما يتميزون به في أوضاعهم ، وثقافتهم وأعمالهم ، وثروتهم ، وما يتصرفون به من مشروعات هامة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة ، وما يقدمونه من اطرار كل نشاط فضلاً عن المهن الحرة ، يؤازرهم في ذلك ، بشكل طبيعي ، جهاز الموظفين ، كل هؤلاء كان يحدهم الأمل الأكيد بأن الجيش سيتمكن ، هذه المرة ، من إعادة فرض النظام لمصلحتهم ، وكان يبدو لهم أن كل إصلاح يرمي إلى ضمان المساواة بين الفئتين ينطوي على خطر بالغ . وكانوا يرون أن المأساة التي تعانها البلاد منذ عدة سنوات ، يجب أن تنتهي بسحق الثورة والاحتفاظ بما كانوا يسمونه « الجزائر الفرنسية » التي تنطوي على تثبيت سلطتنا المباشرة وسيطرة نفوذهم . وقد ساندوا حركة ١٣ أيار (مايو) ضد نظام الأمس خوفاً من أن تتخلى عنهم السلطة ، كما أخذوا الآن يطالبون

بالإندماج رغبةً منهم في تغيير مظاهر السيطرة الفرنسية دون تعديل أسسها .
وكانوا ، في الواقع ، يرون في ذلك وسيلة للحوول دون تطور الأمور شطر
المساواة في الحقوق ، واستقلال الجزائر إدارياً ، وتجنب الذوبان وسط عشرة
ملايين مسلم ، وإنما العمل ، على النقيض من ذلك ، على اغراق هؤلاء بين
خمس مائة مليون فرنسي . وكانت تجربتهم الواسعة توحى إليهم ، بأن وضعهم
سيبقى على ما كان عليه بفضل ذلك ، وبمؤازرة حاكم عام صارم ، ومحافظين
قادرين ، ولا سيما توافر قوى كبيرة تتولى حفظ النظام . وهذا ما كانوا
يتوقعونه ويطلبونه عند الاقتضاء ، من الجنرال ديغول ، إيماناً منهم بأنه
« الرجل القوي » ، دون أن يساورهم الشك في أنه سيكون ذلك الرجل ،
وإنما لدعم فكرة تختلف عن فكرتهم .

وكان يقابل تشدهم اصرار المسلمين المزودين اليوم بالحزم والسلاح ،
والذين أصبحوا مؤيدين « لجهة التحرير الوطنية » وللثورة ، وإن لم يشتركوا
كلهم بها ، وذلك بعد أن خضعوا فترة طويلة من الزمن ، وقدموا الى الفرنسيين
خلال قرن ، تأييد الوجهاء ، بإخلاص متفاوت ، ممن كانوا حريصين على
أملاتهم وتأييد المرشحين للمناصب أو لمجالات الشرف والتكريم ، والمحاربين
القدماء المحلصين لأخوة السلاح ، وعدد كبير من الموظفين في الإدارات العامة
أو في التمثيل النيابي ، والذين راودهم الأمل ، فترة من الزمن ، ثم يثسوا من
الحصول على الحقوق المدنية غير المقيمة ، وعلى نظام إداري تتمتع به الجزائر .

وكانوا يعلمون ، مع ذلك ، أنه إذا كان العالم لم يُبدِ في الماضي اهتماماً
بمصير آبائهم ، فإن تياراً واسعاً من العطف المعزز بالمساعدة كان يساند قضيتهم
في الخارج . وهذا كان حال جيرانهم من دول المغرب وبقية البلاد العربية .
وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تتخذ هي أيضاً نحوهم بين حين وآخر
موقفاً إيجابياً . وبالإضافة الى ذلك ، فما دامت الجمهورية الفرنسية قد تخلت
عام ١٩٥٤ عن سيادتها في الهند الصينية ، وأصدر البرلمان عام ١٩٥٦ قانوناً

تنظيماً منح بموجبه كلاً من إفريقيا السوداء ومدغشقر مجلساً حكومياً محلياً وجمعية منتخبة ، ومنحت حكومة باريس كلاً من تونس والمغرب عام ١٩٥٧ استقلالهما ، فالجزائريون كانوا يعتقدون ، أن واقع الأمر سيؤدي بهم إلى منحهم استقلالهم ، على أن يعملوا في سبيل ذلك بأنفسهم .

ومع ذلك ، رغم ما كانوا يقاسونه من موت أو عذاب في الجبال التي كانوا يقيمون فيها المكامن ، ورغم آلاف الإهانات التي كانت تلحق بهم في المدن والقرى حيث كانوا يقيمون تحت الرقابة فإنهم لم ييأسوا من فرنسا ، رغم اللعنات التي كانوا يصبونها على الفرنسيين الذين كانوا يدعون إبقاءهم تحت نير الاحتلال . لذلك كانوا يميزون بينها وبين هؤلاء ، ويظهرون رغم كل شيء ، تعلقاً بأمة تتمتع بحكم الطبيعة بنزعة إنسانية وكرم تاريخي ، ويتمنون أن يبقوا شركاء لها ، بعد تحررهم . لقد كانوا يبعدون هذا الشعور في مواقفهم الحالية من الحقد تجاه ضباطنا ، وهم من الرجال الإنسانيين والمستقيمين ، وتجاه جنودنا الذين كانوا شباباً شرفاء مجردين من الأغراض . وها إن تسلّم الجنرال ديغول زمام الأمور بدا فاتحة عهد جديد إذ كانوا هم أيضاً يرون فيه مثلاً لفرنسا التي تتجدد آمالهم . وما كاد سالان وغيره ينادون علناً « ليعش ديغول » حتى اشترك المسلمون في عدة أماكن بمظاهرات الفرنسيين ، الأمر الذي لم يقدموا عليه عفويّاً أبداً حتى أمس القريب .

أما الجيش فقد كان يتوقع الشيء الكثير من عودتي ، ولا سيما في إطاراته العامة العليا ، إذ كان اهتمامه منصباً خلال اشتباكه مع الثورة على ألاّ تضر به السياسة من الخلف . فقد كان يخشى دائماً اضمحلال السلطة ، وضغط الدول الأجنبية ، وتخلي الرأي العام الذي أرققه الجهد العسكري والمالي ، وأغاظته حوادث القمع المؤسفة التي استثمرتها حملات الدعاية مما قد يؤدي إلى إذلال الجهد العسكري في ساحة الوغى ، كما يؤدي إلى نكبات خطيرة . وعلى النقيض من ذلك ، فقد كان الجيش يعتقد أن إعادة السلطة الوطنية تعطيه الوقت الكافي والوسائل الملائمة لانتصر على الخصم وتبسط همته . أما الحل

السياسي الذي يجب أن يتوج به على الخصوص ، فكان يتصوره بإيجاز بمثابة ارتباط الجزائر بفرنسا ، يقابل ذلك نشاط واسع في النمو الاقتصادي والاجتماعي والمدرسي ، يجب أن يتولاه الوطن الأم . وفي الواقع إن الذي كان يراه في الجزائر كان يثير عطفه على سكان متألين بائسين ، وتهجمات قاسية على الاستعمار الذي تركهم يذوقون مرارة الحرمان . ولكن الجيش كان يشعر بحاجة إلى أن يتلقى الأوامر من الدولة . ومهما كانت الاعتبارات الشخصية التي كان يتمسك بها بعض رؤسائه ، وبدور الاضطراب التي كانت يزرعها في أركان حربه عدد محدود من الضباط الخياليين والطامحين فقد أبدى ارتياحه ، بادية ذي بدء ، لتسليم زمام الحكم في فرنسا ، واولا في ثقته بما يتصل بالجزائر .

وفي اللحظة التي تسلمت فيها دفعة الحكم ، رأيتني منغمساً ، من رأسي الى أخمص قدمي ، في هذا الموضوع . وكان من البديهي ان اباشر معالجته دون أن يكون لدي برنامج مهياً مسبقاً . فمعطياته كانت مختلفة ، ومعقدة ، ومتحركة جداً بحيث لم أتمكن أن احدد تماماً ومسبقاً ، تفصيلات الحل ومراحله وأقسامه ، وكيف يمكنني أن أعرف آنئذ ، وعلى الخصوص ، من الجزائريين الذي يمكنهم ، في النتيجة ، أن يوافقوا عليه ؟ لكن خطوطه الكبرى كانت محددة في ذهني ، إذ أنه من تاريخ ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٥ ، بينما كانت الثورة في أشدها ، صرحت في مؤتمر صحفي ، جواباً عن سؤال حول هذا الموضوع ، قائلاً : « ليس ثمة سياسة يمكن أن تكون مقبولة وجديرة بفرنسا ، سوى التي ترمي الى استبدال السيادة بالشاركة في شمالي افريقيا الفرنسية » .

وقد كنت ، قبل كل شيء ، استبعد من مجال الامكانيات كل فكرة ترمي إلى دمج المسلمين بالشعب الفرنسي . ولعل ذلك كله كان ممكناً قبل مائة عام ، لو تمكنا آنذاك أن ننقلوا الى الجزائر ، عدة ملايين من الفرنسيين ، وأن

يضمنوا هجرة عدد مماثل من الجزائريين إلى فرنسا . ولعله كان من الممكن تجربة ذلك عقب الحرب العالمية الأولى ، إبان نشوة النصر التي تبعت المفخرة . ولعله كان أيضاً ممكناً بعد الحرب العالمية الثانية ، وبموجب روح التحرير ، العمل تدريجياً على انشاء دولة جزائرية مستقلة إدارياً ، تتطور وتتجه نحو الارتباط بفرنسا بأواصر اتحادية ، وكانت نواة هذا الحل قائمة في المشروع الذي انشئ واضمحلاً عام ١٩٤٧ ، أما في الوقت الراهن ، فقد فات الأوان لفرض أي نوع من التبعية ، ذلك لأن منبت الأسرة الإسلامية ، ودينها ، وطرق معيشتها ، ومعاملتها رديحاً طويلاً من الزمن كفتنة دنيا ، مهملات ، مهزومة جعلها تتمتع بشخصية قوية جداً ومؤلمة جداً ، بحيث لا تدع أحداً يمزق كيانه أو يسودها ، ولا سيما في هذه الحقبة التي أصبح فيها كل شعب في جميع أنحاء العالم ، يبادر إلى تسلّم زمام أمره . لذلك فإن الدمج ، لم يكن في نظري سوى أسلوب فارغ ينطوي على المكر والمواربة . ولكن هل كان بإمكانني ، بالمقابل ، أن أتصور تمديد « الحالة الراهنة » ؟ كلا ! لأن ذلك يؤدي إلى إبقاء فرنسا تغوص سياسياً ومالياً وعسكرياً في مستنقع لا قاع له ، في حين أنها بحاجة ، على النقيض من ذلك ، على أن تكون طليقة اليد كما تتولى إجراء التغييرات التي يقتضيها العصر في أوضاعها الداخلية ، تمارس نشاطها في الخارج دون قيد . وقد يؤدي ذلك في الوقت نفسه إلى توريث جيشنا في قتال قمع استعماري لا طائل تحته ولا نهاية له ، في حين أن مستقبل البلاد يقتضي رفعه إلى مصاف جيوش الدول العظمى الحديثة . لذلك كنت محدداً موقفي بالنسبة إلى جوهر الموضوع . ومهما بلغ حلمنا في الماضي ، ومهما أبدينا أسفنا اليوم ، وعلى الرغم من أن الأمل كان يساورني ، في الأزمنة الغابرة ، فلم يكن أمامي من مخرج سوى منح الجزائر حق تقرير مصيرها بنفسها .

ورغم أنني كنت قررت الاعتراف لها بهذا الحق ، فسأولى تنفيذه ضمن شروط معينة ، منها أن فرنسا الخالدة هي التي ستتولى منحه إلى الجزائريين

بما تملكه من قوة ، وباسم مبادئها ، ووفقاً لمصالحها ، ولا موجب لإرغامها على ذلك ، نتيجة لهزيمة عسكرية ، أو تحت ضغط تدخل خارجي ، أو بلبلة حزبية وبرلمانية . إذاً سنبدل الجهد اللازم كما نبقي سادة الموقف في ساحة الحرب ، ولن نتأثر « بالمساعي الحميدة » التي قد تقوم بها إحدى العواصم ، أو بأي تهديد « بإعادة النظر » في علاقاتنا الخارجية ، وتمزيقها ، أو بأي مناقشة تجري في اجتماعات الأمم المتحدة . ولن يتولى مجلس النواب إقرار التغييرات اللازمة ، وإنما يقوم بها شعبنا بكامله . ومن جهة ثانية ، فإذا كان من المرغوب فيه أن يبقى بعض الفرنسيين في الجزائر ، فعلى كل منهم أن يقرر ذلك بنفسه ، إذ أن جيشنا سيضمن حريتهم وسلامتهم إلى أن يقرروا أين يستقرون نهائياً ، هنا أم هناك . وأخيراً ، يجب لمصلحة فرنسا والجزائر المشتركة أن تُعقد بينهما معاهدات تنشئ علاقات وتمنح الطرفين امتيازات خاصة ، ولا سيما فيما يتعلق بوضع الأشخاص والتبادل التجاري ، والعلاقات الثقافية ، واستثمار بترول الصحراء . ولما كنت أعدد « الجزائر الفرنسية » كما كانوا يهتفون بأصوات عالية في أوائل عهدي بالحكم ، عبارة عن حلم يؤدي إلى الإفلاس ، فقد كنت اعترم أن أحذو حذو فرنسا القديمة التي بعد أن أصبحت بلاد الغال ، ظلت محتفظة بالطابع الروماني ، بحيث ستبقى الجزائر فرنسية من عدة أوجه ، وتحافظ على الطابع الذي اكتسبته . هذه كانت استراتيجيتي في السياسة التي أريد أن أنتهجها ، أما الخطة الواجب اتباعها ، فكانت تقضي بأن أسير بحذر وعلى مراحل متعددة ، وسأنتهز تدريجياً كل هزة ، مناسبة لأخطو خطوة إلى الأمام وسأحصل على تيار قوي من الموافقة لانجاز كل شيء . أما إذا لجأت فجأة إلى كشف النقاب عن أهدافي ، فلا شك أنه ستثور موجة من الرهبة والذهول في بحر الجهل المدعور ، والاستفزازات الشائنة ، وتحالف النوايا السيئة ، فتؤدي جميعها إلى اغراق السفينة . وكان يقتضي الواجب أن الجأ إلى المناورة ، دون أن أغير هدفي ، إلى أن يتمكن المنطق السليم من خرق الضباب الكثيف فعلاً .

بما تملكه من قوة ، وباسم مبادئها ، ووفقاً لمصالحها ، ولا موجب لإرغامها على ذلك ، نتيجة لهزيمة عسكرية ، أو تحت ضغط تدخل خارجي ، أو بلبسة حزبية وبرلمانية . إذاً سنبدل الجهد اللازم كما نبقي سادة الموقف في ساحة الحرب ، ولن نتأثر « بالمساعي الحميدة » التي قد تقوم بها إحدى العواصم ، أو بأي تهديد « بإعادة النظر » في علاقاتنا الخارجية ، وتمزيقها ، أو بأي مناقشة تجري في اجتماعات الأمم المتحدة . ولن يتولى مجلس النواب إقرار التغييرات اللازمة ، وإنما يقوم بها شعبنا بكامله . ومن جهة ثانية ، فإذا كان من المرغوب فيه أن يبقى بعض الفرنسيين في الجزائر ، فعلى كل منهم أن يقرر ذلك بنفسه ، إذ أن جيشنا سيضمن حريتهم وسلامتهم إلى أن يقرروا أين يستقرون نهائياً ، هنا أم هناك . وأخيراً ، يجب لمصلحة فرنسا والجزائر المشتركة أن تُعقد بينهما معاهدات تنشئ علاقات وتمنح الطرفين امتيازات خاصة ، ولا سيما فيما يتعلق بوضع الأشخاص والتبادل التجاري ، والعلاقات الثقافية ، واستثمار بترول الصحراء . ولما كنت أعدد « الجزائر الفرنسية » كما كانوا يهتفون بأصوات عالية في أوائل عهدي بالحكم ، عبارة عن حلم يؤدي إلى الإفلاس ، فقد كنت اعترم أن أحذو حذو فرنسا القديمة التي بعد أن أصبحت بلاد الغال ، ظلت محتفظة بالطابع الروماني ، بحيث ستبقى الجزائر فرنسية من عدة أوجه ، وتحافظ على الطابع الذي اكتسبته . هذه كانت استراتيجيتي في السياسة التي أريد أن أنتهجها ، أما الخطة الواجب اتباعها ، فكانت تقضي بأن أسير بحذر وعلى مراحل متعددة ، وسأنتهز تدريجياً كل هزة ، مناسبة لأخطو خطوة إلى الأمام وسأحصل على تيار قوي من الموافقة لانجاز كل شيء . أما إذا لجأت فجأة إلى كشف النقاب عن أهدافي ، فلا شك أنه ستثور موجة من الرهبة والذهول في بحر الجهل المدعور ، والاستفزازات الشائنة ، وتحالف النوايا السيئة ، فتؤدي جميعها إلى اغراق السفينة . وكان يقتضي الواجب أن الجأ إلى المناورة ، دون أن أغير هدفي ، إلى أن يتمكن المنطق السليم من خرق الضباب الكثيف فعلاً .

وفور تسلّمى السلطة ، توجهت جواً في الرابع من حزيران (يونيو) الى الجزائر ، وكان يرافقي عدد من الشخصيات ، منهم ثلاثة وزراء : لويس جاكينو وبيار غيوم وماكس لوجون ، والجنرال ايلي الذي أعدته الى منصبه رئيساً للأركان العامة ، ورنيه بروسيه مساعدتي بشؤون الجزائر . وفي « مطار الدار البيضاء » في الجزائر ، استقبلني سالان ، محاطاً بالنخبة المختارة ، وكبار الموظفين ، والقواد العسكريين ، وأعضاء المجلس البلدي . وكانت الهتافات المدوية تتعالى من طرفي الطريق الذي اجتزته ضمن المدينة ، وفي القصر الصيفي قدّموا لي الهيئات الرسمية بحسب التقاليد المرعية ، واستمعت إلى كلمة « لجنة انقاذ الوطن » التي قرأها الجنرال ماسو ، ثم توجهت إلى مقر الأميرالية لأحيي البحرية ، وفي الساعة السابعة مساءً وصلت الى دار الحكومة « الفوروم » .

وعندما توجهت الى شرفة الحاكم العام ، انطلقت صيحات الجمهور الغفير المتجمع في الساحة منادياً « ليعش ديقول » ، وحينئذ أجبتهم في بضع دقائق بكلمات عفوية مدروسة ، متوخياً أن أبعث فيهم الحماسة ، دون أن يحرفوني الى أبعد مما قررت الوصول إليه . وعندما ناديت « لقد فهمتكم » ، آملاً أن أتصل بنفوسهم ، شعرت كأنني أثرت حركة شهر أيار (مايو) التي لها دافعان نبيلان ، هما التجديد والأخوة . لقد أخذت علماً بما قالوا ، وصرخت ان فرنسا نتيجة لذلك ، تمنح جميع الجزائريين المساواة في الحقوق ، مهما كانت الطائفة التي ينتمون إليها ، ولذلك قضيت فوراً على الفارق في الأنظمة التي كانت تسود المواطنين ، وعلى التمييز بين فئات الناهخين ، مما يسمح للأغلبية المسلمة أن تتمتع بهذه الصفة . وهكذا تأكدت أمور كثيرة ، منها : « أنه يجب فتح الطرق التي كانت مغلقة أمام الجميع ، وأنه يجب تسهيل سبل العيش للمحرومين منه ... » ، وأنه يجب الاعتراف بكرامة الذين لم يُعترف لهم بها ، وأنه يجب ضمان وطن للذين كانوا يساورهم الشك بوجود وطن لهم . وقد أعطت الجزائر هذا المساء مثلاً رائعاً عن تقارب هاتين الطائفتين ، ولذلك ناديت للاسهام به « جميع سكان المدن ، والقرى ، والسهول ،

والجبال ، وفيهم هؤلاء الذين حملهم اليأس على إثارة القتال المرير والأخوي في هذه البقعة من الأرض ، وأنا أعترف أنه يتحلى بالشجاعة . نعم أنا ديقول أفصح هؤلاء جميعاً باب المصالحة ! » . ولم يفتني في الوقت نفسه أن أعرب للجيش علناً عن ثقتي « لما يقوم به هنا من عمل عظيم في سبيل بث روح التفاهم ونشر ألوية السلم » .

وقد قوبلت بتصفيق حاد ، ومع ذلك فإن الآمال التي أثارتها أحاديثي ، لم تكن حتماً لتحقيق رغبات الجمهور من الذين كانوا يستمعون إليّ أمام دار الحكومة وجلهم من الفرنسيين . ولكنها كانت نفحةً عابرة ، لم يقاومها أحد ، إذ كان الجميع يدركون أن فرنسا هي التي تتكلم الآن ، بما تتسم به من سلطة وكرم . وقد لاحظ كل إنسان أن الدولة بعد الهزة التي اجتاحت البلاد تثبت وجودها وتفرض سلطتها ، وشعر أنه ، مهما جرى ، فإن من واجب ديقول ومن حقه أن يجد حلاً للمعضلة . وقد تابعت الحديث نفسه في قسنطينة ، حيث كان معظم الحضور من المسلمين ، وفي وهران ، حيث كان الفرنسيون ، على النقيض من ذلك ، يؤلفون الغالبية العظمى ، وفي مستغانم حيث كانت الطائفتان متساويتين ، إذ كنت أردد ، أنه لم يبق ثمة تمييز بين الجزائريين مهما كانوا . ويؤدي ذلك أنه سيأتي يوم تتحكم فيه الأغلبية بمصير الجميع ، وبهذه الطريقة تبقى الجزائر فرنسية ، وفق أسلوبها ، لا بموجب قانون يُفرض عليها بالقوة والإكراه .

وبالإضافة إلى هذه اللقاءات مع الجماهير ، فإن مختلف الشخصيات والوفود التي استقبلتها ، أوضحت لي المعطيات الفورية للوضع في الجزائر . وإذا كان الفرنسيون الأصليون ، في مجموعهم ، يعدون أنفسهم فوق كل فرنسي ، ويأملون بأن يؤثروا على الوطن الأم ، أو يرغمونه على اتخاذ موقف معين ، فلم يكن بوسعهم أن ينشقوا عنه فعلاً ، كما أنه من السهل أن يؤثر فيهم دعاة السياسة . وكان هؤلاء ينتمون إلى تكتلات تبدو أنها مختلفة ومتنافسة ،

وتهدف الى تحقيق أهداف سياسية تتجاوز حدود الجزائر . وكانوا ينتهزون
أزمات الاضطرابات التي أصبحوا يتقنون إثارته لدى هذه الجماهير المندفعة ،
المقيمة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط ، وينظمون شبكات وفئات قتال
قد تؤدي الى القيام بأعمال هدامة داخلاً وخارجاً . ومن الطبيعي أنهم سيلقون
تأييداً من بعض العسكريين أصحاب نظرية العمل المباشر الذي يرمي الى تسلم
زمام الحكم ، ولو اقتضى الأمر الاستعانة بأشخاص آخرين . ومن البديهي أن
يظل مثيرو الشعب على اتصال مع عناصر من زميرتهم في الوطن الام . ومع
ذلك فقد دلت عدة حوادث على طريقتهم وأهدافهم ، ومن ذلك أن اثنين من
وزرائي هما جاكينو ولوجون بقيا محتجزين سرّاً في أحد مكاتب دار الحكومة
كيلا يتمكنان من الظهور في الشرفة ومن ذلك أيضاً أنني بينما كنت ألقى
خطاباً في وهران ، كانت فئات من الناس المنتشرين بين الجمهور ، تنادي عبر
التصفيق والهتاف بعبارات « ليعش ديقول » ، بأصوات حادة ومنسقة :
« السلطة للجيش » و « سوستيل ، سوستيل » ، الى حد أنني اضطررت أن
أنقطع عن الخطابة لإرغامهم على السكوت . وهذا ما جرى أيضاً قبل عودتي
الى باريس ، اذ بينما كنت استقبل في مكتب لجنة إنقاذ الوطن ، انبرى بعض
أعضائه يستحلفونني بجرارة أن أعلن الدمج منوهين بالتهديد بنشوب الاضطراب
مما حملني على الاجابة في مثل هذه الحالة : سيذهب جميعهم الى السجن .

أما المسلمون ، سواء أشاهدتهم مجتمعين للاستماع الى خطبي ، أم تباحثت
مع بعضهم ، فانهم لم يخفوا احترامهم لشخصي ، والأمل الذي يعقدونه عليّ ،
وإن كانوا يبدوون كثيراً من التحفظ . ومن الواضح ، باستثناء بعضهم الذين
يبدون إخلاصاً صادقاً ومثيراً ، والذين تجعلهم وظائفهم الرسمية أو مهامهم
النيابية في عداد المؤيدين ، أن الموقف الذي اختاره جمهورهم هو تحمل الأذى
دون الاستسلام . أما الجيش الذي كان غارقاً في بحر من التوتر ، فإن مجرد
ظهوري في ميدان العمل أعاده الى وضعه الطبيعي . وكنت حينئذٍ حليكتُ
أتلقي التقارير من الجنرالات ، وأجتمع دائماً إلى الضباط وأحياناً الى

وتهدف الى تحقيق أهداف سياسية تتجاوز حدود الجزائر . وكانوا ينتهزون
أزمات الاضطرابات التي أصبحوا يتقنون إثارتها لدى هذه الجماهير المندفعة ،
المقيمة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط ، وينظمون شبكات وفئات قتال
قد تؤدي الى القيام بأعمال هدامة داخلاً وخارجاً . ومن الطبيعي أنهم سيلقون
تأييداً من بعض العسكريين أصحاب نظرية العمل المباشر الذي يرمي الى تسلم
زمام الحكم ، ولو اقتضى الأمر الاستعانة بأشخاص آخرين . ومن البديهي أن
يظل مثيرو الشغب على اتصال مع عناصر من زمريتهم في الوطن الام . ومع
ذلك فقد دلت عدة حوادث على طريقتهم وأهدافهم ، ومن ذلك أن اثنين من
وزرائي هما جاكينو ولوجون بقيا محتجزين سرّاً في أحد مكاتب دار الحكومة
كيلا يتمكنان من الظهور في الشرفة ومن ذلك أيضاً أنني بينما كنت ألقى
خطاباً في وهران ، كانت فئات من الناس المنتشرين بين الجمهور ، تنادي عبر
التصفيق والهتاف بعبارة « ليعش ديفول » ، بأصوات حادة ومنسقة :
« السلطة للجيش » و « سوستيل ، سوستيل » ، الى حد أنني اضطررت أن
أقطع عن الخطابة لإرغامهم على السكوت . وهذا ما جرى أيضاً قبل عودتي
الى باريس ، اذ بينما كنت استقبل في مكتب لجنة إنقاذ الوطن ، انبرى بعض
أعضائه يستحلفونني بجرارة أن أعلن الدمج منوهين بالتهديد بنشوب الاضطراب
مما حملني على الاجابة في مثل هذه الحالة : سيذهب جميعهم الى السجن .

أما المسامون ، سواء أشاهدتهم مجتمعين للاستماع الى خطبي ، أم تباحثت
مع بعضهم ، فانهم لم يخفوا احترامهم لشخصي ، والأمل الذي يعقدونه عليّ ،
وإن كانوا يبدوون كثيراً من التحفظ . ومن الواضح ، باستثناء بعضهم الذين
يبدون إخلاصاً صادقاً ومثيراً ، والذين تجعلهم وظائفهم الرسمية أو مهامهم
النيابية في عداد المؤيدين ، أن الموقف الذي اختاره جمهورهم هو تحمل الأذى
دون الاستسلام . أما الجيش الذي كان غارقاً في بحر من التوتر ، فإن مجرد
ظهوري في ميدان العمل أعاده الى وضعه الطبيعي . وكنت حينئذ حليماً حليماً
أتلقي التقارير من الجنرالات ، وأجتمع دائماً إلى الضباط وأحياناً الى

صف الضباط ، لأوجه الكلام إليهم ، أو أطرح الأسئلة عليهم ، وأتمكن بسهولة من سير غور أفكارهم . وفي الواقع ان هذا الجهاز الكبير الذي يهتم بطبعه ، بالأمور الفورية ، أكثر من اهتمامه بالأمور البعيدة المدى ، مرتبط بمجموعه بفكرة احتفاظ فرنسا بالجزائر ، التي تُدَكَّرُهُ بعظمتها القديمة ، وبأرضها الزاهرة بذكريات مجيدة . ومع ذلك ، فقد لاحظت رغم وحدة وجهة النظر العسكرية ، أن ثمة ثلاثة اتجاهات تتنازع من حدوثي . فقد كان بعضهم يرى أن عبارة « الجزائر فرنسية » تنطوي على عقيدة قائمة بذاتها . ولما كانوا يؤمنون بما يرغبون ، اقتنعوا أنه يكفي أن يبدووا ارادتهم ويؤكدوها كما يفرض هذا الحل ويتجه السكان نحو الجهة التي يريدون . وتسيطر لدى الفئة الثانية الثقة التي أولوني إياها ، وانه يكفي الآن أن يتبعوا خطواتي كما فعلوا في الماضي . أما الفئة الثالثة ، التي تضم دون ريب الأكثرية الساحقة ، فإنها ترى أنه ما دامت تترأس البلاد حكومة قوية ، وتمارس اختصاصاتها ، فمن واجبها حل القضايا المعلقة ، وأن من واجب الجيش أن يطيع الأوامر مهما كانت الرغبات التي تبدو في صفوفه . والنتيجة التي استخلصتها هي أن الجيش سينسج ، من حيث النتيجة ، على هذا المنوال .

ومع ذلك فإن الوضع لا يثير لديه قلقاً زائداً . فحماية الأشخاص والأماكن مضمونة بشكل فعال من قبل جنوده الذين يبلغون في الجزائر ٥٠٠ ألف رجل . أما عناصر الاصطدام المؤلفة لديه من الفرقة الأجنبية ، والمظليين ، والمدركات ، والجنود المحليين ، والمقاوير المتطوعين ، والمتدربين تدريباً متيناً ، فإنهم يقومون بين حين وآخر في الكتل الجبلية ، أو في الغابات ، بأعمال هجومية بوساطة المدافع والغارات الجوية لإخضاع الثوار . وكثيراً ما بدت الاشتباكات حامية الوطيس من جراء وعورة الأرض واستبسال الخصم . وتتولى معظم الوحدات الأخرى المؤلفة من المهندسين ، حماية المواقع ، وطرق المواصلات ، والمراكز الحساسة ، والمرافق ، والمطارات ، ومواكبة القوافل ، وتنظيف المناطق المشبوهة ، ومساندة أعمال الشرطة . وقد أُقيمت الحواجز

صف الضباط ، لأوجه الكلام إليهم ، أو أطرح الأسئلة عليهم ، وأتمكن بسهولة من سير غور أفكارهم . وفي الواقع ان هذا الجهاز الكبير الذي يهتم بطبعه ، بالأمور الفورية ، أكثر من اهتمامه بالأمور البعيدة المدى ، مرتبط بمجموعه بفكرة احتفاظ فرنسا بالجزائر ، التي تُذكرهُ بعظمتها القديمة ، وبأرضها الزاهرة بذكريات مجيدة . ومع ذلك ، فقد لاحظت رغم وحدة وجهة النظر العسكرية ، أن ثمة ثلاثة اتجاهات تتنازع من حدثوني . فقد كان بعضهم يرى أن عبارة « الجزائر فرنسية » تنطوي على عقيدة قائمة بذاتها . ولما كانوا يؤمنون بما يرغبون ، اقتنعوا أنه يكفي أن يبدوا ارادتهم ويؤكدوها كما يفرض هذا الحل ويتجه السكان نحو الجهة التي يريدون . وتسيطر لدى الفئة الثانية الثقة التي أولوني إياها ، وانه يكفي الآن أن يتبعوا خطواتي كما فعلوا في الماضي . أما الفئة الثالثة ، التي تضم دون ريب الأكثرية الساحقة ، فإنها ترى أنه ما دامت تترأس البلاد حكومة قوية ، وتمارس اختصاصاتها ، فمن واجبها حل القضايا المتعلقة ، وأن من واجب الجيش أن يطيع الأوامر مهما كانت الرغبات التي تبدو في صفوفه . والنتيجة التي استخلصتها هي أن الجيش سينسج ، من حيث النتيجة ، على هذا المنوال .

ومع ذلك فإن الوضع لا يثير لديه قلقاً زائداً . فحماية الأشخاص والأماكن مضمونة بشكل فعال من قبل جنوده الذين يبلغون في الجزائر ٥٠٠ ألف رجل . أما عناصر الاصطدام المؤلفة لديه من الفرقة الأجنبية ، والمظليين ، والمدركات ، والجنود المحليين ، والمقاومين المتطوعين ، والمتدربين تدريباً متيناً ، فإنهم يقومون بين حين وآخر في الكتل الجبلية ، أو في الغابات ، بأعمال هجومية بوساطة المدافع والغارات الجوية لإخضاع الثوار . وكثيراً ما بدت الاشتباكات حامية الوطيس من جراء وعورة الأرض واستبسال الخصم . وتتولى معظم الوحدات الأخرى المؤلفة من المهندسين ، حماية المواقع ، وطرق المواصلات ، والمراكز الحساسة ، والمرافق ، والمطارات ، ومواكبة القوافل ، وتنظيف المناطق المشبوهة ، ومساندة أعمال الشرطة . وقد أُقيمت الحواجز

صف الضباط ، لأوجه الكلام إليهم ، أو أطرح الأسئلة عليهم ، وأتمكن بسهولة من سبر غور أفكارهم . وفي الواقع ان هذا الجهاز الكبير الذي يهتم بطبعه ، بالأمور الفورية ، أكثر من اهتمامه بالأمور البعيدة المدى ، مرتبط بمجموعه بفكرة احتفاظ فرنسا بالجزائر ، التي تُدَكَّرُ بعظمتها القديمة ، وبأرضها الزاهرة بذكرات مجيدة . ومع ذلك ، فقد لاحظت رغم وحدة وجهة النظر العسكرية ، أن ثمة ثلاثة اتجاهات تتنازع من حدثوني . فقد كان بعضهم يرى أن عبارة « الجزائر فرنسية » تنطوي على عقيدة قائمة بذاتها . ولما كانوا يؤمنون بما يرغبون ، اقتنعوا أنه يكفي أن يبدو ارادتهم ويؤكدوها كما يفرض هذا الحل ويتجه السكان نحو الجهة التي يريدون . وتسيطر لدى الفئة الثانية الثقة التي أولوني إياها ، وانه يكفي الآن أن يتبعوا خطواتي كما فعلوا في الماضي . أما الفئة الثالثة ، التي تضم دون ريب الأكثرية الساحقة ، فإنها ترى أنه ما دامت تترأس البلاد حكومة قوية ، وتمارس اختصاصاتها ، فمن واجبها حل القضايا المعلقة ، وأن من واجب الجيش أن يطيع الأوامر مهما كانت الرغبات التي تبدو في صفوفه . والنتيجة التي استخلصتها هي أن الجيش سينسج ، من حيث النتيجة ، على هذا المنوال .

ومع ذلك فإن الوضع لا يثير لديه قلقاً زائداً . فحماية الأشخاص والأماكن مضمونة بشكل فعال من قبل جنوده الذين يبلغون في الجزائر ٥٠٠ ألف رجل . أما عناصر الاصطدام المؤلفة لديه من الفرقة الأجنبية ، والمظليين ، والمدركات ، والجنود المحليين ، والمغاوير المتطوعين ، والمتدربين تدريباً متيناً ، فإنهم يقومون بين حين وآخر في الكتل الجبلية ، أو في الغابات ، بأعمال هجومية بوساطة المدافع والغارات الجوية لإخضاع الثوار . وكثيراً ما بدت الاشتباكات حامية الوطيس من جراء وعورة الأرض واستبسال الخصم . وتتولى معظم الوحدات الأخرى المؤلفة من المجندين ، حماية المواقع ، وطرق المواصلات ، والمراكز الحساسة ، والمرافئ ، والمطارات ، ومواكبة القوافل ، وتنظيف المناطق المشبوهة ، ومساندة أعمال الشرطة . وقد أُقيمت الحواجز

على طول حدود الجزائر مع تونس والمغرب ، قوامها منشآت دفاعية محتلة بشكل دائم ، ومغطاة بعوائق من الألغام والشريط الشائك ، وبفضل هذه التدابير لن تتمكن القوات النائرة التي تلجأ إلى البلاد المجاورة من الدخول إلى الجزائر قبل عقد الصلح ، ما لم تُقدِّم على فتح الطريق لها بلاء ارادتنا . ويتولى الطيران باستمرار عمليات الاستكشاف ومساندة النشاطات التي تجري على الأرض ، ومراقبة الاقليم ، وتوافر عدة نقلات واتصالات . وتقوم القوى البحرية بجولات مستمرة بواسطة السفن الخافرة ، وبدوريات تتولاها الزوارق الحربية ، فتحول بذلك دون تفريغ الأسلحة وإنزال النجذات المرسلة إلى الثوار ، وبالإضافة إلى هذه المهام الحربية ، فقد كانت قواتنا تعبر رجالها ووسائلها لتقديم المساعدة المختلفة إلى السكان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، والمدرسية ، والصحية . ويبدل هذا الجهاز جهوداً جبارة مشبعة بالبراعة ، والوعي ، والصبر ، ويعمل بمهارة منعاً لتدهور الأوضاع ، دون أن يتمكن من إدراك ما لا يمكن إدراكه .

وبفضل جميع هذه الجهود ، ظلت الحياة مستمرة في الجزائر ، وإذا كان في بعض المناطق الوعرة كجبال الأوراس ، والنامشة ، والحضنة ، وبيبان ، والونشريس ، والضريرة ، والضاية ، وتلمسان ، والأطلس الصحراوي ، الخ ، يُعاد تأليف تجمعات الثورة فور بعثتها ، وإذا كان ذلك سبب قيام الثوار بعدة اعتداءات وتدمير المنشآت ، وإذا كانت المقاومة المقاتلة أو الخفية ، تحصل أينما كانت على مؤازرة السكان مادياً ومالياً ، فمرد ذلك كله إلى أنه قلما تُطلق العيارات النارية في معظم أراضي البلاد ، وأن الخطر في الأرياف ينحصر عند الخروج ليلاً فقط ، وأن لا أثر للقتال في المدن ، بفضل نظام منع التجول ، وباستثناء بعض الاعتداءات الفردية . ومع ذلك ، فإن الثوار منظمون في فرق نظامية ، ولم يتجاوز عددهم في أي زمن ثلاثين ألف رجل ، وهم يكادون يكونون مزودين بالبنادق ، والقنابل اليدوية ، وأحياناً الرشاشات ، ومدافع الهاون . ولم يكن لديهم مدافع ميدان ، أو أي دبابة أو أي طائرة .

ولذلك كانت الحقول تُزرع ، وتسير النقليات ، وتتم المواصلات ، وتقوم الادارات بأعمالها ، وتزدحم المدارس بالتلامذة ، وتقدم المخازن خدماتها الى الزبُن . فالزارعون ، والعمال العاديون ، وعمال المرافئ ، والمناجم ، والمستخدمون ، والموظفون ، جميعهم كانوا يعملون بانتظام . ومن أصل مليون من الفرنسيين المدنيين والعسكريين المقيمين في الجزائر ، معدل الوفيات وسطياً منهم يومياً سبعون شخصاً ، من أصلهم عشرة يُقتلون برصاص الثوار . لذلك يمكن القول إنه لم ولن يحصل في الجزائر عصيان عام .

وعندما كنت أقوم بدورة تفتيشية ، كان يرافقني الجنرال سالان ، القائد العام والمكلف بالسلطات المدنية . وقد كان بحكم مسلكه ، مطلعاً جداً على شؤون الجيش والادارات ، وكان بحكم تجاربه وميوله ، منسجماً جداً في التنظيمات المعقدة للاستخبارات التي يتم استخدامها ، وفي وسائل التجسس المنبثقة لدى الخصم ، وبالحملات الوهمية في سبيل خداعهم ، والأشراك المنصوبة لرؤسائهم ، مما يأتلف تقليدياً مع الحروب الاستعمارية . أما العمليات الحربية التي كانت منتشرة في مناطق مختلفة ، فقد عهد بها سالان طوعاً الى قواد الجيوش . أما إدارة شؤون البلاد ، ورعاية أوضاعها الاقتصادية والمالية ، فلم يكن ليألفها كالمجال العسكري ، ولكنه كان يعالجها بوساطة عدد كبير من الموظفين المتمرنين على القضايا المحلية . أما الناحية السياسية من مهمته ، فهي التي كانت تشغل وقته ، إذ كان يقوم بالمناورات ، ويتدخل في جميع التيارات التي كان يتخبط فيها الفرنسيون الأصليون ، ويحاول جهده للتسلل في التيارات الفكرية السائدة في الأوساط الاسلامية ، والتأثير فيها . وكان قد تأثر بالذي جرى في باريس ، كما أخذ يساوره في آن واحد شعور بالارتياح لعدم قيامه بأي مغامرة ، والأسف لإعراضه عن الاقدام عليها . ومع ذلك فقد كان يُظهر نحوي الطاعة عن قناعة دون أن يبدي أي اعتراض على أهدافه التي أوضحتها له بشأن الجزائر ، رغم تأكدي أنها لا تتفق ووجهة نظره . وصفوة القول ، كانت شخصيته طافحة بالكفاءة والمهارة والجاذبية الخاصة ،

ولكنها كانت تنطوي على التقلب وتبدو محاطة بهالة من الألغاز ، مما بدا لي أنها تجافي ما تقتضيه المسؤولية الكبيرة من تأكيد واستقامة . بيد أنني فكرت منذ الآن بأن أسند إليه بعد مدة وجيزة منصباً آخر .

وفي السابع من حزيران (يونيو) عدت الى باريس ، وفي الاسبوع التالي وضعت موضع التنفيذ الاتفاقات التي اقترحتها منذ الثالث من حزيران (يونيو) على رئيسي دولتي تونس والمغرب ، والتي تنسحب جيوشنا بموجبها من اقليميهما ، باستثناء مرفأ بنزرت في تونس ، ومدن مكناس ومراكش وأغادير ومرفأ ليوتي « القنيطرة » في المغرب . وفي أوائل تموز (يوليو) عدت الى الجزائر يرافقتي كل من بيار غيومما وغي مولله ، وقد كان هذا الأخير قد زارها عام ١٩٥٦ بوصفه رئيساً لمجلس الوزراء . وقد أثار مجيئه لدى « الفرنسيين الأصليين » عاصفة من التهديد ، مما اضطره الى عزل الجنرال كاترو من منصبه في الوزارة ، وقد سبق أن عُيِّن فيه قبل ثمانية أيام . أما الآن ، فرغم بعض أصوات الاستنكار التي علت في الجزائر والتي جابهها ، على أي حال بحزم ، فقد اشترك دون انزعاج ، بالجوالة التي قمت بها بشكل خاص في المراكز العسكرية . وقد زرت الجزائر ، بعد هاتين الرحلتين وحتى كاتون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، ست مرات أخر ، وتجولت في جميع مرافقها عدة مرات . فأني رئيس دولة أو رئيس حكومة قام بمثل هذه الرحلات منذ عام ١٨٣٠ ، رغم أنهم لم يكونوا كلهم قد بلغوا السبعين من عمرهم ؟ ولكن كان يترتب عليّ لكي أقرر أي شيء ، هنا بشكل خاص ، أن أشاهد بنفسني وأستمع ، كما يجب أن يشاهدني الجمهور ويسمع صوتي .

ولهذا السبب ، توجهت في شهر آب (اغسطس) الى افريقيا السوداء ، وقد رافقتني في الطائرة كل من بيار فليملان وزير الدولة ، وبرنار كورنو جانتي وزير أقاليم فرنسا لما وراء البحار ، وجاك فوكار المكلف في مكنتي بشؤون إفريقيا ومدغشقر . وكانت مهمتي تقضي أن أشرح رسمياً الى أقاليمنا مغزى

الاستفتاء الوشيك الحدوث ، وأن التصويت بكلمة « نعم » يمنحها السيادة ويحافظ على تضامنها مع فرنسا ، وأن التصويت بكلمة « لا » يفصم معها جميع الأواصر . وإني على ثقة بأن زيارتي ، والانطباع الذي ستركه ، والأحاديث التي سأتناولها ستؤثر كثيراً على موقف المتطورين ، وعلى ردود الفعل لدى الجماهير وعلى النتيجة المرجوة .

وبتاريخ ٢١ آب (اغسطس) هبطت بنا الطائرة في مدينة فور لامي حيث وعدني الرئيس « طورا غابا » أن التشاد ستبني هذه المرة أيضاً دون تردد . ومنها توجهت الى مدغشقر حيث استقبلني فليبير تسييرانا ، رئيس مجلس الحكومة ، بالإضافة الى المفوض السامي جان سوكادو . ويتبين من أحاديثي ومن تصفيقي الجمعية التمثيلية التي خطبت فيها ، باديء ذي بدء ، أن هناك خطأ وافراً بأن يكون جواب الجزيرة الكبيرة إيجابياً . ولكن عاطفة الجماهير المحتشدة في ملعب تاناناريف للاستماع الى خطابي ، استكلت قناعتي . وقد هبت عاصفة من الهتافات عندما قلت ، وأنا أشير الى الهضبة المجاورة التي كان مشاداً عليها قصر الملوك التاريخي ، والتي كانت الملكة رانافالو آخر من أقام فيه : « غداً ستصبحون من جديد دولة كما كنتم بالأمس عندما كان ملوككم يسكنون قصرهم هذا » . ثم استقبلتني العاصمة برازا فيل التي أبدت استقبالا منقطع النظير في ضواحيها الملتهية الواقعة في جنوب الكونغو ، وفي بوتوبوتو وفي شوارعها المزينة بالأعلام الكثيفة ، وحول بناء مكاتب الحاكم العام حيث جاء الوجهاء لزيارتي ، وأمام نزل ديفول حيث أقيمت ، وأخيراً في ملعب ايويو بالقرب من كاتدرائية القديسة آن حيث ألقى خطاباً . ومع ذلك ، فلم تكن الأوساط السياسية في الاتحاد مقتنعة تماماً . فاذا كان الكاهن فولبير يولو رئيس بلدية المدينة قد اختار مع أصدقائه كلمة « نعم » فان بارتيليمي بوغاندا رئيس المجلس الأعلى لإفريقيا الإستوائية قد أبدى بعض التردد . وبحسب رأي المفوض السامي ايفون بوج لم يكن مجال للشك في الموقف الذي ستخذه بقية الأقاليم . وهذا ما أكد لي ، في

النهاية ، وقبل سفري ، كل من بوغاندا الرجل الشهير ، ومرشد الاوبانغي وليون مَبا حاكم الغابون باسم بلديهما ، وبالحرارة نفسها التي صادفتها في الكونغو .

وها أنذا في أبيدجان حيث كان الاستقبال رائعا ، إذ أشرف على تنظيمه الرئيس هوفويه بوانيي بمساعدة الغيرة التي أبدأها جميع السكان . وفي الواقع لم يكن هذا البلد ليشر بأي تردد ، شأنه في ذلك شأن الرجل الذي يُسيّر شؤونه ، وقد أثبت لي ذلك في ملعب جيو اندريه حيث ألقيت خطاباً أمام جمع غفير من الحضور . وإذا كان شاطئ العاج سالكاً اتجاهاً مطمئناً بفضل توجيه زعيمه ، وإذا كان الأمر مماثلاً له في كل من فولتا العليا التي يحكمها اوزين كوليبالي ، وفي داهومي التي يحكمها سورو ميغان آيتي ، وإذا كان التصويت في موريتانيا التي تتبع توجيهات مختار ولد دادا سيكون حتماً ايجابياً ، فإن المفوض السامي بيار مسمير أفادني أن الوضع غير مضمون في بقية افريقيا الغربية . ولا شك في أن « التجمع الديموقراطي الافريقي » الذي يمثل الحزب السائد ، إن لم يكن الحزب الوحيد في مختلف الأقاليم — باستثناء السنغال — يتجه ، من حيث النتيجة ، نحو الاجابة « بنعم ! » . ولكن يبدو من المحتمل جداً أن ينعكس هذا الاتجاه حيثما يمتلك رئيس الحكومة فئة سياسية نشيطة ويرغب في أن يقوم بدور بطل الماركسية الكاملة ، والانتقام من السيطرة الامبريالية ، فيتهيأ لإعلان كلمة « لا » التي تُعدُّ بمثابة بيان لموقفه .

وهذا كان وضع غينيا ، وهذا ما أطلعني عليه سيكوتوري ذلك الشاب اللامع والطموح ، إذ ما كادت قدماي تطأ أرض كوناكري حتى وجدتني محاطاً بتنظيم جمهورية دكتاتورية . ولم ألقَ ، على أي حال ، أي شيء يُعدُّ عدائياً أو مهيناً لي . ولكن الجماهير المحتشدة بانتظام على طرفي الطريق المؤدي من المطار الى مركز المدينة ، في تشكيلات مُركزة ، كانت تتمثل كأنها رجل واحد ، لأوامر المسؤولين ، وتنادي بصوت واحد « الاستقلال » ويلوح

بلافتات
الأول
الشكل
للأمر

وقد
أشباعه
لنفسه ،
ويتضمن
سترفض
بصراحة
براهين
فرنسية
فيما بينها
أعباءها
فإذا قالت
ولمّا تستت

وخلال
الذي نظم
قلت له :
الآن ،
القرارات
ذلك أنها
مساعدتها
لقد عاشت

• - التجدي

بلافتات عديدة كتب عليها هذه الكلمة فقط . وكانت السيدات تحتل الصف الأول وتتجمع في فئات تضم كل فئة مائة منهن ، يلبسن لباساً موحداً في الشكل واللون ، ويقمن ، عند مرور الموكب بالقفز والرقص والغناء تلبية للأمر الذي يوجه اليهن .

وقد تمَّ « اجتماع العمل » في الجمعية الإقليمية حيث حشد رئيس المجلس أشياءه وأنصاره . وقد وجهه إلى بلهجة حازمة خطاباً يتوخى فيه الدعاية لنفسه ، وكان يقاطعه المستمعون بسيل دافق ومنسق من التصفيق والتهنئات . ويتضمن الخطاب أن غينيا التي اضطهدتها فرنسا واستثمرتها حتى الآن ، سترفض كل حل لا يتضمن الاستقلال المجرد من أي قيد أو شرط . فأجبت بصراحة وهدوء ، ان فرنسا عملت كثيراً في سبيل غينيا ، وان هناك براهين ساطعة على ذلك ، منها أن الخطيب الذي استمعت إليه كان يتكلم لغة فرنسية نقية جداً ، وانها تقترح اتحاداً يضم بلاداً تحكم نفسها بنفسها ، وتتعاون فيما بينها ، وان فرنسا ستقدم مساعدتها إلى الدول التي تنضم إليه ، رغم أعبائها المرهقة ، وان غينيا حرة تماماً في أن تقول « نعم ! » أو تقول « لا ! » ، فإذا قالت « لا ! » يتم الانفصال بين البلدين . وان فرنسا لن تعارض ذلك وإنما تستنتج منه حتماً ما يقتضيه الموقف .

وخلال الحديث الذي أجرته فيما بعد مع سيكوتوري وفي أثناء الاستقبال الذي نظمته في قصر الحكومة ، تمكنت من وضع النقاط على الحروف ، إذ قلت له : « يجب ألا تخطيء ، لأن الجمهورية الفرنسية التي تتعامل معها الآن ، هي التي عرفت من قبل ، والتي كان دأبها المراوغة ، بدلاً من اتخاذ القرارات . إن الاستعمار قد انتهى أمره اليوم بنظر فرنسا الحديثة . ومؤدى ذلك أنها لا تبالي بماخذك المتعلقة بالماضي ، وهي مستعدة الآن أن تقدم مساعدتها إلى الدولة التي ستكونونها ، ولكن سنفعل ذلك في حدود معينة . لقد عاشت فرنسا مدة طويلة من غير غينيا ، وستعيش مدة أطول بكثير

إذا افترقت عنها . ومن الطبيعي ، في هذه الحالة ، أن نسحب فوراً من هنا مساعدتنا الإدارية ، والفنية ، والمدرسية ، ونتوقف عن تقديم المساعدة المالية إلى ميزانيتكم . وأضيف أنه نظراً للأوضاع القائمة بين بلدينا لا يمكن أن يخالجك الشك في أنكم إذا وجهتم كلمة « لا ! » رسمياً إلى التضامن الذي تقترحه عليكم فرنسا ، فإن صلاتنا تفقد طابع الصداقة والأفضلية على دول العالم » .

وعندما ذهبت في اليوم التالي لأستقل الطائرة ، لم أجد أي إنسان في الطريق الذي اتبعته في أمس . فقد كانت التعليمات نفسها التي جعلتها قبل يوم تغص بالجمهير الغفيرة ، حوّلتها اليوم إلى فراغ كامل . وهكذا تبين لي النتيجة التي ستقترن بها غداً صناديق الاقتراع . ولذلك قلت لسيكوتوري الذي جاء ليودعني في المطار : « وداعاً يا غينيا » .

لقد كان الجو متأزماً في دكار ، إذ أن رئيس المجلس مامادو ضيا وعدداً من السياسيين قد استنكفوا عن القدوم لاستقبالي . وفي الضواحي وعبر المدينة التي اجتزتها من أولها إلى آخرها ، كان يتخلل الجماهير فئات مضطربة تملأ الساء صياحاً مستعملة عبارات عدائية . وقد بدا الرئيس الامين غي الجالس إلى جانبي ، بادي التأثر والوجوم . وفي ساحة (بروته) حيث كنت ذاهباً لألقي خطاباً ، كانت عدة لافتات مرفوعة ، وعدد كبير من الناس يصيحون مطالبين بالاستقلال . وقد عمدت رأساً إلى مجابهة الأزمة ، وخاطبت الذين كانوا يصيحون ويشورون أمامي ، قائلاً : « أوجه كلامي أولاً إلى حاملي اللافتات : فإذا كانوا يريدون الاستقلال وفق طريقتهم ، فسيحصلون عليه يوم ٢٨ ايلول (سبتمبر) ! أما إذا لم يريدوا الحصول على الاستقلال ، فليعملوا ما تقترحه عليهم فرنسا ، وهو الاتحاد الفرنسي الافريقي ، وليقدموا على ذلك متمتعين بالاستقلال الكامل ، استقلال إفريقيا ، واستقلال فرنسا ، وليقدموا عليه معي في السراء والضراء ، وفق الشروط التي أشرت إليها

قبل يومين في برازافيل ، والتي لا أقبل أن يساوركم الشك في صدقها . نحن اليوم في عهد الفعالية ، أي في عهد الهيئات المنظمة ، ولسنا في عهد الذين يستميلون الشعب . فليذهب هؤلاء من حيث أتوا وحيثما ينتظرهم أشياعهم» . وكنت لدى متابعتي الكلام ألاحظ ان اللافتات كانت تُطوى ، والصياح يخف إلى حد الانقطاع . وقد قوبل بالتصفيق الحاد ما عرضته فيما بعد حول التعاون الفرنسي - الإفريقي ، كما سيضع أسسه الدستور المقبل . وعندما غادرت منصة الخطابة ، لاحظت وجوه النواب وكبار الموظفين الرسميين تطفح بابتسامة التفاؤل .

وفي الواقع ، علمت بعد مغادرتي البلاد أن العناصر السياسية السنغالية التي كانت قد أبدت اعتراضاً شديداً على مشروعني ، قد انضمت إليه بشبه اجماع . وفي الوقت نفسه ، بدا لي أن السودان موافق على التصويت الإيجابي رغم تحفظات زعيمه السياسي ماديرا كيتا . وأخيراً حاول دجيبو باكاري رئيس حكومة نيجر ، بالتآمر مع سيكوتوري ، أن يقود الجماهير نحو الجواب السلي . ولكنه لم يتمكن أن يضمن لنفسه ، في الوقت المناسب ، وسائل الدكتاتورية ، فنشأت ، في الرأي العام ، حركة شديدة تركته وحيداً في موقفه ، ثم اضطر بعدئذ أن يهرب إلى غانا ، في الوقت الذي كان يتسلسم فيه هاماني ديوري زمام الحكم في البلاد .

وقد عدت إلى باريس في ٢٩ آب (اغسطس) ، بعد أن امضيت بضعة أيام في الجزائر ، واستنتجت من رحلتي باستثناء غينيا وحدها ، التي أبدت معارضتها - وقد لا تكون نهائية ! - ان جميع مستعمراتنا في افريقيا السوداء ، وفيها مدغشقر ، مصممة على ابقاء علاقتها مع فرنسا ، مع تمتعها بالاستقلال . وقد تبين لي أيضاً أن الوقت مؤاتٍ جداً لكي نشق لهم الطريق ، فإذا رفضنا أو أجّلنا اتخاذ هذه المبادرة ، فستعرض لمجاهات خطيرة ، في حين أن اقدامنا عليها ، سيؤدي بنا - على النقيض من ذلك - إلى تدشين مشروع منمر ومثالي .

لقد اقترن الاستفتاء على الدستور بنجاح باهر في فرنسا ، وفي أقاليم ما وراء البحار . وباستثناء غينيا ، فقد صوتت مدغشقر وجميع مناطق افريقيا السوداء بكلمة « نعم ! » بأغلبية تتجاوز الـ ٩٥ بالمئة ، وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) التالي ، بلغت الأرقام النسبة نفسها ، فيما يتعلق بانتخابي رئيساً للاتحاد .

أما في الجزائر ، فلم يكن الوضع مماثلاً لغيره ، إذ لم تكن الحالة الراهنة تسمح بأن يتناول الاستفتاء حق تقرير المصير . ومع ذلك ، فقد كانت الفرصة سانحة - دون الحكم مسبقاً على ما سيكون عليه النظام مستقبلاً في الجزائر - لبعث النشاط في مجموعة الناخبين الوحيدة ، وإشراك النساء في التصويت أسوة بالرجال ، وإتاحة الفرصة للمسلمين ، كما يعربوا - دون الالتزام بأي شيء - عن عدم رغبتهم في الانفصال عن فرنسا ، وأنهم شديداً متأثرين بالأهداف التي أعرب عنها الجنرال ديغول . ورغم أوامر الاستنكاف الصادرة عن « جبهة التحرير الوطنية » ، فالواقع أن ثلاثة ملايين ونصف ناخبة وناخب ، من أصل أربعة ملايين ونصف ، قد اشتركوا في الاقتراع ، وأن عدد الأجوبة السلبية كان ضئيلاً جداً . وإذا كانت السلطات مارست نفوذها في القرى لحمل الناخبين على الاقتراع ، فلم يكن من الممكن استعمال مثل هذا الضغط في المدن الكبيرة ، حيث تعدّ نسبة الناخبين مماثلة لما هي عليه في الأرياف . وأخيراً فقد أنشئت لهذه المناسبة « لجنة مراقبة الانتخابات » برئاسة سفير فرنسا هنري هوبنو الذي يتمتع بإدراك وشعور ساميين ، وكانت مؤلفة من أشخاص منتخبين لاستقامتهم وتجربتهم ، ومن مفوضين معينين في جميع القطاعات . وقد أفادت هذه اللجنة أن توجه المسلمين نحو صناديق الاقتراع كان عاماً ، وأنهم كانوا يصوتون في كل مكان بحرية تامة ، وكثيراً ما كانوا يقولون لدى التصويت إنهم يفعلون ذلك « إرضاء لديغول » . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) التالي ، أعطت الانتخابات التشريعية نتائج مماثلة ، رغم أن إقبال الناخبين كان أخف من المتوقع ، وأنه بالتالي ، لم

يُنتخب أي عضو من « جبهة التحرير الوطنية » .

ومع ذلك لم أنتظر هذه الانتخابات التي جرت في الجزائر ، ولا التفسيرات المختلفة التي قد تنطوي عليها ، لتسيير الأمور حسبما تسمح به الظروف الراهنة . وقد آليت على نفسي ، إخضاع السلطة القائمة في الجزائر بشكل كامل إلى سيطرة باريس ، وتقديم البرهان إلى الثوار بأن فرنسا تنشد السلام ، وانها راغبة في عقد الصلح معهم ، يوماً ما ، يحدوها الأمل بأن تبقى الجزائر مرتبطة معها ، والعمل في الوقت نفسه على دعم جهازنا العسكري ، بحيث لا يتمكن أي شيء أن يمنعنا ، في أي حال ، من أن نكون في الجزائر سادة مقرراتنا .

ولكي تمارس السلطة الوطنية اختصاصاتها بانتظام ، فكل قضية هامة تخص الجزائر كانت تُعرض على مجلس محدود يضم تحت رئاستي ، رئيس مجلس الوزراء والوزراء وكبار الموظفين والجنرالات المعنيين مباشرة بالموضوع . وكان يترتب على رنيه برويه ومن بعده روجيه مورييس تنسيق القضايا بوصفه أميناً عاماً . إذاً فإن جميع التدابير التي كان يترتب على اتخاذها كانت تركز على معرفة الأمور ودخائلها ..

وبهذه الطريقة زال هذا النوع من ازدواج الحكومة التي كانت تدعى « لجنة إنقاذ الوطن » في الجزائر ممارسة السلطة بواسطتها منذ ١٣ أيار (مايو) . وخلال شهر تموز (يوليو) أعلنت هذه اللجنة معارضتها للانتخابات البلدية المقررة ، والتي كانت تهدف في الواقع الى وضع حد لتدخلاتها في المدن الصغيرة . ولما كان سالان يسمح لها بالعمل كما تشاء ، وكان يزودني بنص بياناتها ، فقد كلفت المندوب العام رسمياً وجوب التقييد بالنظام ، وأفهمته أن المجلس المؤلف في ١٣ أيار (مايو) لا يملك حق استعمال أي سلطة وأن اقتراحاته لا تتمتع بأي قيمة قانونية أو إدارية . ولدى زيارتي مدينة الجزائر في شهر آب (أغسطس) التالي ، رفضت طلب المقابلة الذي تقدمت بها

اللجنة . وفي شهر تشرين الأول (أكتوبر) أصدرت أمري الى الضباط والموظفين الذين كانوا أعضاء فيها ، أن ينسحبوا منها ، وهذا ما فعلوه فوراً . وتبعاً لذلك فقدت اللجنة وفروعها صفة السلطة الرسمية التي كانت تدعيها . وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) استدعي الجنرال سالان الى فرنسا وُعِيّن مفتشاً عاماً للجيش ، ثم عُيّن في شهر كانون الثاني (يناير) حاكماً عسكرياً لباريس ، بعد إلغاء المركز السابق . وقد حلّ محله في الجزائر بول دولوفريه مندوباً عاماً ، والجنرال (شال) قائداً عاماً . وقد وضعت هذه التعيينات حداً لاختلاط السلطة المدنية والقيادة العسكرية ، كما أدت ، بالتالي ، الى إعادة المحافظين لمزاولة اختصاصاتهم المرعية .

وكان الوقت قد حان لإبلاغ الجهاز الموجه للثورة أن الطريق أصبح مفتوحاً لإجراء مفاوضات عندما يعترف بوجود اتباع هذا الأسلوب . ومنذ ١٢ حزيران (يونيو) استدعيت عبد الرحمن فارس ، رئيس الجمعية الوطنية الجزائرية المنحلة ، وكنت أعلم أنه سيجد الطريقة المناسبة للاتصال ، بشكل غير علني ، بفرحات عباس ، رئيس اللجنة التي أطلقت على نفسها اسم « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » واقترحت فوراً على فارس أن يشترك بحكومي بصفته وزير دولة ليتولى التدابير المتعلقة بمصير الجزائر ، أسوة بهوفويه بواني الذي كان يهتم بمستقبل إفريقيا السوداء . وقد تحفظ فارس بإعطاء جوابه « ريثما يستشير بعض الأشخاص » ، وهذا ما كنت أوقعه . ثم توجه ، بموافقتي ، إلى سويسرا ، وعاد بعد خمسة عشر يوماً ليعلمني أن اقتراحي يشرفه كثيراً غير أنه لا يستطيع قبوله ، ثم شرح لي بعض وجهات النظر ، وصارحني بأنها تمثل موقف أصدقائه البعيدين ، وهي تنطوي على إمكان إجراء مفاوضات يوماً ما حول الشروط السياسية والعسكرية لايقاف القتال ، دون الإصرار مسبقاً على الاعتراف بالاستقلال ، وإنما للوصول الى هذا الهدف ، من حيث النتيجة . وشاهدت (فارساً) بعد ذلك ، وقلت له : « يجب أن تعلم أننا مستعدون ، عند الاقتضاء ، أن نبحث أي شيء ، وإنما

لا بد من المباحثة . وإذا فُوض أحدهم يوماً ما للقدوم الى فرنسا ، في هذا السبيل ، فانه سيجد لدينا الكتمان والحماية اللازمة » . وبعد هذا الحديث لم يتصل أحداً بالآخر . ولكن هل العمل الصالح ضائع دائماً ؟

هذا ما كان يدور في خلدي عندما اقترحت علناً في المؤتمر الصحفي الذي عقدته بتاريخ ٢٣ تشرين الأول (اكتوبر) ، « عقد صلح الشجعان » . وقد أوضحت أنه يمكن الوصول الى ذلك إما عن طريق إيقاف القتال محلياً بين المتحاربين ، وإما بموجب إتفاق تتم المفاوضة بشأنه بين الحكومة الفرنسية « والمنظمة الخارجية » التي كانت تدير شؤون الثورة . والواقع أن « حكومة الجزائر المؤقتة » قَابِلَتْ عرضي بالرفض ، إذ أن انقساماتها الداخلية ، كانت تفرض عليها ، في ذلك الحين ، إتخاذ موقف صارم وسلي . ولكن اقتراح فرنسا المُسالم قد ترك دويماً بالغاً في جميع الأذهان .

وكان الوضع مماثلاً فيما يتعلق بمشروع قسنطينة الذي ينطوي على أعمال تنمية يُعَدُّ مجموعها أضخم بكثير مما تم حتى الآن . وبعد دراسات دقيقة جرت على ضوء التقرير الذي وضعه مستشار الدولة رولان ماسبيتول ، اتخذت الحكومة القرارات المقتضية ، وفتحت الاعتمادات اللازمة ، في سبيل تغيير أوضاع حياة المسلمين الجزائريين خلال خمس سنوات تغييراً جذرياً . فمن الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، تقرر إنجاز مرحلة هذه المدة وهي تتضمن تحسين الاستثمار الصناعي والزراعي في الجزائر : كتوزيع غاز الصحراء في جميع مناطق القطر ، والعمل ، بواسطة هذه الطاقة ، على إنشاء مصانع كبيرة ، إما كيمياوية ، كمعمل (آرزيو) أو معدنية ، كمعمل صب الحديد والفولاذ في (عنابة) ، والقيام بأعمال هامة في مجالات الطرق ، والمرافئ ، والمواصلات ، والتجهيزات الصحية ، وإنشاء مساكن لمليون نسمة ، ومنح المزارعين المسلمين ٢٥٠ ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ، وإحداث ٤٠٠ ألف وظيفة جديدة . وفي مجال التعليم ، فإن ارتياد المدارس ، خلال الفترة المذكورة ،

سيشمل ثلثي البنات والبنين ، على أن يُستكمل عددهم في السنوات الثلاث التالية . وتقرر في مجال الوظائف العامة في فرنسا نفسها ، أن يكون عُشر مجموع الشباب المعيّنين في الإدارة ، أو القضاء ، أو الجيش ، أو التعليم ، أو الخدمات العامة ، من العرب أو من أهل القبائل ، إلزامياً . وفي الجزائر نفسها ستزداد بشكل واسع نسبة المسلمين الذين يعملون في المجالات المذكورة . ولكي يحمل المشروع اسماً ذا مدلول خاص ، فقد أبلغت الجمهور يوم ٣ تشرين الأول (أوكتوبر) في ساحة «لابريش» بمدينة قسنطينة مدى أهمية هذه الانجازات التقدمية ، وأشرت الى أنها ستكون ثمرة التعاون بين الجزائر وفرنسا . وأخيراً تكلمت عن المستقبل وقلت : « إنه لا يمكن تحديده مسبقاً وبكلمات جوفاء ، وأنه بكل الأحوال ستبني الجزائر مستقبلها على قاعدتين هما شخصيتها وتضامنها مع فرنسا » .

وقد شرع بتنفيذ هذا المشروع في كل مكان ، منذ إعلانه ، تحت إشراف دولوفريه كما كنت أتتبع مراحلها بعناية زائدة . ومنذ شهر كانون الأول (ديسمبر) ذهبت لأشاهد المرحلة التي بلغها استثمار البترول في (عجلة) وفي (حاسي مسعود) وإنشاء خط أنابيب البترول نحو (بجاية) . وقد زرت أيضاً مدينة (عنابة) لاهتمامها بصب الحديد والفولاذ .

ولن يكون هناك تهاون في الجهد العسكري ، إذ لا شيء في الواقع ، أسوأ من حدوث واقعة مؤسفة نجد فيها أنفسنا في صفوف المهزومين . وما دام يوجد في عدة مناطق فئات من المقاومة نشيطة ومنظمة ، فإن أي اشتباك مشؤوم ومقرون بخسارات فادحة بالرجال والعتاد ، كان أمراً ممكناً حدوثه في أي وقت . ولا شك أن مثل هذه الحالة ستؤدي الى اندلاع لهيب الثورة في جميع الجهات . وعندما أقدمت على تسمية الجزائر شال قائداً عاماً وفرقت في القمة بين نشاط القوات الحربية ونشاط الشؤون المدنية ، كنت أتصور أن العمليات ستأخذ اتجاهاً ديناميكياً ، وتؤول أينما كان الى السيطرة

الأكيدة في ساحة الحرب . وكان شال يتمتع بالصفات اللازمة لتحقيق هذه الغاية . وقبل أن يتوجه الى الجزائر ، تدارست معه خطته ووافقت عليها ، وكانت تنطوي على تعبئة القوى اللازمة ، وشن الهجوم تباعاً على كل مراكز الثوار ، والقضاء عليها الواحدة تلو الأخرى ، والاحتفاظ بهذه الأماكن ، وإن كانت لا تتوافر فيها الرفاهية ، بغية الحؤول دون إعادة استعمالها . وكانت تقتضي هذه الخطة اختيار الوحدات التي ستتولى شن هذه الهجمات ، والخروج من التنظيم العام ، والقيام بترتيب خاص عن طريق دعم القوى بالرجال والمعدات ، ولا سيما تزويدها بكميات كبيرة من الطائرات العمودية . وبفضل همة بيار غيومما وزير الجيش ، فقد اتخذت التدابير اللازمة لكي تتسنى المباشرة بالمرحلة الجديدة والحاسمة في ربيع عام ١٩٥٩ .

ولما كانت هذه التدابير العسكرية مكتومة ، بالطبع ، فإن الرأي العام لم يطلع عليها ، بل على النقيض من ذلك ، فإن الخط المرسوم للتطور السياسي في الجزائر ، أخذ يحدث بعض الاضطرابات . وفي الواقع ، إن الاتجاه الذي أخذت تكشفه تدريجياً تصرفاتي وأحاديثي ، لم يقلق أنصار الدمج في الجزائر فحسب ، بل كان يبعث الاضطراب في فرنسا نفسها ، لدى الكثير من الناس المنتمين إلى فئات اليمين والوسط ، والتي كانت تميل عفوية نحو الاحتفاظ بهذا الاقليم . ولكن المنتمين إلى حزب اليسار كانوا يترددون في ابداء موافقتهم ، لأسباب مختلفة . وكان الحزب الشيوعي ينكر قطعاً أن ديغول كان يريد إنهاء الحرب . أما الأحزاب الأخرى ، المنقسمة على نفسها حول هذا الموضوع ، فقد كانت تستنكف عن اتخاذ موقف موالي لي ، أو ينطوي ، من باب أولي ، على نوع من الثناء ، وإن كانت معظمها ممتنة من الاتجاه الذي اتخذته الأمور . وفي أوساط الديغوليين ، لم يكن مجال للشك صراحةً بأن الطريق المتبع هو الصواب ، ولكن التخوف كان بادياً لدى الجميع ، حتى بين أعضاء حكومتي وإن كان أحدٌ لم يعرب عن ذلك صراحةً . وبديهي ، أنني لم لم أحظ ، كالمادة ، على أي تأييد من قبل مجموعة الصحافة التي كانت تلزم

جانب القساوة والنقد ، وإبداء الآراء بقصد الظهور . أما المسلمون ، فإن معظمهم كان يستقبل مبادرتي بصمت دائم لم يكن ناشئاً عن الاحتراس فحسب ، بل عن عدم الاكتراث ، بدليل إقبالهم على الاستفتاء . وكان الوحيدون الذين يرفعون أصواتهم إما دعاة الجبهة في الخارج ، أو المتحمسين ، في باريس ، لفكرة « الجزائر فرنسية » . ولا بد من الإشارة إلى أن الدول الأجنبية التي تتابع في كل مكان مشروعاتي بكثير من الدقة والدهشة ، كانت منقسمة بين الشك في اخلاصي ، أو في امكانياتي - وكان هذا اتجاه البلاد الغربية - وبين الحذر العدائي الذي كان يبديه في آن واحد المسؤولون في العالم الثالث وفي الدول الدكتاتورية . والحقيقة أن المعارضات والشكوك لم تكن ، داخل بلدنا ، صريحة أو مجمعة ، كما تكون عقبة كأداء أمامي . أما في خارج البلاد ، فقد ارتضوا تصرفاتي لعجزهم عن مقاومتي . بيد أن الأمر كان يتعلق بخدمة فرنسا وحدها وبكاملها . ولذلك فإن أي إجراء قوي جداً لا يمكن أن يصدر إلا عني .

وفي أثناء ذلك ، وخلال عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ، كان كل من أقاليم إفريقيا ومدغشقر ينتظم ويتخذ كيان الدولة ، باستثناء غينيا الدكتاتورية ، التي خرجت من مدارنا والتي لن تتوانى ، بعد أن انقطعت مساعدتنا ، عن اللجوء إلى المساعدات التي تقدمها لها بعض الدول الأجنبية ، كالاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة ، والمانيا ، وبريطانيا العظمى ، وغانا ، التي أبدت جميعها ارتياحها ، لأسباب مختلفة ، لانفصال غينيا عن فرنسا . إذاً ، فقد أصبحت مستعمراتنا القديمة في القارة السوداء والجزيرة الكبيرة ، جمهوريات ، وانتخبت لنفسها دستوراً ، ووضعت أسس الإدارة . لقد تمت ممارسة السيادة دون أي حادث يذكر إذ غمرت الجميع البهجة التي ترافق عادة أوائل الأحداث السعيدة . ومن الواجب الاعتراف أننا ساعدنا كثيراً على تسيير الأمور ، إذ أن الاتحاد كان يقوم ، في هذا المجال ، بدورين هما المساندة وتسهيل الانتقال من الأوضاع القديمة إلى الوضع الجديد . وقد اجتمع

المجلس التنفيذي المؤلف برئاستي من رؤساء الدول المعنية ، في مدينة باريس وفي أشهر شباط (فبراير) وآذار (مارس) وأيار (مايو) وأيلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ، وأخذ يعالج القضايا الكثيرة التي اثارها انتقال الاختصاصات . وفي شهر تموز (يوليو) جمعت المجلس في تاناناريف . وقد أعربت لي هذه العاصمة بمظاهراتها عن مدى عرفان مدغشقر بحميل فرنسا التي منحها الاستقلال وساعدتها على شق طريق المستقبل . وبمناسبة هذه الرحلة ، قمت بزيارة ثانية إلى شاطئ صوماليا الفرنسية ، وإلى جزر كومور ، وهي من أقاليم الجمهورية التي أعربت بحماسة عن ابتهاجها بهذه الرابطة . وذهبت أيضاً لزيارة جزيرة الزيون (المعروفة قديماً باسم جزيرة بوربون) والتي أبدت تعلقها بفرنسا تعلقاً جنونياً رغم وجودها في اقاصي المحيط الهندي . وقد أثبتت لي ذلك مرة ثانية بطريقة لا يمكن أن أنساها . ويوم ١٤ تموز (يونيو) تسلّم ثلاثة عشر رئيس دولة من يديّ «علّم الاتحاد» في ساحة الكونكورد ، وحضروا العرض العسكري المؤلف من وحداتنا ووحداتهم . وأخيراً ، فقد أخذت الحكومات الناشئة تمارس مسؤولياتها تدريجياً ، وتلجأ أحياناً إلى طلب مشورتنا واتّباعها . وبناءً على طلبها ، أبقينا في أجهزتها عدداً من الموظفين والفنيين ، والاساتذة ، والأطباء ، والضباط .

لقد برزت هذه الأمم ، وجميعها تقريباً في بداية عهدها بالحكم ، وتضم كل منها فئات عنصرية مختلفة جداً ، تنحصر ضمن حدود لم تكن مرسومة ، في عهد الاستعمار ، إلا لأسباب تتعلق بالتقاسم بين الدول الأوروبية ، أو لاعتبارات ادارية صرفة ، مما كاد أن يؤدي بها إلى التجزئة غير المنظمة ، ولا سيما بعد زوال اتحاداتنا القديمة في إفريقيا الغربية وإفريقيا الاستوائية . ولكنه تكونت بين الدول المجاورة بعض التجمعات ، فبذلنا من جانبنا الجهد اللازم لإبراز كيانها وتسيير شؤونها . ومنذ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٩ ، عقد في باريس الاتحاد الجمركي الاستوائي بين كل من الكونغو - برازافيل ، وجمهورية إفريقيا الوسطى ، والتشاد ، والغالون ، ومن ثم الكامرون . وفي

شهر نيسان (ابريل) تألف « مجلس الاتفاق » ، ويضم شاطئء العاج ،
والداهومي ، والنيجر ، وفولتا العليا ، وأخيراً التوغو ، وهو يتضمن
قواعد مشتركة في العلاقات القائمة بين هذه البلاد الممتدة من الصحراء حتى
خليج بنين . وإنه لصحيح أن محاولة السنغال والسودان الاندماج في اتحاد
يحمل اسم مالي قد باءت بالاختفاق ، لأن حكام دكار الأحرار الديموقراطيين ،
كانوا يخشون أن يقضي عليهم ماركسيو باماكو مما حمل سينغور رئيس الجمعية
الاتحادية ، على قطع علاقاته مع رئيس الحكومة موديبو كيتا فاستعاد للسنغال
اسمه القديم ، في حين احتفظ السودان باسم مالي . ولكنه تألفت فيما بعد
« منظمة الدول الواقعة على شاطئء نهر السنغال » ، حيث يتعاون معاً كل
من السنغال ، ومالي ، وموريتانيا ، وحقى غينيا . فضلاً عن ذلك ، فقد
عقدت بمؤازرتنا اتفاقات متعددة الأطراف تتعلق بالملاحة في الأنهر ، واستعمال
المنافذ البحرية ، وفتح الطرق ، وانشاء الخطوط الحديدية . وقد تولت شركة
« طيران إفريقيا » الوحيدة ، ضمان استثمار الخطوط الجوية في جميع اقاليمنا
القديمة ، وأحدثت فيما بعد ، « المنظمة المشتركة الإفريقية للغاشية » التي
انضمت إليها ، باستثناء غينيا ، جميع البلاد الناطقة باللغة الفرنسية ، وفي عدادها
رواندا والكونغو (ليوبولدفيل) .

وكلما استقر كيان هذه الدول واقعياً وقانونياً ، كانت تبادر كل منها ، كما
كان متوقفاً ، الى استكمال توطيد شخصيتها بشكل أكثر وضوحاً . ولذلك
فان دستورنا قد نصَّ بحصافة فيما يتعلق بعلاقتها معنا ، على نظامين ، نظام
أولي ، وهو (الاتحاد) الذي يضع في المجال المشترك كلاً من الشؤون الخارجية
والنقد ، والدفاع ، ومحكمة التمييز ، والتعليم العالي ، ونظام (الرابطة)
للمستقبل ، وبموجبه تتقرر التزامات التعاون في جميع المجالات ، ولا سيما تلك
المذكورة أعلاه ، بموجب معاهدات خاصة . وفي أواخر عام ١٩٥٩ ، شرعت
هذه الجمهوريات الحديثة ، تعرض تباعاً علينا ، اتّباع نظام الرابطة .

وكانت مدغشقر ومالي (التي كانت تضم آنذاك السنغال والسودان) أولى

الدول التي تقدمت بمثل هذا الاقتراح . وقد قبلناه عن طيب خاطر ، لأن التعديل المطالب قانوني ، ولا يلحق بنا أي ضرر ، فضلاً عن أنه يتناول شكايات التضامن الفرنسي - الإفريقي ، دون أن يمس جوهره . وفي ١١ كانون الأول (ديسمبر) مررت بنواكشوط ، ثم استأنفت طريقي الى سانت لويس في السنغال ، لكي أترأس ، في الغد ، المجلس التنفيذي للاتحاد . وقد ألفت هناك خطاباً أبديت فيه ، بتشجيع من رئيس مجلس الوزراء ميشال دوبريه الذي كان يرافقني في رحلتي ، استعداد فرنسا للموافقة على كل ما يُطلب منها . ومع ذلك ، فقد كنت أقول لرؤساء الدول المجتمعين حولي ، ما كان يقولهُ حجاج (عماوص) ^(١) للمسافر : « إبقى معنا ، لقد جنح النهار ، وأرعى الليل سدوله على العالم » .

وبتاريخ ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ، تكلمت في دكار في جمعية مالي العامة ، وأعلنتُ رسمياً أننا نحن معشر الفرنسيين نوافق على استبدال الاتحاد بالرابطة . وهذا حمل الدول الأخرى على القيام بمساعي في هذا السبيل . وفي الوقت نفسه ، كانت الأمم المتحدة رفعت ، بموافقتنا ، الوصاية التي سبق أن عهدت بها إلينا ، عن إقليمَي التوغو والكامرون ، واعترفت بسيادتهما الكاملة دولياً ، وقبلت وفودهما في هيئاتهما ، في حين أن هذين البلدين كانا يطلبان إبقاء علاقات وثيقة جداً معنا ، عن طريق عقد الاتفاقات . وفي عام ١٩٦٠ ، تم عقد معاهدات تعاون في مجالات الاقتصاد والتعليم ، والثقافة ، والدفاع ، والمواصلات ، وأوضاع الأشخاص ، والأموال ، الخ .. مع أربع عشرة دولة ، كانت ست منها ترغب في البقاء أعضاء في الاتحاد ، وهي مدغشقر ، والسنغال ، وكونغو - برازافيل ، وتشاد ، وجمهورية إفريقيا الوسطى ، والكونغو . وفي شهر آذار (مارس) أوضح البرلمان مختلف هذه القضايا في صلب الدستور .

١ - (عماوص) قرية قرب مدينة القدس ظهر فيها السيد المسيح . (المترجم)

وهكذا تأسست 'حكماً' بين فرنسا، من جهة ، وبين قسم كبير من إفريقيا ومدغشقر، من جهة ثانية ، مجموعة من الناس والأقاليم ، والموارد ، تسود فيها لغة مشتركة ، هي اللغة الفرنسية ، وتؤلف من الناحية النقدية (منطقة الفرنك) ، ويجري فيها تبادل المنتوجات من جميع الأنواع ، على أساس الأفضلية ، ويتم التشاور بين الدول الأعضاء في القضايا السياسية والدبلوماسية ، ويبادر بعضها لنجدة بعضنا الآخر ، عند نشوب أي خطر ، وتُنسقُ فيها النقلات البحرية والجوية ، والمواصلات البرقية والهاتفية والاذاعة ، وأخذ يلاحظ كل فرد ويشعر أنه غير أجنبي حيثما كان موجوداً ومهما كانت الجهة القادم منها ، وأن الجميع يرحبون به ويقدرونه حق قدره ، كما لو كان تماماً في بلده .

ولكي تتوَجَّ هذه العلاقات الحديثة في القمة ، وتكون مطابقة لما أعده واجباً وشرفاً وسروراً ، فقد عقدت مع رؤساء هذه الدول أواصر صداقة شخصية ، ثم أحدثت أمانة عامة ، كانت في الأصل ، خاصة بالاتحاد ، وقد ترأسها تبعاً كل من ريمون جانو و جاك فوكار ، ثم أطلق عليها فيما بعد اسم « الأمانة العامة للشؤون الإفريقية والمغاربية » ، وكانت بمثابة أداة العمل وجهاز الاتصال مع الحكومة ، ومركز المراسلات الذي أحتاج إليه بالقرب مني . وفي هذه الإدارة كانت تُهيأ دعوة رؤساء الدول للقيام برحلات رسمية ، وتُنظم زياراتهم المتكررة لي بمناسبة اقامتهم في فرنسا أو مرورهم فيها . وفي الفترة الواقعة ، بين تموز (يوليو) عام ١٩٦٠ وحزيران (يونيو) عام ١٩٦٢ ، كان يتم استقبالهم رسمياً في باريس ، كما أُجريت معهم جميعاً ما يقارب مائتي حديث .

وبهذه الطريقة توثقت معرفتي بكل من موديبو كيتا ، رئيس مالي ، و موريس ياموجو رئيس فولتا العليا ، وهوبير ماغا رئيس داهومي ، و سيلفانوس اولمبيو رئيس توغو ، و فولبير يولو رئيس الكونغو ،

و دافيد داكو رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى . وأضيف أنني كنت أقدرهم كثيراً ، وقد توطدت أواصر المودة بيني وبين الذين ساعدتهم الظروف وقوة شخصيتهم على الاحتفاظ بمراكزهم كرؤساء دول طوال وجودي في مناصبي .

وفي عداد هؤلاء نجد هوفويه بوانيي رئيس دولة شاطئ العاج ، وهو ذو تفكير سياسي من الطراز الأول ، وواسع الاطلاع لا على جميع القضايا التي تهم بلده فحسب ، بل على شؤون إفريقيا والعالم أجمع أيضاً ، وكان يتمتع في بلده بسلطة استثنائية ، ويحظى في الخارج بنفوذ لا يقبل الجدل ، ويستخدم هذه الامكانيات في سبيل خدمة العقل والمنطق . وكان الرئيس فيليبير تزيروانا يبذل كل ما أوتي من فكر ثاقب وثبات في المبدأ ليسير بمدغشقر في طريق التقدم الحديث ، ويربط الجزيرة الكبيرة بالقارة الافريقية ، مع ابقائها منفصلة عنها ، وحمايتها من أي تدخل آسيوي . وكان الرئيس ليوبولد سينغور متفتحاً لجميع الفنون ، ولا سيما فن السياسة ، وفخوراً بكونه زنجياً ، وبثقافته الفرنسية ، ويدير برابطة جاش شؤون الحكم في السنغال المضطربة .

وكان هاماني ديوري رئيس النيجر يتقن الجمع بين النظرات البعيدة المدى وروح المرونة ، فيما يبذل من نشاط داخل وطنه وخارجه ، على غرار بلاده التي تجمع بين الصحراء القاحلة والمراعي النابتة . وكان أحمدو أحيدجو رئيس الكامرون ، يتغلب بمهارة على العقبات العنصرية ، والدينية ، واللغوية ، والاقتصادية ، بفضل الحرص الذي يبديه في الداخل ، والتحفظ الذي يظهره في الخارج . وكان ليون مبابا مثلاً للاخلاص في تعلقه بفرنسا وبلاده التي ساعده الحظ على أن يراها قبل وفاته تتخلص من البؤس المرير ، وتسير نحو الازدهار . وكان فرنسوا تومبالباي واضعاً نصب عينيه جمع شمل تشاد عبر التيارات التي تجتاز قلب إفريقيا ، ويرفعه اندفاعه المشوب بالحذر الى مستوى مقتضيات منصبه . وكان مختار ولد دادا يبذل مهارته لملئنا على أن نستخرج من جوف أرض موريتانيا الفقيرة ، المعادن التي تبعث فيها الغنى ، مع المحافظة على طابعها المتصف بالانعزال الشامخ . وجملة القول إن هذه

الشعوب الافريقية والملغاشية التي فتحت لها فرنسا - باستعمارها - جميع مجالات عبقرية العصر الحديث ، الحسنة والرديئة ، قد قادت نفسها دون هزة عنيفة نحو الحرية الإنسانية والسيادة الوطنية . ولعل العلاقات الودية التي أنشأها الجنرال ديغول مع رؤساء دولها ، قد أسهمت في هذا السبيل الى حدٍّ ما .

غير أن حصول هذه الدول على الاستقلال بمساعدة فرنسا ، سيحدث انعكاسات جذرية على الوضع في الجزائر . ومما أخذ يشغل البال ، ذلك الشعور بتوافر إمارات التطور العام في هذه المناطق ، يوحى بالرضى والارتياح . ولا شك في أن قسماً كبيراً من المستوطنين والعسكريين المقيمين في المستعمرات ، وبعض الفئات التي في فرنسا والتي تشجع مطالبهم ، ما زالت تؤثر التشدد والتصلب في سبيل تحطيم مجرى الأمور . ولكن المسلمين يتساءلون : « هلاّ تعمل فرنسا لنا ما عملته للزوج ؟ » وقد سادت الفكرة نفسها مشاعر الشعب الفرنسي . وفيما يخصني ، فقد كنت ألاحظ في جميع مستعمراتنا القديمة الحقائق النفسانية والسياسية ، وأدرك مدى الثورات التي قد تنشب فيها إذا رفضنا قبول ما يتصف بالانصاف ، وما لا يمكن تفاديه ، وما يحق لنا أن نتوقعه على النقيض من ذلك - من تعاون مثمر قد تتفتح آفاقه بيننا ، الأمر الذي جعلني أزداد يقيناً ، فيما يتعلق بالجزائر ، بإدراكي للقضية وطريقة حلها . ومهما يكن الأمر ، فكان يترتب عليّ انقاذ فرنسا من المهام والخسارات التي يتزايد عبؤها باستمرار ، في حين أن الفوائد التي كانت تجنيها سابقاً ، أضحت مجرد مظاهر فارغة . ولكن طريق الوصول إلى هذا الهدف ما زال طويلاً ، ويقتضي عليّ اجتيازه خطوة خطوة .

إن عام ١٩٥٩ كان متميزاً بالتقدم . ففي ٨ كانون الثاني (يناير) تسلّمت في قصر الاليزيه أعباء منصبى كرئيس للجمهورية ، وألقيت خطاباً تعرضت فيه الى مستقبل الجزائر « المسألة » والمتحولة ، والتي تنمي شخصيتها بنفسها ،

والمرتبطة بفرنسا برابطة وثيقة . وفي اليوم نفسه اتخذت تدابير من شأنها تخفيف التوتر، إذ أطلقت سراح سبعة آلاف مسلم كانوا موقوفين في الجزائر ، وخففت الأحكام عن الثوار المحكومين بالاعدام ، وأفرجت عن بن بللا ورفاقه الذين كانوا موقوفين في سجن الصحة في «ميزون بلانش» ، إثر تحويل مسار الطائرة التي كانت تنقلهم الى القاهرة ، وسيقيمون بعد الآن في جزيرة ايكس محاطين بالرعاية والتكريم . وتم الافراج أيضاً عن مصالي الحاج من زعماء الاستقلال القدامى ، الذي كان خاضعاً للاقامة الجبرية في فرنسا .

وبتاريخ ٢٥ آذار (مارس) ، عقدت أول مؤتمر صحفي في قصر الاليزيه ، فسألني أحدهم: « أتبقى الجزائر فرنسية ؟ » ، فأجبت قائلاً : « إن فرنسا إذ ستبذل جهدها لتحقيق السلم ، تعمل في سبيل تعديل الأوضاع في الجزائر بحيث يتسنى بموجبها إثبات شخصيتها الجديدة » . وبعد قليل كنت أتحادث مع بيار لافون مدير صحيفة « صدى وهران » ، فقلت له : « إن ما يريده رجال الأحزاب هو المحافظة على « الجزائر كما كانت في عهد والدي » . ولكن هذه الجزائر قد اضمحلت ، وسنضمحل مثلها إذا لم نتفهم هذه الحقيقة » .

وقد ردّدت مثل هذا الحديث أمام الجمهور في كل من رحلتي المتتالية الى مناطق جنوبي غربي فرنسا ، ووسطها ، وبيري ، وتورين ، والهضبة الوسطى . فقد قلت مثلاً في سانت ايتيان : « إنني لا أتنبأ بما ستصبح عليه غداً الجزائر ، ولكن يجب أن يجري فيها التغيير الانساني ، وأن يتم ذلك بالتعاون مع فرنسا » . وفي غضون ذلك ، أخذ المسلمون يتراشون عدداً كبيراً من الأقضية الجزائرية ، اثر الانتخابات البلدية التي جرت في شهر أيار (مايو) على أساس الدائرة الانتخابية الوحيدة ، وأصبحوا الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الشيوخ الذي تجدد تأليفه .

وغني عن البيان ، أن تصريحاتي والنشاطات التي رافقتها ، زعزعت بعمق كيان ما كان يبدو غير قابل للتغيير . وقد نشأ عن ذلك تصلب لدى المقاومة التي أكدت في الجزائر : « أن الحل الوحيد هو إبادة الخارجين على القانون

والمرتبطة بفرنسا برابطة وثيقة . وفي اليوم نفسه اتخذت تدابير من شأنها تخفيف التوتر، إذ أطلقت سراح سبعة آلاف مسلم كانوا موقوفين في الجزائر ، وخففت الأحكام عن الثوار المحكومين بالاعدام ، وأفرجت عن بن بللا ورفاقه الذين كانوا موقوفين في سجن الصحة في «ميزون بلانش» ، إثر تحويل مسار الطائرة التي كانت تنقلهم الى القاهرة ، وسيقيمون بعد الآن في جزيرة ايكس محاطين بالرعاية والتكريم . وتم الافراج أيضاً عن مصالي الحاج من زعماء الاستقلال القدامى ، الذي كان خاضعاً للاقامة الجبرية في فرنسا .

وبتاريخ ٢٥ آذار (مارس) ، عقدت أول مؤتمر صحفي في قصر الاليزيه ، فسألني أحدهم: « أتبقى الجزائر فرنسية ؟ » ، فأجبت قائلاً : « إن فرنسا إذ ستبذل جهدها لتحقيق السلم ، تعمل في سبيل تعديل الأوضاع في الجزائر بحيث يتسنى بموجبها إثبات شخصيتها الجديدة » . وبعد قليل كنت أتحادث مع بيار لافون مدير صحيفة « صدى وهران » ، فقلت له : « إن ما يريده رجال الأحزاب هو المحافظة على « الجزائر كما كانت في عهد والدي » . ولكن هذه الجزائر قد اضمحلت ، وسنضمحل مثلها إذا لم نتفهم هذه الحقيقة » .

وقد رددت مثل هذا الحديث أمام الجمهور في كل من رحلتي المتتابعة الى مناطق جنوبي غربي فرنسا ، ووسطها ، وبيري ، وتورين ، والهضبة الوسطى . فقد قلت مثلاً في سانت ايتيان : « إنني لا أتنبأ بما ستصبح عليه غداً الجزائر ، ولكن يجب أن يجري فيها التغيير الانساني ، وأن يتم ذلك بالتعاون مع فرنسا » . وفي غضون ذلك ، أخذ المسلمون يتراشون عدداً كبيراً من الأقضية الجزائرية ، اثر الانتخابات البلدية التي جرت في شهر أيار (مايو) على أساس الدائرة الانتخابية الوحيدة ، وأصبحوا الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الشيوخ الذي تجدد تأليفه .

وغني عن البيان ، أن تصريحاتي والنشاطات التي رافقتها ، زعزعت بعمق كيان ما كان يبدو غير قابل للتغيير . وقد نشأ عن ذلك تصلب لدى المقاومة التي أكدت في الجزائر : « أن الحل الوحيد هو إبادة الخارجين على القانون

كلياً ، أو استسلامهم دون قيد أو شرط » ، ثم حاولت تنظيم مظاهرات
مشاغبة ، ولا سيما بمناسبة ذكرى ١٣ أيار (مايو) . وقد بدا لدى المسلمين
ظهور بعض البوادر الايجابية ، بدليل أن فرحات عباس صرح في بيروت
بتاريخ الأول من ايار قائلاً : « إننا مستعدون لمقابلة الجنرال ديغول في بلاد
محايدة ، ودون شروط مسبقة ... والمباحثة مع الحكومة الفرنسية ...
وليس مستبعداً أن ترسل جبهة التحرير الوطنية وفداً إلى باريس » . ومن
جهة ثانية ، فقد أعلن المنتخبون المسلمون ، وجلهم من أعضاء مجلس الشيوخ ،
« أنهم ينضمون كلياً الى سياستي » ، وقدم شيبني عبد الباقي مصباح ، نائب
عناية مشروع قانون يرمي إلى انشاء « لجنة جزائرية لتهدئة الأمور والمصالحة » ،
تتولى الوساطة بين الطرفين المتحاربين . أما « علي خوصه » ، رئيس لجنة محافظة
الجزائر فقد أعرب علناً عن أمله « بمباشرة المحادثات مع جبهة التحرير الوطنية
في سبيل وقف القتال » . ورغم أن الأوساط السياسية الفرنسية لم تبادر إلى
تبني اتجاهي وعباراتي بصراحة ، فإن الثقة المبدئية التي كان أولاني إياها قسم
كبير منها ، فضلاً عن غيرهم ، بالإضافة الى مقتضيات الأمور ، كل ذلك
راجح الفكرة القائلة « يجب أن نترك ديغول يتصرف » . ولم يُبدِ الرفض
سوى الشيوعيين ، وذلك بدافع تعصب حزبي ، ومن الطرف الآخر تلك الفئة
التي تزداد عزلة والتي تزكي حماسها عناصر مختلطة يجمع بينها إما التمسك
التقليدي بشعار « الجزائر فرنسية » ، او بعض المصالح المحلية ، او بعض
الاحقاد التي يعود تاريخها الى عهد فيشي . ولكنه كان يبدو لدى معظم الجمهور
شعور بأن ديغول يتبع الطريق الصالحة للخروج من حالة يريد وضع حد لها .
غير أن هذا الشعور الشعبي العميق لم يعرب عنه سوى القليل من الذين
يتكلمون او يكتبون ، ولكن تأثيره كان مع ذلك بادياً في تغيير الاتجاهات .
وفي هذه الفترة بدأ الهجوم الذي شنّه الجنرال شال على أوكار الثوار ،
وقد تمت المرحلة الأولى في شهري آذار (مارس) ونيسان (ابريل) ، في
منطقة وهران بقيادة الجنرال غامبينز ، وقد تناولت هضبة فراندا والقسم

الغربي من جبال الونشريس ، وجبال الضهرة ، وأدت الى إبادة ما يقارب نصف الكتائب التي كانت اتخذت تلك الأماكن كميناً لها . وفي شهري آذار (مارس) وحزيران (يونيو) شنت القوات الفرنسية ، تحت قيادة الجنرال ماسو ، هجوماً واسع النطاق على منطقة محافظة الجزائر ، في شرقي جبال الونشريس والمرتفعات الواقعة بالقرب من مديّة ، والبليدة ، ومليانة ، التي تحيط بالعاصمة . وكانت النتائج هنا أيضاً حسنة . ثم تمّ الهجوم على القبيلية الكبرى والقبيلية الصغرى ، التوأمين ، وكان الجنرال شال نفسه يتولى القيادة لأن المنطقة كانت ملجأ للخصم ، وكانت تدخل في اختصاص جيش الجزائر بقيادة الجنرال ماسو ، وجيش قسنطينة بقيادة الجنرال أوليه . وقد قام بهذه المهمة بسلطة واسعة ، ومنهج قوي ، وفعالية حاذقة . وقد بدأت الحملة بتسرب عميق مفاجئ في هضبة الحضنة الشاسعة ، حيث كان ثوار منطقتي القبيلة ، يتنقلون من قمة الى قمة ، ومن دار الى دار ، ومن غابة الى غابة ، ويتصلون بالثوار الكامنين في جبال الاوراس ، وفي جبال النامشة . وبهذه العملية أصبحت قلعة القبيلية ضمن المعركة .

وفي أواخر شهر آب (اغسطس) ، ذهبت لأشاهد الجيوش وقوادهم في غربي الجزائر ، وفي وسطها ، وفي شرقها ، وكان يرافقني بيار غيوم والجنرال ايلي ، وكان في استقبالي كل من الجنرال شال ودولوفريه . وبتاريخ ٢٧ آب (اغسطس) وصلت الى «صيدا» ومنها توجهت بالطائرة الى عدة مناطق في جبال الونشريس والضرهرة ، للاتصال بالعناصر التي أصبحت الآن متمركزة في قلب هذه الهضاب . وفي اليوم التالي ، قمت بزيارة ماثلة الى جبال الونشريس القريبة من منطقة العاصمة . ثم زرت جبال الحضنة بين مسيلا وبرج بوعريريج . وفي ٢٩ آب (اغسطس) ، ذهبت بالسيارة لأقوم برحلة تفتيشية على طول الحاجز القائم على الحدود التونسية ، منذ تبسة حتى البحر . وبتاريخ ٣٠ آب (اغسطس) ، توجهت عن طريق تيزي اوزو الى القبيلية الكبرى ، ماراً بتيزي هبل حيث تتركز وحدات الاحتياط لعملية التوأم . ثم وصلنا الى

بأهرا
سلمين
بيروت
في بلاد
ب...
ومن
لشيوخ
، نائب
صالحه ،
محافظة
الوطنية
بأدر إلى
ياها قسم
ذلك
الرفض
ملك الفئة
التمسك
او بعض
م الجمهور
حد لها .
من الذين
تجاهات .
الثوار ،
ل) ، في
والقسم

جرحه في هضبة شلاطة حيث قُتل في الربيع الفائت الشهير عمروش . هنا أيضاً وعلى ارتفاع ١٨٠٠ متر ، أقام الجنرال شال مركز قيادته ، وأقام شبكة من الاذاعة التي تمكنه من الاطلاع باستمرار على سير الأمور ، وعلى قتال المغاوير القناصة ، والمظليين ، وفرق المتطوعين المنتشرين على قمم هذه الجبال ومنحدراتها الملأى بالحفر والأخاديد بشكل يكاد لا يُصدّق . وبذلك كان يتمكن أن يرسل بالطائرات العمودية في أي لحظة ، الى المراكز اللازمة ، الامدادات التي كانت جاهزة دائماً ، وتسوية أي اشتباك دون تأخير . ثم عدت الى باريس بعد توقف قصير المدى في هضبة شجر السنديان .

إن الاتصال المباشر مع المسؤولين ، في مراكز عملهم ، قد حدّد في ذهني - كما هو الأمر دائماً - بعض المعطيات التي لم تكن جميع التقارير لتوضحها إلا بشكل ناقص . ولقد أصبح ثابتاً لدي الآن أنه إذا لم نفقد شجاعتنا ، فإن الثورة ستظل عاجزة عن السيطرة على الجزائر . غير أن هذا لا يمنع أنها ستتمكن دائماً من الاستمرار في مقاومتها وتجديد كيائها في بعض المناطق الخاصة ، بفضل مؤازرة جميع السكان . وقد أذهلتني في هذا المجال عدة إمارات : ففي جميع المناطق التي زرتها كان الفلاحون الذين يجمعهم الجنود ، يقفون أمامي باحترام زائد ، وإنما يلزمون الصمت ، بحيث لا يُسبر غورهم . ومع ذلك ففي مدينة تيزي اوزو ، كان عدد السكان من الكثافة بحيث يتعذر جمعهم بالقوة . ولذلك لم يكن أحد بانتظاري ، رغم مكبرات الصوت التي أعلنت مجيئي . وفي إحدى القرى القبلية التي أخذوني لزيارتها ، وحاولوا جهدهم ، ليجعلوا منها نموذجاً مثالياً ، فقد حيّوا مجيئي بهتافات التحية ، وأفاض أعضاء البلدية بالتبجيل والتكريم ، وأنشد تلامذة المدارس النشيد الوطني الفرنسي لامارسييز . ولكن عند مغادرتي المكان ، أوقفني أمين سر البلدية ، وقال لي بصوت منخفض ، وهو منحنٍ ويرتجف : « يا سيدي الجنرال ، لا يغرنك ما رأيت وسمعت ، فكل الناس يريدون الاستقلال » . وفي مدينة صيدا حيث قدّم البطل بيجار فرقة « المغاوير جورج » المؤلفة من الثوار

الأسرى المنضمين إلى الجيش الفرنسي ، سألت طبيباً عربياً شاباً ملحقاً بها : « ما رأيك يا دكتور ؟ » فأجابني والدمع ينحدر من مقلتيه : « إن ما نريده ونحتاج إليه ، هو أن نكون مسؤولين عن أنفسنا ، وألاً يكون أحد مسؤولاً عنا » . وبذلك أصبحت متأكداً ، أكثر من أي وقت مضى ، أنه رغم تفوق وسائلنا الساحق ، فإنه لا طائل من خسارة رجالنا وأموالنا عن طريق فرض شعار «الجزائر فرنسية» ، وأن السلم لا يمكن أن ينشأ إلا عن مبادرات سياسية تتخذ اتجاهها معاكساً ، وأن من واجب فرنسا أن تسير في هذه الطريق .

ومن جهة ثانية ، فقد أدركت أن استمرارنا في متابعة نضال وهمي ، سيؤدي الى معنويات جيشنا وبالتالي إلى وحدتنا الوطنية . إن طبيعة العمليات الحربية تؤدي ، في الواقع ، إلى شطر قواتنا إلى فئتين يزداد اختلافهما . فقد كانت الفئة الرئيسية التي تضم أكثر من ٤٠٠ ألف رجل تتولى احتلال المدن والارياض والدفاع عن حواجز الحدود ، في حين كانت الجيوش المتخصصة تقوم بالأعمال الدفاعية . وقد ضم إليها الجنرال شال فرقي المظليين العاشرة والخامسة والعشرين ، بالإضافة الى المفاوير الجويين الذين تحملهم الطائرات العمودية ، ثم أضاف إليهما فيما بعد ، الفرقة الحادية عشرة للمشاة المؤلفة من المتطوعين والمناوشين . ويبلغ مجمل هذه الفئات أربعين ألف مقاتل ، أي أكثر بقليل من عدد كتائب الثوار . فوحدات الاشتباكات هذه كانت مؤلفة من متطوعين ومن عسكريين مسلكيين ، مزودين بأحدث الأسلحة ، يرأسهم ضباط وصف ضباط ، يفتخرون جميعاً بمهمتهم ونضالهم ، لأن القتال كان حتماً شديد الخطر ، وأحياناً منهكاً ، وغالباً خيباً للأمال ، إذ كان يتألف من أوكار وكائنات ، وينصب على تقصي مواقع الحدود ومطاردته ، وبين كره وفرة ، وإقبال ، وإدبار ، وصياح ، لا يخلو جميعها من مفاجآت وروعة فنية . ولكن هذا القتال كان نوعاً من الحملة التي تنمو فيها القيم الخاصة بالخطاطرة والنشاط وتثبتت ضمن بيئة منعزلة . ومهما بدت لي هذه المجموعة من الصفات

العسكرية ، مؤلمة وجذابة ، كان لا بد لي من إدراك مدى اغرائها لتحقيق طموح منحرف إذا اتخذها أحد الزعماء ، يوماً ما ، أداةً للمغامرة .

وقد توخيت أن أكشف النقاب عن المرحلة القادمة لخطتي ، الى ضباط قوى الاشتباك المجتمعين حولي ، في مركز قيادة الجنرال شال ليقيني أنهم سيسجلون كلماتي بدقة وينشرونها . وبعد أن أعربت عن ارتياحي لما شاهدته من الناحية العسكرية عندما فتشت القطاعات ، صرحت لهم : « إذا كان نجاح العمليات العسكرية الجارية أمراً ضرورياً ، فانه لا يحل القضية الجزائرية ، إلا إذا اتفقنا يوماً مع الجزائريين ، وإن مثل هذا الاتفاق لا يعقد إلا إذا أرادوه هم بأنفسهم ... » ، وإننا واقعون في هذه المأساة في فترة تحرر جميع الشعوب من نير الاستعمار ... ، وإنه يجب علينا ألاّ نعمل في الجزائر إلا في سبيل الجزائر ، وبالتفاهل معها ، على أن يطالع على ذلك جميع العالم ... ، وإن مصلحة فرنسا وحدها هي التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار . ثم ختمت حديثي قائلاً : « أما أنتم ، فأرجو أن تنصتوا إليّ تماماً . إنكم لستم الجيش في سبيل الجيش ، إنكم جيش فرنسا ، وإن وجودكم ناب عن منها ، وفي سبيلها ، وفي خدمتها ، ويجب بالنسبة الى مركزي ، ورتبتي ، ومسؤولياتي أن يطيعني الجيش لكي تعيش فرنسا » . وبذلك فقد لمّحت الى مستمعي عن قراري بالاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها ، وطلبت اليهم مسبقاً الطاعة والانصياع للأوامر . وقد أوضحت بعدئذ الى القائد العام ما كنت مصمماً على نشره بعد قليل ، وذلك بحضور وزير الجيش ، ورئيس الأركان العامة ، والمندوب العام في الجزائر . فأجابني الجنرال شال : « هذا قابل للمناقشة » . وأكد لي أنه يمكنني على اي حال أن أعتمد عليه . وبتاريخ ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ، أعلنت باسم فرنسا ، رغبتها في منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم ، ويمكن أن يكون ذلك ، بحسب رأيي ، بطرق مختلفة : إما بالانفصال الكامل عن فرنسا التي « تتوقف حينئذ عن مد الجزائر بالثروات

والمليارات » ، وتمتنع بالتالي عن مساعدتها لتجنب « البؤس والفوضى » و « تتخذ التدابير اللازمة لتجميع الجزائريين الذين يرغبون في البقاء فرنسيين وضمن استقرارهم » ، أو « فرنسة الجزائريين الذين سيصبحون جزءاً مندمجاً بالشعب الفرنسي » ، فيتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، « ويسيرون حيث يشاؤون في أراضينا » ، وإما بتأليف « حكومة الجزائريين من قبل الجزائريين » بمساعدة فرنسا ، وبلاستناد الى الانتخاب العام ، على أن تضم « المنظمة السياسية للثورة الحالية » ، دون أن تتولى « حق فرض نفسها بالمدينة والرشاش » . وقد لاحظت أيضاً أن الجزائر لا تستطيع أن تقرر مصيرها إلا بعد قطع خطوات جديدة في سبيل نشر ألوية السلام ، وأنه بانتظار ذلك ، ستتابع فرنسا الجهد الذي كانت تبذله في سبيل تحويل أوضاعها .

لقد اجتزنا في الواقع الخطوة الحاسمة ، وإنما تسوية القضية كانت تستلزم المزيد من الوقت ، والقتال ، والأزمات والمساومات . غير أن فرنسا أعلنت أنه يترتب على الجزائريين ، أي على المسلمين ، أن يختاروا مصيرهم ، ولم تدع قط أن تقرر ذلك بالنيابة عنهم ، بحجة شعار « الجزائر فرنسية » ، وكانت تتوقع أن تصبح الجزائر دولة ، وتوافق على ذلك ، وتدرك أنه يحتمل بعد ذلك إما أن تتخلى عنها تماماً ، وإما أن تتعاون معها . وبتاريخ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ، أكدت خلال مؤتمر صحفي ، الموقف الذي اتخذته ، وكررت العرض الذي سبق أن قدمته إلى زعماء الثورة بالالتقاء مع الحكومة الفرنسية لتناقش معها ، في جو يسوده الأمن ، الشروط السياسية والعسكرية لانتهاء القتال . وقد ذكرت في الوقت نفسه بعض الأرقام المتعلقة إما بنشر لواء السلام : كنقصان المطالب المادية شهرياً حتى نصف الكمية ، ونقصان عدد الضحايا المدنيين ، حتى نصف العدد الذي كان عليه قبل عامين ، وإما بتوظيف الأموال مباشرة من قبل الخزينة الفرنسية : بتوظيف مائتي مليار فرنك قديم في العام الحالي ، وثلاثة مليارات في العام القادم ، وإما تنمية

البلاد بالنسبة الى ما كانت عليه قبل نشوب الثورة : كازدياد الانتاج الزراعي بنسبة ٥٠ بالمائة ، وازدياد استهلاك الكهرباء ، والمبادلات التجارية ، وافتتاح المدارس بنسبة الضعفين ، وازدياد عدد المساكن بنسبة أربعة أضعاف ، وازدياد شق الطرقات بنسبة خمسة أضعاف ، وازدياد تأسيس المعامل بنسبة عشرة أضعاف ، أو المتعلقة بمد أنابيب بترول الصحراء حتى مرفأ بجاية ، وهذا يضمن للجزائر بعد الآن ، الموارد المالية الأساسية التي كانت تنقصها باستمرار .

لقد أحدث الموقف الذي اتخذته حول حق تقرير المصير انقساماً جذرياً في الاتجاهات ، كما يفعل (الوسيط) الذي يُلقى في السائل الفائر ويُسبب بلورته . ففي فرنسا تغلبت الموافقة بنسبة ضخمة ، ولديّ البرهان على ذلك ، عندما قمت برحلة في أواخر شهر أيلول (سبتمبر) الى الشمال ومدينة « بادو كاله » ، إذ كانت تتفجر حماسة الجماهير كلما كنت أشيد بقراري . وقد أيدَ الوزراء بشدة ما أشرت إليه في ٢٦ آب (أغسطس) أثناء انعقاد المجلس ، عشية رحلتي للتفتيشية إلى الجزائر ، وعندما أوضحت لهم يوم ١٦ ايلول ما كنت أعترم التصريح به في الخطاب الذي كنت سألقيه على الجمهور . وفي ١٦ تشرين الأول (اكتوبر) طرح رئيس مجلس الوزراء الموضوع على المناقشة في الجمعية الوطنية ، وطلب التصويت على الثقة بالحكومة بشأنه ، فأولتها ثقتها بأغلبية ساحقة . غير أنه برز في الوقت نفسه بشراسة جميع الذين كانوا قرروا إحباط مشروعاتي .

ففي الجزائر كان تأثر الفرنسيين الأصليين مثيراً وباعثاً على الاستغلال ، كما شرع أعضاء الأحزاب ينوهون في أحاديثهم والنشرات التي يوزعونها ، باللجوء إلى التمرد والعصيان . وتآلفت فيها « الجبهة الوطنية الفرنسية » بشكل خفي برئاسة اورتيغ . وفي أحد الاجتماعات صاح أحد الخطباء « نحن بحاجة الى شارلوت كورداي جديدة »^(١) ، فقبل كلامه بالتصفيق الحاد ، وكذلك أخذ

١ - شارلوت كورداي بطلة فرنسية قتلت (مارا) أحد رجال الثورة الفرنسية عام ١٧٩٣ وأعدمت بالمقصلة في العام نفسه .
(الترجم)

آلان دوسيرييني ، مدير صحيفة « صدى الجزائر » الكبيرة ، ولسان حال الفرنسيين الأصليين ، يستعمل ضدي لهجة عدائية جداً ، بعد أن كان يُبدي حتى الآن موقفاً معتدلاً وشرع عدد كبير من نواب الجزائر يكتثرون من توجيه اللوم اليّ بشكل عنيف ولاذع . وفي هذه البيئة الجزائرية الفاسدة ، أخذ الموظفون والضباط يعقدون اتصالات فيما بينهم ، تنال من اخلاصهم لسلطاتهم . فقد كانوا يقولون في مكاتبتهم أو أنديتهم : « يمكن أن نجد وسيلة لارغام الجنرال على عض أنامله ندماً » . وفي فرنسا نفسها ، أسس جورج بيدو مع بضعة برلمانيين « تجمع الجزائر الفرنسية » ، خرج فيه المشاغبون المألفون في كتل أقصى اليمين عن طور الاعتدال . وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) ، ألقى رئيس مجلس الوزراء السابق الموما إليه ، عدة محاضرات في الجزائر تساعد على إثارة الأهواء . وفي باريس أبدى المارشال جوان ، في أحاديثه ومقالاته ، حزنه واستياءه علماً بأنه مولود في عنابه ، ومتزوج في قسنطينة ، وهو ضابط قديم في الجيش الافريقي . ولجأ الجنرال ويغان ، إلى الأسلوب نفسه ليندكي أحقاد فيشي ، ويغذي النوايا السيئة الكامنة لدى بعض الأوساط ، والصحف والمجتمعات ، وأركان الحرب . وصفوة القول ، كنا نلاحظ في مطلع عام ١٩٦٠ أنه كلما ازداد التأييد القومي ، أخذت تتجمع على النقيض من ذلك ، في الأفق الجزائري السحب المندرة بهبوب العاصفة .

وقد هبت فعلاً ، وسقطت الصاعقة من جراء حديث حصل عليه فجأة ، صحافي الماني ، في بحر شهر كانون الثاني (يناير) ، من الجنرال ماسو ، قائد فرقة جيش مدينة الجزائر حيث كان يتمتع بشعبية واسعة وتهجم فيه هذا الجندي الباسل ، ورفيقي القديم ، على سياسي . ورغم أنني أدرك أن هذه السياسة تبعث الأسى في رجل مثله ، فهل الإقدام عليها أمر يسرني ؟ وإني أقدر تأثير البيئة التي تحيط به وأخذ بعين الاعتبار تكذيبه الجزئي للحديث الذي تولى نشره ، وتأكيد اخلاصه للحكومة ، ومع ذلك فقد رأيت من الضروري معاقبته على تهوره بالكلام . وقد استدعي الى باريس ، ولن يعود إلى مدينة

الجزائر . وفي أثناء ذلك ، عقدت بتاريخ ٢٢ كانون الثاني (يناير) ، في قصر الاليزيه ، اجتماعاً يتعلق بالجزائر ، حضره الجنرال شال ، وأبلغته فيه نقل الجنرال ماسو . ورغم السخط الشديد الذي أبداه القائد العام ، منوهاً باحتمالات انفجار الموقف ، ورغبته في الاحالة على التقاعد ، لم أترجع عن قراري .

وبالفعل ، فقد تذرع المشاغبون المدنيون والعسكريون في مدينة الجزائر ، بهذه الحجة ليباشروا الخطة التي سبقت تهيئتها . وبتاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ، أقدم بيار لاغايارد ، وهو عضو الجمعية الوطنية ، وشاب نشيط ، وخطيب مفوه ، على احتلال المعاهد بين هتاف الطلاب الذين يترأس جمعيتهم ، وبمساعدة عدد كبير من المتظاهرين ، ينتمي معظمهم إلى « وحدات الدفاع الإقليمية » ، وهي منظمة شبيهة بالجيش ، أحدثت عام ١٩٥٤ ، يرتدي أعضاؤها ، وهم من الفرنسيين الأصليين البزة العسكرية ويحملون الأسلحة . وكان لاغايارد ، نفسه يرتدي بزته العسكرية بوصفه ضابطاً في قوى الاحتياط . وقد جعل المحتلون من الجامعة قلعةً ، فتحصنوا في قاعاتها وأقبيتها بقصد الدفاع ، وأخذوا يطبقون النظام العسكري بعد أن أقسموا أن يجعلوا منها حصن « الجزائر الفرنسية » . ومن جهة ثانية ، فقد صدرت الأوامر إلى السكان لكي يتجمعوا في اليوم التالي ، وهو يوم أحد ، في هضبة غليير ، الواقعة في وسط المدينة ، للاعراب عن تضامنهم مع « حماة الكليات والضغط على السلطات » .

على أن السلطات اتخذت بعض التدابير لاخلاء « الهضبة » حيث يحتشد جمهور غفير مؤلف من أغلبية الفرنسيين . وقد تولّت كتيبتان ، الأولى من الحرس السيّار ، والثانية من المظليين ، التوجه إلى مكان الاجتماع ، وتبديد شمل المتظاهرين ، وقد قامت الكتيبة الأولى بمهمتها ، ولكنها فوجئت لدى وصولها ، بإطلاق النيران عليها ، من قبل الفئات المسلحة ، فتعرضت لحسائر

فادحة من القتلى والجرحى، وردّت على النار بالمثل بطلقات شديدة وأسقطت كثيراً من المدنيين، غير أن المظليين لم يتدخلوا في الاشتباك، مما ترك الانطباع بأن ولاء قسم، على الأقل، من قوى النظام لم يبق مضموناً. وإثر ذلك، انتشر الاضطراب والقلق في فرنسا وضمن الحكومة نفسها، في حين كانت النار تزداد اضطراباً في مدينة الجزائر. وكنت، من جهتي، على يقين بأن القائمين بالفتنة كانوا يتوخون إرغامى عاجلاً على التراجع عن موضوع حق تقرير المصير، ولذلك قررت أن أقضي على الأزمة دون التنازل عن أي شيء، وإرغام الجيش على الطاعة التامة.

وهذا ما أشرت إليه بإيجاز في الاذاعة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني (يناير)، ووصفت حادث الأمس بأنه «ضربة قاصمة ضد فرنسا»، وأعربت عن ثقتي بكل من دولوفريه وشال، وأعلنت «أنني سأقوم بواجبي» وقد تميزت الأيام التالية بارتياح مرهق. واتخذ الجنرال شال، في بادئ الأمر، موقفاً حازماً يليق بالقائد، فاستنكر الفوضى علناً، وأكد أنه سيقضي عليها، وجمع نجدات هامة، وأقام نطاقاً عسكرياً حول الجامعة لعزلها عن السكان، وإنما عدل فيما بعد موقفه، فاستغرق في مشاورات مع العسكريين والمدنيين، وتوقف عن اخضاع لاغيارد، ورجاله، وسمح لهم بالاتصال بالمدينة كما يشاؤون. وفضلاً عن ذلك فقد أخذ يُلمح لباريس بوجود إيجاد تسوية. وقد صرح بذلك إلى ميشال دوبريه، الذي توجه إلى مدينة الجزائر مع بيار غيوم، ليلة ٢٥/٢٦ كانون الثاني (يناير) وحمل عدداً من العقداً على ترديد ذلك، وكان قد جمعهم لهذه الغاية. ثم أرسل لي اثنين أو ثلاثة منهم في اليوم التالي إلى قصر الاليزيه ليرددوا لي ما سبق أن قالوه. وأخيراً، فقد خشي بول دولوفريه، أن يحرقه الشغب، فقرر في ٢٨ كانون الثاني (يناير)، أن ينسحب من الجزائر للاستقرار في رغايا، ووجه منها نداءً مثيراً. وقد رافق المندوب العام، الجنرال شال، تاركاً مركز القيادة. وفي اليوم نفسه زاره الجنرال ايلي، موقداً من قبلي، وحدد له الخطة الواجب اتباعها،

فأبدى له جميع إمارات التردد . وفي الوقت نفسه ، لجأت القوى النظامية الى المخاتلة ، وقد أقيم نوع من الاحتفال الشائق قرب المتاريس المقامة حول المعاهد ، ضم الثائرين والمدنيين والعسكريين . وأخيراً بدت مدينة الجزائر تميل نحو الانفصال ، بعد أن انتشر فيها الاضراب ، وأغلقت الخازن ، وتوقفت وسائل النقل . ولم أكن لأجهل امكان حدوث ما هو أسوأ ، ولكن انطباعي عن كل ما حدث ، هو أن ثمة محاولة لالقاء الرعب في ، أكثر من اظهار حماسة بغاية الاشتباك . وبعد أن تركت الفتنة تستكمل نضجها بضعة أيام ، شعرت أن الوقت قد حان لوضع حد لهذه المشكلة والقضاء على الأوهام .

وبتاريخ ٢٩ كانون الثاني (يناير) ، وقفت من جديد أمام المذيع ، وظهرت على شاشة التلفزيون ، وكنت مرتدياً لباسي العسكري . وكان جوهر حديثي يتناول بالدرجة الأولى التأكد « بأن من حق الجزائريين أن يختاروا مصيرهم ، وأن حق تقرير المصير الذي أوضحه رئيس الدولة ، وقررتة الحكومة ، وأقره البرلمان ، وتبنته الأمة الفرنسية ، هو المخرج الوحيد والممكن » . ثم وجهت كلامي « الى فئة الفرنسيين الأصليين المقيمين في الجزائر » لتبديد مخاوفهم ، ثم دعوت الجيش الى التقيد بالانضباط ، وأمرته بحزم أن يكون تصرفه محققاً لمبدأ « سيادة القانون » . وأخيراً طلبت الى فرنسا « وطني القديم والعزیز » « مسانديتي مهما حدث » ، وختمت كلامي قائلاً : « في الوقت الذي يحلم فيه المجرمون أن يفتصبوا السلطة متذرعين بالقرار الذي اتخذته بشأن الجزائر ، يجب أن يعلموا في كل مكان ، وأن يعلموا جيداً ، أنني لن أترجع عن قراري » .

وقد أعطت كلمتي هذه نتيجة فورية ، إذ أن جميع الدلائل كانت تشير في فرنسا ، الى ابداء الموافقة العامة . أما في مدينة الجزائر ، فقد كانت الجميع ينصتون الى خطابي في جو تسوده عاصفة ذات مغزى ، إذ أدرك كل فرنسي أنه يترتب على المغامرين إما الخضوع وإما اللجوء الى القوة ، وهذا ما لا يقرهم

عليه إلا نفر ضئيل جداً من الناس . ومنذ ذلك الحين قرر القواد الانصياع للأمر الواقع . وفي يوم ٣٠ كانون الثاني (يناير) أقدم الجنرال غراسيو الذي كان عينه الجنرال شال قائداً لقطاع مدينة الجزائر ، ووجه اليه الجنرال كريبان خلف الجنرال ماسو وأمر صارمة ، أقدم على تكليف الجيش إخلاء المراكز المجاورة للمعاهد ، ومحاصرة المتمردين . وعلى أثر ذلك ، تخلّى عدد كبير منهم عن أماكنهم واستسلموا للجيش ، واضطر الباقون أن يحذون حذوهم ، فسلموا أسلحتهم ، وطلبوا الالتحاق بالوحدات النظامية . وقد سمح لهم بذلك ، باستثناء رؤسائهم . وفي الأول من شباط (فبراير) انتهى كل شيء : فقد أوقف لاغايارد وأرسل الى باريس لتجري محاكمته ، ولقي المصير نفسه غيره من رؤساء الحركة ، مثل آلان دوسيريني والنائب القديم دوماركيه . أما أورتيغ فقد لاذ بالفرار وتمكن من الوصول الى اسبانيا . وبعد ذلك عاد الهدوء الى مدينة الجزائر ، وتولى الجيش من جديد مهمته في اشاعة السلم .

إن اعلان حق تقرير المصير ، وقضية إقامة الحواجز ، ودعم سلطة الدولة ، كل ذلك سجّل مرحلة حاسمة في تسوية قضية الجزائر العويصة . ولم يبقَ من شك ، بعد الآن ، انه مهما كانت العقبات القادمة قاسية وملأى بالمآسي ، فلا بد من إيجاد مخرج يتناول الاستقلال الذي ستمنحه فرنسا للجزائر ، مع إيجاد رابطة مشتركة بين البلدين ، دون أن يؤدي ذلك الى قصم وحدتنا القومية . وإذا أخذنا بعين الاعتبار حرية الاختيار التي أبدتها المحافظات والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار ، والتي ظلت منضمة الى الجمهورية ، وما تمّ تحقيقه في افريقيا السوداء وفي مدغشقر ، وما يجري حالياً بشأن المغرب وتونس ، وما يستمر أمره في اللاوس وكبوديا ، وما يبدو ممكناً تحقيقه ، يوماً ما ، في الفيتنام ، كل ذلك يساعدنا على ادراك أن استبدال الاستعمار بالتعاون الحديث ، يمكن انجازه الآن بحيث يخفف عن فرنسا أعباء مرهقة لم يبقَ لها أي مُسوِّغ ، ويضمن لها آمالاً باسمة في المستقبل .

لقد شاء القدر أن أتولى بنفسني هذه المهمة الرئيسية . وكما حدث في

تاريخنا الطويل مع الذين اضطروا هم أيضاً أن يفرضوا المصلحة العليا ، وكما
حدث لي بالذات في ظروف أخرى ، أراني مضطراً ، للنجاح بمهمتي ، أن أرغم
وأحياناً أن أعاقب بعض الفرنسيين الذين يعترضون عليها ، علماً بأن حركتهم
الأولى كانت مشبعة بالنية الحسنة . ويجب عليّ أن أتغلب على الألم الذي يحز
في نفسي لإقدامي ، عامداً متعمداً ، على إنهاء سيطرة استعمارية ، كانت تُعَدُّ
في الماضي مجيدة ، وأصبحت اليوم مرهقة مالياً . ويترتب عليّ بذل المزيد
من الجهد لكي أحوّل الطموح القومي الى ناحية أخرى ، وإني أشعر بأن
فرنسا تناديني لإنجاز هذه المهمة ، وأعتقد أن الشعب يتجاوب معي ، وسأسأله
في اليوم المناسب أكنت مخطئاً أم على صواب . وحينئذ سيكون صوته ،
بنظري ، بمثابة صوت الإله .

الجزائر

٣

إن قراري بمنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم قد رسم الطريق الواجب اتباعه . إن تصفية حركة تمرد الحواجز قد أثبتت أن الجيش أمين على القيام بواجبه ، ما دمت أصدر إليه الأوامر اللازمة ، من أعلى منصب في الدولة . وإني أعلم ما يجب عمله أكثر من أي وقت مضى ، وليس يخامرني أي شك في أنه يترتب عليّ تحقيق هذا الواجب ، ولكنني أشعر بازدياد انني محتاج لمؤازرة الفرنسيين .

وفما يتعلق بالجزائريين ، فإن الجمهور المسلم يشعر ، أكيداً ، أنه يتوقع من الجنرال ديغول تحقيق العدالة والسلم ، بيد أنه يفكر بذلك دون أن يقوله . ولقد صرح زعماء « جبهة التحرير الوطنية » أنهم مستعدون ، مبدئياً ، للدخول في المفاوضات ، ولكنهم لا يباشرونها لأنهم منغمسون في جو يسوده عدم الثقة ، والمزايدات ، والانقسامات . وفي فرنسا كان كل شيء يجعلنا نعتقد أن الأمة لا تعتمد إلا عليّ للوصول إلى حل ، ولكنها لا تستطيع التعبير عن ذلك إلا عندما يأتي دورها في الكلام . وفي أوساط المعارضة ، لا يستطيع مؤيدو فكرة « الجزائر فرنسية » ، أن يفرضوا إبقاء « الحالة الراهنة » ،

الجزائر

٣

إن قراري بمنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم قد رسم الطريق الواجب اتباعه . إن تصفية حركة تمرد الحواجز قد أثبتت أن الجيش أمين على القيام بواجبه ، ما دمت أصدر إليه الأوامر اللازمة ، من أعلى منصب في الدولة . وإني أعلم ما يجب عمله أكثر من أي وقت مضى ، وليس يخامرني أي شك في أنه يترتب عليّ تحقيق هذا الواجب ، ولكنني أشعر بازدياد انني محتاج لمؤازرة الفرنسيين .

وفما يتعلق بالجزائريين ، فإن الجمهور المسلم يشعر ، أكيداً ، أنه يتوقع من الجنرال ديغول تحقيق العدالة والسلم ، بيد أنه يفكر بذلك دون أن يقوله . ولقد صرح زعماء « جبهة التحرير الوطنية » أنهم مستعدون ، مبدئياً ، للدخول في المفاوضات ، ولكنهم لا يباشرونها لأنهم منغمسون في جو يسوده عدم الثقة ، والمزايدات ، والانقسامات . وفي فرنسا كان كل شيء يجعلنا نعتقد أن الأمة لا تعتمد إلا عليّ للوصول إلى حل ، ولكنها لا تستطيع التعبير عن ذلك إلا عندما يأتي دورها في الكلام . وفي أوساط المعارضة ، لا يستطيع مؤيدو فكرة « الجزائر فرنسية » ، أن يفرضوا إبقاء « الحالة الراهنة » ،

ويتعذر على الشيوعيين إرغامي على الامتهان . ولكن فكرة حرية حق تقرير المصير تثير سخط الفئة الأولى، وتخلق لدى الفئة الثانية روح العداء التقليدي الذي تُعرب عنه في جميع الأحوال. أما الأحزاب ، فهي تؤمن ، في الحقيقة ، بأن الطريق الذي أتبعه حسن، ويجب اعطائي مجالاً للعمل ، ولكنهم يمتنعون عن الإشارة إلى ذلك ، ويستمرون في الأسراف بتوجيه النقد وإبداء التحفظات . إن معظم العناصر التي تجمعت حولي ، سياسياً ، في سبيل التجديد القومي ، أكدت تعلقها بشخصي بشكل حازم . ولكن الكثير منهم يرى أن هذا الأمر الذي لا مفر منه ، مرير للغاية . ويعتقد الموظفون والعسكريون الذين يتولون مهام التنفيذ ، سواء في الجزائر أو في باريس ، أن سلطتي ضرورية ، ويجب الاذعان لها . ولكنهم لا يتخلون بملء ارادتهم عن الأوهام الجزائرية التي اعتادوها . أما الوزراء ، فانهم يتقيدون دون أدنى شك ، بتوجيهاتي ، ولكن معظمهم يخضعون لها اضطراراً . وميشال دوبريه نفسه يتبنى كلاً من مبادراتي باخلاص تام ، وهو يعلم ، مع ذلك ، أن الدولة لا تسير إلا بمقتضى العقل والمنطق . ولكنه يتألم من ذلك ولا يخفي مشاعره . وفي صبيحة اليوم الذي أطلعت فيه مسبقاً على الخطاب الذي سألقيه ، والذي يتضمن « أنه ستنشأ يوماً ما جمهورية الجزائر » ارتسمت على وجهه أمارات الحزن والاكتئاب .

ففي هذه العملية الواسعة والشاقة ، لم يشاركني أحد في تحمل مسؤولياتي . فليكن ذلك ! ونظراً لتعذر قيام تيار قوي لتوجيه البلاد نحو الهدف ، ونظراً لامكانات المقاومة التي ما زالت باقية على ما هي عليه ، فانه يترتب عليّ أن أسير خطوة بخطوة ، لا أن أقفز قفزاً ، وأن أُحرِّك بنفسي كل مرحلة على حدة ، بعد تهيئتها في الفكر وفي الوقائع . وسأدأب دائماً على أن أظلّ سيد الموقف ، فلا تُبعدني عن طريقي أبداً اضطرابات السياسة ، أو غضب الصحافة ، أو الضغط الخارجي أو شغب الجيش ، أو بلبلة السكان المحليين . وفي سبيل إحداث ما لا يمكن الرجوع عنه ، سأستنجد بالشعب في

مناسبتين رئيسيتين ، لكي يقر قراراتي بعيداً عن الحسابات والعقبات ،
والمساومات . وموجز القول ، سأتبع الخطّة التي تمكنني من التوفيق بين
مشاعر الفرنسيين ، وبين مصلحة فرنسا ، مع محاولة الحؤول دون فقم
الوحدة القومية .

وقد عمدت فوراً ، إثر أزمة مدينة الجزائر ، الى دعم المكاسب ، فطلبت
الى البرلمان ، الذي دعوته الى عقد دورة استثنائية ، في الثاني من شباط
(فبراير) ١٩٦٠ ، أن يمنح الحكومة سلطات خاصة لتنظيم الإدارة والقضاء ،
والنظر في أوضاع الموظفين فيها ، على ضوء الأحداث التي تكشفت مؤخراً .
وقد تم التصويت على السلطات بعد أن أوضح الاشتراكيون أنه يترتب على
رئيس الجمهورية نفسه ممارستها ، مما يتيح لهم ، في المستقبل ، إتهام « سيطرتي
الشخصية » . وفي الحكومة ، أعفي وزيران من منصبهما ، أحدهما جاك
سوستيل . فمذ عام ١٩٤٠ ، وحتى اليوم الذي تخلّيت فيه ، بعد اثني عشر
عاماً ، عن كل شيء ، ظل هذا الرجل العبقرى ، وهذا المثقف اللامع ، وهذا
السياسي المندفع ، بالقرب مني . فانسحابي من الحياة السياسية تركه منطوياً
على نفسه . ولما عُيّن حاكماً عاماً للجزائر ، شاهد عام ١٩٥٤ ، انفجار
الثورة ، وحدث المجازر المروعة ، وارتفاع هتافات « الفرنسيين الأصليين »
نحوه ، ومناشدته صيانة مصالحهم . ثم أصبح بعد ذلك رجلهم ، أي رجل
فكرة « الجزائر فرنسية » كما يفهمونها . وإذا كنت أشركته في الحكومة ،
رغم كل ذلك ، وبدافع علاقاتنا القديمة — إذ حاول فدائيو جبهة التحرير
الوطنية اغتياله — فإن تحول الأحداث لم يسمح لي بإبقائه . أما برنار
كورنو — جانتي ، فقد كان أقل اندفاعاً ، وإنما ينتهج الاتجاه نفسه ، وقد ترك
هو أيضاً منصبه الوزاري . ومن جهة ثانية ، فقد تولى بيار ميسمر وزارة
شؤون الجيش ، لأن بيار غيومما سيتولى الآن سياستنا العلمية ، والذرية والفضائية .
من البديهي انني أبقيت قضايا الجزائر تابعة لاشرافي المباشر ، وأنشأت لها
مجلساً خاصاً لمعالجتها ، تولى أمانته برنار تريكو ، وقد تقررت فيه ، بشكل

مناسبتين رئيسيتين ، لكي يقر قراراتي بعيداً عن الحسابات والعقبات ،
والمساومات . وموجز القول ، سأتابع الخطّة التي تمكنني من التوفيق بين
مشاعر الفرنسيين ، وبين مصلحة فرنسا ، مع محاولة الحؤول دون فقم
الوحدة القومية .

وقد عمدت فوراً ، إثر أزمة مدينة الجزائر ، الى دعم المكاسب ، فطلبت
الى البرلمان ، الذي دعوته الى عقد دورة استثنائية ، في الثاني من شباط
(فبراير) ١٩٦٠ ، أن يمنح الحكومة سلطات خاصة لتنظيم الإدارة والقضاء ،
والنظر في أوضاع الموظفين فيها ، على ضوء الأحداث التي تكشف مؤخراً .
وقد تم التصويت على السلطات بعد أن أوضح الاشتراكيون أنه يترتب على
رئيس الجمهورية نفسه ممارستها ، مما يتيح لهم ، في المستقبل ، إتهام « سيطرتي
الشخصية » . وفي الحكومة ، أعفي وزيران من منصبهما ، أحدهما جاك
سوستيل . فمئذ عام ١٩٤٠ ، وحتى اليوم الذي تخلت فيه ، بعد اثني عشر
عاماً ، عن كل شيء ، ظل هذا الرجل المبقر ، وهذا المثقف اللامع ، وهذا
السياسي المندفع ، بالقرب مني . فانسحابي من الحياة السياسية تركه منطوياً
على نفسه . ولما عُيّن حاكماً عاماً للجزائر ، شاهد عام ١٩٥٤ ، انفجار
الثورة ، وحدث المجازر المروعة ، وارتفاع هتافات « الفرنسيين الأصليين »
نحوه ، ومناشدته صيانة مصالحهم . ثم أصبح بعد ذلك رجلهم ، أي رجل
فكرة « الجزائر فرنسية » كما يفهمونها . وإذا كنت أشركته في الحكومة ،
رغم كل ذلك ، وبدافع علاقتنا القديمة — إذ حاول فدائيو جبهة التحرير
الوطنية اغتياله — فإن تحول الأحداث لم يسمح لي بإبقائه . أما برنار
كورنو — جانتي ، فقد كان أقل اندفاعاً ، وإنما ينتهج الاتجاه نفسه ، وقد ترك
هو أيضاً منصبه الوزاري . ومن جهة ثانية ، فقد تولى بيار ميسمر وزارة
شؤون الجيش ، لأن بيار غيومما سيتولى الآن سياستنا العلمية ، والذرية والفضائية .
من البديهي انني أبقيت قضايا الجزائر تابعة لاشرافي المباشر ، وانشأت لها
مجلساً خاصاً لمعالجتها ، تولى أمانته برنار تريكو ، وقد تقرر في ، بشكل

خاص ، بعض الاجراءات الضرورية كنقل بعض كبار الموظفين والقواد العسكريين ، وحلوا «الوحدات الاقليمية» ، التي كانت تؤلف عناصر الاضطرابات والتمرد عند حركة الحواجز ، والغاء أركان حرب «مكاتب النشاط المعنوي» التي أحدثت بفرض اطلاق القيادة على معنويات السكان ، وإنما أصبحت بتأثير بعض الموجهين العسكريين في صفوف التمرد ، مراكز للاثارة والشغب .

وذهبت لزيارة جيش الجزائر بين ٣ و ٧ آذار (مارس) ١٩٦٠ ، يرافقي الوزيران ميسمر وتيرنثوار ، والجنرالات ايلي ، ولانو ، وشال . وتنقلت من الشرق إلى الغرب ، ماراً بالمراكز الحساسة في أكثر المناطق نشاطاً ، وهي : حاجر مفروش ، وقطينة ، وتلة تامنتو ، وباطنا ، ومنعا ، وبريقة ، واومال ، وسوق الخميس ، وولد موسى ، وبير رابالو ، وبوغاري ، وبول كازيل ، وتيارت ، وزيناتا ، وظريفية ، ومرتفع ٨١١ ، وصواني ، ومونتانيك ، حيث استمعت إلى التقارير الشفهية ، وأعطيت تعليماً محلياً ، وقضيت فترات النهار والليل بين الجيوش دون التوقف في أي مدينة ، وقد رفضت أن يرافق موكبي أي مراسل صحفي . وكنت أتوخى من ذلك أن يكون لهذه الرحلة طابع عسكري صرف ، ولكن ذلك حمل الصحافة على اللجوء إلى قوة الإبداع والتأويل . ونظراً لنزعتها المألوفة إلى النظر لأي حادث من الأسفل ، ومن الزاوية القصصية ، فقد وصفت الاتصال الذي تمّ بين الجنرال ديغول مع المقاتلين « برحلة المطاعم » . فضلاً عن ذلك ، فإنها لم تكن لتمييز أنني إذ أقود فرنسا نحو تخفيف أعبائها ، كنت أتوخى أن تسيطر قواتنا على المناطق ، إلى أن يحين اليوم الذي أراه مناسباً لسحبها ، وعدت الكلمات التي وجهتها الى الوحدات المقاتلة بمثابة تغيير مفاجئ لسياستي . ذلك أنني قلت بالطبع لهؤلاء الجنود الذي يُعرّضون حياتهم للخطر ، وأحياناً يضحون بها في سبيل « شرف الجيش الفرنسي » ، إن النضال لم ينتهِ بعد ، وإنه ما زال مستمراً ، ويجب البحث عن الخصم ، والتغلب عليه ، وإلحاق الهزيمة به . وإنه لصحيح أنني قلت أيضاً إن النهاية ستؤدي إلى إحداث « جزائر جزائرية » ، بقرار من

الأمة الفرنسية ، وبمساعدي ، الأمر الذي كان يوضح هدي . ولكن وصف رحلتي هذه بشكل مغرض أثار في الحال غليانا سياسياً وصحفياً ، وحمل زعماء «جبهة التحرير الوطنية» على إصدار بيانات 'مفعمة بروح الحرب' ، فزادت لدعاتها من قساوة مهمتي .

ومع ذلك ، فقد جرت في أواخر شهر أيار (مايو) ، انتخابات الأفضية ، ولهذا الحادث أهمية خاصة ، لأن المجالس العامة ستتجدد ، أول مرة ، وفقاً لهيئة ناخبة واحدة ، اذ تعتزم الحكومة أن تختار منها لجان المنتخبين الذين سيؤازرون السلطات ، في جميع المستويات ولاسيما أن الأمر الذي أصدرته «جبهة التحرير الوطنية» الى المسلمين ، بعد الانتخاب ، والأمر المماثل الصادر عن عدة منظمات متمردة ، يُعطي فكرة عن موقف الرأي العام . بيد أنه تبين أن الاشتراك في الانتخاب بلغ ٥٧ بالمئة من أصل عدد الناخبين ، وتعدّ هذه النسبة قوية جداً إذا أخذنا بعين الاعتبار العدد الوافر من الغائبين ، وقلة الاهتمام التي ترافق دائماً وفي كل مكان مثل هذه الاستشارة . وقد صوت المسلمون بمجموعهم للوائح التي تؤيد سياسة الجنرال ديغول . أما «الفرنسيون الأصليون» فقد أعطوا أصواتهم مرشحي فكرة «الجزائر فرنسية» ، في حين أن نفراً كبيراً منهم ، عُرف باسم الأحرار ، اختار الفئة المعارضة . وقد استنتجت من ذلك أن الوقت قد حان للقيام بخطوة نحو السلام .

وفي ١٤ حزيران (يونيو) ، خاطبت الأمة عن تطورها العام ، وصرحت بما يلي : « إن عبقرية القرن الحالي قد غيرت أيضاً اوضاع نشاطنا فيما وراء البحار ، وحملتنا على وضع حدٍ للاستعمار ... إنه لطبيعي جداً أن نشعر بالحنين إلى البلاد التي كانت تؤلف إمبراطوريتنا ، مثلما نبدي أسفنا لسرقة قناديل الزيت ، وروث السفن الشراعية ، وبهجة زمن العجلات التي تجرها الجياد . ولكن ماذا في الأمر ؟ ما من سياسة تعد صالحة إذا كانت بعيدة عن الحقائق » . ثم تطرقت الى موضوع الساعة قائلاً : « ما مصير الجزائر ؟ إنه

لم يدر بخلدني قط أنني سأتمكن ، بين لحظة وأخرى ، أن أُحلّ هذه المعضلة الماثلة منذ مئة وثلاثين عاماً ... ولكن بتاريخ ١٦ أيلول (سبتمبر) ، انشق الطريق السوي والواضح الذي يؤدي بنا نحو السلم ... إن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الحل الوحيد الممكن لمأساة معقدة ومؤلمة . وختمت كلامي بما يلي : « إنني أتوجه ، مرة أخرى ، باسم فرنسا إلى زعماء الثورة . فنحن بانتظارهم هنا لنجد مخرجاً مشرفاً للقتال الذي ما زال مستمراً ... وبعد ذلك سنهيء كل شيء لكي يكون للشعب الجزائري الرأي في تهدئة الأمور . فالقرار في هذا المجال سيكون ما يقرره هو . غير أنني موقن أنه سيتبع المنطق السليم ، بإقدامه على تحويل الجزائر الجزائرية إلى بلد مزدهر وأخوي ، بالاتحاد مع فرنسا ، وبالتعاون مع الاتحادات الفرنسية » .

وبتاريخ ٢٠ حزيران (يونيو) ، وصل علي بومنجل ، و محمد بن يحيى إلى مدينة مولان ، التي فتحنا أبوابها لهما . ولم أكن اتوقع أن ينبثق أي اتفاق عن هذا الاتصال الأول لأنني كنت أعلم علم اليقين أن الذين أوفدوهم مقيدون بالتشدد الظاهري لأهواء مناضليهم ، وبانسجام لجنّتهم الخاصة ، وبحب الاستطلاع لدى الرأي العام العالمي . ومع ذلك ، فإن الجهاز الرئيسي لجهة التحرير الوطنية ، قد حدّد علناً أن موفدَيْها لم يأتيا إلا للاتفاق على الشروط المتعلقة بزيارة وفد يرأسه فرحات عباس « رئيس الحكومة الموقّنة للجمهورية الجزائرية » للاجتماع بالحكومة الفرنسية . وقد تبين من حديث بومنجل وبن يحيى ، مع مخاطبيهما روجيه موريس ، الأمين العام للقضايا الجزائرية ، والجنرال دوغاستين ، أن هذه الشروط يجب أن تتضمن إجراء مباحثات مباشرة بين فرحات عباس والجنرال ديغول ، ومنح المفاوضين الذين سيقومون في بلدنا ، وفي العاصمة ، أن يستقبلوا ويزوروا من يشاؤون ، وأن يدلّوا بأي بيانات ، ويعقدوا المؤتمرات الصحفية ، وأن يفرج عن كل من بن بيلّا ورفاقه المحجوزين في جزيرة ايكس ، ليشاركوا في المفاوضات . وقد كان الجواب ينطوي على أن هذه المطالب غير معقولة ، ما لم يتوقف القتال

والاعتداءات الفردية ، وأن الجنرال ديقول ، بشكل خاص ، لن يتفاوض مع زعيم الثوار ، في الوقت الذي تطلق فيه النار على جنوده ، ويُقتل مدنيون من مواطنيه حتى في شوارع باريس . ولكننا مستعدون للاتفاق على طريقة « إيقاف القتال » ومن ثم « حق تقرير المصير » ، هذا إذا افترضنا أن الفرنسيين والجزائريين صوتوا عليه . فإذا كان مندوبو جبهة التحرير الوطنية موافقين على مثل هذه المحادثات فستضمن لهم جميع تسهيلات الاتصال بتونس . واستمرت المحادثات ثمانية أيام دون أن تقترن بأي نتيجة سوى تلك التي أعدها على جانب من الأهمية ، وهي : أن مندوبين عن الثورة قد طلبوا علناً أن يتم استقبالهم في فرنسا وتحدثوا طويلاً مع مندوبي الحكومة . وقد افترق الوفدان في جو مشبع بروح المجاملة ، معرباً كل منهما عن الرغبة في الالتقاء مرة ثانية .

وفي الخامس من ايلول (سبتمبر) شرحت بصراحة أمام الصحافة ، الى أين نحن ذاهبون ، وما الأفكار التي تخالجننا ، والآمال التي نعقدها . وبعد أن قدمت إيضاحات عن كل ما يجري تحقيقه من الناحية الإدارية ، وما تقوم به المجالس البلدية في الأقضية حيث أصبح الآن معظم رؤساء البلديات من المسلمين ، وما يتم في المحافظات الثلاث عشرة حيث يترأس المسلمون جميع المجالس العامة ، وما ينجز في المناطق حيث سيصبح ثلاثة أرباع أعضاء لجان المنتخبين من المسلمين . ثم تكلمت على المستقبل الذي سينبثق قريباً عن اقتراع الجزائريين ، وقلت : « أعتقد ، في كل الأحوال ، أنهم سيرغبون في أن تكون الجزائر جزائرية » ، وفي رأيي أن السؤال الوحيد الذي يمكن طرحه هو أن نعرف : أتصبح هذه الجزائر جزائرية ضد فرنسا أم تتعاون معها ؟ . وفيما يتعلق بإجراءات الاستشارة التي سيتخذ بموجبها الجزائريون قراراتهم ، أكدت أنه ستجري مناقشتها « مع جميع النزعات » . ومؤدى ذلك ان الحكومة ستفاوض حتماً جبهة التحرير الوطنية . وعند هذه الكلمات رفعت صوتي قائلاً : « لست ضريباً ولا طاعياً ، كي أتجاهل أهمية حركة النفوس الجريحة والآمال المتبقية التي قادت الجزائر الى الثورة . وإني إذ استنكر الاعتداءات

المعضلة
، انشق
الجزائريين في
وختمت
الثورة .
... سرّاً
في تهدئة
وقن أنه
مزدهر
...
بحسبى إلى
ي اتفاق
مقيدون
، وبحسب
في لجبهة
باق على
الموقفة
حديث
للقضايا
في إجراء
الذين
، وأن
من بن
وقد
القتال

التي يرتكبونها ضد المدنيين ، أعتقد ان المكان القائمة على المغامرة ، والتي أصبحت الآن طابع القتال ، ليست سوى وقت ضائع ، وآلام مبرحة ، ودم مهدور ، ... وإني أعترف في الوقت نفسه بالشجاعة التي يبديها المقاتلون ، ومقتنع أيضاً أنه عندما تنتهي الاشتباكات ، فان النسيم الذي سيهب على الجزائر الجريح هو نسيم الأخوة في سبيل التعاون والسلام ... » . ثم ختمت المؤتمر الصحفي قائلاً : « إنني أسمع من جميع الجهات من يقول : « إن ديغول هو الذي يستطيع أن يحل المعضلة ، وإذا لم يتول ذلك ، فلن يتولاه أحد غيره » ، ولذلك فليدعوني أتصرف ! » .

وبعد شهرين طرأ حادث جديد ، فقد كنت في الواقع على وشك تحديد تاريخ الاستفتاء . وقد أثارت هذه المبادرة اضطرابات متعددة ، ففي تونس حيث كان استقر زعماء الثورة ، أعرب هؤلاء عن رفضهم مسبقاً اقرار النتائج ، وصرحوا ان كل تصويت يجري في الجزائر ، لا يعد مقبولاً ما دام الجيش الفرنسي في البلاد . وقد لوحظ في فرنسا ازدياد اعتداءات جبهة التحرير الوطنية زيادة مذهلة على الفرنسيين أو على المسلمين المؤيدين لمصالي الحاج . وفي الجزائر نظم المتمردون من الفرنسيين الأصليين مظاهرات ضد ديغول بمناسبة عيد ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) الذي أصبح وشيكاً . ولأول مرة منذ عام ١٩٥٨ جرت مناقشة الميزانية بعنف يشير الى شدة وطأة السأم والقلق . ولكنني وجهت خطاباً الى الأمة بتاريخ ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ، أظهرت فيه نفسي ، عن قصد ، رابط الجأش وماضي العزيمة ، وقلت : « لما كنت قد توليت الرئاسة الأولى في فرنسا ، فقد قررت باسمها ، اتباع الطريق الذي لا يؤدي الى الجزائر التي تحكمها فرنسا ، وإنما الى الجزائر الجزائرية . ويعني ذلك أن الجزائر ستصبح مستقلة ، وتتمتع ، إذا شاءت ، وهذا هو الواقع ، بحكومتها ، ومؤسساتها ، وقوانينها » . وكررت : « إن جزائر الغد ستبنى وفق ما يقرره تقرير المصير ، إما مع فرنسا ، أو ضدها . ولن تعترض هذه الأخيرة على النتيجة التي ستنبثق عن صناديق الاقتراع منها

كانت « . وقد عرضت مرة أخرى على زعماء جهاز الثورة « الإسهام ، دون استثناء ، بالمحادثات المتعلقة بالاستفتاء المقبل ، وبالحملة الانتخابية التي ستجري بشأنه بملء الحرية ، والاشتراك أخيراً بمراقبة الاقتراع ، طالباً فقط الاتفاق على إيقاف القتال » . ولكنني رفضت رفضاً باتاً ادعاءهم تسلّم زمام الحكم بقوة الرشاشات ، بعد أن تكون فرنسا قد سحبت جيوشها ، وقبل أن يقرر الاقتراع العام مسبقاً ، مصير الجزائر ، بحجة أنهم أحدثوا « حكومة الجمهورية الجزائرية » . وقد أكدت « ان هذه الجمهورية ستحدث في يوم من الأيام ، ولكنها لم تحدث حتى الآن أبداً » . ثم تناولت العناصر الفرنسية التي « تتجه نحو أحداث الصخب الذي قد يؤدي الى تعكير الرأي العام ... وها إن زمرتين عدوتين ، هما الجمود العقيم ، والاهمال الوضيع ، ثوران وينقض بعضها على بعض في اتجاهات متعارضة ، ويؤدي كل منها بالجزائر وفرنسا الى الهاوية » . ولإني لم أراع جانب الأجنب الذين اتخذوا حول هذا الموضوع مواقف مشبعة بالدعاية ، إذ قلت : « بينما تعمل الامبراطورية السوفياتية على توسيع سيطرتها ، وهي أضخم دولة امبريالية واستعمارية شاهدها ، وبينما تستعد الصين الشيوعية للنهوض من كبوتها ، وبينما عدة قضايا عنصرية تزعزع كثيراً من المناطق في العالم ، ولا سيما في أميركا ، إذا بنا نسمع بيانات تهديدية يصدرها ضد فرنسا طغاة الشرق ، ونرى أيضاً في العالم الحر ظهور تعليقات مغرضة . فالدولة موجودة هنا لمجاهة المحاولات التي تجري في الداخل والخارج في سبيل إثارة الفتنة ، وهنا أيضاً حكومة عينتها وتقوم بمهامها بكفاءة وإخلاص مثاليّتين ، ويقف البرلمان إلى جانبها ، فيناقش الأمور ، ويُشرّع ، ويراقب ، وليست السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مندجتين ، مما يضمن للحكومة المبادرة وحرية التصرف اللازمتين ، وأخيراً فهناك رئيس دولة يفرض عليه الدستور واجباً يُشرف بموجبه على كل شيء » . وختمت كلامي قائلاً : « إن الجمهورية قائمة ، والمسؤولون يحتلون أماكنهم ، وستدعى الأمة لتحل قضاياها الأساسية . ايتها الفرنسيات وأيتها الفرنسيون ، إنني أعتمد عليكم ،

ة ، والتي
حة ، ودم
لقاتلون ،
سبب على
ثم ختمت
ن ديقول
لاه أحد
تحديد
في تونس
أقرار
ما دام
جبهة
الحاج .
ديقول
ول مرة
أمة السأم
رفير) ،
لما كنت
الذي
. ويعني
لواقع ،
الغد
. ولن
اع منها

ويمكنكم أن تعتمدوا عليّ » . وقد اتبعت اللهجة نفسها أثناء الرحلات التي قمت بها خلال عامنا هذا ، عام ١٩٦٠ ، اذ تحدثت إلى سكان مقاطعات اللانغدوك ، في شهر شباط (فبراير) ، والنورماندي ، في تموز (يوليو) ، وبريتانيا في شهر ايلول (سبتمبر) ، والآلب ، في مطلع تشرين الأول (اكتوبر) ، وأواخره . وقد أعربوا جميعهم عن تأييدهم الحار .

ومع ذلك ، فإن الذين استمعوا الى تحذيراتي أبدوا ردود الفعل بقدر طاقتهم . فقد أذاع قادة « جبهة التحرير الوطنية » بشأن الاستفتاء ما يلي : « إنه سيؤدي إلى منح الجزائر نظاماً ، كيلا يتسنى للشعب الجزائري أن يطالب بالاستقلال » . ولذلك ، فقد أوصوا المسلمين ، بالألا يذهبوا إلى صناديق الاقتراع . وصرح الشيوعيون في فرنسا : « أن التصويت بكلمة نعم ، يُفسّر برفض السلم » . وأبدى المتمردون معارضتهم في كل مكان ، وتجمعوا في الجزائر ، في « جبهة الجزائر الفرنسية » التي انضم إليها ، لأول وهلة ، مائتا ألف شخص ، وقد تجاوبت معها في فرنسا « الجبهة الوطنية للجزائر الفرنسية » . وغداة خطابي ، ذهب الظن في الجزائر ، إلى أن هناك انشقاقاً واسع النطاق في صفوف الموظفين ، ولم يستقل من بينهم سوى موظف واحد ، هو في الحقيقة ، أكثر أهمية ، وقد عُزل فوراً من منصبه . وقد أعرب الكثير صراحة عن عدم موافقتهم . وبتاريخ ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ، قامت جماهير هائلة بالتظاهر في الشوارع ، ونهبت عدة أبنية ، ورجمت القوى النظامية . وفي اليوم التالي ، بدأت سلسلة من انفجارات البلاستيك ، أقدم عليها هذه المرة المتطرفون . وفي باريس أعلن المارشال جوان أنه « رغم صداقة المحسنين عاماً التي تربطه بالجنرال ديغول ، فمن واجبه أن يحتج ، بوصفه جزائرياً ، وبوصفه أعلى الضباط رتبةً في الجيش ، على فكرة التخلي عن اخواننا الجزائريين » . وصرح الجنرال سالان إلى الصحافة في سان سيباستيان^(١)

التي وصلها تبصراً منه في عواقب الأمور، قائلاً : «إني لا أوافق على ما يسمى « بالجزائر الجزائرية » ، ويجب على كل إنسان أن يتحمل منذ الآن مسؤولياته . لقد زال عهد محاولات التهرب منها » . وقد أظهرت المحكمة العسكرية في الدعوى التي باشرت لهاكمة زعماء ترمد الحواجز ، وهم لاغايارد ، وسوزيني ، ودوماركيه ، وبيريز ، وروندا ، كثيراً من الرأفة التي تداني الاشتراك بالجرم ، وأخلت فوراً سبيل المتهمين مؤقتاً ، وهذا اتاح لهم فرصة التوجه إلى إسبانيا حيث يمكنهم العودة منها إلى الجزائر خفية ، عندما يشاؤون .

ومن جهتي ، فقد تابعت السير الى الأمام . وفي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ، صادق مجلس الوزراء على قراره بأن يتم في مطلع شهر كانون الثاني (يناير) ، الاستفتاء الذي يخول الشعب الفرنسي منح الجزائريين حق تقرير المصير ، أو عدم منحهم هذا الحق ، مع تحديد نص السؤال الذي سيرعرض على التصويت وموعده الاستفتاء . وخلال ذلك ، استقبلت عدداً كبيراً من الوجهاء الجزائريين ، ولا سيما من المسلمين المنتخبين حديثاً : كرؤساء المدن الكبيرة ، وأعضاء مجلس الشيوخ ، ورؤساء المجالس العامة . وقد أطلق الجميع على مسامعي أن الحل النهائي لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الاتفاق مع « جبهة التحرير الوطنية » ، وإلا فلا يمكن تأليف حكومة جزائرية . وفي ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، عُيِّن لويس جوكس وزير دولة مكلفاً بالشؤون الجزائرية ، بحيث تتمكن الحكومة ، بعد الآن ، وبشخصه ، أن تنتقل باستمرار بين باريس والجزائر . وفي اليوم التالي ، حل جان موران محل بول دولوفريه المندوب العام ، الذي لم يتعرض ولاؤه في يوم من الأيام الى الوهن ، وإنما اعترف بأن التعب نال منه كثيراً . وفي ٥ كانون الأول (ديسمبر) ، وقبل أن أوقع المرسوم المتعلق بدعوة الناخبين ، عرض ميشال دوبريه سياسة الحكومة الجزائرية على الجمعية الوطنية التي ظلت تناقشها خلال يومين . وأخيراً ، نقلتني في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ، طائرة كرافيل مرة أخرى الى الجزائر ، حيث كنت أرغب في زيارة عدة فئات من السكان ، والتحدث

الى كبار ضباط الجيش، وكان الى جانبي كل من لويس جوكس وبيار ميسمر، وتولى الجنرال كرييان تقديم الضباط وعرض الأحداث العسكرية . وكان هذا الأخير قد حلّ قبل ستة أشهر محل الجنرال شال الذي أصبح قائداً عاماً لقوى الحلفاء في اوروبا الوسطى .

وكانت زيارتي مشوبة بالاضطراب. فقد أعلنت « جبهة الجزائر الفرنسية » الاضراب العام ، وإغلاق المخازن في كل من مدينتي الجزائر ووهران ، رغم أنني كنت مقررأ عدم زيارتهما . وكان يوم الأحد في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ، يوماً دامياً في هاتين المدينتين ، حيث اصطدمت المواكب الأوروبية والعربية ، واضطرت قوى الأمن الى إطلاق النار . ومنذ وصولي في ٩ كانون الأول (ديسمبر) الى عين تموشنت ، في منطقة وهران ، لاحظت الموقف العدائي الذي اتخذته كثير من الفرنسيين الأصليين . وإذا كان الاستقبال أكثر تودداً في «تينه زارا» وفي تلمسان، فذلك لأن العرب لم يمتنعوا من الاشتراك فيه . بيد أنه في اليوم التالي ، وجدت في محافظة الجزائر ، ولا سيما في بليدة ، وشرشال ، وزيدن ، والأصنام ، جواً مُكدرأ . فالفرنسيون الأصليون كانوا يلتزمون الصمت لدى مروري ، في حين أن العرب لم يجرؤوا على مغادرة منازلهم . وعلى النقيض من ذلك ، فإن السكان منتشرون في منطقة القبيلي لضالة الأوروبيين فيها . ففي تيزي أوزو مثلاً ، تجمع جمهور غفير من أهل القبائل أمام دار الحكومة ، ليستمعوا الى خطابي ويهتفوا لي ، خلافاً لموقفهم مني في العام الماضي . وجرى الشيء نفسه في سطيف. ثم وصلت الى بجاية في منطقة قسنطينة وجرت حول دار المحافظ، حيث سأقضي ليلتي ، اشتباكات عنيفة بين الطائفتين . وفي ١٢ كانون الأول (ديسمبر) توجهت عن طريق سطيف وتلبرغمة الى جبال الأوراس ، مهد الثورة وقلعتها . وفي مدن آريس وكف مسرة وبسكرة ، اجتزت الطرق مشياً على الأقدام ، وإذا أنا محاط بمواكب شعبية بادية الحماسة . وفي ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ، توجهت الى عنابة عن طريق تبسه ، ماراً بجواجز

الدفاع قرب الحدود التونسية ، دون أن يطلق أي عيار ناري . وقد زرت في وانزا مناجم الحديد التي كانت بادية النشاط . وقد رحَّب بي عدد كبير من العمال ، أيما ترحيب . وأخيراً وصلت الى عنابة ، قبيل مغادرتي البلاد ، وتم فيه حولي آخر اجتماع للضباط . وقدمهم لي الجنرال غورو كلما كنت أمر أمامهم ، أسوة بما فعله قبله غامبيز في منطقة وهران وفيزينه في منطقة الجزائر . وقد استمعوا جميعاً الى كلامي ، وكنت واضحاً ، بحيث فهموا أن الجزائر ستتمتع بحق تقرير مصيرها ، وكنت حازماً ، ليعلموا أنني بوصفي رئيسهم ، قد حددت هدفي ، ولن أراجع عنه . وكانت نبرتي عالية ليدركوا مدى الكارثة الوطنية التي يسببها تخلي الجنود عن مهمتهم ، وأهمية القيمة المثالية لطاعتهم وانضباطهم . وعندما غادرت أرض الجزائر ، كان الجنرال غورو آخر من حيَّاني ، إذ قال لي بصوت بادي التأثير : « يا سيدي الجنرال ، إني أخضع لتوجيهاتك باسمي وباسم الضباط الذين تحت أمرتي » .

إن ما رأيته بأم عيني خلال خمسة أيام ، وما سمعته بأذني ، وما تغلغل في أعماق فكري ، ترك لدي انطباعاً واضحاً عن حقيقة وضع الجزائر عندما سيمزق التصويت على حق تقرير المصير آخر ستار قائم . إن الحرب أصبحت شبه منتهية ، وقد انتصرنا عسكرياً ، واقتصرت الحملات العسكرية على أمور تافهة ، واحتلت السياسة المكان البارز ، وظلت الطائفتان في هذا المجال كل منهما بعيدة عن الأخرى أكثر من أي وقت مضى ، إذ كانت الفئة المسلمة مقتنعة بأن لها ملء الحق بالاستقلال ، وأنها ستحصل عليه ، إن عاجلاً أو آجلاً ، وكان معظم الأوروبيين عازمين على أن يجلبوه عنها مهما كلف الأمر . لذلك فسيزداد خطر تحول اتجاه الاعتداءات والثورة . ويقتضي في هذه الأوضاع أن نتوقع أن يحظى متمرديو « الجزائر الفرنسية » ، مهما قاموا بأعمال عنيفة ، بمؤازرة عدد كبير من « الفرنسيين الأصليين » وبتواطؤ فئة كبيرة من رجال الشرطة ، وموظفي الحكومة ، والقضاء المحلي . ويجب التفكير أيضاً بأنه ستطراً حوادث ذات خطورة متفاوتة ، من جراء بعض

الوحدات العسكرية التي يرى بعض كبار ضباطها أن الجزائر مستعمرة لا تستطيع فرنسا التخلي عنها. ولست أشك - بالمقابل - في أن الجيش بمجموعه، سيبقى في النتيجة، مطيعاً وخاضعاً للنظام، وأن جماهير الشعب الفرنسي ستتبع خطواتي. فضلاً عن كل ذلك، فقد أضحي ثابتاً لديّ، أن استمرار هذا الوضع لا يمكن أن يجلب لبلادنا سوى الحيرة والمآسي، وأنه حان الوقت للخلاص منه.

وقبل الاستفتاء، خاطبت الأمة ثلاث مرات. فمن ذا الذي يستطيع التكهن بما ستكون نتيجته أكثر من الذي يحتمل عبثه؟ لقد قلت في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر): «إن الشعب الفرنسي مدعو للقول إذا كان يُقر، كما اقترح عليه، أن يختار السكان الجزائريون مصيرهم بأنفسهم. إن فرنسا ستتخذ قراراً بالموافقة بشكل قانوني، ووفقاً لما تمليه عليها مبادئها بتحرير الآخرين عندما يحين الوقت المناسب. وهي إذ تتخذ هذا القرار، يحدوها الأمل، المتفق مع مصلحتها، بالألا تتعامل في المستقبل، مع جزائر نائرة ومجردة من القانون، وإنما مع جزائر هادئة ومسؤولة... لذلك أطلب من الفرنسيات والفرنسيين الإجابة بكلمة نعم بشكل صريح وشامل». ولقد شدّدت على هذه الناحية، في الخطاب الذي ألقته في ٣١ كانون الأول (ديسمبر)، بمناسبة نهاية السنة، إذ قلت: «أعطوا المشروع المطروح عليكم أغلبية ساحقة، لأن ذلك يتفق أولاً مع المنطق السليم، ولأنه، إذا اتفق، لسوء الحظ، أن كان جواب البلاد سلبياً، أو يشوبه التردد، أو متسماً باستنكافات كثيرة، فما النتائج التي ستنشأ عن هذا الضعف وهذا الانقسام؟ يجب أن يكون الاستفتاء - على النقيض من ذلك - إيجابياً وواضحاً، وبذلك تصبح الأمة، وحكومتها، وبرلمانها، وإداراتها وجيشها، على بينة من الطريق الواجب اتباعه، والهدف الواجب تحقيقه، ويطمئن الجزائريون على مستقبلهم، ويدرك الأجنبي أن فرنسا تعلم ماذا تريد». وأضفت، كيلا يكون من ناحيتي أي غموض أو التباس، أنه يتوقف على نتيجة التصويت القومي،

أن أتابع مهمتي أو لا أتابعها . وأخيراً ، فقد ركزت على هذه الناحية ندائي الذي ألقته في ٦ كانون الثاني (يناير) إذ ختمته قائلاً : « أيتها الفرنسيات وأيتها الفرنسيون ... من منكم لا يعلم أن القضية أصبحت في الحقيقة بين كل منكم وبينني ؟ » .

وفي الثامن من كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ ، أجابني الأمة كما طلبت إليها ذلك ، بشكل صريح وشامل . فقد كان يوجد أكثر من ٢١ مليون ناخب من أصل ٢٧ مليوناً ونصف المليون مسجلين ، وصوّت ١٥ مليوناً ونصف المليون بكلمة «نعم» وخمسة ملايين بكلمة « لا » مما سجّل أغلبية إيجابية تبلغ ٧٦ بالمئة . وقد كانت النتيجة مذهلة لدرجة أن كلمة « لا » التي جنّدها بحارّة زعماء «الجزائر الفرنسية» والحزب الشيوعي ، فسحت المجال لظهور الأحقاد والاستياءات بجميع أنواعها . وفي الجزائر توجه إلى صناديق الاقتراع مليونان و ٨٠٠ ألف ناخب ، من أصل أربعة ملايين وسبعمئة وستين ألف ناخب مسجل . وتعدّ هذه النسبة البالغة ٥٩ بالمئة ، نتيجة ممتازة في منطقة هدّد فيها زعماء الثورة ، الناخبين ، بوجوب الاستنكاف ، فضلاً عن غياب ما لا يقل عن مليون رجل عن مناطقهم . وقد صوّت بالإيجاب مليون و ٩٢٠ ألف ناخب ، أي ٧٠ بالمئة من الأصوات ، وصوّت ٧٩٠ ألف بكلمة « لا » .

لقد تم الأمر ، فالشعب الفرنسي منح مستعمرته الحرية ، ومنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم . ومن المؤكد أنهم سيختارون الاستقلال . ولم يبقَ سوى تسيير القضية بحيث يتم هذا الخيار في الوقت الذي نختاره ، وتحويل بلادهم إلى دولة ذات سيادة بقرار نصدره . إذاً لا بد من استفتاء نهائي . ولكن هل يمكننا ، نحن الفرنسيين ، أن نتساءل : أليس من الأفضل أن نتخلى بمحض إرادتنا عن الجزائر التي أصبحت « صندوقاً للأحزان » ، وأن نسحب منها إدارتنا ، وتعليمنا ، ونشاطنا الاقتصادي ، وأموالنا ، وقواتنا ، وأن نركز حُكماً حول مدينتي الجزائر ووهران السكان الذين يرغبون في البقاء فرنسيين ،

وأن نعيد الجزائريين الذين يعيشون عندنا من حيث أتوا ، وأنت نشاهد من بعيد ، وجود بلدٍ ، دون الاهتمام به ، بعد أن أصبح لاشيء بالنسبة إلينا ، وبكلمة موجزة ، أن نتصرف بالموضوع ، كما لو كان موضوع الاستعمار كموضوع الغرام ، قائماً على المبدأ القائل : « الفوز يتم في الفرار » . ومع ذلك ، فإن هذا الانفصال التام يُعدّ نكبة للجزائر ، لا لفرنسا ، وهذا ما أتصوره بصراحة . على أنني أصر على الاعتقاد أن ثمة أسلوباً أصح يمكن اتباعه : وهو التوصل إلى نوع من التعاون المتبادل يمنح امتيازاً لكل من فرنسا والجزائر .

غير أنه ليس في هذا الشأن أي قيمة حقيقية لما يبتدعه الخيال ، أو ينشأ عن التصويت ، إذا لم يشترك فيه بالدرجة الأولى الذين يناضلون في سبيل الاستقلال ، لأنهم أصبحوا اليوم يمثلون الأغلبية الساحقة من الجزائريين ، وإن كان ثمة عدد كبير من هؤلاء لم ينضموا إلى ركبهم صراحة . وجملة القول ، يجب حمل « جبهة التحرير الوطنية » على الاتفاق معنا ، حتى إذا توقف القتال ، أمكننا أن نقترح على المواطنين في كلا البلدين أن يقرروا بتصويتهم إنشاء الجزائر المستقلة ، وإحداث نظام تعاقدى لعلاقتها مع فرنسا .

ولست أشك حتماً ، في أنه قبل الوصول إلى مثل هذه المحادثات ، أو المباشرة بها ، سنصادف أكيداً لدى الخصم ، كثيراً من التردد والمواربات ، والمساومات . إننا نعلم الشيء الكثير عن المنظمة المسماة « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » ، بواسطة مختلف وسائل الاستخبارات ، مما يجعلنا على يقين من أنها ليست في وضع يُسهل الوصول بسرعة إلى قرارات بنساءة . وليس مؤدى ذلك أنه يوجد بين زعماء الثورة من يخامرهم الشك حول حاجة دولة الجزائر المقبلة إلى إحداث علاقات ذات أفضلية مع فرنسا . ورغم أن بعض رجال الثورة كانوا يرفعون لواء المعارضة ، أمثال فرحات عباس ، وكريم بلقاسم ، وبو منجل ، وبن خدة ، وبو الحروف ، وأحمد فرنسيس ، الخ ... فقد كانوا في الوقت نفسه مشبعين بأفكارنا ، ومرتبطين بتراثنا ، ومدرسين

للأوضاع الاقتصادية ، والتاريخية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والاجتماعية ، التي تربط بلدهم ببلدنا ، كيلا يرغبوا في ضمان مستقبل مشترك . ولكن الحذر الذي كانوا يبدونه ، إزاء الدوائر الفرنسية الرسمية ، كما عهدوها حق الآن ، والشك الذي يساورهم لدى مطالعة صحفنا حول صدق حكومتي ومتانة كيانهما ، وما يتصفون به من قلة خبرة بالنواحي العملية ، وأخيراً المنافسات التي كانت قائمة بينهم والتي تزداد حدة كلما اقترب احتمال ممارسة الحكم الفعلي ، كل ذلك كان يحملهم على اتخاذ مواقف دعائية كلامية ، وإبداء الحشية من المجاهبة والالتزامات الدقيقة التي تقتضيها مفاوضة جدية .

ومع ذلك ، فكيف يمكنهم أن يتهربوا منها مدة طويلة ؟ ومهما يقولون ، فان التصويت الذي سيجري في ٨ كانون الثاني (يناير) يثقل كاهلهم بشكل قاطع ويخرج موقفهم . وكانوا يعلمون أيضاً أن الرأي العام العالمي يستنتج منه أموراً كثيرة . وقد لاحظوا أيضاً أن حكومتَي تونس والمغرب ، اللتين تعد مؤازرتهما ضرورية للجيش الذي يكوّنه خارج البلاد ، ولضمان اتصالاتهم مع المقاومة الداخلية ، أصبحتا ترغبان في الانتهاء من هذه الحالة . وهم على علم بأن ثوار الجبال أخذوا يتساءلون لماذا تمتد مآسيهم الرهيبة ، ما دامت عروض الجنرال ديفول تجعلها عديمة الجدوى . فمئذ شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٠ ، طلب زعماء الثورة في المنطقة التي يسمونها الولاية الرابعة ، أي منطقة الجزائر ، المباشرة بالمفاوضة على إيقاف القتال بالنسبة إلى ثوارهم . وقد استقدمت الى باريس في سرية تامة واستقبلت بنفسي بالحفاوة والتكريم مندوبيهم المؤلفين من رجلين عسكريين بدعيان سي صلاح وسي الاخضر ، ورجل سياسي يدعى سي محمد . وبعد أن شاهدوني واستمعوا لي ، أبدوا رغبتهم الملحة في الوصول الى تسوية ، وتأكدتهم من أنهم سيجذبون معهم الى الطريق السوي معظم رفاقهم ، وأعربوا ، رغم تحذيراتي ، عن قناعتهم التامة بالحصول على الموافقة الضمنية لزعماء « الجبهة » . وأنه لصحیح أنه بعد عدة أشهر من الذهاب والاياب والاجتماع مع الثوار ، وحتماً بعد تدخل الجهاز

للأوضاع الاقتصادية ، والتاريخية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والاجتماعية ، التي تربط بلدهم ببلدنا ، كيلا يرغبوا في ضمان مستقبل مشترك . ولكن الحذر الذي كانوا يبدونه ، إزاء الدوائر الفرنسية الرسمية ، كما عهدوها حتى الآن ، والشك الذي يساورهم لدى مطالعة صحفنا حول صدق حكومتي ومثانة كيانهما ، وما يتصفون به من قلة خبرة بالنواحي العملية ، وأخيراً المنافسات التي كانت قائمة بينهم والتي تزداد حدة كلما اقترب احتمال ممارسة الحكم الفعلي ، كل ذلك كان يحملهم على اتخاذ مواقف دعائية كلامية ، وإبداء الخشية من المجاهبة والالتزامات الدقيقة التي تقتضيها مفاوضة جدية .

ومع ذلك ، فكيف يمكنهم أن ينهروا منها مدة طويلة ؟ ومهما يقولون ، فإن التصويت الذي سيجري في ٨ كانون الثاني (يناير) يثقل كاهلهم بشكل قاطع ويخرج موقفهم . وكانوا يعلمون أيضاً أن الرأي العام العالمي يستنتج منه أموراً كثيرة . وقد لاحظوا أيضاً أن حكومتَي تونس والمغرب ، اللتين تعد مؤازرتهما ضرورية للجيش الذي يكوّنه خارج البلاد ، ولضمان اتصالاتهم مع المقاومة الداخلية ، أصبحتا ترغبان في الانتهاء من هذه الحالة . وهم على علم بأن ثوار الجبال أخذوا يتساءلون لماذا تمتد مآسيهم الرهيبة ، ما دامت عروض الجنرال ديفول تجعلها عديمة الجدوى . فمنذ شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٠ ، طلب زعماء الثورة في المنطقة التي يسمونها الولاية الرابعة ، أي منطقة الجزائر ، المباشرة بالمفاوضة على إيقاف القتال بالنسبة إلى ثوارهم . وقد استقدمت إلى باريس في سرية تامة واستقبلت بنفسها بالحفاوة والتكريم مندوبيهم المؤلفين من رجلين عسكريين يدعيان سي صلاح وسي الأخضر ، ورجل سياسي يدعى سي محمد . وبعد أن شاهدوني واستمعوا لي ، أبدوا رغبتهم الملحة في الوصول إلى تسوية ، وتأكدتهم من أنهم سيجذبون معهم إلى الطريق السوي معظم رفاقهم ، وأعربوا ، رغم تحذيراتي ، عن قناعتهم التامة بالحصول على الموافقة الضمنية لزعماء « الجبهة » . وأنه لصحيح أنه بعد عدة أشهر من الذهاب والاياب والاجتماع مع الثوار ، وحتماً بعد تدخل الجهاز

الأعلى ، فان المسؤول السياسي قد حمل بعضهم على اغتيال رفيقيه العسكريين .
ولكن هذه المحاولة كانت ذات تأثير بالغ على زعزعة المعنويات التي سببتها
أحاديثي ، لدى المحاربين .

وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٦١ ، رأيت من المناسب إيفاد ناطق شبه
رسمي الى لوسيرن ، بناء على طلبات موفدي « الجبهة » الملحة ، والصادرة
عن سويسرا . وقد اخترت هذا الموفد بحيث لا يساور الخصم أي شك في أنه
يعرب مباشرة عن وجهة نظري . وكان يترتب عليه ، بموجب تعليماتي ، أن
يُفهم مخاطبيه أن هدفي لا يرمي قط الى إبقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا ، بل
على النقيض من ذلك ، أرغب في تحريرها منها ، وهذا ما سيتم على أي حال .
إذاً يجب على الجزائريين ، أن يقرروا ، إذا لمسوا ضرورة لذلك ، أن تستمر
فرنسا بعد ذلك في مساعدتهم .

وفي ٢٠ شباط (فبراير) و ٥ آذار (مارس) ، تمكن جورج بومبيدو
يرافقه برونو دو لوس أن يتحدث مع علي بو منجل والطيب بو الحروف . وبعد
تبادلها مختلف وجهات النظر ، اقترحنا ووافقت الجبهة ، على أن نباشر
أخيراً في اقليمنا ، مفاوضات حقيقية ، تتناول في آن واحد وقف القتال ،
وشكليات الاستفتاء النهائي ، ومستقبل الجزائر . وهكذا ابتدأت المحادثات
في ايفيان ، واستؤنفت في لوگران ثم في الروس ، وأخيراً انتهت في ايفيان
سلسلة المحادثات التي استمرت تسعة أشهر وأدت الى عقد الاتفاقات التي يمنح
الشعب الفرنسي بموجبها الجزائر الاستقلال صراحة ، ويَحُلُّ التعاون الوثيق
محل الاحتلال الذي نشأ عن غزو البلاد قبل مائة واثنين وثلاثين عاماً .
ولكن قبل الوصول الى هذه النتيجة ، تعاقبت على مسرح المأساة أزمات
مؤلمة ومحاولات كثيرة للتهدة .

ولقد فهم الرئيس بورقيبة فوراً ان استفتاء ٨ كانون الثاني (يناير) يفتح
مخرجاً يُعد بالنسبة الى تونس ذا نتائج رئيسية . ولذلك طلب مقابلي ،

الأعلى ، فان المسؤول السياسي قد حمل بعضهم على اغتيال رفيقيه العسكريين .
ولكن هذه المحاولة كانت ذات تأثير بالغ على زعزعة المعنويات التي سببتها
أحاديثي ، لدى المحاربين .

وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٦١ ، رأيت من المناسب إيفاد ناطق شبه
رسمي الى لوسيرن ، بناء على طلبات موفدي « الجبهة » الملحة ، والصادرة
عن سويسرا . وقد اخترت هذا الموفد بحيث لا يساور الخصم أي شك في أنه
يعرب مباشرة عن وجهة نظري . وكان يترتب عليه ، بموجب تعليقاتي ، أن
يُفهم مخاطبيه أن هدفي لا يرمي قط الى إبقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا ، بل
على النقيض من ذلك ، أرغب في تحريرها منها ، وهذا ما سيتم على أي حال .
إذاً يجب على الجزائريين ، أن يقرروا ، إذا لمسوا ضرورة لذلك ، أن تستمر
فرنسا بعد ذلك في مساعدتهم .

وفي ٢٠ شباط (فبراير) و ٥ آذار (مارس) ، تمكن جورج يومبيدو
يرافقه برونو دولوس أن يتحدث مع علي بو منجل والطيب بو الحروف . وبعد
تبادلها مختلف وجهات النظر ، اقترحنا ووافقت الجبهة ، على أن نباشر
أخيراً في اقليمنا ، مفاوضات حقيقية ، تتناول في آن واحد وقف القتال ،
وشكليات الاستفتاء النهائي ، ومستقبل الجزائر . وهكذا ابتدأت المحادثات
في ايفيان ، واستؤنفت في لوگران ثم في الروس ، وأخيراً انتهت في ايفيان
سلسلة المحادثات التي استمرت تسعة أشهر وأدت الى عقد الاتفاقات التي يمنح
الشعب الفرنسي بموجبها الجزائر الاستقلال صراحة ، ويحلّ التعاون الوثيق
محل الاحتلال الذي نشأ عن غزو البلاد قبل مائة واثنين وثلاثين عاماً .
ولكن قبل الوصول الى هذه النتيجة ، تعاقبت على مسرح المأساة أزمات
مؤلمة ومحاولات كثيرة للتهدة .

ولقد فهم الرئيس بورقيبة فوراً ان استفتاء ٨ كانون الثاني (يناير) يفتح
مخرجاً يُعد بالنسبة الى تونس ذا نتائج رئيسية . ولذلك طلب مقابلي ،

وأمضينا معاً في رامبوييه نهار ٢٧ شباط (فبراير) . وكان أمامي رجل
مناضل وسياسي ، ورئيس دولة يتجاوز طموحه ورغباته مساحة بلاده . فقد
كان منذ زمن بعيد بطل استقلال تونس ، وهذا كان يحمله على التغلب على
تناقضاته الكثيرة . فقد كان دائماً يعارض فرنسا التي تربطه بها ، رغم ذلك ،
ثقافته وعواطفه ، ففضى في تونس على عهد الباي ، وانغمس في الثورة رغم
إيمانه بحاسن الأوضاع الثابتة والتقليدية . ثم اندمج في النزاع العربي الإسلامي
الشاسع ، رغم كونه متحرراً ، ومشبعاً بأفكار الغرب وعاداته . وهو يدعم
حالياً ثورة الجزائر ، رغم أنه كان يخشى في الغد ، صعوبة جوار جمهورية
فائز . وإذا كان أبدى حرصه على زيارتي ، فكان ذلك حتماً ليعرب لي عن
تأييده لتصرفي بإجراء المفاوضات مع الجزائر ، وعن رغبته في أن يقوم
بمهمة التوفيق أثناء المجابهة . غير أنه كان يعتزم أيضاً الحصول على بعض
المكاسب ، في الوقت الذي كانت الجزائر على وشك الحصول على المزيد منها .

لقد أثار الحبيب بورقيبة ، بادیء ذي بدء ، قضية بنزرت ، وطلب الجلاء
عنها . فذكرته أننا حين سجننا ، منذ عام ١٩٥٨ ، القوات الفرنسية من
الإقليم التونسي ، وبملاء إرادتنا ، كنت حريصاً على أن تحتفظ بهذه القاعدة
البحرية حتى إشعار آخر ، وقد أشرنا إلى ذلك في الكتابين اللذين تبادلناهما
وقتئذ . ومنذ ذلك الحين تخلى الفرنسيون عن احتلال الترسانة عسكرياً ،
وسمحوا للتونسيين بإدارة شؤون المدينة وإقامة جيوشهم فيها . وفي الواقع
إن وجود كنيبتنا الصغيرة ، وأعمال إصلاح بعض السفن الحربية ، كانت
تجلب لبنزرت مورداً حسناً . ثم قلت للرئيس : « وعلى أي حال ، إن هذا
الأمر لن يدوم طويلاً ، ذلك أنه في التوتر الدولي الراهن ، لا تشمل أحكام
الحلف الأطلسي إقليم تونس التي ترغب في التزام جانب الحياد ، لذلك فليس
في وسع فرنسا أن تترك ، تحت قبضة العدو ، هذه القاعدة التي يعد موقعها
في قلب البحر الأبيض المتوسط ، ذا أهمية استراتيجية كبيرة . ولكننا ، كما
تعلم ، في تزويد أنفسنا بالسلح الذري ، وعندما نحصل على قنابل منه ،

فإن أوضاع أمتنا ستتغير رأساً على عقب . وسنحصل بشكل خاص ، على ما يضمن لنا تفادي ما يمكن أن يحصل في بنزرت ، بعد مغادرتنا إيها . لذلك يمكنك أن تتأكد من أننا سنسحب منها في غضون عام واحد » . فأجابني الحبيب بورقيبة : « إنني آخذ علماً بذلك بطيبة خاطر ، ولذلك لا أصر على إيجاد حل فوري لهذه القضية » . وقد كرر ذلك خلال الاجتماع الكامل الذي عقدناه فيما بعد بحضور ميشال دوبريه ، و مورييس كوف دو مورفيل ، و محمد مصمودي ، و صادق مقدم .

غير أن قضية بنزرت لم تكن للرئيس التونسي سوى وسيلة للوصول إلى الموضوع الرئيسي . فقد كان همه منصرفاً ، بشكل خاص ، إلى ضمان توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية ، هذا إذا كانت الصحراء الكبرى ستسلم يوماً ما — كما هو متوقع — إلى الجزائر المستقلة . ولا ريب أن النقط هو الذي أثار هذه الرغبة ، إذ لم يُكتشف في الأراضي التونسية ، في حين أن الفرنسيين اكتشفوا حقولاً غزيرة بالقرب منها ، وشرعوا في استثمارها . فهلاً يمكن تعديل الحدود بحيث تتمكن تونس من تملك الأراضي البترولية ؟ وكان يرى بورقيبة أن مما يسوّغ ذلك هو أن تخطيط الحدود بين الصحراء وجنوب تونس ، قد تمّ قديماً بشكل مبهم وقابل للجدل . ولكنني لم أتمكن من تلبية طلب الرئيس ، لأن تنمية تنقيبنا عن بترول الصحراء واستثمارنا له ، سيصبح غداً ، بالنسبة إلينا ، نحن معشر الفرنسيين ، عنصراً رئيسياً للتعاون مع الجزائريين . فلماذا نقضي مسبقاً عليه ، بتسليمنا إلى الآخرين ، أرضاً تعود ، في وضعنا الحالي إلى الجزائر ؟ ومع ذلك ، فإذا أقدمنا على مثل هذا الأمر ، فإنه سيحرك مطامع المغرب في كولومب بيشار ، و تندوف ، بالإضافة إلى ما قد تطالب به كل من موريتانيا ، ومالي ، ونيجر ، وتشاد ، وليبيا ! لذلك فإنه من مصلحتنا أن نعيد ، في الوقت المناسب إلى إيجاد تسوية منطقية لبترول الصحراء دفعةً واحدة . ولا شك أننا نأخذ بعين الاعتبار المكاسب التي ترغب بعض البلاد المجاورة في الحصول عليها ، واستعدادها للاسهام في

استثمار هذه الثروة . وفي الواقع ، فقد توخينا إرضاء تونس ، إذ أنهينا مد
خط أنابيب تنقل قسماً من بترول عجلة ، إلى الصخيرة ، وسندشء مصفاة
في هذا المرفأ . ومن جهة ثانية ، فقد اقترحنا على الدول المتاخمة للصحراء ،
أن تنظم معنا ، بانتظار استقلال الجزائر ، مجموعة للتنقيب عن البترول والغاز
الذين قد يكونان في جوف الصحراء ، وتمويلها واستخراجها وشراؤها .
ولكن لا يوجد أي 'مسوّغ' للموافقة على تجزئة الاقليم غير أن بورقيبة لم
يتقبل هذا الرفض بسرور ، ومع ذلك فقد بدا لي أن مباحثاتنا كانت صريحة
وودية بحيث أمكنني أن أقول له لدى افتراقنا : « إنني أنظر بثقة إلى
مستقبل علاقاتنا » . فأيدني بذلك بجملة .

وفي اليوم السابق ، توفي فجأة ملك المغرب ، محمد الخامس ، وكانت تربطني
به صداقة دامت عشرين عاماً ، وكنت مديناً له ، باسم فرنسا ، لوفائه
بتعهداته أثناء الحرب . وفي أحلك الأيام ، لم يخضع ، بعد هزيمتنا الأولى ،
إلى أوامر الانفصال التي أبلغه إياها هتلر ، ولم 'يعر' ، فيما بعد ، أذناً صاغية
لنصائح روزفلت المنطوية على المخاتلة ، عندما حرصته في اجتماع «أنفه» ، على
نقض معاهدة الحماية . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد كان يمثل المساعدة الكبيرة
التي كان يمدنا بها المغرب بالرجال والموارد ، لدعم الجهد الذي كنا نبذله في
سبيل النصر ، وهذا ما جعلني أعده رفيق التحرير . وكان الملك ، من جهته ،
يبدي لي امتنانه لحرصه على صيانة سلامة المغرب وشرفه ، أسوة بما كنت
فعلته بالنسبة إلى فرنسا . ولقد كان بادي التأثير لمظاهر التكريم الذي أحطته
بها في شمال إفريقيا ، وفي باريس ، وكان يشاطرنى الرغبة في تحويل العلاقات
الفرنسية المغربية إلى تعاون وثيق بين دولتين مستقلتين . وأخيراً ، فقد ظل
معتزاً بي بالجميل إذ أعربت له عن محبتي وتقديري لوضعه عندما 'نفى' إلى
مدغشقر عام ١٩٥٣ ، دون أن أنسى ، لدى عودته ، بعد عامين ، من
تانااريف ، أن استقبله سرّاً وأقول له : « لقد كابدت كثيراً يا صاحب
الجلالة ، وإني أهنئك على ذلك ، إنهم أدوا لك خدمة كبيرة ، عندما فرضوا

عليك هذه المحنة ، إذ يجب على المرء أن يتألم كيما يصبح عظيماً » . ومنذ تسلمي زمام الحكم ، استمرت علاقاتنا في جو تسوده الثقة ، فضلاً عن أنه لم يكن يمنح الثوار الجزائريين اللاجئين إلى بلاده سوى التسهيلات التي تمليه عليه مقتضيات التضامن العربي البدائية ، وكان ، في الوقت نفسه ، يبحث زعماء الثوار على ولوج سبيل السلم . وقد كنت ، على أي حال ، أميناً من أن المصاعب التي يسببها لنا المغرب ، ستبقى محدودة طوال مدة حكمه .

غير أن وفاة محمد الخامس المفاجئة كادت تثير قضية جديدة ، إذ كان 'يخشى' ، أن تحدث أزمة خلافة الملك هزات عنيفة في البلاد ، من جراء تحريك الأوساط السياسية . ولكن لم يحدث أي شيء . إذ أن الأمير حسن الشاب ، تسلم فوراً زمام المبادرة ، وتربع بسلطته على عرش والده . ومهما بدا الملك الجديد كثير الحذر فيما يتعلق بالسيادة الوطنية ، فقد كان مصمماً على إبقاء الأواصر الخاصة مع فرنسا . وجملة القول ، كان بوسعنا أن نأمل بأن « الجبهة الجزائرية » ستلتقى بعد الآن ، من قبل المغرب وتونس ، توجيهاً للعمل في الطريق السوي ، أي للمفاوضة .

وغداة الاستفتاء ، اتخذت تدابير علنية في سبيل افتتاح المباحثات ، بالإضافة إلى الاتصالات السرية التي كانت تجري في هذا السبيل . وبتاريخ ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ ، صرحت « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » مرة أخرى ، أنها على استعداد للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، غير أنها أضافت في ٢ شباط (فبراير) التالي ، بلسان فرحات عباس وبو منجل ، اللذين كانا يقومان بزيارة الملايو ، أن تقرير المصير يقتضي جلاء الجيش الفرنسي عن الجزائر مسبقاً . وفي فرنسا ، شرع عدد من البرلمانيين الجزائريين المسلمين ، في عدادهم جميع أعضاء مجلس الشيوخ ، ينظمون عقدهم ، لأول مرة ، في « تجمع ديمقراطي جزائري » وطلبوا افتتاح المباحثات مع « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » . وبالمقابل ، فإن عدة إمارات كانت

تشير الى أن نشاط المتمردين يتمخض عن أزمة خطيرة . وبتاريخ ٢٥ كانون الثاني (يناير) أعلن الجنرال شال أنه طلب إحالته على التقاعد لمعارضته سياسة الحكومة . وفي شهر آذار (مارس) أصدرت المحكمة العسكرية أحكاماً مفعمة بالرافة المخزية بحق مُحَرِّضِي المتمردين الذين ألحق فرارهم الى اسبانيا السخريه بالقضاء . وتجمعت في « فنسين » العناصر السياسية التي تؤيد فكرة « الدمج » بتحريض من جاك سوستيل ، وكوّنت لجنة يؤكد شعارها ما يلي : « نحن نخدم القانون ، والسلطة تحرقه » . وفي مدينتي الجزائر ووهران ، أسس المفاوير من جميع الفئات ، سرّاً ، « منظمة الجيش السري » « O.A.S. » ، وتضاعفت اعتداءاتها بواسطة البلاستيك في كل من فرنسا والجزائر ، واتخذت شكل تهديد أو عقوبة موجهة ضد وجهاء البرلمان ، أو كبار موظفي الحكومة المسؤولين عن النظام العام . ولما شعرت أن الرياح العاتية ستهب دون انقطاع ، أخذت على عاتقي أن أشرح أفكارني وآرائي بصراحة لم يسبق لها مثيل ، وذلك خلال مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ١١ نيسان (ابريل) .

وقد أوضحت فيه ما يلي : « إن أقل شيء يمكن قوله هو أن الجزائر تكلفنا أكثر بكثير مما نربح منها » ، وكررت : « إن فرنسا تنظر بكل رباطة جأش الى الحل الذي يقضي بانفصال الجزائر عنها ، ولا تبدي أي اعتراض على أن يقرر السكان الجزائريون تكوين دولة تتولى رعاية شؤون بلدهم » ، ثم أوضحت ما كنت مؤمناً به ، قائلاً : « إن هذه الدولة ستمتع بسيادتها داخلياً وخارجياً » . وعلى أي حال ، ليست النتائج العسكرية التي حصلت عليها « جبهة التحرير الوطنية » هي التي أملت عليّ ما قلته . واستطردت قائلاً : « وفي الواقع ، إن الثورة التي كانت تقتل قبل الآن قرابة خمسين شخصاً يومياً ، تقتل الآن وسطياً سبعة أشخاص أو ثمانية ، منهم أربعة مسلمين أو خمسة . ومع ذلك ، فإن الأحداث قد أيدت ما أعلنته منذ عشرين عاماً ، دون أي ابتهاج ، حتماً ، وإنما كنت على ثقة من

أنني أخدم فرنسا بذلك خدمة مجدية . وتعرضت ، إثر ذلك لما أقدمت عليه في سبيل تصفية الاستعمار ، ثم أعلنت : « إذا قمت بكل ذلك ، فليس بدافع حركة التحرير الواسعة التي أثارتها الحرب العالمية ونتائجها في جميع أنحاء العالم ، ... وإنما لأنه بدا لي أن إبقاء فرنسا مرتبطة بالتزامات وأعباء تتعارض مع مقتضيات عظمة فرنسا واشعاعها ، لا يتفق مع مصلحتها الحالية ، وطموحها الحديث » . وبذلك أرغمت زعماء الثورة على المفاوضة ، ثم أضفت : « ولا شك أنه من العسير على جهاز ثوري صرف ، أن يعالج مع الحد الأدنى من الطلاقة اللازمة ، والمخطط المرغوب فيه ، قضايا هامة تتعلق بالسلم ، وتنظيم الدولة ، وتنمية البلاد اقتصادياً . ولكن لما كان هؤلاء الزعماء لا يسيطرون على الأراضي ، لاستيلاء جيشنا على زمام الأمر فيها ، ولما كانوا يتولون مسؤوليات كبيرة من جراء النفوذ الذي يمارسونه على المسلمين ، ولما كانوا مدعويين للقيام بدور رئيسي في بداية عهد الجزائر الحديثة ، فمن الأهمية بمكان معرفة مدى تمكنهم من التحول الى الموقف الإيجابي » .

لقد قلت كل شيء . وفي الأيام التالية ، كررت هذه الأقوال ، من فوق عشرين منبراً ، خلال الرحلة التي قمت بها في منطقتي آكيتين وبيريغورد ، وكان المواطنون يقابلونها بعاصفة من الهتافات الشعبية . وبذلك تحققت جميع الشروط اللازمة التي تحمل « الجبهة » على عدم تأجيل الاجابة على دعوتي لها . ولكن ، كان يجب عليّ ، قبل ذلك ، أن أتوقع تحول المتطرفين الى الهجوم ، واضعين نصب أعينهم هدفين هما : شخصي وحكومي .

وفي الساعات الأولى من تاريخ ٢٢ نيسان (ابريل) ، علمت أن الجنرال شال ، توجه سراً بطائرة عسكرية إلى مدينة الجزائر ، حيث استولى على السلطة ونقذ ما كان هياًء العقداء آرغو ، وبروازا ، وغارد ، وغودار ، وأصبحت تحت إمرة عدة كتائب من المظليين ، مما سمح له بالقاء القبض على المندوب العام جان موران ، والقائد العام الجنرال غامبيز ، وقائد منطقة مدينة الجزائر ، الجنرال فيزينه ، وقائد الشرطة رنيه جانان ، والوزير

روبير بورون ، الذي كان يقوم بجولة تفتيشية ، والاستيلاء من ثم على أهم الأبنية الحكومية ، والحصول على مؤازرة قسم من أركان الحرب وبعض عناصر الإدارة المحلية والشرطة . وقد انضم إليه الجنرالان زيلر ، وجوهو ، والتحق بهما الجنرال سالان ، وقد كوّن مع هؤلاء الثلاثة مجلساً إدارياً تولى إعلان الأحكام العرفية ، ومنح نفسه جميع اختصاصات الحكومة . وقد بدا لأول وهلة ، أن هذه الفئة تستطيع أن تضم إلى كيائها قسماً كبيراً من الجيش والادارات العامة ، وذلك أن شال ، كان مؤخراً قائده اللامع ، وسبق أن مارس سالان ، جميع السلطات المحلية . أما زيلر ، فقد كان رئيس أركان الجيش ، وكان جوهو رئيس أركان القوى الجوية ، ومن مواليد وهران ، حيث يتمتع بشعبية كبيرة . كل ذلك يحملنا على القول إنه فضلاً عن ارتباطهم بشعار «الجزائر فرنسية» ، وروح المغامرة التي تسود بعض الوحدات ، فقد كان بإمكانهم أن يجحدوا ، أنى كان ، وفي صفوف الضباط وكبار الموظفين ، أواصر شخصية ، وبوادر الطاعة التي تمكنهم من فرض سلطتهم . ومن جهة ثانية ، انتصب العصاة ضدي وضد حكومتي ، وسجنوا ممثلي السلطة العامة ، وأعلنوا «أن الأشخاص الذين اشتركوا مباشرة في مشروع التخلي عن الجزائر والصحراء ، سيحاولون على محكمة عسكرية أنشئت للنظر في الجرائم التي ارتكبوها ضد أمن الدولة» ، الأمر الذي أغلق أمامهم جميع المنافذ ، وقادهم إلى المواقف المتطرفة . لذلك لم أتجاهل أن هذه المحاولة الجاحدة قد تحظى في الجزائر بالنجاح في بادئ الأمر . وكنت اتوقع أن يحملها التيار على إرسال حملة إلى باريس ، قد تتمكن من القضاء على السلطة بمؤازرة بعض المتمردين النشيطين دون أن تحرك جماهير الشعب أي ساكن . ولذلك اتخذت قراراً بالقضاء على الانشقاق دون مساومة أو تأخر ، والعمل بكل حزم وقوة على دعم شرعية رئاستي بغية حمل الشعب على الوقوف إلى جانب القانون ، وإرغام الجيش على الطاعة والانضباط .

ولكي أبلغ ذلك إلى مكان الحادث ، أوفدت إلى الجزائر منذ صباح ٢٢ نيسان (إبريل) ، مع كل الأخطار المحتملة ، كلا من وزير الدولة لويس

جوكس ، و الجنرال أوليه ، الذي أصبح رئيس الأركان العامة للدفاع الوطني ، منذ أن بلغ الجنرال ايلي ، سن التقاعد . وكانت مهمتها تقضي بإبلاغ أوامرها إلى فئات المسؤولين المترددين . وهذا ما أعلنه فوراً ميشال دوبريه ، بواسطة الإذاعة ، قائلاً : « إن الحكومة عازمة على فرض احترام إرادة الأمة ، وعلى جميع الرؤساء في الجزائر ألاّ يطيعوا سوى رئيسها وهو الجنرال ديغول » . وفي اليوم نفسه تمّ إيقاف جميع النقلات البحرية والجوية نحو الجزائر ، وجرت عدة توقيفات وقائية تناولت بشكل خاص المشبوهين في الأوساط العسكرية . وفي الوقت نفسه قرر مجلس الوزراء إعلان حالة الطوارئ ، وأحال إلى القضاء زعماء العصيان . وفي اليوم التالي قررت تطبيق المادة ١٦ من الدستور ، بعد أن استشرت ، وفقاً لأحكام القانون كلاً من رئيس مجلس الوزراء ، ورؤساء مجلس الشيوخ ، والجمعية الوطنية ، والمجلس الدستوري ، الذين وافقوا جميعهم على طلي ، رغم القلق الذي كان يساورهم . وهكذا سأتّمكن ، مهما حصل ، أن أتخذ مباشرة ودون تأخير ، جميع التدابير التي يقتضيها الخطر العام . وفي الوقت نفسه ، أصبح بإمكان كل فرد أن يدرك ، على غرار رئيس الدولة ، أنه لا يجوز التحايل على الواجب .

ومع ذلك ، فقد تبين منذ يوم الأحد الواقع في ٢٣ نيسان (أبريل) أن شال قد أحرز بعض التقدم ، إذ انضم إليه خمسة عشر كتيبة معظمهم من المظليين ، وتمكن هذا « القائد العام » المزيّف من توقيف الجنرال دو بوبي ، قائد جيش وهران ، الذي جاء ليرشده إلى الصواب ، واشترط لمجيئه أن يظل متمتعاً بحريته ... وانضمّ من ثم إلى العصيان الجنرال غورو ، قائد جيش قسنطينة ، بعد أن تردد طويلاً في الأمر ، وانضمّ إليه أيضاً كل من الجنرال بيغو قائد طيران الجزائر ، والجنرال بوتي مساعد القائد العسكري في الصحراء ، والجنرال المتقاعد غاردي الذي كان مفتشاً للدرك . وقد استطاع لويس جوكس والجنرال أوليه العودة بصعوبة إلى باريس ، بعد أن مرّاً بتمسان وقسنطينة وعنابة . وظهر في مدينتي الجزائر ووهران ، جنود

جوكس ، و الجنرال أوليه ، الذي أصبح رئيس الأركان العامة للدفاع الوطني ، منذ أن بلغ الجنرال ايلي ، سن التقاعد . وكانت مهمتها تقضي بإبلاغ أوامرها إلى فئات المسؤولين المترددين . وهذا ما أعلنه فوراً ميشال دوبريه ، بواسطة الإذاعة ، قائلاً : « إن الحكومة عازمة على فرض احترام إرادة الأمة ، وعلى جميع الرؤساء في الجزائر ألاّ يطيعوا سوى رئيسها وهو الجنرال ديفول » . وفي اليوم نفسه تمّ إيقاف جميع النقلات البحرية والجوية نحو الجزائر ، وجرت عدة توقيفات وقائية تناولت بشكل خاص المشبوهين في الأوساط العسكرية . وفي الوقت نفسه قرر مجلس الوزراء اعلان حالة الطوارئ ، وأحال إلى القضاء زعماء العصيان . وفي اليوم التالي قررت تطبيق المادة ١٦ من الدستور ، بعد أن استشرت ، وفقاً لأحكام القانون كلا من رئيس مجلس الوزراء ، ورؤساء مجلس الشيوخ ، والجمعية الوطنية ، والمجلس الدستوري ، الذين وافقوا جميعهم على طلي ، رغم القلق الذي كان يساورهم . وهكذا سأتّمكن ، مهما حصل ، أن أتخذ مباشرة ودون تأخير ، جميع التدابير التي يقتضيها الخطر العام . وفي الوقت نفسه ، أصبح بإمكان كل فرد أن يدرك ، على غرار رئيس الدولة ، أنه لا يجوز التحايل على الواجب .

ومع ذلك ، فقد تبين منذ يوم الأحد الواقع في ٢٣ نيسان (أبريل) أن شال قد أحرز بعض التقدم ، إذ انضم إليه خمسة عشر كتيبة معظمهم من المظليين ، وتمكن هذا « القائد العام » المزيّف من توقيف الجنرال دو بويي ، قائد جيش وهران ، الذي جاء ليرشده إلى الصواب ، واشترط لمجيئه أن يظل متمتعاً بحريته ... وانضمّ من ثم إلى العصيان الجنرال غورو ، قائد جيش قسنطينة ، بعد أن تردد طويلاً في الأمر ، وانضمّ إليه أيضاً كل من الجنرال بيغو قائد طيران الجزائر ، والجنرال بوتي مساعد القائد العسكري في الصحراء ، والجنرال المتقاعد غاردي الذي كان مفتشاً للدرك . وقد استطاع لويس جوكس والجنرال أوليه العودة بصعوبة إلى باريس ، بعد أن مرّا بتلمسان وقسنطينة وعنابة . وظهر في مدينتي الجزائر ووهران ، جنود

« منظمة الجيش السري » الذين تولوا مراقبة مخافر الشرطة ، والسجون ، وأفرجوا عن المتمردين السجناء ، وشرعوا بسجن بعض الرجال . ورغم كل ذلك ، فقد كنت في الساعة الثامنة مساء مرتدياً لباسي العسكري ، وواقفاً أمام المذياع وشاشة التلفزيون ، لأتحمل مسؤولياتي أمام الجميع ، وقلت ما يلي :

« لقد اقيمت في الجزائر سلطة ثورية عن طريق انقلاب عسكري ، ولهذه السلطة طابع خاص لأنها مزيج من الجنرالات المتقاعدين ، وتتميز بحقيقة واضحة إذ أنها تجمع بين ضباط حزبين وطاحين ، ومتعصبين . ولدى هذه الفئة أساليب عمل سريعة ، ولكنها لا ترى في الأمة والعالم ، بدافع غيظها وحقدتها ، سوى مجموعة من المتنكرين . إن مجازفتها تؤدي مباشرة إلى النكبة القومية . ولقد قام بها ، مع الأسف ، رجال يقضي عليهم واجبهم ، وشرفهم ، ووجودهم ، خدمة الوطن وإطاعة الرؤساء . وإني أصدر أمري ، باسم فرنسا ، بوجوب استعمال جميع الوسائل ، وأقول مكرراً « استعمال جميع الوسائل » لقطع الطريق على هؤلاء الرجال ، بانتظار القضاء عليهم . وإني أحظر على كل فرنسي ، واحظر قبل كل شيء على كل جندي ، أن يُنفذ أي أمر من أوامره ... يجب ألا يكون مستقبل مقتضي الحكم سوى ما أعدته لهم صرامة القوانين ... وأمام النكبة التي تحوم فوق الوطن ، والتهديد الذي يثقل كاهل الجمهورية ، قررت تنفيذ المادة ١٦ من الدستور . فابتداءً من اليوم ، سأتخذ مباشرة ، عند الاقتضاء ، جميع التدابير التي تبدو لي أن الظروف تقتضيها . وبذلك ، سأدعم اليوم وغداً ، السلطة الشرعية الفرنسية والجمهورية ، التي أولتني إياها الأمة ، وسأحافظ عليها ، مهما حصل ، حتى نهاية مدة رئاستي ، أو إلى حين أفترق إلى القوات اللازمة ، أو أفقد الحياة . أيتها الفرنسيات ، وأيتها الفرنسيون ، ساعدوني ! » .

لقد سمعوني ، جميعهم ، وفي كل مكان . ففي فرنسا ما من أحد لم يُصغِر إليّ . وفي الجزائر كان مليون جهاز ترانزستور ينقل كلامي . ومنذ تلك

اللحظة ، شرع المنشقون يجابهون محلياً مقاومة سلبية أخذت تتوضح في كل لحظة . وصحيح أن الحكومة أخذت عشية ذاك اليوم ، بعد أن تلقت الانذارات من عدة جهات ، تتوقع تسرب المتمردين الى ضواحي باريس ، فطلبت الى كل من يتمكن من ذلك ، أن يقطع الطريق عليهم ، ووضعت قوى الأمن التي في العاصمة ، تحت تصرفها في الأماكن اللازمة . غير أنه تعددت طوال اليوم التالي ، إمارات إخفاق « شال » . وفي منطقة قسنطينة لم يتبع مساعدو غورو تحوله ، وظل قائماً بواجبه كل من الجنرال لانويو في قسنطينة ، والجنرال آيتوره في عنابة ، والجنرال جيليو في سطيف والجنرال فوكه قائد الطيران . وفي منطقة القبيلية التجأ الجنرال سيمون الى داخل البلاد هرباً من المتمردين ، وفي منطقة مدينة الجزائر ، صمد الجنرال آرفويو في مدية ، وأخذ يحدد تنظيم العناصر الموالية ، وقد كان جو كس عينه ، أثناء مروره ، قائداً للجيش ، بدلاً عن الجنرال فيزينه السجين . وفي وهران نفسها ، سمى المظليون الجنرال غاردي رئيساً لجيش الثوار يساعده العقيد آرغو ، في حين حظر عليهم الجنرالان بيروتا وفوكو دخول منطقة تلمسان . وتمكن العقيد بروتيه أن يعيد النظام والانضباط الى سيدي بلعباس مركز الفرقة الأجنبية . وتوجه قائد البحرية الأميرال كيرفيل الى المرسى الكبير ، ثم وضع حداً للأسئلة التي كان يطرحها على نفسه ، فأبحر بحكمة وتعقل من القاعدة البحرية التي لا يمكن أن تكون هدفاً لأي مواربة . ولم يصدر عن أي سفينة حربية كانت تتولى مراقبة شواطئ الجزائر ، ما يشير الى أنها انضمت الى الثورة . وفي مدينة الجزائر نفسها ، رفض رجال الأمن المجتمعون في الثكنة ، اتباع أوامر مفتصي السلطة . وبالإضافة الى ذلك ، فأن عددًا متزايداً من الضباط ، وصف الضباط ، والجنود ، أعربوا ، في جميع المناطق ، عن رفضهم الى حركة الانشقاق . ولما كان رجال الجيش قد بدوا ، بين ساعة وأخرى ، أشد تمسكاً بقرارهم ، فقد قررت فئة الثوار استباق ساعة تحريرهم ، دون أن يتوصلوا الى وضع حد للبلبة . وقد ظهرت في صفوف الجيوش التي

تحملت على التدخل ، بادىء الأمر ، في هذه المغامرة ، إمارات التردد والتحول ، وفي مساء الاثنين ٢٤ نيسان (ابريل) ، قرر الجنرالات الثائرون الأربعة ، الظهور على شرفة دار الحكومة « الفوروم » حيث دُعي السكان للاستماع الى خطابهم . ورغم أنهم أكدوا أن التوفيق يحالفهم ، ورغم أن شال أعلن : « أنهم هنا للقتال وتحمل الأذى ، والموت اذا اقتضى الأمر » ، ورغم أن الجمهور صفّق لهم ، فان القلق ما زال مسيطراً على هذه الفئة من الفرنسيين الأصليين .

ومع أن أحداً من الطرفين لم يلجأ الى اثاره أي قتال ، فقد تميز نهار ٢٥ نيسان (ابريل) بانهيار هذه المحاولة الحمقاء والبعيضة . ففي مدينة قسنطينة أعلن غورو أنه أخطأ ، وأنه يضع نفسه تحت سلطتي . وفي وهران جلا المظليون عن المدينة ، وعادوا الى مراكزهم السابقة ، واختفى كل من غالاي وآرغو ، وترأس الجنرال بيروتا قيادة الجيش . وقد أقلعت الطائرات من مطار البلدية ومطار مدينة الجزائر « الدار البيضاء » عائدة الى فرنسا بناء على أوامر الحكومة ، وقد كان بوسعها ، من الناحية الفنية ، أن تنقل المغاوير الى باريس ، للقيام بانقلاب عسكري . وفي مدينة الجزائر ، اجتمع المشاة « ليوجهوا الى الجنرال ديغول بياناً بالولاء » ، وبالقرب من لاريدوت قام جنود الطيران بعرض عسكري هتفوا فيه « ليحيى ديغول » . وخرج رجال الدرك من ثكنة تاغاران ، وتمركزوا في المنعطفات الرئيسية ، واستعادوا مركز قيادتهم الرئيسي ، ثم شرعوا بتصفية المناوبة التي كان يقوم بها رجال « منظمة الجيش السري » . وعندما أرخى الليل سدوله ، لم يبق في العاصمة الجزائرية أي جيش تائر ، باستثناء فرقة المظليين الأجنبية الاولى التي ظلت تحرس البناء الذي يضم ادارات الحاكم العام ، وثكنة رينيو حيث تعمل فلول أركان حرب الثوار . وقرب منتصف الليل ، تم تحرير دار الاذاعة ، وأعلنت المذيمة : « أن النظام والحكم الشرعي سيعودان الى الجزائر » . وبعد قليل ظهر الجنرالات الأربعة على الشرفة الشهيرة لدار الحكومة بناء على مناشدة

بعض المدنيين الذين غرهم القلق . وحين انقطع التيار الكهربائي عن المذياع ، لم يتمكنوا من إيصال أصواتهم الى الجمهور . ومع ذلك ، فماذا كان يوسعهم أن يقولوا ؟ لقد اختفى زيلر بين الجمهور مرتدياً اللباس المدني ، وسيسلم نفسه بعد بضعة أيام . أما سالان وجوهو ، فقد لاذا بالفرار نحو معسكر زيرالدا ضمن شاحنة وبين البقية الباقية من الجنود الذين أخذوا يغادرون المدينة ، وهم يرددون أنشودة ايديت بياف : « لست نادماً على شيء » . وقد شرع هذان الجنرالان يوجهان خفية أعمال « منظمة الجيش السري » . أما شال فقد أرسل بعد الظهر ضابطاً الى وزيره ليلغيه خضوعه ، غير أنه عدل عن رأيه بعد ذلك . وأخيراً سلم نفسه عند الفجر الى رجال الدرك ، ونُقل فوراً الى باريس حيث سُجن في سجن « الصحة La Santé » .

إن انهيار هذه الفئة أخذ يخلق في الأفكار شبح تدخل عسكري ، يستولي على الدولة أو يرغمها ، على الأقل ، على الاحتفاظ بالحالة الراهنة في الجزائر . ورغم أنني كنت متأكداً ، في النتيجة ، من أن الجيش ، يأتمر بأمرى ، وأن البلاد تطيعني ، فقد كنت بادي الارتياح لانكشاف الغمة واضمحلال العقبة . غير أن الأسى كان يحز في أعماق نفسي لتبديد القيم من جراء هذه الحوادث ، ولا سيما لفقدان رؤساء عظام أثاروا الحركة ، فضلاً عن بعض منفذها . وقد توجه جوكس فوراً الى الجزائر لاعادة تنظيم الشرطة والادارة ، ورافقه ميسمر الذي تولى مهمة شاقة تقضي بتطهير مجموعة الوحدات المتمردة عن طريق الفصل ، والتصفية ، وفرض العقوبات .

إن القانون هو القانون ، مهما بدا قاسياً ، ويجب أن يأخذ العدل مجراه . ولكن أي محكمة ستتولى محاكمة الزعماء المتمردين ؟ فجميع المحاكم المدنية لا تملك هذا الاختصاص ، والمحكمة العسكرية العادية لا تستطيع أن تحقق الغاية المتوخاة ، إذ أن موقفها من قضية المتاريس ، يوحى بالتخوف من اخفاقها مرة أخرى . ولهذا الأسباب أحدثت بموجب المادة ١٦ من الدستور محكمة

عسكرية عليا ، لمحكمة المتهمين الرئيسيين ، يرأسها قاضٍ نابغة ، يمتاز بكفاءات خاصة ، وهو مورييس باتان رئيس الغرفة الجنائية في محكمة التمييز « النقض والابرار » . وتتألف هذه المحكمة من تسعة قضاة : خمسة ضباط ، وأربعة مدنيين ، ويتولى مهمة الاتهام النائب العام لدى محكمة التمييز . وبتاريخ ٢٩ أيار (مايو) افتتحت محاكمة شال وزيلتر وغورو ، وصدر الحكم بعد ثلاثة أيام ، وهو يقضي على الأول والثاني بالسجن مع الشغل مدة خمسة عشر عاماً ، وعلى الثالث بالسجن مع الشغل مدة عشرة أعوام . وقد أخذت المحكمة بعين الرأفة خدماتهم السابقة ، لأنهم سلموا أنفسهم الى السلطات دون إراقة الدماء ، والدوافع التي حملتهم على ارتكاب ما أقدموا عليه والتي لم تكن دنيئة القصد .

وبعد أن لفظت المحكمة حكمها الذي يُعدُّ خاتمة هذه المؤامرة الكئيبة ، انقضى عام كامل قبل أن تنتهي قضية الجزائر فعلياً ، بعد أن تمت تسويتها من حيث المبادئ . ولا شك في أن القتال ستخف وطأته بعد الآن ، ويتحول الى اشتباكات ضئيلة وفادرة ، غير أن هذا الأمر لن يخفف من حدة الأيام القادمة ، فسيطول أمد المفاوضات من جراء الشك الذي يساور زعماء « جبهة التحرير الوطنية » والتنافس في الطموح القائم بينهم . كما قام الجيش التونسي بأمر من رئيس جمهوريته ، بعدوان مفاجيء ، ولا طائل فيه ضد جيوشنا في بنزرت وفي حدود الصحراء ، واقتُرفت عدة جرائم من قبل « منظمة الجيش السري » ، بقصد إقامة سلطة ارهاب خفية في الجزائر وفرنسا ، وقام المسلمون بأعمال دفاعية ، ولا سيما في مدينتي الجزائر ووهران ، رداً على الذين يفتكون بهم ، وأخيراً فإن الأحزاب الفرنسية أبدت عداها بشكل سافر ومستمر ، منذ زوال شبح المؤامرة العسكرية ، وظهور ختام المأساة . فهذه الأمور كلها ستشغل ، في هذه الفترة ، حياتي الخاصة وحياة الرأي العام في البلاد . ولكن لديّ لمحاربة هذه الشدائد ، أسلحة ماضية ، هي الدرع الذي ألبستني إياه مؤازرة الشعب الواعية والحسام المتمثل في صحة الطريق

عن المذيع ،
ن بوسمهم أن
لم نفسه بعد
زيرالدا ضمن
للمدينة ، وهم
شرح هذان
شال فقد
عن رأيه
فوراً الى

ي ، يستولي
الجزائر .
ري ، وان
ل العقبة .
الحوادث ،
ها . وقد
ورافقه
تمردة عن

بجراه .
للمدينة لا
تقق الغاية
اخفاقها
محكمة

الذي أسلكه

وبتاريخ ٢٠ ايار (مايو) ١٩٦١ ، اجتمع الوفدان في ايفيان ، وكان لويس جوكس يرأس وفد الحكومة الفرنسية ، وكريم عبد القاسم يرأس وفد الجبهة . ولكيؤكد رغبتني في السلم ، اتخذت قبل يوم ، عدة تدابير ذات مغزى ، إذ فرضت هدنة شهر واحد على جيوشنا ، أي انها ستتوقف عن القيام بأي عمليات هجومية ، وتكتفي ، في حالة الاعتداء عليها ، برد المهاجمين . وأمرت باعادة فرقة كاملة وعدة أسراب من الطائرات إلى فرنسا ، ثم أفرجت عن ستة آلاف مسلم من أصل عشرة آلاف كان محكوماً عليهم لأعمال تتعلق بالثورة ، وأخلت سبيل بن بيلا ورفاقه الموقوفين في جزيرة ايكس ، وجاؤوا ليقيموا في قصر توركان . وقد استغرقت المفاوضات مدة تسعة أشهر ، تمت فيها أربع مراحل رسمية ، وعدة اتصالات شبه رسمية ، حاولنا فيها أن نتحلى بالوضوح ونتسلح بالصبر والحزم . وكان هذا الموقف مستمداً من خلق لويس جوكس الذي كان يدير دفة المباحثات . وكان يتوق بلهفة للوصول إلى اتفاق ، وإنما كان يتوخى أن يكون مقبولا ، وبالتالي منطقياً . إن مهامه الشاقة كأمين عام للحكومة ، ثم كوزير ، أتاحت له فرصة الاطلاع منذ عشرين عاماً على مختلف الشؤون العامة ، فأصبح ملماً بمختلف القضايا السياسية ، والاقتصادية والمالية ، والاجتماعية ، والادارية ، والمدرسية ، والعسكرية التي تقتضيها اشادة دولة جزائرية ، منفصلة عن الدولة الفرنسية ، وضمن التعاون الوثيق بينها . ولما كان رجلاً يتحلى بالصفات الانسانية ، فقد حرص على أن تراعي الاتفاقات المقبلة ، وضع الأشخاص ، وفي مقدمتهم وضع الاوروبيين الذي سيتأثر من جراء انتقال السلطات . ولما كان مخلصاً لموضوع التجديد القومي ، فقد حرص أيضاً على أن يتسم تحرير الجزائر بكرم فرنسا ونبيلها .

ولكن ، لكي نوافق على منح الجزائر نظام « مشاركة » ، دون تركها وشأنها ، كان لا بد من تحقيق بعض الشروط ، كإقرار تبادل عميق بينها وبين

فرنسا في النواحي الانسانية والاقتصادية ، والثقافية ، وأن تستمر في جميع المجالات ، تيارات المبادلات المبنية على الأفضلية ، وأن تستورد المنتوجات وتصدر ، معفاة من الرسوم من قبل الطرفين بشكل متبادل ، وأن يخضع النقد الى منطقة الفرنك ، وأن يتمكن مواطنو البلدين من التنقل بحرية من بلد الى آخر ، وأن يستقروا حيث يريدون ، وأن يزاولوا مهنتهم فيها ، وأن يُدخلوا اليها كل ما يملكونه ، أو يتركوه فيها ، أو يسحبوه منها بحرية . ويجب أن يحصل المواطنون الفرنسيون على ضمانات شديدة تتعلق بأشخاصهم ، وأموالهم ، وحقوقهم المدنية ، وطريقة حياتهم ، ولقمتهم ، ومدارسهم ، الخ... أو أن يكون لهم حق الخيار بأن يصبحوا جزائريين ، على أن يظلوا محتفظين بجنسيتهم ، ويشتركوا إلزامياً ، بالوظائف الرسمية ، والادارية ، والقضائية أو أن يقيموا في الجزائر ، بوصفهم مواطنين فرنسيين ، ويتمتعوا حينئذ بأحكام اتفاقية الإقامة تنطوي على امتيازات خاصة . ويجب أن تظل فرنسا متمتعة حالياً بالأموال الضخمة التي وظفتها لاكتشاف نفط الصحراء ، واستثماره ، ونقله ، وأن تضمن بالنسبة الى المستقبل أفضلية خاصة فيما يتعلق بالتنقيب عن مصادر بترولية حديثة ، واستثمارها . ويجب أن تستمر ، كما كان مقررأ ، سلسلة التجارب الذرية والفضائية التي باشرنا بها في الصحراء ، والتي تنطوي على أهمية بالغة ، الأمر الذي يقتضي استبقاء جهازنا العسكري والفني . ومقابل ذلك ، فاننا مستعدون لتقديم المساعدة الى أقصى حد ممكن في سبيل تنمية الجزائر ، وذلك بمنحها سنوياً مساعدة مالية هامة ، ومتابعة تنفيذ مخطط قسنطينة الذي سبق أن وضعناه ، وعرض ارشادات خبرائنا في مختلف النشاطات ، وقبول عمالها وطلابها على نطاق واسع ، وتقديم العدد اللازم من المعلمين والأساتذة في مختلف مستويات التربية الوطنية ، لكي يتاح للنخبة الجزائرية أن تكتسب الثقافة الفرنسية وأن يتم تعليم الشعب باللغة الفرنسية .

ولكننا نريد أن يتم هذا الإجراء التاريخي الذي يحمل فرنسا على منح الجزائر سيادتها ومسؤولياتها ، ويفرض على الجزائر تحمل أعبائها ، ويبقى

الطرفان بموجبه متضامنين ، نريده أن يتم بعد دراسته ومناقشته بالطرق الديمقراطية . لذلك لن يوقع أي اتفاق قبل المباشرة بإيقاف القتال . ولن يكون ثمة استقلال جزائري ومشاركة في مصالح البلدين إلا بعد أن يصوت عليها الفرنسيون والجزائريون . ولن تتمتع الجزائر بحكومة ذات سيادة ، إلا تلك التي يتم انتخابها بشكل نظامي ، على أن تحدده فترة انتقالية تسود فيها سلطة فرنسا العليا . وفضلاً عن ذلك ، فإن الجيش الفرنسي سيبقى في الجزائر إلى أن تستطيع الدولة الحديثة إقامة البرهان على تمكنها من تنفيذ التزاماتها .

ولكي نحقق هذه الأهداف ، سنضطر ، خلال المحادثات ، إلى اجتياز جبال من عدم الثقة ، وهوى من الزهو والمجرفة ، كانت تتحصن خلفها جبهة التحرير الوطنية ، إذ كانت ترى ، في كل موضوع تجري مناقشته ، رغبة من قبلنا بإبقاء نوع من السيطرة المباشرة على الجزائر ، أو ، على الأقل ، ذريعة للتدخل ، في حين أننا كنا نريد أن نتخلص من كليهما . ولذلك ، كانت 'تجمع' مقدمات أي تسوية ، وتتذرع تباعاً «بشرعية» سلطتها ، ووحدة الأمة الجزائرية ، ووحدة أراضيها ، كما تطالب تارةً بالألّا يقرر إيقاف إطلاق النار إلا بعد تسوية جميع القضايا الأخرى ، وطوراً أن تجلو أولاً قواتنا عن الاقليم ، وأحياناً أن يتسلم الجهاز الموجه للثورة الحكم الفعلي في البلاد ، أو ألا نطلب امتيازات استثنائية للمواطنين الفرنسيين ، أو أن نتخلى عن ممارسة حقوق خاصة في الصحراء . وفيما يخصنا ، فقد عمدنا ، لكي نتغلب على العقبات الناشئة عن هذا الجدل ، إلى استعمال حجج دافعة لا تقبل الرد ، مستمدة من الوقائع التي بأيدينا . ولكي يبدأ نص الاتفاق وتطبيقه بإيقاف القتال ، لا بنقل سلطاتنا ، ولكي ينشأ تقرير المصير عن الاستفتاء ، أولاً في فرنسا ، ثم في الجزائر ، لا بمجرد قسم نؤديه في «الصّمام» ، ولكي تنبثق السلطة الجزائرية عن الانتخاب ، لا عن مجرد مرسوم ثوري ، فقد منحنا محدثينا حق الخيار بين مساعدة فرنسا السخية والمستمرة ، وبين الفوضى التي تتخبط فيها الجزائر

إذا تخلينا عنها . ولكي نحصل على الضمانات « للفرنسيين الأصليين » ، ضماناً لحقوقهم ، ولإتاحة الفرصة أمام تعاون الطائفتين ، فقد آثرنا اقتراحاً يرمي إلى إعادة تجميع الأوروبيين المسلمين الذين يرغبون في الاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية ، في منطقة ضيقة يؤلفون فيها أغلبية السكان ، وتتولى فرنسا حمايتها كما لو كانت جزءاً من اقليمها . ولكي نحافظ على أوضاع آبار البترول الذي استخرجناه ، وقواعد تجارب قنابلنا وصواريخنا ، فبوسعنا أن نبقي في الصحراء ، مهما حصل ، ولو اقتضى الأمر أن نعلن استقلال هذا الفراغ الشاسع . ولكي يبقى جيشنا في الجزائر ، ما دام وجوده فيها مفيداً للسيطرة على اقليمها وحدودها ، فليس علينا سوى أن نقرر ذلك .

وجملة القول ، كانت تقتضي المفاوضة ، فيما يتعلق بنا ، حمل « جبهة التحرير الوطنية » على إقرار الترتيبات التي تقتضيها ، حتماً ، الاجراءات الملائمة المتعلقة بنيل الجزائر استقلالها ، من جهة ، والتوصل إلى مشاركة فعلية بين الدولة الجديدة وفرنسا ، من جهة ثانية ؛ وإلا فستتوقف المحادثات بشكل كامل ، ونعمل على ضمان مصالحنا ، ولدينا على التأكيد جميع الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك . غير أن هذين الهدفين أثارا هزات عنيفة في سير المحادثات التي ابتدأت في ايفيان وتوقفت في ١٣ حزيران (يونيو) . وقد استؤنف الاجتماع في قصر لوغران في أواخر شهر تموز (يوليو) دون التوصل الى التفاهم . وبينما كانت تجري المباحثات بين الطرفين ، كانت عملياتي الشفهية والخطية ، توجه وفدنا تدريجياً .

وفي الوقت نفسه لم أتوان عن شرح ما عقدنا العزم عليه علناً ، إذ بذلك تتنور الافكار ، وتتكوّن القناعة لديها ، أحياناً ، وتتوضح الحقائق التي تعمل اجهزة الاعلام على تعديلها باستمرار . وبتاريخ ٨ ايار (مايو) ١٩٦١ ، خاطبت البلاد بمناسبة ذكرى النصر ومرور بضعة أيام على ازمة مدينة الجزائر ، وقلت : « يترتب على السكان الجزائريين أن يقرروا مصيرهم بأيديهم ،

ويقرروا هل تصبح الجزائر دولة ذات سيادة داخلياً وخارجياً ، وعليهم أيضاً أن يقرروا هل تدخل هذه الدولة في مشاركة مع فرنسا ، الأمر الذي تقبله هذه الأخيرة ، بمقابل ما يضمن مؤازرتها ، بالإضافة إلى تعاون منظم بين الطائفتين . ثم وجهت كلامي إلى الفرنسيين الأصليين ، قائلاً : « يالها من مهمة خصبة ، تعرض في هذه الظروف ، على الجزائريين الذين من أصل فرنسي . وإني اطلب اليهم ، من كل قلبي ، وباسم فرنسا ، في اليوم الذي نخمي فيه ذكرى نصرٍ ساهموا فيه كثيراً ، أن يتخلوا عن الأوهام البالية والتحركات الحمقاء التي لا تخلف سوى النكبات ، وأن يوجهوا شجاعتهم وطاقتهم نحو العمل العظيم الذي سنتولى القيام به » . ثم أخذت التجول في اللورين ، وزرت جميع مناطقها بين ٢٨ حزيران (يونيو) و ٢ تموز (يوليو) فلقيت حيثما كان أجمع ترحيباً ، وتحديثاً إلى الجماهير عدة مرات بالمعنى نفسه . وفي ١٢ تموز (يوليو) خاطبت أيضاً فرنسا « التي تشربت روح العصر » ، وقلت : « كان يقتضي أن يربح جيشنا المعركة في أرض الجزائر ، كيما نحفظ بكامل حريتنا في قراراتنا وتصرفاتنا . إن هذا الهدف قد تحقق ، لذلك يمكننا أن نتخذ عدة تدابير تتعلق بتهدئة الأمور ، وإعادة عدة وحدات إلى فرنسا ، وتخفيض مدة الخدمة العسكرية عدة أسابيع . وعلى هذا الأساس ، تقبل فرنسا ، دون أي تحفظ ، أن يحدث السكان الجزائريون دولة مستقلة تماماً . وهي مستعدة أن تنظم تقرير المصير بالاشتراك مع العناصر السياسية الجزائرية ، ولا سيما عناصر الثورة . وستظل مستعدة لابقاء مساعدتها للجزائر ، عندما تتأكد من التعاون المنظم بين الطائفتين ، وضمان مصالحها الخاصة . وإذا لم تتم هذه المشاركة ، فستضطر في النتيجة ، إلى تجميع السكان الذين يرفضون الالتحاق بدولة آيلة إلى الفوضى ، في إحدى المناطق ، بغية حمايتهم ، أو ضمان وسائل استقرارهم في فرنسا ، إذا رغبوا في ذلك ، وعدم الاهتمام ، بأي حال ، بمصير بقية السكان ومنعهم من دخول أراضيها » .

وإذا كان يبدو أن المسرحية أشرفت على نهايتها ، فقد بذلت قصارى

جهدي لتنوير أركانها . وإنه لصحيح أنه كلما بدا تصرفي واضحاً ومستقيماً ،
تمادت فئات المعارضة المهنية في وصفه لدى القراء والناخبين بأنه غامض
وملتوي . إن أدنى محذور لمخاصمتهم المستمرة لم يكن في النتيجة التي ظهرت في
المجال الدولي ، لأن الأجنبي اعتاد حتى الآن أن يشاهد حكومة فرنسا ضعيفة
الكيان ، من جراء روح الإهمال لدى الرأي العام ، ويميل بسهولة الى الاعتقاد
أن ديفول قد هُزِم هو أيضاً ، ولا يستطيع بالتالي أن يتخذ موقفاً حازماً .
ولا شك في أن الرئيس الحبيب بورقيبة وقع تحت تأثير هذا الوهم ، إذ
أرسل فجأة بتاريخ ٦ تموز (يوليو) ، مذكرة تنطوي على التهديد ، يطلب
فيها أن تسحب فرنسا فوراً قواتها من بنزرت ، وأن تقبل تعديل الحدود بين
الصحراء وجنوب تونس . وفي ١٨ تموز (يوليو) أمر قواته بالهجوم ، فوصلت
بعض الفرق من الداخل ، يرافقها عدد كبير من متطوعي حزب « الدستور » ،
وانضم جميعهم إلى حامية المدينة ، فأطلقوا النار على جنودنا ، وقطعوا عليهم
الطرق المؤدية إلى المرفأ ، وحاصروا منشآت القاعدة ، ولا سيما المطار ،
ووضعوا الحواجز في منفذ المرفأ الذي يصله بالبحر ، ليحول دون دخول
سفننا الحربية . وفي الوقت نفسه اجتازت فرقة تونسية كبيرة حدود الصحراء ،
في أقصى الجنوب ، وحاصرت مركزنا في « غارة الحمل » ، ثم احتلت الموقع
المعروف باسم الحد ٢٣٢ . ويبدو أن الحبيب بورقيبة قدّر أن باريس ستمتنع
عن اصدار قرار يتعلق باتخاذ تدابير واسعة النطاق ، في الوقت الذي سبتديء
فيه محادثات لوغران ، ويتوقع الرأي العام الفرنسي والدولي انتهاء المنازعات
في شمال افريقيا . وكان يراوده الأمل بافتتاح المباحثات على اساس الأمر
الواقع الذي أقدم عليه ، وتحقيق مطالبه . وبذلك فإن المناضل الأكبر ،
سيدستعيد في نظر العالم العربي ، وقبل فوات الاوان ، صفة العدو اللدود
« للاستعمار الفرنسي » ، ويحصل ، من جهة ثانية ، على الأراضي النفطية المنشودة .
ولكن ، رغم تصميمي على إنقاذ بلدنا من مشاكلها في الخارج ، ورغم ما
أبديته دائماً من مجاملة ومسالمة ، إزاء تونس ، فإني لا أقبل قط عدم مراعاة

احترام فرنسا . ولذلك كان ردي العسكري قاسياً وسريعاً . ففي بنزرت ، شرعنا منذ ١٩ تموز (يوليو) بنشاط جوي ، وإنزال مظليين ، مما سمح لنا باستعادة المطار ، حيث هبطت إثر ذلك نجمات كثيرة ، كما وصلت فيما بعد نجمات أخرى عن طريق البحر الى خليج الكاريير . وحينئذ ، تمكن الأميرال آمّان ، آمر القاعدة ، من فك الحصار ، والاستيلاء على أحياء المدينة المجاورة للمرفأ ، وإخلاء منفذ المرفأ البحري ، وتنظيفه من العقبات التي كانت تعرقل المرور فيه ، وإعادة المواصلات البحرية والجوية ، وتشيت شمل المهاجرين الذين أنهكتهم هذه التدابير . وبعد ذلك ، وافقنا على طلب الحاكم التونسي بإيقاف القتال ، وأخذت جيوشنا تمد يد المساعدة إلى السكان المحرومين من مواد التموين والذين أخذوا يلوذون بالفرار إلى مختلف الجهات . أما حدود الصحراء ، فقد تولت قواتنا المتحركة رد الهجوم بسرعة ومهارة . وهكذا ، فقد مُني هذا العدوان بالاختفاق ، بعد أن كلّف التونسيين أكثر من سبعمائة قتيل وثمانمائة سجين تعس ، وعدة آلاف من الجرحى البائسين . وقد فقدنا سبعة وعشرين قتيلًا .

أما في فرنسا ، فقد كانت الأحزاب تهاجم ديفول ، واستنكرت جميعها ، بهجمات مختلفة ، حملتنا العسكرية ، وطالبت فتح باب المفاوضات فوراً مع تونس ، دون أن تأخذ بعين الاعتبار العدوان الذي تمّ ضد جيوشنا في بنزرت والصحراء . وإزاء هذه الانذارات بالتخلي عن كل شيء ، لم يرتفع ، لمساندتي ، كما هي العادة ، سوى أصوات نادرة ومتردة . ولكنني كنت أعلم مدى قيمة مثل هذه الخطب والمقالات ، بالنسبة إلى خطورة الموضوع الذي كنت اعالجه ، ولذلك امتنعت عن إيقاف هجومنا العسكري المعاكس ، قبل أن نكسب المعركة في ميدان القتال .

ولم يكن ليؤثر على تصرفاتنا نشاط الأمم المتحدة ، أو محاولة تدخل أمينها العام داغ همرشولد ، الذي أظهر في الوقت نفسه خلافه معنا بشكل

صريح ، لتدخله مباشرة في شؤون حكومة الكونغو ، ولزم جانب الحبيب بورقيبة . وقد ذهب لزيارته في مدينة تونس ، وعقد معه اجتماعات ودية ، ثم توجه في ٢٦ تموز (يوليو) ، إلى بنزرت ، بعد أن توقف القتال ، كما لو كان يملك حق تسوية النزاع محلياً . غير أن هذا المسمى قد عاد عليه بالحزبي ، إذ أن جيوشنا لم تهتم ، عملاً بالتعليقات التي تلقتها ، بتحركات هذا الوسيط غير المفوض ، كما أن الأميرال آمّان ، رفض استقباله . ولم يبقَ للرئيس الحبيب بورقيبة سوى أن يعدّ خطاه واخفاقه بمثابة خسارة لا تعوّض وسينسأهما عندما يندمل الجرح الذي أصاب الصداقة بين تونس وفرنسا .

على أن هذا الحادث المؤسف لم يؤثر قط في المفاوضات الجارية مع « جبهة التحرير الوطنية » . ولكن هل سيبقى الأمر كذلك بعد التغييرات المفاجئة التي أدخلها الثوار ، في ٢٧ آب (أغسطس) ، على جهازهم الرئيسي إذ لم يبقَ فرحات عباس رئيساً ، وحلّ محله بن يوسف بن خده ؟ ويمكننا أن نتساءل ، بادئ ذي بدء ، هل استبدال الزعيم الوطني القديم ، برئيس أصغر منه سناً ، وأشدّ تطرفاً في ثورته ، سيحمل « الحكومة الموقّعة للجمهورية الجزائرية » على التصلب في مفاوضاتها ؟ غير أن الرئيس الجديد أصدر بعد مدة وجيزة بياناً بدّد فيه هذه المخاوف ، وفسح المجال للاعتقاد بعكسها ، إذ قال : « إننا مقتنعون فيما يخصنا ، أن المفاوضة الصريحة والصادقة ستسمح لشعبنا بممارسة حقه في تقرير مصيره ، والتمتع بالاستقلال ، وتضع حداً للحرب ، وتفتح طريق التعاون المثمر بين الشعبين الجزائري والفرنسي . وهذا ما نتمناه ! » . ولكن بن خده نفسه أعلن في خطاب لاحق ، ما يحمل على إعادة النظر في الموضوع بأكمله ، إذ أكد أن الاستفتاء ليس ضرورياً البتة ، ويجب الاستغناء عنه . بيد أنهم أعلمونا فيما بعد أن هذه العبارة « مجرد أسلوب انشائي » . لذلك استمر المتفاوضون في السير نحو الهدف الذي حددناه لهم .

وفيما يتعلق بفرحات عباس ، فإن تنحيته قضت على مطامع واسعة المدى ،

صريح ، لتدخله مباشرة في شؤون حكومة الكونغو ، ولزم جانب الحبيب بورقيبة . وقد ذهب لزيارته في مدينة تونس ، وعقد معه اجتماعات ودية ، ثم توجه في ٢٦ تموز (يوليو) ، إلى بنزرت ، بعد أن توقف القتال ، كما لو كان يملك حق تسوية النزاع محلياً . غير أن هذا المسمى قد عاد عليه بالحزبي ، إذ أن جيوشنا لم تهتم ، عملاً بالتعليمات التي تلقتها ، بتحركات هذا الوسيط غير المفوض ، كما أن الأميرال آمّان ، رفض استقباله . ولم يبقَ للرئيس الحبيب بورقيبة سوى أن يعدّ خطاه واخفاقه بمثابة خسارة لا تُعوّض وسينسأهما عندما يندمل الجرح الذي أصاب الصداقة بين تونس وفرنسا .

على أن هذا الحادث المؤسف لم يؤثر قط في المفاوضات الجارية مع « جبهة التحرير الوطنية » . ولكن هل سيبقى الأمر كذلك بعد التغييرات المفاجئة التي أدخلها الثوار ، في ٢٧ آب (أغسطس) ، على جهازهم الرئيسي إذ لم يبقَ فرحات عباس رئيساً ، وحلّ محله بن يوسف بن خده ؟ ويمكننا أن نتساءل ، بادئ ذي بدء ، هل استبدال الزعيم الوطني القديم ، برئيس أصغر منه سناً ، وأشدّ تطرفاً في ثورته ، سيحمل « الحكومة الموقّعة للجمهورية الجزائرية » على التصلب في مفاوضاتها ؟ غير أن الرئيس الجديد أصدر بعد مدة وجيزة بياناً بدّد فيه هذه المخاوف ، وفسح المجال للاعتقاد بعكسها ، إذ قال : « إننا مقتنعون فيما يخصنا ، أن المفاوضة الصريحة والصادقة ستسمح لشعبنا بممارسة حقه في تقرير مصيره ، والتمتع بالاستقلال ، وتضع حداً للحرب ، وتفتح طريق التعاون المثمر بين الشعبين الجزائري والفرنسي . وهذا ما نتمناه ! » . ولكن بن خده نفسه أعلن في خطاب لاحق ، ما يحمل على إعادة النظر في الموضوع بأكمله ، إذ أكد أن الاستفتاء ليس ضرورياً البتة ، ويجب الاستغناء عنه . بيد أنهم أعلمونا فيما بعد أن هذه العبارة « مجرد أسلوب انشائي » . لذلك استمر المتفاوضون في السير نحو الهدف الذي حددناه لهم .

وفيما يتعلق بفرحات عباس ، فإن تنحيته قضت على مطامع واسعة المدى ،

منها ما يتعلق بشخصي ، وقد أطلعني عليه بنفسه في مدينة الجزائر ، خلال الحرب العالمية الثانية . فقد شرح لي آنذاك ، باندفاع وذكاء ، وخلال حديث جرى بيننا ، المشروع السياسي الذي كان يتوخاه بوصفه رئيساً « للاتحاد الشعبي الجزائري » ، ألا وهو إنشاء دولة جزائرية ديمقراطية ، بالاتفاق معنا ، وتتحد مع فرنسا . ولكن ذلك كان يستلزم القضاء على المقاومة العنيفة التي كان المستوطنون والإدارة الحاكمة يعارضون بها مثل هذا التطور . فقد كان يقول لي : « نظراً لما تتحلى به شخصيتك ، ولأن عملك الحالي سيمنحك سلطة واسعة ، فبإمكانك أن تسعى في هذا الاتجاه ، حيث لا يتجرأ أي فرنسي آخر أن يقدم عليه » . غير أنني استمعت إلى فرحات عباس بتحفظ واهتمام ، إذ كنا ، آنذاك ، في صميم الحرب ، وكانت بلادنا تعاني وضعاً رهيباً ، وكان يترتب علينا إيجاد حلٍّ لقضايا أكثر أهمية وتقتضي حلاً سريعاً . ثم ابتسمت وقلت له : « إنك تعزم دون شك أن تكون رئيساً للجمهورية الجزائرية المقبلة ، كما تتصورها ، أليس كذلك ؟ » فأجابني بلهجة مفعمة بالرزانة والوقار : « لست أتمنى أكثر من أن أجد نفسي يوماً ما ، بالقرب منك ، ممثلاً للجزائر ، لتسير مع فرنسا ! » . وبعد عشر سنوات ، عندما اندلعت نار الثورة ، كان فرحات عباس عضواً في البرلمان الفرنسي ، فطلب مقابلي ، قبل أن يشترك بها ، وإنيما كان يستعد للسفر إلى القاهرة لترؤس « جبهة التحرير الوطنية » . وقد رفضت طلبه ، إذ ما الفائدة من هذه المقابلة في الوقت الذي كنت فيه معتزلاً بجميع الشؤون الحكومية ، وبمجرداً من أي سلطة ؟

وكنت ، قبل مدة وجيزة ، أبلغت الجواب نفسه ، وللسبب نفسه إلى دوشي مينه رئيس الفيتنام ، الذي جاء عام ١٩٤٦ ، ليتفاوض في فونتينبلو مع حكومة الجمهورية الرابعة ، وشعر أن هذا الاتفاق سيموت وهو في المهد ، فطلب بإلحاح مقابلي في عزلي . ولعل هذين الزعيمين اللذين يترأس كل منهما حركة تحمل شعبيها على النضال ضد شعبنا ، يخالجهما الأمل ، قبل الوصول إلى

هذه المرحلة ، بأن يجدا في شخصي دولة فرنسا المجردة من أحابيل الحزبيين العقيمة . ولعلي ، لو كنت في ذلك العهد متسلماً زمماً الحكم ، لاتخذت الأحداث شكلاً آخر . ولكن ما الفائدة من التظاهر بإلزام فرنسا ، في الوقت الذي لم أكن لأمثلها ؟

وبينما كانت جبهة التحرير الوطنية تشير الآن نحو السلم ، رغم تغيير رئيسها ، فإن العناصر المتجمعة تحت شعار « منظمة الجيش السري » أثارت حرباً عنيفة ، وفق أسلوبها . ولم يكن ذلك مجرد انفجار فوري للغضب وخيبة الآمال ، بل كان مشروعاً واسع النطاق يهدف ، عن طريق ارتكاب الجرائم ، الى فرض سياسة سميت بسخرية سياسة « الجزائر الفرنسية » ، ولا تعمل في الواقع سوى حفر هوة بين الشعبين يتعذر اجتيازها . فقد كانت حركة العصيان هذه تعتقد أنها بإقدامها على الإكثار من قتل المسلمين ، ستحمل طائفتهم على مضاعفة المجازر والمذابح ، وأن مثل هذه الحالة التي تسود الجزائر ، ستحول دون استمرار المحادثات المقررة . وكانت تعتقد أيضاً أن الذعر الذي كان قديماً محصوراً بالهيئات ، أصبح اليوم يشمل المجتمع بكامله ، إذ كان أصحاب نظرية الارهاب يهدفون الى اشاعة الرعب لدى الرأي العام والسلطات العامة ، عن طريق ارتكاب الجرائم بشكل مستمر ، لإرغام الطرفين على السير في الاتجاه المفروض عليهم . لذلك ظلت « منظمة الجيش السري » ، طوال أكثر من عام ، تمارس نشاطها الدموي ، تحت السلطة النظرية لكل من سالان ، المختبئ في مدينة الجزائر ، وجوهو المختبئ في وهران ، والذين يتمتعان بنفوذ واسع في الجيش والشرطة والإدارة الحكومية . غير أنها كانت تخضع ، في الواقع ، لأمر رجال أشداء أمثال جاك سوزيني الذي تستهويهم النزعة الدكتاتورية . وهي تستخدم الفارين من الخدمة العسكرية ، والمتعصبين من بقايا الجيش ، ولا سيما جنود الفسرق الأجنبية ، ومجموعة اللصوص الذين يترعرون في جو الشعب الكامن ، وتستثمر أوهام معظم الفرنسيين الأصليين وذعرهم ، الذين ما زالوا ينتظرون قوة إلهية تضمن لهم ما يعتقدون أن فيه

خلاصهم ؛ وأخيراً فإن هذه المنظمة على اتصال بمكاتب الحركات السياسية ، وشبكات المؤامرات ، وبقايا المتطوعين القدامى ، الذين يريدون جميعهم إسقاط الجمهورية ، وأحياناً إشباع أحقاد متراكمة ، ضد ديغول منذ عام ١٩٤٠ .

ومنذ محادثات إيفيان الأولى ، أصبحت أهم المدن الجزائرية ، وفي مقدمتها مدينتا الجزائر ووهران مسرحاً لمآسٍ يومية . وكان سفاحو « منظمة الجيش السري » يؤثرون استعمال الرشاش والمسدس ضد المسلمين ، فيقبضون على فئات معينة منهم ، أو يصوبون النار ، دون تمييز ، على كل من يشاهدونهم أمام المخازن والمقاهي ، أو في أرصفة الطرقات . ويستعمل هؤلاء المجرمون ، في الغالب ، السيارات ، للهرب بسرعة من مطاردة رجال الشرطة ، وإن كانت على أي حال ، نادرة ومتسمة بالاهمال . وكانوا يستعملون ضد الفرنسيين الذين كانوا يريدون القضاء عليهم أو مجرد إرهابهم فحسب ، البازوكا ، أو القنابل التي كانت انفجاراتها ليلاً « أكثر من ١٥٠٠ قنبلة خلال بضعة أشهر » ، تكفل استمرار جو الحرب ، كما كان يحيطها من فوق الشرفات المزينة بعلم « منظمة الجيش السري » ضجيج القدور المعدنية المصحوب بالصراخ والصخب . وكان المسلمون يلجأون ليلاً إلى أحيائهم حيث تخفق أعلام « جبهة التحرير الوطنية » ، ويطلقون النار على كل من تبدو عليه إمارات التهديد ، ويجاوبون بصياحهم على صياح الأوروبيين . وفي خلال عام واحد قُتل ما يقارب اثني عشر ألف رجل وامرأة وطفل ، برصاص « منظمة الجيش السري » . وقد قتل رجالها أيضاً أو جرحوا عدة مئات من أعضاء قوى الأمن : كمفتشي الشرطة ، ورجال الدرك والأمن ، ونظموا أسباب اغتيال ما يقارب من ثلاثين شخصاً من ضباط الشرطة أو الجيش ، أو من القضاة . وبتاريخ ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٢ ، وجه سالان الى فئات الاغتيال ، أمراً يحمل توقيع « بإطلاق النار حكماً على وحدات الدرك السيار وقوى الأمن » . إن الاشتراك في اقتراف الجرائم بلغ بين السكان الأوروبيين ، ولدى مختلف مراتب موظفي الادارة والأمن ، حدّاً أصبح معه توقيف المجرمين أو إصدار الأحكام بحقهم أمراً نادراً جداً . وإذا

تمكن المندوب العام جان موران والقائد العام آيوره من الاستمرار في ممارسة مهامهم ، وفي مثل هذه الظروف ، فذلك لأنها كنا مقيمين خارج مدينة الجزائر ، إذ كان الأول في الصخرة السوداء «روشييه نوار» والثاني في رغبة .

وفي فرنسا ، رغم الجهود الكبيرة التي كان يبذلها وزير الداخلية روجيه فري ، ورجال الشرطة ، فقد ازداد التخريب والتدمير بواسطة قنابل البلاستيك التي تجاوز عددها ألف قنبلة ، وقد ذهب ضحيتها رئيس بلدية إيفيان ، كميل بلان ، كما أطلقت إحداها على أندريه مالرو ، فأفقدت بصر فتاة صغيرة . وقد حاولوا الضربة الجريئة يوم ٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ ، إذ بينما كنت عائداً ليلاً مع زوجتي ، والمرافق العسكري العقيد تيسير ، والحارس فرنسيس مارو ، ولدى خروجنا من بون سور سين ، على الطريق المؤدي من قصر الأليزيه من كولومبي فوجئنا بأن سيارتنا قد أحاطت بها ألجنة اللهب . وكان ذلك نتيجة انفجار مزيج من المواد المعدة لتفجير كمية من البلاستيك يبلغ وزنها عشرة كيلوغرامات كانت مخبأة في كتلة من الرمال ، وتملك طاقة تدمير تتجاوز الهدف ، المعدة له . والغريب أن هذه الكتلة لم تنفجر .

وهكذا استمرت الأمور في سيرها الطبيعي ، وكنت قبل بضعة أيام ، اغتنمت فرصة عقد مؤتمر صحفي ، لأوضح الشروط التي ستنشأ بموجبها الدولة الجزائرية ، إذ قلت : «إن مثل هذه الدولة لا يمكن أن تنشأ ، أصولاً ، إلا عن طريق استفتاء السكان... ومؤدى ذلك أن الاستفتاء سيحدث الدولة ، وأن الحكومة النهائية ستنبثق عن الانتخابات . إن حكومة جزائرية موقته قد تسير بالبلاد نحو تقرير المصير ، ونحو هذه الانتخابات ، على أن تتصف بالحزم وتكون على وفاق معنا . ولكن إذا لم ندرك هذا الهدف رغم ما تقترحه فرنسا ، فيجب حينئذ أن نستنتج ما يجب عمله » . وبينت أن ذلك سيؤدي إلى إنهاء مساعدتنا وتجميع الفرنسيين . ثم تناولت أيضاً قضية

تمكن المندوب العام جان موران والقائد العام آيوره من الاستمرار في ممارسة مهامهم ، وفي مثل هذه الظروف ، فذلك لأنها كنا مقيمين خارج مدينة الجزائر ، إذ كان الأول في الصخرة السوداء «روشييه نوار» والثاني في رغبة .

وفي فرنسا ، رغم الجهود الكبيرة التي كان يبذلها وزير الداخلية روجيه فري ، ورجال الشرطة ، فقد ازداد التخريب والتدمير بواسطة قنابل البلاستيك التي تجاوز عددها ألف قنبلة ، وقد ذهب ضحيتها رئيس بلدية إيفيان ، كميل بلان ، كما أطلقت إحداها على أندريه مالرو ، فأفقدت بصر فتاة صغيرة . وقد حاولوا الضربة الجريئة يوم ٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ ، إذ بينما كنت عائداً ليلاً مع زوجتي ، والمرافق العسكري العقيد تيسير ، والحارس فرنسيس مارو ، ولدى خروجنا من بون سور سين ، على الطريق المؤدي من قصر الأليزيه من كولومبي فوجئنا بأن سيارتنا قد أحاطت بها ألجنة اللهب . وكان ذلك نتيجة انفجار مزيج من المواد المعدة لتفجير كمية من البلاستيك يبلغ وزنها عشرة كيلوغرامات كانت مخبأة في كتلة من الرمال ، وتملك طاقة تدمير تتجاوز الهدف ، المعدة له . والغريب أن هذه الكتلة لم تنفجر .

وهكذا استمرت الأمور في سيرها الطبيعي ، وكنت قبل بضعة أيام ، اغتنمت فرصة عقد مؤتمر صحفي ، لأوضح الشروط التي ستنشأ بموجبها الدولة الجزائرية ، إذ قلت : «إن مثل هذه الدولة لا يمكن أن تنشأ ، أصولاً ، إلا عن طريق استفتاء السكان... ومؤدى ذلك أن الاستفتاء سيحدث الدولة ، وأن الحكومة النهائية ستنبثق عن الانتخابات . إن حكومة جزائرية موقته قد تسير بالبلاد نحو تقرير المصير ، ونحو هذه الانتخابات ، على أن تتصف بالحزم وتكون على وفاق معنا . ولكن إذا لم ندرك هذا الهدف رغم ما تقترحه فرنسا ، فيجب حينئذ أن نستنتج ما يجب عمله » . وبينت أن ذلك سيؤدي إلى إنهاء مساعدتنا وتجميع الفرنسيين . ثم تناولت أيضاً قضية

الصحراء قائلاً : « إن خطتنا ترمي إلى تحقيق مصالحنا وأخذ الحقيقة بعين الاعتبار . أما مصالحنا فمؤداها ما يلي : حرية استثمار البترول والغاز اللذين اكتشفناهما ، والتصرف بأراض للطيران ، والتمتع بحق التنقل . أما الحقيقة فهي أن كل جزائري كان يؤمن بأن الصحراء يجب أن تُعدّ قسماً من الجزائر . وهذا يحملنا على القول : إننا لم نتعرض إلى قضية سيادة الصحراء أثناء المباحثات الفرنسية الجزائرية . ولكننا بحاجة إلى مشاركة تضمن مصالحنا . وإذا تعذر تحقيقها وتنفيذ هذا الضمان ، وجب علينا أن نجعل من أحجار الصحراء ومن رمالها شيئاً خاصاً ... » . ثم زرت بين ٢٠ و ٢٤ أيلول (سبتمبر) ، محافظات آفيزون ، ولوزين ، والآرديش ، فشرحت فيها ما أقوم به ، فأيدتني جميعها بحرارة زائدة .

إن مصير فرنسا يتوقف دائماً على نشاط جنودها . وقد أكدت ذلك في الثاني من تشرين الأول (أكتوبر) في حكمة ألقيتها من الازاعة ، قلت فيها : « فيما يتعلق بالجزائر ، لم نتوقف منذ ثلاث سنوات ، عن الدنو من الهدف الذي حددته باسم فرنسا . ولكن يجب كما يتحقق هذا الحل الواضح والحازم ، أن يكون الجيش الفرنسي سيد ميدان الحرب ، وهذا ما حصل فعلاً . ولذلك كان يجب ، ويجب الآن ، أن يبقى هذا الجيش خلصاً لواجبه ، وقد أبدى هذا الاخلاص ، وله في ذلك شرف عظيم ! » . ثم قمت بين ٧ و ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) برحلة إلى كورسيكا والبروفانس ، وسنحت لي فيها عدة مناسبات لشرح هذا الموضوع والتصفيق له ، بعد أن أصبح مألوفاً لدى الأكثرية الساحقة المتمتعة بالمنطق السليم . وفي ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ، زرت مدينة ستراسبورغ التي كانت تحتفل بذكرى تحريرها . وقد دُعي عدد كبير من الضباط لحضور الحفلة العسكرية والاستماع إلى ما سيقوله ديغول . وقد تحدثت عن الجيش في الخطاب الذي وجهته إلى سكان ستراسبورغ ، وعن طريقهم إلى جميع الفرنسيين . وبعد أن أشدت بمأثرة فرقة لوكليز ، أشرت إلى أسباب تحرير فرنسا وجيوشها وكيف ان الجزائر تعلق بها رديحاً طويلاً من الزمن ،

الأمر الذي سيسمح لنا ببناء دفاع وطني يتفق ومقتضيات عصرنا ، وشرحت كيف يتم ذلك. وهكذا أوضحت أن مصلحة سيطرتنا الرئيسية، تقضي بإنهاء المشكلة الجزائرية ، وفسحت لجيشنا مجالاً واسعاً للتجديد . ولكن كيف لا أجعلهم يشعرون أن التخلي عن الخدمات التي قدمناها ، والنجاحات التي أحرزناها فيما وراء البحار، منذ عشرات السنين، تقتضي تضحية عسكرية ؟ ثم تعرضت إلى التمنيات المثيرة التي أحدثها حلم «الجزائر الفرنسية» ، وصرحت: «يستطيع كل إنسان ، وأنا في المقدمة ، أن يشرح لنفسه كيف ينشأ الأمل أو الوهم في أذهان الكثيرين وقلوبهم ، بأن الاستمرار في رغبة الشيء يؤدي ، في المجالين العنصري والنفساني ، إلى تحقيقه ، خلافاً لكيانه». وختمت كلامي صائحاً : «ورغم كل شيء ، فعندما تختار الدولة والأمة طريقهما ، يصبح الواجب العسكري مرسوماً بشكل نهائي . فالخروج عنه لا يؤدي إلا إلى خسارة الجنود ، في حين أن التقيد به يتيح للبلاد اعطاء المثل اللائق وإيجاد المخرج المناسب» .

وبتاريخ ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ، أكدت في خطاب نهاية العام ، ماذا نريد ، وأبدت الملاحظة التالية : «يبدو اليوم ممكناً ، في الواقع ، أن تنتهي بهذا الشكل هذه المأساة المؤلمة» . وبعد ثلاثة أيام ، صدرت الأوامر بإعادة فرقتين جديدتين إلى فرنسا مع كل الطيران المقاتل تقريباً . وأخيراً أعلنت في ٥ شباط (فبراير) ١٩٦٢ ، أن الحنة أوشكت على الانتهاء ، إذ قلت : « من ذا الذي يستطيع أن ينكر ، بنية حسنة ، وجوب القيام بعمل نبيل ، لا مفر منه ، وإحلال علاقات التعاون محل علاقات السيطرة التي كانت تربطنا بمستعمراتنا ، حيث لم تتم حتى الآن ، كالجزائر مثلاً ؟ .. اننا نقرب من هدفنا ، ويساورني الأمل بأننا سندرك قريباً المخرج الذي نعهده الأجدى ، والذي عملنا على انضاج عناصره » .

وعلى أثر ذلك ، افتتحت في منطقة «الروس» المرحلة النهائية للمفاوضات.

وقد رافق لويس جوكس هذه المرة وزيران آخران ، هما روبير بورون وجان دو بروي واستأنف الاتصال مباشرة ، بـمـندوبي الجبهة ، كريم بلقاسم وسعد دحلب والاخضر بن طبال ، ثم انتقلت المباحثات في اواخرها إلى إيفيان ، وتم توقيع الاتفاقات في ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٢ . وقد ورد فيها كل ما كنا نتوخاه ، مع قرار ايقاف القتال فوراً . وبعد أن يمنح الشعب الفرنسي الاستقلال إلى الجزائر ، ويصوت عليه الشعب الجزائري ، فحينئذ يقوم تعاون وثيق بين فرنسا والجزائر في الشؤون الاقتصادية والنقدية ، بالإضافة إلى التعاون العميق في المجالين الثقافي والفني ، ومنح امتيازات خاصة لمواطني كل من البلدين في اقليم البلد الآخر ، وتقديم ضمانات كاملة وواضحة لأعضاء الجالية الفرنسية ، الذين قد يرغبون في البقاء في الجزائر ، و ضمان حقوق ذات امتيازات لتتقينا عن بتول الصحراء واستثمارنا له ، ومتابعة تجارتنا الذرية والفضائية في الصحراء ، والتصرف بقاعدة المرسى الكبير وعدة مطارات من قبل قواتنا خلال خمسة عشر عاماً على الأقل ، واستبقاء جيشنا في الجزائر مدة ثلاثة أعوام ، إذا رأينا ذلك ضرورياً . وفيما يتعلق بالفترة الانتقالية ، فقد تم الاتفاق على أن توفد الجمهورية الفرنسية ، من جهتها ، مفوضاً سامياً ، يصبح السلطة العليا ، ولا سيما فيما يتعلق بالنظام العام ، وتتولى ، من جهة ثانية ، انشاء « لجنة تنفيذية جزائرية موقته » تأخذ على عاتقها شؤون الادارة ، وتنظيم الاستفتاء ، وتعمل على انتخاب جمعية عامة وطنية دستورية ، تنبثق عنها الحكومة ، على أساس أن جواب الشعب على الاستفتاء سيكون ايجابياً . ولما كانت الجزائر لا تتمتع ، في الوقت الراهن ، بالسيادة ، واتفاقات إيفيان لا تعد ، بالتالي ، بمثابة معاهدة ، فان الشعب سيصوت في فرنسا والجزائر استناداً إلى بيان صادر عن الحكومة الفرنسية يتضمن توصية الناخبين باقرار نص الاستفتاء .

وفي عشية اليوم نفسه ، صرحت للأمم أن المأساة انتهت ، والمشكلة اقترنت بالحل الملئ ، هذا إذا أقرت ذلك . وقد قلت : « إن الذي تقرر

أمره يتجاوب مع ثلاث حقائق واضحة كالنهار . فالحقيقة الأولى هي أن مصلحتنا الوطنية ، والحقائق الفرنسية ، والجزائرية ، والعالمية ، كل ذلك يقتضيها ، في الوقت الراهن ، أن تقرر الجزائر مصيرها بنفسها . والحقيقة الثانية هي أن حاجات الجزائريين الكبرى ، ورغباتهم الواسعة المتعلقة بتنميتهم ، تفرض على الجزائريين أن تشترك مع بلدنا . والحقيقة الثالثة هي أنه ، بصرف النظر عن القتال ، وعن الاعتداءات ، والمحن ، ورغمنا عن مختلف الفروق في طريقة الحياة ، وفي العرق ، وفي الدين ، فإنه يقوم بين فرنسا والجزائر نوع من التجاذب الخاص البدائي ، بالإضافة الى الروابط العديدة التي تمت خلال مئة واثنين وثلاثين عاماً من حياتها المشتركة ، وذكريات الحروب الكبرى التي خاضها معاً أبناء الطرفين ، جنباً الى جنب ، في صفوف جيوشنا ، وفي سبيل حرية العالم . ومن يدري فلعل القتال الذي انتهى والذين سقطوا قتلى من الجانبين ، كل ذلك قد يساعد الشعبين على الاقتناع بأنها « وجدنا ، لا للتقاتل ، وإنما للسير معاً وأخوياً في طريق الحضارة . ثم أكدت ما يلي : « إذا تغلب في النتيجة الحل الذي يملئ المنطق السليم ، فمرد ذلك ، أولاً ، الى الجمهورية الفرنسية التي عرفت كيف تزود نفسها بالمؤسسات اللازمة لسلطة الدولة ، ومن ثم ، الى الجيش الذي تمكن من السيطرة على الأراضي في كل منطقة وفي جميع نقاط الحدود ، بفضل خسائره المجيدة ، وجهوده الجديرة بالتقدير ، وأقام مع السكان أواصر إنسانية وودية ، وبقي حازماً ازاء القيام بواجبه رغم الاستياء الذي أبداه كثير من ضباطه ، ومحاولات التخريب التي قام بها بعض الرؤساء الذين شقوا عصا الطاعة . والفضل في ذلك ، أخيراً ، الى الشعب الفرنسي الذي أتاح للحل مجال النضج وإدراك النتيجة بما أولاه من ثقة دائمة للذي يحمل عبء الدولة » . وبعد يومين أبلغت البرلمان برسالة وجهتها اليه ، ان الأمة مدعوة لإبداء رأيها بواسطة الاستفتاء .

وقد تم الاقتراع بتاريخ ٨ نيسان (إبريل) . وقبل هذا التاريخ بيومين ، وجهت خطاباً إلى البلاد ، طلبت فيه إلى كل مواطن ، لدى تصويته بكلمة

ن وجان
م وسعد
فيان ،
كل ما
الفرنسي
م تعاون
س إلى
طني كل
الجالية
ق ذات
الذرية
ات من
الجزائر
قالية ،
سامياً ،
جهة
دارة ،
تنبثق
يجابياً .
ايفيان
الجزائر
بأقرار
للمشكلة
تقرر

نعم ، « أن يُسهم في هذا الحادث الواسع المدى ، والذي يُنهي مسمى فرنسا في تصفية الاستعمار » . ففي فرنسا والمحافظات والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار ، توجه ٢٠ مليوناً وثمانمائة ألف فرنسية وفرنسي إلى صناديق الاقتراع ، أي نسبة ٧٦ بالمئة من المسجلين . وقد أجاب منهم ١٧ مليون وتسعمائة ألف بكلمة نعم ، ومليون وثمانمائة ألف بكلمة لا وكان ثمة مليون ورقة بيضاء أو ملغاة . فالجواب كان إذأ إيجابياً بنسبة ٩١ بالمئة من الأصوات التي أدلى بها .

ومع ذلك ، فإن شبه الاجماع الوطني المائل ، والذي يحل القضية من اساسها دون أن يترك أي مجال للشك حول نهاية المشكلة ، لم يثن « منظمة الجيش السري » عن متابعة تصرفاتها . ومنذ أن بدا واضحاً أنه سيُباشر بالمفاوضة النهائية ، تنبأ كثير من فرنسيي الجزائر بالنتيجة ، وأفرغتهم موجة الجرائم التي غمرت البلاد ، فأخذوا يستعدون للعودة إلى فرنسا ، مما حمل الارهابيين على الإدعاء بأن الهجرة ستؤدي إلى تسليم الأراضي إلى العدو ... لذلك عمدوا إلى حظر مغادرة أي شخص تحت طائلة إحراق الأموال المتروكة ، وقتل الملاك عند الاقتضاء . وفي الواقع ، حلّ التنفيذ محل التهديد . وعلى النقيض من ذلك ، فقد تحولت الأساليب المستعملة بعد توقيع الاتفاقات ، « إلى إحراق المراكز » . فقد أصبح من الواجب أن يغادر الاوروبيون الجزائر ، مهما كلف الثمن ، وألاً يخلفوا بعدهم سوى الدمار . وساد الشعار القائل : « لنتركها كما وجدناها عام ١٨٣٠ » . وفي الوقت نفسه كانت الحرائق المنظمة ترسل لهيبها في كل مكان : في المدارس ، والبلديات ، والمعامل ، والمحازن ، والمكاتب . وهكذا اندلعت النيران في مدينة الجزائر : في دار الحكومة ، والجامعة ، ومستودعات البترول ومنشآت المرافئ .

ولا شك في أن الحكومة كانت تتوقع تصميم قسم كبير من الجالية الفرنسية على العودة الى الوطن . فمنذ شهر آب (اغسطس) ١٩٦١ ، عهد ميشال دوبريه ،

إلى روبير بولان ، وزير الدولة ، بتهيئة هذه العملية الواسعة . وفي كانون
الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، تم التصويت على القانون الذي ينظم الوسائل
الأولى لنقل الذين سيختارون الإقامة في فرنسا ، وإعادة تصنيفهم ، وتنفيذ
ضمانهم الاجتماعي . ولكنه كان من الممكن ، بل كان من الواجب أن تتم
العودة تدريجياً ودون تهافت . ومع ذلك ، فقد كان من عوامل الصواب ،
ومن الأمور المرجوة ، أن يظل معظمهم في الجزائر ، لمصلحتهم الشخصية ،
ومصلحة بلادنا ، إذ كانوا يؤلفون عناصر أهم النشاطات . ولكن « منظمة
الجيش السري » حملتهم على الاستعجال ، فرحلت الأكرية الساحقة من
الفرنسيين ، وفروا أحياناً في حالة من الخوف والذعر . ففي شهري أيار (مايو)
وحزيران (يونيو) ١٩٦٢ ، كان يتجمع يومياً قرابة سبعة آلاف شخص في
البواخر والطائرات التي تنقلهم إلى مرسيليا . وباستثناء العسكريين
والفرنسيين ، فقد كان يقيم في الجزائر مليون أوروبي . ولن يبقى منهم سوى
مئة ألف فقط ، ولذلك ، فإن كثيراً من الدور المهجورة في جنون الرحيل ،
قد احتلها أشخاص آخرون ، كما أن كميات كبيرة من السلع والأثاث ، والأمتعة
قد 'نُهبت' .

ولكل بداية نهاية . ففي ٢٥ آذار (مارس) اكتشف جوهر وأوقف ،
ثم حكمت عليه المحكمة العسكرية العليا بالاعدام ، وكانت 'عقدت برئاسة
الرئيس بورنه الذي تاب عن مورييس باتان بسبب مرض هذا الأخير . وبتاريخ
٢٠ نيسان (ابريل) ، جاء دور سالان ، وألقي القبض عليه في مدينة
الجزائر . ولكن المحكمة العليا حكمت عليه بالسجن المؤبد مع الشغل ،
وأعفته من حكم الاعدام . ومع ذلك ، فإن الجرائم التي ارتكبها ، كانت
خطيرة . ومن جهة ثانية ، كيف يمكن تسوية هذين الحكيمين الصادرين عن
المحكمة نفسها ، بفاصل ستة أسابيع ، إذ أبدت في الثاني تساهلاً ازاء
الشخص الذي يعد المجرم الرئيسي ، كما اعترف بذلك نص القرار الصادر
بحقه ؟ وقد قررت آنئذ أن أترك قرار جوهر يأخذ مجراه الطبيعي ، ثم بناء

في فرنسا
سيما وراء
صناديق
مليون
مليون
الأصوات
قضية من
« منظمة
سيبأشر
موجة
حل
دو ...
الأموال
حل
د توقيع
ن يغادر
دمار .
ت نفسه
لديات ،
الجزائر :
...
فرنسية
دوبريه ،

على إلحاح جورج بومبيدو الذي أصبح رئيساً لمجلس الوزراء ، وجان فوايته وزير العدل ، اللذين لجأ إلى حيلة قانونية لإيقاف التنفيذ ، قررت العفو عن هذا الشخص التعيس ، بعد أن تمكن رئيسه من إنقاذ حياته .

وفيا بعد ، أعرب هذان المحكومان تبعاً ، عن رغبتها في الإعزاز إلى « منظمة الجيش السري » بإيقاف القتال الذي أصبح عديم الفائدة . ومع ذلك ، ففي الظروف الخطيرة التي تحتازها الدولة ، فإن استعمال وزنين وقياسين بشكل صارخ وفي دعويين مُدوّبتين ، لا يسمح لي بإبقاء قضاء وضع نفسه موضع الجدل والشك . ومهما يكن الأمر ، فقد تمت الآن محاكمة جميع كبار الرؤساء المتمردين ، ولذلك فقد ألغيت المحكمة العسكرية العليا ، وأحدثت من ثمّ بموجب قرار ، « محكمة عسكرية قضائية » تتميز بالبساطة ، لكي تنظر في القضايا الطارئة ، ريثما تعود الحياة العامة إلى وضعها الطبيعي . غير أن هذه التدابير التي أثارت حركات شتى في أوساط الحقوقيين المهتمين بالسياسة ، لم تصدم قط الجمهور الفرنسي الذي كان مبتهجاً بانتهاء المأساة الجزائرية ، وهذا ما سمعته من الهتافات التي دوت في مقاطعتي ليموزان وفرانش كونته اللتين زرتهما في شهرَي أيار (مايو) وحزيران (يونيو) .

إن الاضطراب الدامي الذي انتشر في المدن الجزائرية الكبرى ، وجلاء السكان الفرنسيين بشكل جماعي ، لم يحولا دون إقامة السلطات الانتقالية التي نصت عليها اتفاقيات إيفيان . وقد توجه كريستيان فوشيه المعين مفوضاً سامياً للجمهورية الفرنسية ، ومساعدته برنار تريكو إلى « روشيه نوار » حيث سيتولى توجيه هذه المرحلة الأخيرة . وما كادت قدماه تطآن أرض الجزائر حتى واجه مسؤولية استتباب النظام الذي اختلّ أكثر من أي وقت مضى يوم ٢٦ آذار (مارس) ، من جراء الفتنة التي قام بها في شارع إيسلي سكان مدينة الجزائر الذين أثار سخطهم توقيف جوهر والذين لم يتسن تفريقهم إلا بواسطة نيران جيوشها القتالة . ولكي أحدث السلطة التنفيذية الموقته ،

استدعيت الرئيس عبد الرحمن فارس ، الذي بدا مفعماً بالتفاؤل والحيوية . وكانت تضم ثلاثة أعضاء فرنسيين من وجهاء الجزائر السياسيين وثمانية أعضاء مسلمين ، كان بعضهم فقط منتسباً إلى « جبهة التحرير الوطنية » . وقد تمركز فارس وزملاؤه في « روشيه نوار » ، وأخذوا على عاتقهم تهيئة إجراءات الاستفتاءات والانتخابات . ولما تولى كل من المسؤولين مهام أعماله ، توجه لويس جوكس إلى مدينة الجزائر للاعراب عن تأييد الحكومة . ورغم المعارك المستمرة التي كان يُسِير رحاها مغاوير « سوزيني » ، والتي كانت يجابهها المسلمون بمعارك ماثلة ، ورغم الشلل الذي اصاب النشاطات العامة ، من جراء توارى عدد كبير من الأوروبيين ، وأخيراً رغم الانشقاقات الخطيرة التي بدت في تونس في صفوف زعماء « جبهة التحرير الوطنية » ، ولا سيما بن بيلا وبن خده ، فإن الجزائر ظلت تسير نحو الاستقلال ، محاطة بهالة من الألم .

وقد حُدد يوم الاول من تموز (يوليو) لإجراء الاستفتاء الشعبي الذي يتضمن السؤال التالي : « هل تريد أن تصبح الجزائر مستقلة على أساس التعاون مع فرنسا ، وفق الشروط المحددة في البيان الصادر بتاريخ ١٩ آذار (مارس) ١٩٦٢ ؟ » . غير أنه اتفق أن تخلت « منظمة الجيش السري » فجأة عن كيائها ، ولجأ جان جاك سوزيني الى وساطة شخصيات فرنسية من فئة الأحرار ، ولا سيما جاك شوفاليه رئيس بلدية الجزائر سابقاً ، للاتصال باللجنة التنفيذية الموقفة ، وتذرع بحجة تقديم يد المساعدة للتوفيق بين الطائفتين ، ليعرض عليها إيقاف القتال ، مما أثار استغراب الجميع . وهذا ما أوصى به من سجنها ، كل من جو هوو أولاً ، ثم تبعه في ذلك سالان ، وقد قبل فارس هذا الاقتراح ، وعقد الطرفان اتفاقاً بشأنه . ولذلك ، فقد جرى الاقتراع في جو يسوده الهدوء الكامل ، واشترك في التصويت أكثر من ٩٠ بالمئة من المسجلين ، وأجاب أكثر من ٩٩ بالمئة من المصوتين بكلمة « نعم » ، مما يقيم الدليل على أن « الفرنسيين الأصليين » الذين ما زالوا في الجزائر ، كانوا في

عداد هذه النسبة الكبيرة . وبتاريخ ٣ تموز (يوليو) ، كتبت الى رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة « أن فرنسا تعترف رسمياً باستقلال الجزائر » . وفي ٢٠ ايلول (سبتمبر) التالي ، تم انتخاب الجمعية الوطنية الدستورية ، وعيّن أحمد بن بيلاً رئيساً لأول حكومة للجمهورية الجزائرية .

إن نهاية الاستعمار تُعدّ صفحة من تاريخنا . وفي هذه المرحلة ، كان يساور فرنسا في آن واحد شعور بالأسف لما حدث ، كما كان يخالجها الأمل لما كانت تتوقعه في المستقبل ، ولكن هل تُكتب الحياة لمن تولى كتابة هذا التاريخ وإنجازه ؟ على القدر أن يقرر ذلك ! وقد أقدم عليه في ٢٢ آب (اوغسطس) ١٩٦٢ ، إذ اتفق في ذاك اليوم ، أن كنت ماراً بسيارتي ، في منطقة كلامار الصغيرة ومتوجهاً مع زوجتي وصهري آلان دو بواسيو ، والسائق فرنسيس مارو ، الى الطائرة التي كانت تنتظري في فيلاكوبلي ، فوقعنا في كمين كان مهيأ بعناية فائقة ، وُصوبت نحونا طلقات نارية من رشاشات صادرة عن أشخاص يمتطون سيارة . ومن أصل ١٥٠ رصاصة وُجهت نحونا ، لم تُصَب سيارتنا سوى أربع عشرة طلقة ، وقد شاءت المصادفة الغريبة أن أحداً منا لم يُصَب بأذى . فليستمر إذاً ديعول في متابعة طريقه وإنجاز مهمته التي خلق لها !

الاقتصاد

٤

إن السياسة والاقتصاد مرتبطان معاً كارتباط العمل والحياة . وإذا كانت المأثرة القومية التي اتولاهما تقتضي التحام الأفكار ، فهي تفترض حتماً ان البلاد تملك الوسائل اللازمة لهذا الغرض . إن ما تجنيه بفضل مواردها وعمل ابنائها ، وما تقتطعه من هذا الدخل العام في موازاتها ، إما لتمويل تسيير أجهزة الدولة التي تدير شؤونها ، وتضمن لها القضاء والتعليم والدفاع ، وإما لتوظيف الأموال في سبيل الإتفاق على وسائل نشاطها وتنميتها ، وإما لمساعدة أولادها في الحن التي يفرضها التطور على الحياة البشرية . إن قيمة البلاد بالمفهوم الطبيعي لهذه اللفظة ، ووزنها إذا قوبل بالبلاد الأخرى ، كل ذلك يؤلف الاسس التي تتركز عليها بحكم الضرورة ، السيطرة ، والنفوذ ، والعظمة ، فضلاً عن المستوى النسبي لرفاهية الشعب وأمنه الذي اتفق على تسميته في عالمنا هذا ، بالسعادة .

لقد كان ذلك صحيحاً في جميع الأزمنة ، ولا سيما في عصرنا هذا ، لأن كل إنسان يجد نفسه باستمرار فريسة الرغبة الملحة في إحراز السلع الحديثة

التي اكتشفها العصر الحاضر ، ولأنه يعلم أن مصيره في هذا الحال يتوقف مباشرة على ما يجري بشكل إجمالي ، وعلى ما يتقرر في القمة ، ولأن سرعة الإعلام واتساعه يحملان كل انسان وكل شعب على التمكن في أي لحظة من موازنة ما لديه بالنسبة إلى نظرائه . وهذا هو في الواقع الهدف الرئيسي لما يشغل فكر الجماهير . وما من حكومة تستمر في الحكم إذا تغاضت عن هذه الحقائق . إن فعالية السياسة وطموحها منوطان بقوة الاقتصاد والآمال المعقودة عليه .

وإني أعلم ذلك عن يقين كأي شخص آخر ، لأنني تمكنت ، غداة التحرير ، وبفضل اصلاحات واسعة أن أنقذ البلاد من الاضطراب القتال الذي كان يتهدها ، ولأنه يترتب عليّ اليوم ، أن أقومَ أوضاعها وأنجيها من الوضع المؤسف الذي قادتها إليه الاحزاب . ولأنني سأشرف خلال عشر سنوات ، فيما يتعلق بازدهارها ، وتقدمها ، ونقدها ، على تحقيق فوز لا يعادله كل ما أنجز في سبيلها ، منذ نصف قرن . ولأنني سأحول ، بعد ردم من الزمن وفي اللحظة الأخيرة ، دون وقوع البلاد في الهوة ، في الوقت الذي يُوجّه ضدّ حكمي ، حملة إجماعية ، حامية الوطيس ، تتولاها جميع أوساط الوجهاء ، ويؤازرها الخمول المرّضي الذي اعترأها فجأةً ، وتخلي معظم المسؤولين عن القيام بواجباتهم ، في جميع المجالات ، مما كاد يؤدي بها إلى الفوضى . ولهذا الأسباب ، فما دمت على رأس فرنسا ، وأتحمل أعباء الأمة ، في حالي الهدوء وهبوب الإعصار ، فإن القضايا الاقتصادية والاجتماعية ستظل تحتل المركز الاول من نشاطي واهتمامي ، وسأخصص لها نصف عملي ومقابلاتي ، وزياراتي وخطبي . وهذا ما يحملني على القول ، عرضاً ، إلى أي حد تبدو لي دائماً تفاهة اللوم الذي كان يُوجّه بعناد وإصرار إلى ديفول بحجة عدم اهتمامه بتلك القضايا .

وإنه لصحيح ، انني سأبذل باستمرار قصارى جهدي ، في سبيل معالجة

الموضوع ، لكي أحوله الى جوهره الأساسي . وصحيح أنني لن أعول على الدروس المتنوعة لعدة دكاترة يعالجون ، في اتجاهات مختلفة ، مجموعة النظريات ، بصورة مجردة عن الواقع . وصحيح أنني لن أسعى وراء الأفكار والصيغ التي تعترىها الشكوك والتناقضات ، أو أتتبع خطوات أصحاب النظريات الوهمية التي يعرضونها في الصحف او الأندية العلمية ، أو اسير خلف العاملين في سبيل اكتساب الشعبية . وصحيح أنه إذا كان المركز السامي الذي أشغله يقتضي الحصول على آراء الخبراء ، لأختار منها ما أشاء ، على مسؤوليتي ، فليس في ودي ، أن أحل محل الوزراء والموظفين ، الذين يترتب عليهم القيام بالدراسة ، والاقتراح ، والتنفيذ ، بعد أن يأخذوا بعين الاعتبار المعطيات المعقدة التي يعيشون في جوها بحكم العادة والاختصاص . وصحيح أخيراً ، أنه مهما كانت النتائج ، فستعرض للنقد والمناقشة ، لأن الموضوع بحد ذاته ، لا يمكن أن يحقق أمنيات الجميع الكثيرة ، كما أنه لا يبدو في نظر أحد كاملاً ومحيطاً بجميع النواحي ، ولكنني لا أحاول أن أنتحل ، في هذا المجال ، أو في المجالات الأخرى ، سبباً للانسحاب والتملص ، هذا إذا افترضنا أنني أحاول ذلك . فكل ما تقوم به الدولة ، إنما يتم بلاء إرادتي ، وعلى مسؤوليتي ، وأحياناً بناءً على الحاحي وإصراري ، استناداً إلى الدور الرئيسي الذي لفته البلاد على عاتقي ، عفويًا ، وتطبيقاً للسلطات التي يمنحها الدستور الجديد لرئيس الدولة .

ما الاتجاه الذي يجب ان نحول الجهد الاقتصادي نحوه ، لكي يتفق والسياسة التي سأربط بها فرنسا ؟ إن الفكرة التي كونتها في بادئ الأمر ، وطوال مراحل التنفيذ ، هي مجرد فكرة يوحىها المنطق السليم . إن بلادنا لا تستطيع الاستناد إلى الاكتفاء الذاتي في الداخل ، والاعتماد على الخارج ، إلا إذا كان نشاطها متفقاً مع الوقت الراهن . ففي العصر الصناعي ، يجب أن تكون صناعية ، وفي عصر المنافسة ، يجب أن تكون قادرة على ذلك ، وفي عصر العلم والتقنية ، يجب تشجيع الأبحاث . ولكي يتمكن من الانتاج

يتوقف
ن سرعة
لحظة من
الرئيسي
ضت عن
والآمال

غداة
القتال
وأنجيها
ال عشر
ق فوز
بعد
الوقت
جميع
تخلي
ودي بها
أعباء
جتماعية
ب عملي
إلى أي
ديقول

مالحة

بكميات كثيرة ، وبشروط تيسر المبادلات ، ولكي يتجدد باستمرار اختراع ما تصنعه في معاملها ، وما تحصده في حقولها يجب عليها أن تتطور بعمق مع مقتضيات التقدم .

ولست أتجاهل حتماً ، قيمة بلادنا الأساسية في وضعها الحاضر . ورغم رغبتني في حملها على اجراء تعديلات واسعة في كيانها ، وفي عاداتها ، فإنني أكنُ المزيد من الاحترام لما أنجزه آباؤنا في سبيلها ، حقبة طويلة من الزمن . ففي الوقت الذي أتولى فيه من جديد زمام حكم الفرنسيين . فالواقع ، أنه رغم ما ينقصهم من مواد أولية ، ومن مصادر الطاقة ، ورغم الحروب التي هددت كيانهم ، وأبادت الكثير منهم ، فإن كمية إنتاجهم الصناعي والزراعي ، وجودته ، تعدان جديرتين بالإعجاب . والواقع أنهم يعملون باستمرار وانتظام في الأعمال المعتادة المرتبطتين بها ، وأنهم يتداركون بأنفسهم ، ما يحتاجون اليه ، وأنهم يبيعون كميات كبيرة من بعض السلع الى الخارج ، وأن علماءهم وخبراءهم موضع التقدير في كل مكان . والواقع ، أيضاً ، أن استثماراتهم متعددة ومتنوعة ، مما يتفق وتنوع عنصرهم واقليمهم ، والفردية التي تتميز بها سجينتهم القومية . والواقع ، أيضاً ، أن مرونة حياتهم الاجتماعية قد أنقذتهم من الهزات العنيفة ، وخففت أحياناً ، لديهم ، شدة المنازعات الاجتماعية ، دون أن تعفيهم من الأزمات . والواقع أخيراً ، أن اقتصادهم ينطوي بفضل جهودهم عبر مئات السنين ، على عنصري القدرة والصلابة .

ولكن ، على النقيض من ذلك ، فإن عدم تكييف العناصر الآتفة الذكر ، وتصحيحها ، حلاها على تأخير تقدم فرنسا نحو الأمام ، إذ منذ أن أصبح الناس خاضعين للآلات ، أضحت قانونهم الإنتاج والسرعة ، بصنع الكميات نفسها ، وحصدها ، ومبادلتها ، بل تجب زيادة هذه الكميات باستمرار . ولا يكفي اتقان ما نعمله ، بل يجب أن نتقن صنعه أكثر من الآخرين ، ولا يكفي « أن نضمن تسديد نفقاتنا » وإنما يجب أن نكسب أكثر ، كيما ندفع

ثمن آلات أكثر دقة . ولا يكفي أن تُسيّر عيدة منشآت منفصلة ، وذات إنتاج محدود ، وإنما يجب توحيدها ، لكي نتغلب على الآخرين . فالتوسع ، وزيادة الإنتاج ، ومنافسة الغد ، وتجميع المنشآت ، تلك هي حتماً ، القواعد التي يجب أن يفرضها الاقتصاد الفرنسي على نفسه ، بعد أن كان بحكم التقاليد ، حذراً ، ومحافظاً ، ومحجياً ، ومبعثراً .

ومن البديهي ، أن مثل هذا التغيير لا يقتضي دائماً ، في مثل بلادنا ، وتحت ظل نظام كُنظامنا ، صدور قرارات من قِبَل السلطة العليا ، وإنما يتطلب كثيراً من الأعمال المحددة الفورية ، والمتزايدة ، من قِبَل المعنيين ومن قِبَل الحكومة والإدارات . وبوصفي رئيساً للدولة ، يترتب عليّ أن أدعوهم الى ذلك ، وأعرض الأمر على الرأي العام الوطني ، وأهتم شخصياً ببعض النقاط الرئيسية . والأمر الذي يعنيني في المركز الذي أشغله هو وضع الخطط ، لأنه يتناول مجموعة الموضوعات ، ويحدد الأهداف ، ويضع تسلسلاً للأمور العاجلة والهامة ، ويلقن المسؤولين الرأي العام نفسه ، معنى القضايا الشاملة ، والمنظمة ، والمستمرة ، ويعوض مساوئ الحرية دون أن يفقدها محاسنها . فسأعمل إذاً على أن تتصف هيئة الخطط وتنفيذه بأهمية لم تكن تتمتع بها ، وذلك بإضافة صفة « الإلزام الحاد » عليه ، وأن أعلن أنني أتبناه . والأمر يتعلق بالمنافسة الدولية ، لأنها الرافعة التي تنهض بعالم منشآتنا ، وترغمها على الإنتاج ، وتحملها على التكتل ، وتؤدي بها الى النضال في الخارج . ومن هنا نشأت فكريتي الخاصة بتطبيق السوق المشتركة التي ليست الآن سوى مجموعة أوراق ، والعمل على إلغاء الجمارك بين الدول الست ، وتحرير تجارتنا الخارجية بشكل واسع . والأمر يقتضي لنا توظيف الأموال الخاصة والحكومية ، التي ستتيح لنا تجديد آلاتنا ، وتكييف وسائل مواصلاتنا مع سرعة العصر ، وتزويد أنفسنا بالمساكن ، والمدارس ، والمستشفيات ، والتجهيزات الرياضية التي يقتضيها التطور . ففي الموازنات التي سأوقع مشاريعها وأصدرها ، ستجاوز نفقات التنمية باستمرار ، نفقات تسيير الإدارات العامة . فنحن

ثمن آلات أكثر دقة . ولا يكفي أن تُسيّر عيدة منشآت منفصلة ، وذات إنتاج محدود ، وإنما يجب توحيدها ، لكي نتغلب على الآخرين . فالتوسع ، وزيادة الإنتاج ، ومنافسة الغد ، وتجميع المنشآت ، تلك هي حتماً ، القواعد التي يجب أن يفرضها الاقتصاد الفرنسي على نفسه ، بعد أن كان بحكم التقاليد ، حذراً ، ومحافظاً ، ومحجياً ، ومبعثراً .

ومن البديهي ، أن مثل هذا التغيير لا يقتضي دائماً ، في مثل بلادنا ، وتحت ظل نظام كنظامنا ، صدور قرارات من قِبَل السلطة العليا ، وإنما يتطلب كثيراً من الأعمال المحددة الفورية ، والمتزايدة ، من قِبَل المعنيين ومن قِبَل الحكومة والإدارات . وبوصفي رئيساً للدولة ، يترتب عليّ أن أدعوهم الى ذلك ، وأعرض الأمر على الرأي العام الوطني ، وأهتم شخصياً ببعض النقاط الرئيسية . والأمر الذي يعنيني في المركز الذي أشغله هو وضع الخطط ، لأنه يتناول مجموعة الموضوعات ، ويحدد الأهداف ، ويضع تسلسلاً للأمور العاجلة والهامة ، ويلقن المسؤولين الرأي العام نفسه ، معنى القضايا الشاملة ، والمنظمة ، والمستمرة ، ويعوض مساوئ الحرية دون أن يفقدها محاسنها . فسأعمل إذاً على أن تتصف هيئة الخطط وتنفيذه بأهمية لم تكن تتمتع بها ، وذلك بإضفاء صفة « الإلزام الحاد » عليه ، وأن أعلن أنني أتبناه . والأمر يتعلق بالمنافسة الدولية ، لأنها الرافعة التي تنهض بعالم منشآتنا ، وترغمها على الإنتاج ، وتحملها على التكتل ، وتؤدي بها الى النضال في الخارج . ومن هنا نشأت فكريتي الخاصة بتطبيق السوق المشتركة التي ليست الآن سوى مجموعة أوراق ، والعمل على إلغاء الجمارك بين الدول الست ، وتحرير تجارتنا الخارجية بشكل واسع . والأمر يقتضي لنا توظيف الأموال الخاصة والحكومية ، التي ستتيح لنا تجديد آلاتنا ، وتكييف وسائل مواصلاتنا مع سرعة العصر ، وتزويد أنفسنا بالمساكن ، والمدارس ، والمستشفيات ، والتجهيزات الرياضية التي يقتضيها التطور . ففي الموازنات التي سأوقع مشاريعها وأصدرها ، ستجاوز نفقات التنمية باستمرار ، نفقات تسيير الإدارات العامة . فنحن

أمام « النشاطات الرئيسية » : كالأبحاث الأساسية ، والذرة ، والطيران ، والفضاء ، والإعلام ، الخ .. ، فمن مخايرها وصناعاتها ، ينتشر في جميع الأجهزة الحضرية على التقدم . ولذلك سألتبع خطواتها عن كثب ، وأتدخل عدة مرات في سبيل تزويدها بما تحتاج إليه ، وسأزور مؤسساتها علناً حيث اجتمع واستمع إلى الكثير من المشرفين عليها . والأمر يتعلق أيضاً بالنقد الذي يُعدُّ مقياس القوة الاقتصادية وشرط منح الاعتمادات ، بحيث أن متانته تضمن الادخار وتجذبه ، وتشجع روح المتاجرة ، وتسهم في إقامة السلم الاجتماعي ، وتدعم النفوذ الدولي ، في حين أن ضعفه يسبب التضخم والتبذير ، ويوقف التقدم ، ويثير الاضطراب ، ويمس الاستقلال . سأمنح فرنسا « فرنكاً » نموذجياً ، لا يطرأ على قيمته أي تغيير ما دمت على رأس الحكم ، ورغم الضربات القاصمة التي وجهت إلى بلادنا ربيع عام ١٩٦٨ من جراء تحالف الأوهام والتشهير ، والخيانات ؛ فسأمضي إلى النهاية ، بفضل الكيانات الكبيرة من احتياطي الذهب والقطع النادر ، التي تكدست في صناديقنا من جراء الثقة . ولدى مغادرتي زمام الحكم ، سيبقى هذا الاحتياطي تحت تصرفنا ، رغم الخسائر التي مُني بها بسبب الهزة المالية ، مقدار أربعة مليارات ونصف مليار دولار ، منها مبلغ صافي يبلغ مليار ونصف مليار دولار تقريباً ، يضاف إليها الاعتمادات الواسعة التي وُضعت تحت تصرفنا من قبل جميع الجهات .

ومع ذلك ، فقد كنت مقتنعاً ، منذ أمد طويل ، أن المجتمع الآلي الحديث بحاجة إلى دافع بشري ، يضمن توازنه . فالنظام الاجتماعي الذي يضع العامل - رغم الأجور الحسنة التي يتقاضاها - في مصاف الآلة ، يتناقض - في نظري - مع طبيعة جنسنا ، وحتى مع روح الانتاج السليم . ولسنا ننكر ما حققه النظام الرأسمالي للمجتمع بكامله ، وليس لبعض الفئات فحسب ، والواقع هو أنه يحمل في كنهه أسباب استياء الجماهير الدائم . وصحيح أن ثمة تدابير تخفف من وطأة هذا النظام المبني على مبدأ « دعه يعمل ، دعه »

يسير » ، ولكنها لا تشفي علته المعنوية . ومن جهة ثانية ، فإذا كانت الشيوعية تمنع ، مبدئياً ، استثمار الناس ، من قبل غيرهم ، فإنها تنطوي على ظلم بغيض تفرضه على شخص الإنسان ، وتوقع الحياة في جو الدكتاتورية الكئيب ، دون أن تضمن ، إلى حد كبير ، نتائج تعادل تلك التي نحصل عليها في جو الحرية ، فيما يتعلق بمستوى المعيشة ، وشروط العمل ، وتوزيع المنتوجات ، ومجموع التقدم الفني . وإني إذ أدد بكل من هذين النظامين المتعارضين ، أعتقد أن جل ما يطلب من حضارتنا ، هو أن نبني نظاماً جديداً ينظم الأواصر الإنسانية بحيث يتمكن كل إنسان أن ينال نصيبه مباشرة من نتائج المنشأة التي يمدّها بجهده ، ويشعر بمفخرة إسهامه في مسؤولية سير العمل الجماعي الذي يتوقف عليه مصيره . أليس في ذلك تحويل لحقوق المواطن وواجباته من المجال السياسي إلى المجال الاقتصادي ، مع مراعاة المعطيات الخاصة بهذا الأخير ؟

وهذا الاعتبار ، أنشأت منذ عهد قريب ، لجان المنشآت ، وأقيمت من نفسي بطل « المشاركة » ، وأنا بعيد عن جو الأعمال التجارية ، ثم أمرت بإصدار قانون يقرر اشتراك العمال في الأرباح ، وهذا ما تم فعلاً . وهذا الاعتبار أيضاً ، تلقنت الدرس وانتهزت فرصة الحقائق التي برزت في المعامل ، وفي الجامعة من جراء الفضائح التي تمت خلال شهر أيار (مايو) ١٩٦٨ ، وسأحاول أن أفتح في فرنسا باب المشاركة في الأرباح على مصراعيه ، وهذا سيثير ضدي ، بشكل أكيد ، معارضة جميع القطاعات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والصحفية ، سواء أكانت ماركسية أم حرة ، أم رجعية . إن تحالفهم لحمل أغلبية الشعب على نزع الثقة عن ديغول علناً ، سيحطم ، آنياً ، إمكان تحقيق الإصلاح ، ويقضي على سلطتي ، ولكن الأمر الشرعي سيتخذ يوماً ما صبغة قانونية ، والأمر المعقول سينتصر في النتيجة ، وذلك عبر المحن ، والآجال ، والضرائح .

وفي نيسان (ابريل) ١٩٦٩ ، كان قليل من الناس يتذكرون الوضع الذي

كان يتخبط فيه كل من اقتصاد فرنسا ، وماليتها ، ونقدها ، عندما تسلمت من جديد زمام الأمور . قبل أحد عشر عاماً .

فمنذ وصولي الى قصر « ماتينيون » شرح لي انطوان بيناي الوضع على حقيقته ، إذ كنا في جميع المجالات على حافة النكبة . إن موازنة عام ١٩٥٨ كانت تنطوي على عجز يبلغ على الأقل ١٢٠٠ مليار فرنك ، ويتجاوز ديننا الخارجي مبلغ ثلاثة مليارات دولار ، يجب تأدية نصفه بعد أقل من عام . وفي ميزاننا التجاري ، فإن الواردات تكاد تبلغ ٧٥ بالمئة من المدفوعات ، رغم تخفيض قيمة النقد الذي أطلق عليه اسم « عملية الـ ٢٠ بالمئة » والذي أجرته حكومة فيليكس غايار عام ١٩٥٧ . ومن حيث الاحتياطي ، لم يبقَ لدينا في الأول من حزيران (يونيو) ، سوى ما يعادل ٦٣٠ مليون دولار من الذهب والقطع النادر ، أي قيمة ما نستورده خلال خمسة أسابيع . وقد نضبت حالياً جميع موارد الاعتمادات الخارجية التي كان العهد السابق ينهل باستمرار من معينها . ولم يبقَ أي مجال للاستقراض إلا من الإمكانيات الأخيرة البالغة ٥٠٠ مليون دولار تقريباً ، والتي منحها بصعوبة كلية ، في مطلع هذا العام ، كل من مؤسسة النقد الدولي والمصارف الدولية ، إثر مهمة الإستجداء التي قام بها جان مونه . أما النشاط الاقتصادي الذي ظلّ مضطرباً رداً طويلاً من الزمن ، وتسوده الفوضى ، فقد سجّل تباطؤاً متزايداً من جراء القيود التي اقتضى فرضها على مشترياتنا الخارجية ، لتفادي الانهيار . وأخيراً ، فقد تعذّر تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بموجبها فرنسا أن تقوم ، في المجالين الأوروبي والعالمي ، وقبل نهاية عام ١٩٥٨ ، بتحرير مبادلاتها ، كما تدخل بداية المنافسة ، أسوة بالدول النامية . ولسنا نرى أيضاً ، كيف يتم تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن معاهدة روما والتي تفرض اجراء تخفيض أولي على الرسوم الجمركية بين الدول الست ، الأعضاء في السوق المشتركة ، ابتداء من غرة عام ١٩٥٩ . وقد كنا في الواقع أمام احتمالين : إما ظهور المعجزة ، أو الإفلاس .

ولكن هلاً تصبح هذه المعجزة ممكنة من جراء التحول النفساني الذي سببته عودتي الى السلطة ؟ إن انطوان بيناي يعتقد ذلك . وإذا كنت اخترت وزيراً للاقتصاد هذه الشخصية الفذة ، المشهور بمنطقة السليم ، والذي يتمتع بالاحترام لسمو خلقه ، وبالشعبية لتفانيه في سبيل المصلحة العامة ، فذلك لأن وجوده الى جانبي سيدعم الثقة التي تستطيع وحدها أن تجنبنا الكارثة الوشيكة الحدوث . إن التاريخ المالي للجمهورية الرابعة كان مفعماً بسلسلة طويلة من الحلول المؤقتة والاختفاقات . لذلك فإن ترؤسه الحكومة عام ١٩٥٢ ، ولا سيما نجاح القرض الذي عقده ، قد أتاحا للبلاد فترة راحة نسبية . ومنذ ذاك الحين ، أخذ الرأي العام ينظر اليه كرمز للادارة الحكيمة . وكان ثمة مجال لدعم خبرته وما يتمتع به من سمعة طيبة بما لدي من سلطة وطنية ، لكي تلقى التدابير الصارمة الواجب اتخاذها فوراً جواً ملائماً ، ولكي يُتاح لحكومتني الوقت الكافي لتهيئة مخطط كامل للنهضة بالبلاد ، فيتسنى لهذه المجموعة من التدابير التي ستكون حتماً قاسية ، أن تلقى لدى الأوساط المتخصصة في بحالي الادارة والأعمال ، المؤازرة المخلصة التي قد تكون مستعدة لتقديمها بطيبة خاطر الى هذا الوزير بالذات دون سواه .

فأول عمل كان يقتضي إنجازه بسرعة كلية هو ضمان المال لصناديق الخزينة لكي تتمكن من مجابهة نفقات الدولة عن غير طريق إصدار الأوراق المصرفية . وقد اتفقت مع انطوان بيناي على المباشرة فوراً بطرح قرض سيتخذ طابع مشروع وطني واسع النطاق لمجرد وجود ديفول على رأس الحكم ، وأنه هو الذي قرر اللجوء اليه . وهذا ما قلته للبلاد يوم ١٣ حزيران (يونيو) في حديثٍ نُقل بالاذاعة والتلفزيون . وهذا ما كررته بالطريقة نفسها ، إذ أضفت على كل اكتتاب طابع الثقة بشعبنا وبشخصي . وقد شرح الوزير ، من جهته ، بوضوح وإخلاص ، الخطر المحدق بنا ، وكيف نتمكن من تفاديه ، وذكر التفصيلات المتعلقة بإجراءات القرض . وقد افتتح الاكتتاب يوم ١٧ حزيران (يونيو) وأغلق يوم ١٢ تموز (يوليو) ، وسجل نجاحاً لا سابقة له

تسلمت

ضع على

١٩٥٨

ز ديننا

عام .

عات ،

والذي

لم ، لم

ليون

سابع .

السابق

مكانيات

ة ، في

مهمة

ضطرباً

يداً من

يسار .

تقوم ،

دلائها ،

كيف

تحفيض

متركة ،

ظهور

سوى قرض « التحرير » الذي جرى قبل ١٣ عاماً واقترن بالفوز الباهر . وأسفرت هذه العملية عن دخول صندوق الحكومة مبلغ ٣٢٤ مليار فرنك ، منها ٢٩٣ ملياراً من الأموال النقدية ، يضاف إليها كمية ١٥٠ طناً من الذهب عادت الى مصرف فرنسا . ويعادل هذا المبلغ ١٧٠ مليوناً أي يعادل ما ورد عام ١٩٤٥ ، وخمس مرات أكثر من حصيلة عام ١٩٥٢ ، وقد نشأ عن ذلك انفراج هام وفوري في تسديد النفقات العامة ، والمبادلات الخارجية ، وفضلاً عن ذلك فإن هذا التجاوب مع الجهد الذي طلبته قد أصلح اعتبار فرنسا المالي ، وقد لوحظ حتماً ، بين يوم وآخر ، بوادر عودة رؤوس الأموال التي كانت هربت الى الخارج ، وبالتالي ظهور نزعة ملموسة نحو عودة التوازن الى ميزان مدفوعاتنا . وأخيراً ، فقد عاد التفاؤل فجأة بشأن الأوضاع المتوقعة في المستقبل ، وخفت وطأة المطالب الكثيرة والعاجلة التي كان يثيرها القلق في جميع الأوساط الاجتماعية .

ومهما توافرت الأسباب التي تُسوِّغها مبدئياً هذه المطالب ، ورغم الوعود التي انتزعت بسبب ضعف نظام أمس ، فإن تلبيتها الآن تكاد تفقدنا الموقف . وفي الأيام الأخيرة من تموز (يوليو) ، اتخذت حكومتي سلسلة من القرارات تتعلق بالسلامة المشتركة ، أقل ما يقال عنها أنها تتعارض مع جميع المصالح الخاصة .

وهكذا ، فإن زيادة الرواتب والأجور التي كان مقرراً تنفيذها في هذه الفترة في الإدارات والخدمات العامة ، قد أُجلت إلى السنوات القادمة ، وُطبّق التدبير نفسه بالنسبة إلى زيادة أسعار المنتوجات الزراعية ، رغم أن القانون الصادر عام ١٩٥٧ قد قيّد أسعارها بأسعار جميع السلع ، بحيث أن « كنتال » القمح سيباع بمبلغ ينقص ١١٣ فرنكاً عما كان يتأمله المزارعون . وُطبقت تنزيلات هامة على أسعار بيع السلع التجارية ، وفُرضت رسوم إضافية تبلغ ٥٠ مليار فرنك على الشركات والأموال الكمالية ، ورفُع سعر

مبيع البنزين ، وكذلك خُفِضَتْ وأوقفت جميع الاعتمادات الممنوحة إلى كثير من مشروعات الأبنية ، وأعمال التجهيزات . وبهذه الوسيلة ، انخفضت النفقات الملحوظة في موازنة العام الجاري ، بما يقارب ستمائة مليار ، وانخفض الاستهلاك الداخلي لمصلحة الصادرات ، كما أن زيادة الأسعار التي بلغت نسبة ١ بالمئة شهرياً في كل من الأشهر الستة الأولى لعام ١٩٥٨ ، قد انخفضت إلى الثلث ، في الأشهر الستة الباقية ؛ وجملة القول ، ان التضخم قد تضاعف ، وبدأت بشائر الاستقرار ، دون أن يتعرض الانتاج لأي هبوط .

ومن جهة ثانية ، لما كانت الفضيحة تتمتع أحياناً بالحظ رغم كل شيء ، وحق في فرنسا نفسها ، فقد اتفق أن اعتري النشاط الاقتصادي بعض الجمود في البلاد الأخرى ، ولا سيما في الولايات المتحدة ، الأمر الذي أوقف زيادة أسعار المواد الأولية ، وخفّض قيمة استيراداتنا ، وأسهم ، عن طريق العدوى ، في تبديد محاولات ارتفاع الأسعار . وقد نشأ نتيجة لذلك بعض القلق حول الاستخدام الكامل . فإن عدد العاطلين عن العمل الذي تُقدّم لهم المساعدات ، يتراوح بين ١٩ ألف و ٣٦ ألف ، كما أن مدة العمل الأسبوعي قد خفّضت بمعدل نصف ساعة . وفي جو هذا الانفراج الاجتماعي الذي اتفق مع الهدنة السياسية ، توفقت الحكومة في أن تفرض المنشآت على نفسها مساهمةً دائمة تعادل ١ بالمئة من الأجور ، وقبلت النقابات أن تشرف على استعمال هذه المبالغ بالإضافة إلى هيئة أرباب العمل ، مع إحداث « صندوق مشترك للأجور المضمونة » ، الذي يضمن للعمال ، مهما حدث ، مكافأة أساسية ، مع تنظيم إعادة دفع الأجور للذين يفقدون عملهم .

ولكي أضفي على شروعي في إعادة التنظيم ، معناه الكامل ، فقد وجهت خطاباً إلى الأمة بتاريخ الأول من آب ، قلت فيه : « إن ما نقوم به هو ضمان استقرار وضعنا المالي ، والنقدي ، والاقتصادي ، وإيقاف انزلاقنا نحو هوة التضخم النقدي ، كما نضمن القاعدة التي تمكننا من أن نشيد فوقها قوتنا

بماهر .
فرنك ،
الذهب
ما ورد
عن ذلك
، فضلاً
ار فرنسا
موال التي
وازن الى
مع المتوقعة
رها القلق

م الوعود
الموقف .
القرارات
مع المصالح

في هذه
القادمة ،
رغم أن
بحيث أن
زارعون .
ت رسوم
رُفِعَ سعر

ورخاءنا. وإنني أطلب الى جميع الهيئات الفرنسية أن تسهم في التضحيات .
ثم عدت صراحة التدابير التي يترتب اتخاذها ، دون اخفاء صرامتها .
ولكنني أضفت : « لن يذهب ذلك عبثاً » . فقد اختُتمت موازنة عام ١٩٥٨
بأوضاع سليمة ، وتحولت ميزانية المدفوعات إلى وضعها السليم ، واستقر
معدل الأسعار ، وتحسّن سعر الفرنك ، ثم ختمت كلامي قائلاً : « لقد
انطلقت فرنسا في السباق نحو الازدهار ، فإذا تمكنت من الثبات في سيرها
بجزم ونظام ، فإنني اضمن لها النجاح » .

لقد أولينا اهتمامنا الأمور التي هي أكثر عجلةً ، ولكن يترتب علينا
المزيد من ذلك ، أي أن نعمل ما يجب عمله كيما يستمر الانطلاق مدة طويلة
دون أن نفقد التوازن . ومع ذلك فهذا الهدف وضعنا في الاستفتاء الذي
جُزى في ٢٨ ايلول « سبتمبر » ، نصاً واسعاً جداً يقضي « بأن تتخذ
الحكومة في جميع الموضوعات قرارات تتمتع بقوة القانون وتتداول التدابير
التي تراها ضرورية لحياة الأمة » ، وذلك ريثما تحتل المؤسسات الحديثة
مراكزها ، أي إلى حين تسكّمي مهام رئاسة الجمهورية في قصر الاليزيه ،
بتاريخ ٨ كانون الثاني (يناير) .

ولكن ، مهما كان تقديري للإدارة المالية ، فقد كنت أشعر أن القرارات
التي سنتخذها هي واسعة وعميقة جداً ، بحيث أنها تتجاوز أفق العمل
العادي . وقد اعترض انطوان بيناي ، في بادئ الأمر ، على وجهة نظري هذه ،
ثم ما لبث أن انضم إلى رأيي . وقد كونت في ٣٠ ايلول (سبتمبر) ، لجنة قوامها
تسع شخصيات ذات كفاءة عالية ، انتخبتهم من « معهد فرنسا » (١) 'L'Institut'
وإدارة تفتيش المالية ، ومجلس الدولة ، والجامعة ، ونقابة المحاسبين القانونيين ،
ومن رجال المصارف والصناعة ، ليتولوا « وضع تقرير عن مجموعة المعضلة
المالية الفرنسية... وتقديم كل الاقتراحات المفيدة لاستخدام السلطات الخاصة

١ - يضم معهد فرنسا ، أعضاء خمسة مجامع علمية « أكاديميات » . (المترجم)

التي منحها الاستفتاء الى الحكومة » .

وقد ترأس هذه اللجنة جاك روييف ، الذي كان ملماً بالموضوع بشكل عميق ، بحكم إدراكه الواسع وطبيعة ثقافته ، إذ لم يكن ليخفى على العالم الكبير ، وهذا الخبير المحنك ، أي موضوع يتعلق بالمالية ، والاقتصاد والنقد . فقد كان يريد استقلال بعضها عن بعض ، رغم عمق اطلاعه على علاقاتها المتبادلة ، وإلمامه بالتغيرات التي تطرأ عليها . غير أنه كان يرغب في أن تكون دائماً موضع الحماية ، لعله بما يهددها دائماً من تأثيرات مفرطة . والمشروع الذي قدمه لي ولأنطوان بيناي ، بتاريخ ٨ كانون الأول (ديسمبر) ، من قبل لجنة ، يُكوّن مجموعة قائمة بذاتها ، تنص على إزالة عدة حواجز ، مقابل كثير من التضيحيات ، كما يتسنى لفرنسا أن تستأنف توازنها ، بعد أن تتخلى عن التدابير المللتوية ، وتجعل من الإدخار والاعتمادات ، في الظروف العادية ، مصدراً لتوظيف الأموال ، وضمناً لتقدمها ، وأن تدخل بملاء إرادتها باب المنافسة مع الدول الكبرى الحديثة .

وينطوي المخطط ، في الواقع ، على ثلاثة عناصر رئيسية ، مترابطة ، من شأنها أن تقلب النشاط الاقتصادي والسياسة المالية الفرنسية رأساً على عقب . فالعنصر الأول هو إيقاف التضخم النقدي فعلياً ، لأنه عبارة عن علاج يؤدي إلى هلاك المجتمع عبر مراحل يتناوب فيها الاضطراب والشعور بالارتياح . ويمكن أن ننجو منه أولاً عن طريق ضغط النفقات وزيادة واردات الدولة ، كيلا يؤدي العجز الذي تقع فيه الموازنات ، وفي مقدمتها موازنة عام ١٩٥٩ ، الى احداث وسائل اصطناعية للدفع ، وثانياً عن طريق تخفيض الاستهلاك الداخلي مؤقتاً ، كيلا يُستنفد بذلك قسم كبير من الدخل الوطني ، فيزداد الادخار الذي يُعدُّ مصدر توظيف الأموال ، ويتجه الانتاج نحو التصدير . وقد اقترحت في هذا السبيل مجموعة من التدابير الصارمة ، ومنها : تحديد زيادة الرواتب والأجور بنسبة ثابتة قدرها ٤ بالمئة ، وتخفيض المساعدات التي تدفعها الدولة إلى المنشآت المؤممة ، وإلى التأمينات الاجتماعية

لسد عجزها ، وتلك التي تمنحها لبعض منتجات الاستهلاك ، والتوقف عام ١٩٥٩ ، عن دفع رواتب تقاعد المحاربين القدماء والأوصياء . ويقتضي ، في الوقت نفسه ، إحداث اضافة جديدة على الضرائب المفروضة على الشركات ، وعلى الدخول الكبيرة ، وزيادة رسوم النبيذ ، والمشروبات الروحية ، والتبغ ، وزيادة تعرفات الغاز ، والكهرباء ، والمواصلات ، بنسبة ١٥ بالمئة ، واطافة ١٠ بالمئة على سعر الفحم ، و١٦ بالمئة على الرسوم البريدية ، ولكي لا تضغط زيادة الاعباء هذه ، بقدر المستطاع ، على الموارد المتواضعة ، فقد اقترح زيادة ٤ بالمئة على الحد الأدنى للأجر المضمون ، وزيادة التعويض العائلي بنسبة ١٠ بالمئة ، خلال مدة ستة أشهر ، ودفع مبلغ ٥٢٠٠ فرنك يضاف فوراً إلى راتب المتقاعدين المسنين .

والمجموعة الثانية من القرارات التي نص عليها المشروع تتعلق بالنقد ، والغاية منها تدارك التخفيضات التي تعرض لها إحدى عشرة مرة منذ عام ١٩١٤ ، إذ كانت قيمة الفرنك وقتئذ تعادل « الفرنك الذهبي » الذي أحدثه نابليون ، بحيث نتمكن ، في النتيجة ، من إعادة استقراره وتحديد قيمته ، وتتمكن أسعار منتوجاتنا أن تدخل معركة المنافسة العالمية التي سنخوض غمارها . ولذلك وردت التوصية بتخفيض قيمة الفرنك بنسبة ١٧,٥٠ بالمئة ، على ألا يطرأ بعد ذلك أي تغيير على نقدنا ، وتصبح قيمته ثابتة ، وأنت 'يعلن ذلك في الخارج كما يعلن في الداخل ، الأمر الذي يؤدي إلى القضاء على جميع الشكوك ، وإلى حظر جميع طرق ارتباط الأسعار ببعض المواد ، باستثناء ما يتعلق « بالحد الأدنى المضمون لأجور مختلف المهن » . وبذلك يصبح الفرنك قابلاً للتحويل ، أي يمكن تبادله بحرية مع جميع النقود الأجنبية . ويجب بالاضافة الى ذلك ، استعمال عبارة « فرنك جديد » - وهو يعادل مائة فرنك قديم - في الحسابات ، وينقش فوق القطع النقدية ، ويطبع على الأوراق المصرفية ، وذلك لنضفي على الفرنك الفرنسي القديم مظهر الاحترام ، بعد أن قاسينا من تقلبات أسعاره كثيراً من المحن .

والمجموعة الثالثة من التدابير تتجه نحو تحرير المبادلات، وهي تنطوي على ثورة اقتصادية . إذ ينصحن المخطط ، فعلاً ، بإخراج فرنسا من نظام الحماية القديم ، الذي طبقه منذ قرن . ولا شك في أنه كان بوسعها ، في ظل هذا الحاجز ، أن تجمع قبل الحروب الكبرى ، ثروة ضخمة ، وتستعيد بعد دمارها ، حياتها الاقتصادية الخاصة ، دون أن تستعمرها دولة أخرى . غير أن هذا النظام يوقعها ، حالياً ، في العزلة ، ويحملها على النوم والرقاد ، في الوقت الذي تسيطر على النشاط العالمي تيارات واسعة من المبادلات . إن الحواجز الجمركية ، والحدود التي فرضتها أوامر الحظر ، والسدود التي وضعتها سياسة تحديد الكميات المستوردة ، كل ذلك كان نوعاً من الضمان ، وإنما خفّض مستوى صناعتنا ، وزراعتنا ، وتجارتنا . فالمنافسة ، على النقيض من ذلك ، ستجعلها في آن واحد ، عرضة للأخطار ، وأكثر شعوراً بهذا الحافز . وبوسعنا أن نعتقد ، أن الاقتصاد الفرنسي يستطيع ، بفضل النضال ، أن يكتيف تجهيزاته ، ومناهجه ، وروح العمل لديه ، مع مقتضيات الانتاج ، ويحمل من التوسع في الخارج ، مقياساً لنجاحه . لقد اقترح فجأة جاك روف ، وزملاؤه ، أن يتم ابتداء من غرة كانون الثاني (يناير) القادم ، تبادل ٩٠ بالمئة من المنتوجات مع بلاد أوروبا ، و٥٠ بالمئة منها مع بلاد منطقة الدولار .

لقد تبنت مشروع الخبراء . وكنت على أي حال مطلعاً ، على تطور نشاطهم ، إذ كان يطلعي عليه تدريجياً كل من زميلي جورج بومبيدو وروجيه غويتز ، اللذين كانا على اتصال وثيق باللجنة . فمن الناحية الفنية ، أي المعدلات المثوية ، والتواريخ ، وتحديد الأشياء ، الخ ... كنت أعول على ما عرضه عليّ المختصون . وكان المشروع يتصف ، في هذا المجال ، بالانسجام ، والحماسة ، والجرأة ، والطموح ، الأمر الذي انتزع قراري . ولكي يتحول الى التنفيذ ، دون أن يضطر الى المساومة مع ردود الفعل الوطنية والدولية التي سيثيرها حتماً ، فكان يترتب عليّ أن أتولى منذ الآن مسؤوليته . ومما يساعدني على ذلك ، الى حد بعيد ، الثقة التي أولتني إياها ، جماهير الشعب ، باستثناء

وقف عام
قاضي ، في
الشركات ،
، والتبغ ،
، وإضافة
لا تضغط
تروح زيادة
بنسبة ١٠
فوراً إلى
بالنقد ،
منذ عام
بأحدثه
قيمه ،
سنخوض
١٠ بالمئة ،
وأن
يدي الى
ببعض
هن « .
النقد
د « -
قديّة ،
ديم

النخبة منه، بمظاهر مثيرة، كما أعرب لي عنها في الخريف، بواسطة الاستفتاء الذي تمّ خلال شهر أيلول (سبتمبر)، والاقتراع التشريعي الذي تمّ خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، بانتخابي رئيساً للجمهورية في شهر كانون الأول (ديسمبر).

ومع ذلك، ورغم أنه يجب وضع المبادئ والنصوص خارج البرلمان، فقد برزت بعض العقبات السياسية، أثار أولها وزير الاقتصاد والمالية نفسه، الذي جاءني بأدي التأثير، ليعرب لي عن اعتراضه على مشروع «رويف» من ناحيتين أساسيتين هما: تخفيض قيمة النقد، وفرض ضرائب جديدة. فقد قال لي انطوان بيناي: «إنك تقدّر أنني بعد أن عارضت، باستمرار، هاتين الفكرتين، يتعذر علي أن أقبل بهما اليوم». وإني أعترف أن هذا الوزير جدير بالتقدير الكبير، حين أبدى لي موافقته، عندما دعوته بإلحاح إلى ذلك، نظراً للمهمة التي أتولاها، والمسؤولية التي أتحمّلها، والحق الذي أتمتع به، والواجب الذي يقضي عليّ بالبت في الأمور. والواقع أنني أبدت موافقتي على المشروع بكامله، مع الموضوعين المشار إليهما، دون النظر في أنصاف الحلول. وقد انصاع انطوان بيناي لهذه الحجة السامية. غير أنه وجّه لي عندما انتهى كل شيء، كتاباً أعرب لي فيه عن تحفظاته وخاوفه. وبعد مدة وجيزة، أبلغني أيضاً أعضاء الحكومة الاشتراكيون، رفضهم المشروع، إذ قال لي غي مولله: «يتعذر علي أن أقر تخفيض النقد والأحكام المتعلقة بفرض تضحيات باهظة على صغار الناس، والتي لا يعوضها أي مقدار كان من التوجيه الاقتصادي». وقد أجبته منوهاً بزيادة الأعباء التي يتحمّلها الأغنياء، وتخفيف الضرائب عن الفقراء، بالإضافة إلى الطابع الإلزامي لإنقاذ البلاد من الوضع الرديء الذي أوصلتها إليه الحكومات السابقة. غير أن غي مولله ظلّ مُصرّاً على معارضته. ولما كنت على يقين بأن الاشتراكيين سيستمرّون في موقفهم هذا كلما اقتربت نهاية المأساة الجزائرية، وإثر خيبة الأمل التي اعتدت حزبيهم من جراء نتائج الانتخابات، فقد قبلت استقالة

أمينهم العام. وبعد ذلك قدّم لي أيضاً اوجين توما وماكس لوجون استقالتها، ومع ذلك ، فقد رجوت هؤلاء الثلاثة أن يظلوا على رأس عملهم حتى تاريخ ٨ كانون الثاني (يناير) ، حيث ستشاد الجمهورية الخامسة التي ساعدوني على إحداثها ، فلبوا هذا الطلب بطيبة خاطر .

وقد اتخذت القرارات بتاريخ ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ، خلال مجلس وزاري استمر عشر ساعات اشترك فيه أعضاء الوزراء بالإضافة الى جاك روييف وبعض كبار موظفي المالية . ولما كنت أوجه سير المناقشات من أولها الى آخرها ، فقد تعمقت في بحث جميع التدابير المقربة كما يصبح إقرارها أمراً لا مفر منه . وفي اليوم التالي صادق مجلس الوزراء عليها جميعاً بثلاثة قرارات ، يتضمن الأول موازنة عام ١٩٥٩ ، والثاني ينطوي على إحداث الفرنك الجديد ، والثالث يحدد سعره مع تبليغ الدول الأجنبية تحرير المبادلات . وبتاريخ ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ، أبلغت البلاد عن طريق موجات الأثير ، الأمر الذي أقدمت عليه ، وشرحت الأسباب التي حملتني على اتخاذه .

ولما كنت قد لاحظت ، بادية ذي بدء ، أن المهمة الوطنية التي تحملت أعباءها منذ ثمانية عشر عاماً قد تأيدت بانتخابي يوم الأحد الماضي ، أضفت قائلاً : « لما كنت توليت زمام الأمر في فرنسا وأصبحت رئيساً للدولة الجمهورية ، فاني سأمارس السلطة العليا في المدى الواسع الذي تقتضيه بعد الآن ، وبمقتضى العقلية الجديدة التي منحتني إياها » . ولما كانت الرغبة في السلامة هي التي ألهمت النداء الذي وجهته الى الشعب الفرنسي ، أضفت : « إنه يكلفني لأنه لا يتوخى التوجه الى الأمور اليسيرة ، وإنما يقصد الجهد والتجديد ، ولذلك قررت بموجب مهمتي وبالتعاون مع حكومتي أن أعيد تنظيم أعمالنا بشكل واقعي وعميق . وبمناسبة صدور الموازنة ، فقد تبيننا ، وسنطبق غداً مجموعة من التدابير المالية ، والاقتصادية ، والاجتماعية التي

ستركز الأمة على قاعدة من الحقيقة والقساوة...، بحيث تمر بلادنا بتجربة...، ولكن الإصلاح المنشود سيعوض علينا كل شيء». وتولى بعدي وزير الاقتصاد والمالية، سرد أحكام التدابير المتخذة، وشرحها بالتفصيل. وختمت خطابي قائلاً: «إننا بدون هذا الجهد وهذه التضحيات، سنبقى بلداً مهملًا، مترجحاً باستمرار بين المأساة والعدم. وأما إذا نجحنا، فسنقطع، على النقيض من ذلك، وصلة كبيرة في الطريق التي تؤدي بنا إلى الذروة».

وقد ترك خطابي، داخل البلاد وخارجها، انطباعاً بعيد الأثر. وقد بدا للفئة المطلعة من الرأي العام أن الحكم الجديد تولى هذه المرة اتخاذ إجراءات أساسية ثابتة وحازمة، بعد أن قامت الحكومات القديمة بعدة محاولات جزئية، وثانوية، ومتردة. ولم تنكر الأحزاب والصحف أن المخطط هام ومنسجم، رغم موقفها العدائي الذي تبعد فترة من الزمن. وفي الخارج لم يُخفِ الجميع استغرابهم لاقدامي بشكل كامل على مثل هذا المشروع، وأبدوا تحييدهم له، مما ساعد على تحويل حركة رؤوس الأموال رأساً على عقب. أما في الداخل، فقد كان الأمر على خلاف ذلك، إذ بعد انقضاء تأثير الصدمة الأولى، فإن إصلاح شؤوننا الاقتصادية والمالية سيتم في بحر من النقد الذي أثارته الأحزاب السياسية، والنقابات ومعظم الصحافة. ومن الواضح، أن الاحتجاجات نشأت عن الشدة التي يتصف بها الإصلاح. وقد اتفق جميع هؤلاء المعارضين على أن هذه التضحيات المفروضة لا تتصف بالعدالة، دون أن يحاول أحد الدفاع عن فكرة وجوب تفوق السلامة العامة على المصالح الخاصة. وانطلاقاً من هذا الاستنكار العام، فقد أخذت طبعاً كل هيئة مهنية تعترض على تلك القرارات، التي تسيء، على حد زعمها، إلى زُبُنِها بشكل خاص. واحتجت هيئة أرباب العمل على الأعباء التي تثقل كاهل الصناعة، وطالبت، في سبيل تخفيضها، ضغط النفقات العامة. أما المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد هاجمت حرية المبادلات، وزعمت أن عدداً كبيراً منها سيتعرض إلى منافسة لا قبل له بتحملها. ولكن الاستناد إلى

مظاهر الثروة الخارجية في حساب الدخول ، هو الذي أثار ممثلي رؤساء المؤسسات والمهن الحرة ، كما أن الناطقين بلسان التجارة استنكروا الخطط الذي يخفض الطاقة الشرائية لدى المستهلكين . وثارت نقابات العمال ضد تخفيض مستوى معيشة العمال الناشئ عن عاملين: أولاً ارتفاع الأسعار نتيجة لتخفيض قيمة الفرنك ، وثانياً النكسة التي ترافق التقشف . وقد رفضت المنظمات الزراعية وضع حدٍ لارتباط قيمة المنتوجات بقيمة مواد أخرى ، مما يُعدُّ خرقاً لمبدأ معدل دخول الفلاحين. وقد استنكرت جمعيات المحاربين القدماء بشدة التوقيف الجزئي لرواتب تقاعد محاربي الحرب العالمية الأولى .

وفي الحقيقة ، لم أكن اتوقع من جميع الهيئات السياسية او الاجتماعية غير مثل هذا الموقف . وليس بوسع الأحزاب ، في وضعها الحالي ، أن تقر — بطبيعة الحال — تصرفات عهد نشأ ضد كيائها ، ولا سيما إذا كانت أعماله تثير استياءات تُعدُّ كسباً لها . أما المنظمات المهنية ، فهي لم تُنشأ ولا تعمل إلا للتقدم بمطالب معينة ودعمها ، ولذلك لا يمكن توقع تعاونها مع السلطة في الأمور البناءة ، ولا سيما إذا كانت تفرض بعض الوجائب على موكلها . وبديهي أن مثل هذه العداوة الطبيعية التي تكنها الاقطاعات ضد الدولة ، ولا سيما إذا ظهرت بمظهر القوة ، تكون عادة عنيفة ومنظمة لدى تلك التي يسيطر عليها الشيوعيون ، والتي تبذل جهدها ، في كل الأحوال ، لاضعاف المجتمع القومي ، بانتظار القضاء عليه . وازاء ارتفاع هذا العدد الضخم من التروس ، أراني شبيهاً بالميكانيكي الذي يسوق القطار ، في الأفلام الأميركية ، دون أن يعير أذنًا مصغية لأجراس إنذار الخطر التي يحركها بعض المسافرين الذي يساورهم القلق ، أو السيئي النية . وخلال هذه الفترة الحاسمة لم تتراجع حكومتي عما قررتة ، رغم الإنذارات التي تلقتها . ومع ذلك ، فإن المظاهرات الشعبية الحارة ، التي تميزت بها زيارتي لست عشرة محافظة في جنوبي غرب فرنسا ، وفي وسطها ، وفي بيري ، وتورين ، والماسيف سنترال ، أثبتت لي أن الأمة تؤيد ، في النتيجة ، مشروعني . والجمعية الوطنية نفسها أبدت

موافقتها بأغلبية عظمى عندما عرض عليها ميشال دوبريه ، رئيس مجلس الوزراء ، منذ ١٥ كانون الثاني (يناير) ، سياسة الحكومة ، وطرح التصويت على الثقة . وبوسعي أن أقول مرة أخرى : لا قيمة للانتقادات ، إذا نجح الإنسان في أعماله .

وقد تأكد النجاح فعلاً ، إذ بعد ستة أشهر من بداية تطبيق المخطط ، أخذت بداية النكسة تزول ، وحل محلها ازدهار واضح ، فخفَّ عدد العاطلين عن العمل وازدادت ساعات العمل . ويتاريخ ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٩ ، بلغت نسبة ارتفاع الأسعار ٣ بالمئة فقط ، في حين كان من المتوقع أن تبلغ ٧ أو ٨ بالمئة . وكذلك ازدادت صادراتنا بنسبة لم نعهدها منذ زمن بعيد . وخلال النصف الأول من هذا العام ، فإن احتياطي القطع الذي كان ازداد حتى نهاية عام ١٩٥٨ ، سجل زيادة جديدة تبلغ ٩٠٠ مليون دولار ، بحيث أننا بعد أن وفينا ديوننا الخارجية البالغة ٦٠٠ مليون ، بقي لدينا أكثر من مليار ونصف المليار من الدولارات . ويعكس نشاط بورصة باريس هذه النتائج الجيدة ، إذ أن نسبة عدد الصفقات التي تناولت الاسناد الفرنسية ، قد تضاعفت خلال هذه الفترة . ومنذ ٣٠ كانون الثاني (يناير) ، أمكنني أن أعلن للشعب أن الجو أصبح ملائماً جداً ، وقلت له : « لقد عاد الحظ السعيد الذي اعتاد أن يصادفه بين حين وآخر ... لقد تجددت فرنسا واستأنفت طريقها في مجرى التاريخ... ولكن لكي تجد قاعدة متينة تبني عليها عظمتها ، يجب علينا أن ننظم المالية ، والنقد ، والاقتصاد ، بشكل واسع وعميق... وهذا ما نقوم به حالياً أمام استغراب العالم بأجمعه ... » . ثم وجهت ندائي إلى الشعب دون الوجهاء والتمولين ، الذين لن يستمعوا إليَّ حتماً ، قائلاً : « إنني أعلم ماذا يكلف ذلك جميع الفئات ، ولا سيما الطبقة المتواضعة . إنني أعلم أن المشاة هم الذين يربحون دائماً الحروب ، وأعلم أن عظمة فرنسا لم تتم أبداً إلا عن طريق جماهير أبنائها » . وأخيراً أهديت تحيتي إلى بواذر النصر قائلاً : « رغم المكاره التي عاناها الكثيرون ، رغم ما قبل به العمال ،

والمزارعون ، والتجار ، والبورجوازيون ، والمستخدمون ، والموظفون ، وكثير من المحاربين القدماء ، فإنه لواضح وضع النهار ، أن الشعب الفرنسي يرغب في تجنب الفوضى ، والتضخم ، والتسول . لقد ظهرت منذ الآن إمارات الإصلاح . وسواء أكان الأمر يتعلق بالانتاج ، أم الأجور ، أم الاسعار ، أم النقد ، أم الانسجام الاجتماعي ، فيجب ضمان استقرار شروط حياة الفرنسيين قبل نهاية العام . وانطلاقاً من ذلك ، فإن الشؤون التقنية ، والعمل ، والادخار ، تحقق نشاطهم في سبيل الازدهار العام » .

إن آخر عام ١٩٥٩ ، والأعوام الثلاثة التالية ، سجلت بالنسبة إلى بلادنا نوعاً من النصر في مجالات التوسع في الاستقرار ، في حين أن عدة اعتبارات كانت تعتقد بعدم التلاؤم بين هاتين اللفظتين . وهذا التوسع جسيم جداً ، ما دامت معدلات الازدياد في الانتاج الوطني غير الصافي ، بلغت ٣ بالمئة أثناء النصف الثاني من عام ١٩٥٩ ، و ٧،٩ بالمئة ، عام ١٩٦٠ ، و ٤،٦ بالمئة عام ١٩٦١ ، و ٦،٨ بالمئة عام ١٩٦٢ ، مما يتفق والتقدم السنوي للانتاج الصناعي الذي بلغ معدل ٤،٥ بالمئة ، وللانتاج الزراعي الذي تجاوز ٥ بالمئة . ويعد هذا الاستقرار نتيجة ساطعة ، لأن موازنات الدولة أصبحت كلها متوازنة ، ولأن الميزان التجاري يُسجل ، شهراً بعد آخر ، فائضاً مستمراً ، ولأن احتياطي الذهب والنقد الأجنبي ، يتجاوز عام ١٩٦٢ ، مبلغ ٤ مليارات دولار ، ولأن الديون الخاصة القصيرة المدى والمتوسطة الأجل ستوفى كاملة عند الاستحقاق المحدد ، ولأن الزيادة السنوية لأسعار المفرق والجملة لم تبلغ ٣،٥ بالمئة . فهل هناك نجاح أوضح من هذا ؟ ومع ذلك فهو يؤدي إلى زيادة فعلية تبلغ ٤ بالمئة سنوياً من مستوى حياة الفرنسيين ، في حين أن البطالة هبطت إلى أقل من نصف بالمئة من عدد السكان العاملين . وفي الوقت نفسه ، رغم أن الاستهلاك ، أو بعبارة أخرى الرفاهية ، تتبع تصاعد الأجور ، فإن الودائع في صناديق التوفير ازدادت بنسبة ٣ مليارات فرنك جديد عام ١٩٥٨ ، وبنسبة ٤ مليارات ونصف المليار في عامي ١٩٥٩ ، و ١٩٦٠ ، وبنسبة ٥ مليارات

والمزارعون ، والتجار ، والبورجوازيون ، والمستخدمون ، والموظفون ، وكثير من المحاربين القدماء ، فإنه لو اُضحى وضع النهار ، أن الشعب الفرنسي يرغب في تجنب القوضى ، والتضخم ، والتسوّل . لقد ظهرت منذ الآن إمارات الإصلاح . وسواء أكان الأمر يتعلق بالانتاج ، أم الأجور ، أم الاسعار ، أم النقد ، أم الانسجام الاجتماعي ، فيجب ضمان استقرار شروط حياة الفرنسيين قبل نهاية العام . وانطلاقاً من ذلك ، فإن الشؤون التقنية ، والعمل ، والادخار ، تحقق نشاطهم في سبيل الازدهار العام . »

إن آخر عام ١٩٥٩ ، والأعوام الثلاثة التالية ، سجلت بالنسبة إلى بلادنا نوعاً من النصر في مجالات التوسع في الاستقرار ، في حين أن عدة اعتبارات كانت تعتقد بعدم التلاؤم بين هاتين اللفظتين . وهذا التوسع جسيم جداً ، ما دامت معدلات الازدياد في الانتاج الوطني غير الصافي ، بلغت ٣ بالمئة أثناء النصف الثاني من عام ١٩٥٩ ، و ٧,٩ بالمئة ، عام ١٩٦٠ ، و ٤,٦ بالمئة عام ١٩٦١ ، و ٦,٨ بالمئة عام ١٩٦٢ ، مما يتفق والتقدم السنوي للانتاج الصناعي الذي بلغ معدل ٥,٥ بالمئة ، وللانتاج الزراعي الذي تجاوز ٥ بالمئة . ويعد هذا الاستقرار نتيجة ساطعة ، لأن موازنات الدولة أصبحت كلها متوازنة ، ولأن الميزان التجاري يُسجل ، شهراً بعد آخر ، فائضاً مستمراً ، ولأن احتياطي الذهب والنقد الأجنبي ، يتجاوز عام ١٩٦٢ ، مبلغ ٤ مليارات دولار ، ولأن الديون الخاصة القصيرة المدى والمتوسطة الأجل ستوفى كاملة عند الاستحقاق المحدد ، ولأن الزيادة السنوية لأسعار المفرق والجملة لم تبلغ ٣,٥ بالمئة . فهل هناك نجاح أوضح من هذا ؟ ومع ذلك فهو يؤدي إلى زيادة فعلية تبلغ ٤ بالمئة سنوياً من مستوى حياة الفرنسيين ، في حين أن البطالة هبطت إلى أقل من نصف بالمئة من عدد السكان العاملين . وفي الوقت نفسه ، رغم أن الاستهلاك ، أو بعبارة أخرى الرفاهية ، تتبع تصاعد الأجور ، فإن الودائع في صناديق التوفير ازدادت بنسبة ٣ مليارات فرنك جديد عام ١٩٥٨ ، وبنسبة ٤ مليارات ونصف المليار في عامي ١٩٥٩ ، و ١٩٦٠ ، وبنسبة ٥ مليارات

عام ١٩٦١ ، وبنسبة ٦ مليارات عام ١٩٦٢ ، كما أن توظيف الأموال الخاصة ازداد سنوياً بنسبة تزيد على ١٠ بالمئة ، والاعتمادات التي خصصتها الدولة ، للتنمية ، تعادل دائماً ، على الأقل نصف نفقاتها .

وهكذا أسست القاعدة المتينة التي يجب أن تتبعها البلاد في تحولها . ولكن كيف السبيل إلى ذلك ؟ وهل تمكن الإطاحة بكل شيء بقسوة ؟ قد يكون ذلك ممكناً نظرياً في حالة تنطوي على مأساة ما ، كأن تقبل الأمة ، لمحاولة تجنب الهلاك ، أن تخضع إلى عملية جراحية رهيبة يقوم بها نظام دكتاتوري ، يباشر أولاً القضاء على كل شيء ، ثم يبادر إلى البناء بواسطة مجموعة من النظم ، والتدابير الشديدة والحاكمة . ولكن ليس ثمة نكبة تهدد فرنسا ، وإذا كانت الجمهورية الخامسة تتمتع بالسيطرة ، فإنها لا تنطوي على مظهر من مظاهر الدكتاتورية . فالسلطة فيها تقوم على أسس ديمقراطية حرة ، يمارس فيها كل فرد وكل فئة حقوقها ، وتتم فيها جميع الاجراءات في وضوح النهار ، وتؤيد بتصويت الشعب ، دون أن تلجأ إلى سجن الممولين المتمردين أو مصادرة أموالهم ، أو فرض النفي والاشغال الشاقة على العمال المستخدمين العصابة . وليست مهمة الدولة ، في نظرنا ، وضع الغل عنوةً في عنق الأمة ، وإنما تحقيق تطورها . ومع ذلك ، فرغم أن الحرية تظل قوة أساسية في النشاط الاقتصادي ، فإن هذا النشاط يجد ذاته عمل جماعي ، يتحكم مباشرةً بمصير الوطن ، ويلزم في كل لحظة العلاقات الاجتماعية . وهذا يقتضي إذاً قوة دافعة ، وفرض الانسجام ، ووضع قواعد لا يمكن أن تصدر إلا عن الدولة . وصفوة القول ، ان كل ذلك يقتضي التوجيه الحكومي . وقد قررت ذلك ، فيما يخصني ، وهذا هو أحد الأسباب التي حملتني على أن أزود الجمهورية بمؤسسات تتفق فيها وسائل السلطة ومستوى مسؤولياتها .

والموضوع يقتضي في الواقع ، وضع المخطط ، أي تحديد الأهداف المراد بلوغها ، ومدى سرعة تحقيقها ، والشروط التي يجب أن تراعيها اقتصاديات

البلاذ ، والجهذ المالى الذى ىجب أن تقدمه الدولة ، ومجالات التنمية التى ىجب أن تتدخل فىها ، والتدابىر التى ىجب أن تتخذها ، تبعاً لذلك ، بواسطة مراسىمها وقوانىنها ، وموازنتها . وضمن هذا الاطار الموضوع ، تستطيع الدولة أن تزيد أو تحفض الرسوم والضرائب التى تتقاضاها ، وتسهل أو تحدد الاعتمادات التى تسيطر عليها ، وتعذل التعرفات التى تفرض دفعها اءارة الجمارك ، وتنظم أسس الاقتصاد القومى : كالطرق البرىة ، والحديءة ، والمائىة ، والمرافىء ، والمطارات ، والمواصلات ، والمساكن ، والمدن الحءىثة ، الخ... ، وتكفى مصادر الطاقة لءىها كالكهرباء ، والغاز ، والفحم ، والنفط ، والذرة ، وتحت على إجراء الأبحاث فى القطاع العام ، وتشجعها فى القطاع الخاص ، وتحمل على حسن توزيع النشاطات فى جمىع مناطق الاقليم ، وتسهل بواسطة الضمان الاجتماعى ، والتعليم ، والتدريب المهنى ، تغير نوعىة الأعمال التى تفرض على الكثرىن من الفرنسىن ، وجوب تجءىء فرنسا تبعاً لمقتضات العصر الحءىث . ولكى تتمكن بلادنا من إعاءة تكوين أجهزتها وتجدد وجهها ، فان حكومتى ستعمء إلى تدخلات عءىءة وحازمة ، بعء أن قوى ساعءها الآن بتحقيق التوازن .

ومما ىدفع إلى ذلك وىشجع على القيام به هو كوْن مىشال ءوبرىة رءىساً لمجلس الوزراء . فمنذ شهر كانون الثانى (ىناىر) ١٩٥٩ ، وُضع الدستور الجءىء موضع التنفيذ ، وهو ىمنح رءىس الجمهورية حق تعىن رءىس مجلس الوزراء ، والاشراف على أعماله كرئىس للحكومة والاءارة العامة . ومن حقه ، بناء على التوجىهات التى ىصدرها ، أو بناء على اقتراحه ، تسىر شؤون الوزارات ، ووضع صىغة التدابىر الواجب اتخاذها ، وتنظيم كىفىة عرضها ، سواء على أو على مجلس الوزراء أو على البرلمان ، والسهر على تنفيذها عءما تتخذ شكل مراسىم أو قوانىن . إن مىشال ءوبرىة ، هو أول من تولى هذه المهمة الرئىسىة وعىر المحدوءة ، فى الجمهورية الخامسة ، وهى تحمل طابعه القوى والعمىق . ولما كاك مؤمناً بأن فرنسا بحاجة إلى العظمة ، وأن الدولة هى التى تمنحها

أو تسلبها إياها ، فقد وقف نفسه للحياة العامة لخدمة الدولة وفرنسا . وإذا كان الأمر ينحصر بذلك ، فليس ثمة افكار غريبة على ذكائه ، وليس من أحداث لم تختبر شعوره ، أو تجرحها أحيانا ، كما ليس ثمة أعمال تتجاوز قوة إرادته . وهو مثابر دائما على العمل بهمة ، والاصلاح ، وتقويم الأمور ، ويكافح دون أن يراعي صحته ، ويقاسي دون أن يبدي أي بأس . وبالإضافة إلى ذلك ، فهو خبير بالأشخاص ، والدوافع ، والاجراءات ، وخبير بالقوانين والمناقشات ، ومن الرجال اللامعين في المجالس النيابية . وقد كان مؤمنا منذ عام ١٩٤٠ ، بأن الوطن بحاجة إلى ديفول ، ولذلك فقد انضم إلى دون تحفظ ، ولم يتوان أي مرة عن مؤازرتي بحزم ، بفضل إيمانه وافكاره القيمة مها كانت تكلفه أحيانا وجهة نظري .

وهذا ما تمّ بالنسبة إلى ما يقتضيه تصنيع البلاد . فبالها من فكرة بسيطة ، وباله من مشروع صعب التنفيذ . ولا شك في أن تحقيق المشروعات أمر تمقته جميع الاجراءات الادارية . وتولى ميشال دوبريه ، بالاتفاق معي ، أن يضع كل ثقل الحكومة في هذا المجال . ولا يقتضينا الأمر أن نباشر من جديد ، كما فعلت ذلك قديما الولايات المتحدة التي كانت تزيد عدد سكانها كلما اكتشفت مصادر جديدة من المواد الأولية ، أو كما فعلت بريطانيا العظمى ، التي كانت ملأى بالفحم الحجري ، الذي كان يعد الشرط الأساسي للصناعة ، أو كما فعلته المانيا الغنية بفحم «الروور» و «سيليزيا» والمنسجمة جغرافيا إذ تجتازها انهار متوازية وقابلة للملاحة ، أو كما تفعله اليوم روسيا المزودة مع سيبيريا ، بجميع الموارد التي يمكن أن يتصورها الإنسان ، واليابان الخاضعة لضغط سكانها الفائضين ، وإيطاليا التي تستخدم في مصانعها الكبيرة الواقعة في الشمال سكان الجنوب ، العاطلين عن العمل . إن حياتنا الاقتصادية رهن ، منذ زمن بعيد ، بإمكاناتنا التي لا تتغير قط . ولكن إذا كنا نصنع حتى الآن كميات كبيرة من جميع الأصناف ، فيقتضي تحسين جودة الصنع وتخفيض كلفته ، وهذا يتطلب تجهيزات حديثة ، وتنظيما

يخفض النفقات العامة ، ومجابهة المنافسة . ويترتب على حكومتي في هذا المجال مؤازرة التوسع ، وتوظيف الأموال والتصدير . وهذه المهمة طويلة المدى ، واسعة الهدف ، فلما كان يتعذر كشف مواد ثروة جديدة ، كما كان الأمر في بعض البلاد ، في غير هذا العصر ، فليس لدينا لدعم نهضتنا سوى ما نقتطعه تدريجياً من أرباح الأمة .

إن المخطط الثالث الذي سبق وضعه قبل عودتي الى السلطة ، لتغطية الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٨ و ١٩٦١ ، لا يتفق حتماً مع ما يسمح به الآن الاصلاح المالي والنقدي ، وما يقتضيه تحرير المبادلات ولذلك وضعنا موضع التنفيذ « مخططاً مؤقتاً » يرمي بحراً الى تحقيق زيادة سنوية وسطية تبلغ نسبه ٥,٥٠ بالمئة من أصل الإنتاج ، والى إدراك مجموع من توظيف الأموال يبلغ قسماً واسعاً من الوارد العام . وعلى هذه الأسس اتخذت جميع التدابير التشريعية والتنظيمية لكي يخفف ، عن طريق الضرائب ، مقدار ثمن الأدوات التي تستعملها المنشآت ، والعمل ، في الوقت نفسه ، على تخفيض معدلات فائدة الأموال التي تستقرضها في سبيل تجديد المعدات ، وحملها على الانصهار مع غيرها ، لتعمل على إنشاء مصانعها وفروعها في المقاطعات بحيث يؤدي وجودها الى ضمان مؤازرة الكفاءات والفئات المحلية . أما المخطط الرابع الذي يغطي الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٥ ، فإنه يرمي الى زيادة سرعة هذا التقدم العام ، ويجدد ، بشكل خاص ، ب ٢٤ بالمئة النسبة التي يجب أن يبلغها ، من حيث النتيجة ، ازدياد نمونا . وفي ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ، توجهت مع أعضاء حكومتي للقيام بزيارة رسمية للمجلس الاجتماعي ، والاستماع الى آرائه ، لأعلن من ثم ، بنفسني ، الأهداف التي يجب أن تدركها الأمة .

وفي غضون ذلك ، صدر بتاريخ ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ ، المرسوم الذي يفسح مجال اشتراك العمال بأرباح المنشآت . وسواء أكانت العقود الموقعة

في هذا السبيل بين الادارة والموظفين تشتمل على مجرد اقتطاع الأرباح من النتائج ، أم تنشئ نظام الاسهام في رأس المال والتمويل الذاتي ، أم تؤسس شركة يكون فيها كل مهندس ، وكل موظف ، وكل عامل ، عضواً ومساهماً ، فان الاعفاءات من الضرائب التي تمنحها الدولة تعد كبيرة جداً . وإنه لصحيح أن القانون إذ يحدد على هذه الصورة شروط الشركة ، يقر أن تكون هذه الأخيرة اختيارية غير الزامية . غير أنه رغم المكاسب التي يقدمها هذا الأسلوب من حيث الإنتاج ، والعلاقات الاجتماعية ، والنتائج الإيجابية التي حصل عليها جميع الذين قاموا بتجربته ، فلن يقدم على تطبيقه سوى عدد محدود من المنشآت . ويقوم أرباب العمل ونقابات العمال بتدابير معاكسة لوقوف كل من هاتين الفئتين موقفاً يتعارض مع الآخر ، بحيث تحاول الأولى البقاء في معاقلها ، وتجد الثانية مُسوِّغاً لتصرفها الذي ينحصر بالمطالبة بالحقوق المقررة ، ورفض اللجوء الى أي عمل إنشائي آخر . ومهما يكن الأمر ، فقد 'فتحت الثغرة في الجدار الذي يفصل بين الطبقات ، وبتوسيعها يستطيع الاصلاح الأساسي المتعلق بالاشتراك في الأرباح ، أن يقدم يوماً ما الى المجتمع الحديث ، قاعدة حياته الجديدة .

إن حكومتي التي يشرفها أن تجتاز الخطوات الأولى في سبيل إنجاح هذا النزاع الاجتماعي ، الذي قد يقرر مصير أمور كثيرة ، تحاول جهدها أيضاً ، لكي تسرع في النمو الاقتصادي ، وتبذل طاقتها في سبيل تجديد الأجهزة الوطنية ، بشكل لم يسبق له مثيل . وهي تقف هذا الجهد لدعم الآمال الجديدة ، في عدادها دعم مصادر الطاقة ، إذ أن إنتاج غاز « لاك » بلغ سنوياً ٤ مليارات متر مكعب ، وتم تنظيم توزيعه في جميع المناطق . وازدادت كميات محروقات الجزائر ، التي تصل الينا بواسطة خط الأنابيب الممتدة الى بجاية ، والصخيرة ، - ٢٥ مليون طن عام ١٩٦٢ - ، والتي توفر علينا شراء مثل هذه الكمية من الدول الأخرى بالدولارات والجنيهات الاسترلينية ، ومراكز الذرة المنشأة في «ماركول» و«شينون» والتي شرعت في انتاج الكهرباء ،

ومركز « كاداراش » ، المشيد لدراسة « الآلات الكبرى لتوليد الكهرباء » ، ومركز الدراسات الفضائية التي يتم انشاؤه في « بريتينى » ، وبتيها فوراً لاطلاق الصواريخ الفرنسية . وهذا ما تم أيضاً في المواصلات . ففي غضون أربع سنوات ، تمت كهربية ألفي كيلومتر من الخطوط الحديثة ، وازداد طول طرق السيارات الواسعة من ١٢٥ الى ٣٠٠ كيلومتر ، وتم خرق نفق جبل الـ « مون بلان » ، كما أن القانون الصادر في ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٥٩ ، المنطوي على برنامج خاص ، افتتح أو عجل في إنجاز أعمال واسعة تتعلق بطرق الملاحة المائية : كتوسيع قناة « دنكرك - ليل - فالنسين » ، وإنشاء قناة الشمال ، والإسراع في اصلاح أنهر الرون ، والسين ، والموزيل ، الخ ... وهذا ما تم أيضاً في المرافئ ، كتوسيع الأحواض ، والمنافذ ، وأماكن ترميم السفن في مرافئ دنكرك ، والهافر ، وروان ، وبريست ، وبوردو ، ومرسيليا . وهذا ما تم أيضاً بالنسبة الى المطارات ، كإنشاء مدرجات ومحطات جديدة في مطار أورلي ، وفي المحافظات ، وتنظيم السير تنظيماً حديثاً . وهذا ما تم أيضاً بالنسبة الى المساكن ، إذ أن أكثر من ٣٠٠ ألف مسكن يُشاد سنوياً ، ومعظمها بمساعدة أموال الخزينة . وهذا ما تم أيضاً فيما يتعلق بالأبحاث العلمية التي ازدادت اعتماداتها بنسبة ثلاثة أضعاف ، والتي زُوِّدت ، عام ١٩٥٨ ، بأجهزتها الموجهة ، وهي المديرية العامة ، و« لجنة العقلاء » . وبين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٢ ، خصصت موازاناتنا لتوظيف الأموال مبلغ ٧٥ مليون فرنك ، مما لم يسبق لها مثيل قط .

ولم يسبق أيضاً لأي فرنسي أن شاهد عند اجتيازه أراضي فرنسا ، مثل هذه التغييرات الواسعة السريعة . ولا يخلو ذلك من سبب ! وقد مُنحت الصناعة اجازات بناء على مساحة يبلغ مجموعها أربعة عشر مليون متر مربع ، معظمها في المقاطعات ، وفي الوقت نفسه ، انخفض عدد المنشآت الى ٥٠٠٠ تقريباً ، عن طريق الدمج والتجمع . وكان يعمل في القطاع الصناعي ، عام ١٩٥٨ ، ثمانية مخازن كبيرة ، و١٥٠٠ مخزن عادي ، فازداد عدد الفئة

الأولى عام ١٩٦٢ ، الى ٢٠٧ ، وبلغ عدد الفئة الثانية ٤٠٠٠ . وأخذت الذرة تستخدم الأجهزة الحديثة والعجيبة في مراكزها ومنشآتها الست عشرة . فهي الآن مجموعات نموذجية تتولى اختراع ، وضبط ، وصنع طائراتنا العادية ، وطائراتنا العمودية ، وصواريخنا من الطراز الدولي . ويعمل الآن ، وفي كل مكان ، ضعف عدد المخابر ، ويعدُّ بعضها من أعلى مستوى . وقد تمَّ اختيار بعض المناطق لكي تتجمع في محيطها عناصر بعض الصناعات الدقيقة ، وتبنى اختصاصاً حديثاً : فاستقرت صناعة الطائرات في منطقة « آ كيتين » ، وصناعة الالكترون في « بريتانيا » ، والصناعات المشتقة من الغاز في سفح جبال البرانس « البيرينه » ، وينظم في جوار مرسيليا إنزال البترول وتخزينه وتكريره . وأقيمت في مدننا القديمة ، وضواحيها العتيقة ، الورشات التي تعمل على تجديدها . ففي باريس مثلاً ، شرع في اصفاء اللون الأبيض على مبانيها ، مع احتفاظها بشكلها ، وازداد عدد السيارات حول أبنيتها التي تم إصلاحها ، وشقت نحوها ثلاثة طرق سيارات واسعة ، وأحاطها شارع دائري ، وأنشئ في أسوارها ومحيطها عدد كبير من الأبنية الحديثة .

غير أن لكل شيء آفة ، إذ أن نمونا الصناعي خفَّض حتماً أهمية زراعتنا نسبياً . فكيف لا تعتريني الدهشة ويستولي عليَّ القلق ، وأنا رئيس للجمهورية ، عندما لاحظ انقراض هذا المجتمع الريفي المنهمك ، منذ الأزل ، بمشاغله الدائمة ، والمنغمس في تقاليده ، هذه المناطق التي تضم قُرى لا يغير معالمها الزمن ، وكنائس قديمة ، وأسراً متينة ، وعودة دائمة إلى الحرائة ، والبذار والجصاد ، هذه المناطق التي تتحلى بالأساطير ، والأغاني ، والرقصات القديمة ، واللهجات والألبسة الخاصة ، والأسواق المحلية ، والتي تُمثل وجه فرنسا المعروف منذ مئات السنين ، والتي أضفت عليها طبيعتها ، ونشاطها ، وعبقريتها ، صفة ريفية صرفة ؟ كيف يمكنني أن أتجاهل أنه إذا ظلت المدينة والعاصمة بشكل خاص ، في حياتنا الشعبية ، مركز الجهاز الحكومي ، ورونقه ، ومنهل الفنون والعلوم ، والملتقى الرئيسي للتجارة ، وأبرز مكان

للمعامل الصغيرة ، فان الريف يظل ينبوع الحياة ، ومنشأ السكان ، وقاعدة المؤسسات ، وملجأ الوطن ؟ كيف يمكن أن ننسى ، أنه منذ فجر التاريخ وحتى القرن الأخير ، كان سبعة فرنسيين من أصل عشرة ، يعيشون في الحقول ، وأن معظم الذين غادروها لم يكونوا سوى مهاجرين أبقوا فيها جذورهم ، وأنه في العصر الذي وُلدت فيه ، ورغم تدفق الأشخاص الذين جذبتهم المصانع والقطارات الحديدية ، الى المدن ، منذ جيلين ، ظل نصف سكان بلادنا من الريفيين ، وان أرضنا كانت تنتج معظم أغذية المواطنين ، وأنه حتى ذلك التاريخ كانت جيوشنا مؤلفة على الخصوص من شباب الريفيين ، وأنه حتى في الحرب العالمية الأولى ، كان نصف المقاتلين وثلاثا ضحاياها من المزارعين ؟ كيف لا يمكننا أن ندرك أن الفلاحين الفرنسيين يشعرون بدافع الغريزة ، أنهم يكوّنون فرنسا نفسها ، وأن انتقالهم بشكل ضخم ، إذ يخفف حجمهم الاجتماعي ومهمتهم الاقتصادية ، يُثير حتما قلقهم وكآبتهم ؟

يضاف الى كل ذلك الجزع الذي يزداد حدةً حول سبل الحياة . والواقع أنه انتهى ذلك الزمن الذي كانت فيه الزراعة منحصرة بضمان المعيشة ، وكان الفلاح لا يحدث أي تغيير على ما كان يستتبعه من قطعة الأرض الصغيرة التي كان يملكها ، إذ كان يزرع ما كان يكفيه لتغذيته وأسرته ، وكان الفائض من زراعته كافياً ، لأن الرسوم الجمركية والبلدية كانت تحول دون استيراد المواد الغذائية من الخارج ... لقد اخترقت الآلة هذا المجال ، وقضت على التوازن القديم ، وفرضت زيادة المردود ، فتراكت الكميات الفائضة ، وازدادت السلع في كل مكان ، ونشأت ، في الوقت نفسه ، رغبات جديدة أثارت لدى الفلاحين الرغبة في زيادة أرباحهم ، وسببت ضغطاً هائلاً من المنتجات الأجنبية ، وفرضت علينا بالمقابل ، عرض الجودة في النوع . فالسوق إذاً ، هي التي تفرض بعد الآن قوانينها على الزراعة ، وهي : التخصص والانتقاء والبيع . ولكن ما زالت كل مؤسسة زراعية تحتاج إلى مساحة من الأراضي ، وإلى آلات ، ورؤوس أموال ، لضمان هذه الشروط المطلوبة ، فكيف

يمكننا أن نستبقي فوق اقليمنا أكثر من مليوني منشأة استثمارية ، 'تعدّ ثلاثة ارباعها صغيرة جداً ومجردة من الوسائل ، كما تعطي ارباحاً ، رغم أنه يعمل فيها 'خمس' الشعب الفرنسي ؟ كيف يسعنا أن نترك الحرفة الزراعية تهيم على وجهها ، في عصرنا الحاضر ، دون تكوين فني ، وتنظيم الصفقات ، وتقديم المساعدة المالية المعقولة ، التي لا غنى عنها للمنافسة ؟ كيف يمكن إيجاد حل لهذه المعضلة الجسيمة والوطنية ، دون إحداث مأساة ، ما لم تتولّ ذلك بكامله جميع الهيئات المعنية ؟

لقد تمّ التطور المقصود بواسطة « قانون التوجيه الزراعي » الصادر عام ١٩٦٠ ، و« القانون المتمم » الصادر عام ١٩٦٢ ، فضلاً عن المراسيم الأخرى التي استكلت الموضوع. وقد أحدثت منظمات ذات نشاطات وأسماء مختلفة ، لتتولى هذه المهمة ، منها : « شركات التنظيم العقاري والريفي SAFER » ، و« شركات تمويل الاقتصاد الزراعي وتنميته SOFIDECA » و« صندوق توجيه الأسواق الزراعية وتنظيمها FORMA » ، و« صندوق النشاط الاجتماعي لتنمية الكيانات الزراعية FASASA » . ومن جهة ثانية فقد تمّ في كل مكان الاسراع بتخصيص الاعتمادات لتوزيع المياه ، وإشادة المساكن ، والاصلاح ، والتجميع . ويقتضي الأمر ، في الواقع ، مساعدة الاستثمارات الصالحة اقتصادياً على التوسع ، وتغيير كيائها ، وتنسيق إنتاجها ، وحملها على الانضمام إلى غيرها من الاستثمارات التي لم تتمكن من التوسع لصغر مساحتها . ويجب حمل المزارع على إنتاج المواد الغذائية اللازمة ، وتقديمها للبيع بمظهر لائق ، والسعر المناسب ، وفي الزمان والمكان المناسبين. ويقتضي الأمر أيضاً احداث شبكة من « الاسواق ذات المصلحة الاقليمية » ، تشترك فيها يوماً ما « اسواق رونجيس » حيث تتخذ المنتوجات سعراً تجارياً بالجملة وبصورة معقولة ، ويقتضي أيضاً تنظيم التعليم الزراعي ، واستشارة الخبراء ، ويتطلب أخيراً تنظيم راتب التقاعد وتشجيع انسحاب المستثمرين المسنين ، وتطبيق نظام خاص للضمان الاجتماعي على المزارعين . وقد ارتفع مقدار الاعتمادات

الحكومية المخصصة للزراعة من ٩٤٠ مليون فرنك جديد عام ١٩٥٨ ، إلى ثلاثة مليارات عام ١٩٦٢ . وهذا المبلغ يضمن تنفيذ تغييرات واسعة وصارمة . ففي خلال السنوات الأربع الخالية مثلاً ، هبط عدد الاستثمارات من مليونين ومائتي ألف إلى مليون وتسعمائة ألف وحدة ، في حين أن قيمة الانتاج ارتفع من ٣٢ إلى ٤٢ مليار فرنك . فإذا استمر هذا النسق في الزيادة ، فإنه سيسمح بحل المعضلة خلال جيل واحد . ولأول مرة ، أخذت الجمهورية على عاتقها ، بفضل جهد يلائم المشكلة ، توجيه الزراعة الفرنسية نحو مصيرها الذي يقتضيه العصر الحاضر ، بانتظار أن تجني في المستقبل النتائج المرجوة .

ومع ذلك ، فإن المشروع يتجاوز النطاق الوطني لأن باستطاعة فرنسا أن تستوعب مائة مليون من السكان ، وأن تنتج في أراضيها الخصب والجيلة ، مواد غذائية ، أكثر مما تستهلك . ورغم الزيادات الحديثة في عدد سكانها ، فإن عدم التوازن هذا آخذ بالازدياد ، كلما ازداد مردود الزراعة وتربية الحيوانات من جراء تحسين التجهيزات ، ومناهج العمل ، والعناية بالتربية . ففي بلادنا التي تُعرض فيها المنتوجات الزراعية بكميات زائدة ، يجب علينا أن نصدر المواد الغذائية ، مهما كلف الأمر ، وبأسعار تتفق وحاجات المنتجين ، ما لم تقدم لهم الدولة المساعدات المالية التي تثقل كاهل الخزينة . ويجب أن أقول إنه إذا تبنيت فوراً السوق المشتركة ، بعد أن تولينا رعاية شؤوننا بأيدينا ، فمرد ذلك إلى أننا بلاد زراعية بالإضافة إلى الجهد الذي نفرضه على تقدم صناعتنا . ولا شك أنني لا أتجاهل أنه ، لكي أضم الزراعة إلى كيان الاتحاد الفرنسي ، يجب أن نبذل المزيد من الجهد لدى شركائنا الذين قد تتعارض مصالحهم مع مصالحنا . ولكنني أصر على أن يكون شرطاً إلزامياً لاشتراك فرنسا . ذلك أنه في هذه المجموعة المعقوفة مبدئياً من الرسوم الجمركية والمحلية ، والتي لا تجد فيها ثمار الأرض ، منفذاً حراً في أي مكان ، ولا تؤثر فئات المستهلكين المنتوجات الزراعية الداخلية على المنتوجات الزراعية الخارجية ، فإن زراعتنا ستصبح عبئاً علينا ، وتضعنا بالنسبة إلى

الآخرين في حالة تدنٍّ مزمن . ولكي نفرض على السوق المشتركة ، كلما استكملت كيائها ، وهذا ما نعدّه أمراً ضرورياً ، يجب أن نبذل جهوداً جبارة ، قد تصل أحياناً إلى حد التهديد بإلغاء الاتفاق . ومع ذلك ، فإننا سننجح .

لقد سجل صيف عام ١٩٦٢ مرحلة استمرت فيها بلادنا بالتقدم . وخلال هذه السنوات الأربع ، بذلت الجمهورية الخامسة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، جهداً ظلّ مستمراً ومدعوماً أكثر مما فعلته جميع العهود السابقة . ولا شك في أنه كان يدفعها إلى ذلك ضرورة انقاذ البلاد من الوضع الخطير جداً الذي كانت تتخبط فيه في بادئ الأمر ، وذلك تحت طائلة انهيارها هي نفسها . وفضلاً عن ذلك ، فإن التغييرات التي يقتضيها التطور العام ، كانت تتطلب تدخل السلطة والقانون بشكل أشد حزمًا من أي وقت مضى . غير أن عقلية المؤسسات الحديثة ، وسير عملها ، ونصوص انظمتها ، كانت تتجاوب وهذه الشروط المطلوبة . ومما ساعد على القيام بهذه المشروعات ، والاستمرار فيها ، توافر الانسجام في كيان الحكومة بشكل لم يسبق له مثيل ، ووجود أغلبية ساحقة في البرلمان لا تمكن زعزعتها ، واستعداد الشعب لابتداء موافقته بشكل جماعي . ولا شك في أن مجموع ما تم انجازه فرض على الجميع مقاساة بعض المحن . ولكن النتيجة كانت واضحة ، إذ ازداد ازدهار الشعب بوفرة ، وظهر تحسن ملحوظ في وضع كل فرد ، واستعادت فرنسا ثقتها بنفسها ، وعاد لها الاعتبار الخارجي .

وبينما كانت البلاد تعمل ، كان يترتب عليّ بالدرجة الأولى ، أن أضيف على جميع ما يتم انجازه طابع الطموح القومي ، وأن أطالب بأن تعلق المصلحة العامة على الإجراءات الادارية ، وإدعاءات بعض الفئات ، وأن أثبت أن بذل الجهد في سبيل الازدهار لا يتوخى تسهيل حياة بعض الفئات من الفرنسيين ، بل ضمان مجبوحة فرنسا وإشادة سيطرتها وعظمتها . وهذا ما

كان يحول في ذهني كلما كنت أعالج قضايا الدولة مباشرة مع ميشال دوبريه ،
خلال محادثاتنا التي كانت تتكرر عدة مرات في الأسبوع ، وفي أحاديثي مع
انطوان بيناي ، الذي كان وزيراً للاقتصاد والمالية ، ثم مع خلفه ويلفريد
بومغارتنر ، الذي حل محل الأول بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء لعدم
توافر الانسجام بينها لأسباب شخصية لا تمت إلى السياسة بصلة ، وفي أحاديثي
مع جان مارسيل جانيني ، وزير الصناعة ، ومع هنري روشرو ، ثم ادغار
بيزاني ، اللذين تعاقبا في وزارة الزراعة ، ومع بول باكون ، وزير العمل ،
وروبر بورون ، وزير الأشغال العامة والنقل . وهذا كان طابع المقابلات
التي منحتها مثلاً إلى بيار ماسيه ، الذي يشرف على تنفيذ المخطط الرابع ،
والى جان برونه ، حاكم مصرف فرنسا الذي كان يطلعني على وضع الاقتصاد ،
والاعتماد ، والنقد ، والى فرنسوا بلوخ لينه ، المدير العام لصندوق الودائع ،
الذي كان يطلعني على موارد الصندوق والقروض الممنوحة إلى الهيئات المحلية ،
وإلى كل من إيريك دو كاربونيل ، وجورج غورس ، وجان مارك بوغتر ، الذين
مثلوا الحكومة تباعاً في السوق المشتركة ، والذين كانوا يطلعونني على ما كان يتم
في أثناء اجتماع الوزراء في بروكسل ، الخ ... وهذا ما كان يلهمني القرارات
التي كنت أتخذها في نهاية الاجتماعات الوزارية ، والتي كان يسود معظمها الشؤون
الاقتصادية والاجتماعية . وهذا ما كنت أعرب عنه عندما كنت اتكلم عن
فرنسا ، إما في البيانات التي كنت ادلي بها في الاذاعة أو أمام شاشة التلفزيون ،
أو في المؤتمرات الصحفية ، أو في مئات النداءات التي وجهتها إلى السكان
خلال رحلاتي في سبع وستين محافظة ضمن فرنسا ، أو في الخطب التي كنت
ألقها أمام الموظفين في الزيارات التي قمت بها إلى أكثر من ثمانين معملاً ،
ومنجماً ، ومركزاً كهربائياً ، وورشات كبيرة ، واستثمارات زراعية ، وتعاونيات ،
وأسواقاً ، ومنشآت للخطوط الحديدية ، وأعمال طرق برية وطرق ملاحية
مائية ، ومرفأً ، ومجموعات مدن ، ومدارس فنية ، ومعرضاً ، الخ ...
وإنه لصحيح أن كل ما قيل أو تم انجازه في سبيل المصلحة الوطنية ، لم

يحمل المعارضة على التخلي عن أي مصلحة خاصة . فقد كانت المنظمات الاجتماعية والمهنية ، تمنحي باللائمة على حكومتي ، بعبارات مألوقة ، ودوافع مفترضة ، بحجة استمرارها بتجاوز السلطة اسوةً بالماضي ، واهمال الإصلاحات ، رغم أنها ، في الواقع تمقت التعديلات التي قد تحد من امتيازات الممولين ، أو تخفيض أهمية مطالب النقابات . ولذلك كنا نرى بعض المشرفين على المنشآت يوجهون أجهزة الاعلام المسيطرين عليها بواسطة المال ، نحو الشك وبث روح عدم الثقة ، مع عرقلة تنقية الوضع الاقتصادي بتأخير التجمعات المفيدة ، بل أحياناً عن طريق بيع مؤسساتهم إلى الأجانب . وكثيراً ما رأينا الاتحادات والجمعيات الزراعية تكثُر من الاحتجاجات ، ويدفعها الغيظ إلى حد إثارة بعض الفدائيين لهم على سد الطرق وكسر زجاج النوافذ . وشاهدنا أيضاً نقابات العمال تتهم « حكومة ديفول » بالعمل على تضيق الخناق عليهم ، واتباع « سياسة الاحتكارات » التي يذهب كثير من العمال ضحاياها . وعلى ذلك فإن انضمام الشعب إلى أهداف الجنرال ديفول وسلطته ، هي من العمق والاتساع بحيث أن الاضطرابات التي تحدثها بعض الأوساط المتخصصة لا تعرقل قط ، في النتيجة ، عمل الأمة . ومما يؤيد ذلك أن تجديد منشآتنا أخذ مجراه الطبيعي ، رغم ما يعتريه أحياناً من تردد ، وأن المظاهرات التي قام بها الفلاحون في بعض المناطق حتى ربيع عام ١٩٦٠ ، قد هدأت كلياً بعد هذا التاريخ ، وأخيراً لم يحصل منذ عام ١٩٥٨ ، في القطاعين العام والخاص ، اللذين يضاف ١٣ مليون عامل ، سوى مليون يوم من الاضراب في العام الواحد ، أي أقل بنمائي مرات مما كان يحصل في السابق .

وفي الخامس من شباط (فبراير) ١٩٦٢ ، دعوت الأمة إلى ملاحظة مدى تقدمها . وقلت لها : « ما من أحد في العالم ، باستثناء الحزبيين فاقد البصيرة ، يستطيع أن يتجاهل نمو فرنسا العظيم ، وهذا ما يلاحظه كل منا عندما يقوم برحلة إلى البلاد ، ولو اكتفى بمشاهدة الصور . إن فرنسا لم تشهد قط

عهداً تمّ فيه من الانجازات بقدر ما تمّ في هذا العهد في مجالات الانتاج ،
والبناء ، والتعليم ، ولم يبلغ قط المستوى الوسطي لحياة الفرنسيين ، النسبة
التي بلغت في يومنا هذا . ولم يسبق قط أن كان عدد العاطلين عن العمل ،
أدنى مما هو لدينا الآن . ولم يكن نقدنا واعتبارنا المالي في وقت من الاوقات ،
أقوى مما هما عليه الآن ، بحيث أننا أصبحنا الآن نقرض أغنى الدول ، بدلاً
من أن نستقرض منها . وما إن نخطط السنوات الأربع الكبير قد وضع موضع
التنفيذ ، وسيتولى زيادة مقدرتنا وازدهارنا بنسبة الربع . ولا شك أن هذه
المجموعة من الانجازات تنطوي على كثير من الثغرات والشوائب ، لأننا لم
نتمم مساعيها . إننا نعرف العالم الذي يحيط بنا ، ونعلم كيف تستطيع
الأحداث أن تؤثر في أعمالنا . ولكن لماذا ندع اليأس يستولي علينا ، في
الوقت الذي تظهر فيه بوادر نجاحنا ، ونعمل كصياد السمك الذي أشار إليه
شكسبير ، إذ وجد لؤلؤة فانتابه الرعب من جمالها ، وألقاها ثانية في البحر؟ .

إنني لن ألقى اللؤلؤة ، ومع ذلك فاني إذ أعارك الحقائق المادية
والانسانية ، في مجال يتسم بالعنف والشدة ، يتعذر على المرء فيه أن يحصل
نهائياً على أي شيء أو لا يكتفي تماماً بما قد يحصل عليه ، ألاحظ كل يوم ، في
هذا المعترك ، أن الاقتصاد شبيه بالحياة ، لأنه نضال طويل الأمد وليس فيه
نصر يحزره الانسان نهائياً . وحتى في يوم كيوم معركة « اوسترليتز » المظفرة
فلن تشرق الشمس لتضيء ساحة النضال .

إن الحروب تنشأ الدول وتقضي عليها ، وتظل تحوم فوقها خلال هاتين المرحلتين . وفيما يخصنا ، نحن معشر الفرنسيين ، ان الذي أثر في حياتنا القريبة منذ عام ١٨١٥ ، وحتى عام ١٨٧٠ ، وفي أنظمتنا السياسية ، ومركزنا في العالم ، هو نتيجة التحالف العدائي الذي وحد دول أوروبا ضد الثورة ، وانتصارات نابليون المذهلة ، ثم انهياره ، وأخيراً المعاهدات المشؤومة التي انتهت بها كل هذه المعارك . وبعد فترة الأربعة والأربعين عاماً التي استمر خلالها السلم المسلح ، كان يسود تصرفاتنا داخلياً وخارجياً عدة عوامل ، منها هزيمتنا ، والرغبة الخفية في الثأر لها ، مع الخوف أيضاً من أن تُلحق بنا ألمانيا الموحدة نكسة أخرى . وإذا كان بوسع الجهد الجبار الذي بذله شعبنا خلال الحرب العالمية الأولى ، أن يفتح لنا مجال التجديد ، فقد أغلقنا على أنفسنا هذه السانحة ، بامتناعنا عن استكمال نصرنا العسكري ، وتنازلنا عن قبض التعويضات التي كانت تستطيع أن تضمن لنا وسائل تصنيع بلادنا ، وبالتالي تعويض خساراتنا الجسيمة ، البشرية والمادية . وأخيراً ، فإن الانزواء

ضمن سياسة واستراتيجية سلبيتين ، سلّم أوروبا لطموح هتلر . والآن ، على ضوء النزاع الأخير الذي كادت تهلك فيه ، ما معطيات الأمة الفرنسية التي تتمكن بموجبها أن تنظم سيرها وعملها ؟

إن أولى هذه المعطيات هي أن فرنسا ما زالت ، رغم كل شيء ، منتصرة ، تنبض بالحياة ، وتمتع بالسيادة . إن ذلك لأعجوبة حقاً . فكم ذهب الظن بالناس الى أنها بعد أن أصيبت بنكبة لا سابقة لها ، وشاهدت استعباد حكامها من قِبَل سلطة العدو ، وقاست أضرار حربين عالميتين ، وتعرضت للسلب والنهب اللذين قامت بهما القوى النازية ، وعانت الاذلال الفعلي الذي عرّضتها اليه السلطة القائمة على الامهال والهوان ، أنها ، بعد كل ذلك ، لن يقوم لها قائم ، ولن تُشفى جروح جسمها وروحها ؟ وكَم هم الذين اعتقدوا ، عن يقين ، أنها بعد الهزيمة الساحقة التي مُنيت بها ، لا يتم تحريرها ، في حال حدوثه ، إلا عن طريق الدول الأجنبية التي قد تقرر ما سيحل بها في الداخل والخارج ؟ وكَم هم الذين قدّروا أمام انهيار مقاومتها شبه الكامل ، أنه من المستحيل عقد أي أمل على استسلام العدو أمامها وحلفائها . ومع ذلك ، فقد خرجت أخيراً من المأساة ، دون أن تمس حدودها أو وحدة كيانها ، وظلت تملك حق تقرير مصيرها ، واقفة في صفوف المنتصرين . إذأ ، فلا شيء يمنعها الآن من أن تقرر أمرها كما تشاء ، وأن تتصرف كما يحلو لها .

وفضلاً عن ذلك ، فقد حدث أول مرة في تاريخها ، أنها لا تعاني أي تهديد من قِبَل أي دولة مجاورة . فدولة المانيا الرهيبة والمتسلطة تجزأت وانهارت ، وأعربت إيطاليا عن أسفها لتوجيه طموحها نحونا . وثمة عاملان أزالا جو عدم الثقة الذي كان يسود بحر المانش وهما التحالف مع انكلترا الذي صانته فرنسا الحرة ، وتصفية الاستعمار التي أقصت بواعث الشكاوى القديمة . وفيما وراء جبال البرانس «البيرينه» ، أخذ التعاطف والمصلحة يقربان بين فرنسا المجردة من أي قلق ، وبين اسبانيا التي ساد فيها السلم والهدوء . وأي

عدوان يمكن أن ينطلق من أراضي بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ الصديقة ،
أو من أراضي سويسرا الحيادية ؟ فما نحن قد تخلصنا من حالة التوتر التي
فرضها علينا جيران خطرون ، وأرهقت مشروعاتنا الى حد بعيد .

وإذا كان صحيحاً أن فرنسا فقدت ما كانت تتميز به من تعرض دائم
للخطر ، فإن العالم بأسره تنتابه فكرة تعرضه الدائم للحرب الشاملة . فثمة
امبراطوريتان ، الولايات المتحدة الأميركية ، والاتحاد السوفياتي ، أصبحتا
دولتين عملاقتين ، بالنسبة الى الدول العظمى القديمة ، وأخذتا تستعرضان
قواهما ، وسيطرتهم ، وعقيدتهما . فكلاهما يتمتع بأسلحة نووية تستطيع في
أي لحظة أن تزيل العالم ، مما يجعل كلا منهما في معسكره ، حامياً لا يُقهر .
ويكاد هذا التوازن الخطر أن يختل ويتحول الى حرب ضروس ، ما لم يتجه
نحو انفراج عام . وفيما يتعلق بفرنسا ، فإن مصلحتها الحيوية تقوم حتماً على
استتباب السلم ، لعوامل شتى منها أن الحروب التي خاضت غمارها منذ
قرنين ، قد نالت من كيانه وسيطرتها ، فضلاً عن أن موقعها الجغرافي القائم
بين رأس العالم القديم وباتجاه العالم الجديد ، وصغر مساحتها ، وضآلة عدد
سكانها ، كل ذلك يجعلها عرضة للهلاك المميت . وفي الواقع ، إن كل شيء
يدعوها لأن تكون بطلة هذا السلم ، إذ أنها في وضعها النادر ، لا تطالب
بأي شيء يملكه الآخرون ، كما أنه ليس لدى هؤلاء ما يحملها على المطالبة بما
تملكه ، وأنها لا تكن أي حقد لأي من الدولتين القطبين ، بل إنها ، على
النقيض من ذلك ، تكن لشعبيهما صداقة قديمة العهد ، توطدت عبر الأحداث ،
كما أنها تشعران نحوها بمطف استثنائي . وصفوة القول ، إذا كان ثمة صوت
يمكن أن يصبح مسموعاً ، أو مسعياً ، قد يعد ناجحاً ، لاقامة نظام دولي ،
يحل محل الحرب الباردة ، فهو في الواقع صوت فرنسا ومساها ، على أن
يكونا نابعين منها ، وأن تطلق يداها في هذا المجال .

وفي الوقت نفسه ، أتيح لفرنسا أن تتمتع بنفوذ واسع في مجال المصلحة

والثقة لدى كثير من الشعوب التي ما زال مصيرها رهن الظروف ، والتي ترفض الانحياز الى أحد المعسكرين القائمين ، ومنها الصين التي تتمتع بعدد وافر من السكان والموارد ، مما يفسح لها جميع إمكانات المستقبل ، واليابان التي تحاول أن تستعيد قدرتها على القيام بدور عالمي خاص بها ، مبتدئة بالاقتصاد ، والهند التي تعاني قضايا التغذية ، بسبب ضخامة عدد سكانها ، وإن كانت مدعوة يوماً ما للتحويل نحو العالم الخارجي ، يضاف إليها عدد كبير من الدول القديمة أو الحديثة في إفريقيا ، وآسيا ، وأميركا اللاتينية ، التي قبلت المساعدة التي قدمها أحد القطبين ، أو كلاهما ، لمجابهة احتياجات نموها الفورية ، وإنما تأنف من الانحياز الى أحد الطرفين ، وتوجه نظرها بالأفضلية نحو فرنسا . ولا شك أنها ما دامت لم تنته من تصفية الاستعمار ، فستظل هذه الدول توجه إليها انتقادات مريرة ، ستوقف حتماً حين تنتهي فرنسا من تحرير ممتلكاتها القديمة . ويترتب عليها أن تستغل الطاقة التي تتمتع بها في قسم كبير من العالم ، من حيث الميل نحوها ، وتقديرها ، ومدى نفوذها ، على أن تحقق ما ينتظره جميع الناس ، من خدمة القضية العالمية ، وكرامة البشر وتقدمهم .

وهكذا نرى أن القدر نفسه الذي حقق خلال أزمة الحرب الرهيبة ، نجاة بلادنا ، قد أتاح لها فيما بعد ، رغم جميع ما فقدته خلال قرنين ، من القوى والثروة النسبية ، أن تلعب دوراً دولياً من الدرجة الأولى ، يتفق وعبقريتها ، ويتجاوب مع مصلحتها ، ويتناسب ووسائلها . فكيف لا أوافق على أن تتولى هذه المهمة ، ولا سيما أنني أرى ، أن جهد التحويل الداخلي ، والاستقرار السياسي ، والتقدم الاجتماعي ، التي بدونها تتعرض فرنسا إلى الفوضى والانحطاط ، كلها تقتضي أن تشعر مرة أخرى ، عبر تاريخها ، أنها مكلفة بمسؤولية عالمية ؟ تلك هي فلسفتي ، فماذا تكون سياستي تجاه القضايا العملية التي تجابهها فرنسا في الخارج ؟

باستثناء قضية الجزائر ومستعمراتنا ، التي ينحصر بنا وحدنا حق حلها ،

فان القضايا المذكورة هي من الاتساع والمدى بحيث يقتضى حلها عملاً طويلاً الأمد ، ما لم تتولّ الحرب ، من جديد ، حلّ العُقْد المستعصية التي أحدثتها هي بنفسها . ويسوقنا ذلك إلى القول إنه يتربّ على فرنسا ، في هذا السبيل أن يظل مسعاها ثابتاً ومستمراً ، الأمر الذي تسمح به مؤسساتنا الحديثة ، خلافاً لما كانت عليه قديماً رغباتنا غير المستقرة .

ولكن ما هذه القضايا ؟ إنها تتعلق بأمر كثيرة ، منها قضية المانيا المنقسمة إلى ثلاثة أجزاء بقيام جمهورية برلمانية في الغرب ، ودكتاتورية شيوعية في الشرق ، ونظام خاص بمدينة برلين التي أضحت فريسة الاضطرابات المنبثقة عن كيانها ، وأصبحت موضع المنافسة الرئيسي بين المعسكرين ، ومنها قضية أوروبا التي تعرضت لتمزقات رهيبة في حين أن العقل والعاطفة يقضيان بوحدة كيانها ، ولكنها كانت منقسمة من جراء خضوع البلاد الواقعة في وسطها وفي البلقان ، بدافع القوة ، الى السيطرة السوفياتية ، ونظام الكتلتين ، والستار الحديدي ؛ ومنها النظام المفروض على الحلف الأطلسي ، ومؤداه خضوع أوروبا الغربية للولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً ؛ ومنها المساعدة التي يتطلبها نمو العالم الثالث والتي أصبحت موضع المنافسة بين كل من واشنطن وموسكو ، ومنها الأزمات الناشئة في الشرق ، وافريقيا ، وآسيا واميركا اللاتينية ، والتي حولتها تدخلات الدولتين العملاقتين المتعارضة ، الى أزمات مزمنة وعسيرة المعالجة ؛ ومنها المؤسسات الدولية التي تتدخل الدولتان المتنافستان في جميع قضاياها ، وتستقطبان حولها القرارات وتحولان دون تطبيق مبدأ عدم الانحياز .

وإني أبذل جهدي لكي تشترك فرنسا في كل هذه المجالات . ولا شك أنه في هذا العالم البائس والجدير بالرعاية ، والذي يعاني فيه كل من زعمائه مصاعب مرهقة ، يجب السير بخطى وثيدة ، والتصرف بحسب الظروف ، واحترام الأشخاص . وفيما يخصني ، فقد سبق أن قمت مراراً ببعض الضربات ، ولكنني

لم أوجهها قط إلى شهامة أي شعب أو كرامة أحد من زعمائه . ولكنه من الأهمية بمكان أن نكون فيما نقوله أو نقدم عليه ، مستقلين عن الآخرين . فهذه هي الخطة التي سأتبعها منذ عودتي ، وإنها تنطوي على تحول كامل في موقف بلادنا ، أحدث فجأة تغييراً عميقاً في نشاط السياسة العالمية .

وإنه لصحيح أن المسؤولين في الكتلة الشرقية يكتفون بأدىء ذي بدء ، بملاحظة الموقف الجديد الذي ستتخذه باريس . غير أن حلفاءنا الغربيين ، الذين ظلت فرنسا الرسمية معهم حتى الآن ، خاضعة بطيبة خاطر لسيطرة التضامن الاطلسي الكاملة ، لا يسمحون بمعارضتهم فيه ، غير أنهم سيُسلمون بذلك . وجدير بالقول إن التجربة التي اكتسبها بعضهم من علاقاتهم بديغول ، أثناء الحرب وفي أعقاب النصر ، تحملهم على أن يتوقعوا اليوم السهولة التي أبدتها الجمهورية في الأمس . ومع ذلك فقد كان ثمة فئات تعتقد أحياناً في مكاتبها ، وبرلماناتها ، وصحفها ، أن هذه العقبة ستكون قصيرة الأجل ، وأن ديغول يجب أن يزول حتماً بعد مدة وجيزة ، بحيث تعود الأمور إلى ما كانت عليه في السابق . وبالمقابل ، فإنها لم تكن تخلو من أناس . ولا سيما في الأوساط الشعبية ، ينظرون بارتياح إلى نهوض فرنسا من كبوتها ، ويداخلهم بعض السرور أو الحسد ، إذ يشاهدونها تتحرر من السيطرة المرهقة التي يروح تحت عبئها كل العالم القديم . ويضاف إلى ذلك المشاعر التي تريد الجماهير الشعبية أن تعربها لشخصي ، إذ انها كلما اتفق أن اكون على اتصال بها ، قامت بمظاهرات عنيفة تستغريها الحكومات . وجملة القول ، رغم الاستياء الذي كان يبدو في الخارج ، ورغم الأحاديث التي تجمع بين القسوة واللين ، ورغم المقالات المناوئة ، والصور الهزيلة ذات الطابع التهجمي ، التي ينشرونها بكثرة ، فقد أخذوا يألفون فرنسا الحديثة التي أخذت تظهر بمظهر الدولة العظمى ، ويبدون ، منذ الآن ، اهتماماً بتصرفاتها ، وحركاتها ، وأقوالها ، بعد أن أغفلوها ردحاً من الزمن .

وسأجد استسلاماً أخف وطأة في كل ما يقال وينشر ، في المجالات التي

كنا نعتقد ، حتى الآن ، أننا سنلاقي فيها ، رمز التفكير السياسي الفرنسي ،
إذ أنه أصبح معلوماً لدى الجميع أن بلادنا لا تقدم على أي شيء لا يفرض
عليها من الخارج . ولا شك أن مرد هذا الوضع إلى الفترة التي كانت تحقيق
بفرنسا ، ترغماً باستمرار على ضمان مؤازرة خارجية ، فضلاً عن أن عدم
متانة النظام السياسي كان يحظر على الحكومة أن تتحمل وحدها أخطار
القرارات الهامة . وقد سبق أن اضطرت الجمهورية الثالثة ، قبل الحرب العالمية
الأولى ، وبدافع تحالفها مع روسيا ، إلى رعاية معاهدة فرانكفورت ، مع
ترك المجال لسان بطرسبورغ ، لكي تتأسس النشاط المبذول . وإنه لصحيح
أنه ، خلال الحرب الطويلة المدى التي دارت رحاها فوق أرضنا بمساعدة
الانكليز ، والبلجيكيين ، وأخيراً الأمريكيين ، كان الفرنسيون يتولون الدور
الأول ، بالإضافة إلى القيادة العامة ، لأنهم كانوا يبذلون الجهد الرئيسي .
ولكن القتال توقف فجأة في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ ، في الوقت
الذي كنا فيه على وشك جني ثمرات نصرنا باحتفال باهر . فكم كان مدى
أهمية لفظة « توقف ! » التي صدرت عن الانكلوسكسونيين ؟ أو لم تعمل
معاهدة فرساي ، التي أعادت لنا دون شك الألزام والورين ، دون أن
تمس وحدة العدو ، واقلية ، وموارده ، على تحقيق أماني الرئيس الأميركي
والوعود التي بذلها ؟ أو لم تتخلَّ حكومة باريس ، فيما بعد ، عن الرهائن
التي أستولينا عليها ، أرضاءً لواشنطن ولندن ، وتنازلت عن التعويضات
التي كانت المانيا مدينةً بها إلينا مقابل مخططات براءة عرضتها علينا الولايات
المتحدة ؟ وعندما بدت أمارات تهديد هتلر الذي جازف بإرسال قواته إلى
رينانيا ، ألم نرَ استنكاف وزرائنا عن اللجوء إلى أي إجراء ، لأن انكلترا لم
تتخذ المبادرة ، بينما كان يكفي أن نقوم بعمل وقائي أو قعبي ، لمحل القوهر
على التراجع والاختفاق بسبب عدم توافر الأسلحة اللازمة لديه ؟ وعندما
أقدمت المانيا على ضم النمسا إليها عنوةً ، ثم ألحقت بها تمزيق تشيكوسلوفاكيا
وضمها إليها ، ألم تكن موافقة الفرنسيين حينئذ ناشئة عن موافقة الانكليز ؟

ألم يكن في خضوع حكومة فيشي لقانون الدولة المغتصبة ، « والتعاون » الذي يهدف إلى اشراك بلادنا بنظام قتل عنه إنه أوروبي ، في حين أنه الماني ، يتصل بالاعتقاد على التبعية للآخرين ؟ وفي الوقت نفسه ، وبينما كنا نحارب العدو ، كنت أحرص على صيانة حق فرنسا في السيادة إزاء حلفائنا ، ألم يكن ذلك الامتناع الذي كان يرتفع من حولي صادراً عن فكرة وجوب الخضوع باستمرار ؟

بعد المزيد من هذه الدروس ، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها ، كنا نميل إلى الاعتقاد بأن الأوساط التي تدعي توجيه الرأي العام ، قد تبدو غير مستعدة للخضوع . ولكن شيئاً من هذا لم يحصل . بل على النقيض من ذلك ، إذ جعلت الفئة الموجهة في كل حزب سياسي موضوع طمس بلادنا مذهباً ثابتاً وعلنياً . أما من الناحية الشيوعية ، فالقاعدة المطلقة تقضي بأن موسكو محقة دائماً ، في حين أن جميع المنظمات القديمة كانت تشيد بمبدأ « سيطرة السلطة التي تعلو على الدول » ، أي خضوع فرنسا إلى غير قانونها . ومن هذه الفكرة نشأ الانضمام إلى أوروبا « المتحدة » التي أصبحت بمثابة نظام ، يؤلف فيه الفنيون الهيئة التنفيذية ، ويتولى فيه البرلمانون السلطة التشريعية ، ليقرروا مصير الشعب الفرنسي ، رغم أن معظمهم من الأجانب . ومنها أيضاً أنبثق القلق بالمنظمة الأطلسية ، التي تخضع سلامتنا ، وبالتالي سياستنا ، إلى تقدير الدول الأخرى . ومنها أيضاً برز الاهتمام باخضاع تصرفات سلطاتنا العامة ، إلى موافقة المؤسسات الدولية حيث تمارس الدولة الحامية سلطتها العليا ، في جميع القضايا السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، والفنية ، تحت ستار المناقشات الجماعية ، بحيث يتعذر مطلقاً على ممثلينا أن يقولوا : « إننا نريد » ، بل يكتفون « بعرض وجهة نظر فرنسا » . وهذا أخيراً ، مصدر سخط الفئة الحزبية من الأعمال التي سأقولاها باسم أمة مستقلة .

ولكن لم أكن ، بالمقابل محروم الدعم ، إذ كنت اتمتع عاطفياً بتأييد

شعبنا الذي لم ينحرف في تيار الثقة الزائدة بنفسه ، وإنما كان حريصاً على الاحتفاظ بشخصيته ، ولا سيما أنه كاد يفقدها ، في الوقت الذي يلاحظ أن الآخرين يحرصون بجرارة على الاحتفاظ بشخصيتهم ، سواء من حيث السيادة ، أو اللغة ، أو الثقافة ، أو الانتاج ، بما في ذلك الرياضة . وكلما بادرت إلى شرح ذلك للجمهور ، كنت أشعر أن النفوس كانت تهتز طرباً . ومن الناحية السياسية ، فإن المنظمة التي تألفت لتتبع خطواتي خارج جميع الأحزاب القديمة ، ومن فوقها ، والتي انتخبت في البرلمان مجموعة متهاسكة ووافرة العدد ، فإنها سترافقني دون تردد . ومن الناحية العملية ، سأجد إلى جانبي حكومة متينة يؤمن رئيسها بحق فرنسا وواجبها بالعمل على المستوى العالمي ، ويبذل وزير خارجيتها في هذا المجال كفاءة ، قلما عادله فيها الآخرون ، عبر تاريخ عسير .

إن موريس كوف دو مورفيل ، ذو موهبة خاصة . ففي القضايا المتداخلة والحجج المتشابكة يستطيع أن يميز حالاً بين ما هو جوهرى وما هو ثانوي ، إلى حد أنه واضح ودقيق في القضايا التي تجعلها الحسابات غامضة ومبهمة . وهو ذو تجربة واسعة ، إذ سبق له ، خلال عمله الدبلوماسي الطويل ، أن عالج كثيراً من قضايا الساعة ، وتعرّف على كثير من الناس في مراكزهم . وهو يتمتع برباطة الجأش ، لوثوقه من البقاء مدة طويلة في المركز الذي عينته فيه ، ويملك أسلوباً خاصاً ، إذ يبدي مهارة خاصة في الاتصال ، والاستماع ، والملاحظة ، وتسجيل أهم ما يسمعه أو يقرؤه ، ثم يبدي في الوقت المناسب ، بسلطة وإبداع ، الموقف الذي لن يحيد عنه أبداً . وهو يتمتع أخيراً بالآيمان ، لقناعته بأن فرنسا لا تستطيع الصمود ما لم تكن في الصف الأول ، وأنه يمكنها أن تعود إليه بفضل ديغول ، وأنه لا يمكن تحقيق أي شيء في هذه الحياة إلا بفضل العمل .

وهذا ما سنقوم به في مجال أوروبا الواسع . وفيما يخصني كنت أشعر

دائماً ، وأشعر اليوم أكثر من أي وقت مضى ، القاسم المشترك بين الأمم التي تسكنها : فجميعها من عنصر أبيض واحد ، وتعتنق الدين المسيحي وتتبع طراز معيشة واحدة ، وترتبط فيما بينها منذ زمن بعيد بعدة أواصر في التفكير ، والفن ، والعلم ، والسياسة ، والتجارة . ولذلك فمن طبيعتها أن تؤلف كياناً واحداً ، يتميز في وسط العالم بطابعه الخاص وتنظيمه . واستناداً إلى مصير أوروبا هذا ، فقد حكمها الإمبراطورة الرومان ، وحاول لمّ شعنها كل من شارلمان ، وشارلكان ، ونبليون ، وحاول هتلر فرض سيطرته الساحقة عليها . ولكن ، كيف لا نلاحظ مع ذلك ، أنه لم يستطع أحد من هؤلاء الذين حاولوا توحيد أوروبا ، أن يحصل من البلاد التي خضعت له ، على التخلي عن كيائها ؟ بل على النقيض من ذلك ، فإن المركزية الكيفية أثارت دائماً ردّاً فعل يتبلور في ازدياد وحدة روح القوميات . لذلك أعتقد أنه لا يمكن تحقيق وحدة أوروبا ، اليوم ، أو في أي عهد مضى ، عن طريق دمج الشعوب ، وإنما يجوز ويجب أن تنشأ عن تقاريرها المنظم . وكل شيء يحملها على ذلك ، ولا سيما في عصرنا الذي كثرت فيه المبادلات الضخمة ، والمؤسسات المشتركة ، وزالت الحدود أمام انتشار العلم والتكنولوجيا ، وكثرة المواصلات السريعة ، والرحلات المتزايدة . إن سياستي تقوم إذاً على إنشاء تحالف الدول الأوروبية ، لكي يزداد تضامنها ، عن طريق تنمية مختلف أنواع الأواصر فيما بينها ولا شيء يحول دون التفكير ، انطلاقاً من هذه الخطوة ، بأن التطور قد يؤدي إلى اتحادها ، ولا سيما إذا تعرضت يوماً ما ، لنوع واحد من التهديد .

وفي الواقع ، إن وجهة النظر هذه حملتنا على تنفيذ الاتحاد الاقتصادي بين الدول الست ، وعلى تهيئة سبل التفاهم المنظم في المجال السياسي ، والسعي لكي تقوم بعض الدول الأخرى ، وفي مقدمتها بريطانيا العظمى ، على جر الغرب نحو نظام أطلسي ، قد يتعارض مع أي إمكان لإنشاء كيان أوروبي صرف ، بل ، على العكس ، تقرر هذه القوى ، الالتحام مع القارة والاقdam

على تغيير اتجاهها ، وعاداتها ، وزينها . وأخيراً ، عليها أن تعطي المثل الصالح على انفراج الأزمة ، ثم التفاهم والتعاون مع بلاد الكتلة الشرقية ، تحذوها فكرة مآلها ، أنه فوق اعتبارات مواقف اليهود والدعايات ، يتفق السلم والتقدم ، مع حاجات الناس ورغباتهم ، في نصفي أوروبا التي تحطمت وحدتها عرضاً .

واننا نجد المانيا في صلب المعضلة وفي وسط القارة . فمصيها يقضي بالآ ينشأ أي أمر بدونها ، مع أن لا شيء مزق العالم القديم مثل مساوئها ولا شك أنها أصبحت لا تهدد مباشرة أي شخص ، بعد أن جزئت اليوم إلى ثلاثة أقسام تقيم في كل منها قوى الدول المنتصرة . ولكن كيف يمكن أن نمحو من ذاكرة الشعوب طموحها الذي حرك فجأة بالأمس ، جهازاً عسكرياً تمكن من أن يقضي دفعة واحدة على جيش فرنسا وحلفائها ؟ كيف يمكن أن نمحو شجاعتها التي تمكنت ، بفضل اشتراك إيطاليا ، أن تبعث بجيوشها إلى إفريقيا وحوض نهر النيل ؟ كيف يمكن أن نمحو قوتها التي تمكنت عبر بولونيا وروسيا ، وبمساعدة إيطاليا والمجر ، وبلغاريا ورومانيا ، أن تصل إلى أبواب موسكو وسلسلة جبال القفقاس ؟ كيف يمكن أن نمحو طغيانها الذي ساد بفضل الظلم والاضطهاد والجرائم التي ارتكبتها حيثما خفقت أعلامها من جراء انتصاراتها العسكرية ؟ يجب ، بعد الآن ، اتخاذ جميع التدابير للحؤول دون استعادة العناصر الألمانية الخبيثة قوتها العسكرية . ولكن كيف يمكننا ، من جهة أخرى ، أن نتصور إقامة سلم حقيقي ودائم على أسس قد لا يخضع لها هذا الشعب الكبير ، وإنشاء وحدة القارة دون أن يشترك بها ، وإزالة أسباب الدمار والموت التي سادت على طرفي نهر «الرين» منذ مئات السنين ، إذا استمر الحقد القديم ؟

لقد اتخذت قراري فيما يتعلق بالموضوع الرئيسي الخاص بمصير المانيا . وإنني أرى بادئ ذي بدء ، ان العودة إلى الحدود الفعلية التي فرضتها عليها

الحرب ، تعدُّ أمراً خطيراً وغير عادل . ومؤدى ذلك أن خط « أودر - نيس » الذي يفصل بينها وبين بولونيا ، هو حدها النهائي ، وأنه يجب أن تزول مطامعها القديمة في تشيكوسلوفاكيا ، وأن ضم النمسا إليها ، بأي شكل كان ، أمر غير معقول قطعاً . وبالإضافة إلى ذلك ، لا يجوز أن تمنح حق حيازة الأسلحة الذرية ، أو صنعها ، علماً بأنها أعلنت تنازلها عن ذلك . وعلى هذا الأساس ، أرى من الضروري أن تشترك في تعاون الدول المنظم ، والذي أسمى لتحقيقه في جميع أنحاء القارة . وبذلك يمكن ضمان سلامة الجميع ، بين المحيط الأطلسي وجبال الأورال ، واحداث تغيير في الوضع الراهن للأمور ، والعقليات ، والعلاقات ، بحيث يتيسر دون شك ، توحيد أجزاء الشعب الألماني الثلاثة . وبانتظار ذلك ، يجب أن تلعب الجمهورية الاتحادية دوراً رئيسياً ضمن الاتحاد الاقتصادي ، وعند الاقتضاء ، ضمن الحلف السياسي للدول الست . وأخيراً فأنني أعترم العمل بحيث تتمكن فرنسا من إنشاء مجموعة من روابط الأفضلية مع المانيا ، مما يحمل الشعبين تدريجياً ، على التفاهم والتقدير المتبادلين ، كما تدفعهما إلى ذلك غريزتهما ، ما دامتا لن يلجأ إلى قواهما الحية بقصد التقاتل .

ومن المصادفات الغريبة أنه اتفق ، عندما تسلمتُ زمام الحكم في باريس ، أن كان على رأس الحكومة في بون ، منذ أمد طويل ، كونراد آديناور ، الذي سيظل أيضاً مدة طويلة ، وهو من أقدر الألمان وأكثرهم رغبة في حمل بلاده على السير في طريق فرنسا ، وإلى جانبها . إن هذا « الريناني » مشبع بشعور مؤداه أن « الغالين » والجرمان يتم بعضهم بعضاً ، الأمر الذي أضفى على وجود الإمبراطورية الرومانية قديماً ، في منطقة الرين ، طابع الرخاء والازدهار ، وأغنى الفرنجيين ، وأتاح المجد لشارلمان ، وقدّم سبباً لاعتذار مملكة اوسترازيا ، وسوّغ العلاقات التي قامت بين ملك فرنسا والأمراء الناكبين ، وألهب المانيا في نار الثورة ، وألهم غوته ، وهابن ، ومدام دو ستال ، وفكتور هوغو ، ورغم الصراع العنيف الذي ثار بين الشعبين ، فقد ظلَّ

المثل
لشرقية ،
يتفق
تخطمت

نفي بالأ
ماؤها ولا
اليوم إلى
من أن
عسكرياً
يمكن أن
وشها إلى
عبر
نصل إلى
الذي
لامها من
للحوول
يكننا ،
لا يخضع
وإزالة
لسنين ،
.
ها عليها

يتحسس الطريق في الظلام . إن هذا الوطني يقدر أهمية عقبات الحذر والحقد التي أثارها طموح هتلر الجنوني ، بين بلاده وبين جميع البلاد المحيطة به ، والتي طاوعته فيه باندفاع جماهير الشعب الألماني ونخبتهم ، وهو يعلم أن فرنسا هي الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تذللها إذا مدت يدها بصدق إلى العدو القديم . إن هذا السياسي الذي تمكّن حتى الآن بفضل مهارته الثابتة ، من ضمان التوازن والتقدم للجمهورية الاتحادية ، وبذل مساعيه لكي لا يؤثر تهديد الشرق أو حماية الغرب من زعزعة بناء الدولة الهزيل ، الذي تم بناؤه فوق الانقاض ، ويميز أهمية الضمان الأكيد الذي تقدمه جمهورية فرنسا الحديثة ، في الداخل والخارج .

ولما أدرك أن عودتي ليست مجرد حادث عرضي ، فقد طلب المستشار الألماني مقابلي ، واستقبلته في « كولومبي لي دوزيكليز » يومي ١٤ و ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٨ . ويبدو في الواقع أنه ينبغي اضافة طابع استثنائي على هذه المقابلة ، لأن التفاهم التاريخي الذي تم بين هذا الفرنسي الطاعن في السن ، وبين هذا الألماني الهرم ، باسم شعبيهما ، كان له في الجو العائلي مغزى أعمق من جو القصور المزخرفة . لذلك قمت مع زوجتي بإبداء الحفاوة المتواضعة للمستشار في « البواسوري » .

وها أنا ذا ، وجهاً لوجه ، مع كونراد آديناور ، وقد بادرنى فوراً بطرح موضوع الثقة إذ قال لي : إنني أعددك الشخص الذي يستطيع توجيه مجرى الحوادث : فشخصيتك والخدمات التي سبق أن قدمتها لبلادك ، وأخيراً الظروف التي استعدت فيها السلطة ، كل ذلك يُضفي عليك امكانات واسعة . إن وضع شعبينا في الوقت الحاضر ، يسمح لهما لأول مرة ، بإقامة علاقاتها على أسس جديدة تماماً ، تتسم بالتعاون الودي . ولا شك أن الأشياء ليست حالياً في وضع سيء . ولكن الذي تمّ حتى الآن ، في الطريق السوي ، كان نتيجة ظروف عاجلة جداً ، وإنما عابرة بالنسبة إلى التاريخ ،

وهما : الهزيمة الألمانية ، والملل الفرنسي . و بهما حالياً أن نعلم إذا كان ثمة شيء دائم سيتم الآن . وتبعاً لما قد ترغب فيه شخصياً ، أو تود أن تقدم عليه ، فإن فرنسا والمانيا تستطيعان إما الاتفاق فعلاً إلى أمد طويل ، في سبيل مصلحتها ، ومصلحة أوروبا ، أو تبقى كل منهما بعيدة عن الأخرى ، وتظلان تتعارضان في سبيل شقائهما المشترك . فإذا كنت تعزم تحقيق التقارب بين بلدينا ، فاسمح لي أن أصارحك بأنني مستعد للتعاون معك ، وأنه لدي في هذا الشأن بعض الامكانيات . لقد مضى أحد عشر عاماً على تولي منصب مستشار المانيا ، ورغم تقدمي في السن أعتقد أنني سأستطيع أن أقوم بأعبائه رداً من الزمن . فالثقة التي اتمتع بها من جهة ، وماضي المقعم بالنفور الشديد من هتلر واحتقاره مع مؤيديه ، وما لقيته منهم ، أنا وأعواني ، من معاملة قاسية ، يجعلاني قادراً على تسيير سياسة المانيا في الجهة المرغوبة . ولكن ما الاتجاه الذي تعزم ، فيما يخصك ، أن تفرضه على فرنسا ؟

فأجبت المستشار : إن اجتماعنا نحن الاثنين ، في داري ، دليل على اعتقادي أن الوقت قد حان لكي تقوم بلادي بتجربة سياسية جديدة إزاء بلاده . وترى فرنسا بعد المحن الرهيبة التي تعرضت لها أعوام ١٨٧٠ ، و ١٩١٤ ، و ١٩٣٩ ، من جراء الطموح الجرمانى ، أن المانيا المهزومة والمنكوبة قد آلت إلى وضع مريب ، الأمر الذي يغير رأساً على عقب جميع أوضاع علاقاتهما بالنسبة إلى الماضي . ولا شك أنه ليس بوسع الشعب الفرنسي أن ينسى ما قاساه قديماً من جراء جاره فيما وراء نهر الرين ، واهمال التدابير الوقائية التي يقتضي اتخاذها في المستقبل . ومع ذلك ، فقد سبق لي ، قبل انتهاء الحرب ، أن تصورت أن مثل هذه التدابير يجب أن تكون مادية وأن يتم اتخاذها في المكان المعني . ولكن بالنسبة إلى ضخامة الأحداث التي تمت منذ ذلك الحين ، والنتيجة التي آلت إليها المانيا من جراءها ، وتحول الأوضاع والأفكار في الجمهورية الاتحادية بفضل النشاط الذي قامت به حكومة كونراد ادينوار ، وأخيراً المصلحة الرئيسية التي يمثلها اتحاد أوروبا الذي يقتضي قبل كل شيء

تعاون باريس وبون ، أرى أنه يجب أن نحاول قلب مجرى التاريخ وأن نصلح ذات البين بين شعبينا ، وأن نُشرك جهودهما وطاقاتهما .

وإثر ذلك ، أخذت أستعرض مع آديناور ، كيف يمكننا التوصل الى ذلك عملياً ، فاتفقنا بسهولة على المبدأ القاضي بوجود عدم دمج السياسة الخاصة بكل من البلدين ، كما حاول أن يفعل ذلك واضعو أسس « الاتحاد الاوروبي للفحم والفولاذ » ، و « الاتحاد الاوروبي للطاقة الذرية » ، و « الاتحاد الاوروبي للدفاع » ، وإنما الاعتراف ، على النقيض من ذلك ، بأن الأوضاع مختلفة جداً ، وإسناد أي مشروع الى هذه الحقيقة . ويرى المستشار ، ان المانيا التي انخط شأنها ، وأضحت تعاني وضعاً مريباً ، تود أن تطلب الى فرنسا مساعدتها على استعادة اعتبارها في الخارج ، وتجديد الثقة التي تعيد اليها مركزها الدولي ، والاسهام في ضمان أمنها ازاء المعسكر السوفياتي ، ولا سيما فيما يتعلق بالخطر الذي يحيم على برلين ، وأخيراً الموافقة على إعادة توحيد كيائها . وقد أبديت للمستشار ، من ناحيتي ، انه ازاء هذا العدد الوافر من المطالب ، فليس لدى فرنسا ما تطلبه من المانيا من حيث وحدتها ، وأمنها ، ومركزها ، في حين أنها مستعدة لتشجيع إعادة مكانة الدولة المعتدية عليها منذ قديم الزمن . وستقوم بذلك باسم التفاهم المراد إنشاؤه بين الشعبين ، وباسم توازن اوروبا ، ووحدتها ، وسلمها . ولكي تجد مسوغاً للمساندة التي ستقدمها لها ، فإنها ترى وجوب إقدام المانيا على تنفيذ بعض الشروط ، وهي قبولها بالأمر الواقع فيما يتعلق بالحدود ، واتخاذ موقف ايجابي في علاقاتها مع الكتلة الشرقية ، والتخلي تماماً عن التسلح الذري ، وإبداء الكثير من الصبر في موضوع إعادة توحيد كيائها .

ويجب أن أقول ان وجهة نظر المستشار العملية ، حول هذا الموضوع ، تتفق وموقفي . فهما كان مدى إخلاصه لبلاده ، لم يكن يتوخى أن يجعل من إعادة النظر في الحدود ، الموضوع الحالي والرئيسي لسياسته ، يقيناً منه ،

أنه إذا طرح هذا الموضوع على بساط البحث، فلن ينال من الروس والبولونيين سوى المزيد من الذعر والإضطراب، ومن الغربيين سوى السخط والاستنكار. ومهما كانت العداوة الراسخة التي يكنها نحو النظام الشيوعي، والخوف الذي تثيره سيطرة موسكو، فإنه لا يستبعد قط إمكان إيجاد اتفاق مؤقت. وقد أشار الى ذلك قائلاً: «لقد قمت عام ١٩٥٥ بزيارة رسمية للكرملين، وكنت حينئذ أول من قصدها من رؤساء الدول والحكومات الغربيين، منذ انتهاء الحرب». وقد نفى بشكل قاطع أن يكون في نية ألمانيا الحصول على قنابل ذرية، وأشار الى الأخطار التي يتعرض لها السلم لو كان الأمر خلاف ذلك. ورغم أنه يتعنى من كل جوارحه أن يأتي يوم تتوحد فيه الدولة الألمانية، وأن يوضع حد لاضطهاد الدكتاتورية التي يفرضها الشيوعيون، لمصلحة السوفيات، ولما يُسمى «بالمنطقة»، فقد لاحظت لدى هذا الربياني الكاثوليكي، ورئيس حزب الديمقراطيين التقليديين، بوادر فكرة مؤداها أن الجمهورية الفيدرالية قد تتعرض لبعض الاضطراب اذا دُمجت بها، فجأة، المناطق البروسية المفصولة عنها، والمؤلفة من مزيج معقد من البروتستانتين والاشتراكيين. ومهما يكن الأمر، فإذا كانت ألمانيا لن تتخلى أبداً عن هذا الهدف، فيجب الامتناع عن تحديد مهلة لذلك.

لقد بحثنا طويلاً قضية أوروبا. وكنت أرى كما كان يرى آديناور أنه ليس هناك مجال لبحث إزالة شعوبنا، ودولها وقوانينها، وصهرها في كيان مجرد من الجنسية، رغم إقراره انه غنيم، من جراء فكرة الدمج، مكاسب راسخة لمصلحة ألمانيا، مما يجعله مديناً بالجميل للذين ساعدوه في هذا السبيل، أمثال جان مونه وروبير شومان. ولكن بوصفه مستشاراً لألمانيا المهزومة، والمجزأة، والمهددة، فإنه يميل بصورة طبيعية نحو إنشاء منظمة قارية، غربية، تحقق لبلاده نفوذاً واسعاً، مع المساواة في الحقوق، وتضمن لها ازاء الكتلة الشرقية، سنداً كبيراً، وتشجع الولايات المتحدة بوجودها، على البقاء في أوروبا، لكي تستمر بذلك، في ضمان ألمانيا الاتحادية. ويبدو أن آديناور

حريص جداً على هذا الضمان ، لأنه ، كما قال : « ما دام يحقق للشعب الألماني أمنه ، ويمنحه صديقاً مفيداً ، فإنه يُحوّل ذهنه عن فكرة العزلة ، وتمجيد قوته العسكرية التي جرفته في الماضي ، لسوء حظه ، نحو هتلر » .

وقد بينت لأديناور أن فرنسا ليست بحاجة ، من حيث مصلحتها الوطنية ، وخلافاً لما هي عليه ألمانيا ، الى منظمة اوروبية غربية ، لأن الحرب لم تفقدها سمعتها أو وحدة أراضيها . ومع ذلك ، فهي ترمي الى التقارب العملي ، وإذا أمكن الأمر فإلى تقارب جميع الدول الاوروبية في المجال السياسي ، لأن هدفها تحقيق التهدئة والتقدم العام . وبانتظار ذلك ، فستحاول تنفيذ معاهدة روما ، بشرط عدم التعرض الى شخصيتها ، وتعزم من ثم ، أن تقترح على الدول الست أن تتشاور فيما بينها ، على شكل منظم ، حول جميع القضايا السياسية التي تهم العالم . وفيما يتعلق بالاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، فإن المصاعب ستنشأ ، تبعاً من معضلة الزراعة التي يهتم فرنسا إيجاد حل لها ، ومن ترشيح انكلترا التي ترى وجوب إقصائها ما دامت بريطانيا العظمى في وضعها الاقتصادي والسياسي . . وفي هذين المجالين يجب أن تعتمد الحكومة الفرنسية على موافقة الحكومة الألمانية ، إذ بدون ذلك لا يمكن أن تتحقق الوحدة الحقيقية بين الدول الست . فأجابني المستشار : « إنني شخصياً أقتهم تماماً الحجج التي أدليت بها ، ولكن الألمان ، على العموم ، يعارضون فكرة السوق الزراعية المشتركة ، ويرغبون في إرضاء انكلترا . ومع ذلك ، فإنني أرى أنه لا شيء تفوق أهميته إنجاح اتحاد الدول الست ، ولذلك أعدك بالعمل لكي لا تحول هاتان القضيتان اللتان أشرت اليهما دو تحقيق هذه النتيجة . وفيما يتعلق بالفكرة الرامية الى حمل شركائنا على الدخول في مباحثات سياسية منتظمة ، فإنني موافق على ذلك مسبقاً » .

وفيما يتعلق بالميثاق الأطلسي ، فقد أكدت لمخاطبي ، أننا معشر الفرنسيين ، نرى من الطبيعي أن تنضم إليه الجمهورية الاتحادية ، دون أي قيد . ومع

ذلك كيف يمكنها أن تفعل خلاف ذلك ؟ ففي عصر القنابل الذرية الذي نعيش فيه ، وما دام السوفييات يهددونها ، فانها تحتاج ، طبعاً ، إلى حماية الولايات المتحدة . ولكن فرنسا ليست في ظروف مماثلة فيما يتعلق بهذا الموضوع وغيره من الموضوعات ، إذ أنها رغم استمرارها في الانتماء مبدئياً إلى الحلف الأطلسي ، الذي تنص عليه معاهدة واشنطن ، في حال عدوان يشنه العدو ، فانها تعتزم الانسحاب منه ، يوماً ما ، ولا سيما أنها ستعتمد إلى تزويد جيشها بالأسلحة النووية التي لا يُطبَّق عليها موضوع الدمج . وفضلاً عن كل ذلك ، فان بلادي بحاجة إلى الاستقلال السياسي ، ليتسنى لها أن تعيش في المستقبل ، ولا سيما أنه يتفقُ ووضعها وأهدافها . وقد أخذ المستشار الألماني يستمع إلى الشرح الذي قدمته ، إذ قلت : « لقد اعتاد الشعب الفرنسي ، منذ قرون ، أن يكون أكبر شعب في أوروبا ، وقد كان شعوره هذا بعظمته ، وبالتالي بمسؤوليته ، يحفزّه على الاحتفاظ بوحده ، في حين أنه يميل دائماً ، بطبعه ، منذ عهد « الغالين » ، إلى الانقسام والخيال . وها إن الأحداث ، وأعني بها نجاحه عندما وضعت الحرب أوزارها ، وانشاء مؤسسات قوية ، والتغييرات التي تعرض لها العالم ، يتيح له مجال استعادة مهمة دولية ، قد يتعرض بدونها إلى عدم الاهتمام بنفسه ، ويؤول إلى الانشقاق . ومع ذلك ، أعتقد أن كل شعب في العالم ، مع شعب المانيا ، سيخسر كثيراً من زوال فرنسا ، دون أن يربح أي شيء . فكل ما يحمل بلادي على التخلي عن مهمتها يُعدّ أسوأ خطر بالنسبة إليها ، ومجازفة خطيرة بالنسبة إلى الشعوب الأخرى » . فأجابني اديناور : « إني أؤمن بذلك أيضاً ، ويسرني من أعماق قلبي أن أشاهد فرنسا تنهض عالمياً . ولكن اسمح لي أن أبدي أن الشعب الألماني يحتاج أيضاً إلى كرامته ، رغم أن ميوله لا تماثل ميول الشعب الفرنسي . وبعد أن شاهدتك واستمعت إليك ، فلي ملء الثقة بأنك ستساعده على استعادتها » . وختاماً لأحاديثنا ، قررنا أن يقيم بلدانا ، فيما بينها ، وفي جميع المجالات ، علاقات مباشرة ومبينة على الأفضلية ، دون أن يكتفيا

ذلك كيف يمكنها أن تفعل خلاف ذلك ؟ ففي عصر القنابل الذرية الذي نعيش فيه ، وما دام السوفييات يهددونها ، فانها تحتاج ، طبعاً ، إلى حماية الولايات المتحدة . ولكن فرنسا ليست في ظروف مماثلة فيما يتعلق بهذا الموضوع وغيره من الموضوعات ، إذ أنها رغم استمرارها في الانتماء مبدئياً إلى الحلف الأطلسي ، الذي تنص عليه معاهدة واشنطن ، في حال عدوان يشنه العدو ، فانها تعتزم الانسحاب منه ، يوماً ما ، ولا سيما أنها ستعتمد إلى تزويد جيشها بالأسلحة النووية التي لا يُطبَّق عليها موضوع الدمج . وفضلاً عن كل ذلك ، فان بلادي بحاجة إلى الاستقلال السياسي ، ليتسنى لها أن تعيش في المستقبل ، ولا سيما أنه يتفقُ ووضعها وأهدافها . وقد أخذ المستشار الألماني يستمع إلى الشرح الذي قدمته ، إذ قلت : « لقد اعتاد الشعب الفرنسي ، منذ قرون ، أن يكون أكبر شعب في أوروبا ، وقد كان شعوره هذا بعظمته ، وبالتالي بمسؤوليته ، يحفزُه على الاحتفاظ بوحده ، في حين أنه يميل دائماً ، بطبعه ، منذ عهد « الغالين » ، إلى الانقسام والخيال . وها إن الأحداث ، وأعني بها نجاحه عندما وضعت الحرب أوزارها ، وانشاء مؤسسات قوية ، والتغيرات التي تعرض لها العالم ، يتيح له مجال استعادة مهمة دولية ، قد يتعرض بدونها إلى عدم الاهتمام بنفسه ، ويؤول إلى الانشقاق . ومع ذلك ، أعتقد أن كل شعب في العالم ، مع شعب المانيا ، سيخسر كثيراً من زوال فرنسا ، دون أن يربح أي شيء . فكل ما يحمل بلادي على التخلي عن مهمتها يُعدُّ أسوأ خطر بالنسبة إليها ، ومجازفة خطيرة بالنسبة إلى الشعوب الأخرى » . فأجابني اديناور : « إني أؤمن بذلك أيضاً ، ويسرني من أعماق قلبي أن أشاهد فرنسا تنهض عالمياً . ولكن اسمح لي أن أبدي أن الشعب الألماني يحتاج أيضاً إلى كرامته ، رغم أن ميوله لا تماثل ميول الشعب الفرنسي . وبعد أن شاهدتك واستمعت إليك ، فلي ملء الثقة بأنك ستساعدُه على استعادتها » . وختاماً لأحاديثنا ، قررنا أن يقيم بلدانا ، فيما بينها ، وفي جميع المجالات ، علاقات مباشرة ومبينة على الأفضلية ، دون أن يكتفيا

بوجودهما مع بقية الدول في منظمات تنسدر فيها شخصيتهما . وسنبقى نحن الاثنين ، بعد الآن ، على اتصال شخصي وثيق .

وفي ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) التالي ذهبت مع ميشال دوبريه ، وموريس كوف دو مورفيل ، إلى باد كروزناخ ، لأرد الزيارة لأديناور . وقد كان إلى جانبه ، مساعده لودفيغ إيرهارد ، ذلك الرجل الحيوي الذي استثمر روح النشاط التجاري لدى أرباب العمل ، وتعاون النقابات البناءة ، واعتمادات مشروع مارشال ، فأعاد إنشاء وسائل الانتاج ، وأخذ يشرف حالياً على نجاح بلاده الكبير في المجال الاقتصادي . وكان إلى جانبه أيضاً هنريك فون برنتانو ، وزير الخارجية ، وهو مقتنع أيضاً كرئيسه ، بأن التفاهم مع فرنسا يجب أن يكون ، بعد الآن ، مبدأ مطلقاً لسياسة المانيا . وقد أوضحت الحكومتان ، خلال هذا الاجتماع ، شروط تعاونها وفقاً لما تم الاتفاق عليه في « كولومبي لي دوزيكليز » . وقد اتفقنا بشكل خاص ، على وضع حد للمفاوضات التي يقوم بها ريتشار مودلينغ ، والتي ترمي إلى اغراق اتحاد الدول الست ، منذ انطلاقه ، في منطقة واسعة للتبادل الحر ، تتجمع فيه انكلترا وجميع دول الغرب . وفي الوقت نفسه سنحت الفرصة أمامنا ، نحن الفرنسيين ، لتؤكد للألمان ، الذين كان انتابهم القلق ، بأننا سنعارض تغيير نظام برلين التي صرح نيكيتا خروتشوف ، أنه مستعد لفرضه .

وقد تبادلت الرسائل مع كونراد آديناور ، حتى منتصف عام ١٩٦٢ ، أكثر من اربعين مرة ، إما في باريس ، ومارلي ، ورامبوييه ، في الغالب ، وإما في بون وبادن بادن . وقد استغرقت اجتماعاتنا أكثر من مائة ساعة ، إما وحدنا ، أو مع وزرائنا ، أو برفقة أسرنا . ثم قررت اضاء الصبغة الرسمية على العلاقات الجديدة التي سادت الأمتين اللتين ظلتا عدوتين ردياً من الزمن ، ولذلك دعوت المستشار إلى القيام بزيارة فرنسا رسمياً . وكان سبق أن قام هنريك لوبكه ، رئيس الجمهورية الاتحادية ، في شهر حزيران

(يونيو ١٩٦١ ، بزيارة رسمية لباريس . وفي شهر تموز (يوليو) ١٩٦٢ ، ظهر رئيس الحكومة الألمانية أمام الجمهور ، وفي ساحات عاصمتنا وشوارعها . فالحفاوة التي لاقاها ، ولا سيما من قبل الجمهور ، تنهض دليلاً على مدى ما يتمتع به شخصه من حب وتقدير ، وعلى الترحيب بسياسة المصالحة والتعاون التي تولى اتباعها . وبعد الاستقبال الذي تم في باريس ، أقيمت حفلة عسكرية رائعة في معسكر مورمولون ، حيث استقبل الجنرال ديغول المستشار كونراد آديناور ، أمام الأعلام . ووقف كلاهما ، جنباً إلى جنب في سيارة القيادة ، واستعرضا معاً فرقة مصفحة فرنسية ، وفرقة مصفحة المانية ، أخذتا تتنافس بجمال مظهرهما . وشاهدا بعد ذلك ، يحيط بهما وزراؤهما ، وعدد غفير من الوجهاء ، مرور وحدات عسكرية كبيرة ، تحلق فوقها تشكيلات جوية عائدة للبلدين . وانتهت الرحلة في مدينة «رانس» ، التي تُعدُّ رمز تقاليدنا القديمة ، وفي الوقت نفسه ، مسرح عدة معارك مع الأعداء التقليديين ، منذ الغزوات الجرمانية القديمة ، حتى حروب المارن . وفي الكاتدرائية التي لم تندمل جروحها بعد ، اشترك الفرنسي الأول والألماني الأول ، في الدعاء معاً لكي تحل معالم الصداقة على جانبي نهر الرين ، وإلى الأبد ، محل الرزايا التي تخلفها الحرب .

وقد ظلت علاقاتنا مستمرة فيما بعد ، حتى وفاة صديقي اللامع بالنسق نفسه وروح المودة نفسها . وموجز القول ، ان كل ما قلناه ، أو كتبناه ، أو أعربنا عنه كان يرمي الى تنمية الاتفاق الصادق الذي عقدناه عام ١٩٥٨ ، وتوفيقه مع الأحداث الطارئة . ولا شك في أن بعض الخلافات كانت تنشأ مع تطور الظروف ، ولكننا تغلبنا عليها جميعاً . وقد أقيمت العلاقات بين فرنسا والمانيا ، عن طريق شخصينا ، على أسس وفي جو لم يشهدهما التاريخ أبداً .

إن التعاون بين عدويّ الأمس ، كان شرطاً ضرورياً ، وإنما غير كاف ، حتماً ، لكي يتسنى تنظيم أوروبا . وإنه لصحيح أنه إذا استندنا الى الخطب والمقالات التي كانت تُلقى وتُكتب حول هذا الموضوع في كل مكان ، فإن

(يونيو ١٩٦١ ، بزيارة رسمية لباريس . وفي شهر تموز (يوليو) ١٩٦٢ ، ظهر رئيس الحكومة الألمانية أمام الجمهور ، وفي ساحات عاصمتنا وشوارعها . فالحفاوة التي لاقاها ، ولا سيما من قبل الجمهور ، تنهض دليلاً على مدى ما يتمتع به شخصه من حب وتقدير ، وعلى الترحيب بسياسة المصالحة والتعاون التي تولى اتباعها . وبعد الاستقبال الذي تم في باريس ، أقيمت حفلة عسكرية رائعة في معسكر مورمولون ، حيث استقبل الجنرال ديغول المستشار كونراد آديناور ، أمام الأعلام . ووقف كلاهما ، جنباً إلى جنب في سيارة القيادة ، واستعرضا معاً فرقة مصفحة فرنسية ، وفرقة مصفحة المانية ، أخذتا تتنافس في مجال مظهرهما . وشاهدا بعد ذلك ، يحيط بهما وزراؤهما ، وعدد غفير من الوجهاء ، مرور وحدات عسكرية كبيرة ، تحلق فوقها تشكيلات جوية عائدة للبلدين . وانتهت الرحلة في مدينة «رانس» ، التي تُعدُّ رمز تقاليدنا القديمة ، وفي الوقت نفسه ، مسرح عدة معارك مع الأعداء التقليديين ، منذ الغزوات الجرمانية القديمة ، حتى حروب المارن . وفي الكاتدرائية التي لم تندمل جروحها بعد ، اشترك الفرنسي الأول والألماني الأول ، في الدعاء معاً لكي تحل معالم الصداقة على جانبي نهر الرين ، وإلى الأبد ، محل الرزايا التي تخلفها الحرب .

وقد ظلت علاقاتنا مستمرة فيما بعد ، حتى وفاة صديقي اللامع بالنسق نفسه وروح المودة نفسها . وموجز القول ، ان كل ما قلناه ، أو كتبناه ، أو أعربنا عنه كان يرمي الى تنمية الاتفاق الصادق الذي عقدناه عام ١٩٥٨ ، وتوفيقه مع الأحداث الطارئة . ولا شك في أن بعض الخلافات كانت تنشأ مع تطور الظروف ، ولكننا تغلبنا عليها جميعاً . وقد أقيمت العلاقات بين فرنسا والمانيا ، عن طريق شخصينا ، على أسس وفي جو لم يشهدهما التاريخ أبداً .

إن التعاون بين عدويّ الأمس ، كان شرطاً ضرورياً ، وإنما غير كاف ، حتماً ، لكي يتسنى تنظيم أوروبا . وإنه لصحيح أنه إذا استندنا الى الخطب والمقالات التي كانت تُلقى وتُكتب حول هذا الموضوع في كل مكان ، فإن

وحدة قارتنا أصبحت أمراً يسيراً ، وباعثاً على السرور . ولكن عندما تتبلور الحقائق ، من حاجات ، ومصالح ، وادعاءات ، فإن الأشياء تتخذ اتجاهاً آخر . وبينما كانت المفاوضات الباطلة التي كانت تدور مع البريطانيين ، تثبت للاتحاد الناشئ أن النوايا لا تكفي للتوفيق بين الأمور المتعارضة ، فقد لاحظت الدول الست ، أن تسوية أوضاع كل منها ، في المجال الاقتصادي وحده ، يصطدم بمصاعب لا يمكن حلها بواسطة أحكام المعاهدات المقصودة في هذا السبيل فحسب . ولذلك يجب أن نلاحظ أن أعضاء الهيئة التنفيذية ، القائمين على رأس المؤسسات المشتركة بمقتضى أوهام الدمج التي كانت سائدة قبل عودتي ، أصبحوا عاجزين عن حل المشاكل وفرض الحلول ، لأنه من شأن الحكومات وحدها أن تقوم بذلك ، ولأنهم لا يتوصلون إلى أي نتيجة إلا بواسطة مفاوضات أصولية تجري بين الوزراء والسفراء .

وهذا ما تم بالنسبة إلى « الاتحاد الأوروبي للفحم والفولاذ » ، إذ بعد أن نفذت الهبات التي منحتها إياها الدول ، والتي لم تكن واحدة منها لمصلحتنا : كتخلي الفرنسيين عن عائدات الفحم المُقَطَّر في منطقة الرور ، وتسليمات الفحم والحديد إلى الإيطاليين ، والمساعدات المالية المقدمة إلى مناجم « البنلوكس » ، فإن « السلطة العليا » التي تتمتع بسلطات نظرية واسعة جداً ، وموارد هائلة ، قد عجزت عن حل القضايا التي تقتضيها الضرورات الوطنية . وسواء أعلق الموضوع بتحديد سفر الفولاذ ، أم بتنظيم مشتريات المحروقات من الخارج ، أم بتحويل مناجم الفحم في بوريناج ، الخ... فإن الهيئة المقيمة في لوكسمبورغ أصبحت عاجزة عن فرض القانون . وقد نشأ عن ذلك تقاعس المنظمة عن القيام بواجبها بشكل مزمن ، علماً بأن محركها جان مونه قد تخلى عن الرئاسة .

وفيما يتصل بالاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية ، يبدو أن التعارض مستديم بين وضع فرنسا المزودة منذ خمس عشرة سنة بلجنة نشيطة للطاقة الذرية ،

وعدة منشآت عاكفة على تنفيذ برامج محددة وواسعة للأبحاث والتنمية ،
وبين وضع البلاد الأخرى التي لم تعمل أي شيء حتى الآن ، وتريد استخدام
اعتمادات الموازنة المشتركة لتزويدها بما ينقصها ، على أن تحصل على طلباتها من
الموردين الأميركيين .

وأخيراً ، فيما يتعلق بالاتحاد الاقتصادي ، فإن تبني أنظمة زراعية تتصل
بتخفيض الرسوم على المواد الصناعية أحدث عقبات لم تتمكن لجنة بروكسل
أن تتخطاها من ذاتها . ويجب القول إن روح معاهدة روما ، ونصها ، لا
يحققان في هذا المجال ما هو ضروري لبلادنا . فالأحكام المتعلقة بالصناعة
واردة فيها بشكل دقيق وواضح ، في حين أن الأحكام المتعلقة بالزراعة
تبدو مبهمه . ومرد ذلك ، ظاهرياً ، إلى أنه سيطر على الذين تولوا المفاوضات
باسمنا ، عام ١٩٥٧ ، حلم انشاء أوروبا ذات « كيان يعلو على الدول
الأعضاء » ، وتوخوا عقد أي اتفاق يقترب من هذا المشروع ، مهما كلف
الثمن . ولذلك لم يروا منذ البداية ، ضرورة لتحقيق مصلحة فرنسا التي تبدو
مع ذلك على جانب من الأهمية ، فيقتضي إذاً ، إما الحصول عليها في أثناء نفاذ
الاتفاق ، وإما تصفية السوق المشتركة . ومع ذلك ، فإن الحكومة الفرنسية ،
مع اصرارها ، في النتيجة على تحقيق أهدافها ، تستطيع أن تقبل تنفيذ
أحكام المعاهدة ، بفضل إعادة توازن ميزان المدفوعات واستقرار قيمة
الفرنك . وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، أعلنت أنها ستطبق ، ابتداء
من رأس السنة ، التدابير الأولية المنصوص عليها ، ولا سيما تخفيض ١٠ بالمائة
من الرسوم الجمركية وزيادة ٢٠ بالمائة على نسبة المبادلات .

فالمباشرة بتنفيذ السوق المشتركة ستفسح المجال لبذل المزيد من النشاطات
في المجالين الفني والدبلوماسي . والواقع أن هذا الاجراء ، بالإضافة إلى مرماه
الاقتصادي البعيد المدى ، يحاط بأهداف سياسية ذات طابع خاص ، إذ
أنها ترمي إلى منع فرنسا من أن تقرر مصيرها . ولذلك ، فبينما ينشأ الاتحاد

وعدة منشآت عاكفة على تنفيذ برامج محددة وواسعة للأبحاث والتنمية ،
وبين وضع البلاد الأخرى التي لم تعمل أي شيء حتى الآن ، وتريد استخدام
اعتمادات الموازنة المشتركة لتزويدها بما ينقصها ، على أن تحصل على طلباتها من
الموردين الأميركيين .

وأخيراً ، فيما يتعلق بالاتحاد الاقتصادي ، فإن تبني أنظمة زراعية تتصل
بتخفيض الرسوم على المواد الصناعية أحدث عقبات لم تتمكن لجنة بروكسل
أن تتخطاها من ذاتها . ويجب القول إن روح معاهدة روما ، ونصها ، لا
يحققان في هذا المجال ما هو ضروري لبلادنا . فالأحكام المتعلقة بالصناعة
واردة فيها بشكل دقيق وواضح ، في حين أن الأحكام المتعلقة بالزراعة
تبدو مبهمّة . ومرد ذلك ، ظاهرياً ، إلى أنه سيطر على الذين تولوا المفاوضات
باسمنا ، عام ١٩٥٧ ، حلم انشاء أوروبا ذات « كيان يعمل على الدول
الأعضاء » ، وتوخوا عقد أي اتفاق يقترب من هذا المشروع ، مهما كلف
الثمن . ولذلك لم يروا منذ البداية ، ضرورة لتحقيق مصلحة فرنسا التي تبدو
مع ذلك على جانب من الأهمية ، فيقتضي إذاً ، إما الحصول عليها في أثناء نفاذ
الاتفاق ، وإما تصفية السوق المشتركة . ومع ذلك ، فإن الحكومة الفرنسية ،
مع اصرارها ، في النتيجة على تحقيق أهدافها ، تستطيع أن تقبل تنفيذ
أحكام المعاهدة ، بفضل إعادة توازن ميزان المدفوعات واستقرار قيمة
الفرنك . وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، أعلنت أنها ستطبق ، ابتداء
من رأس السنة ، التدابير الأولية المنصوص عليها ، ولا سيما تخفيض ١٠ بالمائة
من الرسوم الجمركية وزيادة ٢٠ بالمائة على نسبة المبادلات .

فالمباشرة بتنفيذ السوق المشتركة ستفسح المجال لبذل المزيد من النشاطات
في المجالين الفني والدبلوماسي . والواقع أن هذا الاجراء ، بالإضافة الى مرماه
الاقتصادي البعيد المدى ، يحاط بأهداف سياسية ذات طابع خاص ، إذ
أنها ترمي الى منع فرنسا من أن تقرر مصيرها . ولذلك ، فبينما ينشأ الاتحاد

في الواقع ، فسأضطر الى التدخل ، عدة مرات ، لرد التهديدات التي
تثقل كاهل قضيتنا .

والمعضلة الأولى ناشئة عن الالتباس الأصلي السكامن في المؤسسة نفسها ،
فهل هي تهدف إلى تنسيق المصالح العملية للدول الست ، وتضامنها الاقتصادي
إزاء الخارج ، والتشاور فيما بينها ، إذا أمكن ، في النشاط الدولي ، مما يُعد
مهمة واسعة جداً ؟ أم أنها ترمي إلى تحقيق الدمج الكامل لاقتصادياتها
وسياساتها الخاصة لكي تنصهر في كيان وحيد له حكومته ، وبرلمانه ، وقوانينه ،
‘يسير‘ ، في جميع المجالات ، شؤون رعاياها ذوي الأصل الفرنسي ، والألماني ،
والإيطالي ، والهولندي ، والبلجيكي ، واللوكسمبورغي ، وقد أصبحوا
مواطنين في وطن ‘صنعي‘ ابتدعه دماغ المتخصصين ؟ وبديهي ، أنني اتبنى
المفهوم الأول ، بسبب عدم ميلي للأُمور الخيالية . ولكن المفهوم الثاني
ينطوي على جمع آمال مذهب « الكيان الذي يعلو على الدول » وأوهامه .

ويرى هؤلاء الأبطال رافعي لواء الدمج ، أن « الهيئة التنفيذية » الأوروبية
قائمةٌ تماماً في شخص لجنة الاتحاد الاقتصادي المؤلفة ، في الواقع ، من شخصيات
عينتهم الدول الست ، دون أن يكونوا خاضعين إلى أي منها ، بشكل من
الأشكال . وإذا استمعنا إلى أغنية الذين يريدون أن تكون أوروبا اتحاداً
فدرالياً ، فإن السلطة ، والمبادرة ، والرقابة ، والموازنة التي تُعد من خصائص
الحكومات ، يجب أن تخضع جميعها بعد الآن ، إلى مجموعة الخبراء ، في المجال
الاقتصادي ، ومن ناحية العلاقات مع البلاد الأجنبية ، مما يعد توسيعاً
للاختصاصات ، مبالغاً فيه . أما الوزراء « الوطنيون » الذين لا يمكن الاستغناء
عنهم لتنفيذ القرارات ، فيُكتفى باستدعائهم دورياً إلى بروكسل ، حيث
يتلقى كل منهم ، في مجال اختصاصه ، تعليمات اللجنة . ومن جهة ثانية ، فإن
الذين اختلقوا الأساطير يريدون بأنفسهم أن يجعلوا من الجمعية التي تضم في
« ستراسبورغ » نواباً وأعضاء مجلس شيوخ فنتبين من مجالس الدول الأعضاء ،

برلماناً أوروبياً ، لا يملك ، دون ريب ، أي سلطة فعلية ، وإنما يضيفي على « الهيئة التنفيذية » في بروكسل ، مظهر المسؤولية الديمقراطية .

إن والتر هولشتاين ، هو رئيس هذه اللجنة ، وقد تبنى بجرارة نظرية « الدولية العليا » ، وأخذ يستعمل كل نشاطه بمهارة لكي يتوصل إلى إظهار الاتحاد بهذا المظهر في شكله وطابعه . وقد جعل من بروكسل ، حيث يقيم ، عاصمة تلك الدولة . فهو هنا مزود بمظاهر السيادة ، يوجه زملاءه الذين وزع عليهم اختصاصاتهم ، ويشرف على عدة آلاف من الموظفين يتم تعيينهم وتحديد عملهم ، وترفيعهم ، ودفع رواتبهم بموجب قرارات تصدر عنه ويتسلم كتب اعتماد السفراء الأجانب ، ويطلب ، لدى زيارته الرسمية بأن يُستقبل بالحفاوة والتكريم البالغين ، ويحرص ، في الوقت نفسه على تحقيق تقدم توحيد الدول الست ، لاعتقاده أن طبيعة الأمور ستحقق ما يتصوره . ولكنني شاهدت والتر هولشتاين ، عدة مرات ، ولاحظت تصرفاته ، وأعتقد أن كونه أوروبياً بخلصاً ، وفق أسلوبه الخاص ، ناشئ عن أنه الماني طموح ، في سبيل مصلحة وطنه ، ولأنه يجد في أوروبا ، كما يريد ، الإطار الذي قد تستعيد فيه بلاده ، بجانب ، الاحترام والمساواة في الحقوق ، اللذين أفقدتهما إياها حامية هتلر وهزيمته ، ثم اكتساب الأهمية الراجحة التي تضيفها عليها طاقتها الاقتصادية ، والحصول أخيراً على أن تتولى النزاع المتعلق بحدودها ، ووحدتها ، هيئة قوية ، وفق المذهب الذي أطلق عليه اسمه ، بوصفه وزيراً لخارجية الجمهورية الاتحادية . إن هذه الأسباب لا تؤثر فيما أكنه لوالتر هولشتاين ، من محبة واحترام ، ولكنها تنطوي على مشروعات تعارض الأهداف التي أحاول تحقيقها في سبيل فرنسا .

وقد نشأ خلاف كامن من جراء التباين الرئيسي بين الطريقة التي تتصور فيها لجنة بروكسل مهمتها ، وبين واقع حكومتي التي تنتظر منها دراسات واستشارات ، وتخضع التدابير الهامة إلى قرار مجموعة الدول . ولكن ،

لما كانت المعاهدة تنص على أنه لا يتم أي شيء خلال فترة المباشرة بالعمل ، دون اجماع الآراء ، فإنه يكفي أن يُصرَّ على تنفيذ هذا البند لكي لا نفرط بالسيادة الفرنسية . وإني ساهر على ذلك بعناية . ولذلك ظلت المؤسسة ، خلال هذه الفترة ، تمشي قدماً في المجال الذي كان ويجب أن يظل اقتصادياً ، دون أن تُعرضها السياسة ، رغم بعض الصدمات الطارئة ، الى اجتياز أزمة قد تقضي عليها . ومع ذلك ، ففي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ ، قررت المنظمة بناء على اقتراح باريس ، أن يجتمع كل ثلاثة أشهر ، وزراء خارجية الدول الست ، لكي يستعرضوا مجموعة الأحداث وانعكاساتها المختلفة ، وتقديم تقرير بشأنها الى حكوماتهم التي تقرر ، عند اللزوم ، الاجراءات المناسبة . ويمكننا الاعتقاد ان وزيرنا لن يكون سهل المأخذ .

ولكن ليس على الاتحاد ، الحديث النشأة ، أن يتجاوز محنة الحقيقة من الناحية السياسية فحسب . فهناك من الناحية الاقتصادية عقبتان خطيرتان ، تنطويان على انواع مختلفة من المصالح والحسابات المتناقضة ، تكادان أن تعترضاً طريقه ، وهما موضوعا التعرفة الجمركية الخارجية والزراعة ، - المترابطان بشكل وثيق . ويبدو في الواقع ان شركاءنا أقروا ، لدى توقيع المعاهدة ، فرض رسوم مشتركة على الصادرات كلما أخذت تزول بينهم الرسوم الجمركية . ولكن إذا كانت جميع الدول تعترف ، مبدئياً ، بأن هذا النص ضروري في سبيل تضامنهما ، فان بعضها ما زالت تعتقد أنه يعارض مصالحها ، لأنه يحظر التسهيلات التجارية المتصلة بوجودها . فهذه الفئة ترغب إذاً أن تصل التعرفة الخارجية المشتركة الى أدنى حد ممكن ، وأن تنطوي ، في كل الأحوال ، على المرونة اللازمة ، بحيث لا تتعرض عاداتهم الى أي عرقلة . ومن الملاحظ أن الفئة نفسها ، لا ترى ، للأسباب المذكورة آنفاً ، وجهاً للاسراع بمشاهدة الدول الست تأخذ على عاتقها استهلاك المنتوجات الزراعية القارية ، وشراءها ، علماً بأن نصفها فرنسي . وإذا تتبعنا وضع المانيا ، مثلاً ، التي يتألف ثلثا غذائها من مواد تشتريها بأسعار معتدلة من خارج

الاتحاد ، وتبيع بالمقابل الى مورديها كمية كبيرة من مصنوعاتنا ، لانحصرت السوق المشتركة بالمنتجات الصناعية التي يُعدُّ تقدم الجمهورية الاتحادية ، في هذا المجال ، تقدماً ساحقاً . وهذا ما لا تقبل به فرنسا ويحملها بالتالي على الكفاح في بروكسل .

وقد كانت المعركة طويلة وقاسية ، وكان يتمنى شركاؤنا ألا نكون عدلنا الجمهورية ، وهم يعقدون الآمال ، في الواقع ، على أن نضحي هذه المرة أيضاً بمصلحتنا في سبيل « الدمج الأوروبي » ، كما سبق أن تم ذلك تباعاً في « الاتحاد الأوروبي للفحم والفولاذ » ، حيث تحولت جميع المكاسب الى الآخرين ، على حساب مصلحتنا ، وفي « الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية » حيث كانت بلادنا تُقدم دون مقابل معظم رأس المال ، وتخضع في الوقت نفسه ، الى رقابة الدول الأجنبية على وسائلها الذرية ، وفي « معاهدة روما » التي لم تعالج موضوع الزراعة ، رغم أنها كانت تحتل لدينا أهمية رئيسية ، غير أن فرنسا تريد الآن ما تحتاج اليه ، علماً بأن طلباتها تتفق ومنطق أسلوب الاتحاد . ولذلك فقد حصلنا في النتيجة على ما هو ضروري .

ففي شهر أيار (مايو) ١٩٦٠ ، وبناء على الحاحا الشديد ، اتفقت الدول الست على تطبيق التعرفة الخارجية ، وتبنت التوقيت الزمني للقرارات الواجب اتخاذها في السياسة الزراعية . وهكذا نلاحظ أنه في شهر كانون الأول (ديسمبر) ، من العام نفسه ، فرضت الدول المذكورة الإسراع بتنفيذ تخفيض الرسوم الجمركية القائمة بينها ، واتفقت ، في الوقت نفسه ، على أن يؤدي أي استيراد ، للمواد الغذائية ، من دولة أخرى ، إلى اقتطاع كمية وافرة من أموال الدولة المشترية . وعلى هذا الأساس ، اتخذت هذه الدول ، في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ ، قرارات نهائية .

ذلك أنه انقضت في التاريخ المذكور ، المرحلة الاولى من التطبيق ، وبقي أن نعترف ، وفقاً لأحكام المعاهدة ، إذا كنا سننتقل ، أم لا ، إلى المرحلة

الثانية التي تقتضي تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ بالمئة . وقد قررنا نحن الفرنسيين ، انتهاز هذه الفرصة السانحة لتمزيق الحواجز ، وحمل شركائنا على اتخاذ تعهدات صريحة بالنسبة إلى الأمور التي تهمنا . وبما أنهم لم ينصاعوا إلى الأمر ، وخالجتهم أفكار تتسم بالقلق ، رأيت أن الوقت قد حان لنقوم الآن بالمهمة الكبرى ، أو نصرف النظر عنها نهائياً . ولذلك فقد أعلن وزراؤنا في بروكسل « كوف دو مورفيل ، وبومغارتنر ، وبيزاني » ، بكل وضوح ، أننا مستعدون لنقض الاتفاقية ، إذا لم يتم الايجاب . وقد كتبت ذلك إلى المستشار آديناور الذي كانت حكومته في مقدمة من يعارضنا في هذا الموضوع ، وأكدت له ذلك ببرقية رسمية مساء اليوم الذي ستحتدم فيه المناقشة الكبرى . وقد عمّت جميع العواصم موجة كبيرة من الاضطراب . أما في فرنسا ، فقد اشتركت الأحزاب ومعظم الصحف في القلق الذي ساور الدول الأجنبية ، وأبدت استياءها من موقف الجنرال ديغول الذي أخذ تشدده يعرض « الأمل الأوروبي » للخطر . غير أن فرنسا والمنطق السليم رجحا المعركة . ففي مساء ١٣ كانون الثاني (يناير) ، قرر مجلس وزراء الدول الست ، بشكل حازم ، وبعد مناقشات حادة ، ادخال الزراعة في السوق المشتركة ، ومنحها فوراً ، مجالاً واسعاً في التنفيذ ، وأقر الأحكام اللازمة لوضع صيغة الأنظمة الزراعية مع أنظمة الشؤون الأخرى وعلى غرارها . وعلى هذا الأساس ، أصبح من الممكن الانتقال الى المرحلة الثانية من تطبيق المعاهدة .

ولكن إلى أي مدى يمكن أن تصل هذه المرحلة ، ازاء الاضطرابات التي يحاول الانكليز جهدهم لاثارتها ، واتجاه شركائنا الخمسة نحو الخضوع لتأثيرها؟ وكيف يمكن استغراب معارضة بريطانيا العظمى لهذا المشروع ، علماً أنه بمقتضى وضعها الجغرافي ، وبالتالي السياسة التي تنهجها ، لم يسبق لها قط أن قبلت باتحاد القارة الأوروبية ، أو أن تنضم إليها ؟ وبوسعنا أيضاً أن نقول ، بشكل ما ، إن كل تاريخ أوروبا تأثر منذ ثمانية قرون ، بهذه الحقيقة . أما

في الوقت الراهن ، فليس بوسع جيرانتنا ، عبر بحر المانش ، الذين يُخلقوا للتبادل الحر بحكم الطبيعة البحرية لحياتهم الاقتصادية ، أن يوافقوا بصدق وإخلاص على الانحصار ضمن جدران تعرفه خارجية قارية ، وأن يشتروا ، بالتالي ، مواردهم الغذائية من أسواقنا ، بدلاً من استيرادها بثمن الجحش من أي بلد آخر ، ولا سيما بلاد رابطة الشعوب البريطانية . ولكن لا قيمة لاتحاد أوروبي دون تعرفه مشتركة ، ودون أفضلية زراعية . ولذلك انسحبت حكومة لندن من الدراسات والمناقشات التي سبقت عقد « معاهدة روما » ، بعد أن كانت ممثلة في هذه الاجتماعات ، ثم عمدت إلى إخفاق مساعي الدول الست ، إذ اقترحت عليها أن تنشئ معها ومع بعض الدول الأخرى منطقة أوروبية واسعة لحرية التبادل . وكانت الأمور قد وصلت إلى هذه المرحلة يوم عودتي إلى الحكم .

وبتاريخ ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٨ ، قدم إلى باريس هارولد ماكميلان ، رئيس مجلس الوزراء ، وخلال أحاديثنا الودية التي تناولت عدة موضوعات ، صرح لي فجأة ، وهو بادي الانفعال : « إن السوق المشتركة حصارٌ قاري ، لا تقبل به انكلترا ، وإني أرجو أن تتخلى عنه ، وإلا فسندخل ربحاً حرب ستكون في بدايتها اقتصادية ، حتماً ، ولكنها قد تمتد ، فيما بعد ، وعلى مراحل ، إلى مجالات أخرى » . ولما كنت أعتقد أن لا قيمة لما هو مبالغ فيه ، فقد حاولت تهدئة رئيس مجلس الوزراء الانكليزي ، وسألته ، في الوقت نفسه ، لماذا استنكرت المملكة المتحدة إقامة أفضلية بين الدول الست ، رغم وجودها داخل رابطة الشعوب البريطانية ؟ وفي الوقت نفسه ، كان الوزير ريتشارد مودلينغ ، منهمكاً ، في تسيير دفة المفاوضات ضمن منظمة « التعاون الاقتصادي الأوروبي » ، التي كانت انكلترا عضواً فيها ، بحيث أشغل الدول الست ، وآخر انطلاق اتحادهم إذ اقترح حله وصهره في منطقة للتبادل الحر . وقد وجه لي هارولد ماكميلان عدة رسائل عاجلة حاول فيها الحصول على موافقتي . ولكن حكومتي قضت على بهجة المسعى ، وأعلنت

أنها لا تقبل بأي مشروع لا ينطوي على التعرف الخارجية المشتركة والنظام الزراعي . حينئذ ، تبين أن لندن أخذت تتخلى عن المعارضة ، وشرعت في تغيير خطتها ، إذ أنشأت لحسابها « الجمعية الأوروبية للتبادل الحر » ، مع الاسكندنافيين ، والبرتغاليين ، والسويسريين ، والنمساويين ، وإثر ذلك ، وضع شركاؤنا في بروكسل حداً لتردداتهم ، وأخذوا على عاتقهم وضع اتفاق السوق المشتركة موضع التنفيذ .

غير أنه تبين أن الإجراء كان مجرد تأجيل ، إذ استأنف الانكليز هجومهم في منتصف عام ١٩٦١ . ولما كانوا قد عجزوا عن منع نشوء الاتحاد من الخارج ، عمدوا الآن الى محاولة تجميده من الداخل ، وامتنعوا عن طلب انهاءه ، وأبدوا ، على النقيض من ذلك ، رغبتهم في الانضمام اليه ، ثم اقترحوا دراسة الشروط التي يمكن أن يتم فيها ذلك ، « على أن تؤخذ بعين الاعتبار علاقاتهم الخاصة مع رابطة الشعوب البريطانية ، ومع شركائهم في منطقة التبادل الحر ، ومع مصالحهم الرئيسية المتعلقة بالزراعة » . إن بحث هذه القضايا يؤدي في الواقع ، إلى التخلي عن السوق المشتركة بمفهومها الأول . ولذلك لم يتمكن شركاؤنا من إبداء الموافقة ، ولكنه لم يكن بوسعهم أن يجاوبوا انكيترا بالنفي ، وهذا ما حملهم على التظاهر بالاعتقاد انه يمكن حل هذه المعضلة ، ودخلوا في بروكسل مع الوزير البريطاني ادوار هيث في سلسلة من المشروعات ، والمشروعات المعاكسة ، التي أثارت الشك حول مستقبل الاتحاد . حينئذ شعرت باقترب اليوم الذي يترتب عليّ فيه ، إما أن أقضي على العقبات ووضعت حد للتردد ، وإما أن انقذ فرنسا من مشروع انحراف عن هدفه بعد انطلاقه بقليل . ومهما يكن الأمر ، فقد تبين ، كما كان يجب توقعه ، أنه للسير في سبيل وحدة أوروبا ، تعد الدول العناصر الوحيدة التي يمكن اعتمادها ، وأنه إذا تعرضت المصلحة الوطنية للخطر ، فما من شيء وما من أحد يستطيع أن يرغب تلك الدول على ذلك ، وأنه ليس ثمة طريق يؤدي إلى جهة ما ، سوى طريق تعاونها .

وما هو صحيح في المجال الاقتصادي يعد صحيحاً أيضاً في المجال السياسي. وهذا أمر طبيعي جداً. فإلى أي مدى يجب أن ينغمس المرء في الوهم أو الانحياز لكي يذهب به الظن إلى أن الأمم الأوروبية التي صهرتها عبر القرون جهود وآلام لا تعد ولا تحصى، وتتمتع كل منها بجغرافيتها، وتاريخها، ولغاتها، وتقاليدها، ومؤسساتها، تستطيع أن تتخلى عن شخصيتها لتؤلف كياناً موحداً؟ وما النظرات الخاطفة التي تتوخاها الموازنة التي أثارها بعض السخفاء، بين ما يجب أن تفعله أوروبا، وبين ما فعلته الولايات المتحدة التي أحدثت من لاشيء، في أرض حديثة، ومن قبل موجات المستوطنين المهاجرين؟ وفيما يتعلق بالدول الست، بشكل خاص، كيف يمكننا أن نتصور أن أهدافها الخارجية تصبح فجأة مشتركة، في حين أن منشأها، ووضعها، وطموحها مختلف جداً. وماذا يكون موقف جيران فرنسا عندما ستقدم على تصفية الاستعمار فوراً؟ وإذا كان طبيعياً لديها، أن تنفذ في جميع الأزمنة «أوامر الله»، وأن تنشر حرية الرأي، وتكون بطلة الانسانية، فلماذا يقاسمها شركاؤها هذه المهات؟ أما المانيا فهي تعاني آلام جرحها العميق لتجزئتها وحرمانها، من جراء هزيمتها، أمل السيطرة، واشتباه الكثيرين بأن تبحث عن وسيلة للأخذ بالتأثر. فما الدافع الذي يحمل الآخرين على تبني كل هذه الأمور؟ ولماذا تندمج إيطاليا بالدول القارية بعد أن كانت تابعة للإمبراطورية الجرمانية، ثم للإمبراطورية الفرنسية، ثم أقصيت من البلقان حيث أرادت أن تتوسع، فإذا بها تبقى مجرد شبه جزيرة، محاطة بالبحر الأبيض المتوسط، ودائرة حكماً، في فلك الدول البحرية الكبرى؟ وبأي معجزة تقبل هولندا أن تنصهر بالبلاد غير البحرية، وهي مدينة بحياتها إلى السفن، منذ الأزل، وباستقلالها إلى النجيدات التي تأتيها من وراء البحار؟ وكيف تستطيع بلجيكا أن تقوم بأي شيء آخر سوى المحافظة على وحدة مجابهة السكان الفلامان والفالون، منذ أن اتفقت الدول العدو على جعلها دولة قائمة بذاتها؟ وما القلق الذي يجب أن ينتاب سكان اللوكسمبورغ سوى

المحافظة على دولتهم في غمار التسويات المتتابعة بين الدولتين الكبيرتين ،
المتنافستين ، والواقعتين على طرفي شاطئ نهر الموزيل ؟

وبالمقابل ، لما كانت هذه البلاد تتمتع بشخصيتها الوطنية ، وكان من المقرر
أن تحتفظ بها ، أفليس بوسعها أن تنظم تشاورها في جميع المجالات ، فتجمع
وزراءها بشكل منتظم ، وتجمع رؤساء دولها أو حكوماتها دورياً ، وتؤلف
بأجهزة دائمة للمناقشة في القضايا السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، وشؤون
الدفاع ، وتعرضها على مناقشة الجمعية المؤلفة من مندوبي برلماناتهم ، وتعتمد
أن تستعرض معاً جميع القضايا ذات المصلحة المشتركة ، وتتخذ بشأنها ، بقدر
المستطاع ، موقفاً متائلاً وموحداً ؟ أوليس بوسع هذا التعاون العام ، بالاضافة
إلى ما تقوم به الدول في المجال الاقتصادي في بروكسل ولوكسمبورغ ، أن
يؤدي إلى عمل أوروبي صرف ، فيما يتعلق بالتقدم ، والامن ، والنموذ ،
والعلاقات مع الخارج ، والمساعدة الواجب تقديمها إلى الشعوب المحتاجة إليها ،
وأخيراً إلى قضايا السلم بشكل خاص ؟ ألا يستطيع هذا التجمع المكون من
ست دول أن يحمل دول القارة الأخرى على الإنضمام إليه بالشروط نفسها ؟
ألا يمكن أن تتحقق بذلك أوروبا الموحدة التي 'تعدّ حلم العقلاء ، خلافاً
لما تملّيه الحرب التي يقوم عليها تاريخ البشر ؟

وقبل أن أتباحث بذلك مع مستشار المانيا ، عرضت الفكرة على آمينتور
فانفاني رئيس مجلس وزراء ايطاليا ، الذي جاء ليزورني في ٧ آب (اغسطس)
١٩٥٨ . وسأستقبله مرتين آخرين في كانون الأول (ديسمبر) وكانون الثاني
(يناير) . وكانت كل من هذه المقابلات تجعلني أقدر اتساع تفكيره ،
والحرص في آرائه ، واللباقة في تصرفاته . وقد شاهدت عبر شخصه ، رغبة
ايطاليا في الاطلاع على جميع الترتيبات التي تجري ، وتبدي استعدادها للانضمام
إليها ، على أن 'تعامل بالاعتبار الواجب نحو أمة ذات ماض مجيد ، ومستقبل
باهر جداً ، وجاهزة للاشتراك في التصريحات المبدئية التي تنطوي على أهداف

سامية ، مع حرصها على ألا تنقيد إلا بالتزامات مقرونة بالتحفظ . وهذا هو وضعها بالنسبة الى وحدة أوروبا ، وقد كان رئيس حكومة روما محبذاً لها حتماً ، وكان مؤيداً للاتجاه المتعلق « بالكيان الذي يعلو على الدول الأعضاء » ، والذي ورثه من دو غاسبري رئيس وزراء ايطاليا السابق . ولكنه تجاهل بسهولة تناقضاً واضحاً ، إذ لم يشأ أن يجري أي شيء دون انكلترا ، رغم أنه يعلم بشكل حازم أنها ترفض الدمج . ورغم اعتقاده بأنه مقتنع بوجوب فرض التضامن على شعوب العالم القديم ، فهو لا يرى أن ذلك يحملها على تغيير علاقاتها مع الولايات المتحدة ، ولو كانت تتصل بالتبعية . وكان يرى أنه يجب بشكل خاص عدم اجراء أي تعديل على منظمة الحلف الأطلسي ، ومع ذلك ، فهو لا يرفض المشروع المنطوي على التعاون السياسي المنظم بين الدول الست ، على أن تقرر وسائله كلما تقدمت المباحثات بشأنه .

واتفق بعد ذلك بقليل أن دعاني رئيس الجمهورية الايطالية جيوفاني غرونشي لحضور الاحتفالات الرسمية التي يقيمها جيراننا بمناسبة مرور مائة عام على الانتصارات الفرنسية اليموننتية عام ١٨٥٩ ، فقبلت الدعوة بحرارة ، إذ ستيح لي الاتصال مباشرة بالحكومة الايطالية وشعبها . وقد رافقني في رحلتي هذه كل من كوف دو مورفيل ، وغيتوما ، واستقبلتني مدينة ميلانو في ٢٣ حزيران (يونيو) بعاصفة من التصفيق . وفي اليوم التالي قوبلت بالحماسة نفسها في أثناء العرض العسكري التي اشتركت فيه قوات فرنسية الى جانب القوات الايطالية . ثم توجهنا الى ماجانتا ، وسولفيرينو ، حيث ألقيت خطاباً في ساحة المعركة ، أمام جمهور غفير من الشعب الذي قام بمظاهرات لم تترك مجالاً للشك في حقيقة الشعور العام نحو بلادنا ونحو الجنرال ديغول . وفي أثناء القداس الديني الذي أقامه نيافة المطران مونتيني ، ألقى هذا الأخير وعظاً مفعماً بالعاطفة الرقيقة التي يكنها هذا الحبر الذي سيصبح فيما بعد البابا بولس السادس . وبعد ذلك أقامت بلدية روما استقبالاً في الكابيتول ، ينطوي على الشعور الحار نفسه . ولا شيء أكثر من ذلك ينهض

سين ،

ن المقرر

فتجمع

وتؤلف

وشؤون

وتعداد

، بقدر

بالإضافة

غ ، أن

لنفوذ ،

إليها ،

كون من

نفسها ؟

خلافاً

آمينتور

سسطس)

ن الثاني

كبيره ،

، رغبة

للانضمام

مستقبل

أهداف

المحافظة على دولتهم في غمار التسويات المتتالية بين الدولتين الكبيرتين ،

والتي كانت قد تم بالفعل في عام ١٩٥٨ . وكانت كل من هذه المقابلات تجعلني أقدر اتساع تفكيره ،

وبالمقابل ، لما كانت هذه البلاد تتمتع بشخصيتها الوطنية ، وكان من المقرر أن تحتفظ بها ، أفليس بوسعها أن تنظم تشاورها في جميع المجالات ، فتجتمع وزراءها في شكل منتظم ، وتجمع رؤساء دولها أو حكوماتها دورياً ، وتؤلف بأجهزة دائمة للمناقشة في القضايا السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، وشؤون الدفاع ، وتعرضها على مناقشة الجمعية المؤلفة من مندوبي برلماناتهم ، وتعتمد أن تستعرض معاً جميع القضايا ذات المصلحة المشتركة ، وتتخذ بشأنها ، بقدر المستطاع ، موقفاً متائلاً وموحداً ؟ أوليس بوسع هذا التعاون العام ، بالاضافة إلى ما م به الدول في المجال الاقتصادي في بروكسل ولوكسمبورغ ، أن يؤدي إلى عمل أوروبي صرف ، فيما يتعلق بالتقدم ، والامن ، والنفوذ ، والعلاقات مع الخارج ، والمساعدة الواجب تقديمها إلى الشعوب المحتاجة إليها ، وأخيراً إلى قضايا السلم بشكل خاص ؟ ألا يستطيع هذا التجمع المكون من ست دول أن يحمل دول القارة الأخرى على الإنضمام إليه بالشروط نفسها ؟ ألا يمكن أن تتحقق بذلك أوروبا الموحدة التي 'تعدّ حلم العقلاء' ، خلافاً لما تمليه الحرب التي يقوم عليها تاريخ البشر ؟

وقبل أن أتباحث بذلك مع مستشار المانيا ، عرضت الفكرة على آمينتور فانفاني رئيس مجلس وزراء ايطاليا ، الذي جاء ليزورني في ٧ آب (اغسطس) ١٩٥٨ . وسأستقبله مرتين أخريين في كانون الأول (ديسمبر) وكانون الثاني (يناير) . وكانت كل من هذه المقابلات تجعلني أقدر اتساع تفكيره ،

سامية ، مع حرصها على ألا تتقيد إلا بالتزامات مقرونة بالحفظ . وهذا هو وضعها بالنسبة الى وحدة أوروبا ، وقد كان رئيس حكومة روما محبذاً لها حتماً ، وكان مؤيداً للاتجاه المتعلق « بالكيان الذي يعلو على الدول الأعضاء » ، والذي ورثه من دو غاسبري رئيس وزراء ايطاليا السابق . ولكنه تجاهل بسهولة تناقضاً واضحاً ، إذ لم يشأ أن يجري أي شيء دون انكلترا ، رغم أنه يعلم بشكل حازم أنها ترفض الدمج . ورغم اعتقاده بأنه مقتنع بوجوب فرض التضامن على شعوب العالم القديم ، فهو لا يرى أن ذلك يحملها على تغيير علاقاتها مع الولايات المتحدة ، ولو كانت تتصل بالتبعية . وكان يرى أنه يجب بشكل خاص عدم اجراء أي تعديل على منظمة الحلف الأطلسي ، ومع ذلك ، فهو لا يرفض المشروع المنطوي على التعاون السياسي المنظم بين الدول الست ، على أن تقرر وسائله كلما تقدمت المباحثات بشأنه .

واتفق بعد ذلك بقليل أن دعائي رئيس الجمهورية الايطالية جيوفاني غرونشي لحضور الاحتفالات الرسمية التي يقيمها جيراننا بمناسبة مرور مائة عام على الانتصارات الفرنسية البيموننتية عام ١٨٥٩ ، فقبلت الدعوة بحرارة ، إذ ستنجح لي الاتصال مباشرة بالحكومة الايطالية وشعبها . وقد رافقني في رحلتي هذه كل من كوف دو مورفيل ، وغيتوما ، واستقبلتني مدينة ميلانو في ٢٣ حزيران (يونيو) بعاصفة من التصفيق . وفي اليوم التالي قوبلت بالحماسة نفسها في أثناء العرض العسكري التي اشتركت فيه قوات فرنسية الى جانب القوات الايطالية . ثم توجهنا الى ماجانتا ، وسولفيرينو ، حيث ألقى خطاباً في ساحة المعركة ، أمام جمهور غفير من الشعب الذي قام بمظاهرات لم تترك مجالاً للشك في حقيقة الشعور العام نحو بلادنا ونحو الجنرال ديغول . وفي أثناء القداس الديني الذي أقامه نيافة المطران مونتيني ، ألقى هذا الأخير وعظاً مفعماً بالعاطفة الرقيقة التي يكنها هذا الحبر الذي سيصبح فيما بعد البابا بولس السادس . وبعد ذلك أقامت بلدية روما استقبالا في الكابيتول ، ينطوي على الشعور الحار نفسه . ولا شيء أكثر من ذلك ينهض

دليلاً على مدى الخطأ الذي ارتكبه موسوليني في العدوان الذي شنه ضدنا قبل تسعة عشر عاماً . ولا شيء أكثر تشجيعاً لمستقبل علاقات هاتين الأمتين اللتين تجمعهما رابطة العمومة . وقد أيدني في ذلك كل من الرئيس غرونشي ، ورئيس مجلس الوزراء انطونيو سينيي ، ووزير الخارجية جيوزيب بيللا ، بالإضافة الى الوزيرين اللذين كانا برفقتي .

على أن هذا لم يمنع ظهور اتجاهات متعارضة جداً ، من كلا الجانبين في أثناء المحادثات التي أجريناها أولاً في القطار الذي أقلتنا الى روما ، ثم الى الكيرينال ، حيث حللت مع زوجتي ضيفاً على رئيس الدولة والسيدة غرونشي ، وحيث اجتمع الرئيسان مع أعضاء حكومتيهما . فقد كنا نحن الفرنسيين نرغب في إنشاء أوروبا أوروبية ، في حين أن الإيطاليين كانوا يصرون ، قبل كل شيء ، على عدم تغيير العلاقات القائمة مع الانكلوسكسونيين . وفي الحقيقة ، كانت حكومة روما تحبذ الدمج ، لأنها تستطيع في ظل هذا الجهاز السحري ، أن تعمل كما يحلو لها ، إذ ليس فيه ما يمس سيطرة واشنطن المنطوية على الحماية ، وأخيراً لأنها تجد فيه وضعاً مؤقتاً ريثما تنضم اليه انكلترا . وسألاحظ ، فيما بعد ، أن دول البنلوكس تنظر الى هذه القضية من الزاوية نفسها . وكما أن الاقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية ، بالإضافة الى الأحزاب السياسية ، تطالب بأصوات عالية بإجراء تعديل جذري في فرنسا ، ثم تعارض جميعها في إجراء أي اصلاح يغير النظام القائم ، فان وحدة القارة التي تؤيد ضرورتها الفئات الحاكمة لدى شركائنا الأوروبيين ، والمسيطرون على أنديةنا السياسية ، ستصطدم بحدار من التحفظات والتأويلات ، والمزايدات ، عندما أحاول أن أشق طريق كيائها ، ولكنني مؤمن بأنه إذا لم تنشأ روما في يوم واحد ، فمن طبيعة الأمور أن يقتضي تشييد أوروبا جهوداً مستمرة .

ومع ذلك ، فقد تلقيت في الفاتيكان أكبر درس يتعلق بالثبات ، وقد استقبلني فيه البابا يوحنا الثالث والعشرون الذي رغب في الحفاوة

البالغة التي أحاطني بها الاعراب عن الاهتمام الكلي بفرنسا. وقد استقبل بالرضى والقبول ما أطلعت عليه من الإصلاح القومي الذي أنجزته في بلادنا التي يعرفها تماماً إذ كان سفيراً بابوياً في باريس ، ويعلم عن كَثَب ، الفوضى السياسية التي كانت سائدة في الماضي. ثم أبدى الخبر الأعظم قلقاً سيطر عليه هدوؤه ، عندما حدثني عن الاضطراب الروحي التي أحدثته في المسيحية انقلابات العصر الجسيمة . فالطائفة الكاثوليكية في شعوب اوروبا وآسيا الخاضعة للنظام الشيوعي ، عرضة للاضطهاد ومفصولة عن روما. ولكن حتى في البلاد الاخرى ، وفي ظل الأنظمة الاخرى ، فقد كان نوع من النزاع الشامل يهاجم إما الدين ، أو على الأقل نشاطه ، وقواعده ، ومراتبه ، وطقوسه . ومع ذلك ، فهما كان مدى القلق الذي يحدثه لديه هذا الوضع ، فان الوضع لم يكن ليرى فيه سوى أزمة تضاف في عصرنا الحاضر إلى الأزمات التي اجتازت الكنيسة منذ عهد السيد المسيح . وهو يعتقد أنها إذا استخدمت قيمها الخاصة المستمدة من التروغيب والتدقيق ، فقد يحالفها التوفيق ، هذه المرة أيضاً ، بإعادة توازنها . وسيخصص مهامه البابوية في سبيل ضمان هذا الهدف . وبعد ذلك ، سمح لزوجتي بالدخول ، فباركنا البابا يوحنا الثالث والعشرون . ولن تتسنى لنا مشاهدته بعد هذه المناسبة .

لم تحصل اوروبا على وعود الحياة الخالدة ، ومع ذلك ، فاذا ملت شعثها لتنصرف إلى معالجة قضاياها الخاصة ، فقد يُتاح لها استعادة نشاط جديد . ولكن لم يُعرض ، لضمان مثل هذه المجاهدة ، أي مشروع على الدول الست ، منذ أن اثير حديث الوحدة . وقد أخذت على عاتقي القيام بهذه المهمة منذ أن تبيّن أن بلادنا شرعت تتخلص من ورطة المأساة الجزائرية ، واستعادت حريتها في التصرف . وكان بودي أن أجمع في باريس رؤساء الدول والحكومات ، لكي تقدم فرنسا اقتراحاتها في اطار يتفق وحجم الموضوع . وكان المستشار آديناور أول من أطلعت عليه على رغبتى هذه ودعوته إلى زيارتي في رامبويّه ، حيث اجتمعنا في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٠ ، وأبلغته مشروعي بقصد مؤتمر قمة ،

دليلاً على مدى الخطأ الذي ارتكبه موسوليني في العدوان الذي شنّه ضدنا قبل تسعة عشر عاماً . ولا شيء أكثر تشجيعاً لمستقبل علاقات هاتين الأمتين اللتين تجمعهما رابطة العمومة . وقد أيدني في ذلك كل من الرئيس غرونشي ، ورئيس مجلس الوزراء انطونيو سيني ، ووزير الخارجية جيوزيب بيللا ، بالإضافة الى الوزيرين اللذين كانا يرفقتي .

على أن هذا لم يمنع ظهور اتجاهات متعارضة جداً ، من كلا الجانبين في أثناء المحادثات التي أجريناها أولاً في القطار الذي أقلّتنا الى روما ، ثم الى الكيرينال ، حيث حللت مع زوجتي ضيفاً على رئيس الدولة والسيدة غرونشي ، وحيث اجتمع الرئيسان مع أعضاء حكومتيهما . فقد كنا نحن الفرنسيين نرغب في إنشاء أوروبا أوروبية ، في حين أن الإيطاليين كانوا يصرون ، قبل كل شيء ، على عدم تغيير العلاقات القائمة مع الانكلوسكسونيين . وفي الحقيقة ، كانت حكومة روما تحبذ الدمج ، لأنها تستطيع في ظل هذا الجهاز السحري ، أن تعمل كما يحلو لها ، إذ ليس فيه ما يمس سيطرة واشنطن المنطوية على الحماية ، وأخيراً لأنها تجد فيه وضعاً مؤقتاً ريثما تنضم اليه انكلترا . وسألاحظ ، فيما بعد ، أن دول البنلوكس تنظر الى هذه القضية من الزاوية نفسها . وكما أن الاقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية ، بالإضافة الى الأحزاب السياسية ، تطالب بأصوات عالية باجراء تعديل جذري في فرنسا ، ثم تعارض جميعها في اجراء أي اصلاح يغير النظام القائم ، فان وحدة القارة التي تؤيد ضرورتها الفئات الحاكمة لدى شركائنا الأوروبيين ، والمسيطرون على أنديتنا السياسية ، ستصطدم بجدار من التحفظات والتأويلات ، والمزايدات ، عندما أحاول أن أشق طريق كيائها ، ولكنني مؤمن بأنه إذا لم تنشأ روما في يوم واحد ، فمن طبيعة الأمور أن يقتضي تشييد أوروبا جهوداً مستمرة .

ومع ذلك ، فقد تلقيت في الفاتيكان أكبر درس يتعلق بالثبات ، وقد استقبلني فيه البابا يوحنا الثالث والعشرون الذي رغب في الحفاوة

البالغة التي أحاطني بها الاعراب عن الاهتمام الكلي بفرنسا. وقد استقبل بالرضى والقبول ما أطلعته عليه من الإصلاح القومي الذي أنجزته في بلادنا التي يعرفها تماماً إذ كان سفيراً بابوياً في باريس ، ويعلم عن كَثَب ، الفوضى السياسية التي كانت سائدة في الماضي. ثم أبدى الخبر الأعظم قلقاً سيطر عليه هدوؤه ، عندما حدثني عن الاضطراب الروحي التي أحدثته في المسيحية انقلابات العصر الجسيمة . فالطائفة الكاثوليكية في شعوب أوروبا وآسيا الخاضعة للنظام الشيوعي ، عرضة للاضطهاد ومفصولة عن روما. ولكن حتى في البلاد الأخرى ، وفي ظل الأنظمة الأخرى ، فقد كان نوع من النزاع الشامل يهاجم إما الدين ، أو على الأقل نشاطه ، وقواعده ، ومراتبه ، وطقوسه . ومع ذلك ، فهنا كان مدى القلق الذي يحدثه لديه هذا الوضع ، فإن الوضع لم يكن ليرى فيه سوى أزمة تضاف في عصرنا الحاضر إلى الأزمات التي اجتازت الكنيسة منذ عهد السيد المسيح . وهو يعتقد أنها إذا استخدمت قيمها الخاصة المستمدة من الترويض والتدقيق ، فقد يحالفها التوفيق ، هذه المرة أيضاً ، بإعادة توازنها . وسيخصص مهامه البابوية في سبيل ضمان هذا الهدف . وبعد ذلك مُسِّح لزوجتي بالدخول ، فباركنا البابا يوحنا الثالث والعشرون . ولن تتسنى لنا مشاهدته بعد هذه المناسبة .

لم تحصل أوروبا على وعود الحياة الخالدة ، ومع ذلك ، فاذا ملت شعنها لتتصرف إلى معالجة قضاياها الخاصة ، فقد يُتاح لها استعادة نشاط جديد . ولكن لم يُعرض ، لضمان مثل هذه المجاهدة ، أي مشروع على الدول الست ، منذ أن اثير حديث الوحدة . وقد أخذت على عاتقي القيام بهذه المهمة منذ أن تبين أن بلادنا شرعت تتخلص من ورطة المأساة الجزائرية ، واستعادت حريتها في التصرف . وكان بودي أن أجمع في باريس رؤساء الدول والحكومات ، لكي تقدم فرنسا اقتراحاتها في إطار يتفق وحجم الموضوع . وكان المستشار آديناور أول من أطلعته على رغبتى هذه ودعوته إلى زيارتي في رامبوييه ، حيث اجتمعنا في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٠ ، وأبلغته مشروعى بقصد مؤتمر قمة ،

وأطلعته كيف أرى إمكان تشاور الدول الست ، وذلك في اجتماعات دورية يقصدها الرؤساء ، على أن تتولى الأجهزة الدائمة ، بعد ذلك ، السهر على تنفيذ القرارات وتهيئة الاجتماعات المقبلة. وقد اتفقنا نحن الاثنين على جوهر الموضوع. وفي شهر آب (اوغسطس) التالي ، عرضت الموضوع على جان ادوار دوكه رئيس وزراء هولندا، وجوزف لانس وزير الخارجية، اللذين جاءا إلى باريس، وقد كانا - كما كنت أتوقع ذلك - متجهين نحو أميركا وانكلترا ، أكثر من اتجاههما نحو القارة ، وراغبين في انضمام هذه الأخيرة إلى الدول الست ، بأي شرط كان . وكان موقف البلجيكيين مماثلاً له عندما استقبلت في قصر الاليزيه كلا من غاستون ايسكنس رئيس مجلس الوزراء ، وبول هنري سباك الذي عاد فتسلّم الشؤون الخارجية . واستقبلت فيما بعد اللوكسمبورجواينين الحريصين بيار فيرنر ، واوجين شوس . وفي غضون ذلك تابحت بحرية مع آمينتور فانفاني الذي كان رئيساً لمجلس الوزراء الايطالي ، والوزير انطونيو سينيي اللذين حلّا في قصر رامبويه ، ووضعت الامور في نصابها مع وزراء آديناور في بون .

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد رأيت من المناسب اطلاق الرأي العام ، عملاً بالخطة التي انتهجتها . ففي ٥ ايلول (سبتمبر)، عقدت مؤتمراً صحفياً أوضحت فيه ما قمت به ، وبعد أن قلت : «إن اشادة اوروبا ، أي العمل على وحدتها، هو هدف رئيسي بالنسبة الينا» ، صرحت أنه يجب في سبيل ذلك : « أن نسلك طريق الحقائق ، لا طريق الأوهام . فما حقائق اوروبا ، وما الدعائم التي يمكننا أن نشيدها فوقها ؟ إنها في الحقيقة الدول ... الدول التي تملك كل منها ، بلا ريب ، روحها وتاريخها ، ولغتها ، ومآسيها ، وأمجادها ، وطموحها . فهذه الدول هي الكيانات التي تملك حق الأمر والنهي ، وتملك حق طلب طاعتها » . ثم رغم اعترافي «بالقيمة الفنية لبعض المنظمات التي قد تملو أحياناً فوق الدول» أبديت أنها لن تتمكن أن يكون لها نفوذ سياسي، ويؤيد ذلك ما يجري الآن في «الاتحاد الاوروي للفحم والفولاذ»، و«الاتحاد الاوروي للطاقة

الذرية» ، و«اتحاد بروكسل». ثم ركزت كلامي على ما يلي: «إنه من الطبيعي أن تتمتع دول أوروبا بمنظمات متخصصة لتهيئة قراراتها ، وعند الاقتضاء ، السهر على تنفيذها ، علماً بأنها تملك حق إصدار القرارات». وحينئذ شرحت مشروعني قائلاً : «إن فرنسا ترى أن ضمان التعاون المنظم بين دول أوروبا الغربية ، أمر عملي مرغوب فيه ، ويمكن التحقيق ، وذلك في المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، وشؤون الدفاع ... وهذا يقتضي اتفاقاً منظماً واصولياً ، وحكومات مسؤولة ، ونشاط منظمات متخصصة في كل من المجالات المشتركة وخاضعة للحكومات ، ويقتضي أيضاً مناقشة دورية تقوم بها هيئة مكونة من مندوبي البرلمانات الوطنية . وأخيراً ، فإن كل ذلك يتطلب استفتاءً أوروبياً رسمياً ، لكي نضفي على هذه الانطلاقة طابع التأييد الشعبي الذي لا غنى له عنه » . وختمت كلامي قائلاً : « وإذا سلطنا هذا الطريق ... فإن الروابط تتوطد ، والعادات تتكوّن ، ويقوم الزمن بمهمته ، بحيث يصبح من الممكن أن نخطو خطوات أخرى إلى الأمام نحو الوحدة الأوروبية » .

وبتاريخ ١٠ و ١١ شباط (فبراير) ١٩٦١ ، ترأست في «قاعة الساعة» بوزارة الخارجية ، اجتماعاً يضم رؤساء مجالس الوزراء ، ووزارة خارجية كل من ألمانيا ، وإيطاليا ، وهولندا ، وبلجيكا ، ولوكسمبورغ ، وفرنسا ، يرافقهم عدد من كبار الموظفين والسفراء . وقد احتدمت المناقشة ، لأن الأهداف الخفية كانت ملتبهية ، إذ كانت تتعلق ، في الحقيقة ، بأميركا وانكلترا . وتقدمت حينئذ باقتراح رسمي يرمي الى العمل فوراً على تنظيم التعاون السياسي بين الدول الست ، فأبدى آديناور موافقته التامة ، وتبعه في ذلك فرنز (لوكسمبورغ) ، وانضم إليها فانفاني (إيطاليا) ، مع بعض التحفظات . ولم يُبدِ ايسكنس وسباك (بلجيكا) ، أي اعتراض في بادئ الأمر ، ولكن لانس (هولندا) ، أظهر بعنف جميع أنواع التردد ، مما حمل سباك على أن يحدو حذوه . ومن الواضح ألا تقر هولندا وبلجيكا بسهولة نظاماً لا يشترك فيه

دورية
تنفيذ
وضوح.
دوكة
باريس،
كثير من
بأي
الايثيه
الذي
جواين
بحرية مع
انطونيو
مع وزراء

م ، عملا
وضحت
وحدثها،
« أن
الدعائم
تلك كل
طموحها.
تق طلب
لو أحيانا
ويد ذلك
بي للطاقة

الانكلوسكسون ، لأنها دولتان صغيرتان تحشيان دائماً الدول الكبرى في القارة ، وقائمتان ، في الوقت نفسه على ساحل بحر الشمال حيث تتمتعان بحماية البحرية البريطانية التي تؤازرها الآن البحرية الأميركية . ولكنه من الواضح أيضاً أنه إذا ظلت الدول الغربية في العالم القديم خاضعة للعالم الجديد ، فلن يتسنى قط لأوروبا أن تصبح أوروبية ، كما أنه لن يتاح لها أبداً جمع شطريها المنفصلين . ومع ذلك ، فإن الانطباع الذي ساد نتيجة الاجتماع ، هو أن أوروبا خطت خطواتها الأولى ، وأن جميع الذين اشتركوا فيه أظهروا اهتماماً كبيراً ، وأبدوا إرتياحاً كبيراً لهذه المناقشة المشتركة ، وأنه يجب أخيراً ، محاولة السير قدماً إلى الأمام . ولذلك تم الاتفاق على عقد الاجتماع التالي بعد ثلاثة أشهر ، في مدينة بون ، وتقرر في سبيل اجتماع القمة المقبل ، تأليف لجنة سياسية قوامها ممثلو الدول الست ، لتضع في باريس اقتراحات تتعلق بتنظيم تعاونها في جميع المجالات .

ومع ذلك ، يبدو أن النجاح في هذا المضمار ليس قريباً ، بسبب ضخامة العقبات القائمة . وفي الواقع ، فقد ابتداءً ، في الردهات ، نشاط واسع للحؤول دون تحقيق الهدف . وقد ضم أنصار انتساب انكلترا ، دون أي شرط ، إلى الاتحاد الاقتصادي ، والسياسي ، جهودهم إلى جهود أبطال « الكبار » الذي يعلو على الدول الأعضاء ، ولم يحل تعارض نظريات كلا الطرفين ، دون اتفاقهما في سبيل مناهضة الحل الفرنسي . وعندما توجهت إلى بون في ٢٠ أيار (مايو) ، لاحظت الاضطراب الذي أثاره الموقف الإيجابي الذي أيّدي فيه المستشار آديناور . وفي آخر الشهر نفسه ، استقبلت في باريس كلا من ملك البلجيكيين وملكتهم الشابين ، وقد صفقَ لهما الشعب من كل جوارحه ، فانتهزتها مناسبة للاعراب لهما ولبلادهما عن عواطف فرنسا الحارة . غير أن سباك ، الذي كان يرافقهم ، كرّر على مسامعي عبارات غير مشجعة تتعلق بالتعاون السياسي للدول الست . وفي الوقت نفسه كانت تردنا من إيطاليا أصداء مفعمة بروح الشك ، ومن هولندا انتقادات مستمرة .

ورغم كل ذلك ، فقد تم في « بون » يومي ١٨ و ١٩ تموز (يوليو) ، مع قليل من التأخير ، الاجتماع الجديد لرؤساء الدول والحكومات . وقد أبدى كل منهم وجهة النظر التي سبق أن عرضها في باريس . ولكن عندما أعلن صراحة كل من المستشار آديناور والجنرال ديغول ، انها متفقان ، خفف المعارضون من حدتها . وخلال الرحلة التي قمنا بها جميعاً فوق نهر الرين ، بدعوة من الألمان ، للزهوة وتناول الغداء ، لم نلاحظ قط أي سُحْبُ تغطي سماء الانسجام الأوروبي . وقد انطوى القرار الذي اتخذه المؤتمر ، على اتباع الحطة التي أوصت بها الحكومة الفرنسية . وتألفت ، في هذا السبيل ، لجنة سياسية ، برئاسة كريستيان فوشه وأنيط بها تهيئة نص معاهدة كاملة ، تم المصادقة عليها في اجتماع القمة الذي سيعقد فيما بعد في روما .

إذاً ، فالحرص والمجاملة منعاً هذه الهيئة العليا من عرض خلافاتها التي ظهرت علناً في أعمال لجنة فوشه ، ولم يُقدم اليها سوى مشروع واحد ، هو المشروع الفرنسي ، وظلت المانيا مثابرة في تأييدها له . غير أن المعارضة الشديدة التي أبدتها هولندا وبلجيكا ، وتردد ايطاليا المتعمد ، قضيا عليه . ومع ذلك ، فقد ذهب الظن ، في اللحظة الأخيرة ، الى أن حكومة روما ستنضم الى حكومتي باريس وبون ، وهذا كان يؤدي الى الموافقة على القرار .

وفي ٤ نيسان (ابريل) ، توجهت الى تورينو لأجتمع بأمنطور فانفاني ، وقد حملني حديثنا على الاعتقاد أننا كنا متفقين على نص « مشروع فوشه » بعد ادخال بعض التعديلات عليه . ولا شك أن ذلك كان صحيحاً ، في ذاك اليوم ، بالنسبة الى مخاطبي ، لأن رجل الدولة الايطالي كان مولعاً بالأمور الكبيرة ، ومدركاً للضرورات العليا الطارئة ، التي تجعل من بلاده ، مع كل من فرنسا والمانيا ، دعامة الوحدة الأوروبية . ولكن مثل هذا القرار البسيط والحازم قد يتعارض مع العضلات السياسية الخاصة بيجراننا فيما وراء جبال الألب . ولذلك عندما اجتمع وزراء خارجية الدول الست في باريس ،

بتاريخ ١٧ نيسان (ابريل) ، لعرض موقف حكوماتهم النهائي ، أعرب
انطونيو سيني عن رفضه للمشروع الفرنسي ، فانتهز سباك هذه المناسبة
ليتولى اعلان جميع الأجوبة السلبية . وعندما شعر بتأييد لانس الشديد ،
صرّح بأن بلجيكا لن توقع المعاهدة « ولو كانت تناسبها بشكلها الحالي » ،
ما دامت انكلترا غير منضمة الى الاتحاد . وقد كتب لي بعد بضعة أيام أن
بلاده مستعدة لعقد اتفاق بين الدول الست ، على أن تتحول اللجنة السياسية
المنصوص عليها في مشروعنا كجهاز لمجلس الدول ، الى سلطة مستقلة عن
الحكومات . وهكذا تبني سباك في آن واحد ، ودون أدنى انزعاج ،
النظريتين المتعارضتين ، نظرية أنصار السيطرة الانكلوسكسونية ، ونظرية
أبطال « الكيان الذي يعلو الدول الاعضاء » .

وبعد ذلك ، ستبقى الأمور معلقة ، قبل أن نعلم أكان العرض الذي
تقدمت به فرنسا بإنشاء التعاون في العالم القديم الممزق ، يبقى عبر التاريخ ،
« اسطولا غارقا في الكذب الأبدي » أم يُصبح في المستقبل ، أملا مشرقا ،
مرتقعا فوق الأمواج ؟

إذا كان جيراننا قد رفضوا تلبية نداء فرنسا في سبيل الوحدة ومنح أوروبا استقلالاً أوروبياً ، فمرد ذلك إلى سببين ، الأول ثانوي ، وهو تخوفهم التقليدي من تفوقنا ، والثاني رئيسي ، وهو رغبتهم في الحصول على الحماية الأميركية قبل أي شيء آخر ، ولا سيما في حالة الحرب الباردة التي يعانيها العالم حالياً . غير أن تقديرنا في هذا المجال يختلف عن تقديرهم ، إذ أنهم ما زالوا ينظرون إلى الأمور كما كانت عليها قبل خمسة عشر عاماً ، على حين نراها نحن بشكل آخر .

ولا شك أنه بعد مؤتمر يالطا الذي سمح لروسيا ، في عهد ستالين ، أن تضم إليها حكماً ، لدى انهيار الرايخ ، دول أوروبا الوسطى والبلقان ، كان ثمة مجال للتخوف من رغبة الكتلة السوفياتية في التوسع إلى أبعد من ذلك . فإذا افترضنا وقوع مثل هذا العدوان ، فلن تستطيع دول أوروبا القارية وحدها ، أن تبدي أمامها مقاومة عنيفة . أما منظمة الدفاع الأوروبية ، التي أنشأها الفرنسيون والبريطانيون عام ١٩٤٦ ، بقيادة المارشال مونتنغري

وحده ، فانها لم تكن ، طبعاً ، كافية . ولذلك لم يكن ثمة مسوغ للسلامة أكثر من المساعدة الأميركية التي أتاحت لأوروبا الغربية بموجب « مشروع مارشال » ، أن تستعيد وسائل الانتاج ، وتتجنب هزات مأسوية في المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، في الوقت الذي كانت فيه حمايتها مضمونة بفضل الأسلحة الذرية . ونشأت عن ذلك نتيجة لا مندوحة عنها ، ألا وهي انشاء الحلف الأطلسي ، الذي ينطوي على نظام للأمن يمنع واشنطن حق الدفاع ، وبالتالي مجال التدخل في شؤون حلفائها السياسية ، والتصرف بأراضيهم .

وتأتي ألمانيا في عداد هؤلاء الحلفاء ، إذ كانت ترى في هذه الحماية سبب سلامتها اليوم ، بسبب انفصالها عن بروسيا ومنطقة الساكس ، ومناخمتها مباشرة للدول الدكتاتورية ، التي كانت تحتقرها لما قامت به في الأمس من أعمال مؤذية ، وتتهمها بأنها تنهأ لتكرارها في الغد القريب ، فضلاً عن الآلام التي كانت تعانيها من جراء محاصرة مدينة برلين . أما الدول الأخرى التي لم تكن مهددة مباشرة ، فانها كانت تعتقد اعتقاداً صائباً ، أن وصول السوفيات الى جبال الألب أو شاطئ نهر الرين ، يهدد كيانها فوراً . ولذلك كانت تؤمن أن الضمان الأميركي ضرورة حيوية ، وتقدر كثيراً ، فضلاً عن ذلك ، الوفرة الذي تحققه موازنتها ، من جراء الامدادات العسكرية ، والسفن ، والطائرات ، والمعدات التي تهبها لها الولايات المتحدة . ولا شك أنه كان ينتاب هذه الشعوب القديمة والأبوية ، حين مفعم بالألم للاستقلال الذي كانت تنعم به في الماضي ، غير أنها سرعان ما كانت تعود الى الخضوع لما تتمتع به سيطرة الحلف الأطلسي من فائدة ومرونة ، مهما كان الدور الذي تريد الولايات المتحدة أن تقوم به فيه . لذلك لم يتفق قط أن اتخذت أي حكومة منضمة الى الحلف الأطلسي ، موقفاً مغايراً لموقف البيت الأبيض . وإذا كان تطبيق نظام الدمج على أوروبا يقع موقعاً حسناً لدى شركائنا ، فرد ذلك بالدرجة الأولى الى أن هذا النظام المجرد من أي جنسية ، لا يستطيع

أن يملك سياسة أو وسائل دفاعية خاصة به ، وهذا يحمله حتماً على تبني ما
تقليه عليه أميركا . وإذا كانوا يهدفون الى ضمان انضمام الاتحاد الى رابطة
الشعوب البريطانية ، لتعذر إيجاد صيغة « لكيان دولة تعلو على الدول
الأعضاء » ، فذلك ناشئ عن أن هذا الطريق نفسه يؤدي الى الخضوع لحماية
واشنطن . وبالمقابل ، فإذا لم يتسن لمشروع المتعلق بأوروبا الأوروبية أن
يقترن بأي نتيجة ، فسبب ذلك أنه يؤدي الى تحرير العالم القديم الذي لا
يملك جرأة المجازفة به .

وفي عام ١٩٥٨ ، قدرت أن الوضع العام قد تغير بالنسبة الى ما كان
عليه قبل إنشاء الحلف الأطلسي . ويبدو الآن بعيد الاحتمال ، أن يعمد
الاتحاد السوفياتي الى غزو غرب أوروبا ما دامت الدولة المعنية قد وجدت
لها قواعد نظامية ، وتسير قدماً في التقدم المادي . وسواء أنشأت الشيوعية
في الداخل ، أم تسربت من الخارج ، فنصيبها في الاستقرار منوط بالنكبة
القومية . والكرمليين يعلم ذلك حق العلم . وما مصلحته في فرض النير
الدكتاتوري على ثلاثمائة مليون أجنبي معارض له ، على حين يعاني الكثير
للإبقاء عليه في الدول الدائرة في فلكه وسكانها ثلث سكان الدول الغربية ؟
ويضاف الى ذلك كله ، عملاً بالتناوب الخالد الذي يسود تاريخ الروس ، فإن
اهتمامهم يجب أن يتوجه اليوم نحو آسيا ، أكثر من أوروبا ، بسبب طموح الصين ،
وبشرط ألا تهددهم الدول الغربية . ومهما يكن الأمر ، فقد تصاب موسكو
بمس من الجنون اذا أثارت نزاعاً عالمياً قد يؤدي ، بتبادل القنابل ، الى تدمير
العالم بأجمعه . ولكن اذا لم يلجأ الطرفان الى إعلان الحرب ، فسيعمدان ،
عاجلاً أو آجلاً ، الى عقد الصلح . فليس بوسع أي نظام سياسي ، مهما كان
مسيطرأ ، أن يستبقي في حالة توتر حربي ، شعباً تؤمن بأنها لن تحارب .
لذلك فكل شيء يحملنا على الاعتقاد أن الدولة ستشعر تدريجياً بوجوب
الانفراج الدولي وحاجتها اليه .

فمن جهة الغرب ، أصبحت ظروف الأمن العسكرية ، خلال اثني عشر

عاماً ، مختلفة جداً عما كانت عليه . ذلك أنه منذ أن حصل الاتحاد السوفياتي على ما يلزمه لإبادة أميركا ، وملكت هذه الأخيرة جميع وسائل القضاء عليه ، فهل يمكن أن نتصور أن يُقدّم الطرفان المتنافسان على أن يضرب أحدهما الآخر ، إلا في اللحظة الأخيرة؟ ومن ذا الذي يمنعها من تبادل قذف القنابل ، ولا سيما على أوروبا الوسطى ، وأوروبا الغربية ؟ ليس باستطاعة الحلف الأطلسي أن يضمن بقاء سكان أوروبا الغربية ، وما دام نفاذ الحماية مشكوكاً فيه ، فما الفائدة من تسليم المصير إلى هذه الهيئة الحامية ؟

وأخيراً ، فقد ظهر تحول في الدور الدولي الذي تقوم به فرنسا ، لأنني أعتقد أن هذا الدور يُقضي واجب الطاعة للحلف الأطلسي التي كانت تبذله الجمهورية السابقة في أثناء غيابي . وانني أرى أن بلادي تستطيع أن تتصرف من ذاتها في أوروبا والعالم ، ويجب أن تقوم بذلك لأنه المحرك الذي لا غنى لها عنه لتنشيط جهودها . وهذا الاستقلال يقتضي حتماً ، في سبيل صيانة أمنها ، أن تقتني وسائل التحول الحديثة . ولذلك يجب أن تحصل عليها .

وتهدف خطتي إذاً إلى تحرير فرنسا من الدمج الذي تحقق في الحلف الأطلسي بقيادة أميركا ، دون الاستغناء عن الحلف نفسه الذي أرى وجوب الاحتفاظ به كوسيلة قصوى ، وترمي أيضاً إلى عقد أواصر مع روسيا أولاً ، ومع كل من دول الكتلة الشرقية ، من شأنها تحقيق الانفراج ، ثم التفاهم والتعاون ، واتباع الخطة نفسها ، في الوقت نفسه ، مع الصين . وترمي أخيراً إلى تزويد أنفسنا بقوة نووية بحيث لا يستطيع أحد أن يهاجمنا دون أن يتعرض للإصابة بجروح بليغة . ولكنني سأتابع هذا الطريق بخطى وثيدة ، محاولاً أن أربط كل مرحلة بالتطورات العامة مع الاستمرار في رعاية صداقات فرنسا التقليدية .

وقد بدأت المساعي منذ تاريخ ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ ، إذ وجهت مذكرة شخصية إلى كل من الرئيس آيزنهاور ، وماك ميلان ، رئيس مجلس

الوزراء البريطاني، أثرت فيها موضوع انتسابنا إلى الحلف الأطلسي، وصرحت أنه أصبح غير متلائم مع مقتضيات دفاعنا، ولم أبدِ صراحة أي شك حول حماية أوروبا القارية من قبل القنابل الأميركية والبريطانية، وإنما تضمنت مذكريتي أن أي منظمة حقيقية للدفاع الجماعي يجب أن تشمل بقاع الأرض كافة دون أن تنحصر بقطاع شمال المحيط الأطلسي، وأن الطابع العالمي لمسؤولية فرنسا وأمنها يقتضي اشتراك باريس مباشرة بقرارات الحلف السياسية والاستراتيجية، التي كانت تتخذ في الحقيقة من قبل أميركا وحدها، والانفراد بالتشاور بشأنها مع انكلترا. ويبدو انضمام فرنسا إلى اجتماع القمة هذا، واجب التنفيذ، ولا سيما أنه سيزول قريباً جداً انحصار اقتناء الأسلحة الذرية الغربية من قبل الانكلوسكسونيين، إذ أننا سنحصل عليها؛ ثم اقترحت أن تكون إدارة الحلف منوطة بثلاث دول لا بائنتين، وإلا فإن فرنسا لا تشارك، بعد الآن، في أي نشاط للحلف الأطلسي، وتحفظ لنفسها، بموجب المادة ١٢ من المعاهدة المتضمنة لإحداث المنظمة، إما بطلب تعديلها، أو الانسحاب منها. وقد تمّ ما توقعته إذ أجابني الطرفان عن مذكريتي بأجوبة مبهمّة، غير دقيقة، ولذلك لم يبق أماننا ما يحول دون قيامنا بالعمل.

غير أن كل شيء كان يقتضينا أن نتصرف دون إحداث أي ضجة، إذ لم نبتدىء بعد بصناعة القنابل، فضلاً عن أن الجزائر كانت تحتجز جيشنا وطيراننا واسطولنا. ولم نكن نعلم وقتئذ الاتجاه الذي سيسلكه الكرملين في علاقاته مع الغرب. أما في الوقت الراهن، فما زال القلق ماثلاً من جراء التهديد الذي أخذ يلوح به نيكيتا خروتشيف، بعقد صلح منفرد مع ألمانيا الشرقية، وتسليم مصير برلين إلى شيوعيتي بانكوف - وهذا يضعها تحت تصرف الاتحاد السوفياتي - مما يرغم أميركا، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، التي تحتل قواها القسم الغربي من المدينة، إما على الدفاع عنها وقبول الدخول في النزاع، وإما التخلي عنها، أي التعرض لافلاس سياسي، وإذلال عسكري يكونان بمثابة كارثة. لذلك، فسنسلك، في آن واحد طريق

السوفياتي
ماء عليه،
أحدهما
القنابل،
الحلف
شكوكا

لأنني
تبدله
عرف من
غنى لها
أمنها،

الحلف
جوب
أولاً،
التفاهم
ترمي
دون
ثيدة،
أوقات

جهت
جلس

التحرر من الحلف الأطلسي ، وإبقاء تعاوننا المباشر مع الولايات المتحدة وانكلترا .

وفي شهر آذار (مارس) ١٩٥٩ ، سحبنا من الحلف الأطلسي ، اسطولنا في البحر الأبيض المتوسط . وبعد ذلك بقليل حظرنا على القوى الاميركية إدخال قنابل ذرية إلى فرنسا ، سواء أكانت مستقرة في الأرض ، أم محمولة بالطائرات ، ومنع تشييد قواعد للقذف . وسنخضع فيما بعد إلى سلطتنا القومية وسائل دفاعنا الجوي ، ورقابة الطائرات التي تخلق فوق إقليمنا . أما وحدتنا في شمال افريقيا ، فقد توقفنا عن وضعها تحت تصرف قيادة الحلفاء ، كلما أعدنا قسماً منها إلى فرنسا . وفي ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ، توجهت الى المدرسة الحربية حيث فتشت المراكز التي تُدرّس فيها مبادئ الدفاع الوطني وموارده بالإضافة إلى قواعد الجيوش الثلاثة ووسائلها . ثم جمعت الأساتذة والمستمعين وألقيت خطاباً حدّدت فيه للسلطات العامة والقيادة العسكرية توجيه الدولة الجديد بشأن أمن البلاد .

وقد قلت حينئذ : « يجب أن يكون الدفاع عن فرنسا فرنسياً . فإذا اتفق ان اشتركت أمة كفرنسا في حرب ما ، فيجب أن تكون هذه الحرب حربها ، ويجب أن يكون الجهد المبذول جهدها . وبديهي أن يتم تنسيق الدفاع الفرنسي ، عند الاقتضاء ، مع وسائل دفاع البلاد الأخرى ، ولكن لا مندوحة عن أن يكون هذا الدفاع خاصاً بنا ، وأن تدافع فرنسا بنفسها عن كيائها ، وبوسائلها الخاصة » . ثم أبنت أنه بالنسبة إلينا ، لن يكون أي مسوِّغ لوجود الدولة واستمرارها ، من باب أولي ، ما لم تتولّ مباشرة مسؤولية الدفاع الوطني ، ولن تتمتع القيادة العسكرية بأي سلطة أو كرامة ، أو نفوذ ، إزاء الأمة والجيوش ، إلا إذا كانت مسؤولة بنفسها في ساحة الوغى ، عن مصير البلاد . وأوضحت فكريتي قائلاً : « أقصد من ذلك ، أن النظام الذي أطلق عليه اسم « الدمج » والذي ما زال العالم الجريمارسه حتى

الآن ، يظل قائماً بالنسبة إلى فرنسا . وغني عن البيان ، أنه يجب توحيد استراتيجيتنا مع استراتيجية الآخرين ، لأنه من المحتمل جداً أن نكون في حالة نشوب أي نزاع ، واقفين جنباً إلى جنب مع الحلفاء . ولكن يترتب على كل فئة ، أن تتولى زمام أمرها » . وبعد أن دعوت الذين كانوا يستمعون إليّ ، أن يجعلوا هذا المفهوم ، بعد الآن أساس فلسفتهم وتصرفاتهم ، صرحت قائلاً : « يترتب على ذلك وجوب تزويد أنفسنا ، في أثناء السنين القادمة ، بما يسمى بـ « القوة الضاربة » وأن نستطيع العمل لحسابنا في أي وقت وأي زمن . والسلاح الذري هو حتماً أساس هذه القوة » .

وقد أوعزت بنشر هذا البيان ، والتدابير الأولى للتحرر ، فأحدثت دويّاً هائلاً ، ولا سيما أن مناسبات أخرى أثبتت تباعاً أن للجمهورية الخامسة سياستها الخاصة . وقد تأيد ذلك بعدة مناسبات منها عندما أنزل الأمير كيون جيوشهم في لبنان ، وأنزل البريطانيون جيوشهم في الأردن ، بحجة حماية هاتين الدولتين من عدوان قد تقوم به الجمهورية العربية المتحدة ، فالتزمنا جانب الحياد ، واكتفينا بإرسال طراد وقف أمام بيروت ، إثباتاً لوجودنا ، دون أن يكون له أي صلة بهذه الحملة . ومنها اقدامنا علناً ، عندما تم الاعتراف باستقلال الكونغو - ليوبولدفيل ، وتأليف حكومة باتريس لومومبا ، على استنكار العمل الذي قامت به واشنطن باسم الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي من شأنه حمل هذه المنظمة على التدخل بقواها وميزانياتها ، في الشؤون الداخلية للدولة الجديدة ، خلافاً لأحكام ميثاقها . ومنها أيضاً أن الولايات المتحدة دعتنا ، عندما قطعت علاقاتها مع كوبا ، الى منع سفننا من التوجه إلى موانئ هذه الأخيرة ، فأبقينا سفارتنا في الهافانا ، ورفضنا الاشتراك في الحصار الاقتصادي . ومنها أيضاً تنديدنا باستيلاء الاميركيين على السلطة في فييتنام . ومنها أيضاً ، رفضنا وضع بعض قواتنا عند الحاجة تحت تصرف « منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا » .

ومنها أخيراً ، وبوجه خاص ، اقدامنا على التمسك بنظريتنا ، خلال

المناقشة التي كانت جارية بشأن نزع السلاح . وتنحصر هذه النظرية بحظر أي أداة للتدمير الذري ، واقتنائها ، واستعمالها . بيد أنه كان من الواضح أن مثل هذا التدبير المبدئي قد يتعرض إلى الاخفاق ، نظراً لما تكنه الدولتان الذريتان المتنافستان ، والمصاعب العسيرة التي تلازم رقابة كل شيء ! لذلك ، فقد اقترحنا على الأقل ، حظر تشييد القواعد والمعدات الخاصة بقذف القنابل كالصواريخ والغواصات ، والطائرات ، علماً أنه من الممكن اكتشاف ظهورها والتحقق من تواربها . فإذا لم يتوفر لدى المعسكرين وسائل قذف القنابل الذرية ، فسيجنبان حتماً إرهاب ميزانيتها في سبيل صنعها . فهذا هو الموقف الذي تبنيته نهائياً ، وقد شرحه ممثلنا جول موخ ، في اللجان التي كانت تجتمع باستمرار في نيويورك ، ثم في جنيف ، لمناقشة هذا الموضوع . غير أن هذه الخطة كانت تتعارض مع فكرة الأميركيين الذين كانوا يهدفون في النتيجة ، إلى عقد تسوية مباشرة مع السوفييات ، تحمل طابع الاتفاق العالمي ، وترمي إلى حصر اقتناء القنابل الذرية بالدولتين العملاقتين ، وتضع حداً للنفقات الجنونية ، وتحظر على أي دولة لم تحصل عليها حتى الآن ، أن تصنعها ، أو تقتنيها . ولما كان دعم تجزئة السيطرة العالمية إلى قسمين لا يتفق مع أهدافنا ، ويحول دون تقدم مباحثات نزع السلاح ، وقد افترقنا في هذا الموضوع عن الأميركيين ، على حين تبعثهم في ذلك بقية دول أوروبا الغربية ، طوعاً أو كرهاً .

إن الموقف الجديد الذي اتبعته فرنسا واتخذت فيه مسؤولياتها ، أحدث ردود فعل في جميع الاتجاهات . فاللوم والتحذير أثارا عندنا الأحزاب والصحف ، واستاء شركاؤنا في الاتحاد ، من اتخاذنا موقفاً يتعارض وموقفهم . وقد أثار هذا التمزق في الخوض العام ، لدى كل من واشنطن ولندن ، مزيجاً من الدهشة ، والغیظ ، والتفهم ، تبلورت جميعها في سيل من المقالات والتصريحات . فمن هذه الناحية ، نجد ان الصحف والاذاعات نفسها ، التي لم تكن تأتي على ذكر فرنسا قبل عام ١٩٥٨ ، إلا للاعراب أحياناً ، عن

بعض الشفقة ، أصبحت الآن تهتم بها دون انقطاع . وكان كل ما تقوله أو تفعله ، ولا سيما بشخص رئيس دولتها ، والوضع الذي تتخذه ، والأهداف التي تنسب إليها ، كل ذلك آثار تقديرات عديدة ، منها ما هو لاذع وساخر ، ومنها ما ينطوي على الثقة والثناء، ولكنها بعيدة كل البعد عن عدم الاكتراث والاهتمام . لقد أصبحت بلادنا فجأة في نظر الرأي العام الأجنبي ، تلعب دوراً رئيسياً في تمثيلية ، بعد أن ظلت في نظره رديحاً من الزمن تؤدي دوراً تافهاً . أما الحكومات كافة ، سواء أكانت تابعة لمعسكر الحلفاء ، أم للكتلة الشرقية ، أم للعالم الثالث ، فقد أدركت أنها دخلت فترة سياسية استعادت فيها فرنسا سلسلة الماضي ، وأصبحت تأمر نفسها بنفسها ، وأنه من الأفضل الاتفاق معها أو الافادة منها ، بحسب الظروف .

وجدير بالقول إنه خلافاً للأخطاء المألوفة حتى الآن ، فإن الدول الأجنبية أخذت ترى في باريس سلطة متينة ومنسجمة ، وواثقة من نفسها . أما ممثلوها الدبلوماسيون ، ومنهم على سبيل المثال ، نياقة القاصد الرسولي ماريلا عميد السلك السياسي ، وخلفه نياقة القاصد الرسولي بروتولي ، وسفير الولايات المتحدة آمري هاوتون ، وخلفه جيمس غافان ، وسفير انكلترا غلادوين جيب ، وخلفه بيرسون ديكسون ، وسفير الاتحاد السوفياتي سيرج فينوغرادوف ، وسفير ألمانيا هربيرت بلانكناهورن ، وسفير إيطاليا ليوناردو فيتيتي وخلفه مانليو بروزيو ، وسفير اليابان تيتسورو فوروكاكي ، الخ ... فقد اعتادوا أن يقرأوا في صحفنا ، أو يحصلوا من أفواه الشخصيات القنصلية القديمة ، على كثير من النقد الموجه ضد الحكومة ، غير أنهم حرموا الآن الأزمات السياسية التي كانوا يروون تفاصيلها في تقاريرهم الى وزارة الخارجية . وكنت عندما استقبل تباعاً هؤلاء الدبلوماسيين الأذكياء ، أوكد لهم أن فرنسا سائرة في خطها باستمرار ، وكانوا يسمعون الحديث نفسه لدى زيارتهم لقصر ماتينيون (رئاسة مجلس الوزراء) او الكي دورسي (وزارة الخارجية) ، أو أي وزارة أخرى ، دون أن يكشفوا أي تعارض في

الأقوال. أما سفراؤنا أمثال ايريك دو كاربونيل الأمين العام لوزارة الخارجية،
وهرفه آلفان في واشنطن ، وجان شوفيل ، وخلفه جوفروا دو كورسيل
في لندن ، وغاستون بالوسكي في روما ، ورولان دو مارجوري في الفاتيكان
ثم في مدريد ، وفرنسوا سيدو دو كلوزون في بون ، وموريس دوجان في
موسكو ، وايتيان ديترني في طوكيو ، وآرمان بيرار في الأمم المتحدة ،
الخ... الذين يؤلفون مجموعة ذات مواهب رفيعة ، فقد أصبحوا الآن
يتكلمون بصوت عال وواضح ، يغمرهم الارتياح لأنهم يمثلون بلداً أخذ يوطد
مركزه ، دون أن يطلب قط أي شيء من أحد أو يتناقض في تصرفاته .

إن الرعاية الفائقة التي أحاطتنا بها معظم الدول ، حملتني على زيادة
اتصالاتي بالبلاد الأجنبية ، ونشأ عن ذلك تبادل الزيارات على مدى واسع ،
كانت كلها مناسبات لشرح وجهات النظر، إذا تعذر الاقناع، وعقد الاتفاقات
واتاحة الفرصة لسماع جميع أصوات الإعلام، وظهور مشاعر الجماهير . وكنت
أعلق على ذلك أهمية كبيرة ، إيماناً مني بالصدى البليغ الذي تتركه مثل هذه
اللقاءات . ولا شك أن الظروف لم تخلع عليها طابعاً مأسوياً كما كانت تفعل
في الماضي ، كما أن سهولة المواصلات الحالية جعلت منها أمراً مبتدلاً . ومهما
يكن الأمر ، ففي خلال هذه السنوات ، استعادت فرنسا في العالم وجهها
ونطاقها الواسع ، إذ أن اقامة كثير من رؤساء الدول والحكام الأجانب في
باريس ، ورحلاتي الى بلادهم مع رحلات الوزراء الفرنسيين ، كل ذلك يمثل
وجه نهضتنا على الصعيد العالمي .

وما كدت أتسلم زمام الحكم حتى فوجئت بزيارة فوستر دالاس وزير
الخارجية الأميركية . وقد شرح لي رسول مبدأي « الاحتواء » و « الردع »
الغربيين ، عن عقيدة وإيمان ، الأهداف التي تُسيّر سياسة بلاده الكبيرة
بتوجيه منه . والنقطة الجوهرية في نظر دالاس تنطوي على اقامة العقوبات ،
وعند الاقتضاء ، تحطيم السيطرة السوفياتية ، المنبثقة عن طموح الشيوعية

العالمي ، التي ينطوي الآن تحت لوائها مليار نسمة ، في كل من أوروبا وآسيا ، وتتميز بإمكان تجنيد العدد الذي تريد من رعاياها في سبيل التسليح ، أو القيام بمشروعات تكسيبها الهيبة والنفوذ ، كغزو الفضاء . ويرى فوستر دالاس أنه يترتب على الولايات المتحدة ترؤس المقاومة ، وأنه شخصياً يوجه كل نشاطه نحو تنظيم القواعد في كل مناطق العالم التي يبرز فيها خطر سرعة ظهور العدو عقائدياً ، وعسكرياً ، وسياسياً . وهذه هي مهمة الحلف الأطلسي في أوروبا ، ومهمة « منظمة المعاهدة المركزية » في الشرق ، ومهمة « منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا » في آسيا ، ومهمة الاحلاف التي تحمي في المحيط الهادئ كلاً من كوريا ، وفورموزا ، وهونغ كونغ ، واليابان . وطبيعي ، ان الحلف الأطلسي موضع اهتمامه الرئيسي لسببين ، أحدهما قطع الطريق على أي عدوان محتمل ، والثاني انه يعدده أضمن وسيلة لاحاطة ألمانيا ومنعها من سوء التصرف . ثم كلمني وزير الخارجية بتأثر بالغ عن الصداقة التي تكنها أميركا نحو فرنسا ، الأمر الذي يبعث لديه الرغبة الحارة ، لأسباب عاطفية وعملية ، في الاشتراك معاً بنشاط ، في نظام الأمن الذي وُضعت أسسه في القارة القديمة . وقد قال لي في هذا الشأن : « اننا نعلم أنكم على وشك التزود بأسلحة ذرية . ولكن أليس من الأفضل أن نقدمها لكم ، بدلاً من أن تقوموا بتجربتها وصنعها بأنفسكم بنفقات طائلة ؟ » .

وقد أجبت فوستر دالاس ، إنني أعتقد ، أنا أيضاً ، أنه من الضروري اتخاذ تدابير وقائية فنية من الناحيتين السياسية والعسكرية ، لمجابهة أي عدوان محتمل قد يقوم به السوفييات . وإذا تم ذلك فان بلادي ستكون دون أدنى ريب ، إلى جانب الولايات المتحدة . ولكن الواقع أن هذا الأمر لن يتم . وإني أرى أن ثمة عاملين يسودان موقف موسكو ، على حد سواء : الواقع الروسي ، والواقع الشيوعي . فالمصلحة الروسية تقتضي الصلح . لذلك يبدو لي أنه يجب التوجه نحو عقد اتصالات مع الكرملين ، دون اهمال وسائل الدفاع . وسألته : « أليس هذا ما تقوم به فعلاً حكومتك ، لمصلحتها ،

في المجال النووي ؟» فأيدني وزير الخارجية في ذلك ، فقلت : « إن فرنسا تعتمد العمل في سبيل الانفراج الدولي ، دون أن تهمل ، في الوقت نفسه ، التهيؤ لأسوأ الاحتمالات . ولكنها تعتمد في الحالتين الاحتفاظ بكيانها والتصرف من نفسها ، دون التخلي قطعياً عن تحالفها معكم . فلا وجود لفرنسا — ولا سيما بنظر الفرنسيين — دون أن تتولى مسؤولية عالمية . ولذلك فهي لا تقرر الحلف الأطلسي الذي يُشركها في القرارات المتخذة ، وينحصر بأوروبا وتسعى ، في الوقت نفسه ، للتزود بالأسلحة الذرية . وبهذه الوسيلة تصبح سياستنا ودفاعنا مستقلين ، وهذا ما نحرص عليه كل الحرص . وإذا كنتم توافقون على بيعنا قنابل ، فسنشتريها منكم بطيبة خاطر ، على أن تصبح ملكنا بكاملها دون أي قيد أو شرط » . وافترقنا على هذا التفاهم الفرنسي الأميركي الصريح ، دون أن يبدي فوستر دالاس ، أي الحاح . وسيتاح لي الاجتماع به مرة ثانية في شهر شباط (فبراير) ١٩٥٩ ، وكان دائماً واضحاً وحازماً ، وإنما كان يعلم بأن الموت سيقتضي عليه بعد ثلاثة أشهر .

وقد ألمّ الحزن بالرئيس اينهاور لفقدانه وزير الخارجية الذي كان مساعده الخاص منذ أكثر من سبع سنوات ، غير أنه لم يعدل كثيراً طريقة إدارته لمهمة الولايات المتحدة ، غير أنها ستكون أقل صرامة . وفي هذا المجال ، وجدت الجنرال اينهاور كما سبق أن عرفته وقدّرته عندما كان قائداً لقوى الحلفاء في أثناء الحرب . ولا شك أنه كان يقاسم الاعتقاد البدائي الذي كان يساور الشعب الأميركي حول المهمة الرئيسية التي تقع على عاتق الولايات المتحدة ، كما لو كانت صادرة عن قرار الهي ، وحول السيطرة التي تؤول إليه بحكم القانون . على أن إيمان الرئيس لم يكن قائماً على مجرد التباهي ، كما أن أسلوبه لم يكن عنيفاً . فهو رجل ذو ضمير حي ، حريص على عدم إبداء حكمه إلا بعد التبصر في الأمور ، وعدم إصدار أي قرار إلا بعد استشارة الخبراء . وكان أيضاً شديد الحذر ، فلا يبدي اهتماماً بالمغامرات الخطرة ، ويشد المكابح كلما ازدادت السرعة . وهو مسالم يحاول جهده لتجنب

الصدمات والخروج من المأزق . ومع ذلك ، فان مثل هذا الاحتراس لدى زعيم بلاد تسوقها قوتها نحو السيطرة ، او لدى رئيس دولة يتمتع بأوسع الصلاحيات ، وبشعبية كبيرة جداً ، لا يخلو من حزم يديه عند الاقتضاء . وقد ظلّ دوايت آينهاور ، حتى انتهاء مدة حكمه في كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ ، على اتصال وثيق بي عن طريق المراسلة . وقد التقينا في ثلاث مناسبات كبيرة ، واجتمعنا في كل منها خلال ساعات طويلة ، تبادلنا فيها باستمرار أهدافنا ، كما كنا نتعامل دائماً باخلاص ودي .

وفي شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ، قدم الى فرنسا بزيارة رسمية ، بناء على دعوتي . وقد بذل الباريسيون والسلطات المختصة قصارى جهدهم ليكون الاستقبال رائعا وشعبيا . وأبدى الجمهور الغفير حماسة فائقة لدى ظهور الرئيس في المناسبات الرسمية ، كاستقباله في مطار أورلي ، ولدى مرور موكبه متوجهاً الى قصر الضيافة في « الكي دورسي » ، وفي طريقه لتحية الجندي المجهول ، وزيارة دار البلدية . ومن الواضح أن أخوة السلاح الفرنسية - الأميركية ، التي يُعدُّ ضيفنا رمزها الممجّد ، ما زالت ذكراها ماثلة في ذهن جميع شعبنا . وقد كان آينهاور بادي التأثير من عظمة هذا الاستقبال . ولذا سألني مساء اليوم نفسه : « كم يبلغ عدد الأشخاص الذين كانوا في الطرق التي مررت بها منذ هذا الصباح ؟ » ، فأجبت بما يتفق مع الحقيقة ، قائلاً : « مليون شخص على الأقل » ، فأجابني فرحاً : « لم أكن أتأمل نصفهم ! » .

وابتدأت محادثتنا في قصر الاليزيه ، وانتهت في قصر رامبويه الذي أوثره لعقد مثل هذه اللقاءات ، لأن ضخامة قصور فرساي ، وكومبيينيا ، وفونتينبلو ، تتعارض مع مثل هذه الاجتماعات الصغيرة . وكان الضيوف يقيمون في البرج الذي شُيّد في القرون الوسطى ، ويحتازون الأجنحة التي سكنها كثير من ملوكنا من آل فالوا ، وبوربون ، بالإضافة الى أباطرتنا

ورؤساء جمهوريتنا ، ويتحدثون في صالة المرمر القديمة مع رئيس الدولة والوزراء الفرنسيين ، ويتأملون عظمة أحواض المياه ، ويتنزهون في الحديقة والغابة التي تقام فيها منذ عشرة قرون احتفالات الصيد الرسمية ، مما أتاح لهم التمتع بما لدى البلد الذي يستقبلهم من عظمة ممزوجة بالبساطة ، ومن معالم ثابتة ضمن أوضاعها المتقلبة .

وقد تحدثنا إما منفردين ، وإما بحضور وزرائنا وسفرائنا ، إذ كان إلى جانبه كريستيان هرتز ، وجيمس غافان ، وكان إلى جانبي ميشال دوبريه ، وكوف دو مورفيل ، وهرفه آلفان . ومن الواضح أن اهتمام رئيس الولايات المتحدة كان منصباً على علاقات بلده مع روسيا السوفياتية . وكان يرى أن كل ما يجري في أي بقعة من العالم يتصل بهذا الموضوع ، علماً أن اميركا تعد ، في معسكر الحرية ، الحقيقة الكبيرة ، إن لم تكن الحقيقة الفريدة ، سواء أكان الأمر يتعلق بالأمن ، أو الاقتصاد ، أو النقد ، أو العلم ، أو التكنولوجيا ، الخ ... أما الدول الأخرى ، فبوسعها أن تعرض وجهة نظرها ، وإنما يقتضي عليها أن تماشيا . لذلك كان الجنرال ايرنهاور يبدي ابتهاجه بالحلف الأطلسي الذي وضع فيه الحلفاء جميع قواهم تحت تصرف الاستراتيجية التي ترسمها واشنطن .

ومع ذلك ، فقد كان يقول ويكرر أنه ليس للولايات المتحدة أهداف حربية ، وأنها تتوقع على النقيض من ذلك ، التوصل ، عاجلاً أو آجلاً ، إلى عقد أي اتفاق مع السوفيات ، لكي تضع حداً ، بالدرجة الأولى ، للنفقات العسكرية الباهظة . وقد أوفد ، منذ عهد قريب ، نائب الرئيس ريتشارد نيكسون ، لزيارة موسكو ، وها ان نيكيتا خروتشيف ، سيصل قريباً إلى اميركا . فأوضح لي الرئيس قائلاً : « إنني أود الدخول معه في مفاوضات بناءة وسأحمله على مشاهدة ماهية الحياة لدينا ، ومن ثم التفكير فيما حققه كل من نظامينا » . وبعد أن تعرض إلى اضطراب عمال المعادن الذي

طال أمدّه في الولايات المتحدة ، اضاف بشيء من البراءة المقصودة : « سأتيح له أيضاً فرصة أخذ فكرة عن الأضراب الأميركي ! » .

وقد صارحت اينهاور أنني أعتقد بعدم وجوب معالجة العلاقات بين الشرق والغرب من زاوية المنافسة بين العقائد وأنظمة الحكم فحسب . ولا شك أن الشيوعية تثقل كثيراً كاهل الأزمة الدولية الراهنة ، غير أنه تخضع لدكتاتوريتها كل من روسيا ، وبولونيا ، والمجر ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبلغاريا ، ورومانيا ، ويوغوسلافيا ، والباينا ، والمانيا الشرقية (بروسيا والساكس) ، والصين ، ومونغوليا ، وكوريا ، وفيتنام الشمالية (الطونكين) . ثم قلت له : « هل تعتقد — بعد كل ما قاسته روسيا خلال الحربين العالميتين — أنه كان باستطاعة الامبراطور بطرس الكبير أن يسوي قضية الحدود والمناطق خلافاً لما فعله ستالين ؟ » . وعندما تكلمت عن الانفراج الدولي ، أوضحت أنه يجب لتحقيقه أن يكون مبنياً على حقائق قومية . ولم أتجاهل أن بوسع أي تسوية فنية بين واشنطن وموسكو حول التسليح ، أن تسهل الأمور ، ولكنني اعتقد انها لن تؤدي إلى حل حقيقي . ولا يقوم الحل أيضاً عن طريق عقد اتفاق مذهل ، ينطوي على تسويات متقابلة ، يتفق عليها المعسكران المتجمع كل منها تحت رعاية الدولة التي تحميها ، إذ أن ذلك يؤدي إلى استمرار الكتلتين اللتين يقصي وجودهما أي سلم حقيقي . وعلى النقيض من ذلك ، فإن أي تقارب يتم بين أمة أوروبية وأمة أوروبية أخرى ، انطلاقاً من الأمور الواقعية ، ولا يتناول في بادئ الأمر ، سوى الأهداف الاقتصادية ، والثقافية ، والفنية ، والسياحية ، يفسح المجال لتحطيم الستار الحديدي ، قطعة قطعة ، ويجرد جنون التسليح من أي مسوغ ، ويحمل الدولة الدكتاتورية ، خطوة خطوة ، على التخلي عن صلابتها ، وأن بوسع فرنسا ، بل يجب عليها اعطاء المثل الصالح ، لأنها لم تأخذ أي شيء من الشعب الروسي ، أو من أي شعب من الشعوب التي ضمها إليه ، وليس لها أي مطلب منهم ، ويعرفها جميعهم منذ قديم الزمن ، ويجذبها نحوها ، عبر القرون ، جاذب استثنائي .

وهذا ما تعترزم الإقدام عليه . وكاشفت آيزنهاور أنني أرغب ، أنا أيضاً ، أن أدعو خروتشيف وأعلم أنه يجبذ ذلك ، وإني متأكد أنه سيباحثني خاصة بموضوع المانيا ، وضرورة بقائها مجزأة إلى قسمين ، وأنني لن اعارضه حالياً حول هذه النقطة ، كما أعتقد أنه ليس أمامها مستقبل مرضٍ ، أو أي حظ في إعادة توحيدها الا بفضل تفاهم أوروبا بكاملها ، وأنني سأبادر ، دون تأخير ، الى عقد اتفاق مع رئيس مجلس الوزراء السوفياتي حول تعاون فرنسي - روسي في مختلف المجالات العملية .

وأفاد آيزنهاور ، أنه بناء على اقتراح لندن ، أخذت موسكو تجس النبض حول عقد اجتماع «مؤترقة» تشترك فيه روسيا ، واميركا ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وانه مستعد ، فيما يخصه ، لقبوله . فقلت إنني لا أعارض في ذلك ، مبدئياً ، غير أن النتيجة السلبية التي أسفر عنها الاجتماع الحديث الذي عقده في جنيف وزراء الخارجية الاربعة ، قد يحملنا على التروي وعدم الاستعجال ، ويجب على أي حال ، أن أجتمع أولاً بخروتشيف .

وقد حدثني رئيس الولايات المتحدة بالحاح عن الحلف الأطلسي وموقف فرنسا من هذه المهمة ، وعن قرارنا بالتزود بالأسلحة الذرية الذي يشغل فكره بشكل خاص . وقد ردد الاقتراح الذي سبق أن قدمه فوستر دالاس ، إذ عرض علينا أن يبيعنا كمية منها ، على أن يتولى الأميركيون مراقبتها ، أي يسيطرون عليها ، بحيث لا يتسنى لنا استعمال القذائف إلا بناءً على أمر القائد العام للحلف الأطلسي . ولما قلت له إننا لا نريد ، في الواقع ، اقتناء القنابل إلا إذا ملكنا حرية التصرف بها ، صرّح لي أنه يرى في ذلك مظهر عدم ثقة بالولايات المتحدة ، مما حملني على أن أقول له : «إذا هاجمتنا روسيا ، فنحن حلفاؤكم ، وانتم حلفاؤنا . ولكن في هذا النزاع الذي نفترض حدوثه ، وفي أي نزاع آخر ، نريد أن نملك مصيرنا الذي يتوقف خاصة على أن نصبح أو لا نصبح عرضةً للقذائف النووية . لذلك يجب أن نحصل على كل ما من

شأنه أن يحمل كل من تسوّل له نفسه الاعتداء علينا أن يعدل عن قراره ، الأمر الذي يقتضي أن نكون قادرين على ضربه في عقر داره ، وأن يعلم أنه بوسعنا أن نقدم على ذلك دون انتظار موافقة خارجية . إنكم معشر الأميركيين تملكون حتماً وسائل القضاء على العدو في أراضيه ، في أي نزاع ينشب بين الغرب والشرق . ولكنه يملك أيضاً الوسائل التي تمكنه من تمزيقكم إرباً إرباً في أراضيك . فكيف بوسعنا ، نحن الفرنسيين ، ان نتأكد أنه إذا ألقيت عليكم القذائف مباشرة في اراضي الولايات المتحدة ، وأخذ الموت يسقط على رؤوسكم ، قد يحملكم الظن ، وانتم تلفظون انفسكم الأخيرة ، على أن الشعب الروسي يلقي حتفه معكم وفي الوقت نفسه ؟ والافتراض المعاكس صحيح أيضاً . وهذا يجعل وضع استراتيجية انتقامية أمراً محتملاً بالنسبة إلى كل من روسيا وأميركا ، ولكنه غير وارد فيما يتعلق بحلفاء كل من الطرفين . وما الذي يمنعها ، في الواقع ، من سحق ساحة الحرب الأوروبية خاصة ؟ أليس هذا ، مع ذلك ، ما يستعد له الحلف الأطلسي ؟ ففي مثل هذا الاحتمال ، سيُقضى على فرنسا بالأفضلية على غيرها ، لعدة اسباب جغرافية ، وسياسية ، واستراتيجية ، كما اثبتت ذلك ، سابقاً ، الحربان العالميتان . لذلك فهي حريصة على أن تمنح نفسها حظاً في البقاء ، مهما كان الخطر الذي يهددها ، وحيثما كان مصدره .

فسألني آيزنهاور : « لماذا يساورك الشك حول ربط مصير الولايات المتحدة بمصير أوروبا ؟ » فأجبت : « إذا مُنيت أوروبا بالنكبة ، واحتلها خصومكم يوماً ما ، بكاملها ، فلا شك أن الولايات المتحدة تصبح حينئذ في موقف حرج . لذلك فإن المبدأ العقائدي الذي ينطوي عادة على مصالح حيوية ، يسمى اليوم في نظركم « قضية الحرية » و « التضامن الأطلسي » . ولكن ماذا يكون مصير بلادي في النتيجة ؟ لقد كانت الولايات المتحدة حليفة فرنسا خلال الحربين العالميتين ، ولم تنسَ هذه الأخيرة مدى أهمية مساعدتها ، وقد تبين لك ذلك لدى اجتيازك شارع الشانزيليزه . ولكنها لا

تنسى أيضاً أنه خلال الحرب العالمية الأولى لم تأت لها المساعدة إلا بعد ثلاث سنوات طويلة ، ملأى بالحن التي كادت أن تقضي عليها ، وأنها سُحقت خلال الحرب العالمية الثانية ، قبل تدخلكم . أرجو ألا تعتقد أنني بهذه الملاحظة أوجه أي لوم لكم ، لأنني أعلم كما تعلم أنت بالذات ، ما هي الدولة يجغرافيتها ، ومصالحها ، ونظامها ، ورأيها العام ، وأهوائها ، وخاوفها ، وأخطائها . فباستطاعتها أن تساعد دولة أخرى ، ولا تستطيع قط أن تحمل حملها . ولهذا السبب لا أقبل دمج فرنسا بالحلف الأطلسي ، رغم اخلاصي لتحالفنا . أما ضمان الانسجام — إذا أمكننا استخدام هذه الكلمة السماوية في هذا الموضوع الجهنمي — في الاستعمال المحتمل لقنابلنا وقنابلكم ، بقدر الإمكان ، فيمكننا أن نحققه حينئذ ضمن اطار التعاون المباشر للدول الذرية الثلاث الذي اقترحته عليكم . وبانتظار قبولكم له ، فإننا نحفظ ، كما تحتفظون ، بحرية المبادرة الكاملة .

وقد اعترض الرئيس على كلامي قائلاً : « نظراً لكلفة هذا النوع من الأسلحة ، فإن فرنسا لن تستطيع ، الى حد بعيد ، إدراك المستوى السوفياتي ، لذلك فما قيمة وضع استراتيجية انتقامية ؟ » . فقلت له : « إنك تعلم جيداً أنه بمستوى — الميغاتون — يكفي قذف بعض القنابل لتدمير أي بلد . ولكي تصبح استراتيجيةنا نافذة ، يكفي أن يكون لدينا ما نقتل به العدو مرة واحدة ، وإن كان يملك وسائل قتلنا عشر مرات » . وعندئذ افترقنا نحن الاثنين ، بعد أن أوضحت لآيزنهاور حقيقة الأمور ، وماهية التحالف الفرنسي الأميركي ، وما يجب أن يكون عليه . وبعد ذلك قامت فرنسا بمساع في سبيل التسليح وفقاً لمصلحتها ، والخروج من محاولة الدمج ، الأمر الذي أثار المزيد من اللوم والشتائم من قبل الأوساط الأميركية ، دون أن يؤدي ذلك الى أي انفصام ، أو أي شقاق بين الحكومتين .

وبتاريخ ١٣ شباط (فبراير) ١٩٦٠ ، تمت بنجاح في «رجان» تجربة أول

قنبلة ذرية . وقد سبق ذلك ، في المجال الدولي ، تحذيرات مختلفة نشرها الأنكلوسكسونيون ، تتناول أخطار تلوث الجو من جراء الانفجار ، إذ أنذرتنا الأمم المتحدة بوجود التخلي عن المشروع ، واحتجت عدة حكومات افريقية لإجراء هذه التجارب في الصحراء ، وعمدت نيجيريا الى قطع العلاقات . ولقد شاهدنا بشيء من السخرية ، هذه المجموعة من الإنذارات تصدر عن عدة دول كانت رأت الأميركيين ، والبريطانيين ، والسوفييات ، يحرقون قرابة مائتي انفجار . ولكن هذه الانفعالات هدأت بعد إقدامنا على الأمر الواقع ، واتخاذنا كل الاحتياطات الممكنة التي حالت دون وفاة أي شخص . وكانت النتيجة أن أقامت فرنسا الدليل — وكان ذلك ضرورياً مع الأسف — على أنها استطاعت أن تنجز بوسائلها الخاصة ، ودون أي مساعدة خارجية ، سلسلة من الاكتشافات العلمية والتقنية والصناعية ، التي تتوج جهودها وتثبت أنها استعادت استقلالها .

إن إدراك بلادنا هذه المرتبة السامية في مجال القوة ، أدخل تغييراً في حسابات واشنطن وإلماً آثار لدى دوائر لندن بعض الارتياح ومزيداً من الاهتمام . وقد ظهرت في انكلترا معالم القلق والأسى في خضم هذا العالم الآخذ بالتطور ، ذلك لأن النصر الذي أحرزه العالم الحر بفضل شجاعة شعبها ، قد زحزحها عن مركز الصدارة الذي كانت تحتله . فالإمبراطورية الكبيرة التي كانت تؤلف سيطرتها ، قد اندثرت قطعة بعد قطعة ، والبحر الذي كانت تسوده أصبح اليوم واقعاً تحت سيادة الآخرين ، وفقد اقتصادها ، وماليتها ، ونقدها تفوقها . ومنذ الأيام الخالكة التي منحها فيها روزفلت بعض التسهيلات بموجب مبدأ « القرض والإيجار » ، لكي لا تتدهور أوضاعها رغم تضحياتها ، فقد وقعت تحت السيطرة الأميركية . وبينما كانت تحتاج الى عنصر السلم والزمن ، لكي تأتلف ، داخل كيانها ، مع أوضاع فترة مضطربة ، كانت تشهد عنصر الجنس البشري ممزقاً تحت سماء مثقلة بالسحب . وصفوة القول ، كان يبدو لها أن وضعها يتعارض مع العدالة ، بل موجباً للقلق . ولكنها

ظلت بادية الطموح ، عالية الهمة ، ولذلك أخذت تسعى بأي طريقة ، وبأي وسيلة لكي تستطيع أن تفسح لنفسها مجالاً جديداً . وكان امامها طريقان ، الأول : الإقرار الكامل بالسيطرة الاميركية التي أخذت تسيطر اللثام لها ، منذ الآن ، عن الأسرار النووية ، مقابل انقيادها لها ، وتقديم لها المساعدة للاحتفاظ بروابطها الاقتصادية مع ممتلكاتها القديمة ، مما يسمح لها بالاحتفاظ ببعض القواعد في المحيطات : كسنغافورة ، وهونغ كونغ ، وعدن ، والبحرين ، وترينيداد ، وقبرص ، وطبرق ، ومالطا ، وجبل طارق^(١) ، والطريق الثاني يوجهها نحو أوروبا وقد عملت دائماً ، وما زالت تعمل على تجزئتها ، علماً بأن هذه القارة تستطيع بعد أن توحدت اليوم ، أن تضمن لها دوراً هاماً يتفق مع مكانتها وتجاربها ، هذا إذا اشتركت فيها مع قبول بعض الموانع .

إن هذا الحظر المعلق ووجوب الخيار بين هذين الطريقين ظللاً مسيطرين على عقلية رئيس مجلس الوزراء البريطاني ، ولم يخف عني قلقه وارتباكه خلال المحادثات الكثيرة التي جرت بيننا في تلك الفترة . وقد كنا في الواقع اصدقاء منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث كان وزيراً في وزارة تشرشل ، وكان دائماً بقربي ، وبقرب « لجنة الجزائر » . فهذه الذكريات ، بالإضافة إلى تقديري لمزاياه ، والسرور والاهتمام اللذين كنت أشعر بهما لدى مرافقتي له ، كل ذلك جعلني استمع إليه بثقة واطمئنان ، واتحدث إليه بصدق وإخلاص . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنني معجب بانكسار ، التي تبدو دائماً فتية في نظامها القديم ، بفضل ما تملكه من عبقرية التوفيق بين الأوضاع الحديثة والتقاليد المتبعة ، وصمودها عندما يبلغ الخطر أوجه ، وهذا ما أثبتته حديثاً في سبيل سلامتها وسلامة أوروبا . ومنذ عودتي إلى السلطة ، حرصت على أن أعرب عن مشاعري نحو تشرشل الذي بلغ منه الكبر عتياً ، وإنما ظل وفيّاً للتاريخ الذي جمعنا ، فاستقبلته لأمنحه وسام صليب التحرير . وقد وجدني هارولد

١ - إن معظم هذه البلاد قد استقلت أو في طريقها إلى الاستقلال .
(المترجم)

ماكيلان ، مستعداً للتفاهم معه ما دام بوسع بلدينا أن يسلكا طريقاً واحداً . وهذا ما حصل بالنسبة إلى إزالة التوتر مع السوفيات . وقد بدا لي أن استعداد الحكومة البريطانية ، في هذا الشأن ، كان حسناً ، على ألا تسير في المصالحة ، إلى حد قبول التخلي عن الآخرين . ومنذ عام ١٩٥٥ ، تمكن خروتشيف من المجيء إلى لندن في جولة استطلاعية . وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٥٩ ، زاره ماكيلان معرباً عن حسن استعداده ، ولا سيما أن حدة طبع مضيفه جعل اتصاله به أمراً مرهقاً . وفي عداد الذين كانوا يتوقعون معي نشوب حرب عالمية ثالثة ، لم يكن أحد يشعر بهولها أكثر من رئيس مجلس الوزراء البريطاني لاقتناعه أن بلاده التي هي عبارة عن جزيرة ، عرضة للهلاك بسكانها وأموالها . ولذلك لم يكن يحبذ شكاوى ألمانيا ، وكان يبدي تحفظاً بالنسبة إلى التدابير الواجب اتخاذها للقضاء ، عند الإيجاب ، على أي حصار جديد لمدينة برلين ، كما كانت يظهر عدم اكتراث ازاء « إقصاء » السوفيات الذي تنادي به عرضاً السياسة الأميركية .

ولكن هارولد ماكيلان كان يحدثني في الغالب عن أوروبا . لقد اتخذ ، في بادئ الأمر ، موقفاً شديد العداءة نحو بوادر الوحدة المتمثلة في السوق المشتركة ، ثم حاولت حكومته جهدها لحمل منظمة بروكسل على التوسع ، أي الانصهار في نظام عام للتبادل الحر . ونظراً لاختفاق الانكليز في هذا المجال ، فقد تظاهروا بالاكْتفاء بإقامة هيئة سباعية مقابل الهيئة السداسية . وقد رشحوا أنفسهم ، فيما بعد ، إلى عضوية هذه الأخيرة ، ومع ذلك ، ومهما كانت هذه التغيرات الظاهرية ، فإن ماكيلان لم يُخفِ عني ، في أي وقت ، أن ما يهم بريطانيا العظمى ، هو اختيار مصيرها ، وأنه شخصياً مؤيد للوحدة مع القارة . ولا شك أنه يعلم مدى العقبات التي يجب اجتيازها لتحقيق هذا الهدف ، غير أنه أكد تمكنه من التغلب على تلك التي تظهر من الجانب البريطاني ، وناشدني أن أخفف الحواجز القائمة من جهة الاتحاد .

، وبأي
سريقان ،
لها ،
المساعدة
لاحتفاظ
البحرين ،
يتق الثاني
علماً بأن
بأما يتفق

مسيطرين
وارتباك
في الواقع
تشرشل ،
لاضافة إلى
افقتي له ،
وإخلاص .
في نظامها
والتقاليد
في سبيل
أن أعرب
في التاريخ
في هارولد

(المترجم)

وكان رئيس مجلس الوزراء يردد دائماً على مسامعي : « ان القضية الاقتصادية تنطوي ، حتماً على بعض المصاعب ، ولكن الذي يسود في الموضوع ، وينتزع قراره ، هو نتيجته السياسية . صدقني ان انكلترا ليست الآن كما كانت في عهد الملكة فكتوريا ، أو كيبلينغ ، أو الامبراطورية البريطانية ، أو « العزلة الزاهية » . فكثير من الناس لدينا ، ولا سيما من فئة الشباب ، يشعرون أنه يجب أن نبني تاريخاً جديداً مختلفاً عن القديم . لقد أثبتت لنا الحربان العالميتان مدى تضامننا في كل ما يجري ، لا على ضفاف الرين أو فوق جبال الألب فحسب ، كما كنا نعتقد سابقاً ، بل أيضاً فيما يجري على ضفاف الدانوب ، والفيلستول ، والفولغا نفسها . غير أن المأساة الكبيرة التي أبرزت الكتلة السوفياتية الضخمة ، وأضعفت بقية الدول في عالمنا القديم ، تضعنا كلنا ، نحن دول أوروبا الغربية ، في وضع ينطوي على الخطر الدائم . ولذلك يجب إعادة التوازن . وصحيح أن وجود اميركا يضمن لنا ، في الوقت الراهن ، الشيء الأساسي ، ولكن هناك مجالاً في أن يستمر الوضع إلى ما لانهاية . ومن جهة ثانية فإنه يترتب على الأوروبيين ، من جراء ذلك ، تبعية قاسية تريدون أنتم أيها الفرنسيون أن تتحرروا منها ، ونتحملها نحن الانكليز بصعوبة . فلنوحده أوروبا يا صديقي العزيز . نحن هنا ثلاثة رجال نستطيع معاً أن نفعل ذلك : « أنت وأنا وايزنهاور . فإذا فوتنا نحن الثلاثة ، الآن ، هذه الفرصة ، ونحن على قيد الحياة ، والحكم في أيدينا ، فسنتضيع هذه السانحة التاريخية ، والله يعلم إذا كانت ستتجدد ، ومتى ، وعلى يد من ! » .

وقد كان في هذا الكلام ما يثير الشعور . وما من أحد أكثر اقتناعاً مني بأن لإنكلترا مصلحة كبيرة جداً بأن تصبح جزءاً من هيئة منظمة ومستقلة ، تنضوي تحت لوائها دول أوروبا الغربية ، وان التطور الذي ستحققه ، في هذا المجال ، سيكون مرضياً جداً . ولكن هل بوسعها الآن أن تفرض على نفسها القيود الضرورية لانضمام يتعارض مع طبيعتها المكتسبة منذ الأزل ، ومع مقتضيات وجودها في الوقت الراهن ؟ ومن المعلوم أن تشييد أي بناء

يقتضي قواعد متينة ، ولا تكفيه النوايا الحسنة التي يكتنحها الرسامون . فقلت
لرئيس مجلس الوزراء : « إن نشاطكم ، انتم معشر البريطانيين ، يستند بصورة
رئيسية ، من الناحية الاقتصادية ، إلى مبادلات واسعة مع الولايات المتحدة ،
والى نظام مبيعات ومشتريات ذات افضلية مع رابطة الشعوب البريطانية ،
فهل تقبلون فعلاً أن تنزفوا مع الدول القارية في معرفة خارجية تعارض ،
بشكل خطير ، تجارتكم الأميركية ، وتقصي عنكم ممتلكاتكم القديمة ومستعمراتكم
بالأمس ؟ أنتم الذين تأكلون قح كندا بأسعار رخيصة ، واغنام زيلندا
الجديدة ، وبطاطا إيرلندا وثيرانها ، وزبدة أستراليا ، وفواكهها ، وخضرها
وسكر جاميكا ، الخ ... فهل توافقون على أن تتغذوا بالمنتجات الزراعية
القارية ، ولا سيما الفرنسية التي تُعد أفحش ثمناً حتماً ؟ أنتم الذين يؤلف
نقدكم منطقة الاسترليني الواسعة ، كيف يمكنكم أن تتخلصوا من القيود ،
والديون ، والالتزامات التي يقتضيها هذا الطابع الدولي ، لتحويله إلى مركز
متواضع وجعله مجرد ليرة انكليزية متواضعة ؟ » .

واعترف ماكملان أنه يترتب على السوق المشتركة أن تقدم بعض
التنازلات ، وأنه يقتضي ، بالإضافة الى ذلك ، فترة انتقال طويلة . فقلت
له : « ماذا يبقى من الاتحاد بعد منح الامتيازات ومضي فترة الانتقال هذه ؟
وما الفائدة من الانضمام اليه إذا كان سيؤدي ذلك الى القضاء عليه ؟ أليس
من الأوفق أن تنتظروا ريثما تصبحون ، من جهتم ، قادرين على الانتساب
اليه ؟ أوليس الأمر مماثلاً فيما يتعلق بأي اتحاد سياسي ؟ ولا موجب لوجود
مثل هذا الاتحاد ، ولا دافع لإيجاده إلا إذا عمد الى تنظيم أوروبا لتتسم
بطابع أوروبي ، متحالفة حالياً ، في الواقع ، مع الولايات المتحدة ، ولكنها
مستقلة في سياستها وفي دفاعها . ونظراً للروابط ذات الامتياز الخاص التي
تربطكم بأميركا ، فهل تأتون اليها ، أو إذا أتيتم اليها ، فهل تتوخون دمجها
واغراقها في نظام أطلسي ؟ وقد أبدى رئيس مجلس الوزراء حرصه ، باخلاص ،
على رغبته في الاستقلال الأوروبي ، ولكن ليس ثمة ما يشير الى أنه مصمم

على اجراء المناسب ازاء الولايات المتحدة » .

وقد أمضيت مع ماكميلان عدة ساعات إما منفردين ، وإما بحضور وزرائه دوغلاس هيوم ، وسلوين لويد الممتازين ، وادوارد هيث الفطين جداً ، ووزرائي ميشال دوبريه ، وكوف دو مورفيل ، وهما دقيقان وواثقان من نفسيهما . وقد عالجنا هذا الموضوع الواسع في باريس ، ولندن ، ورامبويته ، وفي داره في منطقة بيرشغروف ، وفي قصر دوشان ، دون أن أقول الى الاعتقاد ، رغم رغبتني في ذلك ، بأن بلاده ستصبح انكلترا الحديثة التي ستربط مصيرها بالقارة الأوروبية . وبعد فترة من الزمن ، عُقد اتفاق خاص في ناستو مع جون كيندي يتعلق بتقديم صواريخ أميركية ، مما يؤكد تبعية الوسائل النووية البريطانية ، ويُسوّغ موقف الاحتراس الذي اتبعته .

وقبل أن نصل الى نهاية عام ١٩٥٩ ، ساد العالم توقع ازالة التوتر الدولي بين الشرق والغرب التي أثارها نيكيتا خروتشيف . إن الزيارة الطويلة ، والنشطة ، والمتنوعة التي قام بها للولايات المتحدة ، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ، قضت حتماً على كثير من العقبات . ولما كان الحزب الشيوعي غير موجود في بلاد الأميركيين ، فان مرور رئيس مجلس الوزراء السوفياتي في مدنها وقراها لم يُثر أي اضطراب سياسي . وعلى النقيض من ذلك ، فان القلق الناشئ عن التوتر الدولي ، جعل الجميع يبدو ان ارتياحهم لوقوفه إلى جانب رئيس الولايات المتحدة . وبالإضافة إلى ذلك ، فان ما تتحلى به شخصيته من بشاشة وبداهة في الحديث ، كان يقضي عنه ما يستوجب القلق . وقد كان حديثه باعثاً على الاطمئنان ومفعماً بالتنويه بالتعايش السلمي . وأخيراً ، فقد كان يبدو أن ما أعلنه عن رغبته في متابعة المنافسة في مجال الانتاج ، والآليات ، والتكنولوجيا ، وغزو الفضاء ، كان صادراً عن روح رياضية محبذة . ولم يعالج في أحاديثه مع ايزنهاور ، إلى جانب قضايا السلم المشتركة ، سوى بعض الموضوعات التي كانت تهم البلدين معاً وتتناول كيفية

على اجراء المناسب ازاء الولايات المتحدة » .

وقد أمضيت مع ماكملان عدة ساعات إما منفردين ، وإما بحضور وزرائه دوغلاس هيوم ، وسلوين لويد الممتازين ، وادوارد هيث الفطين جداً ، ووزرائي ميشال دوبريه ، وكوف دو مورفيل ، وهما دقيقان وواثقان من نفسيهما . وقد عاجلنا هذا الموضوع الواسع في باريس ، ولندن ، ورامبويته ، وفي داره في منطقة بيرشغروف ، وفي قصر دوشان ، دون أن أقول الى الاعتقاد ، رغم رغبتني في ذلك ، بأن بلاده ستصبح انكلترا الحديثة التي ستربط مصيرها بالقارة الأوروبية . وبعد فترة من الزمن ، عُقد اتفاق خاص في ناستو مع جون كيندي يتعلق بتقديم صواريخ أميركية ، مما يؤكد تبعية الوسائل النووية البريطانية ، ويُسوِّغ موقف الاحتراس الذي اتبعته .

وقبل أن نصل الى نهاية عام ١٩٥٩ ، ساد العالم توقع ازالة التوتر الدولي بين الشرق والغرب التي أثارها نيكيتا خروتشيف . إن الزيارة الطويلة ، والنشطة ، والمتنوعة التي قام بها للولايات المتحدة ، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ، قضت حتماً على كثير من العقبات . ولما كان الحزب الشيوعي غير موجود في بلاد الأميركيين ، فان مرور رئيس مجلس الوزراء السوفياتي في مدنها وقراها لم يُثر أي اضطراب سياسي . وعلى النقيض من ذلك ، فان القلق الناشئ عن التوتر الدولي ، جعل الجميع يبدو ان ارتياحهم لوقوفه إلى جانب رئيس الولايات المتحدة . وبالإضافة إلى ذلك ، فان ما تتحلى به شخصيته من بشاشة وبداهة في الحديث ، كان يقضي عنه ما يستوجب القلق . وقد كان حديثه باعثاً على الاطمئنان ومفعماً بالتنويه بالتعايش السلمي . وأخيراً ، فقد كان يبدو أن ما أعلنه عن رغبته في متابعة المنافسة في مجال الانتاج ، والآليات ، والتكنولوجيا ، وغزو الفضاء ، كان صادراً عن روح رياضية محبذة . ولم يعالج في أحاديثه مع ايزنهاور ، إلى جانب قضايا السلم المشتركة ، سوى بعض الموضوعات التي كانت تهم البلدين معاً وتتناول كيفية

حصرها لانتاج المواد النووية . وعلى اثر الجولة ساورت الجميع فكرة عقد مؤتمر قمة للدول الكبرى الأربع .

ورغم اعتقادي أن الأمور لم تبلغ درجة النضج الكافي ، فلم يكن بوسعي أن ارفض هذه الرغبة العالمية . وقد شرحت وجهة نظري في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ، أمام صحافة العالم كله ، قائلاً : « يبدو أنه بعد عدة سنوات من التوتر الدولي ، بدت من الجانب السوفيياتي بعض ملامح الانفراج » . ثم شرحت ذلك بالأسباب التالية : تأكد الروس من أن أي نزاع سيؤدي الى اباداة شاملة ، وتراخي العنف داخل النظام الشيوعي بدافع شديد من الشعب الذي ينشد الحرية مع حياة أفضل ، والاتجاهات القومية في البلاد السائرة في فلك موسكو ، وأخيراً تصاعد قوة الصين . ثم قلت : « إن روسيا السوفياتية تلاحظ أمام هذه الدولة الأخيرة ، انها ستبقى تلك الأمة البيضاء الأوروبية التي غزت قسماً من آسيا ، والتي تملك اراضي ، ومناجم ، ومصانع ، وثروات ، إزاء العدد الهائل من أبناء العرق الأصفر الصلب ، والذي يعيش في حالة بؤس وطموح ، بعد أن بنى من جراء الحن التي قاساها ، قوة لا يمكن قياسها ، تنو بنظرها إلى المساحات الشاسعة التي يجب أن تنتشر فيها يوماً ما » . وأخيراً أسندت « بشكل خاص » بداية الاتجاه الجديد في الكرملين الى « شخصية الرئيس الحالي لروسيا السوفياتية الذي تمكن أن يميز ، في المستوى الأعلى للمسؤوليات ، أن الخدمة التي تقدم للإنسان ولأوضاعه ، ولسلمه ، هي الواقعية والسياسة في اسمي معانيها » . وأبدت حينئذ « أنه من مجموعة هذه الوقائع ، نبعت فكرة عقد مؤتمر رؤساء الدول التي تتولى مسؤوليات عالمية ، وأنه ما من أحد يبدي أي اعتراض مبدئياً على هذا المؤتمر ، وأن فرنسا تجبذه ، ولكنها ترى وجوب عدم الاستعجال بعقده رغبة منها في أن يؤدي الى نتائج إيجابية » . وأوضحت فكريتي قائلاً : « إذا كان الأمر ينحصر بمجرد تنظيم اجتماع بين اربعة رؤساء او خمسة لتأكيد الضمانات عن حسن الاستعداد والعواطف المتبادلة ، فان فائدة المؤتمر تبدو

ضئيلة. ولكن إذا ارتأوا — على النقيض من ذلك — أن مثل هذا الاجتماع يجب أن يفسح المجال لايحاد تسوية عملية للقضايا التي ترهق العالم : كسباق التسلح ، والبؤس الذي تعيش فيه البلاد المتخلفة ، والتدخل في شؤون الدول الأخرى ، ومصير المانيا ، والوضع الخطر في الشرق ، وافريقيا ، وآسيا ، فيقتضي حينئذ انجاز بعض الأمور قبل الاجتماع » . وقد عددها كما يلي : « تحسين العلاقات الدولية التي يجب اتباعها في الأشهر القادمة » ، ووجوب الاتفاق المسبق بين رؤساء الدول الغربية التي ستشارك في المؤتمر المقبل الذي سيعقد بين الشرق والغرب ، وإجراء اتصال شخصي بيني وبين السيد خروتشيف ، وبينه وبين السيد دوبريه ، وبين حكومتنا ، كما تتصارع روسيا وفرنسا مباشرة حول قضايا العالم » . ثم أعلنت « أن السيد خروتشيف سيأتي إلى فرنسا خلال شهر آذار (مارس) » . ثم أنهيت كلمتي قائلاً : « يبدو لي أنه يتبها الآن نوع من لقاء العالم الحديث بعضه مع بعض بفضل رغبات زعمائه وبعض الظروف الخاصة . إننا نتبها لهذا اللقاء يحدونا الايمان والأمل ، مع تمسكنا بالحرص والتواضع » .

وفي ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ، جمعت حوالي في باريس كلاً من ايزنهاور وما كميلان ، وآديناور ، ثم انتقلنا الى قصر رامبويه ، وكان هذا الاجتماع الغربي يعقد بشكل مزدوج ، إذ كان تارة ثلاثياً بحضور الفرنسي ، والاميركي ، والانكليزي ، وطوراً رباعياً عندما يشترك الألماني بالمباحثات . وفضلاً عن ذلك ، فقد كان ميشال دوبريه ، الى جانبي في جميع الاجتماعات ، ولم يكن ما تم فيها مما يبدد مخاوفي ، إذ تبين بالفعل أن الانكلوسكسونيين كانوا شديدي التردد ، لا من حيث توجيه الدعوة الى خروتشيف ، لأن الرأي العام كان مطلعاً عليها ومهتماً بها اهتماماً كلياً ، وليس من عادة هذه الديموقراطيات أن تخيب آماله . ولكن ما هو البرنامج الذي سنقترحه مع الكرملين ؟ ولم يعارضني أحد عندما أشرت إلى موضوعين رئيسيين هما : المانيا ونزع السلاح ، والى موضوع ثالث ، وهو المساعدة الواجب تقديمها الى

الدول المتخلفة والتي تسمح بمباشرة نوع من التعاون مع الروس . ولكن
المباحثات أثبتت أن موقف واشنطن ولندن، حول كل من هذه الموضوعات،
لم يكن محدداً بشكل متين .

وفيما يتعلق ببرلين ، كان اينزهاور ، وماكيلان ، ميلان نحو إيجاد تسوية،
دون بيان ماهيتها . وكانا يعتقدان أن خروتشيف ، مصمم فعلاً ، رغم
ملاحمة التي تنم على حسن طويته ، على فصل المدينة عن الغرب ، ولو كلف
الأمر اللجوء إلى القوة ، ولذلك كانا يقران ، انه يقتضي ، في هذه الحالة
القصوى ، اتخاذ بعض التدابير . ولكنهم غير مستعدين لبيان ماهيتها، ولا يخفون
أنهم ، لا يرغبون ، عند الاقتضاء ، في فرضها . وفي الواقع كان كلاهما يميل نحو
إجراء أي شيء لتجنب ما هو أسوأ . وقد صرح ماكيلان بشكل خاص ،
وبانفعال ، أنه غير مستعد ، شخصياً ، لتحمل مسؤولية زج بلاده في دمار
رهيب لمجرد تحديد مصير مدينة المانية تعاني مصاعب جمة . وفيما يتعلق بي ،
فإنني أرى - على النقيض من ذلك - أنه إذا استسلمنا إلى التهديد، فسيختل
التوازن النفساني، لذلك فإن الانزلاق الطبيعي للأمر سيحمل الروس على زيادة
مطالبهم باستمرار ، ويحمل الغربيين على متابعة تنازلاتهم الى الحد الذي يصبح
معه التراجع أمراً لا يقره هؤلاء ، والتوفيق أمراً متمذراً في نظر الفئة
الأولى ، ويحصل الانفجار . فقلت لصديقي : « إنكم لا تريدون أن تموتوا
في سبيل برلين ، ولكن تأكدوا أن الروس أيضاً لا يريدون ذلك . فإذا
وجدونا مصممين على الاحتفاظ بالحالة الراهنة ، فلماذا يلجأون إلى أخذ
المبادرة في الصدام والفوضى ؟ ومع ذلك ، فإذا كان استهتارنا لا يؤدي بنا ،
في القريب العاجل ، إلى زيادة خطورة الأزمة ، بشكل عام ، فستكون
النتيجة حتماً ، تخلي المانيا عنا ، وتوجهها نحو الشرق حيث ستسعى للبحث
عن مستقبل يثبت من أن يضمه الغرب » . ولم يكن آديناور ، حاضراً
بالطبع هذه المواربات ، وإنما كان واقفاً على ما يدور في خلد الرئيسين
الاميركي والبريطاني ، ولذا جاء يحدثني ويناشدني معارضة فكرة التخلي .

ولما دُعي إلى الاجتماع لشرح وجهة نظره ، صرح : « إذا خسرنا برلين ، فان موقفنا السياسي يتعرض فوراً للخطر ، ويستولي الاشتراكيون على الحكم في بون ، ويعقدون اتفاقاً مباشراً مع موسكو ، الأمر الذي يقضي على كيان أوروبا ! » إن القلق الشديد والصادق الذي انتاب المستشار ، والملاحظات التي أبديتها ، كل ذلك أحيأ قليلاً الحزم المتلاشي ، دون أن يؤدي إلى إقرار أي خطة ، إذا أصر خروتشيف في اجتماع القمة على تسوية القضية .

ولم يتقرر أيضاً الموقف المشترك الذي يجب اتخاذه إزاء قضية نزع السلاح . فبينما كان آيزنهاور يريد ، بتأييد من ماكيلان ، أن يقرر المؤتمر القادم الاتفاق الروسي - الأمريكي الذي يجري إعداده ، حول وقف التجارب الذرية ، وحظر صنعها أو اقتنائها من قبل الدول التي لا تمتلكها حالياً ، وبكلمة موجزة ، تأكيد امتياز الدولتين العملاقتين نهائياً ، أبدت تحفظاً كاملاً حول حرية تصرف فرنسا في هذا الصدد . وبالمقابل فان اقتراحي المتعلق بتدمير وسائل قذف القنابل ، ومراقبة ذلك ، كان بعيداً جداً عن أهداف الولايات المتحدة ، ولذلك لم يُقدم رئيسها على تبنيه .

وأخيراً ، فان المشروع الفرنسي القاضي بإنشاء منظمة رباعية مشتركة ، قوامها : واشنطن ، ولندن ، وباريس ، وموسكو ، في سبيل تقديم الدول النامية ، ويسهم كل منها بنسبة مئوية من دخلها الوطني ، آثار بعض المخاوف لدى الأميركيين ، الذين كانوا يخشون تدخل الكرملين ، بحجة هذا المشروع ، في المساعدات التي يقدمونها . وقد رفضوا أيضاً الموافقة على مشروعنا المتعلق بتركيز العمل المشترك لتحقيق أهداف مشتركة : كاستثمار وادي النيل ، وتغذية الهند ، ومكافحة السرطان العادي ، وسرطان الدم . وافترقنا أخيراً في جو ودي للغاية ، دون أن نتفق على جدول الأعمال الذي يمكن اقتراحه على المؤتمر . وإنما تقرر ، بناء على طلب آيزنهاور أن يعقد الاجتماع في باريس إذا وافق على ذلك خروتشيف .

ولما دُعي إلى الاجتماع لشرح وجهة نظره ، صرح : « إذا خسرنا برلين ، فان موقفنا السياسي يتعرض فوراً للخطر ، ويستولي الاشتراكيون على الحكم في بون ، ويعقدون اتفاقاً مباشراً مع موسكو ، الأمر الذي يقضي على كيان أوروبا ! » إن القلق الشديد والصادق الذي انتاب المستشار ، والملاحظات التي أبديتها ، كل ذلك أحيا قليلاً الحزم المتلاشي ، دون أن يؤدي إلى إقرار أي خطة ، إذا أصر خروتشيف في اجتماع القمة على تسوية القضية .

ولم يتقرر أيضاً الموقف المشترك الذي يجب اتخاذه إزاء قضية نزع السلاح . فبينما كان آيزنهاور يريد ، بتأييد من ماكملان ، أن يقرر المؤتمر القادم الاتفاق الروسي - الأمريكي الذي يجري إعداده ، حول وقف التجارب الذرية ، وحظر صنعها أو اقتنائها من قبل الدول التي لا تمتلكها حالياً ، وبكلمة موجزة ، تأكيد امتياز الدولتين العملاقتين نهائياً ، أبدت تحفظاً كاملاً حول حرية تصرف فرنسا في هذا الصدد . وبالمقابل فان اقتراحي المتعلق بتدمير وسائل قذف القنابل ، ومراقبة ذلك ، كان بعيداً جداً عن أهداف الولايات المتحدة ، ولذلك لم يُقدم رئيسها على تبنيه .

وأخيراً ، فان المشروع الفرنسي القاضي بإنشاء منظمة رباعية مشتركة ، قوامها : واشنطن ، ولندن ، وباريس ، وموسكو ، في سبيل تقديم الدول النامية ، ويسهم كل منها بنسبة مئوية من دخلها الوطني ، آثار بعض المخاوف لدى الأميركيين ، الذين كانوا يخشون تدخل الكرمليين ، بحجة هذا المشروع ، في المساعدات التي يقدمونها . وقد رفضوا أيضاً الموافقة على مشروعنا المتعلق بتركيز العمل المشترك لتحقيق أهداف مشتركة : كاستثمار وادي النيل ، وتغذية الهند ، ومكافحة السرطان العادي ، وسرطان الدم . وافترقنا أخيراً في جو ودي للغاية ، دون أن نتفق على جدول الأعمال الذي يمكن اقتراحه على المؤتمر . وإنما تقرر ، بناء على طلب آيزنهاور أن يعقد الاجتماع في باريس إذا وافق على ذلك خروتشيف .

وبتاريخ ٢٣ آذار (مارس) ١٩٦٠ ، استقبلت في أورلي رئيس الحكومة السوفياتية ، وكان أول مسؤول في بلاده يزور فرنسا ، وقد نقلت الاذاعات العبارات التالية التي وجهتها اليه : « ها أنت الآن عندنا يا سيدي الرئيس » . وقد أشرت الى أننا نستقبل في شخصه زعيم بلد كبير ، ظل شعبه على مدى الأزمان ، صديق الشعب الفرنسي ، وكان حليفنا في الحربين العالميتين ، وتمكن بفضل مزايه وتضحياته ، تحقيق النصر النهائي ، وأصبح اليوم عنصراً رئيسياً لا مندوحة عنه لتحقيق السلم العالمي . وفي طريقنا الى الكه دورسي كان جمهور غفير من الناس يشاهد مرور ضيفنا برغبة حارة . وكان هذا الهدوء النسبي يتعارض مع المظاهرات الصاخبة التي قامت بها بعض فئات من الشيوعيين المنتشرين في أماكن معينة . ولوحظ ، فيما بعد ، أنه كلما امتدت إقامة الضيف ، كان جو باريس يزداد حماسة واندفاعاً . وكان خروتشيف يبذل جهوداً كبيرة في سبيل تحقيق هذه الغاية ، وقد أحب أن يعرب عن حسن طويته ، ولذا قدم مع أسرته المكونة من السيدة خروتشيف وابنه ، وابنتيه ، وصهره . وكان يبدو ، حينئذ ، شديد الحيوية ، نشيطاً ، ورشيقاً رغم بدانته ، يوزع الابتسامات ، ويسرف في الحركات الودية . وقد أمضى ثلاثة أيام في العاصمة حيث كان يُنفذ تبعاً للبرنامج المعتاد للمحادثات ، وحفلات الاستقبال والمآدب الرسمية ، والحفلات العامة في قوس النصر ، ودار البلدية ، وهضبة فاليريان ، وزيارات قصر فرساي ، ودار لينين ، ومصانع فلان Flins ، والمركز الذري في ساكلاي ، وغرفة التجارة ، الخ... وبعد ذلك توجه برفقة لويس جوكس ، وموريس جاكينو ، وجان مارسيل جانيي ، الى بوردو ، ولاك ، وآرل ، ونيم ، ومرسيليا ، وديجون ، وفردان ، ورانس ، وروان ، إذ كنت حريصاً على أن يزور المقاطعات وأن يشاهد السكان فيها . وقد بدا هنا ، كما بدا في باريس ، واسع الهمة ، جذاباً ، شديد الاهتمام بالقضايا التكنولوجية ، والمنتوجات ، وكان يبادر دائماً أمام ما يُعرض عليه ، الى الاشادة بالنجاحات السوفياتية . وأخيراً ، كان قصر رامبويه في

سرتا برلين ،
ن على الحكم
ي على كيان
والملاحظات
ي الى إقرار
ية .

زع السلاح .
بعدم الاتفاق
ب الذرية ،
وبكلمة
كاملاً حول
معلق بتدمير
ف الولايات

مشاركة ،
بعدم الدول
ن الخواف
المشروع ،
عنا المتعلق
ي النيل ،
وقنا أخيراً
ن اقتراحه
في باريس

انتظاره حيث أمضينا يومين في جـد ونشاط مع بعض وزرائي ، وكنت أتحدث معه بحرية تامة ، في حين كانت زوجتي ترافق السيدات الروسيات في مواقع « جزيرة فرنسا Ile-de-France » .

وفي قصرَي الاليزيه ورامبويه التقينا طويلاً معاً ، وتحدثنا كثيراً في أمور هامة . ووضعت فوراً النقاط فوق الحروف ، إذ قلت : « إنني لا أرى في شخصك سوى الرئيس الحالي لحكومة روسيا ، وأرجو ألا ترى في شخصي سوى رئيس الجمهورية الفرنسية . ولذلك فلن نتناقش إلا في مصالح بلدينا القومية ، ووسائل توفيقها » . فأجابني : « إنك على حق ، وإنني لم أحضر لأي شيء آخر ، وأعلم مع من أتعامل » . وقد تمت اجتماعاتنا بحضور وزرائنا : كوسيفين وغروميكو ، من جانبه ، وميشال دوبريه وكوف دو مورفيل ، من جانبي ، مع سفيرينا فينوغرادوف ودوجان . وتناولت أحاديثنا الموضوعات المقررة ، ولم تُحدث انحرافاتنا عنها أحياناً ، أي صدمة . وكان خروتشيف في أحاديثه المتدفقة ، هادئاً وصريحاً ، ولا سيما عندما كنا نجتمع وحدنا دون تراجمة . ومهما كانت الفوارق كبيرة في المنشأ ، والثقافة ، والعقيدة ، فقد توطدت بيننا أواصر حقيقية قائمة على أساس علاقة الإنسان بأخيه الإنسان .

لقد أبدى محدثي ، بالنسبة الى ألمانيا ، كثيراً من الشك والحذر ، ومرد ذلك حتماً الى حادثة الغزو الألماني خلال الحربين العالميتين ، وما رافقه من نكبات كادت تهوي فيها روسيا ، والأخطار المميتة التي تعرض فيها النظام السوفيياتي ، والحن الرهيبة التي قاساها السكان . ولكن كان هنا أيضاً موقف سياسي مقدر حق قدره . ذلك ان مبدأ « الانتقام » من الألمان كان ضرورياً ، في الواقع ، لتسوية الاحتفاظ بالوضع الذي فرضته موسكو على وسط أوروبا وشرقيها ، بفضل موافقة الانكلوسكسونيين التي أبدوها في يالطا . وعندما صارحت خروتشيف أنه لم يبقَ أي نسبة بين القوة التي كان يتمتع بها الرايخ

في عهد هتلر ، وبين قوة الجمهورية الاتحادية ، وان قوة روسيا حالياً من النواحي العسكرية ، والاقتصادية ، والسياسية ، تختلف تماماً عما كانت عليه في السابق ، أبدى موافقته حتماً ، وإنما أكد أن التهديد ما زال قائماً ، لأن حكومة بون تنشر روح العداء للنظام السوفياتي بين الدول الغربية ، مما يعرض الحريق للاندلاع في أي لحظة . ولذلك فانه يرى أن تجزئة ألمانيا الى دولتين ، أمر لا مندوحة عنه . ثم بادرنى خروتشيف بقوله : « ومهما يكن الأمر ، فان هذه التجزئة هي في مصلحة فرنسا التي دفعت غالباً ثمن الوحدة الألمانية . فلماذا لا تعترفون إذاً بجمهورية بانكوف ؟ » .

فأبدت أنه يجدر ببلادي التي عانت الويلات من اعتداءات المانيا أن تقرر الاحتياطات التي يجب أن تتخذها ازاءها . وقد ذكرتُ خروتشيف ، - وقد سبق أن قدّم لي عام ١٩٤٤ - بالحل الذي كنت اقترحته حينئذ على ستالين ، ومؤداه عدم تحطيم الشعب الالماني ، وإنما إعادته إلى الكيان السياسي الذي يتفق مع طبيعته ، والذي عاش فيه إلى أن أحدثت إمبراطورية بروسيا بفضل هزيمة فرنسا . وبذلك ، فان كل منطقة تستعيد استقلالها القديم كدولة ، وبوسع جميع هذه الدول أن تحدث فيما بينها اتحاداً ذا استقلال داخلي ، باستثناء الرايخ المركزية . أما فيما يتعلق بالرقابة الدولية ، فبدلاً من توزيعها على مناطق منفصلة ، فكان من الأوفق أن تفرضها الدول المنتصرة بصورة مشتركة ، ولا سيما على حوض الرور . وقد كان بوسع هذا الأسلوب أن يسمح باقتطاع التعويضات التي كانت المانيا مدينة بها ، من مصدرها ، ومنعها من صنع أسلحة خطيرة . إن مثل هذا البرنامج كان يصلح أساساً للتسوية ، لو تبنته روسيا وفرنسا . ولكن ستالين رفضه ، وآثر أن يخدم نفسه مباشرة وبشكل واسع ، بانتزاعه بروسيا والساكس من الكيان الألماني ، ليقم فيها بالقوة نظاماً خاضعاً لسلطته ، تاركاً بقية المانيا تحت تصرف الغرب . فكيف يمكن ، بعد ذلك ، أن نتجنب سعي الجمهورية الاتحادية ، وهي جريح تحشى ضمها في يوم من الأيام ، في سبيل تأليف دولة موحدة ،

فتجمل من إعادة التوحيد هدف سياستها وتنتشر في الغرب روح البغضاء نحو السوفييات ؟ أما فرنسا التي تملك أوثق الأسباب لمنع جارتها الرئيسية من استعادة نزعتها الحربية ، مع الاستمرار في التعاون معها ، فهي تأخذ علماً بالأمر الواقع ، وتبذل جهودها كما ترتبط معها بون ، بقدر الأمكان ، بعد أن تمت إحاطتها بمجموعة أوروبية مناسبة .

فأجابني خروتشيف : « إنني أدرك موقفك ، ولكن ثقي أن الجمهورية الشرقية ستظل قائمة ، ولن تبتلعها جمهورية الغرب . هلاً يُعدُّ اتصالكم مع الأولى ، كاتصالكم مع الثانية ، مراعاة منكم لموقف الأمور ؟ ولا سيما أنكم ، في الحقيقة ، لا ترون موجبا لسرعة توحيد المانيا » . وبعد أن أعاد شرح ما ورد في المذكرات التي كانت وجهتها موسكو ، حول هذا الموضوع ، إلى واشنطن ، ولندن ، وباريس ، صرَّح لي أنه حان وقت تسوية القضية الألمانية بعد الصلح رسمياً مع الجمهوريتين ، وأنه في حال عدم قبول اقتراحه ، فإن موسكو ستنفرد بتوقيع المعاهدة مع بانكوف . وجبئذ تصبح سيادة الجمهورية الشرقية كاملة بنظر الحكومة السوفياتية ، التي تنقل إليها سلطة مراقبة حدودها ، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد تغيير كامل في نظام المواصلات بين الجمهورية الاتحادية وبرلين ، وتُخضع تحركات الجيوش الفرنسية ، والأميركية ، والبريطانية ، المتمركزة في العاصمة القديمة ، إلى وجوب الحصول على الاجازات اللازمة من قبل الحكومة التي يرئسها والتر اولبريخت . وإذا حملت هذه الظروف الجديدة ، الدول الغربية على استعمال القوة ضد الجمهورية الشرقية ، فإن تحالفها مع الاتحاد السوفياتي يصبح ، آلياً ، موضع التنفيذ . ولعلَّ أحسن حلٍّ للموضوع ، ولتجنب تعقيدات خطيرة ، تحويل برلين الغربية إلى مدينة حرة ، بحيث تغادرها قوى الدول الغربية الثلاث ، وتعتمد بعد ذلك إلى الاتفاق مع بانكوف على شروط كيانها . إن موسكو مستعدة فيما يخصها ، للاعتراف ببرلين الغربية كمدينة حرة . ولكن يترتب على الغربيين أن يقرروا فوراً ، وإلا فإن الاتحاد السوفياتي لن يستطيع الانتظار طويلاً ، وسيعمد

إلى التصرف منفرداً .

وتظاهرت بعدم الاكتراث ، وأفهمت خروتشيف أن التهديد الذي يلوح به لا يقلقني كثيراً ، وقلت له : « ما من أحد يستطيع أن يحول دون توقيعكم ما تسمونه بمعاهدة مع بانكوف ، والتي لن تكون سوى ورقة مسطرة بين شيوعيين توجهونها لأنفسكم . ولكن عندما تقدمون على مثل هذا الاجراء ، فإن القضية الألمانية تبقى قائمة بكاملها . ومع ذلك ، فإن العالم أجمع سيعلم أن المصاعب التي قد تثيرها مبادرتكم بشأن الجيوش الفرنسية والأميركية والبريطانية ، التي تحتل برلين ، ناشئة عنكم . غير أن الدول الثلاث لن تسمح بأن تصبح جيوشها موضع سخرة ، وإذا أدى ذلك الى نشوب الحرب ، فسيكون بسبب خطيئتكم . ولكنك تتكلم حينما كان عن التعايش السلمي ، وتذم ستالين في بلادك لتصرفاته السابقة . لقد كنت قبل ثلاثة أشهر ضيف آيزنهاور ، وأنت اليوم ضيفي ، فإذا كنت لا تريد الحرب ، فلا تسلك طريقها . إن الموضوع لا يتعلق باثارة مخاطر الحرب ، وإنما بتهيئة السلم . ومن هذه الناحية ، فإنني أشاطرك الرأي بوجوب عدم تمكين ألمانيا من إلحاق الأذى بالآخرين ، وأنه لا مجال لإعادة النظر في حدودها الحالية ، وأنه يجب ألا تقبلي أي سلاح ذري . ولكن اعترف معي ، أنه لا يمكننا أن نخطو خطوة نحو السلم إذا تعرض هذا الشعب لوضع قومي لا يمكن قبوله . يجب ألا نبحث عن الحل في اثاره كتلتين متعارضتين ، وإنما ، على النقيض من ذلك ، يجب أن نعمل تباعاً على إزالة التوتر ، وتحقيق التفاهم والتعاون ، ضمن اطار قارتنا . وبذلك سنحدث بين الأوروبيين من المحيط الأطلسي حتى جبال الأورال ، صلات ، وروابط ، وجواً يجردهم من تشدهم بالنسبة الى القضايا الألمانية ، في عداها قضية برلين ، ويحمل الجمهورية الاتحادية والجمهورية الشرقية على التقارب والانسجام ، وتصبح المجموعة الألمانية محاطة بدول أوروبية تنشد السلم وتعمل في سبيل التقدم ، فتبحث لها في هذا الجو عن مصير جديد .

وقد أبدى خروتشيف ، اهتمامه بهذه الملاحظات واستعداد هدوءه ، وأكد أنه مستعد لازالة التوتر ، وأن مشروعه المتعلق بالمعاهدة ، يرمي إلى المساهمة في ذلك . ومهما يكن الأمر ، فإنه لن يستعجل الأمور ، وسينتظر قبل عقدها ، فترة سنتين . وهو مصمم على تحقيق التعاون الأوروبي مبتدئاً بمبادلات مختلفة بين روسيا وفرنسا . بيد أنه حذرني من أن أقع فريسة الوهم حول قضية المانيا ، إذ سألني : « ما الذي يدريك أن الجمهورية الشرقية لن تبتلع جمهورية الغرب ؟ أو أن يأتي يوم تتفق فيه حكومة بون مباشرة مع الاتحاد السوفياتي ؟ » فأجبتة إذا اتفق ان انتقل الشعب الالماني من معسكر إلى آخر ، فإن التوازن الاوروبي سينهار ، وسيؤدي ذلك إلى نشوب الحرب . ثم سألت خروتشيف : « ألم يكن الرؤساء التاريخيون للبشفية الروسية ، سوى زملاء لكارل ماركس ، البروسي اليناني ؟ وما حدود السيطرة والاضطهاد التي ستجبر إليها روسيا الدكتاتورية ، في اليوم الذي تندمج فيه مع ألمانيا ، بعد أن تعتنق بكاملها الشيوعية وتسيطر عليها نزعاتها الطبيعية في الغزو والسيطرة ؟ » .

فأخذ خروتشيف ، يثبت لي ، أن تصرف حكومته ، في أي مجال ، يهدف حتماً الى تحقيق السلم ، وقدم برهاناً على ذلك ، العلاقات الحسنة التي اعادها مع الهند ، وتركيا ، وايران ، بعد فترة التوتر التي سادت في عهد ستالين . وإذا كانت حكومته تقدم مساعدة هامة إلى بعض الدول غير الشيوعية ، كمصر ، في الشرق ، وغانا وغينيا والصومال في افريقيا ، والأفغان ، والباكستان ، واندونيسيا ، في آسيا ، فليس ذلك بدافع السيطرة والعقيدة ، بل لأنه ليس ثمة سبب لترك هذه البلاد تحت تصرف الولايات المتحدة ، كما يجري حالياً بحسب رأيه ، في أميركا اللاتينية ، وفي هذا الوقت بالذات في الكونغو - ليوبولدفيل . عندئذ أبدت أن حكومة باريس تخصص للعالم الثالث ، حصة من دخلها القومي ، تعد أقوى نسبة مما يقدمه أي بلد في العالم ، وأنها لا تقبل أن يعارض الآخرون تصرفاتها ، وتستنكر ، بشكل خاص ،

العلاقات القائمة بين موسكو ولجنة فرحات عباس . وهذا حمل الرئيس السوفياتي على تأكيد احترامه لتصرفات فرنسا ونفوذها في العالم ، وأن علاقته مع المنظمة الجزائرية ، « علاقات اقتضتها الظروف الآنية » ، وأنه يعتقد أن فرنسا ستحل المعضلة بعد أن سمع تصريحه في ايلول (سبتمبر) الماضي عن حق تقرير المصير .

وقد أجاب عن استلتي المتعلقة بالصين وماوتسي تونغ ، بتفاؤل مصطنع حتماً ، إذ قال : « كل شيء على ما يرام بين موسكو وبكين . ولا شك في أن كثيراً من الناس يعتقدون أن عدد سكان الصين الضخم ، وحرمانها الأمكنة والموارد الكافية ، سيحملها ، عاجلاً أو آجلاً ، على البحث عنها لدى جيرانها ، وأنه سينشب بينها وبين روسيا السوفياتية التي تمتد حدود أراضيها المتاخمة للصين في سيبيريا وآسيا الوسطى على طول ستة آلاف كيلومتر . ولكن الذين يتنبأون بذلك لا يأخذون بعين الاعتبار الامكانيات التي يقدمها التقدم الحديث . وفي الحقيقة ، إن الصين تحتوي على مناطق صحراوية شاسعة ، ومناطق أخرى غير مستثمرة كما يجب ، وأنه يقتضي رعيها ، وتحسينها ، وزيادة سكانها لجعلها خصبة . ومع ذلك ، فإن تصنيع البلاد قد بوشر به حديثاً ، وأن نموه كفيلاً بأن يضمن معيشة مئات الملايين من السكان . وعلى هذا الأساس ، نتولى نحن الروس ، مساعدة الصين بكل وسائلنا ، وهنا أيضاً نعمل في سبيل السلم .

فقلت : « ربما تريدون ذلك ، والأميركيون يصرحون أنهم يريدونه أيضاً . ومع ذلك فإن بلدكم وبلدكم تزودا ببطاقة تدمير ضخمة ، وما زالا يعملان على زيادتها . فكيف يمكن اشاعة روح السلم في العالم إذا لم يتوقف هذا التهديد المزدوج للموت المفاجيء ؟ » . فاحتد خروتشيف وشرح لي النظرية التي ما فتئت حكومته تعرضها دون ملل في مؤتمر جنيف ، والتي سبق أن سردها لي بنفسه في سيل من الحجج والبراهين ضمنها رسالاته

هدوءه ،

يرمي إلى

وسينتظر

بي مبتدئاً

يسة الوهم

شرقية لن

مع الاتحاد

إلى آخره ،

ثم سألت

ووى زملاء

ضطهاد التي

انيا ، بعد

في الغزو

بحال ، يهدف

التي اعادها

د ستالين .

الشيوعية ،

والأفغان ،

ة والعقيدة ،

تحدة ، كما

ت بالذات في

للعالم الثالث ،

العالم ، وأنها

خاص ،

ومذكراته العديدة التي وجهها اليّ منذ عودتي الى زمام الحكم. وصفوة القول، إنه يقترح تدمير جميع الأسلحة النووية ، ولكنه يعارض فكرة الرقابة التي تبطل حتماً مفعول الحظر . ورأيت في الموضوع أنه إذ يستنكر بصوت عالٍ وسائل الارهاب ، فإنه يحرص على عدم التخلي عنها. وفي الحقيقة، إن الوضع نفسه يلي على الأمير كيين موقفهم ، ثم أوضحت أن الجانب الفرنسي لا يخدعه هذا الأمر . ومع ذلك ، فإذا كان ثمة صدق وإخلاص فيما يدعيه الطرفان المتنافسان عن رغبتها في التخلي عن هذه المعدات الرهيبة التي تؤلف قوتهم ، فإن فرنسا اتخذت موقفاً كررته على مسامع الرئيس السوفياتي ، ومؤداه أننا نرى من الضروري حظر صنع القنابل النووية ، واقتنائها ، دون أي تحفظ ، مع إحداث رقابة دولية صارمة في هذا السبيل ، ونرى أنه إذا تعذر هذا الحل الاجمالي ، فيجب على الأقل تدمير الناقلات ، مهما كان نوعها ، التي تتولى حمل هذه القنابل وقذفها ، وهذا أمر يمكن التحقق منه محلياً .

ورغم أنه كان مطلعاً منذ زمن بعيد على اقتراحي ، إذ عاجلناه نحن الاثنين ، عدة مرات في رسائلنا ، فقد بدا أن خروتشيف كشف فيه الحل الملائم ، إذ أعلن ، فور عودته الى موسكو : « إن آراء الجنرال ديقول حول نزع السلاح تتفق وآراء الاتحاد السوفياتي » . ولكن الأمور لن تتجاوز هذه المرحلة ، لأن الروس والأمير كيين مصممون على الاحتفاظ بعامل التفوق الساحق الذي تضمنه لهم معداتهم وقنابلهم ، والاتفاق على منع الآخرين من صنعها أو الحصول عليها .

وقد أطلعت خروتشيف ، كما سبق أن أطلعت آيزنهاور ، على أن فرنسا التي تريد أن تبقى مستقلة ، لن تدخل في ترتيباتهم ، وستحصل على سلاح ذري كامل يتناسب مع إمكاناتها . وقد اتفق أن قمنا في الصحراء ، في الأول من نيسان ، بتجربتنا الذرية الثانية ، وبلغني نبأ نجاحها صباحاً في قصر رامبوييه ، فأخبرت به نيكيتا خروتشيف ، وأعربت عن حرصي على ألا

من وكالات الأنباء . فأجابني بطُرف ، ولهجة إنسانية : « شكراً على اهتمامك ، إنني أقدر مدى ابتهاجك ، لقد سبق أن خالطنا السرور نفسه » ، ثم قال بعد لحظة : « ولكنك تعلم ان ذلك يكلف كثيراً » .

ومنذ بداية اقامتهم في فرنسا ، عالج الحكام الروس طويلاً ، مع زملائهم الفرنسيين ، موضوع التعاون العملي بين البلدين . وقد جرت مناقشة الموضوع في اجتماع الهيئة الكاملة حيث عرض دوبريه وكوف دو مورفيل ، وكوسيجين وغروميكو ، نتائج مفاوضاتهم . وقد عُقد فوراً اتفاق ثنائي فرنسي على جانب من الأهمية . أما من الناحية الاقتصادية ، فكان يقتضي تهيئة كل شيء . وكانت روسيا في الواقع ، بحاجة ماسة الى كميات كبيرة من التجهيزات الصناعية ، ولذلك اقترحت أن تشتريها منا بكميات كبيرة ، على أن نقدم لها طلبات بقيمة معادلة . وقد تبين أنها تستطيع أن تزودنا خاصة بالمعادن ، والفحم ، والبتروال الخ . . . وهي مواد نستوردها حالياً من جهات أخرى . فضلاً عن ذلك ، فقد تعرض محدثونا الروس لامكانيات السوفيات في بيع المنتوجات الدقيقة ، ولا سيما الآلات والأدوات التي نجدها حالياً في بلاد أخرى . ومهما يكن الأمر ، فإنه يوجد في المجالات التجارية ، احتمالات كبيرة للزيادة ، ولكن ذلك يقتضي التغلب على كثير من العادات والادعاءات ، مع تنظيم المعلومات ، والدراسات ، والاتصالات . وهذا ما تقرر تنفيذه ، مع ملاحظة أن الأمور ستتقدم بنسق متزايد انطلاقاً من هذه النقطة .

وكان أليكسي كوسيجين يدافع في سبيل ذلك بكثير من الحماسة . ووصفه مهندساً ، ووزيراً للتخطيط ، فقد كان يفرض نفسه بذكائه ، ومعرفته العميقة لموارد بلاده واحتياجاتها ، وكان يزداد اندفاعاً عندما يتكلم عن سيبيريا التي لا تقل أهميتها - في نظره بالنسبة إلى الروس ، عن الأهمية التي كان يحتلها « أقصى الغرب Far-West » بالنسبة إلى الأميركيين . وقد أبدى خروتشيف في الآراء التي عرضها ، ولكن عندما انتهى الحديث الرسمي ، أخذ يوجه

إليه بعض الكلمات الساخرة ، إذ صرح قائلاً : « إنه يعمل كثيراً ! » . وفي خلال نزهة في الحديقة ، امتطينا زورقاً كان راسياً على جانب بحيرة ماء ، فصاح خروتشيف : « كوسيجين ! عليك بالجذف كالعادة ! » ، وتسلم هذا الأخير المقذافين وسألت الرئيس السوفياتي مازحاً : « متى تشتغل أنت في الواقع ؟ إنهم يذيعون دائماً أنك تستقبل عدداً كبيراً من الناس ، وتعقد معهم أحاديث طويلة . فما الوقت الذي يبقى لك لقراءة الملفات ؟ » . فأجاب خروتشيف : « ولكنني لا أشتغل ! فالمرسوم الصادر عن لجنتنا المركزية ينص على أن الموظف بعد بلوغه الخامسة والستين — وإني أبلغ الآن من العمر سبعين عاماً — لا يمارس أعماله إلا ست ساعات يومياً ، وخلال أربعة أيام في الأسبوع . وهذا يكفيني لرحلاتي ومقابلاتي » . فسألته : « إذاً كيف تحل القضايا ؟ » ، فأجاب : « إنها ليست بحاجة لي ، فإن التخطيط يحلها مسبقاً ! » ، وأضاف خروتشيف مشيراً إلى كوسيجين ، الذي كان يُسيّر الزورق : « التخطيط من خصائصه ! » . هل كان هذا القول لمجرد الضحك ؟ أم يبدو من خلاله نوع من المنافسة الحفية بين الرجلين وبين اختصاصاتها ؟

وفي ختام أحاديثنا ، وعدني ، الرئيس السوفياتي بالاشتراك بحماسة في مؤتمر الأربعة ، وترك لي تحديد التاريخ ، والمكان ، والبرنامج . وقد قبلت مبدئياً دعوته لزيارة موسكو ، فوعدني أن ألقى فيها ترحيباً عظيماً . وبعد ذلك تبادلنا الهدايا وفقاً للأعراف التقليدية . وكانت هديته تتضمن أيضاً نموذجاً صغيراً من الصاروخ الروسي . وفي مساء آخر يوم ، ألقى في الإذاعة خطاباً ينطوي على مبادئ شيوعية صارمة ، محاولاً بذلك أن يعوض المواقف الناعمة التي اتخذها خلال رحلته . وقد غادرنا في ٣ نيسان (ابريل) في جو مفعم بالموودة والسرور ، وتركني مغموراً بقوة شخصيته ونشاطه ، الى درجة جعلني أعتقد ، رغم كل شيء ، أن للسلم العالمي نصيباً وافراً من التحقق ، وأن مستقبلاً باهراً ينتظر أوروبا ، وأننا انجزنا موقفاً عملاً عظيماً في العلاقات الأزلية التي تربط روسيا بفرنسا .

وقد جاء دوري لزيارة الآخرين. ففي ٥ نيسان (ابريل) ١٩٦٠ استقبلتني بريطانيا العظمى بحفاوة بالغة . وكان كل شيء منظماً بحيث تخرج زيارة الجيرال ديفول عن الأمور العادية . ولا شك أن المملكة المتحدة حريصة على أن تظهر برونق خاص أنها لم تنسَ أن «فرنسا الحرة» ظلت أمينة للحلف ، وأنها تقدر المأثرة التاريخية التي أثبتتها فرنسا ، إذ كانت ممزقة إرباً إرباً ، وإسهامها في الحرب والنصر ، وأنها تنظر بعين التقدير إلى الإصلاح القومي الذي أنجزته منذ عامين. وفي الوقت نفسه ، لم أقم ، أنا والضيوف الفرنسيين ، بأي حركة ، ولم نلفظ أي كلمة إلا وكانتا تنطويان على الاحترام الذي نكنه للشعب البريطاني ، والاعجاب النابع عن طريقة تصرفه في مأساة أصبحت نتيجتها رهناً بموقفه ، والثقة التي تغمرنا حول مستقبل شجاعته وصداقته . فهذا التوافق في المواطنف أضفى على الاستقبال معنى سامياً جداً لا سابقة له.

وقد صدرت المبادرة الأولى من قبل الملكة اليزابيث إذ كانت بانتظاري مع الأمير فيليب في محطة فكتوريا ، حيث جاءت لاستقبالي مع زوجتي وجميع من رافقوني ، ثم اجتزنا شوارع لندن في عجلتها المكشوفة ، وأخذت تلهب علناً ، بإشاراتها وابتساماتها ، حماسة الجماهير المحتشدة على امتداد الطريق . ولكي تخلع طابعاً خاصاً على حفلة الاستقبال ومأدبة العشاء اللتين أقامتهما في قصر بوكينغهام ، فقد أصدرت أمرها بإطلاق مجموعة براقه من الأسهم النارية حول القصر ، لأول مرة ، ووقفت في الشرفة الى جانبي ، مدة طويلة أمام جمهور غفير كان يصفق لنا في الساحة . وفي سهرة الأوبرا التي أقامتها في كوفانت غاردن ، أصدرت أمرها بتزيين القاعة بأزهار القرنفل الربيعية . وفي مأدبة العشاء التي أقيمتها في سفارة فرنسا ، كان جميع أفراد الأسرة المالكة يرافقون الملكة . وبناء على دعوتها ، منحتني شرف استعراض حرسها الخاص ، خلافاً لكل عرف سابق ، وكان الى جانبي دوق ايدنبورغ ، يرافقه رؤساء أركان الجيش البري ، والبحرية ، والطيران البريطانيون ، فحيتني فرقة الحرس ، واستعرضت صفوفها ، وشاهدت مرورها أمامي ، فكان لباسها ،

وسيرها ونظامها يتم على الولاء والانضباط والتمسك بالتقاليد .

وفي الأحاديث الرسمية أو الخاصة التي جرت بيني وبين الملكة في بكنغهام ، حيث دعيتي للإقامة مع زوجتي ، تمكنت أن ألاحظ أنها مطلعة على كل شيء ، وأن الآراء التي كانت تبديها حول الأشخاص والحوادث كانت دقيقة ورزينة ، وأنه ما من شخص كان مطلعاً أكثر منها على المشاغل التي ترهق عصرنا المضطرب . وعندما سألتني كيف أتصور مهمتها إزاء مثل هذه التقلبات ، أجبتني : « كوني ، يا سيدي ، على ما أنت عليه في المركز الذي خصك به الله تعالى ، أقصد أن تكوني ذلك الشخص الذي ، بمقتضى شرعية حكمه ، ينتظم كل شيء في مملكته ، وإن يرى فيك شعبك رمزاً للوطن ، وتساعدينه بأشراكك ونفوذك ، على تحقيق وحدته القومية » .

وعندما استقبلت في البرلمان ، شاهدت بأمر عيني البرهان الساطع على الاتزان والاستقرار اللذين هما من خصائص بريطانيا العظمى السياسية . وكانت قاعة وستمنستر الكبيرة غاصة باللوردات ، والنواب ، والوزراء ، ونخبة العظماء ، وكبار الموظفين ، وممثلي الاقتصاد ، والنقابات ، والجامعات ، والصحافة ، الخ... وصفوة القول ، جميع الذين يتولون ، في مختلف المجالات ، تسيير شؤون البلاد . وبعد كلمات الترحيب التي ألقاها وزير العدل ورئيس مجلس العموم ، ألقيت خطاباً في هذا الاجتماع الذي يضم أبرز الشخصيات البريطانية ، توخيت فيه توجيه تحية الإعجاب إلى انكلترا « التي تمكنت وحدها وبشجاعتها أن تحقق حرية العالم » . ثم أشرت إلى آخر مرحلة من مروري بأراضي بريطانيا العظمى ، قائلاً : « عندما انطلقت من شواطئكم جيوش الغرب ، ووضعت أقدامها فوق أرض فرنسا ، في سبيل تحرير أوروبا ، فإن هذه الحادثة سجلت الظفر الحربي الرائع الذي حققته مملكتكم ورابطة الشعوب البريطانية ، ومجدت الجهود والتضحيات التي بذلها شعبكم في المعارك البرية ، والبحرية ، والجوية ، وفي المصانع ، والمناجم ، والحقول ، والمكاتب ،

وكافأت جميع أنواع القلق والدموع التي تغلبت عليها سرّاً ، ومنحت ونستون تشرشل المجد الخالد الذي أشرف على أكبر محنة قاستها انكلترا ، وكان ملهمها ، وملهم أمور كثيرة أخرى . ثم أضفت : « إنكم مدينون بهذا الدور الاستثنائي الذي قتم به في خضم العاصفة ، الى مزاياكم القومية العميقة والى أهمية مؤسساتكم » . ثم أتبع ذلك بالثناء على النظام السياسي البريطاني قائلاً : « إنكم واثقون من أنفسكم ، وتمارسون الحرية ، دون أن تشعروا بذلك . إن تقاليدكم ، وصدقكم ، ولياقتكم ، هي من القوة بحيث أن حكومتكم تتمتع دائماً بالانسجام والاستقرار ، وان برلمانكم يتمتع طوال مدته ، بأغلبية مضمونة ، وان سلطاتكم التنفيذية والتشريعية ، متوازنة وتتعاون معاً مبدئياً بشكل تلقائي . والبرهان على ذلك ، أن أربعة رجال دولة فقط هم أصدقائي ونستون تشرشل ، واللورد آتلي ، وانطوني ايدن ، وهارولد ماكميلان ، - وكانوا جميعهم حاضرين وواقفين جنباً الى جنب - قد سيروا شؤون بلادكم خلال عشرين عاماً حافلة بالمشاكل » . ثم صرحت : « إن انكلترا هذه توحى الثقة لفرنسا ، وان الانكليز والفرنسيين واثقون من أنفسهم ، ولكن في ظل البلبلة التي تجرف أحياناً العظماء ، والتي قاسوا أهوالها بأنفسهم ، نرى أنهم وجدوا ليعملوا معاً في سبيل تشييد السلم » . وشرحت الشروط الأساسية لهذا السلم ، وهي : تحقيق نزع السلاح النووي ، والحوار دون توسع الانفصالات ، واستفحال الجروح ، « بما فيها تلك التي أصيب بها الشعب الألماني » ، واقامة التفاهم والتعاون بين قسمي أوروبا ، وإقدام الشعوب المكتفية على مساعدة الشعوب التي ينقصها كل شيء . وأخيراً أشرت الى الاجتماع المقبل لمؤتمر القمة « الذي يعود الفضل في عقده الى رئيس مجلس الوزراء هارولد ماكميلان » ، والذي يتوجه اليه الرؤساء الأربعة « بعقلية المسافرين الذين يقومون برحلة طويلة وشاقة » ، وأكدت أن فرنسا تقف ، بهذه المناسبة ، إلى جانب انكلترا . وختمت حديثي متسائلاً : « أي شعب يعلم أكثر من فرنسا وبريطانيا العظمى أن لاشيء ينقذ العالم مثل الحكمة

والحزم اللذين تتصفان بهما ؟ » .

وقد تكلمت باللغة الفرنسية ، ودون اللجوء إلى مفكرة ، كما هي عادتي ، وقد فهمني أكثر المستمعين مباشرةً ، وتبّع الباقي خطابي في ترجمة تم توزيعها عليهم مسبقاً . وقد يتفق أن يكون للأمور الجزئية أهمية في القضايا الخطيرة . ومهما يكن الأمر ، ورغم أنني لم أتعرض بكلمة إلى « الاتحاد الأوروبي » ، فقد لقي خطابي تأييداً كبيراً بدا كأنه دليل على رغبة البريطانيين في الاتفاق مع فرنسا بالشكل الذي استمعوا إليها وشاهدوها هذا اليوم .

وليس بوسعنا أن نفسر بغير ذلك تأييد سكان لندن وهتافاتهم ، حيثما كنت أتوجه ، كما كان مقررأ ، يرافقني مورييس كوف دو مورفيل ، وسفيرنا الممتاز جان شوفيل . وقد زرت الأماكن التالية : ضريح الجندي المجهول الذي شيده الإنكليز ، وفقاً لعقيدة الشالين ، ضمن « دير » وليس في ساحة عامة ، كما تقضي الطريقة اللاتينية ، ومستشفى « شيلسيا الملكي » حيث زرت العجزة والجنود القدماء ، وقاعة « غيلد » ، التي تُعدُّ الإطار التقليدي للحفلات التي يقيمها اللورد رئيس بلدية لندن ادموند ستوكديل ، والاتصالات مع موجهي الاقتصاد البريطاني ، وعرض مواكب المدينة الشعبية ، كما زرت الجمعية الفرنسية - البريطانية التي قدّمت لي رئيسها اللورد هارفي ، بطريقة مثيرة ، والمعهد الفرنسي ، والمدرسة القانونية الفرنسية اللذين وجدتهما في نهضة كاملة ، وحديقة كارلتون ، التي كانت مقراً لفرنسا الحرة ، والتي قصدها كمكان مقدس ، محاطاً بعدد غفير من الناس غمرهم التأثر ، وكلارنس هاوس ، حيث زرنا الملكة الالدة . لقد كان هارولد ماكميلان ، يعرب لي ، خلال أحاديثنا ، عن شعور واحد ، شأنه في ذلك شأن جميع الوزراء ، والبرلمانيين ، والشخصيات الكثيرة التي كنت ألتقي بهم تباعاً . وكان تشرشل - ذلك النور الذي أخذ يخبو - يحضر جميع الاستقبالات والحفلات . وعندما ذهبت لزيارته في مسكنه ، صاح « لتحيى فرنسا » ، وكانت تلك آخر

كلمة سمعتها منه .

وبعد بضعة أيام ، أبتدأت رحلتي الى اميركا بزيارة كندا ، ووصلنا إلى اوتاوا ، في ١٩ نيسان (إبريل) ، وقد سبق لي أن زرت رسمياً هذا البلد مرتين . لقد أنشأتها فرنسا قبل أربعة قرون ، وبعد مائتي عام من الجهود الرائعة ، ابتعدت عنها بسبب الحن الأوروبية ، ولكن ، في يومنا هذا ، ظلت الجالية الفرنسية ، بفضل معجزة حقيقية ناشئة عن الاخلاص ، وكثرة الانجاب ، تفيض حيويةً ، وتعد خمسة ملايين نسمة متجمعين في كيبك ، وعلى شواطئ نهر سان لوران ، فضلاً عن مليوني نسمة موزعين في باقي الأقاليم . ففي أثناء زيارتي السابقتين عام ١٩٤٤ وعام ١٩٤٥ ، كان وضع الحرب طاغياً على كل شيء ، ولذلك لم تتيسر لي ملاحظة الحقائق العميقة التي كانت تجعل من الاتحاد الكندي ، دولة يكتنفها الضيق والغموض والكيان الصنعي . أما هذه المرة ، فسأتولى تدقيق أوضاعها بوضوح رغم أن ذلك لن يتم إلا تحت أشعة أنوار خافتة .

لقد استقبلني صديقي الجنرال فانتيه ، بوصفه حاكماً عاماً ، وكان يتمتع بشخصية محترمة فرضت احترامها إلى أقصى حد . وكان يمارس مهامه بنبل كبير وإخلاص كامل ، وأخذ يبذل منتهى اللطف لكي يبدو لنا كل شيء طبيعياً ، وفي موضعه . ولكن رغم الجهود التي بذلها فقد انكشفت التناقضات التي كانت تلازم الاتحاد . ولم يكن هو نفسه غريباً عنها ، إذ كان يشغل مهام رئيس الدولة ، ويتم تعيينه من قبل ملكة انكلترا ، في حين أن البلاد تطالب بتحررها من أي تبعية . لقد كان هو وزوجته من أصل فرنسي عريق ، ويتمتعان بعقلية وذوق فرنسيين رغم أن سلالة لم تستقر إلا بعد كفاح متواصل ضد جميع أنواع الاضطهاد او الاغراء التي لجأ اليها الغزاة للقضاء عليها وإزالتها . إنه يشرف على مصير بلد يكاد يكون بلا حدود ، ويتميز بقلة سكانه ، وكثرة موارده ، وضآلة رؤوس الأموال . ويبدو أن سلامته مضمونة بفضل مساحته الشاسعة ، وإن كان واقعاً ازاء محيط «Boréal

«بيرينك»^(١) الذي يفصله عن شاطئ سيبيريا الروسي ، في حين أن الولايات المتحدة تحده من الجنوب على طول خمسة آلاف كيلومتر، وهي حافلة بالسكان، والمال ، والقوة . ولم تتمكن كندا في جو الحفاوة البالغة ، وعبر الجهد الكبير الذي تبذله في سبيل اقتصادها ، أن تكتم ما يمس كيائها ووضعها .

وهذا هو الواقع في العاصمة الاتحادية . ففي الحفلات المقامة تكريماً لي ، وفي الاستقبالات التي تمت في دار الحكومة ، وفي البرلمان ، وفي سفارة فرنسا حيث تولى سفيرنا فرنسيس لاكوست ، تقديم الشخصيات لي ، وفي مجلس الوزراء الذي دعاني رئيسه جون ديفنباكر Diefenbaker ، لحضور اجتماعه ، بالاشتراك مع كوف دو مورفيل ، يبدو واضحاً وجلياً ، أن كندا منقسمة إلى طائفتين عنصريتين مختلفتين اختلافاً جذرياً . ولا شك أن الكنديين يعيشون فيما بينهم في جو من التسامح ، بدافع مقتضيات الحياة ، في بقعة جغرافية واحدة ، وذكريات الحربين العالميتين حيث قاتلوا معاً بشجاعة ، والرعاية التي يعامل بها الكنديون الانكليز الشخصيات السياسية والمثقة في فرنسا ، التي تراعي ، بالتالي ، نظام الاتحاد ، وأخيراً المصالح التي تحمل قسماً من الطبقة العليا الفرنسية على تأييد هذا النظام . ولكنه من الواضح ان هذا الوضع عبارة عن اتفاق على تنازلات من الجانبين ، ولا ينطوي على وحدة قومية .

وقد حدثني جون ديفنباكر عن شواغله ومشروعاته . ففي ازدواج الشعبين اللذين يعيشان معاً في ظل حكومته ، تظاهر بمحصر الموضوع بقضية اللغة ، وأن ازدواجها يجب أن يحل الأشكال تدريجياً . وقد حاول جهده ليُعطي ، في هذا المجال ، المثل الصالح ، إذ كان يتكلم أحياناً اللغة الفرنسية بصعوبة . وكان يريد في سبيل وضع حد لتسرب الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي ، والتكنولوجي ، والمالي ، أن تبادر أوروبا ، ولا سيما فرنسا ، الى تنمية كندا بأسرع وقت ممكن ، وأبدى استعداداه لعقد اتفاقات لهذه

١ - أصبحت هذه المنطقة تحمل اسم «آلاسكا» وتابعة للولايات المتحدة الاميركية . (المترجم)

الغاية مع باريس ، ويترك لمقاطعة « كيبيك » حرية عقد مثل هذا الاتفاق فيما يتعلق بها . وأخيراً ، فإن أمن بلاده يشغل بال رئيس مجلس الوزراء لأنها واقعة شمال الولايات المتحدة ، وستخضع حتماً لسيطرة واشنطن العسكرية . ولذلك ، فإنه يوجه أهم نشاطه الخارجي نحو نزع التسليح النووي ، إذ أن ثمة احتمالاً بأن الفضاء الكندي سيكون أقرب طريق للصواريخ الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والعالم الجديد ، عبر القطب الشمالي ، وأن القضاء على التهديد قد يؤدي الى التملص من سيطرة « الأمير كيبيك » .

وقسداً أوضحت لرئيس مجلس الوزراء أن فرنسا تولي كندا الآن اهتماماً كبيراً ، خلافاً لما كانت تبديه سابقاً من عدم الاكتراث . إن تجديد كيبتها يوجه أنظار فرنسا وعواطفها نحو فرعها الذي نما وترعرع في هذه البلاد . إن مصير كيبيك والسكان الفرنسيين المقيمين في مقاطعات أخرى أضحي موضع اهتمامها الكلي . وبالإضافة الى ذلك ، لما كانت فرنسا صديقة الولايات المتحدة وحليفها ، فهي لا تخضع لسيطرتها التي تكاد تسبب لها وللعالم أجمع مساوئ خطيرة جداً . ولذلك ، فهي إذ تتحرر منها في أوروبا ، يهملها أن تجد في أميركا عناصر تتوازن معها . ولذلك فهي تعارض أي مشروع يرمي الى امتصاص كندا ، وتفكر بطيبة خاطر أن تزيد فيها توظيف الأموال في المشروعات الصناعية والثقافية والتكنولوجية . وتوصلنا الى نتيجة مؤداها المباشرة بتهيئة الاتفاقات اللازمة في هذا السبيل ، ووجهت الدعوة الى رئيس مجلس الوزراء لمناقشتها في باريس . وأخيراً ، فيما يتعلق بالأسلحة النووية ، أطلعت ديفنباكر على وجهة نظر فرنسا ، إذ قلت له : « إذا باشروا ، كما اقترحنا ، بحظر قواعد القصف ، والصواريخ ، وقاذفات القنابل ، والغواصات ، وحاملات القنابل ، فإن أمن كندا واستقلالها سيكونان مضمونين . ورغم الاتفاق الأطلسي الذي يربطكم بمشروعات أخرى ، أتمنى أن تتبنوا وجهة نظرنا » . وختمت كلمتي معرباً لرئيس مجلس الوزراء الذي كانت أهدافه موضع التقدير ، عن أن فرنسا مستعدة للتقرب كثيراً من

بلاده . غير أنه لكي تقوم بهذه المهمة من كل قلبها ، ولكي يتسنى للمجموعة الكندية أن تنظم أمرها وتقوي كيائها ، يجب أن تقبل أولاً ، وتعرف من ثم ، كيفية حل المعضلة الناشئة عن وجود شعبين ، أحدهما هو الشعب الفرنسي الذي يجب ، كأي شعب آخر ، أن يتمكن من تقرير مصيره .

تلك هي الحقيقة التي كانت تبدو في « كيبك » عبر الأوهام والاحتياطات . وقد استقبلتني هنا أيضاً الحكومة الاتحادية ونظمت البرنامج الذي يتضمن تعرف الوجهاء ، وحفلات عسكرية ، وزيارات للأماكن التاريخية الهامة ، وكان خالياً من أي مظاهرة شعبية . ومع ذلك ، فقد لاحظت نوعاً من الاضطراب في صفوف الجماهير المحتشدة ، وهتافات صادرة محصورة بعبارة « لتحيى فرنسا ! » و « ليحيى ديغول ! » ، وظهور عدد وافر من الأعلام المزدانة بأزهار الزنبق الخاصة بمدينة كيبك الى جانب أعلام الاتحاد النادرة جداً ، مما بعث لدي الاعتقاد بأن تياراً جديداً قد حدث منذ زيارتي الأخيرتين ، ولم يثر ذلك غيظ حاكم كيبك أونيسيم غانيون ، ورئيس مجلس الوزراء انطوان باريت وكلاهما عالم خبير بتاريخ شامبلان ^(١) وبمركتي « مونكالم » و « ليفيس » الكبيرتين . وخلال مأدبة الغداء الرسمية رفعت الكؤوس « على شرف فرنسا » ، فقلت : « ان كلا منكم يقصد أكيداً البلد الذي جئت منه » . فسرت في جسم الجميع قشعريرة ذات مغزى لا يخفى على أحد .

وتركت مونريال انطباعاً مماثلاً لما تركته « كيبك » ، وإنما زادت في حدته ضخامة عدد السكان ، والقلق السائد من جراء سيطرة الانكلوسكسونيين المتزايدة الذين يملكون ويرأسون المصانع ، والمصارف ، والمحازن ، والمكاتب ، ومن خضوع الفرنسيين اقتصادياً واجتماعياً ولغوياً ، بسبب اجراءات الادارة

١ - Champlain : رحالة فرنسي أسس مدينة كيبك عام ١٦٠٨ وجامد في سبيل نهضة كندا .
(المترجم)

الاتحادية التي تضفي حكماً على المهاجرين الجدد صبغة انكليزية . وعندما تجولت في أنحاء المدينة الكبيرة مع رئيس البلدية فورنيه أشار الى عدة أبنية ومنشآت تغطي سطح الأرض بفضل رؤوس الأموال الأميركية ، وأبدى أسفه لعدم توظيف الوطن الأم سوى أموال ضئيلة جداً في « ثاني مدينة فرنسية في العالم » . ولم أستطع قط ، قبل هذا اليوم ، أن أتحقق بوضوح مدى ضرورة توسع فرنسا في الخارج لدعم مركزها العالمي ، وما تكلفه في هذا السبيل ، اجراءاتها التجارية الطويلة .

وانتهت رحلتي الى كندا في مدينة تورنتو عاصمة اونتاريو . وقد شاهدت فيها ما يقابل وضع مونريال الفرنسية : فالصناعة فيها نشيطة جداً ، والعمران في كامل نهضته ، والجامعة مزدهرة . ولكنه كان يسود جوها روح القلق من أن تصبح ، عبر البحيرة الكبيرة ، تابعة للولايات المتحدة . وكان يرى كل من الحاكم كيلر ماكي ، من مشوهي معركة « فيمي » المظفرين ، ورئيس مجلس الوزراء ليسلي فروست ، في هذا التبادل مع الدولة الجارة العملاقة ، تسهيلات مادية تساعد على تقدم المنطقة . غير أنها يشعران أيضاً ، من جراء ذلك ، بكثير من الأسى . وعندما غادرت البلاد ، تساءلت : « أليس بوسع كندا أن تزيل الظلم التاريخي الذي يكتنفها ، بإنشاء دولة ذات منبت فرنسي ، الى جانب دولة أخرى ذات منبت بريطاني ، تتعاونان معاً في جميع المجالات ، بحرية وفي ظل نظام الأفضلية ، وتوحدان استقلالهما بقصد صيانتها ، فيتسنى لها بذلك أن تنتظم وفقاً لحقائقها الخاصة ، وتظل محتفظة بطابعها الكندي ؟ » .

وصلت إلى واشنطن في ٢٢ نيسان (أبريل) ، حيث وجدت نفسي غارقاً في صخب النشاط الأميركي . فمن المطار حتى « بلير هاوز » ، كنت استقل السيارة إلى جانب الرئيس آيزنهاور ، وكانت تنطلق حولنا اهتافات والصفارات ، وتعزف فرق الموسيقى في جو كثيف من الرايات والأعلام . وقد جرت هذه

الحفاوة نفسها للضيوف الفرنسيين في جميع مراحل تنقلاتهم ، وكانت تعرب بأبرز شكل عن شعور شعبي فائق . وكانت في هذا الاستقبال ظاهرة عاطفية واضحة واسعة تفرض نفسها كعنصر سياسي رئيسي . وقد سبق أن أذهلني هذا الاستقبال خلال زيارتي السابقة للولايات المتحدة ، غير أنها جرت خلال الحرب ، لذلك كنت أعزو تلك الحفاوة إلى الظروف التي تجلت فيها البطولة إذ ذاك . أما هذه المرة ، فيجب أن اعترف أن استقبال الأميركيين كان أساسياً وأخذ مني مأخذه ، بحيث أضحي يتعارض مع ما أقرؤه وأسمعه عني وعن فرنسا في الصحف والإذاعات الأميركية . وفي جميع الأحوال ، فإن الجو الودي الذي كان يسود عاصمة الولايات المتحدة منذ دخولنا المدينة ، والحفلات العامة التي جرت في مقبرة « آرلنغتون » ، وأمام تمثال « لافاييت » ، كل ذلك هيمن على تصرفاتنا الرسمية .

بدأت المباحثات ، بادئ ذي بدء ، في البيت الأبيض ، استمرت يومين ، وقد اشترك فيها ، في بعض الفترات ، وزير الخارجية هرتر ، والسفير هوفتون ، بالإضافة إلى كوف دو مورفيل ، وآلفان . وفي ٢٣ نيسان (إبريل) ، عقدت مؤتمرًا صحفياً واسعاً في «نادي الصحافة الوطني» وكانت معظم الأسئلة التي طرحت عليّ تتعلق بمشروع اجتماع «الرؤساء الأربعة» . ويوم الأحد في ٢٤ نيسان (أبريل) ، أخذت السيدة آيزنهاور الضيفات الفرنسيات في رحلة على نهر بوتوماك ، وتوجهت مع الرئيس إلى مزرعته في جيتيزبورغ حيث تجاذبنا أطراف الحديث في جو ودي . وبوصفنا جنوداً قدماء ، فقد زرنا ساحة المعركة التي انتصر فيها الشاليون نهائياً قبل مائة عام . وقد عدنا إلى واشنطن عن طريق «معسكر دافيد» ، وهو مجموعة من الأكواخ واقعة ضمن الغابة ، وكان الرئيس مولماً به ، ويتحدث عنه إلى ضيوفه ، وقد أطلعني كيف حاول فيه أن يغير عقيدة خروتشيف . وفي جميع أحاديثنا ، كان رئيس الولايات المتحدة يعود باستمرار إلى موضوع مؤتمر القمة القادم ، وكان يقول لي . إنني أؤلي هذا الموضوع اهتماماً خاصاً . إن مدة رئاستي

ستنتهي في آخر هذا العام ، ولن أجدد ترشيحي ، وبإلها من نهاية سعيدة
إذا توصلت إلى تحقيق الاتفاق بين الشرق والغرب ، دون مس المبادئ .
فأجبت دوايت آيزنهاور ، أنه عندما تنتهي مهامه ، فإنه سيحمل معه تقدير
الرأي العام ، مهما كانت نتيجة المؤتمر . وفيما يخصني ، فإنني لا أتوقع قط
نتائج إيجابية من اجتماع الأربعة . إن التعايش السلمي ما زال حديث العهد
ومحدوداً جداً ، كما أن القضية لم تنضج حتى الآن . ولكن مهما آل إليه
اجتماع باريس ، فسأعمل في سبيل إزالة التوتر ، وإقامة التعاون الثنائي مع
روسيا ، وسأبذل قصارى جهدي لكي أنقل هذين المسعين إلى المجال
الأوروبي ، وأضم إليهما ، فضلاً عن التكتلات والسيطرات ، كل البلاد الواقعة
على شواطئ الرين والدانوب والفيستول .

وأقر الرئيس ان ليس للولايات المتحدة أن تعمل كل شيء ، وأنه يترقب
على أوروبا ان تحل قضاياها الخاصة بنفسها ، إذا تمكنت من ذلك ، وأن
فرنسا تملك في هذا الصدد حق المبادرة ، وأن نهضتها تُعدُّ حادثاً رئيسياً في
القارة القديمة ، ودول الغرب ، والعالم أجمع . غير أنه لفت نظري إلى أن
أميركا مدعوة ، من حيث مركزها الطبيعي ، إلى البقاء في قارتها ، وأنه في
حالة العالم الراهنة ، تُعدُّ عودتها إلى العزلة كارثة كبيرة ، بعد أن ملَّ منها
وخيَّب آمالها هؤلاء الذين هم بأمس الحاجة إلى مساعدتها . فاعترفت لآيزنهاور
أنني رغم قناعتي بأن العالم لا يستطيع التخلي عن أميركا ، أمل ألا تجعل من
نفسها قاضياً أو شرطياً في المجال العالمي . أما النظرية المعاكسة ، أي العزلة أو
الانطواء على نفسها ، فلا أعتقد أنها يتفقان مع الواقع . لقد أدركت الولايات
المتحدة مرحلة من القوة والقدرة ، شجعت الكثير من النزعات على طلب
تدخلها . ومع ذلك كيف تستطيع عند نشوب مأساة عالمية ، أن تبقى
منعزلة ، على حين يهددها الموت في أي لحظة ، وفي أي بقعة من بقاع العالم ؟
وقد استكلت أحاديثي مع الرئيس بأحاديث أخرى مع ريتشارد

نيكسون . وفي المركز الذي يشغله كنائب للرئيس ، اكتشفت فيه شخصية صريحة وحازمة يمكن الاعتماد عليها في معالجة القضايا الكبيرة إذا تولى زمامها يوماً في المنصب الأول .

وفي ٢٥ نيسان (أبريل) ، زرت الكابيتول ، حيث استقبلني جميع أعضاء الكونغرس ، من شيوخ ونواب ، يغمهم شعور المودة وحب الاستطلاع . وقد ألقى رئيسه سام رايبورن ، خطاباً ترحيب رائعاً . وكان خطابي مترجماً وموزعاً مسبقاً ، كما فعلت في ويستمنستر ، وقد ضمنته سياسة فرنسا ، وأتمت الدليل على أنها تملك مثل هذه السياسة ، ثم توليت شرح أهدافها كما يلي : يترتب علينا أن نضمن الانفراج الدولي أمام خطر الحرب التي قد تقضي على الجنس البشري ... والتوصل بذلك إلى إحداث بيئة سلم تخفف تدريجياً التعارض بين شروط تسوية القضايا المطروحة على بساط البحث ، وفي مقدمتها قضية المانيا ... وتنظيم مساعدة البلاد التي تحتاج إليها ، عن طريق التعاون بين الغرب والشرق ... وتحقيق نزع السلاح ، والبدء بتدمير جميع وسائل نقل القذائف الذرية ، وإلاّ فإن بلادي تجد نفسها مرغمة على التزود بالسلاح النووي ... وأشرت بحرص وحذر إلى اللقاء الذي سيتم قريباً بين الرؤساء الأربعة وقلت : « إنه لا يكفي أن يجتمع السادة آيزنهاور ، وماكيلان وخروتشيف ، وأنا ، لكي نجد معاً وسيلة فورية لحل قضايا على جانب من الأهمية . ولكن قد يمكننا أن نقرر الطريق الذي يجب علينا سلوكه ، مهما كانت مراحل طويلة وشاقة » . وأنهيت كلمتي مؤكداً : « أن فرنسا حددت ، في جميع الأحوال ، أهدافها وآمالها » .

إن تصفيق أعضاء الكونغرس ، والأحاديث التي جرت بيني وبين كثير من المستمعين خلال حفلة الاستقبال التي تلت الجلسة الرسمية ، أثبتت لي أن خطابي ترك لديهم انطباعاً مفعماً بالاستحسان الممزوج بالدهشة ، إذ كانوا حتى الآن ، لا يعلمون عن أعمالي وتصرفاتي ، سوى ما كانت تنشره أصوات

الإعلام ، أو تفسره ، أو تعلق عليه . وكان في مجموعه ينطوي على النيل من « ماكيافيلية »^(١) الجنرال ديقول التي كانوا يدعونها . وعندما سألتني ريتشارد نيكسون : « كيف تفسر ذلك ؟ » أجبت : « قد يكون مرد ذلك الى أن ما أقوله وأسعى لإنجازه ، منذ حزيران (يونيو) ١٩٤٠ ، هو دائماً واضح ومستقيم ، جهد المستطاع . ولما كان كثير من محترفي السياسة والصحافة لا يتصورون النشاط الرسمي بدون خداع ومغالطات ، فإنهم لا يرون في صراحي وإخلاصي ، سوى التحايل . »

ومن الثابت أن سكان نيويورك الذين تدفقوا في الشوارع لم يكونوا يهتفون « للحيلة » المزعومة في شخصي ، سواء عندما كنت أجتاز برودواي مغموراً بسيول من الأوراق التي كانت تتساقط من السطوح والنوافذ ، أو عندما خاطبت الجمهور في ساحة دار الحكومة ، أو عندما كنت أتنقل في الشوارع متوجهاً الى الحفلات المقررة . ومن واجبي أن أعترف بأن الحاكم نيلسون روكفلر ، ورئيس البلدية روبيرت فاغنر ، بذلا منتهى الجهد كيلا يحول أي شيء دون ظهور الحماسة العظيمة التي أبدتها هذه المدينة الضخمة . وبعد ذلك توجهت الى الطرف الآخر من الولايات المتحدة ، يرافقتي دوغلاس ديبلون ، ووصلت الى سان فرانسيسكو التي كانت تفيض ، هي أيضاً ، بالحماسة الملهبة . وقد كانت كاليفورنيا ، في الوقت نفسه ، مغمورة بنشوة نموها . وهذا ما صرّح به حاكمها ادموند براون ، ورئيس بلديتها جورج كريستوفر ، ورؤساء عدة جمعيات استقبولي تباعاً . وهذا ما لاحظته عندما اجتزت المنطقة الصناعية ، وقمت بجولة حول حوض المرفأ ، وتساءلت : « ماذا سيكون مصير هذه القطعة من أميركا الواقعة في المحيط الهادئ عندما يُفتح باب المبادلات أمام السوق الصينية الواسعة ! » .

١ - الماكيافيلية : نسبة الى ماكيافيلي الذي نشر مبدأ استناد السياسة الى الخداع والمخاتلة .
(المترجم)

شخصية
بيرة إذا تولى

ستقبلني جميع
الاستطلاع.
ن خطابي
ياسة فرنسا،
ح أهدافها كما
التي قد تقضي
تحقق تدريجياً
، وفي مقدمتها
طريق التعاون
جميع وسائل
التزود بالسلاح
[بين الرؤساء
وما كميلان
على جانب من
سلوكه ، مها
فرنسا حددت،

بيني وبين كثير
أثبتت لي أن
، إذ كانوا حتى
تنشره أصوات

وانتهت رحلتي الى الولايات المتحدة في مدينة «اورليانز الجديدة» ، وكانت المظاهرات الحماسية التي قامت بها الجماهير أخذت بمجامع قلبي ، ولا سيما أنه ظهرت في كل مكان ذكريات « لوزيانا الفرنسية » . ولدى وصولي الى مطار «موازانت» ، بعد أن اجتزت المدينة التي ظل قلبها كما كان في «العهد الملكي» ، دعاني الحاكم ايول لونغ الى استعراض كتيبة الجيش في الساحة نفسها التي كان جنودنا يتمرنون فيها في الماضي ، ثم حضرت صلاة الشكر في الكاتدرائية القديمة المكتظة بالسكان الذين كانوا يذرفون دموع الفرح والانفعال ، وسمعت عدة هتافات باللغة الفرنسية كانت تصبح بها الجماهير المؤلفة من السكان البيض والزوج حول تمثال بيانفيل . ثم ركبت سفينة أبحرت بنا فوق مياه نهر المسيسيبي الذي كان يُعدُّ شريان « فرنسا الجديدة » العظيم ، وسمعتُ خطب رئيس بلدية ليسيبس ، ومعاون المطران ورئيس « جمعية الفرنسيين المحليين » ، وكل منهما كان يدعى «بيزو Bezou» ، كما سمعت كلمة الناطق باسم «الكاديين» المدعو آريسكو . كل ذلك جعلني أشعر بعظمة الماضي ، وأقتنع أن هذه التركة قد تفيد إشعاعنا في المستقبل . فإذا كان ما زرعناه ظل غرساً حياً ، فلنحافظ عليه عبر المحيط . ورجعت عن طريق غوايانا ، والمارتينيك ، والفوادلوب ، وقد أثبت لي انفجار العواطف في هذه المناطق الثلاث ، بمناسبة وجودي ، مدى تمسك السكان بالاحتفاظ بالجنسية الفرنسية ، رغم وجودهم بالقرب من العالم الجديد .

وقد لاحظت لدى عودتي ، أن أنظار العالم مركزة على باريس حيث سيُعقد اجتماع مؤتمر القمة . وقد سبق أن أبلغت ماكيلان في لندن ، وآيزنهاور في واشنطن ، وكتبت الى خروتشيف من كابين أنني حددت تاريخ ١٦ ايار (مايو) موعداً لعقد الجلسة الأولى . غير أنه في اليوم الذي كانت فيه رسالتي في طريقها الجوي الى موسكو ، رُفع الستار عن مهزلة رديئة تكاد تحبط المشروع بكامله . ففي الأول من ايار (مايو) أسقط الروس طائرة تصوير أميركية وأسروا طيارها ، وكانت تحلق في سماء منطقة قواعد قذف

القنابل الروسية فوق بحر « آرال » . وكان ذلك ، بلا شك ، خرقاً فاضحاً ، وفي وقت غير مناسب ، لفضاء الاتحاد السوفياتي الجوي . ومع ذلك ، فإن وزارة الخارجية ادّعت - ولعلها كانت تريد أن تصدق ذلك - أن الأمر لا يخرج عن كونه خطأ في الملاحة الجوية ، ثم أعلن البيت الأبيض ، بشيء من التواضع ، أنه اتخذ التدابير اللازمة كيلا تتكرر مثل هذه الرحلات الجوية . وقد لوحظ فيما بعد ، أن الكرملين ، كان مقرراً أن يضيف على الحادث مقاييس مأسوية ، وأنه سيحبط بالتالي اعمال المؤتمر . وفي الخامس من أيار (مايو) ، أجبني رئيس مجلس الوزراء السوفياتي عن رسالة الدعوة التي وجهتها إليه ، مبدياً أقصى اللوم نحو الأميركيين وكان يتهمهم في أحاديثه العامة ، وفي مذكرة أرسلها إلى واشنطن ، بالعدوان والتجسس المجرم وسوء النية . ومع ذلك ، فقد أبلغ أنه سيحضر الموعد المقرر في باريس .

وقد استقبلته ، فعلاً ، يوم ١٥ أيار (مايو) في قصر الاليزيه ، وكان يرافقه بالإضافة إلى غروميكو وفينوغرادوف ، المارشال مالينوفسكي المختص بالصواريخ . وبعد أن أعرب خروتشيف عن احترامه لي وثقته بي ، سلمني بياناً ينص أنه لن يتمكن من الاشتراك في المؤتمر ، ما لم يقدم آيزنهاور اعتذاره علناً للاتحاد السوفياتي ، ويستنكر العدوان الذي ارتكبته الولايات المتحدة ، وينشر نوع العقوبات التي اتخذها ضد مرتكبي هذا العمل الاجرامي ، وأن يتعهد ألا تقوم في المستقبل أي طائرة تجسس بالتحليق فوق الاقليم الروسي . وكان واضحاً أن السوفيات كانوا يتوخون إما إذلال الولايات المتحدة علناً ، أو التملص من مؤتمر أصبحوا الآن لا يرغبون فيه ، بعد أن طالبوا به بالحاح .

وقد أبدت لخروتشيف أن قضية طائرة التصوير ليست سوى حادث عارض في الحرب الباردة والتنافس في الأسلحة القاثين بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وأن حالة التوتر هذه هي الدافع لأعمال التجسس التي قام بها الأميركيون . وأن الروس يقومون بأعمال مماثلة ، وأن القضية

وكانت
سما أنه
مطار
الملك ،
التي كان
أثنية
وممعت
البيض
ماه نهر
تُخطب
يين ،
كاديين
هذه
جاء ،
نيك ،
لاث ،
رغم
حيث
نهاور
أيار
ت فيه
تكاد
طائرة
قذف

الأساسية هي أن نعرف هل يقبل الطرفان بوضع حد لمثل هذا التصرف ، وتنظيم الانفراج الدولي ، وهذا هو الهدف المنشود من عقد مؤتمر القمة ، وما من شيء يدل بوضوح على مدى فائدته أكثر من هذه الأحداث . وإذا لم يعقد هذا الاجتماع بسبب السوفييات ، فان فرنسا ستأسف لذلك ، لحرمان الدولتين المتنافستين من فوائده ، ولكنها ستنصاع للأمر الواقع ، ولا سيما أن الطرفين طلبا توجيه الدعوة إليه منذ مدة طويلة . وعلى أثر ذلك ، ظلّ رئيس مجلس الوزراء السوفياتي متظاهراً بالانفعال الشديد ، وأكد أن بلاده قد جرح شرفها ، وأنه لا يسمح بالاهانات ، وأن لديه جميع الوسائل القادرة على سحق خصومه ، ويستطيع في كل لحظة أن يدمر قواعدهم حيثما كانوا . ثم أضاف : « إني أعلم أن لا دخل لفرنسا في هذه التحديات الأميركية ، ولكنها حليفة الولايات المتحدة التي تملك جيوشاً في أراضيها ، وستصيبها بعض نتائج الحرب دون أن نقصدها هي بالذات » . فأجبت خروتشيف بقساوة ، إنه من العبث التنبؤ بما سيجري عند نشوب نزاع ، وإنني شاهدت ، مرتين في حياتي ، انهزام دولة عمدت إلى إثارتها ، اقتناعاً منها بأن النصر سيكون حليفها . وأنهيت حديثي قائلاً : « لم أدعُ إلى عقد المؤتمر في باريس للتحدث عن الحرب ، بل للعمل على نشر لواء السلم ، وتحقيقاً لهذه الغاية ، فان الاجتماع الأول سيعقد هنا غداً صباحاً » .

وقد جمعت آيزنهاور ، وماكيلان ، بعد الظهر في قصر الاليزيه ، بعد أن تبلفا التصريح السوفياتي . وقد استمعنا بادية ذي بدء إلى آديناور ، الذي كان أيضاً في باريس ، وكان يساوره القلق من جراء أي تنازلات قد يُحمل الغربيون على منحها على حساب مدينة برلين ، كما كان يخشى في الواقع ، أن يتفوق خروتشيف على الرئيس الأميركي الذي ارتكبت حكومته خطيئةً ، ويحصل منه ، بمقابل ذلك ، على بعض التعديلات في وضع العاصمة الألمانية القديمة . وجدير بالقول إنه كان يبدو أن الانكلوسكسونيين ، ولا سيما البريطانيين ، لم يكونوا مصممين على رفض هذه المساومة . وقد بدا ماكيلان

مؤيداً التسوية التي سبق أن اقترحها خروتشيف ، بتحويل برلين إلى «مدينة حرة» . وفي مثل هذه الحالة ، تُسحب القوات الانكليزية والفرنسية والأميركية ، وتتم تغطية هذه العملية « بضمان » يطلبها الحلفاء من الأمم المتحدة . وكان آديناور بطبيعة الحال ، معارضاً لمثل هذا « الحل » ، وفيما يخصني كنت أيضاً مناوراً له ، للأسباب التي ذكرتها الى محدثي ، لأن التخلي عن برلين في الأزمة الراهنة ، يؤدي إلى اعلان التراجع وإثارة سيل من الازمات . وتمكن محاولة حل القضايا الألمانية بعد تحقيق الانفراج الدولي وإقامة التعاون بين الأطراف المعنية . وبدأ الاتفاق معقوداً على وجهة النظر هذه ، مما سمح لآديناور ، بالعودة إلى بون .

ومع ذلك ، فقد تبين أن الرئيس الأميركي ورئيس مجلس الوزراء البريطاني لم يبتاً نهائياً في الموقف الذي يجب اتخاذه في الغد أمام خروتشيف . فأينهاور الذي كان ممتعضاً من سوء سير الأمور ، أعرب عن رغبته في أن يدلي خلال اجتماع « الأربعة » ، بتصريح مهديء جواباً عن التصريح القاسي الذي قرأه لي رئيس الحكومة السوفياتية . وكان من رأي ماكملان بعد زيارته لهذا الأخير ، أن هذه الصلابة ناشئة عن تحول الأجهزة الحاكمة في موسكو التي انتقدت خروتشيف للضعف الظاهري الذي تتسم به سياسته الخاصة بالتعايش السلمي ، مما حمله على انتهاز مناسبة طيران التجسس الأميركي ، ليغير اتجاهه مؤقتاً . ومن رأيه أيضاً وجوب كسب الوقت ، وهذا يقتضي ، فيما يتعلق بالجواب عن الإنذار السوفياتي ، اللجوء الى ماطلة الأمور خلال سلسلة من الاجتماعات الرباعية ، والمحادثات الثنائية . وفيما يتعلق بي ، فقد أعلنت الموقف الذي سأتحذه في الاجتماع الكامل ، إذ قلت : « إنني أرفض أن يصبح المؤتمر مجالاً لتبادل الشتائم بين الروس والأميركيين . إنني أصر على وضع الأمور في المجال اللائق والمفيد ، إذا اقتضى الأمر . فلماذا كانوا يريدون دراسة القضايا الكبيرة التي هي هدف الاجتماع ، أي نزع السلاح ، وقضية ألمانيا ، ومساعدة البلاد المتخلفة ، فإنني أفتح باب المناقشة ، وإلا فلا موجب لعقد المؤتمر ،

وسأقترح تأجيله الى « أجل غير مسمى » .

وبتاريخ ١٦ أيار (مايو) جلس أعضاء الوفود الأربعة حول المائدة . فقد أجلست الانكليز عن يميني ، والسوفيات عن يساري ، وجلس أمامي الأمير كيون . وكان الى جانبي دوبريه ، وكوف دو مورفيل ، وكان الى جانب آيزنهاور ، هرتر ، وتوماس كيتس ، وكان الى جانب ماكميلان سيلوين لويد وهويار ميلر ، وكان الى جانب خروتشيف ، مالينوفسكي وغروميكو . وباشر خروتشيف الحديث منذ افتتاح الجلسة ، وأدلى بتصريح مماثل للذي قرأه بالأمس ، أصرّ فيه على أن تبادر الولايات المتحدة الى الاعتراف علناً بعدوانها واستنكاره ، وأن تقدم الاعتذار اللازم ، وتعاقب المسؤولين ، وإلا فلن يشترك بأي مناقشة أخرى ، وأضاف أن زيارة رئيس الولايات المتحدة للاتحاد السوفياتي التي كان مقرراً القيام بها في ١٥ حزيران (يونيو) ، تُعد بحكم اللغاة . وكان المارشال مالينوفسكي يرافق حديث خروتشيف بحركات تنطوي على التهديد والوعيد . ولما جاء دور آيزنهاور قرأ وثيقة طويلة تؤكد أن تحليق الطائرة الأميركية فوق الاقليم السوفياتي ، لا يؤلف عملاً عدوانياً ، وإنما كان مجرد تدبير دفاعي ، وأنه ، في كل الأحوال ، لن يتكرر هذا الحادث . وبدأت على ماكميلان إمارات الانفعال والقلق ، إذ كان حريصاً على انقاذ المؤتمر مهما كلف الأمر ، ولذلك اقترح فسخ المجال الكافي للتفكير ، وأن يتاح لكل جانب الوقت الكافي لتدقيق البيانين اللذين أدلى بهما الطرفان ، ويترك الباب مفتوحاً أمام اللقاءات الثنائية ، ولا سيما بين الرئيس الأميركي ورئيس الحكومة السوفياتية ، مع وجوب تجنب نشر ما ذكره الجانبان ، على أن يتم اللقاء بعد مهلة يومين أو ثلاثة .

وبعد أن فسحت مجال الكلام لغيري ، تناولت بدوري زمام الحديث ووجهته نحو خروتشيف ، مبدياً أن قضية الطيران حصلت في اليوم الأول من أيار (مايو) ، وأنه تقرر عقد المؤتمر في ١٦ من الشهر نفسه ، وكان

يجب خلال هذه الأيام الخمسة عشر ، إما تسوية الحادث ثنائياً ، ما دام الأمر ينطوي على مثل هذه الضرورة ، أو إبلاغ من يلزم بعدم الرغبة في حضور الاجتماع المتفق عليه ، وإنه لمؤسف جداً إحضار رئيس دولة ورئيس حكومة إلى باريس ، والحضور من ثم شخصياً للإعراب عن مطالب قد تحول دون اجراء المباحثات . ثم قلت : « ومهما يكن الأمر ، فان سبب وجودنا هنا نحن الأربعة ، هو الحرص المشترك على تحقيق الانفراج الدولي والقيام معاً بدراسة القضايا التي تعترض سبيله . فلماذا لا نباشر عملنا ؟ إن التجسس هو ، حتماً ، عمل مؤسف ، ولكن كيف يمكن تجنبه ما دام ثمة دولتان متنافستان ، وزاخرتان بأسلحة تترك انطباعاً متبادلاً بإمكان حصول الاشتباك في أي لحظة ؟ إن طائرة أميركية حلقت في سماء روسيا ، مع أنه في هذا اليوم نفسه ، مرّ قمر صناعي سوفياتي ثنائي عشرة مرة فوق فرنسا ، خلال أربع وعشرين ساعة . فكيف يمكننا أن نتحقق من أن هذا القمر الصناعي لم يصورها ؟ كيف يمكننا أن نتأكد من أن الأجهزة المختلفة التي تجتاز السماء ، لن تُلقي فجأة ، قذائف رهيبة على أي أمة ؟ فالضمان الوحيد هو الانفراج السلمي المقرون ببعض التدابير المناسبة المتعلقة بنزع السلاح . هذا في الحقيقة هو الهدف الذي يتوخاه مؤتمرنا ، ولذلك أدعوكم إلى فتح باب المناقشة . ولما كان أُلقي قبل قليل بيانان حول حادثة الطائرة ، فلنترك للطرفين المعنيين بحال التفكير فيها ، والاجتماع معاً على حدة ، ولنعقد اجتماعاً غداً لكي نباشر فعلاً مناقشة القضايا المسجلة في جدول أعمالنا . وإلى أن يتم هذا الاجتماع يجب حتماً عدم نشر النصين اللذين تمت قراءتهما هذا الصباح » .

حينئذ صرّح خروتشيف أنه مهما كانت رغبته في مباشرة أعمال المؤتمر ، فإنه لن يساهم فيه ما لم يتلقَ من الرئيس آيزنهاور الاعتذارات والضمانات اللازمة . ومن جهة ثانية ، فإنه سيتولى فوراً نشر نص بيانه ، لأن الأمر يتعلق بشرف الاتحاد السوفياتي وسيادته ، وإن الرأي العام في بلاده لا يقبل اجراء أي حديث مع الغربيين « وثلاثتهم أعضاء متضامنون في الحلف

الأطلسي « قبل الحصول على الترضية اللازمة . ثم صاح : « أي شيطان حمل
الأميركيين على ارتكاب هذا العمل الممقوت ؟ » حينئذ أبدت : « أنه يوجد
في العالم عدد وافر من الشياطين يفسدون الأعمال » ، ورفعت الجلسة قائلاً :
« إنني سأتصل مع الوفود ، وإذا كان بالإمكان عقد جلسة لمباشرة مواد جدول
الأعمال ، فسيكون ذلك غداً » .

ولم يكن ما تبع ذلك سوى مجرد معاملات . وفي الصباح الباكر من يوم
١٧ أيار (مايو) ، عقد فجأة رئيس مجلس الوزراء السوفيياتي مؤتمراً صحفياً
أمام مركز سفارته ، على رصيف شارع « غرونيل » ، أعلن فيه مطالبه ،
على أن يعرضها بالتفصيل ، في اليوم التالي ، على خمسمائة صحافي . واجتمع
إثر ذلك الغربيون الثلاثة في قصر الاليزيه وبدا آيزنهاور بالغ الانفعال من
جرا شتائم خروتشيف التي أصبحت الآن علنية ، وبجرداً من أي أمل يتعلق
بمصير المؤتمر . وقد وجهت دعوة مبدئية الى الوفود الأربعة دعوتهم فيها الى
الاجتماع بعد الظهر « للتأكد من مدى إمكان مباشرة أعمال المؤتمر » . وقد
أبلغني خروتشيف رفضه ، ثم كتب لي أنه لن يستطيع الحضور ما لم يتول
رئيس الولايات المتحدة إزالة العقبات القائمة . وردد ماكيلان أسفه قائلاً :
« إنه يشاهد انهيار العمل السلمي الذي سعى اليه منذ عامين ... ووقوع
بلاده في أكبر محنة عرفتها منذ الحرب » . وعندئذ صدر بلاغ فرنسي -
انكليزي - أميركي ، يوضح أن المؤتمر قد توقف قبل أن يتمكن من مباشرة
أعماله . وفي ١٨ أيار (مايو) ، زارني رئيس مجلس الوزراء السوفيياتي مودعاً ،
وقد أنحى باللائمة على رئيس الولايات المتحدة ، واتهمه بأنه « شخص ضعيف ،
عاجز عن تولي الأمر والنهي ، وقد أصبح ألعبوبة في أيدي إدارات حكومته » ،
ثم أبدى قلقه من النتائج التي ستنتج عن هذا الوضع . وأخيراً وجّه إليّ
جميع من اشترك في المؤتمر سيلاً من الثناء والشكر ، فكتب آيزنهاور : « إنني
أحمل من باريس حرارة صداقتنا وقوتها مقرونة بالتقدير أكثر من أي وقت
مضى ... وأبدي نحو شخصك الاحترام والاعجاب اللذين لا أكنها إلا

لأشخاص قلائل . وصرّح ماكملان : « أشكر الجنرال على الطريقة الفائقة التي ترأس بها المحادثات ... لقد خابت فيها آمال الغربيين الثلاثة ... ولكنها دعمت في الوقت نفسه صداقتهم » . وأبرق خروتشيف قائلاً : « أشكرك بصدق وإخلاص على الحفاوة البالغة والكرمية التي احطتني بها ... واسمح لي أن أعرب لك عن أمني بأن تؤدي اتصالاتنا الشخصية في شهري آذار (مارس) ونيسان (أبريل) ، ومحادثاتنا في الأيام الأخيرة الى توثيق التفاهم بين الاتحاد السوفياتي وفرنسا ، والنمو المستمر لعلاقاتها ودعم السلم العالمي » . وكتب آديناور : « إن البشر يغمروني لترؤس الجنرال ديغول محادثات باريس ، إذ بفضل حزمه ، وقوة شخصيته ، تمكن الغرب من أن يتفادى تراجعاً خطيراً ، كانت ألمانيا أول من ستدفع ثمنه » . وإني إذ أقدر العواطف الكريمة التي تفضل بالاعراب عنها هؤلاء الرؤساء الأربعة ، لا أستطيع أن أتجاهل أنها كانت تنطوي جميعها على ما يثلج الصدر للخروج من الأزمة الخطيرة دون كارثة ، مع الشعور بالارتياح ، إذ تمكنا ، رغم كل ما جرى ، من الاستمرار في العيش ، ولو في الحالة الراهنة ، الأمر الذي يُعد كسباً كبيراً .

أما الجانب السوفياتي ، فبعد أن بذل قصارى جهده لالقاء الرعب في قلوب الآخرين ، أخذ في الأشهر اللاحقة ، يتبع موقفاً متسماً بالاعتدال . ومنذ نهاية عام ١٩٦٠ ، استنكف الكرملين عن طلب الحصول من « البيت الأبيض » على الترضيات التي طالب بها في اجتماع باريس ، والتزم السكوت فيما يتعلق بمشروع عقد معاهدة منفردة مع ألمانيا الشرقية ، كما اكتفى خروتشيف بتوجيه عبارات مؤسفة الى الرئيس الأميركي الحالي ، مناشداً الرئيس المقبل الذي سيحل محله ، أياً كان .

وكان جون كيندي ، خلف آيزنهاور ، في الرئاسة . وقد انتُخب عن حكمة ودراية ، ليتولى تسيير الأمور ، وتمّ انتخابه رئيساً لبلاد عملاقة ذات قضايا داخلية خطيرة ، وكان يميل إلى العمل بسرعة وحزم ، ولكنه

اصطدم بجهاز السلطات والادارات الاتحادية المهرق ، وبأشر العمل في عالم تتمتع فيه أميركا بالقوة والمجد ، وتفيض جميع جروحها بالقيح ، وتقف تجاهها كتلة معادية موحدة . وقد وجد الرئيس الجديد لدى مباشرته مهامه ، إلى جانب الثقة التي يتمتع بها شبابه ، بعض الشكوك التي تراود المبتدئ ، بيد أنه كان مقررأ ، رغم العقبات الكثيرة ، أن يتولى خدمة الحرية والعدالة والتقدم . وإنه لصحيح عندما اقتنع بأن واجبه وواجب الولايات المتحدة يقضيان بتصحيح الأخطاء ، اضطر ، بادئ ذي بدء ، إلى اللجوء إلى تدخلات لم تجد ما يسوغها . وكانت تجربة رجل الدولة جديرة بأن تجد من اندفاع الرجل المثالي . لقد كان جون كيندي ، يملك الوسائل اللازمة ، ولولا الجريمة التي قضت عليه لكان لديه الوقت الكافي ليطلع هذا العصر بطابعه .

وما كاد يباشر مهامه ، ويساوره التردد والتعاضم ، حتى أخذ يرأسني . فقد كتب لي في شهر شباط (فبراير) ، طالباً دعم حكومته التي تريد أن تتولى الأمم المتحدة إدارة شؤون الكونغو - ليوبولدفيل ، عسكرياً ، وسياسياً ، وإدارياً ، وهذا ما رفضته . ثم كتب لي في شهر آذار (مارس) ، يقترح عليّ اتباع خطواته في مشروعه الرامي إلى وضع « اللاوس » حكماً تحت حماية « منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا » ، وهذا ما تعذر عليّ قبوله أيضاً . وكتب لي في شهر نيسان (أبريل) ، ليعرب عن سروره بالقدوم قريباً إلى فرنسا ، بناء على دعوتي . وكتب لي في شهر أيار (مايو) ، ليطلعني على رغبته في مقابلة خروتشيف ، في فيينا ، بعد الانتهاء من زيارتي . وكان خلال هذه الفترة قد سمح وأزر الحملة المشؤومة التي قام بها على كوبا بعض المنفيين الذين انطلقوا من فلوريدا . وبتاريخ ٣١ أيار (مايو) ١٩٦١ ، وصل الرئيس الأميركي إلى باريس ، وكان يفيض بالحيوية ، تحيط به هالة من حب الاستطلاع ، ويؤلف مع زوجته اللامعة والمثقفة ، أسرة تطفح بالسحر والجاذبية . وكان استقبال الجمهور لهما ودياً إلى أقصى حد ، كما كانت الحفلات والاستقبالات الرسمية التي اقيمت تكريماً لهما في العاصمة وفي قصر فرساي ،

طافحة بالعظمة والفخامة. ولكن المهم هو حتماً سلسلة محادثات الرئيس معي، وكان يرافقه دين راسك، وغافان، كما كان يرافقني دوبريه، وكوف دو مورفيل وآلفان.

وقد تبين منها أن موقف الولايات المتحدة إزاء فرنسا قد تغير تماماً. وإذا وضعنا الصداقة التقليدية على حدة، نلاحظ أنه انقضى ذلك الزمن الذي كانت واشنطن تعد فيه باريس كأحدى الدول التي تتولى حمايتها، والتي لا تتعامل معها، كما تفعل مع الدول الأخرى، إلا ضمن المنظمات الجماعية « كالحلف الأطلسي، ومنظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا، والأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وصندوق النقد الدولي الخ... ». أما الآن، فقد خضع الأمير كيون لاستقلالنا، وأخذوا يتعاملون معنا مباشرة وبشكل خاص. وكذلك كانوا يتصورون أن تصرفاتهم فقدت سيطرتها، وأن تصرفاتنا تستطيع أن تستقل عنهم. وفي الواقع كان كيندي يقترح عليّ، في كل مناسبة، أن نشترك في مشروعاتهم. وكان جوابي أن باريس مستعدة للتفاهم الوثيق مع واشنطن، ولكن ما تفعله فرنسا يصدر عن ارادتها الكاملة.

وعندما أثار الرئيس قضية الكونغو، حيث تولى داغ همرشولد، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، بناء على إيعاز من أميركا، تأليف حكومة تحل محل حكومة باتريس لومومبا، رفضت كلياً الاشتراك بهذه العملية. ولكنني أوضحت للرئيس كيندي، مدى اختلاف سياستنا حول موضوع الهند الصينية بشكل خاص. ولم يخف عليّ في الواقع أن الولايات المتحدة تنهياً للتدخل، فقد أنشأت قواعد جوية في سيام (تايلاند)، بفضل نفوذها الذي تنفرد به لدى حكومة المارشال ساريت. أما اللاوس، التي سيؤيد حيادها مجدداً في مؤتمر جنيف، فقد أدخلوا إليها «مستشاريهم العسكريين» بالاتفاق مع الزعماء المحليين، رغم تردد الأمير سوفانّا فوما، وحزب «الحيايين». أما

في جنوب فييتنام، فقد حملوا «نغو دين ديم» ، على تسلّم السلطة الدكتاتورية، وترحيل المستشارين الفرنسيين ، ثم شرعوا في إقامة العناصر الأولى لجيش الغزو . وكشف لي جون كيندي ، النقاب عن أن القضية آخذة في النمو بقصد إشادة قاعدة لمقاومة السوفييات في شبه جزيرة الهند الصينية ، ولكنني بدلاً عن الموافقة التي كان يتوقعها مني ، صرحت للرئيس أنه يسلك طريقاً وعرّة .

وقلت له : « إن تدخلكم في هذه المنطقة يعد تطوراً لا نهاية له . فما دامت الأمم قد استيقظت من سباتها ، فلا مجال لأي سلطة أجنبية ، أن تفرض نفسها فيها ، مهما كانت وسائلها . وهذا ما تلاحظونه ، لأنه إذا وجدتم ، محلياً ، حكماً يقبلون إطاعتكم ، بدافع مصلحتهم ، فإن الشعوب لا تقبل بكم ، ولا تنادىكم أصلاً . إن العقيدة التي تثيرونها لا تغير هذا الوضع ، كما أن الجماهير تخلط بينها وبين رغبتكم في السيطرة . ولهذا السبب ، كما توغلتم في تلك البلاد ضد الشيوعية ، ظهر الشيوعيون فيها بمثابة أبطال الاستقلال الوطني ، وتلقوا مزيداً من المساعدات ، وفي مقدمتها المساعدات الناجمة عن اليأس . لقد قمنا ، نحن الفرنسيين ، بهذه التجربة ، وقد أردتم أنتم الأميركيون ، أن تأخذوا بالأمس محلنا في الهند الصينية . وتريدون الآن أن تتمموا ما قمنا به ، بإثارة حرب جديدة سبق أن وضعنا حداً لها . وإني أتنبأ بأنكم ستقعون خطوة بعد خطوة ، في ورطة عسكرية وسياسية لا نهاية لها ، رغم الخسائر والنفقات التي ستبدلوها بسخاء . إن ما يجب أن تعملوه أنتم ونحن وغيرنا في قارة آسيا التعيسة ، هو عدم الحلول محل الدول في أراضيها ، بل إسعافها بما يخرجها من البؤس والذل اللذين يُعدان، هنالك وفي أي قطر آخر ، سبب الانظمة الدكتاتورية . واني أقول لك ذلك باسم جميع الدول الغربية .

وكان كيندي يصغي إليّ، ولكن الحوادث أثبتت أنني لم أقنعه . وبالمقابل،

فقد تبني ، فيما يتعلق بأميركا اللاتينية ، نظرية تبدو قريبة من تلك التي عرضتها عليه . فقد أطلعني على مدى الأهمية التي تعلقها حكومته على مشروع تحالف يعقد تحت شعار التقدم ، وتتولى الولايات المتحدة بموجبه تقديم مساعدات ضخمة لتنمية بقية دول العالم الجديد . ومع ذلك ، فإنه يدرك مساوئ شبه الاحتكار هذا ، والاساءات وردود الفعل التي يمكن أن تنشأ عنها ، ولذلك فإنه يصر على أن تبذل أوروبا ، ولا سيما فرنسا ، مزيداً من النفوذ والنشاط في وسط القارة الأميركية وجنوبها ، وقد طلب مني أيضاً أن أسعى لكي ترسل السوق المشتركة مراقبين إلى المؤتمر الأميركي القادم الذي سيعقد في «بونتيا ديل إيست» ، وقد هنأت الرئيس على هذا التوجيه الذي لا يتفق مع مبدأ مونرو ، الانحصاري ، وأبلغته أنني أعترم ، في الواقع ، تنمية العلاقات القائمة حتى الآن بين فرنسا والدول اللاتينية ، الواقعة عبر المحيط الأطلسي . وذكرته من جهة ثانية ، بموقف باريس من النقاش العالمي الذي يجري حالياً حول التجارة الدولية . إن حكومتي تؤيد تثبيت أسعار المواد الأولية ، ومنتجات البلاد الاستوائية التي تصدرها كثير من المناطق النامية ، ولا سيما أميركا اللاتينية ، والتي تسمح لها بشراء التجهيزات التي تحتاج إليها ، وأن يتم ذلك حكماً في مستوى كافٍ بدلاً من أن تتعرض لمضاربات كيفية . ولكن يبدو أن جون كيندي ، لا يميل إلى الخطة النافذة بشأن هذا الموضوع الذي يمس مصالح الولايات المتحدة مباشرة .

والذي يشغل باله بالدرجة الأولى هو موقف بلاده المسيطر على الدفاع عن الغرب . وكان يبذل قصارى جهده للبحث عن وسيلة للاحتفاظ به دون أن يتظاهر بمعارضة الاستقلال الفرنسي . وفيما يتعلق باستعمال الأسلحة الذرية المحتمل ، فقد أكد أن أميركا ستلجأ إلى ذلك حتماً ولا تترك أوروبا الغربية تقع في أيدي السوفييات . ولكنه لم يتمكن من أن يجيبني عن أسئلتني الدقيقة المتعلقة بالموعد الفعلي لإلقاء القنابل الذرية ، ومن أي منطقة يتم غزو البلاد ، وما الأهداف المسددة نحوها ، وهل هي قريبة أو بعيدة ، وهل هي

استراتيجية أو تكتيكية ، وهل هي واقعة ضمن روسيا أو لا . فقلت له :
« إن ذلك لا يدهشني ، لأن الجنرال نورستاد القائد العام للقوى الحليفة ،
الذي أقدره إلى أقصى حد ، والذي يوليني ثقة كبيرة ، لم يتمكن قط أن
يحدد لي هذه النقاط التي تعد أساسية بالنسبة إلى بلادي . ومن جهة ثانية ،
فقد اقترح الرئيس ، رغبة منه في أن يحول دون إقدام فرنسا على صنع القنابل
الذرية ، تزويد الحلف الأطلسي ، بغواصات تحمل صواريخ «بولاريس» ، وهي
قنابل ذرية جديدة ، ذات مرمى بعيد ، قد تحول الأذهان — بحسب رأيه —
عن أي هجوم على أوروبا . ولم يسعني بعد أن استمعت إليه إلا أن أؤكد له
رغبة فرنسا في أن تصبح دولة نووية ، وأن هذه هي الوسيلة الوحيدة التي
تحول دون تمكن أي كان من محاولة القضاء عليها ، دون أن يتعرض إلى
الهلاك . أما تسلم الحلف الأطلسي عدداً من غواصات «بولاريس» ، فهو مجرد
انتقال القيادة الأميركية إلى قيادة أخرى ، بحيث يبقى قذف الصواريخ
منوطاً بقرار يصدر عن الولايات المتحدة وحده .

لقد بدا جون كيندي ، ظاهر القلق مما سيجري بينه وبين نيكيتا
خروتشيف ، فقد قال لي : «إنني إذ أذهب إلى فيينا لأقصد سوى مجاملته ،
والاحتكاك به ، وتبادل الآراء معه» . ورأيت في هذا الحرص منتهى الحكمة ،
وهذا ما قلته للرئيس وأضفت : « ما دام القتال لن ينشب ، ولما كانت
الحرب الباردة تكلف كثيراً ، فالمستقبل للسلم ، ولكن لا يمكن تنظيمه إلا
بواسطة انفراج دولي عام ومستمر ، وهذا يتطلب إقامة التوازن ، لأن القضاء
عليه ، ولا سيما في معالجة قضية المانيا ، قد يعرض العالم إلى أسوأ الأخطار .
لذلك يجب أن تبدو صلباً عندما يهددك خروتشيف غداً بوجوب تغيير نظام
برلين ، أي تسليمه المدينة ! فهذه أكبر خدمة يمكن أن تؤديها للعالم أجمع ،
ولروسيا نفسها .

لقد غادر كيندي ، باريس ، وقد وجدت فيه رجلاً يستطيع أن ييني

آمالاً كبيرة على كفاءته ، وسنه وطموحه . وقد بدا لي انه يستعد للصعود
عالياً ، كما يفعل الطير الكبير عندما يصفق بجناحيه شاقاً طريقه نحو القمة .
وعندما عاد الى واشنطن ، صرح في ٦ حزيران (يونيو) ، في خطاب
وجهه إلى الشعب الأمريكي : « لقد وجدت في الجنرال ديغول مستشاراً حكيماً ،
ومرشداً مطلعاً على التاريخ الذي أسهم في صنعه . وليس بوسعي أن أحض
غيره ثقتي الكبيرة » . وبعد أن عرف واحدنا الآخر ، تابع كل منا طريقه
حاملًا عبئه متجهًا نحو مصيره !

لقد تناول الحديث بين خروتشيف وكيندي ، قضية برلين ، كما كان
متوقعاً . وبرز مجدداً المشروع السوفييتي القاضي بإنشاء المدينة الحرة المزعومة ،
كما تخرج الأفقى البحرية من المياه . لم يتورط الرئيس الأمريكي بإبداء موافقته
حالاً ، ولكنه تأثر بما أبداه محدثه من رباطة جأش . وقد لاحظ ذلك هذا
الأخير ، مما دفعه ، بعد بضعة أيام ، إلى اللقاء خطبتين رسميتين تتضمنان أن
روسيا ستوقع ، فعلاً ، معاهدة صلح منفردة مع المانيا الشرقية ، وتعترف
لها بكامل السيادة فيما يتعلق بمحدودها وإقليمها ، فاستنتج جون كيندي ، من
ذلك ، أن ثمة أزمة خطيرة على وشك النشوب ، وظل معتقداً بصحة ذلك ،
وشرع يكتب لي ، شهراً بعد شهر ، بوجوب التفاوض مع السوفييات حول
المانيا لتفادي ما هو اسوأ . ومع ذلك ، فقد قرر دعم وسائل الدفاع في
أوروبا ، وقد أيدته بالنسبة إلى هذه الفكرة الأخيرة ، وقمت علناً ، فيما
يخصنا ، باستكمال قواتنا الرابضة على ضفاف نهر الرين ، بالرجال والعتاد. أما
فيما يتعلق بالموضوع الثاني فقد أوضحت موقفي ، المختلف عما كان عليه في
واشنطن ، ولندن ، في رسالة وجهتها بتاريخ ٦ تموز (يوليو) ، إلى رئيس
الولايات المتحدة ، وفي خطاب وجهته إلى الأمة في ١٢ تموز (يوليو) .

لقد كتبت إلى كيندي ما يلي : « إذا أقدم السوفييات على إثارة الأزمة ،
فلا شيء يحول دون نتائجها السيئة سوى الموقف المفعم بالحزم والتضامن ،

الذي تتخذه وتؤكد في الوقت المناسب كل من أميركا، وانكلترا، وفرنسا...
إننا لا نستطيع التفاوض مع روسيا حول مجموع القضية الألمانية ، إلا بعد
فترة طويلة من الانفراج الدولي ، وهذا منوط بموسكو . وقد خاطبت
الفرنسيات والفرنسيين عبر الأثير ، عن وضع بلادنا الداخلي والخارجي ،
وقلت : « ها إن ملامح الأزمة تعود إلى الظهور في الأفق ، وبديهي أن
السوفيات هم الذين حركوها... لقد جددوا ادعاءهم بالانفراد بتسوية مصير برلين ،
وأثاروا قضية مواصلات العاصمة الألمانية القديمة ، ووضع الجيوش الأميركية ،
والبريطانية ، والفرنسية ، التي فيها ، هذا إذا لم تتخلّ واشنطن ، ولندن ،
وباريس ، عن نظام المدينة الحالي ، وفقاً لما ترغب فيه موسكو . وليس
هناك أي مجال لقبول ذلك . إذا كان السوفيات يريدون الانفراج الدولي
والتعايش كما يعلنون ذلك ، فليبدأوا بفسح المجال لهما بالتوقف عن التهديد .
هذا ما رددته عدة مرات ، وقلته بشكل خاص ، في العام الماضي للرئيس
خروتشيف . إن في الجو الناجم عن تعاون الدول وتقارب الشعوب ، ما يُفقد
بعض القضايا حداثتها ، كقضية المانيا ، ويمكن أن تدرس موضوعاً من قبل
الدول المعنية . ولكن الإعراب عن الرغبة في التصرف ببرلين ، عن طريق
إثارة الضجيج في الردهات ، كما لو كانت الدول الثلاث الكبيرة مجردة من
حقوقها فيها ، كما لو كان سكان برلين ليسوا سادة انفسهم ، سيحمل السوفيات
مسبقاً مسؤولية النتائج الخطيرة التي قد تنجم عنه . »

فن الناحية الألمانية ، أعلمني آديناور أن الثقة والابتهاج أخذ منه كل
مأخذ بسبب الدعم الحازم الذي لقيته المانيا فيما ساورها من قلق . ومن ناحية
الانكلوسكسونيين ، أعلن كيندي وماكيلان ، أنه ليس بوسعها أن يتجاهلا
رأي فرنسا ، وظلاًّ يثيران في رسائلها الفائدة المرجوة من المفاوضة مع
خروتشيف ، ولكنها لم يقدموا عليها . أما السوفيات ، فقد عمدوا فجأة إلى
تغيير موقفهم من قضية برلين ، إذ أقدموا في شهر آب (اغسطس) ١٩٦١ ،
على تشييد جدار يفصل بين المدينة التي يحتلها كل من الروس والدول الغربية

الثلاث . وقد أدى ذلك فوراً إلى إيقاف تيار السكان الذين كانوا يهربون باستمرار من ألمانيا الشرقية ، وجمد نشاطها الاقتصادي . ولكن هذا البناء يدل أيضاً على أن حكومة موسكو أصبحت لا تعول على موافقة الأميركيين والبريطانيين ، والفرنسيين المشوبة بالخوف ، لوضع يدها على المدينة .

إن نشاط فرنسا الذي يعرب عن كيانها ، والذي لا يمكن إخفاؤه ، أثار اهتمام شعوب « العالم الثالث » . وصحيح أن بعضها ما زال يحمل قليلاً من الحقد ضدنا بسبب المأساة الجزائرية ، وهذا كان بحكم الطبيعة ، موقف المسلمين ، كالبلاد العربية والمناطق الأفريقية الإسلامية غير الأعضاء في الاتحاد الفرنسي ، ومناطق آسيا الإسلامية . وكان هذا أيضاً موقف بعض الدول « غير المنحازة » أو التي ترغب في أن تتمكن من التمتع بهذه الصفة . ومع ذلك ، فإن ابتعاد جميع هذه البلاد عن فرنسا كان يتعارض وتقاليدها ، كما كانت ترغب في أن ترى على رأس الحضارة الحديثة دولاً غير الدولتين الكبيرتين المتنافستين ، بحيث أصبحت تنظر بعين الرضى إلى عودة الفرنسيين ، ولا سيما أن سياستنا الرامية إلى تصفية الاستعمار أخذت تدريجياً تقضي على أحقادها . ولذلك توجهت نحونا عواطف شعبية جديدة أو متجددة ، وأخذت عدة حكومات تعرب عن رغبتها في عقد أواصر جديدة معنا أو تجديد الأواصر القديمة . وقد أدى تغيير الوضع المعنوي ، والدبلوماسي ، والمادي ، في فرنسا ، إلى ازدياد زيارات المسؤولين إلى باريس ، مما جعل من عاصمتنا مركز سياسة عالمية يتمتع بنشاط لم تشهده منذ أجيال .

وبالإضافة إلى اثني عشر رئيساً من أفريقيا السوداء ، ورئيس مدغشقر الذين استقبلوا رسمياً ، وبالإضافة إلى ملك المغرب حسن الثاني ، والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ، اللذين جاءا لتسوية قضايا تتعلق باستقلال بلديهما الحديث ، فقد زارنا خلال هذه الفترة عدد من رؤساء الدول والحكومات ممن لا ينتمون إلى الحلف الأطلسي ، وحلف فرصوفيا . وكان في عدادهم

إمبراطور الحبشة ، ورئيس البيرو ، ورئيس الأرجنتين ، والأمير رينيه ،
حاكم موناكو ، وملك تايلاند ، وإمبراطور إيران ، وقد حرصوا جميعهم ،
بزياراتهم ذات الطابع الرسمي ، على أن يعربوا لنا علناً عن مدى صداقتهم .
وهكذا نجد أنه فضلاً عن علاقاتنا مع حلفائنا ، والاتصالات التي نقوم بها
مع أوروبا الشرقية ، والأواصر التي تربطنا بالمناطق الواقعة عبر البحار ،
والتي كانت تابعة لنا قديماً ، فقد أخذت تنشأ بيننا وبين كثير من الدول شبكة
من العلاقات والاتفاقات التي تضيء على فرنسا نفوذاً متزايداً ، ويفتح أمامها
نشاطات واسعة في المجالين الاقتصادي والثقافي .

وقد جاء البانديت نهرو لزيارتي مرتين ، وهو يمثل الهند المستقلة والموحدة ،
بعد فترة من الحياة قضاها بين الثورة والسجن . وحوّل عقيدة الصبر وعدم
العنف اللذين نادى بهما غاندي إلى سياسة نشيطة تقدمية . فهذا الرجل العظيم
كان يعد قضية الإنسان ، قضية الشعب الهندي نفسه ، وكانت مخططاته
لا تنفذ بكاملها من جراء ضخامة العمل المراد إنجازه ، رغم أن إيمانه وجهده
لا يعرفان الكلل أو الملل . وقد شرح لي القضايا الكبيرة التي تعالجها بلاده
في مجالي التغذية وتوحيد الكيان ، وكيف تستطيع فرنسا أن تساهم في تخفيف
عبئها ، مع ضمان مصالحها مستقبلاً . والواقع أن باستطاعة فرنسا ، فعلاً ،
أن تقدم مساعدة كبيرة في المجال الفني ، والغذائي ، والصحي ، والثقافي ،
إلى بلاد الهند التي تفيض بالبؤس والأحلام ، والمفعمة بالكفاءات والفضائل ،
والتي تخضع أراضيها إلى تقاليد الطبقات ، وتعرض إلى آفات الطبيعة ، وإنما
تستطيع أن تنتج محصولين وتنشئ صناعات واسعة . وقد تجد فرنسا بمقابل
هذه المساعدات رعاية وزبناً سبق أن فقدتهم منذ حملات « لا بوردونيه » ،
و« دوبيكس » ، و« لالي تولاندال » . فضلاً عن ذلك ، لما كنا أبطال التوازن ،
كان لدينا أفضل الأسباب لكي تؤكد الهند قوتها إزاء الصين . ولذلك كان
جوابنا لنداء البانديت نهرو إيجابياً . وهذا ما فعلناه أيضاً ، من جهة ثانية ،
بالنسبة إلى الطلب المتواضع الذي تقدم به ملك النيبال « مامندرا » ، خلال

مروره بمدينة باريس، علماً بأن بلاده معلقة على سفح جبال الهيمالايا بين دولتي الصين والهند الكبيرتين .

ثم استقبلت تباعاً رئيسي الحكومة اليابانية نوبوزو كيهشي ، وخلفه هاياتو ايكيدا ، ثم ايساكو ساكو ، الذي كان قادراً على تسلم الحكم وتسليمه فعلاً . واليابان أمة كبيرة ، قاست كثيراً من محنتها ، إنما ظلت محتفظة بجيويتها ، تستثمر خضوعها ، وتتحمل على مضض النير الأميركي ، وقد حصرت جهدها القومي بالمجال الاقتصادي ، غير أنها كانت تتطلع بلهفة إلى إدراك مرتبة الدول العظمى الرئيسية ، وتبذل في سبيل ذلك كثيراً مما تتحلى به من صفات النظام والجهد الدائب . وقد اقترح هؤلاء الرؤساء الأذكى أن تزيد فرنسا مبادلاتها في حقل المنتجات والأفكار ، والعواطف ، مع الشعب الياباني الذي ظل حتى الآن مغلقاً أزماءها . وقد استجبت لطلبهم ، وستزداد العلاقات الفرنسية اليابانية ازدياداً ملموساً .

وجاء بزيارة رسمية إلى باريس ملك تايلاند الشاب بوميبول ادولياديج ، بغية تجديد أواصر الثقة والرعاية مع فرنسا التي كانت بلاده تتمتع بهما منذ عهد لويس الرابع عشر . وقد أعلمني أنه قلق جداً من جراء الضغوط الخارجية التي تسببها لبلاده الحالة الراهنة في الهند الصينية ، وأنه يأمل مع ذلك تجديد الصداقة التي كانت سائدة قديماً بين البلدين . فأبلغته أن هذه أيضاً أمنيته ، على أن تظل تايلاند ، سيدة أمرها . أما الأمير سوفانتا فوما ، الذي أصبح في عدة فترات رئيساً لمجلس وزراء اللاوس ، فقد كان يحدثني ، بين حين وآخر ، عما تتعرض له وحدة بلاده وسلامتها من جراء التهديدات التي تثيرها مقدمات الحرب في فيتنام ، علماً بأن مدارسنا ، وصلاحياتنا الإدارية ، وبعثتنا العسكرية ، ومنشأتنا الاقتصادية ، كانت جميعها تؤدي دوراً رئيسياً في تنمية البلاد . غير أنه تركزت في شمال البلاد دكتاتورية « باتيت لاو » وعصاباتة ، وهي حركة يرأسها الأمير سوفانوفونك ، الذي تستخدمه هانوي لمحاربة

التسلل الأميركي . أما في بقية البلاد ، وفي أوساط الموظفين ، والعسكريين ، والملاك ، فقد تنظم ، على النقيض من ذلك ، وتحت رعاية الأمير بون أوم ، اتجاه مؤيد لتدخل الولايات المتحدة . وأخيراً ، فإن الأمير سوفانا فوما ، كان ينهج بنفسه سياسة الحياد ، وهذا ما حدا بنا إلى دعم رئيس مجلس الوزراء داخل البلاد وخارجها . وقد أوصيناه أن يظل ، مهما حدث ، متمسكاً بموقفه الذي ينسجم واستقلال اللوس ، وما تم الاتفاق عليه في جنيف على المستوى الدولي . وقد أزرناه في ربط موقف حكومته بالموقف الذي يحافظ عليه بمهارة فائقة وحزم كبير نورودوم سيهانوك ، رئيس الدولة المجاورة كمبوديا . وبذلك ، فإن المأساة الفيتنامية ستجري على حدود هذين البلدين ، وتتجاوز أحياناً اقليميهما ، دون أن يتخلى كلاهما عن سيادته ، ما دمت على رأس الحكم .

أما في الشرق الأوسط ، فقد انحطت علاقاتنا الى أدنى مستوى ، لأن أزمتي الجزائر وقناة السويس قد أغلقتا أمامنا أبواب جميع البلاد العربية ، وكنت طبعاً حريصاً على استعادة مركزنا فيها ، ولا سيما أن فرنسا أثبتت منذ القديم وجودها ونشاطها في هذه المنطقة . أضف إلى ذلك الأهمية السياسية والاستراتيجية الكبيرة التي أخذت تتميز بها أحواض النيل ، ودجلة ، والفرات ، والبحر الأحمر ، والخليج ، والتي أضفى عليها البترول قيمة اقتصادية من الدرجة الأولى . فكل شيء كان يقتضي عودة ظهورنا في القاهرة ، ودمشق ، وعمان ، وبغداد ، والخرطوم ، في مجالي الصداقة والتعاون ، كما بقينا في بيروت . وبانتظار هذه الخطوة ، جاءني ثلاثة رؤساء دول متاخمة للبلاد العربية ، يستفسرون عما ستفعله فرنسا بعد أن استقرت الأمور .

لقد كانت مباحثاتي مع النجاشي هيل سلاسي ، كثيرة ، إذ كانت معرفة بعضنا ببعض قديمة جداً ، كما كان ، خلال الحرب ، روح شعبه ، وانتصر في

النتيجة بعد أن ألحقت به الهزيمة في باديء الأمر . وجل مراده ، في الوقت الراهن ، أن يجعل من وطنه بلداً حديثاً ، علماً بأنه يلعب شخصياً دوراً رئيسياً في الجهود التي تبذلها افريقيا المنحرة في سبيل تنظيم شؤونها . وكان يصر على ازدياد المساعدة المتنوعة التي تقدمها له فرنسا ، لأسباب كثيرة ، منها انه يحكم دولة مسيحية محاطة ببلاد إسلامية ، ولأن مرفأ « جيبوتي » الفرنسي ، هو منفذ الحبشة الرئيسي ، ولأن المساعدات التي يقدمها الأمير كيون والسوفييات تنشئ التزامات باهظة .

كنت ألتقي بشاه إيران كل عام . وسبق أن التقيت به خلال الحرب العالمية الثانية ، في طهران ، عندما كان إمبراطوراً شاباً ، وكان قد ورث إمبراطورية عرضة للضغوط الأجنبية المتنافسة ، ولؤامرات الأحزاب الداخلية . وبعد أن وطد وحده بلاد الفرس القديمة قدم العالم ، وصان استقلالها ، أخذ رضا بهلوي ، بوجه حالياً تحولها المادي والثقافي ، والاجتماعي . وكمن مرة سمعته يعالج قضايا التنمية ، فأعجبت بالملمه العميق بجميع حقائق بلاده . والواقع أن إيران الشاسعة تنطوي على موارد بتروولية ومعدنية ضخمة ، وتتمتع بإمكانات كبيرة في المجالين الصناعي والزراعي . إن هذه الإمبراطورية التي تجاور الروس ، وتعرض ، في جميع الاوقات ، لتدخلات الانكلوسكسونيين ، أصبحت حريصة على أن تضمن لنفسها دعائم غير دعائمهم . ولذلك اقترح الشاه مكاناً مرموقاً لكل ما هو فرنسي ، في مجالات الأعمال التجارية ، والابحاث ، والمدارس ، والجامعات . وقد قدّرت فرنسا هذه الحكمة البالغة ، وأخذت تتعاون مع ايران تعاوناً آخذاً بالنمو والاطراد .

وها هو ذا دافيد بن غوريون ، وإنني أكن لهذا المصارع وهذا البطل الجريء كثيراً من الاجلال الممزوج بالمودة . إن شخصه يرمز الى إسرائيل التي أخذ يحكمها بعد أن أشرف على تأسيسها وكفاحها ، ورغم أن فرنسا لم تشترك ، شكلاً ، في انشاء هذه الدولة التي انبثقت عن قرار مشترك صادر عن البريطانيين والأميركيين ، والسوفييات ، فقد أيدتها بحرارة . إن جسامة

هذا المشروع القاضي باعادة توطين الشعب اليهودي الذي يملك حق تقرير مصيره ، فوق أرض تتميز بتاريخ اسطوري وكان يملكها قبل تسعة عشر قرناً ، قد استحوذ على مشاعري . فمن الناحية الانسانية ، أشعر بالارتياح إذ تمكن من ايجاد وطن قومي ، وأرى في ذلك تعويضاً لكثير من الآلام التي قاسوها عبر التاريخ ، والتي زادت حدتها في أثناء المجازر التي ارتكبتها المانيا في عهد هتلر. ولكن إذا كان يبدو لي أن ثمة ما يسوغ تماماً وجود إسرائيل^(١) أرى أنه يترتب عليها أن تكون حكيمة جداً في تعاملها مع العرب ، إذ أنهم جيرانها وسيبقون دائماً جيرانها . وقد انشأت كيائها ووطدت سياستها على حسابهم وفوق أراضيهم ، وبذلك جرحت شعورهم ومست دينهم وأساءت إلى كبريائهم بشكل مؤلم . ولذلك عندما كلمني بن غوريون ، عن مشروعه المتعلق بتوطين أربعة أو خمسة ملايين من اليهود في إسرائيل ، التي لا تستطيع استيعابهم ، في وضعها الحاضر ، ولما كانت أحاديثه كشفت لي عن رغبته في توسيع الحدود عندما تصبح الفرصة سانحة ، حذرته من الاقدام على ذلك. ثم قلت له : « إن فرنسا ستساعدكم غداً على الاحتفاظ بكيانكم ، كما ساعدتكم بالأمس ، مهما كلف الأمر ، ولكنها غير مستعدة لتزويدكم بوسائل ترمي إلى غزو أراضٍ جديدة . لقد نجحتم في عملية حربية ، فلا تبالغوا الآن ! أسكتوا الكبرياء التي قال عنها ايشيل Eschyle ، «إنها وليدة الفرح وتفترس والدها» . وبدلاً عن الإصغاء إلى دوافع الطموح الذي قد يعرض الشرق إلى هزات عنيفة ، ويفقدكم تدريجياً عطف الرأي العام العالمي ، أرى أن تهيثوا أنفسكم لمتابعة الاستثمار المذهل لمنطقة كانت حتى الآن غير مستغلة ، وأن تعقدوا مع جيرانكم صلاتٍ قد تعود عليكم بالنفع رداً طويلاً من الزمن » . وبينما كنت أقدم هذه

١ - رغم ما سيذكره المؤلف في الاسطر القادمة حول حقوق العرب في أراضيهم ، كانت يحذر به أن يشير الى المآسي التي يقاسيها مليوناً لاجئ فلسطيني أخرجوا من ديارهم وجردوا من أراضيهم ، فضلاً عن أن تأسيس دولة فوق اراضٍ مفتتحة لا يعد عملاً بطولياً بل عملاً إجرامياً يتعارض مع أبسط قواعد العدل والانصاف .
(المترجم)

النصائح الى بن غوريون ، وضعتُ حداً لتعاملات أسوء استعمالها في التعاون العسكري بين تل أبيب وباريس ، منذ حملة السويس ، وقد كانت تتيح باستمرار قبول الإسرائيليين في جميع درجات أركان الحرب والادارات الفرنسية . وبذلك توقفت على الخصوص المؤازرة التي كنا نقدمها للشروع في إنشاء معمل تحويل «الاورانيوم» الى «بلوتونيوم» الذي سيتحول يوماً ما الى قنابل ذرية .

وقد زارني من ثم مانويل برادو رئيس جمهورية البيرو ، الذي أراد أن تكون زيارته الرسمية برهاناً على تعلق بلاده فكرياً وعاطفياً بفرنسا ، مما حملها على أن تكون في مقدمة جميع دول أميركا الشمالية والجنوبية التي اعترفت بفرنسا الحرة في أثناء الحرب العالمية الثانية . فهذا الرجل العاقل ، الذي تقض مضجعه المؤامرات الداخلية وطلبات الدول الاجنبية ، حملني على الشعور بأهمية الدعم المنتظم الذي قد تقدمه الأمم اللاتينية في العالم القديم ، ولا سيما فرنسا ، الى الدول التي انسلخت عن الامبراطوريتين الاسبانية والبرتغالية . وقد أيد هذا الحديث فكري القائلة إن أوروبا الموحدة تستطيع أن تقوم بمهمة كبيرة تعادل ما قد يقوم به العالم أجمع ، على أن تكون أوروبية ، وتضم الاسبانيين والبرتغاليين . وقد جعلني أفكر بهذا الموضوع مجدداً رئيس الأرجنتين آرثورو فرونديزي الذي استقبلناه رسمياً في باريس ، وشرح لي ما أنجزته بلاده حتى الآن ، ومدى إمكاناتها وما تحتاج اليه لكي تبني نشاطها ومن ثم سياستها على قواعد قوية . وكان ذلك يفسر بوضوح لهيب «عهد بيرون» ونيران بركانه . ولما كانت حكومة بونس آيرس ترفض وصاية الولايات المتحدة ، اتجه فرونديزي نحو طلب مساعدة فرنسا أولاً ، ثم مساعدة إيطاليا . وإننا بتقديمنا الى الأرجنتين المساعدة التي طلبتها منا ، نشعر ، أننا أضفنا شيئاً جديداً الى آمال العالم اللاتيني .

وبعد ذلك جددَ حادث هام ، ذلك أن اسبانيا أوفدت مرتين رسمياً الى فرنسا وزير خارجيتها فرناندو كاستيلا الذي اجتمع بموريس كوف دو مورفيل

في جزيرة « الفيزان » الواقعة في نهر بيداسوا . وقد حان الوقت ، فعلاً لإعادة العلاقات القائمة بين الشعبين الى الأهمية والروعة اللتين كانا يحتلانها في الماضي ، ذلك ان حكومة الجنرال فرانكو تريد أن تخرج من العزلة التي فيها ، إما بإرادتها ، أو بإرادة الآخرين ، أو بسبب الحرب الأهلية وأحداث الحرب العالمية الثانية . ومهما يكن الأمر ، فان السلم الذي أشاده في الداخل ، وصانه في الخارج ، يسمح لاسبانيا الحديثة أن تستثمر مواردها وإمكاناتها ، وتقضي طبيعة الأمور أن تنسق كل ذلك مع فرنسا التي تعد جارتها ، وأليفها ومتمة لها . ومن جانبي ، فقد أخذت أقدر الهدف الذي يرمي هذا التقارب الذي يدعونا اليه هذا الشعب الكبير لاعتبارات كثيرة تمسنا بالدرجة الأولى . ولذلك فان العلاقات السياسية قد أعيدت الى مجراها الودي ، كما دبّ النشاط في العلاقات الاقتصادية والثقافية .

ولم يأت مستشار النمسا الاتحادية ألفونس كورباخ ليعرض علينا تسويات خاصة ، وإنما كان يريد التحقق من أن تحالف فرنسا مع المانيا الاتحادية ، لا يحول دون التمسك بحزم باستقلال بلاده . وقد تلقى في هذا الشأن الاطمئنان القاطع ، ذلك انني عندما توليت استبدال العداء القائم بين الفرنسيين والألمان بتضامنهم ، اشترطت ألا يلجأ جيراننا عبر نهر الرين الى ضم النمسا ، والامتناع عن تعديل حدودهم أو الاستيلاء على بوهيميا . إن معاهدة عام ١٩٥٥ ، التي اعترف وضمن بموجبها الروس ، والفرنسيون ، والبريطانيون ، والأميركيون ، سيادة النمسا وحيادها ، تظل إحدى قواعد التوازن الأوروبي الذي يُعد باستمرار كياناً ضرورياً ومتفقاً عليه .

ثم استقبلنا رئيس مجلس وزراء اليونان ، لأسباب مماثلة ، يضاف اليها الاعراب عن صداقة قديمة العهد . وقد تمكن قسطنطين كرامانليس من حكم الشعب اليوناني الذي تُعدّ حياته السياسية ممثلة لتعرجات شواطئه ، ونبوءات اقليمه . وما زال اقتصاد هذا البلد ، ومستوى معيشته ، ووضعه الاجتماعي ،

آخذاً بالتحسن. وقد أعرب كرامانليس عن أمنيته بأن تتولى فرنسا الاسهام بنصيب أوفر في هذا التقدم ، وطلب أن تساعدنا لكي تعقد اليونان مع السوق المشتركة معاهدة شركة تؤدي الى زيادة المبادلات . ومن جهة ثانية ، فقد أبدى رئيس مجلس الوزراء رغبته في أن تظل باريس دعامة التقليدية لأن بلاده عرضة باستمرار لمطامع جيرانها ، ودائمة القلق من جراء مشروعات روسيا المحتملة في البلقان ، ومما يحجري في قبرص ، كما تغيظها الرعاية الفائقة التي يبديها نحوها الانكلوسكسونيون ، وقد حققنا هذه المطالب .

وبعد ذلك ، استقبلت بابتهاج جان لوساج الذي أصبح رئيساً لمجلس وزراء كيبيك ، وقد قدم لمعالجة قضايا فرنسية صرفة ، تتعلق في الواقع ، بتنظيم مساهمة فرنسا لفرع شعبها المقيم في كندا ، المتفاني في سبيل سيادته ، والذي نظراً للضغط الذي يتعرض له في جميع النواحي ، وفي أرض أميركية ، من قبل عناصر تنتمي لأصل مختلف عن أصله ، يريد أن يبقى أميناً للغة وروحه ، وأن يتمتع ، في سبيل ذلك ، بوسائله الخاصة المتعلقة بالمعيشة والتعليم . ولم يسبق لمهمة جان لوساج ، أي سابقة على الاطلاق ، فهي تؤيد دعر الطائفة الفرنسية في كندا ، وتعرب عن الأمل الذي أحيا كيانها التجدد في وطنها القديم . ويجب الاعتراف بأن كيبيك تبذل جهداً كبيراً في سبيل خلاصها : فقد أكرت عدد مدارسها ، وانشأت تعليمها الفني ، وأتمت جامعاتها في كيبيك ، ومونريال ، وشيربروك ، وشيدت منشأة ضخمة للطاقة تحمل اسم «هيدرو - كيبيك» وتسعى للتزود بمعامل غير أجنبية . وقد نظمت حكومتها وحكومة باريس مباشرة ، ودون أي واسطة ، بداية المساعدة التي ستقدمها فرنسا منذ الآن الى الفرنسيين المقيمين في كندا .

وهكذا نلاحظ أنه أخذت تتجه نحونا الأنظار وتحمل إلينا الشكاوى من جميع أنحاء العالم . وفي القارة الأوروبية ، شرعنا ، في الوقت نفسه ، باتخاذ المبادرات والاجراءات التي تؤدي الى الاتحاد : كالتضامن الفرنسي - الألماني

ومشروع التجمع الأوروبي للدول الست، وبداية التعاون مع روسيا السوفياتية. وبالإضافة الى ذلك ، كلما أثير موضوع السلم يأتي الينا زعماء الشرق والغرب للمباحثة والتفاهم. لذلك فان استقلالنا لا يتجاوب والآمال التي يعقدها شعبنا وتقديره لنفسه ، فحسب ، وإنما يتفق أيضاً مع ما يتوقعه منه العالم أجمع . وينشأ عن ذلك مجال اوسع لفرنسا للتباهي ببركزها ، ويلقي عليها في الوقت نفسه ، التزامات مرهقة . ولكن ألم تخلق لهذا المصير ؟ وبالنسبة إليّ ، فإن الأمر لا يخلو من روعة المسؤولية الكبيرة وعيها المرهق . ولكن ألسنت موجوداً من أجل ذلك ؟

ها قد
الشكل الما
لأن الأسباب
متصلة بالنف
النظام المل
ضده ، و
الآخرين ب
الاستفتاء
منحها الس
النقيض من
من قبل البر
إصدار القر
مظاهر الس

رئيس الدولة

٧

ها قد أنشئت المؤسسات الحديثة . فكيف أستطيع أن أضفي عليها الشكل المناسب من قمة الدولة ؟ إن هذه المهمة تقع على عاتقي إلى حد بعيد ، لأن الأسباب التي أوصلتني إلى هذا المركز والظروف التي أعيش فيها ، ليست متصلة بالنصوص ، فضلاً عن أنه ليس لها أي سابقة في التاريخ . ففي ظل النظام الملكي ، كان ثمة مبدأ تقليدي يقره الجميع ، حتى الذين كانوا يثيرون ضده ، ومآله أن الوراثة تجعل من الملك المصدر الوحيد للسلطات ، ولو منح الآخرين بعض الحقوق ، أو فوضهم بممارسة بعض الاختصاصات . إن الاستفتاءين اللذين سلما مقاليد الحكم إلى كل من إمبراطوريتنا ، مدى الحياة ، منحهما السلطة الكاملة مهما كانت المؤسسات القائمة إلى جانب كل منها . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الرئيس في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة ، المنتخب من قبل البرلمان وحده لمدة سبع سنوات ، لم يكن يتمتع بأي سلطة سوى إصدار القرارات المتعلقة بتخفيف عقوبة الموت ، رغم أنه كان يتولى جزئياً مظاهر السيادة ، ويستطيع في بعض الحالات ممارسة نفوذه ، وإن كان كل

شيء يُقرر أو يُنشر باسمه . وفيما يخصني ، فقد تسلمت زمام الحكم دون حق وراثي ، أو استفتاء ، أو انتخاب ، وإنما جئت تلبية لنداء فرنسا الحتمي والصامت ، لأقوم بالدفاع عنها وعن وحدتها ، ومصيرها . وإذا كنت أقول الآن المنصب الأول في الدولة ، فذلك لأنني أصبحت ، منذ ذلك الحين ، أعدّ ملاذاً لها . غير أن ثمة واقعاً يفرض نفسه على الجميع وعلى شخصي بالذات ، إلى جانب حرفية الأحكام الدستورية . ومهما كان التفسير الذي يُعطى لأي مادة من المواد ، فإن الفرنسيين يتوجهون بأنظارهم نحو ديفول ، ويتوقعون منه حل قضاياهم ، ويمنحونه ثقتهم ، أو يوجهون إليه لومهم . وللتأكد من أن الآمال معقودة عليه ، وأنه مسؤول شخصياً عن أي اخفاق ، يكفي أن نستمع إلى الخطب ، والأحاديث ، والأناشيد ، والصياح ، والاشاعات ، وقراءة ما يطبع في الصحف ، أو يملن على الجدران . إنني أشعر من جانبي ، أن حق ضمان المصلحة القومية وواجبها منوطان بكياياني كله .

وإنه لصحيح أن الدستور الذي أقرته البلاد ، بناءً على طلبي ، يحدد اختصاصات مختلف السلطات ، ولكن ذلك لا يتعارض والفكرة التي اتصورها أنا والشعب عن التزاماتي . إن ما ورد فيه من ان الرئيس « يضمن الاستقلال القومي ، وسلامة الأراضي ، واحترام المعاهدات ، ويكفل عن طريق الاحتكام إليه ، انتظام عمل السلطات العامة واستمرار الدولة » ، يعبر عن حقيقة مهمتي الأساسية بنظري ونظر المواطنين . ولا شك أن ثمة حكومة « تحدد سياسة الأمة » ، ولكن جميع الناس يعلمون ويتوقعون أن أقول اختيارها ، وألا تعمل إلا بمقتضى الثقة التي أمنحها إياها . ولا شك أن ثمة برلماناً ، يحق لأحد مجلسيه أن يراقب أعمال الوزراء ولكنني وجمهور الشعب لا نرى في ذلك ما يحدد مسؤوليتي ، ولا سيما أنه يحق لي ، بحكم القانون ، أن أحلّ ، عند الاقتضاء ، المجلس المعارض ، وأن أخطب البلاد بواسطة الاستفتاء ، دون اللجوء الى البرلمان ، وأن أتخذ في حالة الخطر العام ، جميع

التدابير التي تبدو لي أنها ضرورية . ومع ذلك ، ونظراً لأن مهمتي المذكورة تنشأ عن مبادرتي وعماد دور بشائي في ذهن الرأي العام ، يتحتم أن يقوم ويستمر بيني وبين الشعب اتفاق أساسي ، يتحقق بوضوح عن طريق الاستفتاءات التي تجري بين حين وآخر للإجابة عن أسئلتني . وصفوة القول ، ليس في فكري ، أو في شعور الجمهور ، أو في النصوص الدستورية ، ما يغير الأوضاع التي أنشأتها الحوادث فيما يتعلق بطبيعة مهمتي ومداهها . لذلك يترتب علي أن أنظم كيفية قيامي بأعبائي ، دون أن اتجاهل أحكام النصوص المدونة .

وباستثناء الأوضاع المأسوية التي تتطلب فجأة من الدولة موقفاً ينطوي على الحل ، والذي آخذه على عاتقي ، فإن مهمتي تنحصر ، قبل كل شيء ، في رسم التوجيهات ، وتحديد الأهداف وتقديم التعليمات إلى الحكومة التي تعد جهاز التنبؤ والتهيئة ، والتنفيذ . ويتم ذلك عادة برئاستي ، مرة واحدة في الاسبوع ، أو أكثر من ذلك وإنما بشكل نادر جداً . وجميع الوزراء يحضرون هذا الاجتماع ، وفي عدادهم وزراء الدولة ، إذ ليس للحكومة سوى سياسة واحدة ، والتضامن بالنسبة إلى من يتحملها غير قابل للتجزؤ . ويجلس مقابلي ميشال دوبريه ، ويجلس عن يميني دائماً أندريه مالرو^(١) . إن وجود هذا الصديق العبقري إلى جانبي ، وتحمسه للقضايا الكبيرة ، يجعلني أشعر أنني بذلك في مأمن من القضايا العادية . إن الفكرة التي كوَّنها عني هذا المساعد النادر تساهم في دعمي . وإني أعلم أنه إذا احتدم النقاش حول موضوع خطير ، فإن رأيه السريع يساعدني على تبديد المصاعب . وتجري الجلسة وفق جدول الأعمال الذي أصدره وابلغه مسبقاً ، وإعياً عادةً في ذلك ما كان يطلبه مني رئيس مجلس الوزراء ، وما كان يعرضه معاً الأمين العام لرئاسة الجمهورية جوفروا دو كورسيل ، والأمين العام للحكومة روجيه بولان . إن هذين الموظفين الكبيرين ، المطلعين على جميع القضايا ، يحضران الاجتماعات ويلزمان فيها السكوت ، ويسجلان القرارات المتخذة . وبناء على طلبات الوزراء

١ - اقرأ له في منشورات عويدات : الوضع البشري (رواية) ، الغزاة (رواية) .

الخطية ، تعرض على مجلس الوزراء تباعاً ، القضايا المتعلقة بالشؤون العامة ، سواء كانت تقتضي عرضاً عاماً ، أو مناقشات جماعية ، أو قرار نص كشروع قانون ، أو مرسوم ، أو بلاغ ، أو حلاً فورياً . ولكل وزير حق طلب الكلام ، ويلبى طلبه باستمرار ، وفي القضايا الهامة جداً ، أدعو جميع أعضاء مجلس الوزراء الى بيان رأيهم ، وفي جميع الحالات ، يبدي رئيس مجلس الوزراء آراءه واقتراحاته . وفي نتيجة البحث ، أبين وجهة نظري ، وأعرب عن القرار النهائي ، ثم اصادق على قائمة القرارات ، ويأتيني وزير الإعلام ليتلقى التعليمات المتعلقة بما يترتب عليه نشره على الجمهور عن نتيجة الاجتماع المنتهي . وجدير بالاضافة أنه لا يمر اسبوع دون أن استقبل مرة واحدة على الأقل رئيس مجلس الوزراء ، لأستعرض معه بهدوء تام ، سير الأمور . وفضلاً عن ذلك فأنني استقبله قبل افتتاح مجلس الوزراء لأحدد معه ما يجب أن نتوصل إليه . ومن جهة ثانية ، فان أعضاء الحكومة يأتون لزيارتي تباعاً ، فيعرض علي كل منهم ما يعمل أو ما يعتزم عمله ، ويطلع على آرائي حول هذه الموضوعات . وأخيراً ، تعقد ، في الحالات غير العاجلة ، مجالس محدودة ، تضم الوزراء المعنيين ، وكبار موظفيهم ، ويتدارسون معي القضايا المعروضة على البحث . وكل ما تقرر في ظل عهدي ، قد تم ، عن خطأ أو صواب ، وإنما لا اعتقد أنه اتخذ بلا تروء .

وإذا كنت في مجال القضايا العامة ، لم أهمل أي موضوع ، أو أحتفظ به ، فلم أتقاعس ، حتماً ، عن تركيز اهتمامي حول القضايا ذات الأهمية الكبيرة والعامة . وهذه القضايا تتناول ، في المجال السياسي ، وبالدرجة الأولى ، ما يتعلق بالوحدة القومية ، كقضية الجزائر ، وعلاقات الشركة التي حلت محل سيادتنا في الاتحاد الفرنسي ، ونظام التعليم الخاص الذي وضع حداً لحرب المدارس واستمر ستين عاماً ، والتدابير الواجب اتخاذها في سبيل زراعتنا ، إما من قبلنا أو من قبل السوق المشتركة ، والمباشرة بالمساهمة في سير المنشآت عن طريق الاشتراك بالمصلحة . أما في المجال الاقتصادي والمالي ، فكنت

أتدخل قبل كل شيء من وهو أمر من بلادنا إلى أمد صراحة على أن ر المعاهدات ، ويحيط الأجنبية يعتمدون طابعي الشخصي ، أفراد الجيش وانضت عديدة تتعلق أولاً ولأنه « قائد الجيوش فقد كنت إذا مهمتي لا تطغى على أن أحدد الاتجاه المنوط بالوزراء ، مباشر . ولا شك أن جميع الذين يشتركون عن أن واحدهم لا مهمته ببلء ارادته . أو بأحد زملائه ، يتلقى المحادثات . فإنه واثق من أنني بأنني سأستقبله . لا أعيش في « برج عاجي » ونظراً لأهمية

أدخل قبل كل شيء ، بشؤون التخطيط والموازنة ، والوضع النقدي ، لأن كل شيء مرتبط بهذه الموضوعات ، ولأنها تقتضي احتكاماً لا يقبل الجدل ، وهو أمر منوط بي حكماً . إن نشاطنا الخارجي يقتضي توجيهي ، لأنه يلزم بلادنا إلى أمد طويل وبشكل حيوي . وعلى أي حال فإن الدستور ينص صراحة على أن رئيس الجمهورية يضمن الاستقلال ، ويتولى المفاوضة ، ويبرم المعاهدات ، ويجعل سفراءنا ممثلية الشخصيين ، كما ينص على أن سفراء الدول الأجنبية يعتمدون لديه . وأخيراً ، فمن البديهي أن أضفي على دفاعنا ، طابعي الشخصي ، إذ أن تحويله يتم وفق توجيهاتي ، ولأن معنويات جميع أفراد الجيش وانضباطهم يدخل ضمن اختصاصي . ومرد ذلك إلى أسباب عديدة تتعلق أولاً بشخصي ، ولأن الرئيس مسؤول عن « سلامة الاقليم » ، ولأنه « قائد الجيوش » ، ويترأس « مجالس الدفاع الوطني ولجانه » .

فقد كنت إذاً مع حكومتي على صلة مستمرة وعميقة ، ومع ذلك ، فإن مهمتي لا تطفئ على مهمتها . ولا شك انني بعد أن أستمع إليها ، يترتب عليّ أن أحدد الاتجاه العام الذي يجب أن تتبعه . ولكن تسيير شؤون الادارة منوط بالوزراء ، ولم أتجاوز سلطتهم أي مرة لأوجه إلى الموظفين أي أمر مباشر . ولا شك أن المجالس التي أترأسها تسفر عن اتخاذ قرارات . ولكن جميع الذين يشتركون فيها يدلون بأرائهم بحرية وبشكل كامل ، هذا فضلاً عن أن واحدهم لا يصبح وزيراً إلا لأنه أراد ذلك ، ولأنه يستطيع أن ينهي مهمته بملء ارادته . ولا شك أنه إذا اتفق أن أتصل هاتفياً بميشال دوبريه ، أو بأحد زملائه ، فليس لهم أن يخاطبوني هاتفياً ، إذ أن أحد مساعدي يتلقى المخبرات . غير أنه عندما يرسل لي أي عضو في الحكومة تقريراً ، فإنه واثق من أنني سأطالعه ، وإذا طلب مني موعداً لمقابلي ، فإنه متأكد بأنني سأستقبله . وجملة القول ، إنني أضع حاجزاً رقيقاً بيني وبينهم ولكنني لا أعيش في « برج عاجي » .

ونظراً لأهمية اختصاصات رئيس مجلس الوزراء وضخامتها ، فلا يمكن

إلا أن يكون « من المقربين لي » . وهذا ما يتم في الواقع ، إذ انتخبه لغاية معينة ، واحتفظ به في مركزه مدة طويلة ، كي يتعاون معي عن كثب وباستمرار. ولكن لما كانت نشاطات كل منا ليست منفصلة بعضها عن بعض، وإنما متميزة ، وكان يجب بالنسبة الى كل موضوع ، أن تُعرض علي المعطيات السياسية والادارية التي تتبناها الحكومة ، دون موارد ، وكان من المستحسن أن تُستكمل أفكار رئيس الدولة ونشاطاته ، وتُدعم ، وتُستبدل أحياناً بمبادرة ، أو كفاءة ، أو ارادة ، تصدر عن الآخرين ، لذلك يجب أن يُثبت رئيس مجلس الوزراء شخصيته . وقد قام ميشال دوبريه بذلك بحزم ، سواء في اشتراكه بتبادل الأفكار ، أو بتهيئة ما ينظمه ، أو بالتنفيذ الذي يشرف عليه . وكما ان تجربة البحارة القديمة تقتضي أن يكون لربان السفينة مساعد يتمتع ، الى جانبه ، بصلاحيات خاصة ، كذلك يجب في السلطة التنفيذية لجمهوريتنا الجديدة ان يكون الى جانب رئيس الجمهورية الذي يهتم بالأمور الهامة والدائمة ، رئيس لمجلس الوزراء يعالج القضايا الطارئة . ومع ذلك أرى من المعقول أن يتولى هذا الأخير مهامه المرهقة والمملة ، خلال فترة معينة من نشاطه في ممارسة السلطات العامة ، ثم يوضع في قوى الاحتياط . وعندما عيّنت ميشال دوبريه أطلعته على رأيي في هذا الموضوع . وعندما أعطت المؤسسات الجديدة نتائجها ، وقد كان في مقدمة بُنائها ، وعندما تم الإصلاح الاقتصادي ، والمالي ، والنقدي في البلاد ، وعندما تحقق نظام المشاركة بين فرنسا وممتلكاتها القديمة ، وعندما انتهت تسوية قضية الجزائر ، وعندما أنجزت الجمعية الوطنية ، المنتخبة عام ١٩٥٨ ، المهمة التشريعية الواسعة النطاق ، المرتقبة منها ، وعندما زالت الأخطار المحيطة بالبلاد ، وأخذت تتفتح فترة سياسية مختلفة جداً ، عندئذ رأيت ان الوقت قد حان لإعفاء رئيس مجلس الوزراء اللامع من أعبائه ، وادّخاره للمستقبل. وعلى هذا الأساس تسلم محله جورج بومبيدو في نيسان (ابريل) ١٩٦٢ .

وخلال الاربعين شهراً هذه ، كنت محاطاً بكفاءة دوبريه وإخلاصه كما

أن الانسجام كان سائداً في الحكومة التي تم تعيينها بناء على اقتراحه . ولا شك ، أنه حصلت مع مرور الزمن ، تغييرات في تأليف هذه المجموعة المكونة من سبعة وعشرين شخصاً . فقد خرج منها كل من فيليكس هوفويه - بوانيي ، عندما انتخبه الساحل العاجي رئيساً له ، وانطوان بيناي ، لعدم رغبته في أن يبقى وزير دولة عندما تخلى عن وزارة المالية ، وماكس فليشه ، الذي تبعه ، وجان برتوان ، وفيليكس شاتونه ، تبعاً ، لأسباب صحية ، واندريه بولتوش ، الذي وضع مشروع القانون المتعلق بالتعليم الخاص ، وآثر ألا يشرف على تطبيقه بنفسه ، وجاك سوستيل ، وبرنار كورنو جانتي ، بسبب الجزائر ، وروجيه هوديه ، الذي قرر بعد نقله الى وزارة الزراعة ، أن يعود الى مركزه عضواً في مجلس الشيوخ ، وروبير لوكور ، ليصبح رئيس محكمة العدل ، وهنري روشرو ليصبح عضو لجنة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وعُين في الوزارة كل من ويلفريد بومغارتنر ، الذي انسحب من منصبه قبل الألوان لأسباب شخصية ، وجان فوايه ، ولوسيان باي ، وادغار بيزاني ، وروبير مولان ، وفرنسوا ميسوف ، وجان دو بروي ، وكريستيان دولمالين . غير أنه إذا حصلت بين هؤلاء بعض التغييرات ، فقد ظل باقي الوزراء في مناصبهم من أول يوم حتى آخر ساعة ، وهم : اندريه مالرو ، وادمون ميشله ، وموريس كوف دو مورفيل ، وروجيه فريه ، ولويس جوكس ، وبيار غيوم ، وجان مارسيل جانيني ، وروبير بورون ، وبول باكون ، وبرنار شونو ، وبيار سودرو ، وموريس بوكانوسكي ، وريمون تريبوله ، والآنسة نفيسه سيدكارا ، وجوزف فونتانه ، وفاليري جيسكار ديستان . ولا شك أن هؤلاء الوزراء كانوا مختلفين جداً بعضهم عن بعض ، فإذا كان معظمهم ينتسبون إلى مختلف فئات البرلمان ، فإن عدداً كبيراً منهم قدم مباشرة من الإدارات العامة ، وإذا كانوا كلهم مأخوذين بسحر السلطة ، ومنهمكين بأعبائهم ، ومندفعين في سبيل المصلحة القومية ، فقد كانوا غير متساوين في الكفاءة وحسن التصرف . وإذا كان كبيرهم يبلغ السبعين من عمره ، فإن

أصغرهم كان لا يتجاوز اثنين وثلاثين عاماً . ولكن عندما كنت أشاهدهم يحاجون القضايا العويصة والمعقدة التي كانت تعرض على الدولة ، والتي لم يظهر مثيلها في أي عهد ، تقابلها وسائل محدودة لمعالجتها ، فقد كنت أراهم ، في مجموعهم ، ياثلون أحسن وزراء فرنسا . وكنت طوال قيامهم بأعباء مهامهم ، أحضهم بإخلاص وتقديري وصادقي . وقد أعرب لي الجميع عن تعلقهم بشخصي ، وقد لمست لدى الجميع الاقتناع بأن السعي في سبيل التجديد الذي قاموا به كان يتناسب وعظمة التاريخ .

إن هذه الوحدة والمتانة ، اللتين تتعارضان والاختفاء السابقة ، تفضبان ، في نظر الرأي العام الوطني والدولي ، فئات الضغط . ولكن السلطة العامة تفقد من ذلك كثيراً ، ولا سيما أن البرلمان يتأثر في الوقت نفسه بنشاطه وموقفه ، من التغيرات التي تفصل بين السلطات ، وتضمن لها الاستقرار ، بعد أن تنقذها من التباس مزمن . ولا شك أن كثيراً من المنتخبين يشعرون بصعوبة ضغط القواعد الحديثة ، ويرون أن الحكومة لم تبقَ تحت تصرفهم الكامل ، ولا شك أن ذلك يتعارض ورغبة الذين كانوا يأملون سابقاً ، دون ملل ، أن يصبحوا وزراء أو يستعيدون هذا المنصب . ولا شك أنه زال بذلك عنصر كان يحرك الحياة البرلمانية ونشاطها ، وبدونها تفقد المناقشات جاذبيتها المأسوية . ومع ذلك ، فإن تعقد المجتمع الحديث الذي يُصدر المجلسان تشريعاتهما في سبيله ، يُضفي صعوبة متزايدة على مهمتهما . إن موضوعات مناقشاتها متنوعة ومختلفة إلى حد أن مجالات الاشتراك فيها كثيرة . ولكن ، لما كان عدد الدورات والجلسات محدوداً ، فإن « الوقت المحدد للكلام » تضائل إلى مدى بعيد . وإذا أضفنا إلى ذلك أولوية الاعتبارات الفنية وتوحيد الآراء ، فلم تُضف إلى المناقشات ، تلك العموميات المثيرة ، والحركات الخطابية ، والحجج والبراهين التي كانت الأصوات القديمة تحرك بها مشاعر الحاضرين وتسحرهم . إن نوعاً من الآلية الكئيبة يسيطر حالياً على المجلسين . وفيما يخصني فقد كنت دائماً أجُلُّ الكفاءات الخطابية التي كانت

تزين المنبر الفرنسي ، لذلك أرى أن انحجاب البلاغة يبعث الكآبة ، ولكنني أعزي نفسي عندما أرى زوال الفوضى التي أضفت طابعها على الجمهوريتين الثالثة والرابعة تحت شعار « الألقاب والسموم والمسلذات » البرلمانية ، ثم قضت عليها .

وعندما تسلمت زمام الحكم ، أبلغت البرلمان وجوب ذلك ، برسالة قلت فيها : « إن طابع عصرنا والخطر الذي يهدد الدولة لعدم تمكنها من كشفه ، حملا الشعب الفرنسي على إصلاح المؤسسة البرلمانية إصلاحاً جذرياً . وقد تم ذلك في النصوص القانونية ، وبقي تطبيق التغييرات الكبيرة التي جرت على سير أعمال المجلسين وفي العلاقات بين السلطات . إن إقدام المجلس الوطني على تنفيذ ذلك يضمن للدولة الجمهورية ، فيما يتعلق بها ، الفعالية ، والاستقرار ، والاستمرار الذي يقتضيه إصلاح فرنسا . هنا يتجلى اختبار البرلمان الحاسم . » . وعقب ذلك ، أخذت أوجه جهدي لعدم الحؤول دون إجراء تعديل تدريجي ومفصل لإصلاح النظام التمثيلي جذرياً ، بحيث أن البرلمان إذ يناقش القوانين ويقررها ويمارس رقابته على الوزارة ، يفقد صفته كمصدر للسياسة ومرجع للحكومة . ولذلك ، فإن البيانات التي وجهتها مراراً إلى المجلسين ، تتضمن إبلاغها بالمبادرات الخطيرة التي توليت تنفيذها بنفسي دون الرجوع اليهما . ولذلك أيضاً استنكفت عن استشارة الفئات البرلمانية لدى تأليف وزارة دوبريه ، والوزارة التي خلفتها ، لأن استمراجها يؤدي الى اشتراكها كالماضي ، في إجراءات لم تبق من اختصاصها . ولهذا السبب أيضاً ، عينت في الوزارة عدة شخصيات ليست أعضاء في البرلمان . ولهذا السبب كلفت الحكومة أن تعهد الى المجلس الدستوري بتعديل الأنظمة الخاصة بالمجلسين اللذين حاولا القيام بهذه المهمة ، مما يعد تجاوزاً لمهمتها ، وبذلك تم تعديل تلك الأنظمة . ولهذا السبب لم أسمح لرئيس مجلس الوزراء ، خلال ثلاث سنوات ونصف ، أن يطرح موضوع الثقة ، إلا أربع مرات ، إذ أن حق مراقبة الحكومة كاف بحمد ذاته . ولهذا السبب لم أوافق في آذار (مارس) ١٩٦٠ ، على

عقد دورة طارئة للبرلمان لمناقشة القضايا الزراعية، وقد طلب عقدها لأغراض تتعلق بالدعاية الانتخابية، أكثر من نصف النواب وأعضاء مجلس الشيوخ، إذ لا يمكن عقدها إلا إذا وافقت عليها. ولهذا السبب أخيراً، عندما تبين لي أن جورج بومبيدو، جدير بأن يصبح رئيساً لمجلس الوزراء عينته في هذا المركز دون أن يكون عضواً في البرلمان أو ملماً بشؤونه.

ولكن، رغم اقترامي على منع هذه المؤسسة من العودة عن طريق المناورات، إلى الاساءات التي أطاحت بها وكادت تقضي على الدولة، فقد كنت أكن لها الاعتبار الذي كانت توحيه إلي، وأؤمن أن البلاد بحاجة إليها، على ألا تخرج من الحدود المطلوبة. ورغم أنه كان يتعذر علي الاتصال مباشرة بالمجلسين، فقد كنت دائم الإطلاع على كل ما يجري فيها، إذ كان جاك شابان - دالماس، رئيس الجمعية الوطنية، يزورني مراراً ليطلعني على ما يجري فيها. وإني أقدر فيه كثيراً التفهم العميق للأمور، وملاطفة الناس، الأمر الذي يجعل منه نموذجاً لحسن تسيير شؤون المجلس، إما من فوق الكرسي الذي يشغله، أو عن طريق حسن معاملة الأشخاص، والكتل، واللجان. وقد جاء شابان إلى المقاومة وتوصل بقفزة واحدة إلى الصف الأول من نشاطها، وظل يعمل في السياسة، دون أن تبرز السنون نشاطه أو سلوكه. وإذا كان يبدو أنه يحب المعاشرة والإطلاع على مختلف الآراء، والمرونة في الأساليب، فقد قرر شابان - دالماس، منذ عام ١٩٤٩، أن يتتبع خطواتي، ويتابع قضية السلام والتجديد القومي. وقد لاحظت، طوال قيامي بهذا الكفاح، أن حنكته تتفق وكفاءته دون أن تنال من استقامته.

وكان رئيس مجلس الشيوخ غاستون مونورفيل، يعرض علي أيضاً آراءه في القضايا السياسية، ولم يتخذ ازاوي أي موقف يقصيه عني يوماً ما. وكان هذا الرجل الذي ينتمي إلى جزيرة الآنتيل، ماهراً، يشغل، بالتالي، مركزه بكفاءة. وهو غيور على كل ما يتعلق باختصاصات المجلس الذي

برأسه وكرامته . وهو متعصب للفكرة التي كوّنّها سابقاً حول النظام الجمهوري . وقد حملته هذه الفكرة ، بالإضافة إلى وطنيته ، إلى الالتحاق بالمقاومة في ظل عهد فيشي والاحتلال . أما الآن ، فقد تجمدت هذه الفكرة في ذهنه إلى حد قد تحمله على تجاهل أي تطور ضروري والحكم عليه دون انصاف .

وبالإضافة إلى محادثاتي مع هذين الرئيسين ، فقد كانت لديّ وسائل أخرى للاتصال بالبرلمان ، إذ كنت استقبل بانتظام في قصر « الاليزيه » كثيراً من أعضاء مكاتب المجلسين ، وكتلها ، ولجانها ، وكنت استقبل فردياً كثيراً من النواب أو أعضاء مجلس الشيوخ ، واستمتع بالتحدث إلى هؤلاء الأشخاص الذين كانوا يعرفون لي عن مخاوف ناخبينهم وتنبأاتهم . ومن جهة ثانية ، فقد كان شقيقي بيار ، عضواً في مجلس الشيوخ عن مقاطعة « السين » ، ورئيساً لمجلس باريس البلدي ، وكان نسيبي جاك فاندرو ، رئيس بلدية كاليه ، ونائبها . وكنت في زيارتي لكل مقاطعة محاطاً بعدد من البرلمانيين لدراسة الأوضاع المحلية ، وكان ممثلو الشعب يحيطون برئيس الدولة في كل حفلة أو استقبال رسمي . وأخيراً ، كنت أطلع بعناية على أهم مناقشات البرلمان ، وغالباً بارتياح ، لأن نتائجها كانت ، في مجموعها ، إيجابية . وصحيح أن الأحزاب التزمت جانب الهدوء خلال الأزمة الجزائرية ، وأن الأنظمة الواردة في الدستور تجعل من الصعب إثارة أزمة وزارية ، وأن البرلمانيين يعلمون أن المجلسين سيُحلّان إذا حجبوا الثقة عن الحكومة ، وأن في الجمعية الوطنية كتلة تضم أكثر من مائتي عضو انتخبوا لمساندة ديغول ، وبالتالي حكومته ، وهي جريئة ومتأسكة ، باستثناء بعض المنشقين الذين لا يتجاوزن عدد أصابع اليد . وأخيراً فإن رئيس مجلس الوزراء الذي يحدد جدول أعمال المجلسين ، ينظم تعاونهما مع السلطة التنفيذية ، ويشترك في المناقشات ، ويلقى من البرلمانيين الاعتبار الذي يتفق وكفاءته . ومهما يكن الأمر ، فإن الانتاج التشريعي الذي تحقق في أثناء هذه الفترة من الزمن يُعدّ من أضخم الانتاجات .

وبالإضافة إلى الموازنات التي تتم مناقشتها والاقتراع عليها في الوقت المناسب ، وتضمن توازن الشؤون المالية وتسهم في فرض النظام في المجالات الاقتصادية ، والإدارية ، والاجتماعية ، فقد تم انجاز مجموعة من الإصلاحات عن طريق القانون ، ومنها ، على سبيل المثال ، تنفيذ مشروعات تجهيز الأمة فيما يتعلق بالصناعات الأساسية ، والجامعات ، والمدارس الثانوية ، والمدارس الابتدائية ، والصحة العامة ، والمشافي ، والأبحاث العلمية ، وبناء المساكن ، والنشاط الرياضي . وقد حُدِدَ نطاق تطور زراعتنا ، والوسائل اللازمة لتحويلها ، كالتوجيه ، وتوظيف الأموال ، والأسواق ، والتأمينات الاجتماعية ، والتعليم ، وتوزيع المياه . وتسريع رفع مستوى العمال الاجتماعي ، عن طريق التعليم المهني ، والتدريب على الأعمال الجديدة ، وإنشاء معاهد حديثة للعمل ، وفسح المجال للحصول على درجة مهندس أو متخصص في التكنولوجيا العالية . ولقد نُظِمت مساهمة الدولة في التعليم الخاص ، ومدى مراقبتها ، والالتزامات المفروضة عليها ، وفقاً لتقرير اللجنة التي يرئسها بيار أوليفيه لابي ، والتي تضم شخصيات ذات كفاءات واتجاهات مختلفة . وتمت حماية الآثار التاريخية ، وقد جرى تنفيذ الأعمال التي تضيف على الأبنية الضخمة منها ، روعتها الأصلية . وتوحدت مدينة باريس وضواحيها في مقاطعة توحد تخطيطها ، وتم تنفيذ التنمية العقلانية للمحافظات والاقاليم الواقعة فيما وراء البحار . ووضع حدٌ لإساءة استعمال امتياز تقطير الفواكه ، وتم إقرار مخطط تنظيم الدفاع الوطني الذي أصبح يستند إلى ثلاثة عناصر : أولاً ، القوة الذرية المعدة للعمل في الأرض والجو والبحر ؛ ثانياً ، مجموعة وحدات الجيش الكبيرة ، البرية ، والبحرية ، المعدة للاصطدام والمناورات ، والتدخل ؛ وثالثاً ، نظام بري وبحري وجوي للدفاع عن الاقاليم .

إن المحن الوطنية نفسها التي زعزعت السلطينتين التنفيذية والتشريعية ، قد هزّت أيضاً كيان السلطة القضائية . وعندما درست وضع أعلى هيئة فيها ، وجدت أنها تعاني أزمة انهيار مريعة ، وكان مرد ذلك ، بالدرجة الأولى ، إلى

طريقة التعيين . ورغم تخفيض مستوى القبول في القضاء ، ورغم فسح المجال لقبول النساء ، ورغم أن المحامين أساتذة معاهد الحقوق كانوا يُقبلون فيه 'حكماً' ، فقد أصبح من المستحيل ملء جميع الوظائف ، وبدأ التساؤل هل يوجد فيمن يشغلها عدد تنقصهم الكفاءة والمقدرة ؟ وفي الواقع ، ان هذا السلك الشريف والنزيه لا ينطوي على فوائد مادية في عصر أصبحت الأعمال التجارية فيه مفعمة بالاغراءات . فضلاً عن ذلك ، فان الهزات المعنوية التي تعرضت لها الهيئة القضائية الحساسة جداً ، قد خفّضت من روعته وانسجامه . وكان ذلك نتيجة قسّم الطاعة الذي فرضته حكومة فيشي والضغط الذي مارسه بالاشتراك مع العدو لإصدار الاحكام ضد رجال المقاومة والمعارضة ، والمقوبات المتخذة ضد القضاة الذين لا يمتثلون للأوامر ، مما اقتضى إجراء التطهير القضائي بعد تحرير البلاد . ومنذ عهد قريب ، فان هذا السلك الذي يحتاج إلى الاستقلال ، تعرض لتدخل السياسة في ادارته ، إذ أنه بمقتضى أحكام دستور عام ١٩٤٦ ، كان يتم تعيين عدد كبير من مجلس القضاء الأعلى من قبل الجمعية الوطنية ، أي من قبل الأحزاب . وأخيراً ، فقد ازداد الاضطراب الذي يسود القضاء من جراء سوء تنظيمه ، إذ أن المحاكم موزعة توزيعاً سيئاً ، وهي كثيرة العدد بالنسبة إلى السكان الذين أخذوا يتجمعون في المدن ، ومن نقص وسائله التقنية والمادية ، في حين أن مهمته أخذت تزداد تعقيداً .

لذلك ، كان لا بد من إجراء إصلاح قضائي جذري ، وقد حققته في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، بناء على اقتراح ميشال دوبريه ، الذي كان وقتئذ وزيراً للعدل ، بموجب قانونين تشريعيين مرتبطين بالدستور الجديد ، يتعلق أحدهما بنظام القضاء ، والثاني بالمجلس الأعلى . وقد أحدث في (وردو) مركز الدراسات القضائية لانتقاء القضاة ، وتوحيد منشئهم ، وتثقيفهم ، على أن يزود القضاء بالعناصر التي يحتاج إليها كما هي مهمة مدرسة الإدارة الوطنية ، بالنسبة إلى الوظائف العامة . ولكي يتمتع القضاة بوضع مادي ومعنوي يليق

بوضعهم ، فقد خُفِّضَ التسلسل إلى درجتين ، الأمر الذي ينظم التقدم ويساعد على الإسراع فيه ، كما طرأت زيادة ملموسة على الرواتب . ومن جهة ثانية ، فقد تحرر مجلس القضاء الأعلى من السياسة من جراء التغييرات التي أدخلت على تأليفه واختصاصاته . ولكي يتم تنسيق التنظيم القضائي مع كيان البلاد الحالي ، فقد أُلغيت محاكم المديريات ومحاكم الصلح ، وأحدثت محاكم البداية الكبرى حيث كانت تتمركز القضايا ، ودُعِمت محاكم الاستئناف وقد تم تبسيط الإجراءات القضائية في جميع المستويات .

وقد ترأست في قصر الاليزيه ، مجلس القضاء الأعلى الذي كان يتولى أمانته العامة لدي بيار شابران ، وكانت تُعرض علي في هذا الاجتماع اقتراحات وزير العدل أو محكمة التمييز المتعلقة بالتسميات والتعيينات والتقديرات التي كان يترتب علي إقرارها ، كما كانت تُعرض علي قضايا المحكوم عليهم الذين يتقدمون بطلب العفو ، وتُقدَّم إلي آراء الوزير والاعضاء التسعة حول أي موضوع عام أو خاص . وكنت لا أصدر قراراتي إلا بعد انتهاء الجلسة كيلا تتأثر بوجهة نظري الخاصة .

ولكي ألتبع تطبيق الإصلاح الكبير ، خارج المجلس المذكور ، كنت أصغي إلى ما كان يعرضه علي الوزير ادمون ميشله ، وهو ذو رأي ثاقب ، وخلق نبيل ، ورفيق أمين . وكان كفاحه أيام المقاومة ، وهول النفي ، وجروح النضال السياسي ، قد صبغت أحلامه بالكآبة ، دون أن تمس تسامحه . وكنت استمع إلى نيقولا باتستيني الرئيس الأول لمحكمة التمييز ، وإلى صديقي موريس باتان ، رئيس المحكمة الجنائية ، واجمع آراء رؤساء محكمة الاستئناف ، والنواب العامين الذين كنت استقبلهم بين حين وآخر في باريس ، أو احتك بهم في أثناء رحلاتي إلى المقاطعات . وهكذا كان يُتاح لي مشاهدة القضاة الفرنسيين ، وقد نفضوا عنهم غبار الشك والمرارة اللذين كانا مسيطرين عليهم ، وإنما ظلوا معرضين لصدمات عصرنا الحالي . وقد

شاهدت معظمهم متواضعين في حياتهم ، شرفاء ونبلاء في سلوكهم ، منغلين في مجتمع متعطر مادياً ومضطرب معنوياً . وقد رأيتهم وجدانيين في التحقيقات التي يقومون بها ، والدعاوى التي يصدرون فيها أحكامهم ، وإنما يعاكسهم ويخيفهم صخب المختصين في الرأي العام الذين يتوقون إلى الفضائح ويؤيدون عدم العقاب . وصفوة القول ، رأيتهم مرتبطين بمهمتهم الشاقة ، بوجدان وأحياناً بكرامة ، إنما تساور ذهنهم فكرة نهاية القرن حيث تسود أهواء الاستهتار وانعدام الكفاءة . ومع ذلك ، فإن جهد الإصلاح المبذول في هذا المجال وفي المجالات الأخرى ، قد أخذ يعطي ثماره الياقة . ومنذ ذلك الحين أخذت تتحسن تدريجياً أوضاع القضاة وسير العمل في المحاكم ، ويزداد عدد وكفاءة الشباب المرشحين لسلك القضاء ، كما تعززت السلطة القضائية التي يتوقف عليها ، ولأسباب كثيرة ، وضع الانسان وأسس الدولة .

وجملة القول إنني أمارس مهامى في تسيير شؤون السلطة التنفيذية ، وإبقاء السلطة التشريعية ، في الحدود المقررة لها ، وضمان استقلال السلطة القضائية وكرامتها . ولكنني أبدي ، بالإضافة إلى ذلك ، اهتماماً كبيراً بالهيئات الرئيسية التي تقدم المشورة إلى الدولة ، بدلاً من أن أحصر علاقتى معها بالشكليات والمجاملة . ان المجلس الدستوري الذي تم إحداثه ، يظل على اتصال منتظم معي ، في شخص رئيسه ليون نويل . وكانت آراؤه الجديدة التي يقدمها لي حول سير مؤسساتنا ، تضم كل ما كان يملكه من تجربة واسعة في المجالات الحقوقية ، والادارية ، والدبلوماسية ، والسياسية ، فضلاً عما يتصف به من ذهن نقيّ ووطنية مندفعة . أما في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فكان ممثلو نشاطات البلاد الرئيسية يتولون دراسة المشروعات المتعلقة بالتقدم والتنمية ، ولا سيما التخطيط . وكنت أفيد من اختصاصاتهم ، وفي مقدمتهم الرئيس اميل روش ، المطلع على كل شيء ، وروبير بوتيرو ، وغبريال فانتيجول ، عن مؤسسة « الاتحاد العام للعمل والقوة العمالية » ، وموريس بولادو ، وجورج لوفار عن مؤسسة « الاتحاد الفرنسي للعمال

المسيحيين « وجورج لوبران ، عن مؤسسة « الاتحاد العام للعمل » وأندريه مالتير ، وروجيه ميّو ، عن مؤسسة « الاتحاد العام للكوادر » ، وليون جنجمبر « عن مؤسسة (P.M.E) . وجوزف كورو ، والبير جينان ، عن مؤسسة (F.N.S.E.A.) ، ومارسيل دونو ، وميشال دوباتيس ، اللذين يمثلان المزارعين الشباب ، وجورج فيليه ، الذي يمثل أرباب العمل ، وجورج ديبيريير ، الذي يمثل غرف الزراعة ، الخ ... وكنت استمع باهتمام ولهفة إلى هؤلاء الرجال الاكفاء ، ولا سيما أنهم كانوا يتكلمون ، في أثناء المحادثات ، بلهجة متزنة تتعارض مع عنف تصريحاتهم العلنية ، وكانوا مع ذلك ، يبدوون تشددهم في سبيل قبول وجهات نظرهم المخالفة . ولما كانوا يعلمون أن الدولة هي الحكم في الموضوع ، وتتولى في الغالب ، توزيع المنح ، فقد كانوا يرفعون إليها مطالبهم او مطالبهم .

يضم مجلس الدولة ، كما هو الأمر دائماً ، نخبة من الشخصيات الوطنية التي تكونت بدراسة القانون والعلوم الاقتصادية والتي تضع الشباب منهم في جو مدرسة الإدارة الوطنية . وقد ظل معظم أعضائه في مطالعاتهم الحقوقية ، وأحكامهم القضائية ، مخلصين ، مهما كانت سنهم لمبادئ التجرد التي هي رمز وجوده وسبب عظمته . ويقوم عدد وافر منهم بهام رائعة سواء بالقرب مني ، أم في مراكز ادارية ، او الى جانب الوزراء . غير أن بعضهم ينقاد بطيبة خاطر ، في التيارات السياسية ، وهذا ما حدث بشكل خاص مع الذين تخلوا عن المجلس على أمل أن يصبحوا أعضاء في البرلمان ، ووزراء ثم عادوا إليه بعد أن أخفقوا في الانتخابات . وقد نشأ عن ذلك أن الآراء الاستشارية التي تصدر عن «الباليه رويال» ، حول المراسيم ومشروعات القوانين التي تهيئها الحكومة أخذت تنطوي أحياناً على نزعات معينة . وقد ترأس تباعاً هذا المجلس كل من رنيه كاستان ، الذي ظل طوال أيام الحرب والسلم ، بطل الديمقراطية ورسول حقوق الإنسان ، والكسندر بارودي ، الذي يتميز بالخدمات الجليلة الذي قدمها للجمهورية عندما كان الخطر في ذروته . وقد كانوا

يعرضون عليّ الأمور بوضوح للفادة من شرحهم ، وبإخلاص لكي أُميّز ما يجب اقراره أو التخلي عنه . وكان الرئيس الأول لمحكمة التمييز ونائبها العام يطلعاني على وضع الجهاز القضائي ، واحتياجاته ، وتمنياته ، وعن سير العمل في هذه الهيئة ، المؤلفة من قضاة لامعين ، ولكنها غارقة في قضايا متراكمة وينقصها الوسائل والمساعدون. وقد استأنف ديوان المحاسبات أهميته ومهامه ، بعد أن عاد التوازن الى الموازنة والنظام الى النفقات . وعندما كان يزورني الرئيس الأول روجيه ليونار والنائب العام فنسان بوريل ، ليطلعاني على نتائج مراقبات الجمعية الوطنية ، كانا يعلمان انني سأستخدمهما شخصياً ، ولا سيما أن التأخر في المراقبة ، لمدة سنوات عديدة ، قد انتهى الآن ، وان الديوان يتولى حالياً مراقبة موازنات السنوات الحديثة .

لقد أطلعني المندوب العام بيار بيغانبول ، ثم خلفه اندريه مارشال على أعمال الأبحاث العلمية التي كانت آخذة بالازدياد ، وعن رغبات البعثة المتزايدة . وكنت اتبع عن كثب نشاط مفوضية الطاقة الذرية بواسطة المفوض السامي فرنسيس بيران والمدير العام بيار كوتور ، ومدير التطبيقات العسكرية المهندس الرئيسي جاك روبير الذي كان المحرك الأول ورئيس الأبحاث ، والأعمال ، والتجارب ، التي ينبثق عنها سلاحنا الذري . وكان كل من الجنرال ايلي ، واوليه ، وآيتوريه ، الذين تتابعوا في رئاسة الأركان العامة للجيش الثلاثة ، يطلعوني على ما يجري فيها ، وعلى تمنياتها ، كما كان يطلعني على ذلك رئيس أركان كل من هذه الجيوش ومفتشها ، وكانت تقاريرهم تتمم المعلومات التي كان يزودني بها الوزير . وأخيراً ، فقد كنت على اتصال وثيق بالجنرال كاترو ، الرئيس الأعلى لوسام جوقة الشرف . ولكي يتوج خدماته الرائعة ، فقد وضع نظاماً جديداً ينقذ الوسام من مرض التضخم الذي كان يشكو منه ، وهياً القانون الذي سينشئ بموجبه وسام الاستحقاق الوطني . أما فيما يتعلق بوسام التحرير ، فان الحياة المثالية ، التي حدثني عنها رئيس نظامه الجنرال آنغولد ، وخلفه كلود هيتيه دو بوالامبير ، قد أثلجت صدري

وبثت في النشاط .

وقد استقبلت « كونت باريس » عدة مرات ، بشكل سري ، ومفعم بالفائدة . وكانت زيارته على مستوى مختلف جداً ، وإنما كنت أعلق عليها أهمية كبيرة . وكان وريث ملوكنا يبدي آراءه بسمو ، وبشكل سديد ، ويُظهر اهتمامه بالوحدة القومية ، والتقدم الاجتماعي ، وهيبة بلادنا . وكان يكلمني عن ذلك بالطريقة اللائقة التي وردت في « النشرة » التي تتضمن آراءه . وجدير بالقول إنني كنت أزداد فائدة وألقى تشجيعاً في كل محادثة كانت تجري بيني وبين رئيس الأسرة المالكة .

و كنت استقبل ، بناء على طلبي ، الأشخاص المسؤولين في الدرجة الأولى عن السلطة التنفيذية ليطلعوني على نشاطهم والمصاعب التي تعترض طريقهم ، وفي عدادهم أهم مدراء الوزارات ، إذ أن مهامهم آخذة بالازدياد مع توسع المجال الإداري . و كنت استقبل أيضاً مدراء المصالح العامة ، والمنشآت المؤممة الذين تخلصوا من مرارة المنافسة ، وإنما خضعوا ، بالمقابل ، لعقبات وصاية وزارة المالية ، وفي الوقت نفسه ، لمطالب النقابات المرهقة . و كنت استقبل أيضاً المحافظين الذين كانت تلقى عليهم تبعة كل ما يجري في محافظتهم ، ولا سيما ما يتعلق منها بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تحتل الآن مكان الصدارة . غير ان سلطتهم كانت نافذة حيثما كان ، كما انهم كانوا يعدون فعلاً رؤساء النشاط المحلي . وكذلك كنت أستقبل سفراءنا الذين أصبحت القضايا العملية ، والتقنية ، والتجارية ، تعد أساسية بالنسبة الى مهمتهم ، وأخذوا في مختلف هذه المجالات ، يقدررون مدى أهمية إعادة اعتبار فرنسا السياسي . و كنت أستقبل أيضاً عمداء الأكاديميات الذين كانوا ينظرون بارتياح الى نشوء الجامعات ، والمدارس الثانوية ، والمدارس الابتدائية ، وظهور الأساتذة الجدد ، ولكنهم يتنبأون بالهزات التي سيسببها ، عاجلاً أو آجلاً ، ازدياد عدد طلاب المدارس ، ويساورهم القلق من جراء الأزمة التي تهدد بالانفجار ،

يوماً ما ، في هذه المعاهد حيث نرى قسماً من الهيئـة التعليمية يتـهـجم على السلطة ، أياً كانت ، ويسـيء الى سمعتها التقليدية ، باضرابات متتالية تنال من كرامة طلابها . وكنت أستقبل أخيراً قواد المواقع العسكرية والبحرية والجوية ؛ إن حوادث الجزائر لم تحمل أحداً منهم على الانحراف ، ولكنها مست شعورهم معنوياً ، ورغم كل شيء ، فقد كان يخالج الجميع الحرص على استعادة فرنسا سلطتها وقوتها .

وجملة القول ، إن الهيئات الفرنسية المنظمة ، تؤلف دائماً كياناً كفواً وجديراً بالتقدير . وبفضل معنى الحقائق والتنظيم الذي ألهم سابقاً مهندمي الأبنية الأثرية ، فقد ظلت ثابتة منذ نابوليون ، رغم جميع محننا وعدم استقرار عهودنا وحكوماتنا . ولا شك أنه يجب الآن اضافة نوع من المرونة على طرق انتقاء العناصر ، وتوسيع المجالات والتقسيمات الادارية ، وتكييف مختلف هذه الهيئات مع التطور الذي يضع الشؤون الاقتصادية ، والاجتماعية ، والمدرسية ، في مقدمة مهام السلطة العامة ، ويحول فرنسا من حياتها الريفية والقروية الى حياة صناعية تحمل طابع المدينة . وفي الوقت نفسه يبقى ثابتاً كل من المفهوم الأصلي لهذه الهيئات ، والتجارب التي اكتسبتها ، والفكرة التي ما زالت الأمة تحملها عنها ، رغم انها مثابرة على انتقادها والاستهزاء بها دون أن تقضي عليها . ومن ناحية أخرى ، فان الهيئات المذكورة تنظر بعين التقدير الى هذا النوع من الثورة التي قدمت رئيساً للجمهورية . فقد كانت الشعور بالبهجة والنشاط يخيم على الاجتماعات التي تضم ممثلها حول الجنرال ديغول ، كما يتم في قصر الاليزيه بمناسبة تقديم التهانى في رأس السنة ، أو في المحافطات بمناسبة زيارتي ، وكان كل فرد يشعر بالارتياح لتأكده من أن الدولة تملك الآن أساساً مبنياً على دعائم متينة .

ولكنني أريد أن أكون مرتبطاً بحاستي السمع والنظر ، بالشعب نفسه ، وليس بمنظماه فحسب . يجب أن يراني الفرنسيون ويسمعوني ، كما يجب أن

أراهم وأسمعهم ، وقد أتيت لي هذه الفرصة ، بفضل التلفزيون والرحلات الرسمية .

لقد أفدت كثيراً من الإذاعة أثناء الحرب . فجميع ما استطعت أن أقوله أو أنشره بهذه الوساطة ، ساهم كثيراً في كِّمَّ شعث الوحدة الوطنية ضد العدو . ولما تركت زمام الحكم ، حُجبت عني الإذاعة ، ولم يعد صوتي يدوي إلا في الاجتماعات المحلية . وها ان الإذاعة والشاشة قد وضعتا تحت تصرفي في الوقت الذي يباشر التجديد فيه نموه المفاجيء ، وهما وسيلتان لا مثيل لهما ليكي أكون حاضراً في أي مكان ، شرط أن أكون ناجحاً لدى جمهوري . ومثل هذه المجازفة ليست الأولى بالنسبة إليّ ولا الوحيدة ، ولكنها كبيرة .

وإذا كنت أرغم نفسي منذ العهود البطولية ، عندما كنت اخاطب الجمهور ، على أن أفعل ذلك دون اللجوء إلى مذكرات ، فقد اعتدت ، على النقيض من ذلك ، أن أقرأ في استوديو الإذاعة ، نصاً مكتوباً . أما في الوقت الحاضر ، فان المشاهدين في التلفزيون ، يرون ديقول على الشاشة ويستمعون إليه عبر الأثير . ولكي أكون أميناً مع شخصيتي ، يجب أن أخاطبهم موجهاً نظري إلى نظرهم ، دون استعمال النظارات أو قراءة ورقة . ولما كنت أُلَظ خطي الموجهة الى الأمة بنبرة رصينة ، وكانت هذه الخطب عرضة لجميع انواع التحليل والتفسير ، فقد عمدت إلى كتابتها بعناية على أن أبذل جهداً كبيراً كيلا أقول أمام أجهزة التصوير إلا ما سبق أن هيأته مسبقاً . وكان يترتب على من كان مثلي في العقد السابع من عمره ، واقفاً وحده خلف مائدة ، ومعرضاً للأنوار الساطعة ، أن يبدو نشيطاً وعفويّاً يستوقف الأنظار دون أن يتورط في حركات زائدة ، او يبدي إشارات غير لائقة .

وهكذا التقى الملايين من الفرنسيين بالجنرال ديقول مرات عديدة خلال هذه السنوات الأربع . وكنت دائماً أكلهم عن فرنسا ، أكثر مما أكلهم عن

أنفسهم ، وأتفادى تحريض جهة على أخرى ، أو ممالأة إحدى فئاتهم المختلفة ، أو مداعبة إحدى مصالحهم الخاصة ، أو أستعمل سبل الدعاية الشعبية القديمة ، بل كنت ، على النقيض من ذلك ، أبذل جهدي لتوحيد القلوب والأفكار حول الأمور المشتركة ، وأجعلهم يشعرون جميعاً أنهم ينتمون الى مجموعة واحدة ، وأثير فيهم النشاط القومي . وكنت أهداف ، في كل مناسبة ، إلى تحديد موقفنا جميعاً أمام قضية الساعة ، وأبين كيف يمكننا وיתرتب علينا حلها ، ثم أتولى الإعراب عن إرادتنا والإشادة بثقتنا في التمكن من النجاح في ذلك . وقد كان مثل هذا الخطاب يدوم مدة عشرين دقيقة تقريباً ، وكان هذا المشهد يبدو عند المساء على المسرح العالمي مجرداً من أي همس أو تصفيق قد يعطيان فكرة عن وجهة نظر هذا الحشد الهائل من المستمعين والنظارة . غير أنه كانت ترتفع ، فيما بعد ، في أوساط الإعلام ، والى جانب أصوات التأييد ، أصوات صاخبة مفعمة بالشك والنقد ، والسخرية ، واستنكار « ارتياحي الشخصي » . ويبدو ، بالمقابل ، أن الشعور السائد في الأوساط القومية هو « أن الأمر جدي » ، وأن « ديفول لا يتبدل » ، و « أخيراً ، فإن فرنسا تتمتع ببعض الأهمية » . إذاً ، فقد أدركنا الهدف ، ما دام الشعب قد رفع رأسه ووجه نظره نحو القمم .

ومع ذلك ، فإن خطبي هي بحكم الضرورة موجزة ، بحيث لا يتسنى لي فيها شرح القضايا الكبيرة بكثير من الدقة . ولتحقيق هذه الغاية ، فإني ألتجأ الى المؤتمرات الصحفية التي تنقل بالاذاعة والتلفزيون ، والتي تتولى معظم الصحف ادراج نصها الكامل . وقد اعتدت أن أدعو الى قصر الاليزيه ، مرتين في العام ، مندوبي جميع الصحف الفرنسية ، وممثلي جميع الوكالات الدولية ، ومراسلي جميع الاجهزة الاجنبية ، وكان ينضم إليهم بعض الموظفين الأخصائيين في الوزارات والسفارات . وكان يحيط بي أعضاء الحكومة ، ويجلس في « قاعة الحفلات » قرابة ألف شخص لحضور هذا النوع من الحفلة السحرية التي تضيء عليها ذكريات الماضي واستطلاعات الحاضر ، أهمية

عالمية . وكنت أجدني أمام هذا النوع من النظارة الأقل تأثراً من غيرهم ،
والمؤلفين من أناس أضعفت مهنتهم مدى اهتمامهم بالقيم الانسانية ، ولا تحظى
آراؤهم بأي تأثير ما لم تكن لاذعة ، ويتمنون وصف أنباء الإخفاق أكثر من
أنباء النجاح لأغراض كثيرة تتعلق بانتقاء عنوان يؤثر على المشاعر ، وتحديد
عدد النسخ التي ستطبع من الصحيفة . وكنت أميز رغم تحفظهم ، وسخرهم ،
والشك الذي يساورهم ، جشع هؤلاء المخبرين ، والحرص الذي يكنه هؤلاء
الخبراء ، كما كنت أقابل الاهتمام الذي كانوا يبدونه باهتمامي بهم ، بحيث كان
يسود هذا المؤتمر جوٌّ من الانتباه البالغ ، ويضفي عليه ، في كل مرة ، طابع
الحادث الهام .

ومع ذلك ، فقد كنت حريصاً على أن تتضمن مؤتمراتي عدداً من القرارات
أدلي بها بعد أن استعرض جميع القضايا . وكانت الظروف هي التي تلمي عليّ
الموضوعات ، كما كنت أهيء مسبقاً باتقان ، أهم ما أعتزم قوله بالنسبة إلى
كل منها . ومن جهة ثانية ، فإن المكلف لديّ بشؤون الصحافة ، يتأكد قبل
الاجتماع من أن بعض الأسئلة ستطرح عليّ بشأنها ، وكنت أجاب عليها
تباعاً ، بحيث أن جميع الأجوبة كانت تؤكد سياسة معينة . ولا شك أن
هذه المناسبة لم تكن تخلو من أسئلة تنطوي على المكر وترمي إلى إحراجي ،
وكنت أوقف هذه المحاولات ببعض الفكاهات التي تثير الضحك . وخلال
ساعة ونصف ، كان نشاط فرنسا وأهدافها ، فيما يتعلق بالمؤسسات والاقتصاد ،
والشؤون المالية والاجتماعية ، وتصفية الاستعمار ، وقضية الجزائر ، والشؤون
الخارجية ، والدفاع ، الخ ... 'توضّح' بشكل صريح وكامل لم يسبق لها
مثيل قط . وفور انتهائي من المؤتمر يتسابق الحاضرون نحو أجهزة الإرسال ،
والهاتف ، وقاعات التحرير . وفي اليوم التالي ، تظهر البيانات التي يدلي بها
المتحدثون باسم جميع النزعات حول تصريحاتي ، والتأويلات التي توضحها
الإذاعات الفرنسية والأجنبية ، والمقالات التي تكون في الغالب عدائية ، أو
على الأقل لاذعة وذات لهجة عالية ، وتتناول مجمل ما قلته . وعندما يتبين

لوسائل الإعلام، بالضوء الذي تحدثه، أن تصرّحاتي «قد أحرزت النجاح»، تحاول موازنة نفسها قائلة : « إنه لم يقل شيئاً جديداً » .

لقد كنت قريباً من الأمة ، بالصوت والصورة ، وإنما بشكل مجرد . ومن جهة ثانية ، فإن الحفلات العامة ، والحفلات العسكرية ، وحفلات الافتتاح التي كنت أضفي عليها طابعاً رسمياً ، والتي كانت تتم في جو من المراسم الاجبارية ، لم تُتيح لي الاتصال بالأفراد مباشرة . ولذلك قررت التوجه الى المحافظات لإيجاد صلة بيني وبينهم . وقد تمكنت منذ بدء فترة السنوات السبع ، حتى منتصفها ، من زيارة سبع وستين محافظة ، فضلاً عن رحلتي الى الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار . وهكذا قمت بتسع عشرة رحلة الى المقاطعات تستغرق كل منها أربعة ، أو خمسة ، أو ستة أيام . ففي عام ١٩٥٩ ، زرت في شهر شباط (فبراير) : الغارون العليا ، والجير ، وآريج ، والبيرينه الشرقية ، والبيرينه العليا ، والبيرينه السفلى ؛ وفي شهر نيسان (ابريل) : ايون ، ونيفر ، وآليه ، وسون ولوار ، والكوت دور ؛ وفي شهر ايار (مايو) : الشير ، وإندر ، ولوارة ، ولوار وشير ، واندر ولوار ؛ وفي حزيران (يونيو) : كنتال ، ولوار العليا ، وبوي دو دوم ، ولوار ؛ وفي ايلول (سبتمبر) : بادوكاله ، والشمال ؛ وفي تشرين الثاني (نوفمبر) : منطقة بيلفور ، والرين الأعلى ، والرين الأدنى . وفي عام ١٩٦٠ ، زرت في شباط (فبراير) : تارن ، وأود ، وغار ، وهيرو ؛ وفي تموز (يوليو) : المانش ، واورن ، وكالفادوس ، واور ، والسين البحري ؛ وفي ايلول (سبتمبر) : فينيستير ، وشواطئ الشمال ، وموربيهان ، ولوار اطلنتيك ، وايل وفيلين ؛ وفي أوائل تشرين الاول (اكتوبر) : ايزير ، والسافوى ، والسافوى العليا ؛ وفي أواخر هذا الشهر : الألب العليا ، والألب السفلى ، والألب البحرية . وفي عام ١٩٦١ ، زرت في نيسان (ابريل) : اللاند ، وتارن وغارون ، ولو وغارون ، ودوردونيا ، والجيروند ؛ وفي آخر حزيران (يونيو) وأوائل تموز (يوليو) : الموز ، والفوج ، ومورت

وموزيل ؛ وفي ايلول (سبتمبر) : آفيرون ، ولوزير ، وآرديش ؛ وفي
تشرين الثاني (نوفمبر) : كورسيكا ، وفار ، ومصب الرون . وفي النصف
الأول من عام ١٩٦٢ ، زرت في أيار (مايو) : لوت ، وكوريز ، وكروز ،
وفين العليا ؛ وفي حزيران (يونيو) سون العليا ، وجورا ، ودو .

و كنت اجتاز كل محافظة بكاملها من الصباح حتى المساء ، ولم يكن
البرنامج يتغير قط بين واحدة وأخرى ، إذ كان يجري استقبال كبير في
مركز المحافظة يتضمن عرضاً عسكرياً في الساحة العامة ، وعقد اجتماعات في
دار المحافظة تضم تبعاً البرلمانيين ، ثم أعضاء المجلس العام ، ثم الهيئات
المنظمة ، ثم جميع رؤساء بلديات المنطقة ، ومقابلة الوفود ، ومطران
الأبرشية ، وراعي الكنيسة ، والحاخام ، وكبار الموظفين ، وكبار الضباط ،
ثم الاستقبال في دار البلدية ، وتقديم أعضاء المجلس البلدي ، وتقديم الشخصيات ،
ثم إلقاء الخطاب في الساحة الكبيرة التي يتجمع فيها جمهور غفير يلتهب
حماسة . و كنت في أيام الأحد أحضر الصلاة في الكاتدرائية ، وأخيراً أحضر
حفلة العشاء الكبيرة التي يحضرها الصفوة والوجهاء في دار المحافظة حيث
كنت أقضي ليلتي . وكانت تقام حفلات مماثلة في الأقضية والمدن الأخرى ، حيث
كنت أزور دائماً دار الحكومة ، وألقي خطاباً رسمياً في دار البلدية ،
وألقي كلمة على السكان المتجمعين . و كنت اجتاز ضواحي وقرى متعددة ،
وكان يتوقف الموكب فيها لكي يتاح لرئيس البلدية أن يحيي الجنرال ويقول
أمام جميع الناس ، وأن يحبيه هذا الأخير بكلمة مناسبة . و كنت طوال
الطريق أقوم بزيارة المعامل ، والورشات والمناجم ، والاستثمارات الزراعية ،
والجامعات ، والمحابر ، والمدارس ، والمؤسسات العسكرية ، الخ ... وفي
جميع الأماكن ، التي كنت أتوقف فيها ، كبيرة كانت أم صغيرة ، كان
التجمهر الشعبي ممثلاً حماسة ، والبيئة مفعمة بالبهجة والتزيين بالاعلام مثيراً ،
وفي جميع الطرق التي كنت أجتازها ، كان الناس يأتون بأعداد غفيرة ليهتفوا
لي . وحيثما كنت أتناول الكلام علناً كان الحاضرون يصفقون بحرارة . وكما

كنت أنشد النشيد الوطني «لامارسلياز» ، كان الجميع يرددونه معي بصوت واحد. وعندما كنت اختلط بالجمهور، أو أمشي في الطرق سيراً على الأقدام ، تزداد جميع الوجوه ضياء وتعرب جميع الثغور عن فرحتها، وتمتد جميع الأيدي نحوي . وخلال سبعين يوماً شاهدت اثني عشر مليون فرنسي ، واجتزت أربعين ألف كيلومتر ، وتكلمت ستائة مرة في المجالس او الاجتماعات ، وخطبت أربعائة مرة من على المنابر ، وصافحت قرابة مائة ألف يد . وفي الوقت نفسه ، زارت زوجتي ، دون أي ضجة ، قرابة ثلاثمائة مشفى، ودار ولادة ، ومأوى ، ودار أيتام ، ومركزاً للأطفال المرضى أو للمحرومين . وخلال جميع رحلاتي ، وقع حادثان فقط غير لائقين : الأول عدم توافر العدد الكافي من المستمعين الى خطابي أمام دار الحكومة في غرونوبل ، والثاني : إذ اتفق أثناء مروري في مرفأ مرسيليا ، أن كان عماله في حالة اضراب ، رافعين في أواخر الأرصفة البحرية ، شعارات تتضمن مطالبهم . أما في باقي الزيارات، فقد جرت حولي من أدنى البلاد إلى اقصاها، تظاهرات رائعة أعرب فيها الشعب عن شعوره الوطني واهتزت لها قلوب الحاضرين ، وادهشت كثيراً من المراقبين ، وشاهدها الكثيرون فيما بعد بفضل التلفزيون. وهكذا أقامت بلادنا ، في جميع مناطقها ، البرهان الساطع على وحدتها المستعادة ، وقد اثار ذلك عواطفها ، وبعث فيها النشاط ، كما امتلأت فرحاً وحبوراً .

ومن جهة ثانية ، فقد حصلت خلال هذه الرحلات ، على كثير من الانطباعات والمعلومات العملية الدقيقة ، إذ شاهدت محلياً كيف يتم ، في اقليم فرنسا الثابت وسكانها الدائمين، التحويل الذي اجرته صناعة أصبحت أساسية ، وزراعة دخلتها الآلة وولادات متزايدة ، ومدارس فائضة ، ونقلات تزداد عدداً وسرعةً يوماً بعد يوم بفضل المحرك . ورغم أن بلادنا تجدد ذاتها ، بالنسبة إلى غيرها من البلاد كألمانيا ، وانكلترا، وبلجيكا ، وهولندا، مقاومة شديدة لإجراء التغييرات الضرورية بسبب وضعها الجغرافي ، وقلة مواردها

من المواد الأولية ، وضالة عدد سكانها ، وما تتميز به من طابع محافظ ورغبة في المناقشة والجدل ، فان التغييرات المذكورة جرت في جميع البقاع وإنما بدرجات متفاوتة من حيث نسقتها واتساعها . وحيثما توجهت كنت أثير في خطبي ما نحن مدينون به نحو ذكريات التحرر ، فيبادر المحافظون ، والنخبة ، والمندوبون ، والموظفون ، إلى التحدث إلي عن البناء ، والعمران ، وانشاء مناطق صناعية في المدن الآخذة بالتوسع ، وعن فتح الاعتمادات ، وإيجاد الاسواق ، وضم الأراضي ، وتوزيع المياه ، وشق الطرقات ، في الأرياف المستحدثة ، وعن المعاهد ، والمدارس الابتدائية ، والمدارس الثانوية ، والمدارس الفنية التي أضحت غير كافية من حيث العدد والسعة ، وعن الطرق الواجب توسيعها ، والاقنية الواجب حفرها ، والمطارات التي يترتب انشاؤها ، لكي تزداد الحياة نشاطاً وينمو الازدهار بسرعة . إن ما سمعته وشاهدته محلياً ، يحملني على ملاحظة الضرورات القومية ، في اتساعها وشدها ، وفي مقدمتها : تجهيز المناطق وتنظيمها ، وإحداث مناطق جديدة ، ودمج الأقضية ، بغية توسيع التقسيمات الإدارية التي أصبحت صغيرة بالنسبة إلى عصرنا الحالي ، ومساهمة الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية ، في دراسة المخططات وتطبيقها في جميع المجالات ، والتي تتولاها حالياً مجالس منبثقة عن الانتخابات السياسية . ولدى عودتي إلى باريس ، فان حصيلة ما استنتجته من رحلاتي ، والملاحظات التي دوّنها الوزراء الذين رافقوني في رحلاتي ، قد ساعدتنا على حسن توجيه نشاط الحكومة .

وبالإضافة إلى تنقلاتي الرسمية في فرنسا والبلاد الأجنبية ، وإلى الاجتماعات التي كنت أعقدها في رامبوييه ، وإقاماتي في كولومبي لي دو زيكليز ، والتي كانت تستغرق ربع وقتي ، فقد كنت أمضي باقي حياتي ، طبعاً ، في قصر الاليزيه . إن حتمية التاريخ وضعتني في هذا القصر الذي أقدر أناقته القديمة نسبياً ، ومركزه الملائم بالنسبة إلى مختلف الوزارات ، والذي لا يخلو ، في نظري ، من بعض المساوئ . لقد كان هذا القصر يقع ، قديماً ، في أطراف

باريس ، وهو حالياً محاط بالعاصمة حيث تفرض مقتضيات الأمن ، والمراسم
والمرور ، وحجب استطلاع الجمهور ، أن أبقى منزوياً فيه ، ما لم أتوجه إلى
إحدى الحفلات ، والأبنية الأثرية ، أو المعارض ، محاطاً بمواكب الشرطة ،
وماراً في شوارع أخليت من السيارات . ووقفت على أطرافها حشود من
المشاهدين المتحمسين . ويتضمن قصر الاليزيه ، صالونات جميلة جداً ، تزينها
مفروشات قديمة ، تكاد تكفي للحفلات التي لا مندوحة عنها ، ولكنها
أصبحت لا تتسع مختلف إدارات رئاسة أصبحت نشيطة جداً . فضلاً عن
ذلك ، فمنذ أن أصبح هذا القصر من أملاك الدولة ، بعد أن وهبته مدام
دو بومبادور ، الى الملك ، لم تجر فيه أحداث تركت ذكريات خالدة ،
باستثناء آخر تنازل للإمبراطور نابليون الأول ، وإعلان ابن شقيقه الانقلاب
في ٢ كانون الأول (ديسمبر) . ولهذا الأسباب كلها ، تساءلت : هلا
يُستحسن أن أحدد في مكان آخر محل اقامتي ومكاتبي . غير أنه منذ عام
١٨٧١ ، أخذت تزول القصور التي كانت مهياة لمثل هذا الاستعمال ، ومنها
قصر التويلري ، الذي احرقته «الكومون» ، وقصر سان كلو ، الذي أحرقه
البروسيون ، وقصر فرساي ، الذي يفيض عن الحاجة ، وقصر التريانون ،
الذي أخذ يتلاشى ، وقصور فونتينبلو ، ورامبوييه ، وكومبيينيا ، التي تعد
بعيدة جداً ، وقصر فانسين - الذي فكرت فيه - وإنما كان قيد الترميم .
لذلك ، فقد ارتضيت ما هو متوافر حالياً ، ومتفق مع تقاليد إدارية
وباريسية قديمة العهد ، كما أخذت الجمهورية الجديدة تستغل نشاط قصر الاليزيه ،
وشهرته إلى أقصى حد ممكن .

إن العمل يسير فيه بانتظام ، بعيداً عن أي بلبلة . وقد أقمت مكتبي في
الغرفة الرئيسية من الطابق الأول ، وكنت أصل اليه كل يوم في الساعة التاسعة
والنصف بعد أن أكون قد استعرضت معظم الصحف واطلعت على أهم
الأنباء . وكنت أقضي فترة الصباح في قراءة البرقيات الدبلوماسية وبعض
المذكرات المتعلقة بالشؤون الداخلية ، وأبدي بشأن هذه أو تلك بعض

الملاحظات التي كانت تنقل الى من يهيم الامر. وكنت أترأس كل يوم أربعاء ،
 مجلس الوزراء ، ومرة أو مرتين في الأسبوع مجالس محدودة ، يتعلق أهمها
 بالجزائر ، والاقتصاد ، والشؤون الخارجية ، كما أترأس دورياً المجلس الأعلى
 للدفاع الوطني ، ومجلس القضاء الأعلى . وكنت أستقبل بين حين وآخر ،
 رئيس مجلس الوزراء ، أو أحد أعضاء الحكومة ، أو أحد السفراء ، أو
 أحد أعضاء المجمع العلمي « الأكاديمية » ، أو أحد الوزراء الأجانب المارين
 في باريس . وكانت الأعمال تستأنف بعد تناول طعام الغداء ، سواء أكان
 لدينا مدعوون أم لا . وكنت أستقبل بعض كبار الموظفين والوفود ، أو
 الشخصيات ، ثم أخصص ساعة أو ساعتين لدراسة الملفات المتعلقة بالمجالس
 القادمة ، وأخيراً استمع الى التقارير التي يقدمها لي تباعاً كبار المساعدين
 وهم : أمين عام الرئاسة جوفروا دو كورسيل ، ومدير المكتب الخاص
 رنيه برويه ، ورئيس الأركان الخاص الجنرال دو بوفور ، ثم الجنرال اوليه ،
 ثم الجنرال دودوليه ، وأمين عام شؤون الاتحاد الفرنسي وشؤون افريقيا
 ومدغشقر جاك فوكار . وقد ينضم اليهم أحياناً أحد المستشارين الفنيين أو
 المكلفين بمهمة ، وهم : اوليفيه غيشار ، ثم بيار لوفران للشؤون السياسية ،
 وجان مارك بوغنز ، ثم بيار ماتيارد للشؤون الأجنبية ، واندريه دو لاتر ، ثم جان
 مكسيم ليفيسك ، وجان مينو للمالية والاقتصاد ، وبرنار تريكو ، ثم جاك
 بواترو للشؤون الدستورية والتشريعية ، وجان جاك دو بروسون لقضية
 الجزائر والشؤون القضائية ، وبيار لولونغ ، وغني كامو لشؤون التربية الوطنية
 والأبحاث العلمية ، وجان شوفو للأنباء ، وكزافيه دو بولانكور للمراسلات
 الخاصة . هؤلاء كانوا « مساعدي » وهم نخبة قليلة العدد وإنما من مستوى
 عالٍ . وبعد أن أستمع الى ما يعرضونه عليّ ، أبلغهم قراراتي ، وأوقع
 المراسيم والبريد . وأخيراً أغادر مكثتي في الساعة الثامنة مساءً ، وقبلما أعود
 اليه حتى اليوم التالي. وإني أعلم ، في الواقع ، من حيث المبدأ وبعد التجربة ،
 أنه يجب عدم الإسراع في تسيير الأمور .

إن مقر الرئيس هو طبعاً إطار زيارات ودعوات وحفلات مستمرة . ولما كان لكل شيء قيمته واعتباره عندما يتعلق الأمر بهيبة الدولة وسلطتها ، فقد كنت أولى هذه الأمور اهتماماً خاصاً ، وأحرص على أن تتم بأبهة واعتدال ولطف وكرامة . وهذا أيضاً ما كانت تريده ربة البيت : زوجتي . وكان مدير المراسم لودوفيك شانسيل ، ثم خلفه بيار سيرو ، يبذل كل منها جهده في هذا السبيل . ولذلك كانت حفلاتنا متتابعة ، كما كنا نسعى أن تكون رفيعة الشأن . وخلال فترة رئاستي ، جلس على مائدتي في قصر الاليزيه خمسة عشر ألف فرنسي وأجنبي ، فضلاً عن أربعة آلاف مدعو تناولوا معي الطعام في مختلف محافظات فرنسا . وقد استقبلت في هذا القصر عدداً مائلاً من الضيوف . ومهما كانت مناسبة هذه الاجتماعات ومدى اتساعها ، التي كانت تتراوح بين حفلات العشاء الفاخرة والسهرات الفخمة التي كانت تقام تكريماً لرئيس دولة زائر ، وبين حفلات الغداء الخاصة التي كانت تقام تكريماً لنخبة من الضيوف ، بالإضافة إلى مختلف حفلات الطعام والاستقبال التي كانت تقام تكريماً للحكومة ، والبرلمان ، والمجالس الكبيرة ، والسلك الدبلوماسي ، والهيئات المنظمة ، والقضاة ، والجيش ، والهيئة التعليمية ، والشخصيات الاقتصادية ، والاجتماعية ، ورجال الأدب ، والفنون ، والعلوم ، والرياضة ، الخ ... فإن واجبات التمثيل هذه تضيف عبئاً كبيراً على واجبات مهامي الذهنية والجسمية ، وتتيح لي ، في الوقت نفسه ، أن أتصل عن كثب ، بكثير من الشخصيات اللامعة .

أما ما يبقى من الوقت القصير جداً الذي أتحرر فيه من أعبائي ، فقد كنت أقضيه مع زوجتي في جو عائلي . وعند المساء ، كان التلفزيون أو السينما يتيحان لنا مشاهدة شخصياتنا المعاصرة ، عوضاً عن العكس . وفي يوم الأحد يأتي أولادنا وأحفادنا لزيارتنا ، إذا كانوا موجودين في باريس ، وإذا كانت التزاماتي الرسمية تسمح لي بذلك . لقد حارب ابني وصهري بضراوة ونجاح باهر في صفوف القوى الفرنسية الحرة ، ثم تابع كلاهما سلكهما

العسكري ، الأول في الطيران البحري ، والثاني في سلاح المدرعات . وبينما كنت أتم فترة السنوات الأربع الأولى من مهنتي التي تجددت ، أخذ ديفول ، قائد البارجة الصغيرة ، ثم قائد البارجة الكبيرة ، يتتبع دروس مدرسة الحرب البحرية ، ثم التحق بالسفينة الحربية دوبيريه ، ثم انتمى الى اركان حرب البحرية ، ثم عين قائداً للسفينة الحربية السريعة لوبيكار ، التي كانت تراقب الشواطئ الجزائرية ، وتفتش السفن المشبوهة ، الى أن التحق أخيراً بأركان حرب الجيوش . أما صهري العقيد آلان دو بواسيو ، فقد كان يرأس في شاتودان دو روميل « منطقة القسنطينة » ، الجيش الرابع للفرسان ، ثم تولى في الجزائر الغرفة العسكرية للمندوب العام دولوفريه ، ثم أصبح رئيس أركان تفتيش الجيش الذي ينتمي اليه ، ومن هنا التحق بمركز الدراسات العسكرية العليا ، ومعهد الدفاع الوطني . وكان ابني وزوجته ، وابنتي وزوجها ينظرون الى فرنسا كما أنظر اليها . وهذا كان أيضاً شأن أشقائي وشقيقاتي ومجموعة أولادهم وبناتهم . وكنا نتوجه الى دارنا في « البواسوري » ، كلما كان ذلك ممكناً ، حيث كنت أعزّل للتأمل والتفكير . وهنا كنت أكتب خطبي التي كانت تُعدّ عبئاً مرهقاً ومستمرّاً ، وأقرأ بعض الكتب التي كانت ترسل لي . وهنا كنت أستعيد صفاء ذهني بتأمل أفق الأرض ، والسماء الواسعة .

وكيف لا يتأثر ذهني من التعب الذي أتجشمه ، والعقبات التي تعترض طريقي ، والاحتمالات التي ترهق مستقبل المشروعات التي أقوم بها ؟ وكان يترتب عليّ أن ألاحظ ، على الأخص ، أن نهضة فرنسا الواضحة توغر صدر أفراد المعارضة الذين كانوا يعدون أنفسهم ، فيما مضى ، زعماء الرأي العام السياسي ، وإن ما أتمكن من القيام به لا يلقي استحساناً من قبل أي جهة من الأحزاب والصحف . وحينما لاحت بوادر تسوية المأساة الجزائرية ، تضاعفت مظاهر الحقْد . إن فرنسوا مورياك الذي يعد مراقباً لا مثيل له لأحداث عصرنا الحالي ، نظراً لتعلقه بفرنسا ، وتفهمه التاريخ ، وتقديره الوطني والفني للعظمة ، ومهارته في استيعاب دوافع الأهواء الإنسانية ، وتصويرها ، إن

هذا المبقرى دوّن في مفكرته ، بتاريخ ١٢ آذار (مارس) ١٩٦٢ ، ما يلي : « إن الذي لا يُعد حلاً هو ما يتمتع به هذا الرجل الهرم من قوة خارقة ، إذ ان كل ما يراه في السياسة ، يميناً ويساراً ، ويتمناه ، ويتوقعه ، يهيم السقوط ، بعد تحقيق السلم... كما اننا نشعر أن عزلته نفسها تنشط قواه إزاء هذه الفئة الحاكمة التي تحيط به والتي تبدو منهكة ومزجرة » .

والحقيقة ، إن هذه العصبية المعادية من اللجان والمحربين ، قد تغيطني أحياناً ، دون أن تجرحني . إني أعلم أن الورق تُكتب عليه أي كلمة ، وأن المذايع يذيع أي لفظة ، كما أعلم إلى أي مدى تغري الكلمات المثيرة الكتاب والمنشئين . وإني أعلم أيضاً أن المؤسسات الحديثة ، ووجودي على رأس الدولة ، وطريقة تسييري شؤونها ، تقضي على أهمية أصحاب النفوذ القدامى ، وتحرمهم من وسائل تدخلهم الذي كان سائداً في العهد القديم ، والذي ساءم زواله الآن . وإني أعلم ، على الخصوص ، كم يعز عليهم اقصاؤهم عني ، لا احتقاراً ، وإنما رعاية للمبدأ . وعندما يزداد حقدهم ويتجاوز الحدود المعقولة ، أهدى نفسي مردداً قول « اوكتاف » في إحدى تمثيلات « كورناي » : « ما هذا ! أتريد أن يترفقوا بك ولم تترفق بأحد ! » .

وإذا كنت لا أبدي اكتراثاً كبيراً بتهجماتهم على شخصي خطياً وشفهاً ، فقد كان تأثري أبلغ ، عندما ألاحظ أنهم يحاربون في شخصي فكرة الإصلاح القومي التي تثير هذا الرفض والغضب في أوساط النخبة من الأمة . وكان كل شيء يحدث كما لو كانت الفئات الموجهة القديمة ، مهما كان نشاطها ، او طابعها ، أو عقائدها ، قد انحازت نحو الانحطاط إما لتشتت فكرها أمام النقائص التي يجب التغلب عليها للحؤول دون حدوثه ، أو لتغلب الشعور عليها باستحالة تجنب الوقوع فيه ، فيعملون على الإشادة به فكراً ، إما من باب التحدي أو بدافع العقيدة المذهبية ، أو ، أخيراً لأن ضعفهم وعاداتهم قد تجد نصيباً من الاستمرار ومظهراً يسوغها . وهنا تظهر بقلق قضية معرفة مصير البلاد ،

إذا زالت بزوالي ، في إدارة شؤون الدولة ، هذه الظاهرة من السلطة الفعلية التي تضيف عليها الأحداث صبغة شرعية ، والتي تمتزج مع إيمان الشعب الفرنسي وآماله .

ومع ذلك ، فقبل المبادرة بمعالجة موضوع الوراثة ، أرى من واجبي القول إن النتائج التي تم تحقيقها بعد أربع سنوات من عودتي تبدو لي مشجعة للغاية . فبدلاً من أن تبقى بلادنا غارقة في الفوضى السياسية الساخرة التي كانت تتخبط فيها ، فقد أردت حملها على انتقاء دولة تتمتع برئيس ، وحكومة ، وتوازن ، وسلطة . وهذا ما تم فعلاً . وبدلاً من تركها تريق دمها ، وتخسر أموالها ، وتمزق وحدتها ، بتعلقها بالسيطرة الاستعمارية التي أصبحت ملغاة ، وفقدت ما يسوغها ، فقد أردت أن استبدل الإمبراطورية القديمة بشراكة ودية وعملية تقوم بين الشعوب التي كانت تابعة لها . وقد حققت ذلك . وبينما كان الاستهتار الاقتصادي ، والمعجز المالي ، وسقوط الفرنك المزمع والمستمر ، والجهد الاجتماعي يحول دون التقدم الضروري لازدهار فرنسا وقوتها ، فقد أردت وضع مخطط ينظم بشكل حقيقي ، نموها الحديث ، وأن تكون ميزانياتها منظمة ، ونقدها ذا قيمة متينة لا تقبل الجدل ، وأن يفتح الباب أمام تغيير الصلات بين أبنائها عن طريق مساهمة الجميع في تسيير المنشآت . وقد أدركت هذا الهدف . ولكي لا تبقى أوروبا مسرحاً للأحقاد والأخطار ، وينشر في جانبي نهر الرين ، وجبال الألب ، انقسامها الاقتصادي والسياسي ، ولكي لا تحرّض شعوب الغرب ضد شعوب الشرق بحجة العقائد والمذاهب ، فقد أردت أن تصبح كل من فرنسا والمانيا جارتين صالحتين ، وإن تتكون السوق المشتركة للدول الست ، وأن يرسم الإطار الذي تستطيع ضمنه أن توسع نشاطها الخارجي ، وأن تنتعش المودة والثقة الطبيعيين بين السلافيين والفرنسيين . كل ذلك سائر في طريق قويم ! وبينما كانت فرنسا تتخلى عن نفسها ، وتضل طريقها تحت تأثير سحب بارعة من الاعتبارات التي تعلقو الدول ، وتخضع دفاعها ، وسياستها ، ومصيرها لسيطرة الحلف الأطلسي ،

تاركة للآ
العالم الثالث
شخصيتهم
تكفل تحو
ذرية ، وأ
استقلالها
إن
في حين أن
أنها شاءت
واجتازت
بالأمس ،
الجهد اللازم

فأركة للآخرين مجالات النفوذ ، والتعاون ، والصدقة التي كانت ألفتها مع العالم الثالث ، فقد أردت أن تثبت شخصيتها بين جيرانها ، مع احترام شخصيتهم ، وأن ترفض حمايتهم دون التخلي عن تحالفهم ، وأن تتزود بقوة تكفل تحويل الأنظار عن أي عدوان ، وتتضمن بالدرجة الأولى ، أسلحة ذرية ، وأن تعود إلى الظهور أفكار العالم ونشاطاته وآماله ، وأن تستعيد استقلالها واشعاعها . وهذا ما يجري فعلاً !

إن مهمتي في المنحدر الذي تجتازه فرنسا تقضي بتوجيهها دائماً نحو القمة ، في حين أن جميع الأصوات تنادى من الأسفل لكي تعود إلى النزول . وبما أنها شاءت ، مرة أخرى ، أن تنصاع لكلامي ، فقد خرجت من الفوضى واجتازت مرحلة التجدد . ولكن يترتب عليّ بعد الآن ، أن أفعل ما فعلته بالأمس ، وألاً أدلّها على أي هدف سوى القمة ، أو أي طريق سوى بذل الجهد اللازم .

الجهد

١٩٦٢ -
١

ارتأينا ، إتماماً للفائدة ، أن نلحق بكتاب « التجديد » كتاب « الجهد »
الذي لم يتم منه المؤلف سوى فصلين بعد أن وافته المنون ، فخسرت الانسانية
بفقدانه أحد عمالقة العصر .
الناشر

الجهد

..... ١٩٦٢

ارتأينا ، إتماماً للفائدة ، أن نلحق بكتاب « التجديد » كتاب « الجهد »
الذي لم يتم منه المؤلف سوى فصلين بعد أن وافته المنون ، فخرست الانسانية
بفقدانه أحد عمالقة العصر .
الناشر

في
يكاد
استطاع
عليه
المستقيم
سريع
السهولة
السلطان
والجزل
فساداً
هنا
التي
أد
التي
يُف

النظام الذي يتولى قيادتها ثابتاً ومتماسكاً. أما بالنسبة إليّ، أنا الذي لم أنقطع عن التفكير والعمل بسبب هذه الضرورة الوطنية ، فإن الدولة المنظمة جيداً في الوقت الحاضر يجب أن تظل كذلك فيما بعد . وهذا يقتضي ألا تعود وتصبح فريسة الانقسامات المتعددة ، المتباعدة ، المهلكة التي سيطرت عليها وأذلتها وشلتها وقتاً طويلاً .

كانت الملكية القديمة قد توصلت إلى الاستمرار بفضل جهود عدة قرون على حساب عمال الاقطاع ، ولكن لم يكن يلزمها شيء سوى الوراثة ، والتقديس والحكم الاستبدادي المطلق . وقد استطاعت الامبراطوريتان منع التشتت لبعض الوقت ولكن بواسطة الدكتاتورية . أما الجمهورية ، فمع أنها تضمنت في الأصل بعض الضمانات النظرية ، فقد استسلمت إلى الأحزاب لتصبح بورة دائمة للسلطة . إلا أن فقرها أمام الخطر العام ، والواقع الذي وجدت نفسي مكرساً فيه كملاذ ، أتاح لي ، مع معونة الشعب المباشرة ، أي على قاعدة ديموقراطية في غاية الجودة ، أن أشغل مؤسسات أقيمت لتشمل المستقبل . لأن مصلحة فرنسا العليا والدائمة ، كانت قبل كل شيء في أدايتها وضامناتها بشخص رئيس الدولة . فكيف أرتاب بأن هذا التغيير العميق القاضي بمنح الجمهورية رأساً لم يكن لها أبداً من الناحية العضوية سوف تهاجمه جميع الاقطاعات بعنف ؟ كيف أوّمت لها طابعاً وبرزواً قوين بشكل كاف ليصبح بالإمكان صيانتها في نطاق القانون والتطبيق ، بينما اختفت الظروف المأسائية والأشخاص النخبة الذين فرضوها في بادئ الأمر ؟

منذ وقت طويل وأنا أعتقد أن السبيل الوحيد هو انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب . فإذا عُين رئيس الجمهورية من قبل مجموع الفرنسيين - وليس هناك شخص آخر في هذه الحالة - فبإمكانه أن يكون « رجل البلاد » ، وبذلك يضطلع أمام الجميع وأمام شعبه بمسؤولية رئيسية تطابق تمام المطابقة المسؤولية التي تمنحه إياها النصوص . وما لا شك فيه ، فضلاً عن

ذلك، أن يريد تحمل الأعباء ، وأن يكون قادراً على ذلك . ومن المؤكد أن هذا لا يستطيع القانون ضمانته ، لأن علة الرئيس عندما تكون ، في ذاتها ، غير قابلة للشفاء ، فلا يمكن في أي وقت ولا على أي صعيد أن تعوض بقيمة المؤسسة . بل على العكس ، فالنجاح ليس ممكناً إلا إذا وجدت الموهبة أدواتها ، ولا شيء أسوأ من نظام تنمحق فيه المزية بالعجز .

صحيح أنني حين تكلمت في مايو عام ١٩٤٦ عن النظام اللازم لفرنسا ، ثم وأنا أدير عام ١٩٥٨ الأعمال والمناقشات حيث كان يُعد الدستور، لم أكن قد حددت بعد أن على رئيس الدولة أن يُنتخب بالاقتراع العام . وكنت متمسكاً في بادئ الأمر، بالنسبة الى تسميته، بمدرسة كبيرة هي على المستوى الوطني من نفس نوع أولئك الذين ينتخبون أعضاء مجلس الشيوخ على مستوى المقاطعة . ذلك لأنني فعلاً كنت أرى أن من الأفضل عدم عمل كل شيء دفعة واحدة . ومنذ أن طلبت من البلاد أن تنتزع الدولة من تصرف الأحزاب وأن تقرر أن يكون الرئيس ، وليس البرلمان ، هو مصدر السلطة والسياسة ، رأيت من الأفضل التمهّل قبل إتمام هذا التغيير الضخم . وأضيف ، لكي لا أعاكس حركة التضامن الوطني شبه الاجماعية ، أنني رأيت من الأفضل أن أحسب حساب الميول المتحمسة التي أثارتها فكرة « الاستفتاء الشعبي » ، منذ لويس - نابليون ، في قطاعات عدة من الرأي العام . وعندما أظهر تطبيق الدستور الجديد أن المرتبة العليا قد احتفظت فيه بالسلطة دون أن يكون هناك دكتاتورية ، أصبح الوقت متسعاً لعرض الإصلاح النهائي على الشعب . وفضلاً عن ذلك ، كان في نيتي أن أضطلع أنا نفسي ، عند البدء ، بوظائف رئيس الدولة ، وبسبب تاريخ أمس وظروف الوقت الحاضر ، فإن الطريقة التي سأقرّها لن تكون سوى شكليات بدون نتيجة بالنسبة إلى دوري . ولكن بالنظر الى النتيجة فقد كنت مصمماً على إنجاز البناء بهذا الشأن قبل نهاية عامي السابع في الحكم .

إلا أن غريزة البقاء شغلت الأحزاب . وأصبح مقصدي الذي أحسّوا به

سبباً لهم لإبعادي قبل أن أستطيع إنجازهم ، أو لإضعافي بشكل كافٍ لأقلع عنه. وبعد أن سويت قضية الجزائر ، وتأكد ولاء الجيش وقضي على تخريبات الارهابيين ، قويت معارضاتهم المتنوعة وتوحدت . وبدأ أن فترة الترقب النسبي التي راعوها حتى الآن ستنتهي ، وأنت العقبات التي أقاموها في كل مناسبة سوف تكبر من الآن فصاعداً ، وأن معركتهم ستتخذ أهدافاً لها أعمال الجنرال ديغول ومقاصده . ويمكن التوقع أن تتهاون جميع انقسامات الاقطاعات السياسية ، وتنعقد مؤامرة لفتح أزمة خفية . مزعجات مستمرة ، ورقابة الجمعية العمومية المطبقة على الوزارة في اللحظة المناسبة ، وعلى كل وزارة أخرى تليها ، عند الاقتضاء ، وانتخابات تشريعية ، سواء أكانت في موعدها العادي أو على أثر حل ، تأتي الى قصر البوربون بأكثريتها المتنافرة ، ولكنها معارضة ، واحتدام الحملات في نواحي مختلفة ولكن كلها مزدرية ، وذلك بواسطة الصحف والميكروفونات بشبه إجماع ، تهدف كلها إلى أن تضعني في ورطات خطيرة ، وأن تتوصل إلى حملي على أن أُلغى أما وظائفني وأما سلطتي . وأن تقضي في أذهان الناس على الفكرة القائلة إن باستطاعة رئيس الدولة أن يكون واحداً ، وفي كل حال على أن تعيد وضع رؤساء المستقبل في الحالة التي كانت في السابق ، هي حالة « ضيف الاليزه » .

لينجحوا ، وسيجري كل شيء مرة أخرى كما لو أن إنهاض الدولة يجب ألا يكون إلا مؤقتاً ، وذلك للانهاء من الخطر . وسيحدث مرة أخرى ، أمام مأساة وطنية سببها الأولي عجز نظام الأحزاب ، إن هذه الأحزاب ستظهر بالتنحي وتضع الأمر بين يدي رجل عبقرى مكلف فجأة بالخلاص — هكذا : جوفر عام ١٩١٤ ؛ وكليمنصو عام ١٩١٧ ، وبيتان عام ١٩٤٠ ؛ ثم ديغول ، والخطأ معترف به ؛ وديغول أيضاً عام ١٩٥٨ — وما أن اجتيزت هذه الهاوية حتى عادت تلك الأحزاب الى الظهور متذرة بادعاءات ومطالب متناسبة مع ما كانت عليه حطتها وخزيتها . ومرة أخرى ، فإن الأحزاب ، باستغلالها ملكة النسيان المفرطة لدى الأنصار الانتخابيين ، والنزوع الفرنسي

القديم إلى التبدد في ميول مهذارة والتسلي بالألغام السياسية كما يحدث في مصارعات السيرك أو مسابقات صاري الحلوى (١) ، وأخيراً نفور المصالح المنظمة حيال سلطة قوية ، تجدد هيمنتها وتعيد الانحطاط الى سالف عهده . وقد نتج عن ذلك أنني عزمت على إحباط محاولتها . ولكن هذا يفرض موافقة الفرنسيين على رأيي ضد هذه الأحزاب كلها .

بماكانهم عمل ذلك ، وبهذا تحل المشكلة السياسية والمسألة الدستورية معاً اذا صوتوا على طلبي بأن يُنتخب رئيس الدولة بالتصويت العام من الآن فصاعداً . وهكذا يكونون قد ناقضوا الأحزاب بكليتها في الحالة الحاضرة ، ووطدوا المؤسسات الجديدة في المستقبل . ومن مجموعهم وليس من البرلمان ، يمكن انتظار اتخاذ تدبير كهذا ، لأن ثلثي النواب وتسعة أعشار الشيوخ لن يقبلوا ذلك بأي ثمن ، وفضلاً عن هذا ، فهو مبدأ قاعدة للجمهورية الخامسة ، ولعقيدتي الخاصة أن يفصل الشعب الفرنسي بنفسه بما هو أساسي لمصيره . فأنا أريد إذن أن أعرض عليه مباشرة هذا التأكيد الحاسم . ولكنني أريد ان افعل ذلك دون تأخير ، لأن جميع الكتل البرلمانية شرعت بالعداوة ، وباستثناء « اتحاد الجمهوريين الجدد » (U.N.R.) .

منذ بداية عام ١٩٦٢ وقبل أن أعرف الناس بمشروعي ، بدأوا بمهاجمتي . وآتفاً ، فان تطبيق المادة ١٦ من الدستور التي اخذتُ بها أثناء تمرد الجزائر الأربع في الجزائر ، قد أثار في الأوساط السياسية كثيراً من الذعر الخادع والهيّاج المصطنع إلى أن حملني تصدع « منظمة الجيش السرية » الى أن أقرر العودة الى الطريق الطبيعي . وفي شهر آذار ، عشية مفاوضات إيفيان ، تولت النزاع لجنة الدفاع الوطني في قصر البوربون وأظهرت استياءها عالياً بسبب عودة فرقتين الى الوطن ، وبسبب طيران المعركة الذي استدعي

١ - صاري الحلوى : صاري يعلق في أعلاه حلوى ولا يمكن الحصول عليها إلا بتسلق الصاري .

لـ كافٍ لأقلع
على تخريبات
فترة الترقب
أقاموها في كل
أهدافاً لها
بيع انقسامات
مات مستمرة ،
بـ ، وعلى كل
أـ أكانت في
نها المتنافرة ،
كلها مزدرية ،
لها إلى أن
أما وظائف
إن باستطاعة
وضع رؤساء
« .

الدولة يجب
رة أخرى ،
الأحزاب
جأة بالخلاص
عام ١٩٤٠ ؛
أن اجتيزت
ت ومطالب
الأحزاب ،
ع الفرنسي

من افريقيا بناء على أمر مني . وبعد الاستفتاء حول الاستقلال الجزائري مباشرة توضح الهجوم وامتد . وفي ١٧ نيسان (ابريل) فان وزارة بومبيدو التي ليس عليها أي مأخذ لأنها سُكِّلت حديثاً ، إلا بسبب أنني عينتها ، لم تحصل إلا على ثقة ٢٥٩ نائباً بينما حجب الثقة عنها ٢٤٧ أو امتنعوا عن التصويت . وفي ١٥ أيار (مايو) انسحب من الحكومة خمسة وزراء من « الحركة الجمهورية الشعبية » متذرعين بمؤتمر صحفي ناديت فيه من جديد باتحاد أوروبا بواسطة اتفاق منظم بين الدول ورفضت التوحيد والدمج . وصحيح أن اثنين منهم ، هما بيار فليملان وموريس شومان لم يمض عليها في الوزارة سوى شهر ، وكان عليها مع ذلك في ذلك اليوم أن يختاراً بين الوزارة ومقعدهما في البرلمان ، يستطيعان التظاهر أنها فوجئاً بمقاصدي . ولكن الثلاثة الآخرين : روبير بورون ، بول باكون وجوزف فونتانيه ، ذهبوا أيضاً ، مع أنهم كانوا جزءاً من حكومتي دون انقطاع ، راضين تمام الرضا عن محتوى وشكل التوجيهات التي كنت أعطيها دائماً لسياسة فرنسا . وفي الواقع ، إذا كان الخمسة قد انفصلوا فجأة عني ، فذلك لأن حزبهم ، بدوره ، دخل في التحالف المناوي . وفي ٢٢ أيار (مايو) فعل المستقلون كذلك ، طالبين من الوزراء الأربعة التابعين لمجامعتهم أن يقدموا استقالتهم ، وقد قرروا فصلهم بعد جوابهم السليبي .

ولتقصير أمد معركة الانهاك أخذت المبادرة وقتت بالهجوم . ففي ٩ حزيران (يونيو) أعلنت للأمة متكلماً بالراديو ، أننا « بواسطة الاقتراع العام نظل في اللحظة المناسبة متأكدين من أن الجمهورية في المستقبل يمكن أن تظل قوية ، ومنظمة ، ومستمرة ، بصرف النظر عن الرجال الذين يمضون » . وليس هناك من متنبئ لا يعرف ما يعني هذا . وكذلك في ١٣ من الشهر نفسه ، وبسبب المظاهرة المنظمة ضدي ، وقع ٢٩٦ نائباً من الجمعية الوطنية ، يسمون انفسهم « اوروبيين » ، بياناً ينحون فيه باللائمة على خطة الاتفاق السياسي التي اقترحتها على الدول الأعضاء في السوق المشتركة ، والتي رفضتها هولندا

وبلجيكا وإيطاليا، مطالبين، على العكس، « بالحل » العالمي . ويمثل الموقعون
أكثرية قوية في المجلس . أما النواب الشيوعيون العشرة الذين لم يصوتوا على
النص فلم يكن حكمهم على أقل من ذلك . وما ان تكسرت هذه الموجة حتى
ارتفعت أخرى . وغداة استفتاء الجزائريين الأخير اعترفت باستقلال بلادهم
باسم فرنسا وفقاً للتعهدات التي اتخذتها علناً . ومنذ ذلك الوقت لم تعد نيابة
برلمانيي الجزائر ذات موضوع ، وأنهيتها بقانون بموجب السلطات التي منحني
إياها قانون الاستفتاء . وهبت على الأثر في قصر البوربون واللوكسمبورغ
زوبعة من الاعتراضات ليس لها أي مبرر قانوني ، ولكنها تعبر عند العدد
الأكبر عن روح عدائية . وليس هناك أي شك في أن معركة لا هوادة فيها
ستنشب عندما سأوضح ما أنوي عمله .

إن محاولة الاغتيال في بقي — كلامار في ٢٢ آب (اغسطس) أتاحت لي
الفرصة وأندرتني بأن ليس هناك وقت أضيعه . وبالفعل ، فبعد ذلك الذي
أخفق في اغتيالي السنة الماضية بالقرب من بون — سير — سين ، وتوقعاً لمحاولات
جديدة يدل كل شيء على أنها تحاك ، عرضت مسألة ما سيحدث للدولة اذا
اختفى ديفول فجأة ، بطريقة ضاغطة على الرأي العام المتأثر القلق . وبالنسبة
إليّ فالدليل قائم على أن الأجل يمكن أن يحين في كل لحظة . وقد أنبىء
مجلس الوزراء في ٢٩ آب (اغسطس) انني « ادرس اقتراح تعديل الدستور
لناحية تأمين استمرار الدولة » . ونشر الخبر . ولكي لا اخلط بين الأمور فاني
لم امزق الشراع تماماً إلا بعد رحلتي الكبرى الى المانيا . ولكن ما أن انتهت
هذه الرحلة حتى ظهر بلاغ في ٢١ ايلول (سبتمبر) ، عند اختتام جلسة
مجلس الوزراء ، جاء فيه « ان الجنرال ديفول قد أكد عزمه على أن يعرض
على البلاد بطريق الاستفتاء أن يُنتخب رئيس الجمهورية من الآن فصاعداً
بواسطة التصويت العام » .

وفي ٢٠ ايلول (سبتمبر) ، وفي كلمة موجزة اذيعت بالراديو والتلفزيون ،

عرضت على الأمة لماذا اطلب منها القيام بهذا الإصلاح الجوهري ، وكيف
تستطيع القيام به . وتأكدت ان « المؤسسات العامة العاملة منذ أربع سنوات
قد ابدلت الفوضى المزمنة والازمات الدائمة في عمل الدولة بالاستمرار
والاستقرار والفعالية وتوازن السلطات » ؛ وان « ليس هناك من يشك في ان
بلادنا ستجد نفسها ملقاة في الهاوية بسرعة إذا قضى سوء الحظ بأن نسلمها من
جديد الى الالعب العقيمة الساخرة التي كانت في السابق » ؛ وأن « مفتاح
قبة نظامنا هو إقامة رئيس للجمهورية يجري تعيينه بواسطة عقل وعاطفة
الفرنسيين لكي يكون رئيساً للدولة ومرشداً لفرنسا » . وبعد أن ذكرت
ماهية صلاحياته ومسؤولياته حسب نصوص الدستور صرحت أنه « بحاجة
إلى ثقة الأمة الصريحة ليستطيع أن يحمل عبئاً كهذا بشكل فعال » . أما فيما
يتعلق بي فقد قلت : « كنت افكر يوم اصبحت على رأس الدولة عام ١٩٥٨
ان الحوادث قد فعلت اللازم ، وانني لهذا السبب قبلت بأن أُنْتَخب بطريقة
أخرى . ولكن المسألة تصبح مختلفة جداً بالنسبة الى أولئك الذين يأتون
بعدي ، كل بدوره ، لاحتلال المركز الذي أشغله الآن ، دون أن يكون
طابعهم الوطني واحداً . وحتى يكون هؤلاء على قدر المهمة ومكلفين تماماً بحمل
العبء السامي مهما كان وزنه ، ولكي تستمر جمهوريتنا في أن تظل محظوظة
ومتينة ، ونشطة وشعبية برغم شياطين انشقاقاتها ، يلزمهم أن يتلقوا المهمة
مباشرة من مجموع المواطنين » . وعند ذلك جاء شرح الاقتراح الذي صغته
لبلادنا : « حين تنتهي مدة سنواتي السبع ، أو إذا قطعها الموت أو المرض
قبل نهاية المدة ، فإن رئيس الجمهورية سينتخب عندئذ بواسطة التصويت
العام » . ولكن بأية طريقة ملائمة تعبر البلاد عن عزمها ؟ .. واجيب :
« بالطريقة الأكثر ديموقراطية ، طريقة الاستفتاء ، الأمر الذي استدركه
الدستور بطريقة بسيطة جداً وواضحة جداً ، إذ نص على أن باستطاعة
رئيس الجمهورية أن يعرض كل مشروع قانون على البلاد بطريقة الاستفتاء ،
وأحدد بالذات : كل مشروع قانون ، موجهاً نحو تنظيم السلطات

العامّة . وأنهيّت قائلاً للفرنسيّات والفرنسيّين : « كما هو الأمر دائماً ، فإنّي لا أستطيع ولا أريد القيام بشيء دون مؤازرتكم . وكما هو الأمر ، فإنّي سأطلب هذا منكم ، وكما هو الأمر دائماً ، أنتم الذين تقررون » .

ولكن كما هو الأمر دائماً ، فإن مبدأ صدور قرار عن الشعب مباشرة هو مقيّد بالنسبة إلى جميع الفئات السياسيّة القديمة . إلا أن نجاحي المحتمل يؤجّل الأمل الذي يداعب هذه الفئات ، بأن تراني أرحل قريباً ، إلى ما بعد . وعلى الخصوص فإن تبني اقتراحي يقلل كثيراً من حظوظهم بالعودة إلى أخطاء الماضي . ولما كان رئيس الدولة ، في المستقبل ، سيحتفظ بتفويض لا مثيل له لأنه تلقاه من مجموع المواطنين ، فقد كانت الأحزاب تنوي ، عندما أغيب بطريقة أو بأخرى ، أن تعمل على العودة إلى ما كان عليه الأمر في السابق . فضغوطها وتأثيرها على جمع الوجهاء والأعيان الذين ينتخبون الرئيس ، والتعهدات التي ستأخذها على المرشحين ، ثم طريقة معينة في تأويل النصوص عندما يوضع المنتصر في مكانه ، وتحويلات قانونية ماهرة عن معناها ، وبعض المراجعات التي تجري بالطريق البرلماني ، كل هذا سيعيدهم دون هزة إلى السيطرة على الجمهوريّة . ولكن يلزمهم لأجل ذلك أن يتغلبوا علىّ أولاً . ولهذا السبب لن تغيب أية فئة عن معسكر المعارضين في الصراع الذي سينشب ، سواء أكانت من اليسار ، أو الوسط ، أو اليمين . ولن ينقص تكتل حركاتهم وخطبهم شيء من الضراوة .

هكذا تكون معاركنا السياسيّة في أغلب الأحيان ، وليست المسألة المعروضة هي التي ستكون ، بنفسها ، موضوع المشادّة . وبالنسبة إلى جمهور الفرنسيّين ، لما كانت فكرة انتخاب رئيس الجمهوريّة بواسطتهم تبدو طبيعيّة جداً ، ولما كان يبدو لهم تكليف رئيس الدولة بالقيادة أمراً عادياً ، ولما كانوا يعتقدون أن ديمول على حق في إعداد خلافته ، فإن جماعة «الرافضين» ستجنّب مهاجمة مبدأ إصلاح هو شعبي في الأساس . ولكن زوبعة

اتهاماتهم ستصب على الشروط القانونية التي عرضت فيها هذه الفكرة ، والتي تبدو غامضة بالنسبة الى أكبر عدد . إذن فسنشاهد حملة مسعورة مستوحاة في الظاهر من الدفاع عن الحقوق ، ولكنها في الواقع تُشن ضد شخصي وحده وترمي الى إشاعة الظن بأن الجنرال ديفول قد خرق الدستور ليشيد دكتاتوريته ، وذلك بالاتهامات الآتية من جميع الآفاق السياسية ، يدعمها جميع فئات القانونيين المتطوعين ، وتردها جميع الصحف . والذريعة التي يُلوّح بها هي هذه : تنص المادة ٨٩ على إمكان التعديل بالطريق البرلماني ؛ وليس هناك مادة أخرى مخصصة للتعديل ؛ إذن فإجراء ذلك بواسطة الاستفتاء مخالف للقانون .

ومهما كنت متمرساً بالخصومات الخداعة التي أقيمت ضدي منذ وقت طويل ، فقد بدا لي أن هذه الخصومة قد تجاوزت جميع الحدود ، لأنني ، بإخضاع الإصلاح لتصويت الشعب ، لم أفعل سوى تطبيق نص دستوري ظاهر الوضوح والبساطة . وبالفعل ، فهل هناك ما هو أكثر وضوحاً وصراحة من المادة ١١ التي تنص على أن « رئيس الجمهورية يستطيع ، بناء على اقتراح من الحكومة ، أن يعرض على البلاد كل مشروع قانون يتعلق بتنظيم السلطات العامة ؟ » .. هل هنالك شيء مهما كان ، من حيث الطبيعة والتحديد ، يمكن أن ينص بشكل أكثر وضوحاً على تنظيم السلطات العامة كاللستور ، وخصوصاً ما يقرره بشأن انتخاب رئيس الدولة ؟ ألم يقبل الفقه واللغة القانونية هذا منذ الأبد ، الى درجة أن دستور ١٨٧٥ الذي أسس الجمهورية كان عنوانه : « قانون حول تنظيم السلطات العامة ؟ .. » في تلك المادة الحادية عشرة التي تشمل النظام الدستوري بطريقة أكيدة ، لماذا كان من الضروري الإشارة الى ما يجري بسهولة مع العلم ان بالامكان فتح الطريق أمام التعديل ؟ وإذا كان المشترع ، بتفنيده غير عادي لنصه الخاص ، قد فهم العكس ، فكيف أهل التفصيل ؟ وبماذا تصبح خاصة اللجوء الى الاستفتاء لتعديل القانون الدستوري متناقضة مع الاجراءات المنصوص عنها في المادة ٨٩ ، بينما هذه تطبق حين

تري السلطات العامة أن من الأفضل استعمال طريق البرلمان ؟ أليس من الصواب أن يكون لتلك السلطات ، في مادة بهذه الخطورة ، هذه أو تلك من الإمكانيات ، وفقاً للحالات والظروف ، ثم أليس هنا معنى المادة الثالثة التي تنص على أن « السيادة الوطنية تخص الشعب الذي يمارسها بواسطة ممثليه وبطريق الاستفتاء ؟ .. وأخيراً ، وفوق كل هذا ، ما دام دستور ١٩٥٨ قد انبثق عن اقتراع البلاد المباشر ، فبإسم ماذا ترفض السلطة حقه في تغيير ما فعله ؟

يجب أن أقول ان إصرار الأحزاب على تأويل الدستور بنوع أن نرفض حقاً للشعب هو له يبدو لي أكثر تعسفاً من كوني أنا نفسي الموحي الرئيسي للمؤسسات الجديدة ، وان المطالبة بتكديبي حول ما تعني ، هي بالحقيقة تجاوز للحد . وخصوصاً ، إذا كان الاستفتاء موجوداً في قانوننا فلأنني تبنيته عام ١٩٤٥ بواسطة الاقتراع العام . وإذا جرى استعماله لآحياء دستور ١٩٥٨ فلأنني فرضت هذا التنظيم الايصائي Testamentaire على الجمهورية الرابعة المختصرة . وإذا وُجدت المادة ١١ فلأنني وقد فُوضتُ بشكل شرعي وعمداً بتحضير الدستور وعرضه على البلاد ، أردت أن يتضمن هذه المادة ، في مكانها ، وفي مرماها . إلا أنني ، أثناء فحص هذا القسم من المشروع الذي باشرت به في ٢٦ وفي ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٨ ، في مجلس يجمع ميشال دوبريه ، ووزير العدل ، والمكلف بالكتابة ، ووزراء الدولة : غي مولل ، وبيار فليملان ، ولويس جاكينو ، وفيليكس هوفويه - بوانيي ، ألححت على هذه النقطة بأن من اللازم أن تُترك للبلاد في جميع المجالات ، وفي الدستور قبل كل شيء ، كل السلطة التي يسمح لها الاستفتاء بممارستها . وقد لاحظ الجميع ، واعترفت بذلك ، أن نص المادة ١١ أعطاني الصلاحيات الكاملة . لتتفق الآن جميع المدارس القديمة القائدة ، بجرأة ، على جهل مبادئ الدستور وروحه وأصله ، وعلى أن لا تقرأ ما كُتب فيه ، أو إذا قرأته ، فعلى أن لا تقبل سوى الكلمات التي تقول بقولها ، وهذا ما سوف ينتهي ، إذا دعت

الحاجة ، لا الى إحاطتي علماً بحسن النية التي لا أنتظرها منهم بل بالحنين المتعطش الذي يوحيه اليهم ماضٍ أحق .

إلا أن كلمتي الموجزة التي أوضحت الأمور في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ، وضعت حداً لمعاركٍ قادمة وفتحت معركة مواجهة . وصحيح أن انتخابات ذات اقتراع محصور جددت ثلث المقاعد في مجلس الشيوخ ، قد جرت في الوقت نفسه تقريباً دون اندفاع ظاهر . ولكن بالرغم من الهدوء الذي غمر هذه الشكليات فإن جميع الأحزاب تراصت صفوفاً وخطوطاً في سبيل الاستفتاء الوطني المعلن عنه . وفي ٢٣ منه أذاع الاشتراكيون : « انتهاك جديد وصارخ للدستور يوشك أن يرتكب ... ان انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة التصويت العام ليس سوى وسيلة ديماغوجية لإجراء الاستفتاء على التعديلات المتتالية على حقوق الحكومة والبرلمان » . وفي ٢٣ منه دعا الشيوعيون الى اتحاد جميع الجمهوريين لضرب الخصم المشترك معاً : السلطة الشخصية التي لم تنقطع عن التطور نحو دكتاتورية فعلية . وفي ٢٥ منه أعلن الحزب الاشتراكي الموحد « معارضته الاجماعية لمشروع انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الاستفتاء » . وفي ٣٠ منه رحب الراديكاليون المجتمعون في مؤتمر فيشي ترحيباً حاراً بخطاب غاستون مونرفيل المتهب الذي هتف : « إني اجيب - « كلا ! » على محاولة الاستفتاء التي توشك أن تتطور ... ان السماح بانتهاك حرمة الدستور يعني السماح بكل شيء » . ودعا رئيس مجلس الشيوخ الجمعية العمومية الى التصويت على اقتراح بتوجيه اللوم ، مضيفاً : « سيكون هذا جواباً مباشراً ، شرعياً ، دستورياً على ما اسميه جريمة » . وبدون انتظار يومي ٨ و ٩ تشرين الأول (اكتوبر) وهو التاريخ الذي حددته نظرياً « الحركة الجمهورية الشعبية » والمستقلون لوضع قرارهم ، فقد عرف جميع الناس أنهم وحدوا معارضتهم . وليس هناك من لم يشترك « بكلاً » ، حتى الحزب الجمهوري الوسط ، وحركة بوجاد ، ومستوطني الجزائر الذين أُعيدوا الى الوطن .

أثناء ذلك ، كان مشروع القانون الذي سيُعرض على الأمة ، والذي أعده رئيس الوزراء وفقاً لتوجيهاتي ، خاضعاً ، كما هو طبيعي ، لفحص مجلس الشورى . ولكن بدلاً من أن يعتمد هذا المجلس الى اقتراح ما يحلو له من تعديلات في النص ، أخذ بشكل تعسفي ، يدين الطريقة التي عزم رئيس الدولة على تطبيقها ، بصفته ضامناً للدستور ، وكتب تنبيهاً يعاكس المادة ١١ واستعمال الاستفتاء . والحق أن هذه الهيئة المؤلفة من موظفين يشغلون مراكزهم بموجب مراسيم من الحكومة وليس بأية طريقة انتخابية ، هي مؤهلة لاعطاء السلطة التنفيذية الآراء القانونية التي تُطلب منها ولكن ليس للتدخل بقضية سياسية ولا بالحلل الدستوري . وبما أنني على علم بميول المجلس الذي يتغيب عن اجتماعاته الأعضاء المفصولون لديّ أو لدى الحكومة ، بينما يقوم بعقد الجلسات فيه ، ويُسمعون أصواتهم بشكل صاخب ، أنصار معروفون ، مشهورون ، برلمانيون أو وزراء بالأمس ومرشحون غداً ، فإنني لم أدهش أبداً لموقف جمعيته . ولا أدهش أيضاً حين أعلم أن سر المداولة والتصويت يفشى في نفس اللحظة التي ترفع فيها الجلسة بالرغم من كل واجبات وتقاليد المجلس . وبالفعل ، فإن وكالات الصحف تنشر نتائجها دون أقل مهلة ، والأحزاب تستحوذ عليها لتدعم حملتها . ولهذا السبب أجبت نائب الرئيس ، ألكسندر بارودي ، الذي حملها إلي ، وقد قرأتها قبلاً في الصحف ، بأنني لن أحسب أي حساب « لتنبيه » من هذا النوع لا يربطني بشيء حسب القانون . وفي الغد تبني مجلس الوزراء نص المشروع . وسألت كلا منهم بالتتابع اذا كان يسنده ، ففعل الجميع ذلك دون قيد ، باستثناء بيار سودرو الذي سترك الحكومة نتيجة لذلك .

ولياقةً مني حتى منتهى الحدود ، وجهت رسالة الى البرلمان في ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) عرضت فيها عليه القرار الذي اتخذته والأسباب التي تبرره . ولما كنت متأكداً أن « المؤسسات التي مُهر بها الشعب الفرنسي منذ أربع سنوات ، غداة أزمة خطيرة وعشية أخطار

أخرى ، قد استطاعت بفضل استقرار السلطات واستمرار الأهداف ... أن
تحل مشاكل صعبة وتتغلب على محن قاسية » ، فقد صرحت : « يجب العمل
الآن بنوع أن تظل هذه المؤسسات باقية . وهذا يعني أنه يجب أن يكون
على رأس الدولة في المستقبل ، وخلال الرجال الذين يمرون ، ضامن فعال لمصير
فرنسا ومصير الجمهورية . ودور كهذا يفرض على من يقوم به أن ينال ثقة
الأمة المباشرة الواضحة » . وأشارت فيها الى النتيجة : مشروع قانون يقضي
 بانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام ويخضع للاستفتاء . وقلت : « أرى
أن ليس هناك سبيل أفضل لنحمل الى النص الذي تبناه الشعب الفرنسي
عام ١٩٥٨ التعديل المفروض الذي يهم كل فرد من المواطنين » . وفي النهاية
استنتجت ، مشيراً الى محاولات الاغتيال القريبة العهد : « الأمة التي توضع
فجأة أمام احتمالات مقلقة تجد بذلك فرصة لمنح مؤسساتنا ضماناً جديدة
احتفالية » .

استمع المجلسان الى رسالتي بصمت مطلق ، وأعلنت جميع الأحزاب
الحزب عليّ ، من اليسار والوسط واليمين . وقدم مندوبو الاشتراكيين ،
والراдикаليون وحلفاؤهم ، والحركة الجمهورية الشعبية ، والمستقلون ، مشتركون ،
اقتراحاً الى الجمعية الوطنية بتوجيه اللوم الى الحكومة . ومع أن الشيوعيين
لم يوقعوا فإنهم سيصوتون عليه بالتأكيد . وستبدأ المناقشة ، وفقاً للقانون ،
بعد يومين . وما من أحد يستطيع الشك في ان ازمة ستندلع ، وأن البلاد
ستختلف وأن ديفول ، ودوره التاريخي ، وسياسته ، وجمهوريته ، اما أن
تلاقي النهاية واما تقدماً جديداً .

في ٤ تشرين الأول (اكتوبر) ، وبدون انتظار المناقشة والتصويت على
اللوم ، ظهرت المراسم المتعلقة بالاستفتاء في « الجريدة الرسمية » : نص
اقتراحي ودعوة الناخبين . وفي ذلك اليوم نفسه ، وقبل وصول النواب إلى
الاجتماع ، خاطبت الفرنسيات والفرنسيين مباشرة بواسطة الراديو والتلفزيون .

وكان مقصدي جلياً. فبالنصدي للدستور ذكرت بأن الشعب هو الذي اعطاه وصنّفه «غداة أزمة اوشكت أن تلقي بفرنسا في الهاوية وتذهب بالجمهورية». ثم قارنت النتائج الباهرة التي وصلنا إليها لدى سقوط نظام الأحزاب : « حياتنا العامة التي قدمت البارحة مشهد ألعاب ، وتركيبات وأزمات ، تحمل اليوم علامة الصلابة والفعالية . وبدلاً من عملة مريضة ، ومالية في عجز ، واقتصاد مهدد ، ونحن موضوع قلق دائم وإذلال كما في السابق ، فانتنا في الوقت الحاضر في أوج الازدهار والرخاء ، وفي أوج التقدم الاجتماعي على قاعدة قرنك متين ، ومبادلات خارجية إيجابية ، وموازنات منسّقة . وبينما كنا على وشك تمزيق وحدتنا الوطنية وبعثرة عناصر قوتنا الحربية لعدم النجاح تصفية الاستعمار ، وإنهاء النزاع الجزائري ، والقضاء على التخريب الذي كان مستعداً لاجراء انقلابات ، فها هو التعاون قد استتب بين فرنسا ومستعمراتها القديمة ، وانضمت الجزائر بدورها إلى ذلك ، وبإمكاننا الشروع بتحديث جيشنا ، ثم ان الدسائس الخطيرة التي كانت تهدد الجمهورية لم يبق لها من عمل مشين سوى السرقة ، والابتزاز والقتل . وأخيراً ، إذا كان بلدنا معتبراً منذ وقت قليل انه « رجل أوروبا المريض » فإن وزنه وإشعاعه اليوم معروفان في كل أنحاء المعمور .

لنشر بعد ذلك إلى أن هذا الدستور السّمح قد جعل حقيقة من رئيس الجمهورية « رئيساً للدولة ومرشداً لفرنسا » ، وأن هذه الصفة الجهورية « هي التي يريد انصار النظام البائد انتزاعها منه » لكي نقع عندئذ فيما كنا فيه البارحة . وقد صرحت : « ليكون باستطاعة الرئيس القيام بمهمة كهذه ، حيال نفسه وحيال الآخرين ، فانه بحاجة إلى ثقة الأمة المباشرة » ... - « هذه الثقة التي نلتها انا نفسي ضمناً عام ١٩٥٨ لسبب تاريخي وغير عادي » ، يجب من الآن فصاعداً أن يتلقاها الرئيس بواسطة الاقتراع العام .

أما ما هو مأسوي فهي الشروط والوقت الذي دعي فيه الشعب إلى تبني

مشروعي ، ولا اعدم أن أضعه في المقدمة . وقد قلت : « منذ البداية ، كنت اعلم أن عليّ قبل نهاية سنواتي السبع أن أعرض على البلاد ما أشرت إليه ، ولكن اسباباً ملحة حتمت عليّ أن أتخذ هذه المبادرة منذ الآن ما دام ذلك من حقي وواجبي » . وأن أذكر « محاولات الاغتيالات المقترفة والمهياة ضد حياتي والتي تضطرنني إلى تأمين جمهورية متينة من بعدي ، قدر استطاعتي » وأن اصف « القلق العام الذي أحدثته أخطار الفوضى التي يمكن ان تصل فرنسا فجأة إليها » والذي يجب أن يقود الأمة إلى أن تقرر باقتراع حاشد « أن في نيتها وقاية مؤسساتها ، وانها لا تريد ، بعد ديقول ، أن ترى الدولة قد اصبحت عرضة لتطبيقات سياسية تهددها بكارثة شنيعة هذه المرة ، ميئوس منها » . وأن ارسم ما نحن على وشك إنجازه في الداخل لأجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا ، وفي الخارج لأجل سلام العالم وتفاهم الشرق والغرب ؟ « هذا المشروع الواسع كله يتطلب أن يكون لدى فرنسا في المستقبل وسيلة لتختار هي نفسها أولئك الذين يجب عليهم ، وهم على رأسها دورياً ، أن يكونوا مسؤولين عن مصيرها » .

وأخيراً ، طرحت مسألة الثقة على الفرنسيات والفرنسيين حول مشروعي « الواضح ، البسيط ، المستقيم » الذي سيُسْتَفَى الشعب بشأنه : « إن اجوبتكم بتاريخ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) هي التي ستقول لي اذا كان عليّ وان كان باستطاعتي متابعة مهمتي في خدمة فرنسا » .

لقد تكلمت في الساعة الثالثة عشرة . وبعد ساعتين فتحت الجلسة في قصر البوربون . وتبين لي ان موقف الأحزاب عدائيّ تماماً حيالي بقدر تصلب موقفي حيالهم . واعتلى المنبر وقام بالهجوم ، بول رينو وبرتران موت عن المستقلين ، غي مولله وفرنسيس لينهارد عن الاشتراكيين ، بول كوست — فلوريه عن الجمهوريين الشعبيين ، موريس فور عن الراديكاليين ، جان — بول دافيد عن كتلة الوسط ، وفالديك روشيه عن الشيوعيين . ومهما استطاع

جورج بومبيدو والخطباء المناصرون لي من أمثال لوسيان نيويرث Neuwirth وميشال حبيب - ديلونكل أن يقولوا ، فإنّ كلا منهم قد اتخذ قراره . والخلاصة ، فقد رأينا اصطدام جمهوريتين ، جمهورية الأيس التي يرتسم الأمل ببعثها وراء أحقاد الحزبيين ، وجمهورية اليوم التي أجسدها وأبذل جهدي لتستطيع البقاء في الغد . ولكنني تصرفت بشكل ان لا يُتخذ القرار في هذا النطاق ، وأن لا يغير اللوم ، الذي اقترح عليه ٢٨٠ صوتاً من أصل ٤٨٠ نائباً ، شيئاً من عزمي على إحراز النصر في موضع آخر .

هذه هي عادات وأوهام الأوساط السياسية وأجهزة الاعلام التي يمكن الظن لدى سماعها أو قراءتها أن التصويت في الجمعية يسجل اخفاقي . ولدى القاء النظر على الصحافة الباريسية وجدتها مجمعة على هذه النقطة . فتؤكد صحيفة « الفجر » بقلم جول رومان أن « الجمهورية قد أنقذت » . وتصرح « الفيغارو » مع اندريه فرنسوا - بونسيه أن « الديمقراطية الحقيقية هي برلمانية ! » وتهددني « باري - جور » بالأخطار التي ا تعرض لها إذا حلت الجمعية ، وانه ثبت بالبرهان حسب رأي « كومبا » انني لن استطيع الاستغناء عن الاحزاب ويلزماني استخراج النتيجة من ذلك ، وتعلن « الموند » « أزمة نظام » إذا لم اخضع . وهذا ما دفع بي الى الملاحظة ان ما فعلته الجمعية الوطنية ضدي ليس له في الواقع من نتيجة إلا عليها . وفي يوم ٥ تشرين الأول (اكتوبر) ، حضرت عمداً ، ودون أن اهتم بالوضع ، مناورة عسكرية في منطقة مورميون . ولم استقبل جورج بومبيدو إلا في السادس منه ، وقد جاء يودعني استقالته وفقاً للدستور ، فدعوته فوراً للبقاء في مركزه مع جميع زملائه . وبطبيعة الحال أخذت استعد علانية لأعلن الحل ، وهكذا اضطررتي النصوص إلى استشارة رئيسي المجلسين بهذا الموضوع أثناء حديثين ، احدهما مع جاك شابان - دلماس دام نصف ساعة بصورة حبية ، والآخر مع غاستون مونروفيل دام دقيقتين دون مصافحة . وفي ١٠ تشرين الأول نشر قراراي وكذلك المرسوم الذي يعين الدورة الأولى في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) والدورة الثانية في

٢٥ منه للانتخابات التشريعية . وكما في عام ١٩٥٨ ، مع أن الظروف مختلفة جداً ، دعوت البلاد لإبداء رأيها حول المؤسسات ، ثم لتختار لنفسها مجلساً نيابياً جديداً بالحماسة نفسها .

لقد سجلت الحملة التي سبقت الاقتراع على الاستفتاء ، من ناحية الأحزاب ، نفس الاجماع الذي أظهرته هذه الأحزاب في البرلمان . وصحيح ان بعضاً من أعضائها صرخوا عالياً ، وهم ينادون « كلا » باندفاع ، - أتكتيك أم اقتناع ؟ - إنهم لا يريدون العودة الى الاخطاء القديمة وقدموا اقتراحات هي في الظاهر بناءة . وهكذا ، فإن بول رينو ، بالرغم من جميع التبدلات التاريخية والسياسية والشخصية في مهنته الطويلة ، لم ينقطع أبداً عن أن يضع الحياة ، والمنبر وتفوق قصر البوربون فوق كل شيء ، ولكنه يبدو راضياً بلزوم إيقاف العيوب ، ويعمم فكرة « حكومة المشترع » . ويرى أن تشكل وزارة من الأكثرية كل مرة تُنتخب فيها الجمعية الوطنية ، وتظل في الحكم ما بقي النواب هم أنفسهم . وإذا حدث لهم أن أسقطوا الحكومة فإن الجمعية الوطنية تُحل فوراً وتجري انتخابات جديدة . ويعتبر الرئيس القديم لمجلس الوزراء ان هذا يكفي لتجنب الأزمات الوزارية المتكررة التي أفقدت الجمهوريتين الثالثة والرابعة اعتبارهما . وبهذا كان بول رينو يضع في ذهنه دون شك أن لا حقّ بالحل ولا بإمكان تدخل الرئيس ، وبذلك يصبح البرلمان هو السيد الوحيد . أما بالنسبة اليّ ، وفي نظام كهذا ، فإني أعتقد ان كل وسيلة للعناية بمصلحة البلاد العليا والدائمة وفرضها سوف تزول بزوال رئيس الدولة . أما الظن بأن الحكمة سوف تتغلب على الجمعية منذ أن يحكم عليها بالعودة الى الناخبين في حالة رفضها أن تمنح ثقتها ، فهذا يعني تجاهل الحيل الماكرة التي تستعملها الكتل لجعل الوزراء يذهبون دون إسقاط الوزارة وإحداث الحل . وماذا يحدث لترابط حكومة مشكّلة من مندوبي هذه الكتل ، وانطلاقاً من تدابيرها ، اذا اقتضاها الأمر أن تسحب اعترافها أو أن تسحب منها المندوبين الذين أعارتها إياهم ؟ إن مهارة رؤساء الكتل تُعدّ

الأزمات من الآن فصاعداً بواسطة تصدع الوزارات وليس بواسطة تسريح النواب . وسيكون هنا ، بالتأكيد ، مرعى خصب لدسائس اللجان . ولكن ماذا يحدث لفعالية السلطة وجدارتها ؟

هناك مناورون آخرون ، نظريون أيضاً ، كبول كوست - فلورييه وغاستون ديفير مثلاً ، يؤكدون هم أيضاً أنهم يريدون معالجة الأخطاء التي نشرها سلطان البرلمان العاجز منذ عهد قريب أمام جميع العيون ؛ ولكنهم مهتمون قبل كل شيء يجعل الجمعية الوطنية مقدسة لا تس ، ويحتمون بالنظام المسمى « رئاسي » على طريقة الامير كين . وهم يرون أن رئيس الدولة ، الذي يصبح في الوقت نفسه رئيساً للحكومة ، يمكن أن ينتخبه الشعب مباشرة . وكما ان الجمعية لا حق لها بإسقاطه ، فلا حق له بحلها . وبهذا تكمل السلطانان التنفيذية والتشريعية كل مدة وكالتهما دون أن تستطيع أي منهما معاكسة الأخرى . أما من ناحيتي ، فأنا مقتنع أن نظاماً كهذا ، ونعم أنه لا يمر دون محاذير في الولايات المتحدة ، يتعارض مع طبيعة الفرنسيين وطبعهم الذي يحملهم ، إلا في الروايات ، على عدم احتمال حكومة حقيقية إلا بحيد كبير ، وإذا لم يستطيعوا أن يلعبوا دور صمامات الأمان ، فإنهم يحتمون على ممثليهم إخضاعها ، وبقول آخر ، القضاء عليها .

منذ أن أصبحت اميركا دولة مستقلة ، اجتازت ، منذ قرن ، الحرب الأهلية الوحيدة التي عرفتتها ، ولكن دون أن تعاني أية ثورة ولا أية غزوة اجنبية ، وبالنتيجة دون أن تشعر بالانقسامات المزمنة التي تخلفها مآس كهذه في الاعماق الوطنية والتي تضع السلطة حيال فئات متعددة ، في وضع دائم من الأحكام المسبقة والريبة . وهي لا تعرف سوى حزبين لا يختلفان على شيء أساسي : الوطن ، القانون الاخلاقي ، المؤسسات ، الدفاع ، الحرية ، الملكية . انها اتحاد دول « فيديراسيون » تضطلع كل منها لحسابها الخاص ، مع حكومتها ، ونوابها ، وحكامها وموظفيها - والجميع منتخبون - بقسم كبير من المجالات

المحرقة في السياسة ، والادارة ، والعدل ، والنظام العام ، والاقتصاد ، والصحة ، والمدرسة ، الخ .. بينما السلطة المركزية والكونفرس يهتمان عادةً بالمواضيع الكبرى : العلاقات العالمية ، الحقوق والواجبات المدنية ، الجيش ، النقد ، الضرائب ، التعريفات الشاملة . ولهذا الأسباب استطاع النظام أن يعمل حتى الآن في شمالي العالم الجديد . ولكن الى أين يقود فرنسا ، الملأى بمخلفات الماضي والاضطرابات التي تكبدها الكثير من المآسي الداخلية والخارجية ؟ فرنسا ، حيث كل شيء أصبح موضع خلاف على الصعيد السياسي ، والاجتماعي ، والاخلاقي ، والديني ، والقومي ؟ فرنسا التي من عادة شعبها أن ينقسم إلى ميول متنافرة ؟ فرنسا التي اوصلتها شروط وحدتها والتهديدات الدائمة من الخارج إلى أن تجعل إدارتها مركزية متطرفة ، وبهذا أصبحت موضوع جميع الشكاوى ؟ كيف نشك في أن حقيقة وقوف السلطين عندنا وجهاً لوجه في متاريس حصينة تؤدي بها إلى التصلب ، أي رفض التصويت على قوانين وموازنة كل حكومة غير مطيعة بالنسبة إلى البرلمان ، وخروج عن الشرعية بالنسبة إلى الحكومة ، إلا إذا وجدت نهاية طبيعية لنزاعاتها بالحل المطبق على البرلمان أو بالرقابة المفروضة على الحكومة ؟ وسوف تكون النتيجة الحتمية : إما خضوع الرئيس لمطالب النواب وإما التمرد . فلماذا الحديث عن التوازن إذن ؟ يجب الاضافة أن العقل السليم يقضي بالآئمزج في شخص واحد ، في بلادنا وهي كما هي ، دور رئيس الدولة السامي الذي فرضه القدر ، أي البعيد المستمر ، والعبء الثاني لرئيس الوزراء الذي يدير عمل الآونة ويتولى قيادة المنفذين وسط هزات من جميع الأنواع وفي جميع الأيام .

فضلاً عن ذلك ، فإن المدافعين عن حكومة التشريع والمدافعين عن النظام الرئاسي ، الذين يرفضون إجراءات تصويت الشعب لتعديل الدستور بكثير من النعمة ، لا يجهلون بالتأكيد أن مجلس الشيوخ والنواب لن يختار أي واحد من الاقتراحين . وإذا كانا قد لوّحا بها عشية اقتراع المجلس الوطني فليس ذلك

إلا خداعاً . وبالنسبة إليها ، كما بالنسبة الى جميع الحزبيين الآخرين ليس المهم سوى أن يخفق مشروعى . وهذا ما أثبتته مؤتمر صحفي عقده في ١٠ تشرين الأول (اكتوبر) رؤساء ما يدعى « اتحاد الرفض Cartel du Non » بصورة مشتركة . وبرئاسة بول رينو الداوية ، والذي صرح قبل بضعة أيام ان « الرئيس ديفول قد انتهك حرمة الدستور وأهان البرلمان » ، والى جانبه غي مولله الذي كتب من ناحيته : « إذا أجاب الشعب بنعم فإن ديفول سيؤدي به الى حرب أهلية » ، تتوضح الانفعالات المتوحدة للمستقلين ، والاشتراكيين ، والجمهوريين الشعبيين ، والراديكاليين ، والتفاهم الديموقراطي ، والحزب الليبرالى الاوروبى . وفي الوقت نفسه أعلن « الحزب الاشتراكي الموحد » : « كلا » ضد الملكية الديغولية . وفي العشية ، فإن غاستون مونروفيل الذي أعيد انتخابه رئيساً لمجلس الشيوخ بإجماع الأصوات - بعد أن تغيب جماعة اتحاد الجمهورية الحديثة - أكد خلال تصفيق الجمعية الحاد ان « الدستور قد انتهك » ، وأن « الشعب مخدوع » ، وأن ما يقترحه ديفول « ليس الجمهورية بل هو نوع من البونابرتية المستنيرة » وان « في ذلك إبطال الديموقراطية » وان « الصراع ربما سيكون طويلاً وقاسياً ، ولكن الجمهورية ستنتقد » . وفنسان اوربول من ناحيته ، وقد جعل نفسه المدافع عن الأخطاء التي كان اول من قدّرها وشكا منها ، كتب : « إن الاستفتاء هو عمل سلطة مطلقة ... وبمحجة تكريم السيادة الشعبية ، يحاولون تجريد الشعب نهائياً من سيادته لمصلحة رجل ... اني اقترح بكلاً ! » . وفي الوقت نفسه دعا الشيوعيون « الفرنسيات والفرنسيين الى ان يجيبوا بكلاً » وذلك لمنع ديفول من اجتياز مرحلة جديدة على طريق الدكتاتورية ، وتصفية آخر آثار الديموقراطية ... وتوطيد سياسته في الرجعية والحرب » . وأخيراً المجلس الوطني للمقاومة G. N. R. الذي أنشأه جورج بيدو وجاك سوستيل والمرتبط بما بقي من منظمة الجيش السري اعطى تعليمات للتصويت بكلاً .

لقد رافق هجوم جميع الأحزاب كثير من المنظمات المهنية . ان جميع

اولئك الذين تكلموا عبروا عن نفس الرفض . ومع أنه ليس من شأنهم أن يتدخلوا في المناقشات السياسية فقد أسرعوا يشتركون فيها . انها ، مثلا ، حالة المركز العام للعمل الذي اصدر تعليماته الى موكليه : « سيعمل الشغيلة على رفض التوقيع على بياض الذي يطلبه ديغول من الفرنسيين ، بكلا لا غموض فيها » ؛ وحالة اتحاد نقابات القوى العاملة في منطقة باريس الذي يدعو « الشغيلة » كلجنته العامة ، الى الجواب بكلا على الاستفتاء ؛ وحالة الاتحاد الفرنسي للأعمال المسيحية C.F.T.C. التي تؤيد لجنتها الوطنية « الحكم المناقض الذي أصدره المجلس الكونفيدرالي على الاستفتاء » مؤكدة أنها لن تحاول التأثير على التصويت ؛ وحالة عصبة التعليم التي نشرت : « لكي يظل الشعب سيداً لمصيره ويصون مستقبل الديمقراطية فسيجيب بكلا » ؛ وحالة النقابة الوطنية للتعليم التقني التي اعلنت موقفها « بالاجماع على كلا » ؛ والنقابة الوطنية للتعليم الثانوي التي « دعت المعلمين الى الاجابة بكلا عن تلك المحاولة لتهديم الحريات الأساسية » ؛ والاتحاد الفرنسي الجامعي الذي « دعا جميع الجامعيين الى التصويت بكلا » ؛ واللجنة الادارية لـ F. N. S. E. A. التي « ادانت الاجراءات المفروضة على البلاد ، والمشروع كما عرض ، والأهداف الحقيقية لرئيس الجمهورية والضغط المعنوية التي تمارسها السلطة » ؛ وجمعية الاستثمارات الزراعية التي طلبت لجنتها « من الزراعيين ان يعلنوا موقفهم ضد سياسة الحكومة الزراعية باقتراعهم « كلا » على الاستفتاء » الخ ..

لقد ذكر مجلس الشورى بكثير من الجلية أنه يضيف اعتراضه الى جميع هذه الاعتراضات. وفي ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) جدد الهجوم الذي قام به قبل بضعة أيام ، بصدد المادة ١١ ، ضد رئيس الجمهورية . وبالفعل فان مجلس قضايا الدولة رد قراراً « تلغي » نصوصه محكمة العدل العسكرية. وكانت هذه قد أنشئت في أول حزيران (يونيو) بموجب قانون لاستعمال السلطات ذات الصفة التشريعية أو التنظيمية التي منحني إياها استفتاء نيسان (ابريل) حول الاستقلال الجزائري والتي تيسر للحكومة أن تحاكم بسرعة مجرمي

منظمة الجيش السرية (O. A. S.) . ومنذ خمسة أشهر وهذه السلطة القضائية تقوم بمهمتها ، وقد أبدت رأيها في عدد من الدعاوى دون أن يناقش مجلس الشورى قيمتها . ولكن ها هو يفعل ذلك فجأة ويضعني أنا نفسي موضع الاتهام ، قبل الاستفتاء الوطني بسبعة أيام . والفرصة هي حالة من يُدعى « كانال » ، أمين صندوق « منظمة الجيش السرية » الذي أُدين بدوره . فقد أكد المجلس أن هذه القضية من اختصاصه ، وستصبح ذات « صفة ادارية » حسب رأيه . وقد وضع يده عليها اذن ، وصرح بأن الاجراءات المنصوص عنها بالنسبة الى وظيفة المحكمة « ليست مطابقة لمبادئ القانون العامة » ، لأنها لا تتضمن اللجوء الى التمييز ، وبالنتيجة فان قرارى يتضمن « تجاوزاً للسلطة » . ويزعم المجلس إذن أن محكمة العدل قد 'حلّت' وأن احكامها قد أبطلت .

إن الخضوع لهذا الأمر ، وخصوصاً في موضوع كهذا ، سيكون بالتأكيد موافقة على تعدّد لا يحتمل . فبصفتي رئيساً للدولة ، وبصفتي ممثلاً للشرعية ومتسلماً زمامها في أخرج تاريخ ، وبالأستناد الى وظيفتي كوكيل للشعب عن طريق الاستفتاء للقيام برسالة تشريعية ، ليس لشخص يجمع هذه الصفات أن يكون خاضعاً لمحكمة ما من شيء يعطيها مثل هذه الصلاحية ، هذه المحكمة التي تثور ، بالعكس ، على القانون ، ومن الواضح أن الجو السياسي يخرجها عن صلاحياتها ، وإني أعتبر أن قرار مجلس الشورى بحكم الملقى وكأنه لم يكن . وبماذا تنتهك « مبادئ القانون العامة » لعدم أخذ محكمة التمييز ببعض الأحكام ما دام الشعب السيد اراد ان تكون هذه الأحكام استثنائية وسريعة الى درجة انه منحني الحق بإنشاء محكمة خاصة ، بواسطة القانون ، لرد هذه الأحكام ؟ .. وفي كم من ظروف الحرب او في حالة خطر عام تنظمت العدالة الفرنسية ، عسكرية كانت أو مدنية ، كما في جميع البلدان ، بنوع أن تعمل بسرعة دون تدخل المحكمة العليا ؟ وهل عارض مجلس الشورى مرة منذ ١٦٢ سنة ، أي مدة وجوده ؟ وهل فعل ذلك بالنسبة الى المحكمة العسكرية العليا التي سبقت المجلس العدلي ، والتي لم تكن

أحكامها خاضعة للنقض ؟ وأخيراً أليس مشيناً أن نرى هذه المحكمة التي أنشئت لمعاونة الدولة، تبرز بشكل يشبه موضوع قضية مجرم، في هذه النقطة المشهورة ؟ وبعد ثلاثة أيام أدان مجلس الوزراء بقسوة « طابع تدخل من الواضح أنه خرج من مجال المنازعات الادارية، الذي هو مجال مجلس الشورى، هذا التدخل الذي من طبيعته ، سواء بموضوعه أم بالشروط والفترة التي عاش فيها ، ان يعرّض عمل السلطات العامة للخطر بشأن التخريب المحرم الذي لم يخف بعد » . وفي الوقت نفسه اتخذ قرار بأن يُحمل ، بواسطة القانون ، الى هذه المحكمة المغايرة للشرع اصلاحاً يفرض نفسه . ولكن الموقف الذي اتخذته مجمع علماء الباليه - رويال ، والذي رافق نشره ضجة كبرى من جميع ابواق الإعلام ، قد استغله (الكارتل) الى النهاية .

لقد وجد هذا « الكارتل » في الصحف مؤازرة ظاهرة ، واحياناً صامتة ، ولكنها بمجموعها مسيّرة ، ليظهر « باستبداد » الجنرال ديغول والاضرار التي ستصيب الدستور من جراء اللجوء إلى الاستفتاء . وقد سعت كل الصحف الباريسية وصحف الملحقات تقريباً لتجعل الرأي العام والناخبين يرفضون مشروعى . وقد فعلت ذلك إما بتشجيعها للرفض بصورة مكشوفة وإما بنشرها بوضوح آراء المتكلمين باسم الجماعات السياسية والنقابات المعارضة ، واما بعدم اهتمامها إلا باستشارة رجال القانون الملتزمين سياسياً والمجتمدين في معرفة النظام البرلماني كما كان يوم درسوا الحقوق ، واما بمضاعفة الآراء الفظة والحكايات والكاريكاتور حيال شخصي .

لقد أصبحت مع الوقت فاقد الحس بشكل كاف حيال موقف الصحافة هذا. إلا أنني اعترف أن نقد السلطة ، مع الأخذ بعين الاعتبار قرّاء الصحف المعارضين، الحذرين المطالبين، يبدو أولياً أكثر ملاءمة وأكثر كسباً للناشرين والمحريين من مساندة مشروع وطني شاق وطموح . واعترف أن أولئك الذين يحترفون معالجة « أحداث الساعة » لديهم أسباب ذات فائدة شخصية تجعلهم

بأسفون على نظام أمس الذي كان يوفر لهم ، أكثر من النظام الحاضر ،
الاتصالات والتمهيدات والنفوذ. واعترف أخيراً ، بالنسبة إلي ، مع أنني أقرأ
الصحف واستمع الى الراديو ، ومع انني أعنى دائماً بالمواهب التي تتكشف
عنها ، ومع أنني استعمل القلم والميكروفون أكثر من أي كان ، ان هناك سمة
لطبيعتي وقاعدة لوظيفتي هي "الاستسلم" ، وهو موقف لا يمكن أن يرضي
محترفي الإعلام. ولكنني ، وأنا متدرب ضد سهامهم من قبيل الاحتياط ، فلست
أقل اغتماً من قسوتهم . انها نفس الحالة مثلاً عندما يضيف معظم الصحفيين ،
في الراديو والتلفزيون ، مظاهراتهم كلها الى جميع المظاهرات المعارضة لي ، وذلك
بإثارة اضراب قبل الاقتراع ببضعة أيام. وقد جأروا هم أيضاً ، متذرعين بالظلم
وأن أوقات البث المخصصة للحزب في حملة الاستفتاء لم تكن كافية . إلا
أنهم ، هم انفسهم ، لم يكونوا يعترضون حين كانت الحكومات السابقة تمنع
على الجنرال ديفول استعمال الموجات الفرنسية طوال اثني عشر عاماً .

بالحقيقة ، لقد حان الوقت لإثبات أن الاقطاعات السياسية ، والمهنية ،
والصحفية ، ولو كانت مجتمعة ، لا تعبر عن إرادة الشعب ولا تدافع عن
مصلحته الجماعية . وكم من رجال ، من جميع الانواع ، وذوي أهمية ، عاشوا
طويلاً في فوضى الماضي المقيتة ، يودون العودة إلى نظام يعرفون انه كان مشؤوماً ؛
ولما كانوا يشاهدون اليوم نهضة البلاد الظاهرة فانهم يثابرون على العمل لايقاف
التقدم وعودة الانحطاط ؛ ومع انهم منذ ربع قرن قد رأوا الجنرال ديفول
وسمعه وعرفوه جيداً ، ومهما كانت نوعية أفكارهم ، فقد ساهموا إلى جانبه ،
في فترة أو في أخرى ، في مجهوده الوطني ، وساهم الاشخاص الرئيسيون
بينهم حتى في عمل حكومته ، ولم يظهروا له ، منذ أن فارقه الخوف ،
سوى الحذر والنفور ، وهذه وقائع تشعرني بالحزن بالتأكيد ، ولكنها تشدد
من عزمي . وسوف يكون نجاح تحالفهم ، بالنسبة الى الروح كما بالنسبة الى
القلب ، شؤماً على الدولة ومعيباً لفرنسا .

لهذا السبب تورطت الى النهاية . والكلمة التي وجهتها إلى البلاد بتاريخ ١٨ تشرين الأول (اكتوبر) اخرجت المجازفة إلى النور من جديد . هل سنعود إلى نظام الماضي أم سنؤمن مستقبل مؤسساتنا ؟ ولكنني ذكرت بصراحة أية نتيجة شخصية سأستخرج من الاقتراع ، كما فعلت أثناء القضية الجزائرية ، وقلت للفرنسيات والفرنسيين : « إذا كان جوابكم هو « لا » كما تريد جميع الاحزاب القديمة وذلك لتعيد نظامها ، نظام الشقاء ، وكما يريد جميع المشاغبين لينطلقوا في التخريب ، أو إذا كانت الأكثرية التي تجيب « بنعم » ضعيفة ، غير كافية ومشكوك فيها ، فمن الواضح أن مهمتي تكون قد انتهت فوراً وبدون رجعة . إذ ماذا بإمكانني أن أفعل بدون ثقة الامة المتحمسة ؟ أما إذا اجبتموني بنعم مرة أخرى ، وبالأغلبية كما آمل واعتقد ، وكما انا متأكد ، فعندئذ أصبح مؤيداً بالعبء الذي احمله ! وتصبح البلاد راسخة ، والجمهورية ثابتة والافق طليقاً ! ويصبح العالم أكيداً حتماً من مستقبل فرنسا العظيم ! » . وفي ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ، كررت على الشعب انه يتوقف عليه أن « تنتهي مهمتي التاريخية أم تستمر » .

مما لا شك فيه ان البلاد حين تخرج بالجهد من هزات اجتازتها وتتخوف من المؤامرات الاجرامية الحديثة العهد فان الوضع يبدو لكثير من الناس مقلقاً بشكل كاف بحيث يؤثر احتمال رحيلي على تصويتهم . ولكن هل من حقي ان أخفي عن مواطني ما يجري بشأنني وهو بالتأكيد عنصر هام في الحكم الذي سيصدرونه ؟ ومع ذلك فهناك كثير من المعارضين يشكون من « الابتزاز الاستفتائي » ويصلون إلى درجة انهم يأبون علي حق الانسحاب إذا رُفض مشروعي . ومن المؤكد ان هذه الطريقة في النظر إلى الأشياء تتوضح على المستوى السياسي بحيث تكون القضية في كل مزاحمة هي نيل مركز أو الاحتفاظ به ، والمصير الذي تعانیه الأفكار التي دُعمت . وتتوضح في رؤية نظام الأمم حيث ليس لرئيس الدولة إلا أن يرضى بما يُفرض عليه للتوقيع بالرغم من اعتقاداته . وتتوضح بالرجوع الى عادات الماضي التي كانت النجم

المسرحي بموجبها لا يترك المسرح إلا إذا خنقه « صامتو السراي » . ولكن على الصعيد الوطني - صعيده - كيف يتمكن ديغول من الاستمرار في خدمة فرنسا إذا كان الفرنسيون الذين استشارهم حول هذا الموضوع ، الذي يرتن المصير به ، بطريقة ملحة وعلنية ، قد قرروا أن يخطئوه ؟ وإذا اختار البقاء في هذه الحالة الغريبة ، فأى شرف وسلطة يحتفظ بها ، هو الذي أسس الجمهورية الجديدة وجعل موافقة الشعب المباشرة وقيادته أصلاً لها وقاعدة وتابضاً ؟

عشية الاستفتاء تضاعفت التعليقات المهمة بما ستكونه هذه الأكثرية « ضعيفة ، ضئيلة ، مشكوك فيها » التي لن أَرْضَى بها . ويوجد فعلاً بين أصحاب الرأي فئة لم تكن ، بدافع الحيطه ، تتمنى سقوطي بعد ، ولكنها تحرص على أن يكون نجاحي المتوقع محدوداً قدر المستطاع لأصبح في وضعية متزعزعة بحيث تستعيد تدخلاتهم الانتقادية وزنها كما في السابق . فبيار بريسون مدير « الفيغارو » المطلع جيداً ، كان متأكداً ، كما كتب الى مراسل بارز ، بأنه « لو ذهب ديغول في هذه الفترة فهي المصيبة » ، وان « من كان في الميدان أثناء حادثة كلامار وظل في الميدان فهو فظيع » ، وان « التدابير قد اتخذت لعفو كلي وفوري » ، ولمساحة القتل وإعادة بيدو ومتعصبيه » ، وان « كلمة « جريمة » التي قالها مونزفيل هي كلمة - مفتاح » ، وان « التصويت بكلاً في هذه الفترة وفي هذه الأوضاع هو التصويت على الأسوأ » . ولكنه لم يصرح لقراء صحيفته انه هو نفسه لم يتحيز وسيضع ورقة بيضاء في صندوق الاقتراع .

وفي ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) قرر الشعب الفرنسي بأكثرية كبيرة جداً ، أن يجري انتخاب رئيس الجمهورية من الآن فصاعداً بطريقة الاقتراع العام . لقد اقترح ٢١ ٦٩٥ ٠٠٠ من أصل ٢٨ ١٨٥ ٠٠٠ مسجل . وهناك ٢١ ١٢٥ ٠٠٠ صوتاً معبراً ، منها ١٣ ١٥١ ٠٠٠ قالوا نعم - أي أكثر من ٦٢ ٪ -

و ٧٩٧٤ ٠٠٠ قالوا لا . ولما كانت الأحزاب كلها قد شنت على الحرب دون تحفظ ودون استثناء للمرة الأولى منذ زمن التجمع ، وخلافاً للاستفتاءات الثلاثة السابقة ، فقد وضعت في ذهني ان نسبة مئوية ايجابية في حدود الستين ، نابذاً الرفض في حدود الثلاثين ، تكون مرضية لي . وهكذا كان . وعليّ إذن أن أتابع . إلا أن الخصوم بدوا أولاً أنهم لا يريدون تصديق عيونهم ولا آذانهم . وقد اتصل رئيس مجلس الشيوخ علانية بالمجلس الدستوري يدعوه الى إعلان بطلان اقتراح الأمة الفرنسية . وفنسان اوربول العضو الأيمن في المجلس بصفته رئيساً قديماً للجمهورية ، والذي لم يظهر أبداً حتى ذلك الوقت ، جاء يعقد جلسة فجائية ليدعم غاستون مونزفيل . ومن الطبيعي أن يُردّ طلبهما . وكم من « ديموقراطيين » مسلوبي الإرادة ومحترفين كهؤلاء لا يترددون في احتقار إرادة الشعب وهذا يدل على مدى السيطرة التي يمكن أن تؤدي إليها روحية الحزب .

إلا أن التحالف تخطى فشله ، ووجهّ أمله فوراً الى الانتخابات القريبة . وبالفعل ، فليس في هذا شيء من الاستفتاء حيث تجري القضية دفعة واحدة بين ديفول والأمة . بل بالعكس ، ستتناقص التجربة الى ٤٨٢ دائرة ، يُحسب في كل منها وفي شروط متنوعة جداً ، عمل المرشحين الشخصي ، وعادات الزبن الانتخابيين المستقرة ، وموقف الزعماء السياسيين المحليين : شيوخ ، نواب ، مستشارون عموميون ، مختابر وكلهم مرتبطون بالأحزاب في أغلب الأحيان ، وتأثير الصحف البلدية المرتبطة بشكل شبه دائم بعادات ورجال الأمم . والحق ، ان أكثرية الجمعية الوطنية كانت في النهاية مؤلفة من المعارضين . ولكي تنمو هذه الأكثرية أو تظل كما هي ، فما هو ديفول ، من خلال حكومته ، فريسة أسوأ الصعوبات البرلمانية . يضاف الى ذلك انه لن يستطيع ، حسب نصوص الدستور ، أن يحل المجلس الجديد قبل سنة . ولكي تعيش وزارة أو تستعمل موازنة سيضطر إما الى التخلي وإما الى الانحناء أمام الجماعات واتخاذ تدابير استثنائية تبدو لا مبرر لها بسبب عدم وجود الخطر العام .

وفي سبيل الوصول الى هنا فإن التشكيلات القديمة العازمة على الثأر ستتجنب النزاع فيما بينها كالسابق ، وتلتف جميعها ، في كل مكان ، ضد « التجمع في سبيل الجمهورية الجديدة » . وهذا التجمع الذي كان سبب وجوده دعم مشروعي قد وُلد في ظل اندريه مالرو المتحمس ، ويضم عدا اتحاد الجمهوريين الجدد واتحاد الشغيلة U. D. T. المتزجين بعض عناصر منفصلة عن عدة أقسام أخرى . وما دام المقصود من المنافسة التي بدأت ، كأس أثناء الاستفتاء ، هو إنقاذ المؤسسات وخصوصاً سلطة رئيس الدولة ، فإنني مسيّر هذه المرة الى الدخول في المعركة على صعيد الانتخابات ، وسأفعل دون أن أهاجم أحداً بشكل خاص ودون أن أذكر اسم أي واحدٍ من أولئك الذين أغدقوا عليّ شخصياً شتائمهم . ولكنني سأضع في ذلك ما يكفي من النشاط لأقضي على النظام الذي يتحدر منه المهاجمون ، والذي سيعودون اليه بالتأكيد إذا توصلوا الى القضاء عليّ .

في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) رأيتي الأمة وسمعتني أقول لها إن « القرار الذي اتخذته منذ عشرة أيام أضفى على مستقبل فرنسا أوسع مدى » . وقلت بالاضافة الى ذلك : « ان الاستفتاء قد أظهر الى النور أمراً أساسياً في عصرنا : هو أن الأحزاب الغابرة لا تمثل الأمة . وقد بدا ذلك بوضوح وبشكل خفيف حين تخاذل نظامها أمام الكارثة عام ١٩٤٠ . وتأكد ذلك من جديد عام ١٩٥٨ حين مد هذا النظام يده إلي وهو على حافة الفوضى ، والإفلاس ، والحرب الأهلية . وجرى التحقق من ذلك عام ١٩٦٢ .

إني أستعيد ما حدث في نهاية الأمر آنذاك : « الأمة الآن في أوج ازدهارها ، والصناديق مملأى ، والفرنك أقوى من أي وقت ، وقد تمت تصفية الاستعمار ، وانتهت المأساة الجزائرية وعاد الجيش بكامله الى الانضباط ، وعاد الاعتبار الفرنسي إلى أرفع مكان في العالم ... ورؤيت جميع أحزاب الأمس تنقلب ضد ديغول ... ورؤيت جميعها تعارض الاستفتاء ... ورؤيت

تتحالف دون أن ينقص منها واحد ، أولاً في البرلمان لتوجيه الانتقاد الى الوزارة ، ثم أمام البلاد لملها على الجواب بكلاً . وها أن الشعب الفرنسي لا يعترف بمجموعها ... ولهذا فسيكون من السخرية المطلقة أن نخلط اليوم أحزاب الأمس بفرنسا والجمهورية .

ثم أبننت ما يجب حدوثه في الوقت الحاضر : « اذا صوتت الأمة « نعم » بمعزل عن هذه الأحزاب ورغماً عنها فتكون قد أنقذت اكثرية كبيرة من الاصلاح السياسي ... ومن الضروري أن تتوطد هذه الأكثرية وتكبر ، وأن تستقر أولاً في البرلمان ... لأنه اذا كان البرلمان مضطراً الى معاودة الظهور غداً تحت سيطرة الأقسام المعروفة ، فانه لن يعدم أن تتعرقل اعماله ، وأن يفرق السلطات العامة في فوضى معروفة ، منتظراً ، عاجلاً أم آجلاً ، إغراق الدولة في أزمة وطنية جديدة . وبالعكس ، فياله من دور يستطيع أن يلعبه البرلمان متخلصاً من شروط وأوهام الحزبيين ، إذا أراد أن يستمر عمل النهضة الذي تم منذ أكثر من اربع سنوات بمؤازرته الناجعة ... » .

وأخيراً أرسلت ندائي « إلى الفرنسيات والفرنسيين : في ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) قضيتم بادانة نظام الأحزاب المفجع ... ولكنكم ستنتخبون النواب في ١٨ و ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) وبامكانكم أن تعملوا بنوع الا تكون هذه الاستشارة الثانية بعكس الأولى ! وتستطيعون بالرغم من جميع العادات المحلية والاعتبارات التقسيمية أن تؤكدوا اختياركم بتسمية الرجال ، وبتصويتكم بنعم تقرررون مصيرنا !.. اني أطلب ذلك منكم ، واضعاً نفسي مرة أخرى في ميدان مصلحة الدولة ، ومصير الجمهورية ومستقبل فرنسا - وهو الوحيد الذي يهمني » .

تكشفت الدورة الأولى في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ عما تسميه الاستعلامات « تلاطم الأمواج الديغولية » . فقد اقترح ٣٢ ٪ من الناخبين فجأة لمرشحي « الاتحاد في سبيل الجمهورية الجديدة » و ٥ ٪ للمرتبطين بهم

صراحة . وفي الانتخابات السابقة عام ١٩٥٨ والتي زودت التكتل المتجمع ليتبعني بما يعتبر نجاحاً باهراً ، فإن النسبة المئوية الحاصلة لم تتجاوز ٢٢ ٪ . وهكذا كما يحدث عادة عند اقتراع الأكثرية ، فقد زادت النتائج كثيراً في الدورة الثانية ويضاف الى ذلك أن الأحزاب ، المجموعة على المعارضة ، هي غير مجمعة على التفاهم . وفي ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) فإن ٤٣ ٪ من الأصوات هي التي أمنت « للتجمع » فوزاً ساحقاً في البالوتاج . فمن ٤٨٢ مقعداً في الجمعية الوطنية فإن « الاتحاد في سبيل الجمهورية الجديدة » الذي ربح منها ٦٤ صوتاً سوف يحتل ٢٣٣ ، مشكلاً جماعة تضم أكبر عدد شاهده قصر البوربون ، وسينضم اليه دوماً حوالي الأربعين من النواب الآخرين من الذين ارتبطوا مع « الاتحاد » لينتخبوا . وللمرة الأولى في تاريخ التصويت العام كان ممثلو باريس - وهم في الوقت الحاضر ٣١ - ينتمون كلهم الى نفس التشكيل الذي اتخذ مساندة الجنرال ديغول قاعدة له .

في ٧ كانون الأول (ديسمبر) ، وقد انتُخب المكتب وتألفت لجان الجمعية الوطنية الجديدة ، عُينت الحكومة من حيث الشكليات ، وقد ظلت هي هي ، وظل جورج بومبيدو رئيساً للوزراء دون أن ينقطع عن ذلك . وأصبح إلى جانبه كوزراء دولة : اندريه مالرو ، لويس جاكينو ، لويس جوكس وغاستون بالوسكي ، وقد اسندت إليهم على التوالي الشؤون الثقافية ، المقاطعات والأراضي عبر البحار ، الإصلاح الإداري ، البحث العلمي والقضايا الذرية والفضائية . وقام بأعباء الوزارات : جان فوييه للعدلية ، موريس كوف دي مورفيل للخارجية ، روجيه فراي للداخلية ، بيار ميسمر للجيش ، فاليري جيسكار ديستانغ للمالية والشؤون الاقتصادية ، ريمون تريبوليه للتعاون ، كريستيان فوشيه للتربية الوطنية ، مارك جاكيه للأشغال العامة والنقل ، موريس بوكانوفسكي للصناعة ، ادغار بيزاني للزراعة ، جيلبير غراندفال للعمل ، جاك مازيول للبناء ، جان سانتيني للمحاربين القدماء ، جاك ماريت للبريد والمواصلات اللاسلكية ، ألان بيريفيت للإعلام ، فرنسوا ميسوف

للعائدين الى الوطن . وهناك امينا سر دولة الى جانب الوزراء هما : جان دي بروي للشؤون الجزائرية وبيار دوماس للعلاقات مع البرلمان ، وواحد للشؤون الخارجية هو ميشال حبيب - ديلونكل ، وواحد للخزينة هو روبير بولان ، يملكون السلطة التنفيذية . وقد دخل ثلاثة جدد فقط بين الأعضاء الستة والعشرين الذين يؤلفون هذه السلطة وهم : جاكيه ، وسانتيني ، وحبيب ديلونكل . وخرج منها : روجيه ديسو المنتخب رئيساً لجمعية « اتحاد الجمهوريين الجدد » في الجمعية الوطنية ، وجورج غورس الذي أصبح سفيراً لفرنسا في الجزائر .

وهكذا ، فان العاصفة السياسية التي أطلقتها الأحزاب على غير طائل لمنع توطيد بناء مؤسساتنا ، وانتزاع السلطة مني لم يكن لها نتيجة بالنسبة الى الحكومة . فقد عين رئيس الدولة ، كالسابق ، الرجال الذين يشكلونها لينجزوا المهمة التي رسمها هو نفسه ، مشتركين . واختار من بينهم الرئيس الأول ليكون معاوناً له . وعين الآخرين وفقاً لمقدرتهم وشخصيتهم ولكن بدون قبول شروط . ولم يُنتدب أي منهم نزولاً على أي الحاح ولم يخضع لأية سلطة خارجية . وإذا اخذنا بعين الاعتبار التفاوت البشري الذي لا مفر منه والواجب احترامه ، فان مجموعهم المشكل حوله ، وبتعيين منه ، والمرتبطة بالطموح في لعب دور كبير في تقدم بلادنا ، يمثل ترابطاً لم يسبق له مثيل في حوليات الجمهوريات القديمة . وأظهر البرلمان من ناحيته أن تغييرات لا تصدق قد طرأت عليه ، ليس في النصوص فقط بل في الوقائع ، وصحيح ان مجلس الشيوخ بسبب عدم إسناد اية غاية اقتصادية واجتماعية حديثة اليه ، وهذا يعني عدم إسناد اية مسؤولية حقيقية ، قد انفرد بمعارضة كئيبة بقدر ما هي عديمة الفائدة . ولكن الجمعية الوطنية التي تحتفظ وحدها في نهاية المطاف بسلطة سن القانون ومراقبة الوزارة ، اصبحت على العكس ممثلة لرأي فرنسي يدل كل شيء على أنه اختار النظام الجديد ، في اعماقه وبالرغم من الخلفات المقذعة . وأصبح الآن في قصر البوربون اكثرية متأسكة بشكل كاف ، ومتجانسة ،

وعازمة على الاستمرار في دعم السياسة الواحدة بواسطة ثقتها ، وجعلها
فعالة بعملها التشريعي ، مستبعدة كل أزمة حتى نهاية وكالتها .

هل سبق للدولة عندنا أن تمتعت بذلك الاستمرار وتلك الصلابة دون أن
تنال من أية واحدة من حرياتنا ؟ .. ومنذ متى كان العالم يرى في سلطاتنا
العامة تلك الثورة من الثقة بالنفس والصفاء ؟ .. أليس في قيادة شعب فرنسا
إلى هذا التغيير الفجائي خدمة لها ؟

لقد استقرت الجمهورية الخامسة، في السنة الخامسة من عمرها، على القواعد التي رَسَمْتُها. وما من شيء يمنعها الآن من قيادة المجهود الوطني إلا في حالة انقلاب. ولكن ما يجب عليها أن تفعله غداً، وكما فعلته قبلاً، وحتى الهجوم الذي شنّه عليّ بمجموع الخصوم، كل هذا يبرز الواجب العظيم المتحتم عليّ. ويزاد على ذلك أنني فهمته. ومع تقديري لنسبية السلطة السياسية من حيث الجوهر، مهما كان مبلغ الاعتراف بها، ومع اعتقادي بإفراط الاتجاه العام للرأي في أن ينسب إليّ، خلال بعض المديح والكثير من اللوم، ما يحدث في كل حالة، ومع السخرية من المبالغات التي يتخيل فيها البعض سلطاني المطلق المزعوم — هناك صحف انكليزية لقبّتي «الرئيس الشمس» — فأني أعلم بماذا يُلْزمني الماضي والحاضر. أعلم أن قيادة السفينة لا تعني أحداً غيري. وأعلم أنه لا يوجد مرسى لأموج الصعوبات.

إلا أنني اعتقدت، بعد قيادتي للزورق خلال الأمواج الصاخبة، أن بإمكانني قيادته، لبعض الوقت، في بحر أكثر هدوءاً. فبلادنا التي جددت

لقد استقرت الجمهورية الخامسة، في السنة الخامسة من عمرها، على القواعد التي رَسَمْتُهَا. وما من شيء يمنعها الآن من قيادة الجهود الوطني إلا في حالة انقلاب. ولكن ما يجب عليها أن تفعله غداً، وكما فعلته قبلاً، وحق الهجوم الذي شنه عليّ مجموع الخصوم، كل هذا يبرز الواجب العظيم المتحتم عليّ. ويزاد على ذلك أنني فهمته. ومع تقديري لنسبية السلطة السياسية من حيث الجوهر، مهما كان مبلغ الاعتراف بها، ومع اعتقادي بإفراط الاتجاه العام للرأي في أن ينسب إليّ، خلال بعض المديح والكثير من اللوم، ما يحدث في كل حالة، ومع السخرية من المبالغات التي يتخيل فيها البعض سلطاني المطلق المزعوم — هناك صحف إنكليزية لقبنتني «الرئيس الشمس» — فلاني أعلم بماذا يلزمني الماضي والحاضر. أعلم أن قيادة السفينة لا تعني أحداً غيري. وأعلم أنه لا يوجد مرسى لأمواج الصعوبات.

إلا أنني اعتقدت، بعد قيادتي للزورق خلال الأمواج الصاخبة، أن بإمكانني قيادته، لبعض الوقت، في بحر أكثر هدوءاً. فبلادنا التي جددت

مؤسساتها السياسية تماماً ، وغيّرت امبراطوريتها الى نظام واسع من تعاون الدول ، وخففت تهديداً عسكرياً خطيراً ، وقضت على المؤسسة الارهابية المشؤومة ، وأنهت المأساة الجزائرية ، وأنقذت اقتصادها ، وماليتها ، وعملتها من الموت ، وأشعلت في نفسها نوراً وحرارة منسيين منذ وقت طويل ، يجب عليها ، انطلاقاً من هنا ، أن تطور تقدمها ، وتركز استقلالها . ويلزمها في الداخل مجهود كبير من العمل ، والتنظيم ، والانتاج ، مانعةً الاصطدامات الحتمية من أن تنقلب الى سوء كما كان في السابق . هذا ما أفهمه في أن تضحي السلطات العامة بنفسها قبل غيرها . ومع الاستفادة ، في الوقت نفسه ، من الاعتبار والحظوة اللذين كسبناهما من جراء ذلك النوع من المعجزة التي حققناها فإنني أريد زيادة وتوسيع العمل الذي قمنا به في العالم للعب فيه دوراً هو دورنا . وأخيراً ، مع اقتناعي أنه سيبقى علينا ، بعدما كان وما سيكون ، أن نكمل الإصلاح الانساني والاجتماعي العميق للمشاركة ، ولكن من اللازم أولاً أن تنضج ، بعد أن أعطيت أبعادها وجوها الحالي ، فإنني لن أقطع ، على الأقل ، عن توجيه الأمة في هذا الاتجاه . وبالأجمال ، فإن المطلوب من فرنسا ، التي عانت كثيراً من التأخر والفوضى ولم تخرج منها حديثاً إلا بعد هزّات خطيرة ، أن تستسلم لحقبة شاقة من التكيّف لكي تسيطر على الحقبة الحديثة .

هذه السياسة ، مهما وجب أن تكون هادئة في الظاهر ، لن يفوتها أن تلاقى الكثير من العقبات . وهذا التماسك ، الذي فرضته حديثاً أخطار الحرب الأهلية والانهيار المالي ، في قلب هذه الأمة التي أنقذت من هومها لأول مرة منذ فجر القرن ، والتي لم تعد تشعر أنها مهددة بغزوة ولا بخراب ، والتي ليس عليها أن تطلق أية طلقة مدفع ، ولا أن تلتمس أية مساعدة خارجية ، ولا أن تجابه أية ثورة ، سيخلي مكانه للتبدد بسبب الهوم والشكاوى المتفرقة . وهذا يعني انه اذا كانت الظروف لم تشغلني بطريقة مألوفة وجلية كما فعلت حوادث السنوات الأربع الأخيرة ، فإنها لم تكن أقل طلباً لتحريضي

وتدخلي . وبالفعل ، فقد استمرت النظرات البعيدة أن تكون من شأني وكل شيء جعلني أشعر ان السلامة أو الفرق في حالة حادث خطير لا يزالان يتوقفان عليّ مرة أخرى . وبالأجمال ، فمن المناسب أن يجعل النشاط دور رئيس الدولة أقل ظهوراً من يوم الى آخر ، وأن يظهر دور رئيس الحكومة بشكل مكشوف أكثر من الأمس ، بالنسبة الى درس واختيار وتطبيق تدابير عديدة تتخذ بشأن المواضيع المختلفة ، ولكن على أن يقتضي صدور القرار من ناحيتي فيما يتعلق بالجوهر .

لقد بدا لي جورج بومبيدو قادراً وجديراً بإدارة العمل الى جانبي . ولما كنت قد اختبرت قيمته وحبّه منذ وقت طويل ، فقد قبلت الآن أن يعالج ، كوزيرٍ أول ، المسائل المتعددة والمعقدة التي ستطرحها بالضرورة الحقيبة التي ستبدأ . وبالفعل ، فمع أن ذكائه وثقافته يضعانه على مستوى جميع الأفكار ، فقد كان بحكم الطبيعة محمّلاً على النظر في الناحية العملية من الأمور . ومع احترامه للروعة في العمل ، والمجازفة في المشروع ، والجرأة في السلطة ، فإنه يميل نحو المواقف الحكيمة ، والمحاولات المتحفظة ، إلا أنه ممتاز في كل حالة يحيط بمعطياتها ويستخلص مخرجاً لها . وهكذا فإن هذا الحديث العهد في الميدان ، المجهول من الرأي العام حتى في سنواته الخمسين ، رأى نفسه فجأة ، بصنعٍ مني ودون أن يسعى الى ذلك ، متولياً عبئاً غير محدود ، وملقى في خضم الحياة السياسية ، غارقاً بانعكاسات الإعلام المركزة . ولكنه لحسن حظه وجد على رأس الدولة دعامة ودودة وقوية ، وفي الحكومة وزراء مخلصين مثله للقضية نفسها ، لم ييخلوا عليه بمساعداتهم ، وفي البرلمان ، أكثرية متماسكة بعد تجربة الاستفتاء القصيرة والانتخابات ، وفي البلاد كتلة كبرى من الناس المهيئين لتأييد ديقول . وهكذا كان مغطى من فوق ومدعوماً من تحت ، ولكنه فضلاً عن ذلك واثقاً من نفسه خلال احترازه ، فاستولى على المشاكل مستعملاً ، حسب الفرصة ، خاصة الفهم والنزعة الى الشك ، وموهبة التوضيح ، والميل الى الصمت ، والرغبة في الحل وفن التأجيل ، والتي هي مصادر

متنوعة لشخصيته . لقد هيأت بوميبدو ، كما أنا وكما هو ، ليعاونني أثناء مرحلة محدودة . وكان للظروف شأن كبير في احتفاظي به وقتاً طويلاً لم يبلغه أي رئيس حكومة منذ قرن .

ومع ذلك ، فإن المهلة النسبية التي يتطلبها الموقف ، إذا كانت تتفق مع سمات طبع الوزير الأول المسيطرة ، تناسب أيضاً السكان الذين يتعودون بصعوبة على شروط نشاط صناعي مطلق . وفرنسيو اليوم ، بالنسبة الى الحياة الفردية للريفيين ، والحرفيين ، والتجار ، وأصحاب الدخل ، والتي كانت هي حياة آبائنا منذ قرون عديدة ، يحدون أنفسهم مجبرين ، ليس بدون غم ، على حياة ممكنة متجمعة . ففي المصانع والمشاغل ، والورش ، والمخازن ، يتطلب الشغل حركات منتظمة على نمط واحد ، في تشابك لا يتغير ، مع نفس الرفاق . وفي المكاتب لا شيء غير متوقع ، حيث لا يتغير المرؤوسون ولا الجيران ، وفقاً لتحديدات مخطط لا إبداع فيه أو رسوم بيانية لناظمة آلية Ordinateur . ولولا احتمالات التقلبات الجوية لما كانت الزراعة سوى تشغيل أجهزة آلية مجهزة بمحركات في سبيل انتاجات خاضعة بدقة لقاعدة . أما التجارة فاستقرت في أسواق نموذجية ، ورفوف لأشياء متشابهة ، ودعاية متسلطة . ومسكن كل فرد عبارة عن نخروب في مجموعة غير مكترثة . انه جمهور منتشٍ مُغفل ، تحركه النقلات جماعياً ، وما من شيء يدرج أو يمشي على طريق أو في شارع إلا ويحد نفسه مدججاً في صفوفٍ ومقادراً بإشارات . وحتى أوقات الفراغ هي جماعية في الوقت الحاضر ومنظمة : وجبات طعام موزعة توزيعاً متقناً في مطاعم خاصة ؛ هتافات متفق عليها داخل نطاق الملاعب الرياضية ؛ عطلات تقضى في أماكن مزدحمة ، بين زائرين ، ونخيمين ، وسابحين ، ومتراصين ؛ استجمام في الليل والنهار جرى توقيته للعائلات في شقق متجانسة يرى فيها الجميع ويسمعون قبل النوم ، نفس الاذاعات على نفس الموجات . والمقصود هنا نوع من قوة الأشياء أعلم أنها تثقل على شعبنا أكثر من أي شعب آخر بسبب طبيعته وسوابقه ، بحيث أشعر أنه يخشى ،

بسبب من الافراط في السخط ، أن تلقيه ذات يوم في أزمة جاححة .

ان رغبات هذا الشعب تزداد وتتأجج بمقدار تزايد تطوره . وجميع الطبقات والفئات التائقة الى أن ترى بسرعة ارتفاع مستوى حياتها ، ولكنها تصطدم بامتيازات النظام الرأسمالي الفظة ، هي حالة دائمة من العبث والريبة . حيال مصالح متميزة بشكل يكثر أو يقل وتبدو لها معاكسة لرفعتها . ولأنها لم تشترك في الدروس والمناقشات التي تنشأ عنها القرارات - كانت الرئيسية منها ، فضلاً عن ذلك ، مرتبطة بالمعارضة الشيوعية المنظمة - فقد كرسَتْ نفسها للمطالبة فقط . ولهذا السبب ظلت العلاقات الاجتماعية مطبوعة بطابع الحذر والخشونة ، رغم ازدياد الاجور المؤكد ، وسهولة إيجاد العمل للجميع ، والسلامة الأولية المؤمنة ضد المرض ، والبطالة ، والحوادث ، والشيخوخة ، والاعانات الممنوحة في حالة الأمومة ، والمساعدة المعطاة للعائلات الكثيرة العدد ، والتحسين المستمر في تجهيز البلاد وخصوصاً من ناحية المساكن والمدارس والمستشفيات ومؤسسات العجزة ، وأماكن تفضية العطلات ، الخ ... وبالاختصار ، تقدم الفرنسيين المادي . وبالرغم من تنوع وجودة الأطعمة على جميع الموائد ، والملابس على الأشخاص ، وازدياد عدد الأجهزة المنزلية في المساكن ، والسيارات على الطرقات ، وسواري التلفزيون على السطوح ، فان كل فرد كان يشمر بما ينقصه ولا يقيم وزناً لما حصل عليه .

ثم ان تكييف فرنسا وفقاً لشروط الاقتصاد الحديث لا يمكن أن يجري دون حوادث مؤسفة تحدث الاضطرابات . ونشاطاتنا المستقرة منذ وقت طويل في مواضعها ومواقعها وعاداتها ، تعاني الآن تغييرات في الطبيعة ، والانشاء ، والتقنية ، والآلات ، والإيقاع ، تؤثر على وضعية ونسق حياة الكثيرين . ان المنافسة الدولية التي أخضعتنا لها نهاية الجمارك داخل السوق المشتركة ، وتيسير المبادلات العالمية ، وضعت مؤسساتنا أمام مشاكل كانت توفرها عليها الحماية في السابق . ويضاف في الوقت الحاضر الى التطور الاجمالي

الذي بدأ منذ أكثر من قرن ، وحمل الريفيين الى المدن والمصانع ، التطور الذي أصاب بنوع خاص المناجم والمصانع ، ووسائل النقل . ونتج عن ذلك ، في أمكنة وأزمنة معينة ، أزومات تتعلق بحتميات اقتصادية لا يمكن التغلب عليها وتلامس النقطة الحساسة في أصحاب العلاقة . وما يستلقت النظر ، هو أن الطبقات الشعبية الكادحة لا تنجو من القلق الذي يوحيه الشعور بأن هذا التبديل العظيم يمكن أن يطال مهنة كل فرد وأهليته ومسكنه . في التقدم العام ، هناك سحابة معلقة فوق مصير الأفراد . وذلك الهدوء القديم لشعب من الفلاحين الواثقين من استخراج حياة معتدلة من أرضهم ولكنها مؤمنة ، قد عقبه قلق شديد عند أبناء العصر هو قلق المنتزعين من بيئتهم .

بالاجمال ، ان ما على الأمة أن تفعله لبعض الوقت في داخل نفسها هو متابعة التحول الذي يتوقف عليه مستقبلها ، وتضميد الجراح الناتجة عن ذلك . ومن ناحية الدولة فإن التحول يجب أن يتم ليس بسحق الحرية أو عقلية المغامرة بالتأكيد ، بل بتطبيق مخطط معين بدقة . وهذا من ناحية السلطات العامة عمل مستمر ومتعدد الأشكال بواسطة وسائل القانون والادارة . وسأكون الرأس لهذا العمل ، بأن آخذ جهاراً على عاتقي ، وأن أوحى أو أنهض أولئك الذين يديرونه ، من وزراء وموظفين ، وأن أفرض بعض التدابير للتقدم والدفاع يقضي بها المستقبل الوطني ولكنها في الوقت الحاضر تعاكس مصالح أخرى .

لكن واجبي الاجتماعي يبقى . ومما لا شك فيه أن قلق النفوس الناتج عن مدنية تسيطر عليها المادة ، لا يمكن أن يشفيه أي نظام مهما كان نوعه . ويمكن تلطيفه ذات يوم بواسطة تغيير الشرط الأخلاقي الذي يجعل من الانسان مسؤولاً بدلاً من أن يكون آلة . ومن ناحية أخرى ، فلكي تظهر اللامساواة الحتمية ، والتغيرات ، والاقتطاعات التي يستوجبها اقتصاد حديث ، لأعين الجميع كأنها نظامية ومبررة ، يلزمها تنظيم يكون كل فرد فيه شريكاً ومستخدماً

في نفس الوقت . إلا أن عليّ أن أعترف ، بدون تأثر وفي جو من المجودية الذي يعقب نهاية المآسي وابتعاد الأخطار وحيث تتوتر الرتابات والأنانيات والتعصب ، ان الثورة السلمية للمشاركة لن تندلع بالضخامة التي تتطلبها . ولكن بعد كل شيء ، ليس بين عشية وضحاها استطعت أن أجمع البلاد لتأخذ جانب المقاومة ، أو أن أسير بها لتعطى نظاماً جديراً بها ، أو لإنهاء الاستعمار فيما وراء البحار ، وتحرير الجزائر . إن الموافقة التي تجمع القوانين مثمرة لا تظهر في الغالب إلا على ألق الرعد ، وأعرف ذلك . وعليّ إذن أن أستفيد من الزوبعة إذا اندلعت ذات يوم ، بدون أن أرغب بهبوبها . وفي السياسة كما في الاستراتيجية ، والأعمال ، والحب ، يجب وجود الموهبة ، ويجب أيضاً سنوح الفرصة .

لقد اشتغلت البلاد كثيراً وبشكل جيد في كنف السلطات العامة المستقرة ، المتأسكة . وقد فعلت ذلك ، وفي ذلك الوقت ، في إطار الخطة الرابعة التي ترمي الى توسيع الانتاج الفرنسي بشكل قوي . والحق ، ان النسبة المئوية السنوية الوسطى البالغة ٥,٥ ٪ ، والمقدرة بشكل طموح في سبيل تزايد الانتاج الداخلي الاجمالي ، ستخطى بشكل جلي ، سائرة حتى ٧,٢ ٪ عام ١٩٦٢ ، ٦,٣ ٪ عام ١٩٦٣ ، و ٧ ٪ عام ١٩٦٤ ، وهذا على الخصوص بسبب النشاط الصناعي الذي ارتفع على التوالي أثناء هذه السنوات الثلاث الى أرقام ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، بالنسبة الى رقم ١٠٠ ، عام ١٩٥٩ . ان ما تحقق عندنا ، أثناء الفترة نفسها ، من ناحية النسبة المئوية للزيادة ، يضعنا بالمقارنة مع الآخرين ، باستثناء اليابان ، في المرتبة الأولى بين جميع أمم العالم الكبرى ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، المانيا ، انكلترا ، وإيطاليا . وهذا لم يحدث لنا أبداً في السابق .

بفضل هذا النجاح الوطني ، فإن استهلاك العائلات الذي يقاس عملياً بمستوى معيشتها قد زاد الثلث عام ١٩٦٤ بالنسبة الى عام ١٩٥٩ . وفي الوقت

نفسه انطلقت مقايضاتنا الخارجية انطلاقة لم تعرفها فرنسا بعد . فقد توصلنا الى أن نبيع ونشتري في الخارج أكثر مرتين مما كنا نبيع ونشتري منذ خمس سنوات . وفيما يتعلق بإنتاج فرنسا فقد ظهر في العالم كله ، في الأسواق والمعارض ، شيء آخر غير المواد الكمالية التي كانت في السابق هي إرسالياتنا الوحيدة . إننا نجد مكناتنا وأدواتنا وأجهزتنا تعرض في كل مكان ، وبنجاح في أغلب الأحيان ، بين المكنات الأكثر قوة ، والأدوات والعربات الأكثر ثقلاً ، والأجهزة الأكثر تعقيداً . وبالعكس ، فقد بدأ الأجانب ينظرون الى الفرنسيين كأناس خليقين بابتغاء الأفضل . وصحيح أن العمل يجري عندها بانتظام ومثابرة . والأسبوع في « القطاع الخاص » هو ٤٨ ساعة كمعدل وسط ولم يحدث تقريباً أي اضراب . ولم تعد فرنسا ، لأول مرة منذ أن كانت فرنسا ، سوى ٢٤ ألف عاطل حقيقي عن العمل ، و ١١٠ آلاف لا يحصلون على عمل إلا بصعوبة . بيد أنه العصر الذي بدأ فيه الشبان المولودون بعدد كبير بعد الحرب مهنتهم النشيطة ، وحيث نهاية النزاع الجزائري وتخفيض مدة الخدمة العسكرية الى النصف أعادا الى الحياة المدنية ثلاثمائة ألف من المجندين ، وحيث اقتصاد الوطن الأم ضم أربعماية ألف عامل من العائدين من الجزائر دفعة واحدة ، وحيث فتحت حدودنا أمام ١٢٠ ألف أجنبي جديد .

إن أرباح الفرنسيين المتزايدة لم تستهلك بكليتها أو ما يقرب من ذلك ، كما يتطلب مستقبل نمونا . ولصيانة الانشاءات ، والتجهيزات والآلات ، وبالأحرى لتجديدها - الأمر الذي يفرض نفسه ، في المنافسة ، على مؤسساتنا البالية في أغلب الأحيان - يجب استثمارها بشكل واسع . وقد حددت الخطة قيمة ما يجب اقتطاعه في مدى أربع سنوات من الانتاج العام ولهذا الهدف بـ ٢٤ ٪ . والحال ، اننا نزيد من عملنا وبصورة رئيسية بفضل التوفير الذي وضع في الصناديق العامة ما يقرب من ستة مليارات عام ١٩٦٢ ، وستة مليارات ونصف المليار عام ١٩٦٣ ، وثمانية مليارات ونصف المليار عام ١٩٦٤ .

ومن ناحية أخرى فإن ميزانية الدولة، التي لم تنقطع وارداتها عن الزيادة بمقدار ازدياد الثراء، خصصت لتنمية البلاد مبالغ لا مثيل لها وفوق التقديرات، سواء أكان بالمساعدات والخدمات التي تؤديها، أم بواسطة الأساس الذي تبنيه.

من الطبيعي أن تتطور نشاطات فرنسا وملاحمها، بمقدار التقدم. فالرخص المنوحة أثناء هذه السنوات الثلاث لبناء مصانع على مساحة تزيد عن خمسمائة متر مربع يبلغ عددها ١٤٠ ألفاً؛ والأمر يتعلق دائماً تقريباً بإنشاءات في الأقاليم. أما مشروع التجمع الذي بوشر به في الزراعة فقد أزال حوالي ١٥٠ ألف استثمار، وجرى ضم ما يقرب من مليوني هكتار. وفتحت التجارة ألف مخزن جديد بطريقة الخدمة الذاتية و ٢٠٧ متاجر كبيرة كذلك. وبني مليون مسكن لإيواء أربعة ملايين فرنسي، وقد بنيت كلها تقريباً بفضل الأموال والتسليفات العامة. وتناولت كهربة الخطوط الحديدية ألف كيلومتر. ونشطت في كل مكان أشغال الأبنية، والمرافىء، والمطارات والمواصلات اللاسلكية. وهكذا نما المشروع الضخم الذي يربط مباشرة بحر الشمال بالمتوسط بواسطة قوافل من الصنادل المسطحة الكبيرة، وذلك يجعل الرون صالحاً للملاحة على طول مجراه وبوصله بالرين. وهكذا يصبح الموزيل مفتوحاً بين آباك Apach - وميتز بعد قليل - وتريف Trèves لقوارب حمولتها ١٣٥٠ طناً، جاعلين صناعة اللورين على اتصال سهل بالرين لأجل النقلات الثقيلة. وهكذا يقام في مرفأ ستراسبورغ، والمنطقة الرينانية كلها، مركز لتصفية البترول الذي سيجري تفريغه منذ ذاك في لافيرا بالقرب من مرسيليا ويُسار به إلى غايته بواسطة خط أنابيب (أوروبي) طوله ٧٠٠ كلم. وهكذا فإن مطار باريس، يجمعه أراضي مطاري أورلي وبورجيه، وبانتظار أراضي مطار رواسي، يُنظَّم ويجهز لتجارة وطنية ودولية لا تخضعه لأي مطار آخر في العالم القديم. وهكذا، بخروجنا شيئاً فشيئاً من تأخرنا الكبير الذي وضعنا أنفسنا فيه منذ البدء فيما يتعلق بالتلفون، فنركب كل سنة ١٩٠ ألف

ومن ناحية أخرى فإن ميزانية الدولة، التي لم تنقطع وارداتها عن الزيادة بمقدار ازدياد الثراء، خصصت لتنمية البلاد مبالغ لا مثيل لها وفوق التقديرات، سواء أكان بالمساعدات والخدمات التي تؤديها، أم بواسطة الأساس الذي تبنيه.

من الطبيعي أن تتطور نشاطات فرنسا وملاحها، بمقدار التقدم. فالرخص الممنوحة أثناء هذه السنوات الثلاث لبناء مصانع على مساحة تزيد عن خمسمائة متر مربع يبلغ عددها ١٤٠ ألفاً؛ والأمر يتعلق دائماً تقريباً بإنشاءات في الأقاليم. أما مشروع التجمع الذي بوشر به في الزراعة فقد أزال حوالي ١٥٠ ألف استنثار، وجرى ضم ما يقرب من مليوني هكتار. وفتحت التجارة ألف مخزن جديد بطريقة الخدمة الذاتية و ٢٠٧ متاجر كبيرة كذلك. وبني مليون مسكن لإيواء أربعة ملايين فرنسي، وقد بنيت كلها تقريباً بفضل الأموال والتسليفات العامة. وتناولت كهربة الخطوط الحديدية ألف كيلومتر. ونشطت في كل مكان أشغال الأبنية، والمرافىء، والمطارات والمواصلات اللاسلكية. وهكذا نما المشروع الضخم الذي يربط مباشرة بحر الشمال بالمتوسط بواسطة قوافل من الصنادل المسطحة الكبيرة، وذلك يجعل الرون صالحاً للملاحة على طول مجراه وبوصله بالرين. وهكذا يصبح الموزيل مفتوحاً بين آباك Apach - وميتز بعد قليل - وتريف Trèves لقوارب حمولتها ١٣٥٠ طناً، جاعلين صناعة اللورين على اتصال سهل بالرين لأجل النقلات الثقيلة. وهكذا يقام في مرفأ ستراسبورغ، والمنطقة الرينانية كلها، مركز لتصفية البترول الذي سيجري تفريغه منذ ذاك في لافيرا بالقرب من مرسيليا ويُسار به إلى غايته بواسطة خط أنابيب (أوروبي) طوله ٧٠٠ كلم. وهكذا فإن مطار باريس، يجمعه أراضي مطاري أورلي وبورجيه، وبانتظار أراضي مطار رواستي، يُنظَّم ويجهز لتجارة وطنية ودولية لا تخضعه لأي مطار آخر في العالم القديم. وهكذا، بخروجنا شيئاً فشيئاً من تأخرنا الكبير الذي وضعنا أنفسنا فيه منذ البدء فيما يتعلق بالتلفون، فنركب كل سنة ١٩٠ ألف

جهاز بدلاً من ١١٠ آلاف قبلاً . وهكذا بوشر العمل بمحطة بلومور - بودو Pleumeur - Bodou العصرية جداً للمواصلات اللاسلكية الفضائية . وهكذا يخرج من الأرض في بييرلات مصنعنا المربع لفصل النظائر . وهكذا تبني كهرباء فرنسا عدة مراكز ذرية جديدة للانتاج .

بالإضافة الى ذلك فهي الفترة التي ينطلق فيها بناء طرقاتنا السيارة (اوتوروت) ، بينما لم يكن قد صنع شيء تقريباً منذ خمس سنوات : ٤٨٠ كلم قيد الاستعمال و ١٥٠ كلم اخرى بدى بها عام ١٩٦٤ وفقاً للمخطط المعتمد عام ١٩٥٩ . وبهذا الصدد فنحن نأمل اللحاق بالألمان والانكليز والايطاليين . ويجب القول إنهم اذا كانوا قد قاموا بذلك قبلنا فلأن شبكة طرقتهم العادية يوم بدأت فيه مملكة السيارة كانت ضعيفة بشكل خطير . أما نحن ، فبالعكس ، اذ كنا قد نظمنا الشبكة العديمة النظير والتي أورثنا إياها العصر السابق لعصر الخطوط الحديدية ، وأن مصلحة الجسور والطرق عندنا قد تعهدتها بدقة ونزاهة منذ ذاك . ولهذا السبب قل شعورنا بالحاجة إلى بناء محاور كبرى منفعية ، مع أن عدد سياراتنا يساوي أو يفوق عدد سيارات جيراننا . ولكننا في هذا الميدان من العصرية ، كما في الميادين الأخرى ، قد عقدنا العزم وبدأ التنفيذ .

حين يزداد التطور ويعجل بالتنمية العامة عندنا، فانه يجرّ معه ، وبشكل لا يمكن تجنبه ، التخفيضات والبطء في بعض القطاعات الخاصة . وبالنسبة الى هذه القطاعات لا يمكن للنتيجة إلا أن تكون نقلاً للنشاط الى فروع مختلفة . انها عودة صعبة الى الوضع السابق ، لأنها تتطلب استبدال حرف ، وأشياء رائجة ، ومواضع بغيرها . والحق ، فان الناس والأشياء في بلادنا غير متحركين بحكم الطبيعة ؛ والانشاءات لا تتلاءم عادة مع اخطار الابتكارات ؛ وبمجموع المستخدمين يعانون بشكل مؤلم نتائج ما يتعلق بعملهم ، ومساكنهم ، وعاداتهم . وهذه هي الحالة بالنسبة الى مناجم الفحم عندنا بحيث يتناقص

الإنتاج والحصة النسبية للذات لها بين مصادر طاقتنا . ولكن هذا الضغط الاقتصادي يحدث تجربة اجتماعية .

الأمر أكثر خطورة مما كان متوقفاً ، وبالفعل ، فإن ضرورات ما بعد الحرب المدمرة أدت بنا الى أن نستخرج من مناجمنا كل ما نستطيع أن تزودنا به . وبالرغم من استنفاد أفضل طبقات الفحم الحجري فيها ، ومن نفقات تزيد في غالب الأحيان عن استثمارها ، فقد كنا نظن أن من واجبنا تكريس جهود كثيرة النفقة جداً لزيادة الاستخراج وتحديد التجهيزات . فاذا أعدنا تشغيل صناعة حديدنا ، ومصانعنا ، وخطوطنا الحديدية ، وصنعنا تياراً كهربائياً ، فذلك لأنه المصدر الوحيد الذي نملكه للطاقة . وكانت مناجم الفحم الفرنسية بشخص قادتها ، ومهندسيها ، ومعدنيها قد استقرت في وضعية فئة رئيسية وترى دون انقطاع ان المطلوب منها هو زيادة مجهودها . إلا أن الأوضاع تغيرت ، فالبترول يُعرض الآن من جميع النواحي ولجميع الاستعمالات . وبنيت سدود عديدة منذ عشرين سنة تنتج الكهرباء بدلاً من معامل الطاقة الحرارية . ودخل الغاز الطبيعي في المعمرة ، وظهرت الذرة بإمكاناتها ومطامحها التي لا حدود لها . يزداد على ذلك ان المواصلات ، والتسليف ، والمبادلات المجددة مع الخارج تتيح لنا استيراد فحم أفضل من فحمنا لأجل الاستعمالات المتنوعة من صناعية ومنزلية . وأخيراً ، فاذا نُبشت حقول معادننا يصبح الاستغلال المثمر مستبعداً أكثر فأكثر . يجب أن نصمم على انقاص الكمية المستخرجة ، ونركز الشغل على النقاط الأكثر فائدة ، وإيقافه كلياً في نقاط أخرى . ومعلوم أن هذا يقتضي الحصول على أعمال جديدة لأولئك المعدنين الذين لم يبق لهم عمل ، ولأولادهم الذين لم يستطيعوا أن يصبحوا عمال معادن . وهذا التقلص وذلك التبدل جاريان منذ عام ١٩٦٠ حين قررت الحكومة ، بناء على تقرير جان - مرسيل جانيناي وزير الصناعة ، أن يهبط انتاج الفحم في مدى خمس سنوات من ٥٩ إلى ٥٢ مليون طن ، وأن تُقدّم تسهيلات للمستخدمين المجهزين على تغيير عملهم ومسكنهم .

ولكن عمال المعادن ذوو إباء . إنهم كذلك بسبب مهنتهم التي تكسبهم صفتها الشاقة الخطرة نبلا خاصاً ، وهم كذلك بالتعاطف الذي يحيطهم به السكان للسبب نفسه ، وهم كذلك بدورهم الاستثنائي في الأمة ما دامت هذه بحاجة اليهم بشكل جوهري . ولهذا السبب ، مهما كان قاسياً عليهم المنجم الذي ينتزعون منه الفحم بمشقة ، وفي الظلمات مهددين بالانهيار وأحياناً يكونون ضحاياه ، وبالانفجار الغازي ، وبتصون الرئة Silicose ، فإنهم متمسكون به بشكل عميق . مع القول إن هناك فوائد متنوعة من الأجرة ، والتقاعد ، والمسكن تخصص لهم وتساعد على تعلقهم به . ولأسباب هي معنوية ومادية في الوقت نفسه ، فإنهم يشعرون بالتدابير التحديدية ليس كضررٍ غرّم به بعضهم ، بل كظلم وخطأ تجاه رسالتهم . إنهم مهياون أيضاً بشكل ضخم لاجتذاب السلطة الى الاقرار بالخطأ والى إصلاحه . وهذه إشارة الى أن منظماتهم تُعيد إضراباً تريده حاسماً .

إن الصدع المؤسف الذي أنبأ بهذه الواقعة المحزنة كان في ديكازفيل . فهناك أوضاع غير ملائمة سببت العزم على تخفيض استثمار الحوض الى أدنى حد ، مع مساعدة إنشاء صناعات بديلة . وفي أيلول ١٩٦٢ بدأ التوقف عن الشغل وسيدوم أكثر من خمسة أشهر . ولكن حين بدا هذا النزاع المحلي انه سائر في طريق الهدوء ، قامت النقابات بتمديده الى مجموع مناجم الفحم ، منذرة الإدارات ، والسلطة من خلالها بمنح زيادات فورية على الأجور لا يمكن قبولها والرجوع عن تقييدات للنشاط متبناة أو متوقعة . وفي هذه المرة تضامن المهندسون ومعاونوهم مع الحركة ، الأمر الذي أظهر أن هذه الحركة مستوحاة حقيقةً من قلق المهنة كلها حول موضوع مستقبلها . ورغم التعهد الذي قامت به الحكومة بأن تضيف الى الأجور نسبة مئوية عادلة مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية المصالح العامة الأخرى ، وأن تعمل على أن نبحت معاً بواسطة الادارة وبواسطة ممثلي المستخدمين مصير الانتاج الفحمي ومشاكل تنظيم الاستغلال ، والتشكيل المهني ، والتوظيف الجديد لرأس المال ، والتقاعد ،

التي طرحت بهذا الموضوع ، كانت النقابات قد قررت بالاجماع إضراباً غير محدود في أول آذار (مارس) ١٩٦٣ .

لقد امتد الشتاء القاسي جداً هذه السنة عدة أسابيع أيضاً ، فسبب استهلاكاً للفحم أكثر من المعتاد ولم يترك مخزونات في المخازن . وظن قادة الحركة أن الصناعة ، والنقل ، والمواقف المنزلية لن تتحمل حرمانها من المحروقات ، وستكون السلطة مجبرة على القبول بشروطهم لتجنب الكارثة . ولكنهم كانوا يحسبون على الخصوص أنه قد أقيم البرهان على أن لاشيء يحل محل الفحم الفرنسي في فرنسا ، وأنه سيصرف النظر عن تطبيق منهاج التقنين فيها . أما من ناحيتي ، فقد كان هذا المنهاج هو الذي أنوي بالضبط الاحتفاظ به على كل حال ، لا لأنني كنت أنظر شخصياً دون أسى الى هذا الانقاص لدورهم المفروض على مناجم الفحم عندنا ، بل لأنني كنت أعلم جيداً أية كنوز من العناء أنفقتها أجيال من عمال المعادن لإظهار مزايا ميراث أردت أنا نفسي غداة التحرير أن يصبح قومياً . وبصفتي رجلاً من الشمال ، فقد كنت أكنّ لهؤلاء الشغيلة اعتباراً خاصاً . يزداد على ذلك أن أخوي الكرافيه وذاك وصهري ألفريد كايو كانوا مهندسي مناجم . ولكن على هذا الصعيد أيضاً لم يكن عليّ أن أنظر إلا الى مصلحة البلاد العامة . ثم اني كنت متوهماً ، وأعترف بذلك ، أن عمال المعادن في نهاية المطاف لا يريدون تحمل مسؤولية إلحاق ضرر خطير بالمجتمع الفرنسي بأن يمنعوا عنه الفحم ساعة يُظن أنه بحاجة حيوية اليه . لو طرحت المسألة هكذا أما كان يمكن حلها بالبقاء في العمل بينما تجري المناقشات المقترحة ؟ من المؤكد أن الادارات كانت تظن أنه كان للسلطة حظ بتجنب الأحزاب بتدخلها في هذا الاتجاه . ولهذا السبب وافقت على طلب الحكومة حين أرضخت مصادرة المستخدمين لقراري ، لا لأن الظن ساورني مرة أن بالامكان ارغام اربعمائة الف رجل على العمل دون رضاهم ، بل لأنني كنت أعتقد أن من المعقول أن ترى الجماعة ، كلها أو بعضها ، في القرار الموقع مني تأكيداً للمصلحة الوطنية وترى أن من

الواجب الخضوع له .

لم يحدث شيء . انه الشلل الكلي يسيطر على مناجم الفحم باستثناء مصلحة معامل الكوك ومصلحة الأمن . ولأسباب عاطفية تقليدية اضيفت اليها حسابات المعارضات السياسية ، فان الأوساط الأكثر تنوعاً قد أعدت الودّ على عمال المعادن ، والمساعدات احياناً . وفي غضون ذلك فان المحاولة التي قامت بها الحكومة لتبحث عن تسوية مع المضربين بفضل ممثل عن « لجنة الحكماء » قد انتهت الى الإخفاق . وامتدت الأزمة من أسبوع إلى اسبوع مظهرة أنني كنت مخطئاً في أملي . ولكن فرنسا استغنت عن الفحم الفرنسي ، بعكس ما كان يظن عمال المعادن . ومما لا شك فيه أن النشاط الصناعي وتدفئة البنايات تأثر قليلاً ، ولكن في حدودٍ محتملة ، يضاف الى ذلك أنه جرى تفادي أخطر نقص بزيادة اللجوء الى البترول ، والسدود لإنتاج الكهرباء . وبدلاً من أن يثبت الاضراب للبلاد أن مناجمها الفحمية ضرورية لها ، فقد كشف لها ، على العكس ، أن بإمكانها العيش بوسائل أخرى . وفجأة استولى الشك على المهنة المنجمية فيما يتعلق بمصيرها وستموت الحركة بسبب الحافز الذي أوجده . ومن المناسب القول إن الشغل عاد الى الشروط التي اقترحت منذ البدء ، بعد ٣٥ يوماً من الاضراب . وبعد ذلك اجتمع ممثلو الادارة وممثلو عمال المعادن ليدرسوا مشتركين الوضعية الحقيقية لمناجم الفحم كما كانت الحكومة قد قدمتها قبل الأزمة ، واختيار الحفر التي يجب اغلاقها ، وتدابير اعادة الانتاج الى سابق عهده والتي يجب أن ترافق تخفيض الانتاج وتخفيض ملاك العمال . وخرجت من هذه المحادثات شبه الرسمية حول « طاولة مستديرة » نتائج سوف توضح القرارات الرسمية سنة فسنه .

ان تحول البلاد الاقتصادي كبدها جراحاً أخرى من هنا وهناك . وقد تخطى النظام الحر هذه الجراح وتركها تنزف . وعالجها النظام الموجه بشكل

جذري . وتأمل توجيهية النظام الجديد أن تحمل اليها الدواء . فتارة تفعل ذلك على قياس صغير ، في أزمات محلية يثيرها كساد بعض المؤسسات ، كمصاهر حديد هانبون Hennebont مثلاً أو مصنع السلاح في شاتلرو ، مساعدةً في حالات كهذه تصفية حسابات صعبة ومحدثّة في الجوار إنشاء مصانع جديدة لإيجاد عملٍ للعمال المسرحين ؛ وتارة تتدخل على مدى واسع . وهكذا اضطرت ورشنا البحرية في سان - نازير ونانت الى إعادة تنظيمها بشكل كامل ، في وجه منافسة أجنبية بحيث يخشى أن يكون دخول اليابان في هذا الميدان ساحقاً . والحق ، انه سيستحيل علينا الاقلاع عن صنع السفن لأن لدينا في هذا الفرع مهندسين وعمالاً أكفاء ، ولأن بلادنا منفتحة على أربعة بحار ، ولأن التجارة البحرية ما تفتأ تنمو خلال العام ، ولأن هناك حاجة في كل مكان الى سفن لنقل البترول والمعادن . ويجب أيضاً أن لا يتراجع قادة المؤسسات صاحبة العلاقة أمام التجمعات وإعادة التجهيز التي لا غنى عنها ، وأن ينسجم المستخدمون مع التغييرات الناتجة عن ذلك . والاندفاع الرسمي الذي تميز فيه مارك جاكيه وزير الأشغال العامة والنقل ، يساعده جان موران المفوض العام في البحرية التجارية ، هو الذي أعطى الصناعة الفرنسية هذا الوضع الممتاز . وبالفعل فإن الحكومة قدمت القروض والمساعدات المالية الضرورية لإعادة تجهيز الأحواض وإسكان العائلات ، ولكنها فرضت منهاجاً لإعداد وإنتاج المشاغل . وهكذا احتفظت فرنسا بمركزها الجيد في البناء البحري .

لقد طرح العائدون الى الوطن من افريقيا مشكلة لا مثيل لها من حيث حجمها العددي وأهميتها الوطنية . ففي عام ١٩٦٤ تقدر عدد الذين أقاموا في أرض فرنسا (المتروبول) ، وفي أقل من ثلاث سنوات ، بأكثر من مليون وثلاثمائة ألف شخص ، بينهم ٩٨٠ ألفاً أتوا من الجزائر . وفيما يتعلق بهؤلاء كان يمكن الاعتقاد ، بسبب التدابير المؤمّنة بواسطة اتفاقيات ايفيان ان العودة ستكون أقل كثافة وأقل سرعة . ولكن التعليمات التي أعطتها منظمة

الجيش السرية ويدعمها الارهاب قد عممت الحركة وعجلت بها . وربما أيضاً استبعدت الحالة النفسية « لفرنسيي الجزائر - الأقدام السود » حيال العرب الاحتفاظ بأقلية فرنسية بارزة تحت سلطة الحكومة الجزائرية. ومهما كان الأمر فإن تدفق عدد كبير كهذا من مواطنينا ، المنتزعين من مسكنهم ، والمحرومين من عملهم ، والمترعين بالغم ولكن عودتهم حملت الى الوطن نجدة قيمة من السكان والطاقات ، يتطلب من حكومتي سياسة وليس تدابير حسب الظروف . وكذلك فإن قانون ٢٦ كانون الأول ١٩٦١ فرض في الوقت المناسب ، وفي مجموعه ، مهمة تعاضد وطني يجب أن تتحقق ، وستتحقق فعلاً .

هذه المهمة تطبق على كل ما يجب عمله لاستقبال ودمج هؤلاء الفرنسيين العائدين الى أرض أجدادهم والتعويض عليهم . وبما إن الوسائل التي خصصتها لهم الدولة ، مهما كانت عظيمة ، لا يمكن إلا أن تكون محدودة وعلى درجات ، فقد تقرر تطبيق العمل والموارد العامة على ما يتعلق بالاستقبال أولاً ثم الإقامة واستخدام أصحاب العلاقة . وأرجىء إذن الى ما بعد قسم كبير من التعويضات عن الخسائر المتكبدة . وحمل فرنسوا ميسوف عبء وزير العائدين بنشاط حار . وبفضل التدابير المتخذة بالجملة لتغذية وإيواء جموعهم المحرومة المضطربة فقد جرى وصولهم كما يجب . ثم اتخذت مجموعة من التدابير تختص إما بالمصير العملي لكل فرد حسب مهنته ، وبمسكنه حسب رغبته ، وبسلامته الاجتماعية حسب وضعيته ، وإما بالمساعدة المعطاة للعائلات والمسنين ، وإما بالمعونات والقروض التي تسمح باكتساب أو إنشاء مشاريع صناعية ، أو زراعية ، أو تجارية . وعدا عن ذلك فقد اتخذت ترتيبات بموجب السلطات التي منحني إياها قانون الاستفتاء خصصت للعائدين ١٢٠ ألف مسكن مبنية بطريقة المساكن الشعبية أو مصنوعة مسبقاً ، أو بمنوحة ، أو مصادرة . وفي ثلاث سنوات خصصت الدولة عشرة مليارات فرنك جديد للعائدين من افريقيا دون أن نحسب ما قدمت الأقضية والمحافظات وكثير من الأفراد . ومن المؤكد أن هذه العملية الواسعة لا تستطيع تهدئة الشكاوى ولا تخفيف الآلام .

ولكنها بلغت الهدف المعين الذي يتألف من إعادة أكثر من مليون فرنسي الى الأسرة الوطنية كما ينبغي وبشكل مفيد .

صحيح أن تصنيفهم من جديد تسهّل بواسطة التطور العام ؛ ولكن لما كان هذا التطور مرادفاً للتصنيع من عدة نواح فيجب ألا يُقضى على الزراعة الفرنسية . وقد وُجدت وسائل العمل بفضل « قانون التوجيه » الصادر عام ١٩٦٠ و « القانون الاضافي » الصادر عام ١٩٦٢ . ولم يبق إلا أن تباشر هذه الوسائل عملها . وقد طبقها الوزير ادغار بيزاني بكل مهارته الجلية القوية . وعندئذ رُوي الاسراع بتوسيع الاستثمارات المربحة ، واختفاء الاستثمارات غير المربحة ، وتوحيد الأراضي ، والتجهيز الريفي ، واعتزال المزارعين المسنين العمل . وفي تموز (يوليو) ١٩٦٣ وضع « قانون الغابات » تحت سلطة الدولة صيانة غاباتها ، ونظم مراقبتها على قَطْعها ومساعدتها على إعادة غرسها . وهناك مرسوم صادر في أيار (مايو) ١٩٦٤ يفرض على الكروم الفرنسية قواعد تتعلق بإنتاجها ، بقصد تحديد الكمية عقلياً وتحسين النوعية . وأخيراً فإن مرسوماً آخر أعاد تنظيم سوق اللحم على مستوى مربّي الحيوانات وأنشأ مسالخ صناعية في نفس المكان لأجل ذلك . وقبل أن تتخذ جميع هذه التدابير قام الوزير باستشارة المنظمات المهنية طويلاً ليجد عندهم اعتراضات أكثر من التشجيعات . والحاصل أن الأوساط نفسها أولّت في أغلب الأحيان تأويلاً سيئاً للمجهود الضاري الذي بذله ادغار بيزاني باسم الحكومة في اجتماعات بروكسل لتقبل منتوجات أراضينا عملياً في السوق الأوروبية المشتركة . وحتى حين سجل الاتفاق الماضي بهذا الموضوع مع شركائنا في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣ انتصار متطلباتنا ، لم تكن هناك سوى تمّات مُسمّعت تتصاعد من الغرف الزراعية واتحادات المستثمرين . ولكن ماذا ؟ .. أليس من الميل المألوف لدى الفرنسيين ، كل في اختصاصه ، أن يطلبوا السير الى الأمام ويتمنوا ألا يتحرك شيء ؟ وإذا كان رؤساء عدة مؤسسات ينظرون بحذر الى ما صُنِع في سبيل عصنة الصناعة ، وعدد من

الأساتذة لم يستقبنوا الاصلاح في التعليم إلا بالنقد، وعدد لا بأس به من الضباط تضايقوا من تجديد الجيش . فكيف ننتظر أن يستصوب المزارعون كل تقدم في الزراعة ؟

تضاف أحياناً الهزات التي تبعث الاضطراب في المرافق العامة الى المحن العرضية التي أثارها أثناء هذه الحقبة مناجم الفحم ، والورش البحرية ، والعائدون الى الوطن ، وهذا النشاط الريفي ، والدعر الذي أثاره بين التجار ظهور « مساحات كبرى » ، والغم الذي يشعر به الحرفيون بمقدار انتشار الصناعات بالجملة . وليس هذا بسبب تجهيزها الذي يلبي الحاجات ، باستثناء استدراك تأخر التلفون ، بل بسبب هياج مستخدميها المزمين . ويجب القول إن الموظفين والعاملين ، والتقنيين ، والمستخدمين ، والعمال الذين يخدمون الدولة في الادارات أو الجماعة في المؤسسات الوطنية رأوا وسط تحول فرنسا الاقتصادية تصاغر الوضعية الممتازة التي كانت لهم في السابق . وبما لا شك فيه أن رواتبهم وأجورهم كانت تحسب بالأمس بنفس الضبط الذي تحسب به اليوم . ولكن القيمة كانت مؤمنة أيام العملة الذهبية ، وكانوا يعيشون حياتهم وحياة عائلاتهم معها كانت متواضعة ، على قاعدة متينة . والأفضل من ذلك ، باستثناء ما كان عليه مجتمع ذلك الوقت . فان تشريعاً كان يضمن عملهم وترقيتهم وان معاشاً تقاعدياً يجعل نهاية خدمتهم مطمئنة . وكانوا أيضاً يقدرون طابع الكرامة الذي كان يميز وضعهم في عيون الأقرباء والجيران . إلا أن هذه الحسنات قد تبددت . فعمال « القطاع العام » المحددة أجورهم بموازنات وجداول دقيقة بالضرورة ، يجعل التضخم المالي قضيتهم في هم دائم بسبب قيمة ما يربحونه حقيقة بين شهر وآخر ، بينما تزيد الصناعة الخاصة الاجور والتعويضات دائماً وفقاً لتوسعها . ومن جهة أخرى ، ففي ذلك الوقت الذي تعرف فيه جميع الفروع العمل الكامل ، وتبحث عن العناصر المؤهلة ، فإن تيقنهم من الاحتفاظ بعملهم لم يعد له نفس الجاذبية الخاصة . أما فيما يتعلق بتأمين التقاعد ، حصتهم سابقاً ، فما هو الضمان الاجتماعي يدفعه دون تمييز

واحداً لجميع الآخرين. وينتج عن ذلك حالة نفسية ملائمة للمطالبات في الوظيفة والمرافق العامة. وبما أن على السلطة أن تستجيب لها أو لا تستجيب، فإنها يتوجه المستخدمون، الذين تتولى ادارتهم أو تجعلهم يقومون بالادارة، أو يقومون ضدها. وفي مجرى هذه السنوات ذات التوسع الاقتصادي الشديد فإن على الحكومة إذن أن تجابه حركات متكررة يرافقها توقف عن العمل، في التربية الوطنية، والخطوط الحديدية، والكهرباء، والغاز، والبريد، والاتصالات اللاسلكية، والمستشفيات، والنقلات الباريسية، الخ...

ولكن الاضراب في مرفق عام يرتدي طابعاً آخر غيره في مؤسسة خاصة. ذلك لأنه ضرر موجه الى المجتمع الوطني بواسطة أولئك الذين تعهدوا، بسبب المهنة التي اختاروها والتي تحميسهم، أن يؤمنوا له عنصراً جوهرياً من نشاطه وحتى من وجوده. فبالانقطاع عن التدريس، وقطع التيار الكهربائي، والغاز، والماء، وبتجميد البريد، والتلغراف، والتلفون، لا يكون المقصود معارضة اغتناء رب العمل بل إقحام المصلحة العامة للضغط على السلطات التي تتعهدوا. وهذه ذريعة قوية بالتأكيد بالنسبة لأولئك الذين يطالبون، ولكنها أيضاً بالنسبة الى الحكومة سبب قاطع لعدم استسلامها لضغط أحد. والدولة على عكس رب عمل عادي يمنح زيادات، مخفضاً أرباحه، أو رافعاً أسعاره، وحاصراً عماله في داخل مؤسسته، فهي لا تملك نفس الوسائل، لأنها لا تستطيع في كل لحظة إنقاص نفقاتها في ميدان ما دون أن تقتطع مما هي مدينة به لتضمه الى قسم آخر، ولا أن تزيد الضرائب دون أن تنتهك القانون الذي يحدد النسبة المئوية، ولا أن ترفع التعرفة دون أن تلحق الضرر بنسبة تكاليف الحياة، ولا أن تعدل عدد أو مصير العملاء دون مخالفة نظامهم الأساسي، ولا أن تمنح شيئاً لشخص ما، بسبب «تصنيف الرواتب» دون أن تعطيه للجميع. وبالاختصار فإن السلطة ملزمة مبدئياً بمقاومة الاضرابات في القطاع العام خوفاً من الاخلال بتوازن الموازنة واصدار السندات. وفي الحالة نفسها فإن الاضرابات تتخذ مظهر معاكسات موجهة

إلى مجموع الشعب وانذارات موجهة إلى الحكومة ، وليس ما يمنع من أن تتكرر ، لأن توقف المرافق الوطنية يرهق حياة كل فرد بينما الاستخدام في هذه الفئة لا يتعرض لأي خطر . فضلاً عن ذلك فإن النقابات الرئيسية هي نقابات المركز العام للشغل المرتبط بالحزب الشيوعي الذي يستعملها أداة في نضاله السياسي والاجتماعي .

لقد عملت حكومتي بطريقتين لتدارك توقف الشغل في القطاعات العامة بقدر الامكان، وجعل نتائجها محدودة إذا ما حدث ذلك. فقد حرصت أولاً على أن يصبح التشاور ممارسة منتظمة. وحول هذا الموضوع وضعت لجنة « توتيه Toutée » و « غريغوار » اصحاب العلاقة والادارة على اتصال ليضعوا ، مشتركين ، معطيات الوضع في المؤسسات العامة ويقرروا توزيع « كتلة الاجور » بين مختلف مراتب المستخدمين . وفي الاتجاه نفسه، فإن المفوض العام بيار ماسيه استشار رسمياً المنظمات النقابية لإعداد الخطة الخمسية ؛ وتهدف هذه الخطة الى رسم قواعد بالنسبة إلى حصة الانتاج الوطني التي يجب أن تنالها كل واحدة من الفئات الاجتماعية ، ويقول آخر ، تدشين « سياسة الدخل » . ولكن هذه الخطوات إلى الامام نحو المشاركة تسير على نفس مستوى التدابير المتعلقة بممارسة حق الاحزاب . ووفقاً للدستور فقد اقرت الحكومة بواسطة البرلمان ، في تموز ١٩٦٢ ، قانوناً بهذا الموضوع وضع لهذا الحق بعض الحدود لسوء الاستعمال دون أن يفسده في المرافق العامة . ومنذ ذلك الوقت فإن كل قرار نقابي بالتوقف عن العمل يجب أن يُبلغ حسب الاصول الى الادارة وتسبق التنفيذ مهلة خمسة ايام على الاقل . ومن ناحية أخرى فإن قراراً كهذا لا يمكن أن يطبق بالتتابع على اقسام متنوعة من المستخدمين . وهكذا منعت الاضرابات المفاجئة التي تقلب حياة الناس على حين غفلة والاضرابات الدائرة tournantes التي تشل المجموع في الواقع ، متظاهرة بأنها لا تشرك سوى فئة واحدة .

ان تسوية الصعوبات بهذا الشكل وبمقدار ورودها ، هي في الاساس من عمل جورج بومبيدو وزملائه ، الذين يعنيهم الامر . وقد قاموا بذلك بكل جدارة واتزان وكنت افوض اليهم الحالة بعد الحالة . ولكني اقرر الموقف الواجب اتخذه سواء اكان ذلك في المجلس أم على انفراد . لترصد الموازنة للوظيفة والادارات العامة والرواتب والاجور كما تزداد وفقاً لازدياد الانتاج الوطني ؛ ولكن لتحرص السلطة على عدم الخضوع للانذار ، وهذا ما حرصت عليه . وبالاجمال فان الحوادث التي تحدث فجأة في المرافق العامة هي مدعاة للغضب وليست مخربة . إلا اني أرى فيها برهاناً ، بين كثير غيره ، على ما في بنيتنا الاجتماعية من معتوه ومتزعزع . وإذا كان من حاجة لذلك ، فسأنتهي بالاعتناع أنه ، لأجل شفاء هذا العيب ، يجب على أولئك الذين يصنعون غنى الأمة بعملهم أن يكونوا مشتركين مباشرة في سير الحركة التي ينتمون إليها ، وبهذا يصبحون مسؤولين . ولعدم تطبيق الاصلاح على نار الحرب او الثورة فسأقترح على الشعب عندما أتيقن أن الحوادث قد اعدته لذلك .

هكذا سيكون الأمر بالتأكيد بالنسبة إلى التربية الوطنية . ولكن متى ؟ وبأية شروط ؟ ان هذه المؤسسة في الوقت الحاضر هي مرتع لمخاض ضخمة ، لأن نفس التطور الذي يزود الجمهور بوضعية مادية افضل ، بفضل الانتاج الصناعي ، وسيسير به دون شك ذات يوم بواسطة المشاركة إلى وضع معنوي أكثر ارتفاعاً ، يسبب تطوراً كبيراً في تعليم الشعب الفرنسي . ومنذ قاعدة الانطلاق المنشأة سابقاً في التعليم الابتدائي بواسطة الالزام والمعززة في التعليم الثانوي بواسطة المجانية ، والمتمة في التعليم العالي بازدياد المنح ، فان دفعة اولية تدفع البنات والصبيان نحو معرفة أكثر اتساعاً . وفي عالم أصبحت كل المراحل فيه سهلة البلوغ فان رغبة المعرفة انضمت إلى الشعور بأن الانسان يصعد إذا تعلم . وبالعكس ، فان التقدم العام يتطلب أن يزداد عدد الكفاءات المقدمة لكل مرتبة من المجتمع أكثر فأكثر . ولهذا ينتشر مدّ الطلاب على

المدارس والثانويات، والليسيات، والجامعات، ولا سيما وأن نسبة المواليد التي انطلقت منذ التحرير قد ضاعفت تقريباً عدد الداخلين إلى المدارس بالنسبة إلى ما كان عليه قبل الحرب. وما دامت الدولة قد أخذت على عاتقها، عن حق وحقيق، تعليم الشبيبة فعليها أن تزودها بالوسائل. فضلاً عن ذلك، فبالنسبة إلى بلوغ التلامذة مختلف الدرجات، وتصنيف الاساتذة، والمواد، والمناهج، والامتحانات، والشهادات، فإن التنوع الذي كان مستعملاً عندنا في السابق هو اليوم شبه مستبعد، مع أن الحرية ظلت ممنوحة للتعليم. فبدون انقطاع إذن تصبح الحكومة والبرلمان، بالاسبقية، في صراع مع هذه المشاكل الجوهرية المدوية، كما هي العائلات والرأي العام.

المهمة شائكة بالنسبة إلى السلطة لأن الأمر يتعلق بميدان لا تتصادم فيه المفاهيم البداغوجية فقط، بل الايديولوجيات أيضاً، وتستولي عليه السياسة بشغف. وهي ثقيلة بحيث أن قضايا الأماكن وحدها، وسير العمل، واختيار معلمين جدد، تفرض على الموازنة أعباء تتزايد بلا نهاية. وهي شاقة بحيث أن ملاك التعليم مبعث عن حقل المبادرة بواسطة المركزية المطبقة بشدة على الجامعة منذ عهد نابليون وفونتان، وقد جعله العصر في موقف حرج وموضع اعتراض باستمرار. وهي متقلبة بحيث أن منظمات الاساتذة والطلاب في التربية الوطنية لا تتراح إلا للنظريات المتطرفة، ولا تقدم من الحلول إلا الأكثر صلفاً. ولا تنقطع عن الانقسام وفقاً لجميع فئات الماركسية والفوضى ولا تتفق إلا لتتبنى أن تصنع من المعارف العامة العتلة الكبيرة الهادمة للمجتمع الحالي.

بالعكس، في وظيفتي، ووفقاً للمطمح الذي غذيته بالنسبة إلى فرنسا، فاني أرى في التربية الوطنية مرفقاً عاماً جوهرياً ذا أهمية ونبل غبر عاديين. وفي مفهومي، فإن مهمة الرجال والنساء الذين يوصلون الصغار إلى صعيد المعرفة تقتضي مسؤولية أساسية من الناحية الانسانية. وعملية التأثير بقوة

المدارس والثانويات، والليسيات، والجامعات، ولا سيما وأن نسبة المواليد التي انطلقت منذ التحرير قد ضاعفت تقريباً عدد الداخلين إلى المدارس بالنسبة إلى ما كان عليه قبل الحرب. وما دامت الدولة قد أخذت على عاتقها، عن حق وحقيق، تعليم الشبيبة فعليها أن تزودها بالوسائل. فضلاً عن ذلك، فبالنسبة إلى بلوغ التلامذة مختلف الدرجات، وتصنيف الاساتذة، والمواد، والمناهج، والامتحانات، والشهادات، فإن التنوع الذي كان مستعملاً عندنا في السابق هو اليوم شبه مستبعد، مع أن الحرية ظلت ممنوحة للتعليم. فبدون انقطاع إذن تصبح الحكومة والبرلمان، بالاسبقية، في صراع مع هذه المشاكل الجوهريّة المدوية، كما هي العائلات والرأي العام.

المهمة شائكة بالنسبة إلى السلطة لأن الأمر يتعلق بميدان لا تتصادم فيه المفاهيم البداغوجية فقط، بل الايديولوجيات أيضاً، وتستولي عليه السياسة بشغف. وهي ثقيلة بحيث أن قضايا الأماكن وحدها، وسير العمل، واختيار معلمين جدد، تفرض على الموازنة أعباء تتزايد بلا نهاية. وهي شاقة بحيث أن ملاك التعليم مبعّد عن حقل المبادرة بواسطة المركزية المطبقة بشدة على الجامعة منذ عهد نابليون وفونتان، وقد جعله العصر في موقف حرج وموضع اعتراض باستمرار. وهي متقلبة بحيث أن منظمات الاساتذة والطلاب في التربية الوطنية لا ترتاح إلا للنظريات المتطرفة، ولا تقدم من الحلول إلا الأكثر صلفاً. ولا تنقطع عن الانقسام وفقاً لجميع فئات الماركسية والفوضى ولا تتفق إلا لتتبنى أن تصنع من المعارف العامة العتلة الكبيرة الهادمة للمجتمع الحالي.

بالمعكس، في وظيفتي، ووفقاً للمطمح الذي غذيته بالنسبة إلى فرنسا، فاني أرى في التربية الوطنية مرفقاً عاماً جوهرياً ذا أهمية ونبل غبر عاديين. وفي مفهومي، فإن مهمة الرجال والنساء الذين يوصلون الصغار إلى صعيد المعرفة تقتضي مسؤولية أساسية من الناحية الانسانية. وعملية التأثير بقوة

على مصيرنا بتعليم زهرة الشعب ، تنطوي على واجب وطني لا مثيل له . ومما لا شك فيه ، ان في الفكرة السامية التي كونتها عن دور المعلمين ، تدخل ذكرى والدي الذي أغدق ، طوال حياته كاستاذ ، على أجيال من التلامذة ما لديه من قيمة ومن تفانٍ . ومن جهة أخرى ، ماذا كنت ، أنا نفسي ، في الأقوال والكتابات التي رافقت عملي ، سوى واحد يحاول أن يعمل ؟ ولكن الحكم الذي أصدرته على الموضوع ، إذا كان مشبعاً بالمثل الأعلى ، فهو سياسي رغم كل شيء . وما دامت فرنسا في زمننا يجب أن تتحول لتعيش ، فستكون متوقفة أكثر من أي شيء على ما يساويه عقل أولادها كلما كان عليهم الاضطلاع بمسؤولية وجودها ، ودورها ، وهبتها . فالمقصود إذن ، لا أن نرسخ في أذهانهم على طريقة النظام الكلياني^(١) ما يجب عليهم أن يفكروا ويعتقدوا به ، بل أن نحرص ، بعكس ذلك ، على تطهير ما عندهم من اندفاعات وآمال . والمقصود أيضاً أن يليي التعليم المعطى لهم شروط العصر التي هي نفعية وعلمية وتقنية ، في نفس الوقت الذي ينمي فيه عقلهم وتفكيرهم كلساني . وبالاختصار فهو تكوين ضخم وشعبي ، مؤسس على التجربة الدائمة ، ولكنه ملتفت نحو الأفق الجديد ، ويجب أن يوزع منذ الآن على شبيبتنا .

لأجل هذا العمل طُرحت جميع المسائل دفعةً واحدة . فهناك مسألة الازدحام المدرسي الذي بلغ سبعة ملايين عام ١٩٥٨ وسيرتفع الى أكثر من تسعة ملايين عام ١٩٦٤ ، دون أن نحسب مليوني تلميذ يتعلمون في المدارس الخاصة . وهناك مسألة عدد الأساتذة الذي انتقل في الحقبة نفسها من ٣٥٠ ألفاً الى خمسمائة ألف . وهناك مسألة الصفوف الجديدة في المدارس والثانويات والليسيات ؛ وسيلزم افتتاح مئة ألف منها . وهناك مسألة الجامعات التي

١ - الكلياني totalitaire كلمة من وضع الدكتورين ادريس وعبد النور في معجمها . وتعني في الأصل نظاماً سياسياً ذا حزب واحد تسيطر السلطة السياسية فيه على كل شيء .

انطلقت من ١٦٠ ألف طالب الى ٣٥٠ ألفاً ، ومن ٣٠ ألف معلم الى ٧٥ ألفاً ، الأمر الذي سيتطلب بناء ٨٢ مؤسسة للتعليم العالي ، وتكبير كثير من المؤسسات الأخرى ، وتخصيص تجهيزات عصرية للجميع . وهناك مسألة تمويل التربية الوطنية الذي سيتضاعف في ست سنوات ، و سيصعد من ١١ ٪ من الموازنة الاجمالية للدولة عام ١٩٥٩ الى ١٨ ٪ عام ١٩٦٤ . وهناك مسألة تسيطر على كل شيء هي مسألة المبادئ التي تدير القصدية finalité وتنظيم الجهاز الضخم . والحال ان اثنتين من المعطيات القاعدة حول هذه النقطة الأخيرة تتواجدان وتتجاهاان ؛ واحدة منهما هي الحركة الأولية الرامية الى أن تفتح لجميع الصغار من جميع الفئات الاجتماعية المنفذ المؤدي الى جميع الدرجات ؛ والأخرى هي ضرورة تدخل المعلمين الدائم المنتظم لكي تجري اندفاع كهذه بنظام وتكون مفيدة . ولكن الكيان التعليمي ليس مهيباً لذلك ابدأ ، مع أخذ الفلسفة ، التي توحى اليه بوجه عام ، بعين الاعتبار .

لقد وضع لي الأمر . ومنذ ٦ آذار ١٩٥٩ مددت مدة الدراسة الالزامية بمرسوم الى سن السادسة عشرة بدلاً من الرابعة عشرة . وبما لا شك فيه ان هذا الترتيب لا يصدم بذاته الأوساط التعليمية ، ولكن النص يرمي أيضاً الى انشاء منطلق توجيه ، ليسير كل تلميذ بواسطة معلميه نحو الهدف وفي الطريق الذي يلائم استعداداته . وهذا التدبير المرتبط نظامياً في نفسي بالتدبير الأول ، لاقي روحاً عدوانية عامة وظل حرفاً ميتاً . ولهذا فان جان بريتون ، واندريه بولوش ، ولويس جوكس ، ولوسيان باي ، وبيار سودرو ، الوزراء الذين جنحت صعوبات مهمتهم المتناهية الى أن تظل سريعة الزوال ، بذلوا جهودهم في تنظيم تيار التلامذة الذي تصاعد وأخذ يفور في معظم المؤسسات . إلا أن القضايا ، عام ١٩٦٣ ، المتعلقة بالمؤسسات ، والجزائر ، والاقتصاد ، والتعديل الخارجي قد سويت حتماً ، فباشرت بترسيخ سياسة التربية الوطنية . وهذا فسح مجالاً لسلسلة من اجتماعات مجلس الوزراء المحصورة وغير المحصورة ، وفي وسطها كان امامي دائماً رئيس الوزراء جورج بومبيدو ،

وهو نفسه « أغريجه » وخريج قديم من دار المعلمين ، والى جانبي الوزير كريستيان فوشيه الذي لا يتوقع ان تلقيه مطيته أرضاً ، ويبقى على السرج مدة لم يبلغها أحد من أسلافه منذ مئة سنة .

في تلك اللحظة كانت الأمور لا تزال في وضع سليم بحيث ان الحياة المدرسية ، بالنسبة الى المجموع تقريباً ، محددة مسبقاً بحوالي ١١ سنة . في ذلك السن ، سن الصف السادس ، إما أن يفضي بالتلميذ الى التعليم الثانوي ليتابعه في ليسيه حتى امتحان البكالوريا ، وإما أن يظل في الابتدائي الى أن يبدأ التدريب على الحياة العملية . والبعض فقط ، في نهاية التعليم الابتدائي ، يتلقون في المدارس الفنية مبادئ التكوين المهني ، والبعض الآخر ، في التعليم الثانوي ، يدخلون المدارس الفنية ليجدوا فيها تعليمًا عامًا وعمليًا في آن واحد . والمراسيم المتخذة في تلك السنة والتي تكلل قانون عام ١٩٥٩ تغير النظام تغييراً عميقاً . فقد تأسست مساواة الحظوظ . وكنا قد أنشأنا قبلاً ، عام ١٩٦٠ ، « مدارس التعليم العام » التي كانت تتبع فيها الدورة الكاملة للتعليم الابتدائي ، حتى نهاية الصف الثالث . ولكن ها قد أنشئت ، في نفس نطاق الليسيه ، « مدارس التعليم الثانوي » المفتوحة لجميع الذين يريدون الدخول اليها والذين ترى الادارة انهم أهل لذلك . ويتلقى التلامذة في هذه المؤسسات المتعددة التكافؤ ، تعليمًا ثانويًا مميزاً ، وفقاً لاستعداداتهم ولكن على قاعدة نفس المناهج . ومن هنا يستطيعون ، في سن السادسة عشرة ، نهاية مدة التلمذة الاجبارية ، اما الانقطاع عن دروسهم واما متابعتها في التعليم الثانوي ، واما الدخول الى المدارس والليسيات الفنية . وهكذا تنخفض الحواجز التي كانت تفصل بين التعليم الابتدائي والثانوي ، بدون أن تمزجها ، ويبطل القدر القديم الذي يعين منذ البدء ، ما عدا بعض الاستثناءات ، المصير المدرسي والاجتماعي لجميع أطفال فرنسا . وهكذا تُقدّم للشبيبة تربية وطنية ، جميع السبل فيها مفتوحة لطاقت كل فرد .

النهر الذي يجري منذ ذاك بين ضفتي التعليم الثانوي يجب توسيع أقينته . وهذا يعني أولاً أن التلامذة الذين نتأكد من أنهم خلقوا شيء آخر ، يجب أن يتجهوا إلى موضع آخر . ويعني أيضاً أنه يجب تنظيم الانتقاء وفقاً للطاقات ، بين المواد التي يمكن أن يشتمل عليها التعليم ، في عصرنا الذي رأت فيه العلوم واللغات الحية والتقنيات النور إلى جانب الآداب . ولماذا نترك البعض يعانون اليأس والملل في دراسات لا تلائمهم ؟ ولماذا يُطبق تكوين مشابه على الذين يستطيعون متابعتها ولكن قابلياتهم ، بحكم الطبيعة ، متنوعة ؟ هذا ما يجعل توزيع التلامذة ضرورة ملحة ويجعل تدخل المعلمين فريضة ملازمة لرسالتهم .

إذا كان هذا صحيحاً بالنسبة إلى التعليم الثانوي ، فإلى أية درجة هو واضح بالنسبة إلى التعليم العالي ؟ .. هناك تقارير قدمت إليّ في مجالس تلك السنة ١٩٦٣ ، ونتج أن اهمالاً عاماً أسلم الجامعات إلى أمواج من عناصر غير جديرة بحضور الدروس . والآن فإن نسبة الطلاب الذين يحصلون على الدبلوم يبلغون ٣٠ ٪ ، أي النسبة الأكثر انخفاضاً في العالم ، والاستسلام إلى الفيضان يعني اما الوصول الى بعثرة طائفة من المهن الصغيرة والى تمرد عدد كبير ، واما القبول بالتخفيض الزهيد لمستوى الدروس والامتحانات ، ومنح القاب لا قيمة لها ، وبالاختصار ، فهو السير بالمؤسسة الى الاخفاق . وبالعكس ، فيمكن لهذه أن تصبح فعالة ومتألقة بشرط مزدوج : أولاً إيقاف التضخم ؛ وبعد ذلك تخفيف الدروس التقليدية : آداب ، علوم ، حقوق ، وخلق دروس جديدة بشكل أن تتنوع السبل المقدمة للقابليات ، وربط التعليم في الكليات بنشاطات المجتمع الحديث العملية ، وإعداد نخبة الشبيبة الفرنسية إلى أن تتوزع بين الفروع التي ستضع حياتها فيها .

أما وقد وسّعت ، أنا نفسي ، التعليم العام إلى النهاية فإني أحرص إذن على إنشاء التوجيه والانتقاء فيه من الأسفل حتى الأعلى . ولكن الواقع أن دعواتي

بهذا الصدد ، وحق تعليماتي ، تجد عند أصحاب العلاقة مقاومة خفية وسلبية .
وسيثبت لي مرة أخرى أنني إذا لم امح كل شيء بواسطة الدكتاتورية أو
بواسطة الثورة فما من مؤسسة يمكنها أن تتصلح إذا لم يرض أعضاؤها بذلك .
وهذه هي حالة الكيان التعليمي . فحين يرضى مختاراً بعملية الديمقراطية التي
تناسب مفهوم المبدأ الذي تكون ، وتزوده بالشعور أن دوره قد كبر مع عدد
تلامذته ، وحين يكون محملاً على إبقاء جميع المجالات مفتوحة ، وأن يجعل
النجاح سهلاً في الامتحانات وخصوصاً في البكالوريا ، وحين يعمل بجميع
الوسائل للحصول على ازدياد في إمكاناته ، ويجعل من نفسه قوة محلية ، فإنه لا
يرتضي أبداً الاضطلاع بأعمال السلطة وابعاء المسؤولية . ان توجيه التلامذة
تلقائياً في هذا المضمار أو ذاك ، والوقوف بوجه بعض منهم ، وربط قسم
من مستقبل هؤلاء وأولئك ، فيه شيء من التنافر بالنسبة إلى عقليتهم
وعاداتهم ، لا إلى قيمة الاساتذة بمجموعهم . إن كثيراً منهم يستقبلون
التغييرات استقبالاً سيئاً على وسادة الشك الرخوة ، منذ أن يتورطوا ، هم
أنفسهم بها ، وتفرضها السلطة عليهم . وفي هذا فان تلك البيئة السامية
للذكاء الفرنسي تعبر عن سيكولوجية عامة ، ناتجة عن أخطاء متراكمة منذ
قرنين ، والتي ستحتل المجتمع عاجلاً أم آجلاً ، حسب ادراكي ، إلا إذا تجدد
بناؤها في ظل نظام مجدد .

لهذا السبب ، وأنا أسعى لأشغل في التربية الوطنية الملطّفات في المد الذي
يمكن أن يغمر البناء ، رأيت أن أبني ذات يوم بناءً آخر مثل جميع أولئك
الذين يسكنونه أو يستعملونه : فأساتذة ، ومديرون ، وطلاب ، وأهالي
تلامذة يقومون بنصيبهم مباشرة في سير ، وإدارة ، ونظام ، وقوانين ،
ونتائج مؤسسات أصبحت مستقلة . وسيكون عليها إما أن تعمل كما يجب ،
وإما أن تغلق أبوابها وتكف عن تبديد وقت المعلمين والتلامذة وأموال الدولة
أيضاً . ولكنني أعلم جيداً أن مشروعاً كهذا لن يكون له حظ في النجاح على
هذا الصعيد إلا إذا بددت العاصفة الضباب حيث تفضل الأوساط المؤهلة .

وفي عام ١٩٦٨ ستهب العاصفة فعلاً . وما ان تمضى دون أن تذهب بديغول ونظامه ، حتى يجري تنظيم الجامعة بتحريض من الوزير الكبير الذي عينته لها ، بموجب القانون وبشكل جذري على القاعدة التي كانت حتى ذلك الوقت منبوذة من المشاركة .

إن نفس السيكولوجية التي توقف هذه النهاية في التربية الوطنية تؤخر أيضاً تغييرات البنية الادارية التي تحتاجها بلادنا . وواضح جداً ان النظام الذي اختارته الثورة ، وقوننه نابليون ، وطُبق كما هو منذ ذلك الوقت ، وقسم أراضي فرنسا الى تسعين قطعة ، وفقت الحياة البلدية الى ٣٦ ألف خلية ، لا يناسب الوقت الحاضر . ومن المؤكد انه كان لهذا النظام ما يبرره في الأصل . ففرنسا القرن الثامن عشر المؤلفة من خورنيات ريفية ، كما وجدتها (الكونفانسيون) ، يلائمها وجود عدد كبير من الوحدات الادارية الصغيرة (الكومونات) ، يكون لكل منها أراضيها ، وموقعها ، وطابعها ، وقبة جرسها أيضاً . وفضلاً عن ذلك فإن مطمح الأكثر صغراً منها ، فيما يتعلق بالمشاريع الجماعية ، يقتصر على صيانة طريق ، واستثمار غابة ، وبناء مغسل لا يتجاوز طاقاتها . ومن ناحية أخرى ، فما دامت الجمعية الوطنية ، قد ألغت المقاطعات القديمة بدافع سياسي ، وبدافع من الهم الهندسي أرادت أن تكون مساحات القطع الجديدة كلها متماثلة ، فإن التقسيم الى مقاطعات لا يعوزه المنطق . إن الحقبة التي نوت فيها الدولة الجديدة ، وقد برزت فجأة من الانقراض ، أن تكون سلطتها موحدة في مكانها ، ومجموعة وقريبة من السكان ، حيث الصناعة كانت لا تزال حرفية في كل مكان تقريباً ، وحيث الزراعة في حقلها لا تنظر الى شيء وراء أفقها ، وحيث ما تجري مقايضته في الأسواق القروية لا يسير إلا ببطء ، ولمسافة قصيرة ، بواسطة النقل بالطنابر أو في قوارب مائية . ومنذ ذلك الوقت فإن إقامة السلطة ، وبقول آخر ، مقر الولاية ، في المدينة الرئيسية ذات المحيط الكبير كفاية لتعيش من يوم الى آخر حياتها المستقرة ، والصغيرة كفاية ليستطيع كل مختار (عمدة) ، وكل

صاحب دعوى ، وكل مكلف ، وكل دركي أن يصل في الأربع والعشرين ساعة الى مركز القضاء Chef-lieu على الجواد أو في العربية ، ان هذه الإقامة تتلاءم مع الظروف . وبعد ذلك ، فإن ظهور المصانع الكبيرة ، واختراع الخطوط الحديدية ، والتلغراف ، والتلفون ، والسيارة ، والانتقالات المتزايدة والبعيدة للأشخاص والمواد ، وبالاختصار ، التصغير النسبي للأبعاد ، قد ضيق مساحة المقاطعة . ولكن العادات كانت قد اقتبست . وبهذا الصدد فإن مجلس الشيوخ الذي تنتخبه الوحدات الادارية الصغرى (الكومونات) على مستوى المقاطعات ، أصبح في نظر الأنظمة البرلمانية التي عقت الامبراطورية الثانية هو الجمعية ذات الامتياز ، مع نفوذ سياسي كاف ، وقوة تشريعية وروح محافظة ، يعمل بنوع أن لاشيء يغير النظام المقرر بشأن الأقضية والمحافظات . وبالفعل فقد كانت هذه ، عند ولادة الجمهورية الخامسة كما أنشئت عند موت النظام القديم .

يعني انها كثيرة الضيق بالنسبة الى الحياة العصرية حيث يسيطر الاقتصاد على كل شيء بمتطلباته في الاعداد والتجهيز الواسعين ، المخططين . والحاصل ، ان ثلاثة أرباع أقضيتنا ليس لديها الموارد اللازمة لتدبير ذلك فيما يتعلق بها ، لان القسم الأكبر من ثروة فرنسا التي كانت في السابق بجميزة القرى هي الآن في المدن كأمر جوهرى لنشاطها ولكتلة سكانها . ولا يمكن رفع عنصر القاعدة للإدارة المحلية الى المستوى المطلوب إلا بإزالة عدد كبير من البلديات بواسطة تجمّع القرى . ولكن المسلّم به ، ان تحويلًا كهذا يجب أن يكون جزءاً من كل ، ويشكل جزءاً من الإصلاح الكبير الذي يوسّع الدوائر الفرنسية ، بين وزارات باريس والكومونات في كل مكان ، بقدر ما تتطلبه الحياة العملية والتطور من الآن فصاعداً . وبما أن الولايات القديمة قد احتفظت بواقعها البشري رغم إلغائها الرسمي وحركات السكان اللاحقة ، فليس هناك سوى إحيائها على الصعيد الاقتصادي زيادة عن المقاطعات Les départements ، تحت شكل واسم مناطق ؛ ويكون لكل منها القالب المطلوب لتصبح

إطاراً لنشاط معين .

وهذا يقتضي ان يتلقى رئيس الادارة المحلية - المحافظ - السلطة ويتصرف بالهيكل الموافق، لحجم معين ومقصد معين؛ ليكن التداول بشأن المخططات، والتصويت على موازنة المنطقة، ومراقبة التنفيذ من شأن مجلس جديد يجمع الى المنتخبين السياسيين ممثلي المنظمات المهنية والاجتماعية؛ وأخيراً ليجمع مجلس الشيوخ، الذي كان في السابق رمزاً وقلعة لشطط الجمهورية الثالثة واقتصر منذ ذهابها على دور برلماني اضافي، ليجمع هذا المجلس في حجرة مندوبي المحافظات والأقضية المحلية ومفوضي فروع النشاط في البلاد، بدلاً من أن يعاني الأولون الملل في لوكسمبورغ، في مظهر باطل لسلطة تشريعية ليست لديهم، وأن يظل الآخرون محبوسين في مجلس استشاري من الطبعي ألا يستشار إلا قليلاً. وهكذا ولدت الجمعية الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تعد التشريع الفرنسي في هذه المادة التي أصبحت رئيسية. وهكذا تعمل في الدولة المحكة العليا للمشاركة؛ وهكذا ترتبط البنية الادارية، التي فرضها علينا العصر الحديث، مباشرةً باصلاح الوضع والعلاقات البشرية؛ وهكذا ينجز العمل الدستوري الذي رسمه بابو غداة التحرير، على ضوء الدروس المتلقاة على مدى قرنين من التاريخ وفي سبيل مستقبل طويل.

ان مقصدي هنا. وحين أتوجه إلى البلاد، سواء أكان بواسطة كلمات بالراديو والتلفزيون، أم بواسطة مؤتمرات صحفية، أم بواسطة كلام يلقي في حفل عام أثناء رحلتي، فأني لا انقطع عن تأكيده. ولكن بانتظار أن نرينا الحوادث لحظة بلوغ الهدف، علينا أن نسير في طريقه على الأقل. فنذ عام ١٩٦٠، أدخل مرسوم واحدة وعشرين «منطقة برنامج» في مخطط التجهيز الوطني. وفي نهاية عام ١٩٦٣ اتخذت قرارات ذات اتجاه واحد. في كل منطقة محافظ، مزود بهيئة أركان تامة من الموظفين، وله سلطات فعالة على زملائه في المقاطعات بالنسبة إلى كل ما له علاقة بالتجهيز والتنمية.

وفي الوقت نفسه انشئت إلى جانبه « لجنة التنمية الاقتصادية الإقليمية » ،
يؤلف جزءاً منه ممثلو « القوى الحية » مشتركين مع المنتخبين لإعداد جميع
التدابير الاقتصادية . ولا يلزم أكثر من ذلك لكي تنفتح الروح الإقليمية
في مركز التوجيه لأجل التنمية الإقليمية التي ترسم الوقائع والمطامح الحالية
لحفاظتنا ، بالنسبة إلى الابتدائيات منها كانت . نواحٍ في أوج الازدهار تعاكسها
تجزئة اصطناعية كاللورين ، والالزاس ، وشمال با - دي - كاليه ، والرون ،
والالب ، والنورماندي العليا والسفلى ، والفرانش كونتية تجدد فيها إطاراً
مناسباً للتبصر في مشاكل ودعم مشاريع هي على قياساتها . ونواحٍ أخرى
كالبروفانس ، ولانغدوق - روسيوتون ، واكيتان ، والجنوب الغربي ، وبلاد
الوار ، والوسط ، وبيكاردي ، وشامبانيا التي تمتد توسعها إلى جميع النواحي ،
ترى فيها وسيلة توحيد كثير من النزوات المتنافرة في مجموع منظم . وأخيراً ،
البعض منها ، من التي ظلت مواقعها وقتاً طويلاً بعيدة عن التيارات الكبرى
للعصر الصناعي ، والتي يأخذ بخناقها قلق الزوال كبريتانيا ، والافرنيا ،
وليموزان ، وشارانت بواتو ، وكورسكا ، تكشف أنها حية وعازمة على الترويج
لشروط نهضتها . لتشعل عبقرية الازمنة الحديثة تلك اللهبات الخفية ، ولتجسي
في مناطقنا اندفاعاً ومنافسةً حيث الافراط في المركزية يعطي العاصمة
الامتياز ، فليس هناك شيء لا يخدم جهد بلادنا وتوازنها ووحدتها .

إلا ان تضخم الازدحام الباريسي أحدث في باريس اضطرابات عميقة .
فن الناحية الادارية ، فان مقاطعة السين المشتعلة على باريس وضواحيها ،
هي جسم ضخم لا يكتنف ولا يحيط بحياة جماعة بشرية كهذه ، رغم التحسين
ألف موظف الموجودين فيها ، ورغم دوائرها المتعددة . ومن المؤكد أن
العاصمة نفسها ، بمدير شرطتها ، ودوائر قضائها ، ودور عمدتها ، ومجلسها
البلدي ، والثروة التي تملؤها ، والوحدة التي تميزها في داخل أسوارها المتتالية ،
والمنح التي تغدقها الدولة عليها منذ الأبد ، تحتفظ بشخصيتها رغم امتلائها .
ولكن معظم (الكومونات) التي تحيط بها ، والنامية بسرعة كل منها على

حسابها، وفقاً للظروف، لا تشكل سوى تقارب مشوش من الضيق والحاجات. يضاف إليها تلك التي تمسك بخناق عدد لا بأس به من نواحي سين - ايه - واز، والواز، وسين - ايه - مارن، المرتبطة هي أيضاً بالعلاق الباريسي. ففي مجموعة بهذه الكثافة لا تستطيع السلطة ممارسة الخدمات وتأمينها بصورة مرضية. ولكن النقص الإداري الذي يرهق الحياة اليومية يصبح لا يطاق بالنسبة لما هو تطور. فالبناء، ومكان رمي النفايات، والمدارس، والمستشفيات، وإنشاء المصانع والمشاغل، والمساحات الخضراء، والملاعب، وحركة السير، الخ.. تتطلب خططاً موحدة وقواعد مشتركة. وفضلاً عن ذلك، فإن كل شيء يدعو إلى التكهّن أن الازدحام الذي ازداد مليوناً ونصف المليون من الأشخاص في عشر سنوات، ويعدّ الآن عشرة ملايين، سيستمر في الزيادة بالعدد والمساحة، مهما يمكن عمله لإعادة انعاش الارياف. والحاصل، أن الجمهورية الخامسة لا ترضى بأن يتم امتداد الغد في البلبلة كما كان الأمر في امتداد الأمس. وفي نفس سلسلة اجتماعات مجلس الوزراء حيث اتخذت في الاليزيه تدابير متعلقة ببدء التنظيم الاقليمي، فأنني أوقفت التدابير التي تنظم في الاساس مسألة المجموع الباريسي.

وروجيه فراي وزير الداخلية اقترح هذه التدابير وتلك. وهناك كثير من الجدارة بحيث أن الإدارة التي يقوم بأعبائها لم تلتفت في نطاقها نحو إصلاح البنية. وقد تكيّف الجسم الإداري منذ القديم وفقاً للحدود والمهام والتخصيصات الموجودة، لا لأنه يجهل الأخطاء - والسبب! - ولكن تجربته ومهارته أثبتا عليه القناعة بذلك، وارتقب بشيء من الخشية تغييرات في التوازن المثبت منذ وقت طويل للأوضاع والأعمال المحلية، وكذلك درجات طبقته الخاصة. والحاصل أن احتمالات تحويل حقيقي في كتلة متلاصقة واسعة مشبعة بالرتابات، وموسومة بالتأثيرات السياسية كتلك التي تحتوي عليها باريس، تطلق العنان في جميع الأوساط لجميع التأثيرات والانفعالات الممكن تصورهما، وتثير في الأحزاب والصحافة والمجالس المتخصصة ضغوطاً

حسابها، وفقاً للظروف، لا تشكل سوى تقارب مشوش من الضيق والحاجات. يضاف إليها تلك التي تمسك بخناق عدد لا بأس به من نواحي سين - إيه - واز، والواز، وسين - إيه - مارن، المرتبطة هي أيضاً بالملاق الباريسي. ففي مجموعة بهذه الكثافة لا تستطيع السلطة ممارسة الخدمات وتأمينها بصورة مرضية. ولكن النقص الإداري الذي يرهق الحياة اليومية يصبح لا يطاق بالنسبة لما هو تطور. فالبناء، ومكان رمي النفايات، والمدارس، والمستشفيات، وإنشاء المصانع والمشاغل، والفسحات الخضراء، والملاعب، وحركة السير، الخ.. تتطلب خططاً موحدة وقواعد مشتركة. فضلاً عن ذلك، فإن كل شيء يدعو إلى التكهّن أن الازدحام الذي ازداد مليوناً ونصف المليون من الأشخاص في عشر سنوات، وبعد الآن عشرة ملايين، سيستمر في الزيادة بالعدد والمساحة، مهما يمكن عمله لإعادة انعاش الارياف. والحاصل، أن الجمهورية الخامسة لا ترضى بأن يتم امتداد الغد في البلبلة كما كان الأمر في امتداد الأمس. وفي نفس سلسلة اجتماعات مجلس الوزراء حيث اتخذت في الاليزيه تدابير متعلقة ببدء التنظيم الاقليمي، فأنني أوقفت التدابير التي تنظم في الأساس مسألة المجموع الباريسي.

وروجيه فراي وزير الداخلية اقترح هذه التدابير وتلك. وهناك كثير من الجدارة بحيث أن الإدارة التي يقوم بأعبائها لم تلتفت في نطاقها نحو إصلاح البنية. وقد تكيّف الجسم الإداري منذ القديم وفقاً للحدود والمهام والتخصيصات الموجودة، لا لأنه يجهل الأخطاء - والسبب! - ولكن تجربته ومهارته أبتا عليه القناعة بذلك، وارتقب بشيء من الخشية تغييرات في التوازن المثبت منذ وقت طويل للأوضاع والأعمال المحلية، وكذلك درجات طبقته الخاصة. والحاصل أن احتمالات تحويل حقيقي في كتلة متلاصقة واسعة مشبعة بالرتابات، وموسومة بالتأثيرات السياسية كتلك التي تحتوي عليها باريس، تطلق العنان في جميع الأوساط لجميع التأثيرات والانفعالات الممكن تصورهما، وتثير في الأحزاب والصحافة والمجالس المتخصصة ضغوطاً

لا تحصى ومناقشات ومعارضات . إلا أن حس المصلحة الوطنية الموجود لدى روجيه فراي ، والذي أظهره في معارك المقاومة ، ثم في مجهود التجمع ، والذي يحثه اليوم في مركزه في الحكومة ، يحتم عليه الاصلاح . وفي المشاريع التي قدمها والمتعلقة بالعاصمة وضواحيها ، كان يعاونه رجلان من طراز رفيع : ريمون هاس بيكار ، محافظ مقاطعة السين ، وهو مستشار جيد فيما يتعلق بالتنظيم الاداري ؛ وبول ديوفرييه المفوض العام في المنطقة ، والملمهم النشط للمخطط الذي يصنع مثالا لمستقبل باريس الكبرى منسجماً مع مستقبل فرنسا عصرية .

بعد كثير من الدراسات والمجادلات وجب الجزم ؛ وقد جازمت . ثم ان المنطقة الباريسية أنشئت وتنظمت عام ١٩٦٤ بموجب القانون ، وسيكون لها محافظها المكلف بتجميل المدينة ، والتنظيم ، والتجهيز ، والخدمات المشتركة في الحشد كله ، وسيكون لها جمعياتها : مجلس إدارة ، ولجنة اقتصادية واجتماعية ، تشكل الأولى منها من ممثلي المجالس العمومية والبلديات ، والأخرى من مفوضي المنظمات المهنية . وستكون لها موازناتها المغذاة بحصة من ضرائبها الخاصة ، والقروض التي تقترضها ، وبإعانات الدولة المالية . وقد ظهرت سبع مقاطعات تحت هذا الكنف : مدينة باريس ، السين الأعلى ، سين سان - دنيس ، فال دواز ، فال - دي - مارن ، ايسون ، ايفلين ، وبفضلها دخل العمل والوقاية العامة الى داخل كتلة المدينة التي كانت حتى ذلك الوقت مزدحمة ، ومنبوذة من المواطنين . ومن ناحية أخرى انتصب « الخط البياني القائد للتنظيم المدني وانتظام المنطقة الباريسية » الذي عليه ، حتى نهاية القرن أن يقودها في طريق النمو والتقدم . وبدلاً من أن تتكوى الأعمال والسكان في مركز مشترك كما كان الأمر منذ الأصل ، فإن التوسع سيجري منذ الآن وفقاً لاتجاهات طبيعية منفصلة تماماً : وادي السين نحو سافلتيه باتجاه روان ، وادي المارن نحو عاليته باتجاه مو Meaux ، وادي اللوار نحو بونتواز ، ستبنى على محاذاتها بالترتيب ، وبطريقة منطقية ، مراكز مدنية

جديدة. وقد تقرر شبكة مواصلات مناسبة لهذا العمل الجبار وبوشر بها : طرق سيارات باتجاهين ، جادات ، خطوط حديدية ، طرق على حافة النهر ، عاصمة إقليمية ، الخ ... وأخيراً اتخذت جميع التدابير للاحتفاظ للإدارة بمشترى الأراضي الضرورية ومنع البنيان الذي يخالف المخطط .

إذن تغلبت البلاد بفضل الجمهورية الجديدة ، وبدون بليلة خطيرة ، على المحن المرتبطة بتحويلها ، وخصوصاً تلك التي سببتها لها مناجم الفحم ، والورش البحرية ، والعائدون إلى الوطن ، والزراعة ، والخدمات العامة . وهنا ، إلى حد ما ، قفا مدالية يظهر وجهها التطور العام الموافق بشكل بارز والسلم المستتب تماماً . وقد عاجلت السلطة ذلك دون أن تهتز ، بينما وقعت في سلسلة عقيمة من الأزمات في أزمنة أخرى . وكذلك بإمكانها أن تستوعب ، في التربية الوطنية على الخصوص ، الإدارة ، وإعداد الأرض ، والاصلاحات التي نوقشت قبلاً بشكل لا ينتهي دون تقرير شيء بشأنها ، وهناك اليوم منازعات كثيرة تمنع الاقتراب منها إذا لم توجد سلطة فعالة للقيام بذلك . وبعد ، فهذا يحدث وسط توسع اقتصادي ينتج هو أيضاً عن المصادفات السعيدة ، ولكنه يري مسخ التضخم المالي يبرز من خلال جيشانه ، كما يحدث دائماً . وكان هذا التضخم ، تحت النظام السابق ، قد التهم مرة أخرى شيئاً من جوهر فرنسا . ولكنه يستبعد في الوقت الحاضر بسبب التصميم الظاهر في رأس الدولة .

الآن ، عام ١٩٦٢ ، فان التوازن المستتب منذ ثلاث سنوات بدأ يهتز . وقد ساعد على ذلك ثلاثة أسباب رئيسية : يتعلق الأمر أولاً بالامتياز المفرط بشكل هائل الذي يمنحه العالم للنقد الأميركي منذ أن تركته الحرب العالمية الأولى ، ثم الثانية واقفاً وسط خراب الآخرين ؛ والليرة الاسترلينية كانت وحدها مصانة مؤقتاً . وفي الوقت نفسه فان جميع مخزون ذهب العالم قد تكسدت في الولايات المتحدة . والبلدان الغربية ، وتلك التي كانت مرتبطة بها

جديدة. وقد تقرر شبكة مواصلات مناسبة لهذا العمل الجبار وبوشر بها : طرق سيارات باتجاهين ، جادات ، خطوط حديدية ، طرق على حافة النهر ، عاصمة إقليمية ، الخ ... وأخيراً اتخذت جميع التدابير للاحتفاظ للإدارة بمشترى الأراضي الضرورية ومنع البنيان الذي يخالف المخطط .

إذن تغلبت البلاد بفضل الجمهورية الجديدة ، وبدون بلبلة خطيرة ، على المحن المرتبطة بتحويلها ، وخصوصاً تلك التي سببتها لها مناجم الفحم ، والورش البحرية ، والمائدون إلى الوطن ، والزراعة ، والخدمات العامة . وهنا ، إلى حد ما ، قفا مدالية يظهر وجهها التطور العام الموافق بشكل بارز والسلم المستتب تماماً . وقد عاجلت السلطة ذلك دون أن تهتز ، بينما وقعت في سلسلة عقيمة من الأزمات في أزمنة أخرى . وكذلك بإمكانها أن تستوعب ، في التربية الوطنية على الخصوص ، الإدارة ، وإعداد الأرض ، والاصلاحات التي نوقشت قبلاً بشكل لا ينتهي دون تقرير شيء بشأنها ، وهناك اليوم منازعات كثيرة تمنع الاقتراب منها إذا لم توجد سلطة فعالة للقيام بذلك . وبعد ، فهذا يحدث وسط توسع اقتصادي ينتج هو أيضاً عن المصادفات السعيدة ، ولكنه يري مسخ التضخم المالي يبرز من خلال جيشانه ، كما يحدث دائماً . وكان هذا التضخم ، تحت النظام السابق ، قد التهم مرة أخرى شيئاً من جوهر فرنسا . ولكنه يستبعد في الوقت الحاضر بسبب التصميم الظاهر في رأس الدولة .

الآن ، عام ١٩٦٢ ، فان التوازن المستتب منذ ثلاث سنوات بدأ يهتز . وقد ساعد على ذلك ثلاثة أسباب رئيسية : يتعلق الأمر أولاً بالامتياز المفرط بشكل هائل الذي يمنحه العالم للنقد الأميركي منذ أن تركته الحرب العالمية الأولى ، ثم الثانية واقفاً وسط خراب الآخرين ؛ والليرة الاسترلينية كانت وحدها مصانة مؤقتاً . وفي الوقت نفسه فان جميع مخزون ذهب العالم قد تكسدت في الولايات المتحدة . والبلدان الغربية ، وتلك التي كانت مرتبطة بها

قليلاً أو كثيراً ، قبلت بالنظام النقدي الدولي المسمى « قاعدة التعامل بالذهب » Gold exchange standard الذي يعتبر الدولار بموجبه مساوياً لقيمته ذهباً . وكان يساوي ذلك فعلاً ما دامت الحكومة الفيدرالية قد حددت إصدارها للأوراق المالية بالنسبة إلى احتياطيها الذهبي وكانت تسدد دائئيتها ، بناءً على طلبهم أوراقاً مالية أو معدناً ثميناً بدون تمييز . ولكن نفقات الدولة الضخمة على القوة والمساعدات والنفوذ ، والتي اغدقتها واشنطن على الخارج بعد النصر ، وكذلك طلبات الأموال التي كانت تأتينا من جميع البلدان المرغمة على إعادة البناء أو المتلهفة على التنمية في السنوات الخمسين ورطت أميركا في سباق فتاك من التضخم المالي . وحملها سحر السيطرة على أن تصنع رؤوس أموال رسمية دون انقطاع ، أي إصدار دولارات تقرضها للآخرين ، أو تدفع ديونها لهم ، أو تشتري من غلالهم ، تتجاوز ما يثله احتياطيها من قيمة حقيقية . فضلاً عن ذلك ، فقد كان لها ما يكفي من الوزن السياسي والاقتصادي لكي لا يتطلب منها « صندوق النقد الدولي » ، المكلف منذ عهد بريتون وودز بالسهر على التوازن ، أية تغطية ، وليقبل عدد من الدول الأجنبية ، لها معها ميزان مدفوعات إيجابي ، بأن تسوي حسابها بأوراق مالية وبسندات المصرف الفيدرالي ، وليس بالذهب . وفي فرنسا نفسها فإن زيادة الدولارات التي صدرتها إليها الولايات المتحدة بمقتضى قاعدة التعامل بالذهب إما لاكتساب حصص في بعض صناعاتنا ، وإما لنفتح لها في مصارفنا اعتمادات مخصصة لشراء التجهيزات ، ترهق نقدنا . لأن هذه التقدّمات الأجنبية كانت تبدل طبيعياً بفرنكات في مكانها ، وينتج عن ذلك فعلاً تزايد مصطنع في كتلتنا النقدية .

وسبب آخر للبليلة هو العجز الفعلي الذي تعمق في موازناتنا . والحاصل ، ان تقرير لجنة روييف Rueff والمخطط الدقيق الذي نتج عنه أقر بوجود « مأزق impasse » اعتُبر عادياً ، توقعاً لازدياد موارد الدولة ، وأن يُغطى سنة فسنة بواسطة قرض ذي أجل قصير أو متوسط . ومع ذلك ، فائتاء

ثلاث سنوات ، كانت الواردات العادية من القوة بحيث أن « المأزق » لم يبلغ المبلغ الاجمالي الذي منحته الموازنة . ولكن في عام ١٩٦٢ ، فان المساعدات الكثيرة المعطاة للعائدين من افريقيا كانت قد غيرت الاتجاه . وعدا ذلك فان القطاع الخاص قد تخطى مستوى الاجور المذكور في الخطة الرابعة . وقد فعلت الدولة ذلك في القطاع العام طوعاً أو كرهاً . حتى ان إدارة مصانع رينو نفسها قد رؤيت تتخذ بفتة ، مع دهشة وزير الصناعة ، مبادرة زيادة اسبوع على العطلة المدفوعة اجرتها لمستخدميها ، الأمر الذي أدى ، بدافع العدوى في جميع الفروع ، الى تخفيض عام لمدة العمل بنفس قيمة الاجور . وأخيراً في برامج التجهيزات الجماعية المعتمدة ، بالنسبة إلى التربية الوطنية ، والابحاث ، والمسكن ، والتسلح ، والاستشفاء ، الخ... فان تحريضاً غامضاً عجل بقرارات الادارة واشغال المقاولين ، ولكن أيضاً بمعدل التمويل كما كان متوقفاً . ان كثيراً من السواقي الصغيرة تنبجس من ينابيع العجز هذه وتنتهي بتكوين نهر . وبما لا شك فيه أن وزارة شارع ريفولي لم تكن تعاني أي هم لتفاداه في الحالة الحاضرة بتوظيفها سندات خزينة ، ولكن هذا يؤكد بداية توتر غير سليم .

قبل كل شيء ، فان السيكولوجية المرتبطة مباشرة بالتوسع العصري والتي يمكنها ذات يوم أن تهدمه ، كتنافؤية اناس بصحة جيدة تفقد في بعض المرات إلى اساءة استعمال صحتهم ، ان هذه السيكولوجية تطلق في الاقتصاد الرغبة الشديدة في التضخم من عقالها ، وكلما سارت الأمور بشكل أفضل تتيسر السهولة ، ويراهن كل فرد على المستقبل بأكثر مما معه . ومن ناحية المؤسسات فليس هناك تردد في اللجوء إلى القرض بكثرة ، ويحري الانسجام مع السخاء فيما يتعلق بالاجور والتعويضات ، ويبالغ بالنفقات الكمالية . وفي معسكر النقابات كان الميل شديداً إلى طلب زيادات لن تكون موضع مناقشة وستعطى الافضلية للحصول عليها . وفي قلب الإدارات خفت الشدة بالنسبة إلى الاجور وكذلك فيما يتعلق بالاشغال والاسواق . وتطور

بين الجمهور نظام الدفع إلى أجل بالنسبة إلى المشتريات . وبالاختصار ، فإن نوعاً من الاندفاع العام جعل النفقة تتخطى الربح بشكل لاشعوري . ومن هنا الزيادة الشديدة في وسائل الدفع بالنسبة إلى الانتاج ، وارتفاع مستمر في الاسعار ، واختلال غادر في الميزان التجاري .

الواقع أنه في صيف ١٩٦٣ ، حيث بلغت زيادة الانتاج القومي منذ سنة ٥٨ ٪ ، فإن مجموع الكتلة النقدية : أوراق مالية ، سندات على الخزينة ، ودائع في المصارف ، شيكات بريدية ، قد انتقلت من ١٢٣ إلى ١٤٢ ملياراً . فإذا كان ازدياد الأجور هو ١٠ ٪ ، وأرقام الاسعار البيانية ارتفعت ٦ ٪ ، وبلغت الصادرات ١١٥ ٪ ، فإن الواردات بلغت ٢٣ ٪ ، وفي حالة تتابع هذا التقهقر في التوازن الاقتصادي فإن الفرنك سيصبح قريباً موضوع خلاف .

من جهة أخرى يجب أن اعترف أن همّ ، وبالأحرى ، عقيدة نقد لا يتزعزع لم يشغلا الأذهان كثيراً . وفي الأوساط ، التي تقود النشاطات القومية بشكل خاص ، يضعون القضايا المبدئية في المرتبة الأولى . ولكنهم يستفيدون من السهولات التي يقدمها التضخم المالي في بداياته . والصناعة تتأثر بالايقاع المفروض على اعمالها مهما كان وبيلاً وتجد النقابات في ارتفاع الاسعار حافزاً لرفع الأجور مهما كان « اللولب » مزعجاً . وليس هناك ، حتى الخزينة العامة ، من لم يكن قد خفف عنه بالنسبة لاثقال ما عليه من استحقاقات متأخرة . ولكن الشعور بالمرح من جراء تعاطي المخدر يخفي لوقت قليل تأكل الجهاز العضوي ، أي الضرر اللاحق بنقدها . والحق ان متانة النقد هي في العالم مقياس لحقيقة وفعالية اقتصاد البلاد ، الذي تتوقف عليه حقيقة وفعالية سياستها . انها في الداخل الشرط الاساسي لنزاهة العلاقات ، واعتدال الرغبات ، ونقاء المصائر ، وللنظام الاجتماعي والاخلاقي . وهي بالنسبة إلى الدولة التي تدفع القطع النقدية بمثلها : الملك ، الامبراطور ، الجمهورية ، شهادة على قدرتها ، وتبرير للسلطة التي تمارس ، وللثقة التي تلتبس ، والذريعة الضرورية

لها لتطلب بذل الجهد ، وتفرض التضحية وتمنع الهفوات . في هذه الحالة فأنا ، كما كنت ، وكما سأكون دائماً ، عازم على المحافظة على الفرنك بالسعر الذي حددته له حين أخذت على عاتقي عبء انهاض فرنسا .

الوسائل المناسبة معروفة ، وليس علينا سوى الأخذ بها . في ربيع عام ١٩٦٣ دعوت الحكومة إلى ذلك . وفي شهر آب (اغسطس) ، استعجلت الأمور وأيدتها بعدما تأكد لي أن العزائم قد وهنت . ومما لا شك فيه أن جورج بومبيدو ، بدا أقل اقتناعاً مني بالأهمية الجوهرية لاستقرار الفرنك من الناحية الوطنية والدولية ، وحرص قبل كل شيء الا يتعرض التوسع الجاري للخطر . ولا شك في أن فاليري جيسكار ديستانغ الوزير الشاب للاقتصاد والمالية ، الذي أدان التضخم المالي باسم مبادئ « التفتيش » ، ولكن التنفيذ يتحتم عليه بشكل جوهري ، كان متأثراً بشكل كاف بما تفرض مهمته ذات المنفعة العامة من شدة حيال كل من المصالح الخاصة إلا أن هذا وذاك كانا يدعيان اراني دون تحفظ كأنها آراؤهما . وفي ١٢ أيلول (اكتوبر) ، ١٩٦٣ ، فإن خطة الاستقرار المرسومة أثناء محادثتنا ، بمساعدة موظفين كبار معينين ، قد توقفت في مجلس الوزراء ، وبعد ذلك وضعت قيد التطبيق . اقتصاديات الموازنة ، عصر القروض ، تثبيت الأسعار ، هذه هي بحكم الطبيعة ، الحقول الرئيسية للعمل الحكومي حيث تنتشر مواهب رئيس الوزراء ومواهب وزير المالية . ومن ناحية أخرى ، فقد صدرت التعليقات إلى مصرف فرنسا أن يطلب من الاميركيين أن يدفعوا ما هم مدينون لنا به ذهباً بنسبة ٨٠ ٪ ، وذلك ضمن ميزان المدفوعات فيما بيننا .

بعد سنة ، وبعد بضع هزات ، بلغنا النتيجة . فتقدم الكتلة النقدية قد أعيد لنا بالفعل من ٢٠ إلى ١٣ ملياراً . وعاد مستوى أسعار الجملة كما كان منذ ١٢ شهراً ، ومستوى أسعار المفرق لم يرتفع ٢,٥ ٪ تقريباً إلا بالجهد . وأصبح الميزان التجاري إيجابياً من جديد . وبالرغم من التنبؤات المشؤومة الصادرة

عن جوقة كاساندر ، فان التوسع الذي تباطأ قليلاً أثناء تنفيذ الخطة ، قد استعاد انطلاقه الشديد . أما اعراض البطالة التافهة الظاهرة هنا وهناك فقد اختفت . والحاصل أن « الصندوق الوطني للاستخدام » المنشأ بقانون عام ١٩٦٣ قد بدأ يقوم بوظيفته . واعادت الجمهورية الجديدة تنظيم الاقتصاد للمرة الثانية دون أن توقف السير نحو الازدهار ، بل بالعكس . لقد ارتفع قليل من الأصوات ، وهذا صحيح ، للتعرف على الفائدة العامة للعملية ، بينما أظهر الكثيرون الاحتجاج والشكاوى بواسطة اضرابات جزئية وموقنة . ولكن كيف غاب عن علمي ، ان ما هو ملائم للأمة لا يمضي دون استنكار في الرأي العام ولا دون خسائر في الانتخابات ؟

رسالة وجهها الجنرال ديغول في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٧٠ إلى السيد بيار لويس بلان ، الذي كلفه المؤلف بجمع الوثائق اللازمة لكتابة « مذكرات الأمل » وقد كُتب الفصلان الأولان بكاملهما وأصبحا موضوع هذا الجزء .

وهذه الرسالة تتضمن موضوع هذا الكتاب . وسيوضح المؤلف فيما بعد ، انه كان يقصد في الفصل الأخير أن يحييى الشخصيات الكبرى في تاريخ فرنسا .

الجنرال ديفول

٣٠ أيار (مايو) ١٩٧٠

صديقي العزيز ،

في نيتي أن أكتب « الجهد » في سبعة فصول .

اثنان يكونان « سياسيين » ويخصصان على التوالي : استفتاء تشرين الأول (أكتوبر) ، ١٩٦٢ (تشكيل حكومة بومبيدو ، رقابة ، حل المجلس ، استفتاء ، انتخابات) ؛ إعادة الانتخابات في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥ (هجوم عام للأحزاب ، الخ ..) .

واثنان يكونان اقتصاديين واجتماعيين ؛ أريد أن اعالج فيها : الصعوبات (مثلا : اضراب عمال المناجم ١٩٦٣ ، الاستقرار ! القضية الزراعية ، الخ) ؛ والتقدم (التطور الصناعي - مع الأرقام - والزراعي ، والتجاري ، والمدرسي ، والمواصلات ، الخ ..) .

وفصلان سيكون لهما علاقة بالشؤون الخارجية : المأسي (كوبا ، منع دخول انكلترا في السوق المشتركة ، مقتل كيندي ، فييتنام ، الانتخابات الانكليزية ، رحيل اديناور ، الخ ..) ؛ الأعمال (الاتفاق الفرنسي الألماني ، تصلبنا في بروكسل ، ابتعادنا عن منظمة حلف شمالي الأطلسي ، وضعف النقدي ، اعترافنا ببيكين ، الخ) ؛ الزيارات (تلك التي قمت بها وتلك التي استقبلت فيها) .

وفصل « فلسفي » أضمنه رأيي حول موقف فرنسا ، واوروبا ، والعالم .

أقول هذا لأنيرك فيما يتعلق بالوثائق .

ثق يا عزيزي بلان بصداقتي المخلصة .

ش . ديفول

فهرست

التجديد

١٩٥٨ - ١٩٦٢

الصفحة

١ - المؤسسات	٩
٢ - أقاليمنا فيما وراء البحار	٤٥
٣ - الجزائر	٩٥
٤ - الاقتصاد	١٤٧
٥ - أوروبا	١٨٢
٦ - العالم	٢٢١
٧ - رئيس الدولة	٢٩٧

المجدد

١٩٦٢ - . . .

الفصل الأول	٣٣٣
الفصل الثاني	٣٦٦

منشورات عريديات ١٨٧ / ٨ / ١٩٧١

دار الطباعة اللبنانية - تلفون ٢٨٥٥٨٧

CHARLES DE GAULLE

MEMOIRES D'ESPOIR

Texte traduit par
Dr. Samouh FORSLANDER

et révisé par
Ahmed OUEIDAT

Tous droits de reproduction, d'adaptation et
de traduction en langue arabe sont réservés pour
tous pays aux Editions OUEIDAT conformément
à l'approbation de l'Auteur et à l'accord avec la
Librairie Plon en date du 29 Octobre 1970 à Paris.

EDITIONS OUEIDAT
Rue Babou - Beyrouth

CHARLES DE GAULLE

MÉMOIRES D'ESPOIR

Texte traduit par
Dr. Samouh FOKELADEN

et révisé par
Ahmed OUEIDAT

Tous droits de reproduction, d'adaptation et
de traduction en langue arabe sont réservés pour
tous pays aux Editions OUEIDAT conformément
à l'approbation de l'Auteur et à l'accord avec la
Librairie Plon en date du 29 Octobre 1970 à Paris.

EDITIONS OUEIDAT
Rue Babat - Beyrouth

CHARLES DE GAULLE

MEMOIRES D'ESPOIR

Texte traduit par
Dr. Samouhi FOKELADEH

et révisé par
Ahmad OUEIDAT

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

EDITIONS OUEIDAT

Rue Badaro - Beyrouth

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية